تاريخ العرب الحديث

من الغزو العثمانى إلى نهاية الحرب العالمية الأولى

اعداد
دكتور
حلمى محروس إسماعيل
دكتوراه آداب فى التاريخ الحديث
استاذ بكليات الآداب والتربية

الناشر
مؤسسة شباب الجامعة
٤٠ ش الدكتور مصطفى مشرفة
ت: ٤٨٣٩٤٧٢ الإسكندرية



ايهاب التركى

تاريخ العـــرب الحديث

من الغـزو العثمــــــــانى
إلى نهاية الحرب العالمية الأولى

دكتور
حلمى محروس أسماعيل

١٩٩٧

الناشر
مؤسسة شباب الجامعة
٤٠ ش الدكتور مصطفى مشرفة
ت : ٤٨٣٩٤٧٢ الاسكندرية

(٥) الفصل الخامس؛ وعنوانه «الحركات الوطنية المناهضة للحكم التركى فى الشام والجزيرة العربية وإعادة بناء الدولة السعودية واستقلال اليمن».

(٦) الفصل السادس؛ وعنوانه «مقاومة الإستعمار الأوروبى فى الوطن العربى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى».

(٧) الفصل السابع؛ وعنوانه «حركة الشريف حسين والمؤامرات الإستعمارية ضد العرب».

ومن أهم المراجع التى اعتمدت عليها فى إعداد هذا الكتاب ما يلى:

(١) د. أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الإقتصادى فى القرن التاسع عشر.

(٢) أحمد الخطيب: الثورة الجزائرية.

(٣) د. أحمد عزت عبد الكريم وآخرون: التاريخ القومى.

(٤) د. السيد رجب حراز: صفحات من تاريخ الصهيونية وإسرائيل.

(٥) أمين الريحانى: ملوك العرب (تاريخ نجد الحديث وملحقاته).

(٦) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى.

(٧) د. جلال يحيى: المغرب الكبير.

(٨) مذكرات جيوليتى، وتعريب خليفة محمد التليس: الأسرار العسكرية والسياسية لحرب ليبيا.

(٩) حافظ وهبة: جزيرة العرب فى القرن العشرين.

(١٠) الجنرال رودلفوغراتسيانى، وترجمة ابراهيم سالم بن عامر: برقة الهادئة.

(١١) سلفاتور أبونتى، وترجمة طه فوزى: مملكة الإمام يحيى.

(١٢) شفيق غربال: محمد على الكبير.

(١٣) الشيخ عبد الرحمن الجبرتى: مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس–جزء ١.

(١٤) د. عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق)

(١٥) عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦ - ١٧٩٨).

(١٦) عبد الوهاب الكيالى: تاريخ فلسطين الحديث.

(١٧) د. على الجريتلى: تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر.

(١٨) د. عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربى (١٥١٦ - ١٩٢٢).

(١٩) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر.

(٢٠) د. محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر محمد على - تقرير باورنج.

وقد تحريت الدقة العلمية والأسلوب السهل فى تقديم مادة هذا الكتاب، بما يخدم طلاب الجامعات والمتهمين بدراسة تاريخ العرب وأحوالهم فى العصر الحديث، ومنذ الغزو العثمانى إلى الحرب العالمية الأولى.

هذا، وقد أتيح لى تدريس موضوعات هذه المادة فى الجامعات الليبية. وأرجو أن أكون قد وفقت فى إعداد هذا الكتاب وإبراز الحقائق، بصورة تتناسب مع أهمية تلك الحقبة التاريخية.

وما توفيقى إلا بالله،

طرابلس فى ٦ / ٤/ ١٩٩٥ م **د/ حلمى محروس اسماعيل**

دراسات في تاريخ العرب الحديث

الفصل الأول

الغزو العثماني للبلاد العربية

- ضم المشرق العربى والمغرب العربى لأملاك العثمانيين.
- نظام الحكم العثمانى فى الولايا ت العربية.
- أحوال البلاد العربية تحت الحكم العثمانى.

الفصل الأول

الغزو العثماني للبلاد العربية

خلال النصف الأول من القرن السادس عشر إتجهت الدولة العثمانية إلى فرض سيادتها على العالم العربى والإسلامى بعد أن توسعت فى فتوحاتها فى أوروبا الشرقية، حتى شملت كل بلاد البلقان ووصلت إلى أسوار ڤينا.

وقد ارتبط نزول الأتراك العثمانيين فى الشرق العربى وفى المغرب العربى، بالعدوان الأوروبى البرتغالى والأسبانى على البلاد العربية فى الشرق والغرب، كما اصطدمت الدولة العثمانية فى غزوها للمشرق العربى بالدولة الصفوية فى فارس والعراق وارمينيا، وبالدولة المملوكية فى الشام ومصر.

وفى المغرب الأقصى (مراكش) واجه العثمانيون حكامه الأشراف السعديين الذين أرغموهم على احترام استقلال بلادهم، والإلتزام بحسن الجوار، وخاصة بعد أن وصلت أملاك العثمانيين إلى الجزائر.

وقرب نهاية القرن السادس عشر الميلادى، كان العثمانيون قد تمكنوا من ضم البلاد العربية فى الشرق والغرب، باستثناء المغرب الأقصى لعجزهم عن اخضاع حكامه الأقوياء.

ضم المشرق العربى لأملاك العثمانيين

بدأ العثمانيون زحفهم على المشرق العربى، بالاستيلاء على الشام ومصر.

فتح الشام ومصر

بدأ الخلاف بين المماليك والعثمانيين منذ عهد السلطان محمد الفاتح، بسبب تدخل العثمانيين فى شئون بعض الإمارات التركمانية التى كانت خاضعة لدولة المماليك، فى شمالى سورية بإقليم جبال طوروس، ومنها إمارة البستان (ذى القدرية)، وذلك بعد أن أمتد النفوذ العثمانى فى شرقى الأناضول. وكانت المنازعات مستمرة بين الدولتين العثمانية والمملوكية بسبب الخلاف على الحدود بينهما.

ثم زادت مدة الخلاف بين السلطان قنصوه الغورى المملوكى والسلطان العثمانى سليم الأول، وذلك على أثر ازدياد روابط الصداقة بين السلطان الغورى والشاه إسماعيل الصفوى الذى كان يعادى العثمانيين.

وكانت اتصالات قد حدثت بين السلطان الغورى والشاه إسماعيل الصفوى بعد معركة جالديران فى أغسطس سنة ١٥١٤ ، التى انتصر فيها العثمانيون على الصفويين. وقد أسفرت هذه الاتصالات عن عقد تحالف بين الدولتين المملوكية والصفوية، تعهد بموجبه السلطان الغورى بأن يعمل على منع تفاقم الخطر العثمانى، بإرسال قوات مملوكية إلى حدود سورية الشمالية لوقف زحف الجيش العثمانى.

وكان استيلاء السلطان سليم الأول على إمارة «دلغادر» فى يونية سنة ١٥١٥ ، وقتل حاكمها علاء الدولة الذى كان يؤيده المماليك، بداية صراع جديد مع دولة المماليك.

وبعد هذه التطورات أخذت تتزايد شكوك السلطان الغورى فى نوايا العثمانيين.

ومما كدّر العلاقات بين سليم الأول وقنصوه الغورى، أن السلطان الغورى قد آوى إليه الأمير قاسم أحد أبناء الأمير أحمد الأخ الأكبر لسليم، الذى قام سليم بمحاربته وقتله، واتخذ السلطان الغورى من الأمير قاسم أداة لتهديد السلطان سليم.

ومما يذكر أنه حتى ذلك الوقت لم تكن هناك حالة حرب بين الدولتين المملوكية والعثمانية، وأن الصراع بين الدولتين لم يتجاوز مناطق الحدود المشتركة بينهما.

وقد بدأ الصدام بين الدولتين فى ربيع عام ١٥١٦ ، عندما أعد السلطان العثمانى سليم الأول جيشا بقيادة الصدر الأعظم سنان باشا، وفى البداية كان يقصد ضرب أحد الأقاليم الصفوية، ولكن السلطان الغورى منع إرسال قوافل التموين من حلب إلى قوات السلطان سليم، فلما بلغ سليم ذلك تحرك بقواته

«لأخذ الديار المصرية».

ويضيف ابن أبى السرور البكرى الصديقى فى كتابه «الكواكب السائرة فى أخبار مصر والقاهرة» قائلاً «فلما تحقق الغورى عزم مولانا السلطان لأخذ بلاده، طار فؤاده، فنفق على عسكره نفقة السفر، وذلك فى يوم الأثنين ثامن عشر ربيع أول سنة أثنين وعشرين وتسعمائة، فأخرج لكل مملوك مائة دينار وجامكتين أربعة أشهر، وثمن حمل سبعة دنانير... خرج الغورى فى يوم السبت الخامس عشر ربيع الآخر من السنة المذكورة متوجها إلى البلاد الشامية والحلبية ومع القضاة الأربع والخليفة المتوكل وخليفة الرفاعية، ونزل بالريدانية، وكان عدد العساكر الذين معه خمسة آلاف»[1].

وهكذا خرج السلطان الغورى على رأس جيشه فى ١٦ مايو سنة ١٥١٦، قاصدا بلاد الشام إلى حلب، وفى ٤ يونيه وصل إلى غزة، وقضى بها خمسة أيام، ثم رحل إلى دمشق ومكث بها تسعة أيام، ومر بحمص، ووصل إلى حلب فى أوائل يوليه وجعل منها قاعدة أمامية لجيشه.

وقبل خروجه من القاهرة عهد السلطان الغورى إلى طومان بأى أحد القادة الكبار، بأن يكون نائبا عنه فى حكم مصر.

ولما وصلت تحركات المماليك إلى السلطان العثمانى سليم الأول، بعث رسلا من طرفه إلى السلطان الغورى، لعرض شروط الصلح على الغورى.

وقد استقبل السلطان الغورى رسل السلطان سليم، وأبدى رغبته فى السلم والصلح.

وكان رسل السلطان سليم قد ذكروا له أن السلطان سليم لا ينظر إلى الغورى إلا نظرته للوالد الذى يطلب منه الدعاء، وأكدوا أن العثمانين ما قدموا إلا لحرب الشاه الصفوى، وسوف لا يرجعون دون القضاء عليه.فرد عليهم الغورى قائلا

(١) د. عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق العربى (١٥١٦ - ١٩٢٢). ص ٧٤ (نقلا عن الكواكب السائرة فى أخبار مصر والقاهرة)

«لولا أن سليم مثل ولدى ما جئت من مصر إلى هنا بأهل العلم جميعا حتى نصلح بينه وبين اسماعيل شاه».

وردا على زيارة البعثة العثمانية، قرر السلطان الغورى أن يرسل سفارة من طرفه إلى السلطان سليم، واستشار كبار رجال دولته فى هذا الأمر، فأشاروا عليه أن يرسل اثنين من أهل العلم والدين فى محاولة لحقن دماء المسلمين.

ولكن السلطان الغورى أرسل بدلا من ذلك، كاتم سره الأمير مغلباى بصحبة عشرة من أفضل العساكر، إلى السلطان سليم ليؤكد له رغبته فى الصلح واهتمامه بالوساطة فى هذا الشأن.

وقد تضايق السلطان سليم بشدة من اصطحاب العسكر لرسول السلطان الغورى، وقال «يا مغلباى، أستاذك ما كان عنده رجل من أهل العلم يرسله لنا..؟ وإنما أرسلك بهؤلاء العشرة يرعب بهم قلوب عسكرى ويخوفهم برؤية أجناده، ولكن أنا أكيده بمكيدة أعظم من مكيدته»[٢].

وعقب ذلك أمر السلطان سليم بالقبض على مغلباى وكاد أن يشنقه لولا شفاعة بعض وزراء سليم.

وبعد ذلك عاد مقلباى إلى السلطان الغورى فى حالة يرثى لها، فأخبره بما حدث، وأبلغه برد السلطان سليم أن «قل لأستاذك يلاقينا على مرج دابق».

وفى ذلك الوقت استقر رأى السلطان سليم على إيقاف زحفه على الصفويين، وحسم الأمر مع المماليك لدواعى استراتيجية.

ومن وجهة أخرى تأكد للسلطان الفورى أنه لا مفر من القتال، فأمر قواته بالخروج من حلب والاستعداد للقتال.

وكان موقف السلطان الفورى بالغ الخطورة، بسبب كراهية السكان المحليين فى قيسارية وعينتاب والمناطق المجاورة، للحكم المملوكى، وتأثرهم بالدعاية العثمانية

(٢) د. عمر عبد العزيز: المرجع السابق. ص٧٥

التى وعدتهم بإرساء قواعد العدل، وإقامة حكومة صالحة.

بالإضافة إلى التناحر والانقسام بين صفوف كبار القادة المماليك، ولا يرون حرجاً فى الاطاحة بالسلطان الغورى، والاعتراف بالسلطان سليم كحاكم لهم، من أجل المحافظة على مراكزهم وقوتهم، وكان خاير بك حاكم حلب، على رأس هذه المجموعة المتخاذلة.

موقعة مرج دابق:

وفى ٢٤ أغسطس سنة ١٥١٦ اشتبك الجيشان المملوكى والعثمانى فى معركة حامية فى سهل مرج دابق بالقرب من حلب، وفى هذه المعركة انتصر العثمانيون، بسبب التفوق العسكرى لقوات المشاة والمدفعية بالجيش العثمانى، بالإضافة إلى حدوث انقسام فى القيادة العليا للمماليك، فعندما تحرج موقف الجيش المملوكى سحب خاير بك حاكم حلب وقائد الجناح الأيسر للجيش المملوكى، القوات التى تحت إمرته من المعركة، وأشاع هزيمة المماليك ونادى «الفرار الفرار، فإن السلطان سليما أحاط بكم، وقتل الغورى، والكسرة علينا»(٣).

وعلى أثر ذلك حلت الهزيمة بالجيش المملوكى، وسقط صريعا السلطان الغورى، وذاع نبأ وفاته بسرعة بين العثمانيين، فقاموا بنهب المعسكر المملوكى، وجمعوا غنائم هائلة.

ويصف ابن أبى السرور البكرى فى كتابه «الكواكب السائرة فى أخبار مصر والقاهرة» نهاية السلطان الغورى، بقوله:

«وأراد الهرب، فانقلب من على فرسه ومات، وراح تحت سنابك الخيل، فوقع النهب فى عسكر الغورى، وزال ملكه على لمح البصر»(٤).

ولما شاع نبأ هزيمة الجيش المملوكى، أغلق أهالى حلب أبواب مدينتهم فى وجه المماليك الفارين من المعركة، فسلكوا طريقهم إلى دمشق فى ظروف قاسية.

(٣) د. عمر عبد العزيز عمر: نفس المرجع . ص ٧٦
(٤) د. عمر عبد العزيز: نفس المرجع. ص ٧٦ (نقلا عن ابن أبى السرور البكرى).

وفى ٢٨ أغسطس دخل السلطان سليم حلب بدون مقاومة، واستولى على الأموال والامدادات التى تركها المماليك فى قلعتها، ورحب أهالى حلب بالسلطان العثمانى سليم، ودعا له الخطباء فى مساجدها فى صلاة الجمعة.

وقد مكث السلطان سليم ثمانية عشر يوما فى حلب، نظم خلالها شئون المدينة وما حولها وفى ٢٠ سبتمبر سنة ١٥١٦ وصل السكان سليم إلى مدينة حماة واستولى عليها، وبعد ذلك بيومين استولى على مدينة حمص.

وفى ٩ أكتوبر وصل إلى مدينة دمشق، فقابله أهلها على اختلاف طوائفهم بالترحاب وفتحوا له أبواب مدينتهم.

وباستيلاء السلطان سليم على دمشق، صارت بلاد الشام كلها تحت السيطرة العثمانية.

زحف العثمانيين على مصر

وفى البداية أرسل السلطان سليم سفارة إلى طومان بأى الذى انتخبه كبار المماليك سلطانا على مصر، ويعرض عليه الاعتراف به كحاكم لمصر تابع له، وهدده إذا رفض الدخول فى طاعته.

ولم تنجح هذه المحاولة فى الوصول إلى اتفاق مع المماليك، فأشار بعض مستشارى السلطان سليم عليه بأن يتقدم بقواته إلى مصر.

وعلى هذا بدأ الجيش العثمانى زحفه، فعبر صحراء سيناء، رغم تعرض خط مواصلاته للهجوم من جانب قبائل البدو.

وكان طومان باى يرغب فى التصدى للعثمانيين عند الصالحية بإقليم الشرقية، قبل أن يصلوا إلى موارد المياه والمراعى، وليمنعهم من الحصول على قسط من الراحة بعد المشاق التى تكبدوها أثناء مسيرتهم عبر صحراء سيناء، ولكن قادة المماليك الكبار عارضوا فى ذلك، وأصروا على الوقوف عند معسكر الريدانية خارج القاهرة مباشرة.

موقعة الريدانية:

وعند معسكر الريدانية استعد الجيش المملوكي لمقابلة الجيش العثماني، وأجريت تحصينات عاجلة بها، ونصبت المدافع حول المعسكر، وكان طومان يستعد للاشتباك مع العثمانيين في معركة طويلة.

وفي الثالث والعشرين من يناير سنة ١٥١٧ تقابل الجيشان، وبرغم المقاومة الباسلة التي أبداها طومان باي، فقد حل الدمار بالقوات المملوكية، وهزم المماليك للمرة الثانية أمام العثمانيين.

وفي هذه المعركة قتل سنان باشا، وبعد أن يئس طومان باي من مواصلة المقاومة بمن بقي من قواته، اضطر إلى الهرب من أرض المعركة.

وعلى أثر ذلك دخل العثمانيون القاهرة، وقاموا بأعمال السلب والنهب، واقتحموا بيوت أمراء المماليك ونهبوا محتوياتها.

ومع ذلك استمر القتال في شوارع القاهرة لمدة ثلاثة أيام، بمشاركة الأهالي الذين كانوا يرجمون العثمانيين بالحجارة.

ولما أدرك طومان باي استحالة تحقيق النصر على العثمانيين، بعد أن تخلى عنه معظم المماليك، اضطر إلى الهرب إلى مدينة البهنسا في مصر الوسطى، وأخذ يجمع حوله قوة مختلطة من المماليك والعرب، وفي نفس الوقت دخل في مفاوضات مع السلطان سليم، وأبدى استعداده لأن يحكم مصر كتابع له، وأن يؤدي له الجزية، إذا جلت القوات العثمانية عن مصر.

وقد اهتم السلطان سليم بهذا العرض، وأرسله سفارة من كبار رجال الدين للتفاوض مع طومان باي، ولكن اتباع طومان باي عطلوا جهوده، وهاجموا سفراء السلطان سليم وطاردوهم، مما أثار حنق السلطان سليم الذي تحقق له أن طومان باي لا يريد إلا الحرب، فأمر بضرب أعناق كبار المماليك الذين سجنهم، واستعد للحرب لحسم الأمر بينه وبين سلطان المماليك.

وقد حدث ذلك فى الثامن من إبريل سنة ١٥١٧، وانتهت المعركة بهزيمة المماليك وانتصار العثمانيين بسبب تفوقهم فى العدد والسلاح.

وعقب ذلك هرب طومان باى إلى إقليم البحيرة، واختفى عند شيوخ عربها ولكنهم وأدركوا بعد ذلك خطورة إيوائهم لطومان باى، فأخبروا السلطان سليم بمكان اختفائه، فأرسل فرقة من جيشه قامت بالقبض عليه وكبلته بالحديد وعادت به إلى السلطان سليم، بينما تشتت أنصاره فى البلاد.

ولما دخل طومان باى على السلطان سليم صاح قائلاً «الحمد لله الآن استطيع القول بأننا ملكنا ملك مصر».

ثم استطرد قائلاً «والله ما كان قصدى أذيتك، ونويت الرجوع من حلب، ولو أطعتنى من الأول وجعلت السكة بإسمى ما جئت لك ولا دست أرضك.

ورد طومان باى قائلاً «الأنفس التى تربت فى العز لا تقبل الذل، وهل سمعت أن الأسد يخضع للذئب؟ لا أنتم أفرس منا ولا أشجع منا، وليس فى عسكرك من يقايسنى فى حومة الميدان»(٥).

وقد أعجب السلطان سليم بشجاعة طومان باى، وتردد بعض الوقت فى اتخاذ قرار نهائى بشأنه.

وأخيرا رضخ السلطان سليم لتحريض بعض مستشاريه ومعاونيه من كبار المماليك، ومنهم خاير بك وجان بردى الغزالى، ووافق على إعدام طومان باى، وتم ذلك شنقا على باب زويلة، فى ٢٣ إبريل سنة ١٥١٧ .

وبذلك انتهى حكم دولة المماليك الجراكسة، وخضعت مصر للحكم العثمانى، وفقدت مصر استقلالها وسيادتها.

وبعد إعدام طومان باى قام وزراء السلطان سليم بتسجيل أسماء كبار التجار والبنائين والنجارين والحدادين وأصحاب الحرف الأخرى، وألزموهم بالسفر إلى القسطنطينية عاصمة الدولة العثمانية.

(٥) د. عمر عبد العزيز عمر: نفس المرجع ص ٨١ .

ومع أن السلطان سليم قد قضى خمسة أشهر بعد اعدام طومان باى، فإنه لم يحاول تعقب المماليك فى الدلتا وفى صعيد مصر، ولم يتم بغزو شامل للأقاليم التى خضعت ضمنيا للسيطرة العثمانية.

وفى العاشر من سبتمبر سنة ١٥١٧ بدأ السلطان سليم رحلة العودة إلى عاصمة دولته القسطنطينية، وأخذ معه «ألف جمل محملة من ذهب وفضة، هذا خارجا عما أخذه من التحف والسلاح والصينى والنحاس والخيول والبغال والجمال، وغير ذلك حتى نقل منها الرخام الفاخر وأخذ منها كل شئ حسن»[٦].

عوامل انهيار الدولة المملوكية وانتصار العثمانيين:

وأهم هذه العوامل ما يلى:

(١) **تفوق العثمانيين على المماليك فى الناحية الحربية**؛ فكان العثمانيون يستخدمون الأسلحة النارية وخاصة المدفعية، وبينما استمر الجيش المملوكى فى الاعتماد على الفروسية واستعمال السيوف والرماح، كما كان متبعا خلال العصور الوسطى، ولم يهتم المماليك بتطوير أسلحتهم وأساليبهم الحربية وفقا للأسلحة والأساليب الحديثة.

وقد اعترف كبار المماليك بعد معركة الريدانية بفعالية الأسلحة النارية التى استخدمها الجيش العثمانى فى القتال، وأوضح ذلك الأمير كرتباى الجركس بعد القبض عليه، عندما سأله السلطان سليم «أين فروستك وشجاعتك؟»، فرد كرتباى قائلا «أسمع كلامى واصغ إليه حتى تعلم أنت وغيرك، أن منا فرسان المنايا والموت الأحمر، وإذا لم تصدق فجرب، فأمر عسكرك أن يتركوا ضرب البندق فقط، وها أنت معك مئتا ألف من جميع الأجناس، وقف مكانك، وصف عسكرك ويخرج لك منا ثلاثة أنفار، أنا عبد الله والفارس الكرار السلطان طومان باى والأمير علان، وانظر بعينك كيف تفعل هذه

---

(٦) د. عمر عبد العزيز عمر: نفس المرجع ص ٨٣ .

الثـلاثة، تبـقى تعـرف روحك إن كنت ملكا أو يصلح لك أن تكون ملكا...»[7].

(٢) **عـدم استـقرار الحكم فى دولة المماليك**؛ وذلك نتـيجـة لكثـرة الفتن والاضطرابات حول ولاية العرش حتى فى أحرج الأوقات.

(٣) **حدوث بعض الخيانات فى صفوف المماليك أثناء القتال**؛ كما حدث من جـانب خـاير بك وجان بردى الغـزالى، ومن بعض المقـربين من السلطان الغورى، مثل الخواجة إبراهيم السمرقندى والخواجة يونس العادلى والعجمى الشنقجى، وهؤلاء كاتبوا السلطان سليم بأحوال الدولة المملوكية، وانضموا إلى جانب السلطان العثمانى فى أعقاب معركة مرج دابق.

وعندما تحرج موقف طومان باى عقب معركة الريدانية، تخلى عنه جانم السيفى كاشف الفيوم، وانضم إلى السلطان سليم.

(٤) **سوء الحالة الاقتصادية فى مصر عقب تحول التجارة العالمية إلى طريق رأس الرجاء الصالح**؛ فقدت الدولة المملوكية أحد الموارد الرئيسية لدخلها، الذى كانت تحصل عليه من المكوس التى كانت تفرضها على التجارة العابرة بأراضيها.

وقد انعكس ذلك بصورة مباشرة على الأعداد للجيش الذى قاده السلطان الغورى واشتبك به مع العثمانيين فى معركة مرج دابق، فلم تكن الأموال التى تحت تصرفه تكفى لدفع نفقات الحرب لجميع أفراد جيشه، مما أدى إلى تذمر بعض فئات الجند، وأثر ذلك على تماسك القوات المملوكية فى أحرج اللحظات التى مرت بها.

(٧) د. عمر عبد العزيز عمر: نفس المرجع. ص ٨٢ .

إنتقال الخلافة الإسلامية إلى العثمانيين

وبعد أن خضعت مصر للحكم العثماني، انتقلت الخلافة الإسلامية إلى العثمانيين، وكانت مصر قد أصبحت قاعدة الخلافة الإسلامية منذ سقوط بغداد فى أيدى المغول، واستقدام السلطان المملوكى الظاهر بيبرس لأحد أبناء البيت العباسى وهو أحمد ابن الإمام الظاهر، ولُقّب الخليفة العباسى الجديد المستنصر بالله، وقام الخليفة الجديد بتقليد السلطان المملوكى حكم «الديار المصرية والبلاد الشامية والديار بكرية والحجازية واليمنية والفراتية، وما يتجدد من الفتوح غورا ونجدا...»(٨).

ولم يكن الخليفة العباسى الجديد يباشر أى عمل فى الدولة، ولم يكن له أية سلطة أو نفوذ حقيقى.

وقد ظلت مصر تحتضن الخلافة العباسية، وكانت تتجه إليها انظار العالم الإسلامى فى مشارق الأرض ومغاربها، حتى الغزو العثمانى.

ويذكر أن الخليفة المتوكل على الله، آخر الخلفاء العباسيين المقيمين بمصر، قد تنازل عن الخلافة للسلطان العثمانى سليم الأول، وسلمه شاراتها من مخلفات الرسول الكريم.

وعند خروج السلطان سليم من مصر اصطحب معه الخليفة المتوكل على الله، فأسف الناس على خروجه من مصر، وأخذوا يرددون «قد انقطعت الخلافة من مصر وصارت باسطنبول».

وبعد ذلك اضطر السلطان سليم إلى وضع الخليفة المتوكل على الله فى السجن باسطنبول، بسبب تصرفاته الشاذة ثم أخرج عنه السلطان سليمان، وأعاده إلى مصر فى عام ١٥٢٠، وظل يعيش فيها حتى وفاته فى عام ١٥٤٣.

هذا، ،لم يكن السلطان سليم يهتم بلقب الخليفة، بعد أن أصبح شائع الاستعمال مبتذلا، ولم يعد لهذا اللقب قدسيته واحترامه، مما كان معروفا فى

---

(٨) د. عمر عبد العزيز عمر: نفس المرجع ص ٢٣.

العصور الوسطى، وخاصة بعد أن فقدت الخلافة أيام المماليك، كل ما كان له من هيبة ونفوذ.

ولم يتمسك السلاطين العثمانيون بمسألة الخلافة إلا فى أواخر القرن الثامن عشر، نتيجة لتطور الظروف السياسية للدولة العثمانية، ورغبتهم فى فرض سلطتهم الروحية على جميع المسلمين، حتى من يخضعون لسيطرة دولة مسيحية.

وكانت أول وثيقة رسمية يذكر فيها السلطان العثمانى بلقب خليفة، هى معاهدة «كوتشك قينارجى» Kuchuk Kayarja، التى عقدت بين روسيا والدولة العثمانية فى عام ١٧٧٤، ونصت على وضع المسلمين فى بلاد القرم التى استولت عليها روسيا، تحت النفوذ الروحى للسطان العثمانى.

وفى عهد السلطان عبد العزيز فى الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر، ظهر لقب الخلافة بمعناه القديم، الذى يعنى السيطرة على كافة المسلمين فى أنحاء العالم.

وعندما وضع الدستور للدولة العثمانية، نص فيه على «أن جلاله السلطان بوصفه خليفة أعلى هو حامى الدين الإسلامى».

وفى عهد السلطان عبد الحميد الثانى دعمت فكرة الخلافة على نطاق واسع، حيث أستخدامها كوسيلة سياسية لكبح جماح الدول الأوروبية التى كانت تحكم رعايا مسلمين، ولكسب تأييد المسلمين فى الولايات العربية له، وكوسيلة لمقاومة امتداد النفوذ الأوروبى إلى الأقاليم الإسلامية فى إفريقيا وآسيا.

وقد جمع السلطان عبد الحميد الثانى حوله عددا من مشايخ العرب من أتباع الطرق الصوفية، استخدمهم لنشر دعوته إلى «الوحدة الإسلامية» فى نطاق الخلافة الإسلامية،فتنافسوا فى تمجيد دعوته وكسب رضاه، ومن أبرزهم الشيخ أبو الهدى الصيادى، وهو من أتباع الطريقة الرفاعية، وكان يقول «أن الخلافة ضرورة إيمانية، انتقلت شرعيا من أبى بكر إلى العثمانيين، وبأن الخليفة هو ظل الله على الأرض ومنفذ أحكامه، وبأن من واجب المسلمين جميعا أن يطيعوه وأن يكونوا من

الشاكرين إذا أصاب، ومن الصابرين إذا أخطأ، وبأن عليهم، حتى إذا ما أمرهم، بمخالفة شرائع الله، أن يلجأوا قبل عصيانه، إلى النصيحة والدعاء واثقين بأن الله أقوى منهم على تغييره(٩).

ضم الحجاز لأملاك العثمانيين

وبخضوع مصر للسيطرة العثمانية، خضع الحجاز للعثمانيين سلميا وتلقائيا، إذ كان الحجاز يتبع مصر من فترات سابقة، عندما قبل أشراف مكة ذكر إسم السلطان المملوكى فى خطبة الجمعة بمساجد الحجاز، ونقشوا إسمه على السكة، وكان النفوذ المصرى يقتصر على ذلك.

وكان سلطان المماليك يحتفظ بلقب «خادم الحرمين الشريفين»، وفى أواخر عهد سلطنة المماليك، بدأت تضعف السيادة المملوكية على الحجاز.

وكان الحجاز يمثل منطقة حيوية بالنسبة لمصر من الناحية العسكرى.

كما كانت مصر مركز القوافل الحج التى كانت الحكومة المصرية تتولى حراستها، وتلزم بإرسال كسوة سنويا، وتخصص الأوقاف للانفاق منها على فقراء مكة والمدينة، وعلى الحرمين الشريفين.

وأثناء وجود السلطان سليم الأول فى مصر، استقبل ابن شريف مكة بركات الثانى بن محمد، الذى جاء ليعلن خضوع وطاعة والده للسلطان العثمانى، مثلما كان يخضع فى السابق للسلطان المملوكى.

وقد أرسل شريف مكة مفاتيح الكعبة مع إبنه إلى السلطان سليم بالقاهرة، ومعه خطاب يعلن فيه خضوع الحجاز وولائه للسلطان العثمانى، كما يهنئه بفتوحاته العظيمة، فقبل السلطان سليم ولاءه بارتياح، وثبته فى إمارته على الحجاز.

كما أبقى السلطان سليم على نظام الشرافة بالحجاز بنفس الوضع السابق، وإلى جانبه أنشأ السلطان سليم صنجقية عثمانية فى جدة أطلق عليها اسم «ولاية

---

(٩) د. عمر عبد العزيز: نفس المرجع. ص ٨٧ .

الحبش»، وعين لها حاكما عثمانيا يدعى حسين الرومى، وكان يتبع والى مصر خاير بك.

وبعد خضوع الحجاز للعثمانيين، اتخذ السلطان العثمانى لقب «خادم الحرمين الشريفين»، على غرار كان يفعله السلطان المملوكى من قبل.

وبظهور العثمانيين فى البحر الأحمر، بعد سيطرتهم على الحجاز، أخذوا يعملون على إبعاد الخطر البرتغالى عنه.

فتح اليمن

كان المماليك يسيطرون على زبيد فى اليمن منذ نزلت قواتهم هناك بناء على طلب طائفة الزيدية الشيعية الذين استنجدوا بهم ضد أسرة بنى طاهر الشافعية الحاكمة، وتمكنت القوات المملوكية حينذاك من احتلال زبيد وتعزو صنعاء.

وعندما علم المماليك فى اليمن بسقوط دولتهم فى مصر، شارع الاضطراب فى صفوفهم، ورأى قائد الحملة المملوكية الأمير اسكندر الشركسى أنه لا مفر من الاعتراف بالسيادة العثمانية، لكى يقوى موقف الحملة فى اليمن، ويقضى على الخلافات التى ظهرت بين صفوفها.

وفى نفس الوقت أقر السلطان سليم الأول الوضع القائم فى اليمن، وثبت اسكندر الشركسى فى الحكم باليمن، وأمره بإقامة الخطبة له بالمساجد، وضرب السكة بإسمه، فامتثل اسكندر لأوامره.

ولكن نفوذ العثمانيين فى اليمن ظل ضعيفا، ولم يتمكنوا من دعم نفوذهم هناك حتى عام ١٥٣٨، بسبب انشغال قواتهم فى جبهات حربية متعددة.

وكان العثمانيون قد حاولوا مد نفوذهم المباشر إلى اليمن، منذ أوائل عام ١٥٢٠، عندما أمر خاير بك حاكم مصر والى جدة العثمانى حسين الرومى، بأن يضم إليه ولاية السواحل اليمنية، ولكن المماليك فى اليمن رفضوا تسليم الحكم إليه، وتكررت هذه المحاولة فى عامى ١٥٢٣ و ١٥٢٧، ولم تنجح الحملات التى أرسلها العثمانيون فى فرض النفوذ العثمانى الفعلى فى اليمن.

محاولة العثمانيين طرد البرتغاليين من المحيط الهندى واستكمال فرض سيطرتهم على سواحل اليمن:

وبعد أن تزايد الخطر البرتغالى فى البحر الحمر والمحيط الهندى، وأصبح بشكل تهديدا مباشرا للنفوذ العثمانى فى هذه المنطقة، اعتزم السلطان سليمان القانونى طرد البرتغالين الدخلاء من المحيط الهندى.

وفى عام ١٥٣١ أصدر السلطان سليمان أوامره إلى واليه على مصر سيلمان باشا الخادم ببناء أسطول كبير فى دار الترسانة فى السويس، وأن يتولى قيادة حملة بحرية إلى اليمن والهند.

وفى عام ١٥٣٧ تمكن البرتغاليون من الاستيلاء على ميناء ديو على الساحل الغربى للهند، وطلب حاكم جوجارات «بهادور شاه» المساعدة من السلطان العثمانى، فأقدم البرتغاليون على قتله، بعد أن علموا باتصاله بالسلطان العثمانى، الذى بلغه مقتله.

كما علم السلطان العثمانى باتصال البرتغاليين بأعدائه الفرس، وإمدادهم بالمعونات الحربية والخبراء لتدريبهم على صناعة الأسلحة الحديثة وطرق استخدامها.

وكل ذلك قد أوغر صدر السلطان العثمانى، ودفعه للتعجيل بالانتقام من البرتغالين، حتى تصبح البحر الأحمر بحيرة عثمانية، ولكى يمد السيطرة العثمانية على سواحل الهند، وأسند السلطان العثمانى مهمة تحقيق هذا الهدف إلى سليمان باشا الخادم والى مصر.

وقد عكف سليمان باشا على إعداد الحملة، وأجرى اتصالات مع الحكام العرب فى عدن وعلى طول الساحل اليمنى، ودعاهم للدخول فى طاعة السلطان العثمانى.

وفى ٢٨ يونيه سنة ١٥٣٨ غادرت الحملة ميناء السويس، ومرت بميناء جدة، ثم وصلت عدن فى ٣ أغسطس سنة ١٥٣٨، وقام حاكمها عامر بن داود

الطاهرى بتسليمها إلى العثمانيين، معلنا ولاءه للسلطان العثمانى ،وحاول استرضاء سليمان باشا الخادم لتثبيته فى الحكم، ولكن سليمان باشا تشكك فى نياته، وأمر بشنقه، وعين الأمير بهرام أحد صنادق الحملة، حاكما على عدن، وترك معه حامية عثمانية.

وبعد ذلك اتجهت الحملة إلى ميناء ديو، ووصلته فى أوائل سبتمبر سنة ١٥٣٨ ، وفرض حصارا عليه.

وبعد شهرين علم سليمان باشا بقرب وصول أسطول برتغالى كبير إلى ميناء ديو لا بعاد العثمانيين عنه، فعندئذ قرر سليمان باشا فك الحصار والانسحاب إلى الشواطئ العربية.

وبعد عودة سليمان باشا من الهند عمل على إتمام فتح السواحل اليمنية، وتقدم نحو عدن ومخا، حيث أنزل جنوده استعدادا للزحف على زبيد مقر الحكام المماليك، بهدف القضاء نهائيا على فلول المماليك الباقين فى اليمن.

وباستخدام وسيلة الغدر التى قضى بها على عامر بن داود من قبل، أرسل إلى الناخودة أحمد والى زبيد المملوكى يؤمنه فى ولايته ويستدعيه لمقابلته فى مخا، وبعد أو وصل إليها أمر سليمان باشا بقتله، وقام بتعيين أحد الضباط العثمانيين على زبيد، وعلى المنطقة التى كان يحكمها الماليك فى إقليم تهامة.

وبعد القضاء على الطاهريين فى عدن، وعلى المماليك فى زبيد، ومنذ عام ١٥٣٩ ، لم يبق أمام العثمانيين إلا مواجهة أكبر قوة ضاربة فى اليمن فى ذلك الوقت، وهى قوة الزيديين وإمامهم شرف الدين.

الصراع بين العثمانيين والزيديين فى اليمن:

وقد حاول كل من العثمانيين والزيد بين دعم سيطرته فى الأقاليم التى بحوزته. وكان السلطان العثمانى سليمان القانونى قد ثبت الآميرين اللذين عينهما سليمان باشا الخادم فى عدن وزبيد، وأبلغ الإمام شرف الدين الزيدى إقرار الأوضاع القائمة فى اليمن على ما هى عليه، وكلفه بإرسال القوافل إلى عدن، وأن يعمل على أستتباب الأمن فى البلاد.

وبعد ذلك ازداد اهتمام العثمانيين بتدعيم نفوذهم فى اليمن، ففى عام ١٥٤٦ أرسلوا واليا جديدا هو أويس باشا على رأس جيش كبير، وذلك لتحويل اليمن إلى قاعدة حربية كبيرة لهم عند مدخل البحر الأحمر الجنوبى.

وعلى أثر ذلك بدأ الصدام الحربى بين العثمانيين والزيديين فى عهد أويسى باشا. ومما شجع العثمانيين على استمرار محاولاتهم لوضع اليمن كله تحت سيطرتهم، نشوب الخلافات المحلية وانقسام الأهالى إلى زيدية وشافعية وإسماعيلية.

وقد امتدت الخلافات إلى الأسرة الحاكمة الزيدية نفسها، عندما عين الإمام شرف الدين إبنه على وليا للعهد، وحرم منها إبنه الأكبر المطهر الذى كان يوصف بالقوة والبطش، مما تسبب فى خروج المطهر على طاعة أبيه، وتولى عرش الإمامة، واتصل المطهر بالعثمانيين لمساعدته ضد أبنه شرف الدين.

وكان أويسى باشا قد اتجه بجيشه إلى تعز لأهميتها الاستراتيچية فى جنوب اليمن، وسقطت تعز فى أيدى الجيش العثمانى فى فبراير سنة ١٥٤٦ ، وبعدها تقدم الجيش العثمانى إلى ذمار، حيث توقف بعض الوقت بسبب اغتيال أويس باشا فى عام ١٥٤٧ بأيدى بعض المتآمرين العثمانيين.

وقد كلفت الحكومة العثمانية أزدمر باشا أحد قادة الجيش العثمانى، بمواصلة جهود أويسى باشا فى اليمن، فتقدم إلى صنعاء وحاصرها فى أغسطس سنة ١٥٤٧ ، وتمكن من هزيمة المطهر بعد أن وقع الخلاف بينه وبين العثمانيين.

ولم تلبث أن سقطت صنعاء فى أيدى العثمانيين، وبذلك امتد النفوذ العثمانى إلى المنطقة الشمالية، وبدأ الحكم العثمانى يستقر مؤقتا فى مناطق اليمن كلها.

وفى عام ١٥٤٩ عين السلطان سليمان القانونى أزدمر باشا واليا على اليمن، فقام بعده اتصالات مع الإمام المطهر، وعرض عليه أن يترك له خراج البلاد التى يسيطر عليها، مقابل اعترافه بالسيادة العثمانية، وأن يدعو للسلطان العثمانى فى خطبة الجمعة.

وقد قبل المطهر تلك الإتفاقية بصفة مؤقتة، ريثما يقوى ساعده من جديد، وينقلب على العثمانيين فى الفرصة المناسبة، وتهيأت الفرصة له عندما انتهت ولاية أزدمر باشا، وتولى على اليمن ولاة ضعفاء.

وفى عام ١٥٦٧ جمع المطهر الأنصار من حوله، واستمال القبائل إليه، وشن هجوما على العثمانيين فى صنعاء، وتمكن من دخول المدينة منتصرا فى سبتمبر من نفس العام.

ولما شعرت الحكومة العثمانية بخطورة الموقف فى اليمن قررت إرسال حملة كبرى إلى اليمن بقيادة سنان باشا والى مصر، وتحركت الحملة من مصر فى يناير سنة ١٥٦٩ ، ووصلت إلى ميناء ينبع، ونزل معظم قواتها إلى الساحل وسلكوا الطريق البرى باتجاه الجنوب، ووصلت إلى منطقة عسير لتثبيت السيطرة العثمانية فيها

ثم أسرع سنان باشا بقواته إلى نعر لنجده القوات العثمانية التى كانت واقعة تحت ضغط القوات الزيدية التى كانت تعسكر فى قلعة حصينة تشرف على هذه المدينة، وبوصول القوات العثمانية اضطر الزيديون إلى إخلاء القلعة، فتحسن موقف العثمانيين

كما أرسل سنان باشا بعض قواته جنوبا إلى عدن، وأمكن الاستيلاء عليها بسهولة بعد أيام قلائل من حصارها برا وبحرا

وبعد قتال مرير تمكن سنان باشا من فتح صنعاء سنة ١٥٧٠ . وكان ذلك بداية لأخطر مرحلة من مراحل الحرب ضد الإمام المطهر، الذى اتخذ من قمم الجبال قواعد لقواته توجه منها ضرباتها إلى القوات العثمانية

وقد فشل سنان باشا فى الوصول إلى معقل الإمام المطهر واضطر فى النهاية إلى عقد الصلح معه، وكانت شروط الصلح تنص على أعتراف العثمانيين بزعامة الإمام المطهر فى المناطق التى يسيطهر عليها فى تلاء وصعدة وعفار وغيرها، وأن تكون خطبة الجمعة وضرب السكة بإسم السلطان العثمانى.

بالإضافة إلى وضع حامية عثمانية صغيرة لا تزيد على ثلاثين جنديا، تقيم فى صعدة كرمز للسيادة العثمانية على جميع أقاليم اليمن، بما فيها المنطقة التى يسيطر عليها الإمام.

وقد قبل الإمام المطهر هذه الشروط، واعترف بالسيادة العثمانية.

وبذلك استعاد العثمانيون السيطرة على اليمن، وسمى ذلك بالفتح العثمانى الثانى لليمن، وكان ذلك فى عهد السلطان العثمانى سليم الثانى، ولكن العثمانين اضطروا إلى الانسحاب من اليمن سنة ١٦٣٥، على أثر ثورة الزيديين ضدهم، وكان لاختلاف المذهب الدينى بين الجانبين أثره فى ذلك.

ثم أخذ العثمانيون يتحينون الفرصة لمعاودة احتلال اليمن، وتمكنوا من ذلك فى سنة ١٨٧٢، واقتصر نفوذهم على إقليم تهامة وجنوبى اليمن وصنعاء وما حولها.

الفتح العثمانى للعراق

بعد فتح الشام أصبحت الدولة العثمانية تطوق العراق من الشمال والغرب، وكان السلطان العثمانى سليم الأول بعد انتصاره على الشاه اسماعيل الصفوى فى موقعة جالديران سنة ١٥١٤، قد استولى على مناطق الأكراد فى شمالى العراق، وعلى مدينة الموصل، بينما ظلت مناطق وسط وجنوب العراق بمدنها الهامة مثل بغداد والبصرة، فى أيدى الصفويين حتى وفاة الشاه اسماعيل سنة ١٥٢٤.

وقد أخذ حكام بغداد يترددون فى ولائهم بين الشاه الصفوى والسلطان العثمانى.

فبعد وفاة الشاه اسماعيل الصفوى زحف على بغداد ذو الفقار خان رئيس قبيلة الموصللو الكردية وحاكم أطراف لورستان والبختيارية فى شمال العراق، وقتل حاكمها ابراهيم سلطان، واستولى على الحكم فى بغداد، وأعلن ولاءه للسلطان العثمانى سليمان القانونى، وطلب حمايته.

وفى عام ١٥٣٠ جهز طهماسب الذى خلف أباه اسماعيل الصفوى على

العرش، حملة كبرى لاسترداد بغداد، ولكنه فشل فى ذلك بعد حصارها طويلا.

وبعد ذلك احتال طهماسب بأساليب الخيانة والغدر حتى تمكن من اغتيال ذى الفقار، ودخلت جيوش طهماسب بغداد، وعين محمد خان واليا عليها. وأثناء ذلك كان السلطان العثمانى سليمان القانونى مشغولا بحروبه فى شرقى أوروبا، فى المجر ووادى الدانوب، لاخضاع هذه الأقاليم للسيطرة العثمانية.

السلطان العثمانى سليمان القانونى يعلن الحرب على الشاه طهاسب سنة ١٥٣٤ وتتوغل جيوشه فى بلاد فارس والعراق:

وبعد أن بلغ طهاسب السن القانونية لتقلد منصب الشاه فى الدولة الصفوية، حاول السلطان العثمانى سليمان القانونى منع قيام دولة عسكرية قوية فى بلاد فارس. كما رأى ضرورة انتزاع العراق بالكامل من الصفويين، حتى يمكن المحافظة على أطراف الدولة العثمانية الشرقية.

ولهذا الغرض أعد السلطان العثمانى سليمان القانونى جيشا كبيرا، انطلق من حلب فى ابريل سنة ١٥٣٤ بقيادة الصدر الأعظم ابراهيم باشا، وتقدم بعد عبور نهر الفرات، وعن طريق كردستان إلى أذربيجان، وواصل زحفه صوب تبريز واستولى عليها، ومكث بها لحين وصول السلطان سليمان.

وفى سبتمبر سنة ١٥٣٤ وصل السلطان سليمان إلى تبريز حيث بدأت المرحلة الثانية لهذه الحملة، وتستهدف الاستيلاء على العراق.

ولم يلبث أن تقدم الجيش العثمانى عبر شمال غربى فارس، دون أن يلقى مقاومة من جانب الصفويين، ثم وصل إلى سهل العراق عن طريق همدان، وقد استطاعت قوات السلطان سليمان أن تمنع أى مدد عن بغداد، حتى أحس حاكم المدينة أن الشاه قد تخلى عنه، ولم يرسل له أى مدد، ففر إلى فارس، وعلى ذلك أثر ذلك دخل العثمانيون بعداد بدون قتال.

وبعد ذلك أتم الجيش العثمانى فرض السيطرة العثمانية على الأجزاء الشمالية والوسطى من العراق.

ولم تتوغل القوات العثمانية فى الجنوب باتجاه البصرة، بعد أن أعلن حاكمها راشد بن مغامس ولاءه للسلطان سليمان، وخضوعه للسيادة العثمانية، فثبته السلطان سليمان فى منصبه.

وبعد أن قضى السلطان سليمان الشتاء فى بغداد، غادرها فى الربيع عائدا إلى استانبول عاصمة دولته، عن طريق تبريز فى فارس، وعين سليمان باشا المجرى والى ديار بكر السابق، واليا على بغداد

التقسيم الإدارى للعراق تحت الحكم العثمانى.

وبعد أن اكتمل الفتح العثمانى للعراق، صار تقسيمه إلى أربع ولايات هى

(١) **ولاية الموصل**، وتشمل مدينة الموصل والجزء الشمالى الغربى من العراق، ويمتد جنوبا إلى تكريت

(٢) **ولاية شهر زور** (كردستان) وتقع إلى الشرق من ولاية الموصل. وكانت مدينة كركوك مركز هذه الولاية، ولم تعمر طويلا، بعد أن ترك العثمانيون الحكم فيها للعصبيات المحلية الكردية

(٣) **ولاية بغداد**، وكانت أقوى ولايات العراق وأهمها. لما كانت تتمتع به من مكانة عظيمة وشهرة فائقة بين مدن العالم الإسلامى منذ . كانت عاصمة للخلافة العباسية. وكانت تضم أكبر مركز ثقافى واقتصادى فى العراق

وكانت ولاية بغداد تتحمل مسئولية الدفاع عن ولاية شهر زور وولاية البصرة، ضد أى أخطار تتعرضان لها

وكان والى بغداد يحمل لقب باشا من المرتبة الأولى، بينما الولاة الآخرون فى الولايات الأخرى يحملون لقب باشا من المرتبة الثانية.

(٤) **ولاية البصرة**، وكان من الصعب تثبيت الحكم العثمانى فيها، بسبب تعرضها باستمرار للغارات الفارسية، ولهجات قبائل البدو العربية.

فبعد الفتح العثمانى للعراق بقليل، ثارت القبائل العربية فى البصرة على الحكم العثمانى، وانضم إليها حاكمها راشد بن مغامس.

وفى عام ١٥٤٦ قاد والى بغداد إياس باشا حملة إلى البصرة ضد راشد، وبأمر

من السلطان العثماني، فتداعت أمامه قوة راشد، وأضطر إلى الفرار إلى إقليم الإحساء في الجنوب على الخليلية العربي، وأصبح إياس باشا أول وال عثماني على البصرة.

ومع ذلك فلأكثر من مرة تبادل الحكم في البصرة ولاة عثمانيون وشيوخ المنتفق وشيوخ الحويزة، وانتهى الأمر بأن باعها واليها لكاتب الجند «أفر اسياب»، مقابل مبلغ من المال تسلمها منه وإلى البصرة، وتولى أفراسياب حكمها في سنة ١٥٩٦، مع خضوعه للتبعية للدولة العثمانية.

وكانت العشائر الكردية تنتشر في ولايتي الموصل وشهرزور، بينما تنتشر العشائر العربية في ولايتي بغداد والبصرة.

وقد أقر العثمانيون حكم العصيبات المحلية في مناطق الأكراد، وفي المناطق العربية، وأدى ذلك إلى استبداد أمراء الأكراد وشيوخ العشائر العربية بالسلطة، وضعف النفوذ العثماني بها، ولم يقو الولاة العثمانيون على بسط سيطرتهم عليها.

ومن جهة أخرى، استمر التنافس بين الصفويين والعثمانيين، من أجل فرض سيطرتهم وسيادتهم على العراق.

وفي عام ١٦٢٣ تمكن الصفويون من الاستيلاء على بغداد واستعادة سيطرتهم على العراق، ولكن ذلك لم يستمر طويلا، فقد أعاد السلطان مراد الرابع فتح العراق مرة أخرى في عام ١٦٣٨، وكانت آخر محاولة من جانب حكام فارس للاستيلاء على العراق في عام ١٧٣٣، في عهد نادر شاه، وإن كانت هذه الحملة قد فشلت في مهمتها، فقد تجددت الاشتباكات بين الطرفين من عام ١٧٤٣ حتى وفاة نادر شاه في عام ١٧٤٧، وبعد ذلك عقد صلح بين الجانبين «حول الحدود التقليدية مع دخول العراق في نطاق الإمبراطورية العثمانية».

وانتهى بذلك الصراع الفارس العثماني حول العراق، وظل العراق بعد ذلك تحت الحكم العثماني حتى الحرب العالمية الأولى عندما استولى عليه الإنجليز.

ضم المغرب العربى لأملاك العثمانيين

ضم العثمانيون معظم بلاد المغرب العربى فى عهد السلطان سليمان القانونى. وقد ارتبط التوسع العثمانى فى المغرب العربى بالحرب الصليبية التى شنها الأسبان على العرب والمسلمين فى شمال إفريقية.

وكانت الإمارات العربية فى المغرب عاجزة عن الصمود وحدها أمام الخطر الأسبانى، ولذلك استنجد حكامها وأهلها بالدولة العثمانية التى صارت أعظم قوة فى الشرق الأدنى، وفى الحوض الشرقى من البحر المتوسط.

وقد مهد ذلك لدخول المغرب العربى فى معظمه تحت السيادة العثمانية، وبناء على رغبة حكامه وأهله.

وعلى أثر ذلك دخل العثمانيون فى دائرة الصراع بين العرب والأسبان فى شمال إفريقية.

فتح الجزائر

ازداد الخطر الأسبانى فى الجزائر بعد أن استنجد السلطان أبو حمو آخر حكام بنى زيان بالأسبان، ضد بابا عروج وأخيه خير الدين باربروس، اللذين وطدا حكمها ونفوذهما فى أقاليم المغرب الأوسط.

وعلى أثر ذلك أرسلت أسبانيا سنة ١٥١٨ حملة من خمسة عشر ألف جندى إلى سواحل الجزائر، استطاعت التوغل فى أرضها، وحاصرت تلمسان، وأثناء ذلك قتل بابا عروج، بعد أن ثار ضده أتباع بنى زيان.

خير الدين باربروس يطلب مساعدة الدولة العثمانية ضد الأسبان:

وقد تحرج موقف خير الدين باربروس بعد مقتل أخيه عروج، فاتجه إلى طلب المعونة من الدولة العثمانية، التى مدت نفوذها على منطقة الشرق العربى فى ذلك الوقت، وطلب خير الدين من السلطان العثمانى معاونته عسكريا فى جهاده ضد الأسبان.

وفى عام ١٥١٨ أرسل السلطان سليم الأول إلى خير الدين قوة من ألفين من الجنود الإنكشارية، «وسمح له بتجنيد الأهالى فى الأناضول نفسها، حتى تمكن

من مواجهة الأخطار الإستعمارية»[1].

وعلى أثر ذلك أعلن خير الدين ولاءه للسلطان العثماني، ودخل في خدمته، وعينه حاكما على الجزائر من قبله، ومنحه لقب الباشوية.

ومنذ ذلك الوقت دخلت الجزائر تحت نفوذ الدولة العثمانية، وكانت أول إقليم في المغرب الأوسط ينضم إلى أملاك العثمانيين.

وقد تمكن خير الدين من الاستيلاء على المنطقة الساحلية في الجزائر، واستولى على القلعة التي بناها الأسبان على جزيرة مواجهة للساحل، ووصل هذه الجزيرة بالساحل في سنة ١٥٢٩ حيث أصبحت نواة لمدينة الجزائر الحالية.

فتــح تونــس

أكتسبت تونس أهمية خاصة في الصراع الأسباني العثماني بالبحر المتوسط، بيسبب موقعها الجغرافي، وأهميتها في السيطرة على الملاحة في البحر المتوسط

وكان العثمانيون يتطلعون إلى مد سيادتهم على نوس بعد ستيلائهم على الجزائر وعلى ليبيا فيما بعد

وأثناء ذلك حاول شارل الخامس الاستيلاء على توس، بالتعاون مع الأمراء الحفصيين، وخاصة بعد انقسام البيت الحفصي. واستنجاد بعض أفراده بالأسبان ضد بعضهم البعض

وفي عام ١٥٣٥ أعد شارل الخامس حملة كبيرة ضمت أربعمائة وثمانية وعشرين سفينة، وتمكنت هذه الحملة بسهولة من الاستيلاء على مدينة توس، وكان رد خير الدين على هذه الحملة، أن شن غارة مفاجئة على جزر البليار التابعة لأسبانيا، وعاد إلى مدينة الجزائر ومعه ستة آلاف أسير

وكانت مدينة الجزائر منذ عام ١٥٢٩ قد برزت كعاصمة للمجاهدين في منطقة المغرب العربي، وأصبحت الموانيء التي بحوزة شارل الخامس في شرقي مدينة الجزائر، قليلة الأهمية، لانحصار هابين «قوات الجزائر في الغرب، وقوات الدولة العثمانية الموجودة في الشرق».

---

(١) د/ جلال يحيى : المغرب الكبير. ص ٣٣.

خير الدين حاكم الجزائر يسعى لضم تونس لأملاك الدولة العثمانية

وكان السلطان العثمانية سليمان القانوني قد منح خير الدين لقب «بيكلر بيك إفريقية» ، أى بيك بكوات إفريقية، مع لقب «قبودان باشا» ، وعينه قائدا عاما على الأساطيل العثمانية.

وفى ذلك الوقت أخذ خير الدين يفكر فى ضم تونس إلى أملاك الدولة العثمانية، وخاصة بعد أن ساءت علاقته بالحفصيين الذين حاولوا أن يشعلوا الثورة ضده في داخل الجزائر، فأراد أن ينتزع تونس من أيديهم إنتقاما منهم. وقد زودته الحكومة العثمانية بأسطول كبير لهذا الغرض ، وتظاهر خير الدين بأنه يتجه بأسطوله إلى إيطاليا، ثم فاجأ الحفصيين باتجاهه إلى سواحل تونس، وتمكن من الاستيلاء على ميناء بنزرت سنة ,١٥٣٤

كما تمكن خير الدين من طرد المولى حسن الحفصى حليف الأسبان من تونس. وقد فشلت الحملة الكبيرة التى قادها الإمبراطور شارل الخامس سنة ١٥٤١ ونزلت على ساحل الجزائر، وكانت تضم ٢٩ ألف مقاتل، و٦٥ سفينة حربية، و٤٥١ سفينة نقل، وذلك بسبب العواصف الهوجاء التى هبت على الساحل، واستمرت عدة أيام، فاقتلعت الخيام، ودمرت الكثير من سفن الأسطول.

ولم تلبث أن صارت دولة خير الدين فى المغرب الأوسط، بمثابة الحارس الأمامى للإمبراطورية العثمانية فى غرب البحر المتوسط، ولقى خير الدين المساندة من القوات العثمانية فى صراعه مع الغرب، وازدادت قيمته فى أعين الغرب والشرق على السواء، أما أسطوله الذى زوده بوحدات خفيفة وسريعة الحركة، فقد أصبح مرهوب الجانب فى الحوض الغربى للبحر المتوسط.

مواصلة حركة الجهاد ضد الخطر الأسبانى وضم تونس نهائيا إلى أملاك الدولة العثمانية سنة ١٥٧٤ .

وقد تواصلت حركة الجهاد ضد الخطر الأسبانى فى تونس، بجهود حسن باشا خير الدين، وأمير البحر العلج على.

وفى عام ١٥٦٩ نجح العلج فى تصفية القواعد الأسبانية فى تونس، بعد أن

تمكن من هزيمة الحفصيين في سهل باجة، واحتل مدينة تونس، وفر السلطان الحفصي أبو العباس أحمد، ولجأ إلى الأسبان في حلق الوادى.

وعلى أثر ذلك أخذ العلج على البيعة للسلطان العثمانى من أهل تونس، ونصّب عليها أحد قادته ويدعى رمضان، وترك معه حامية عثمـ ـة، ثم عاد إلى الجزائر للاستعداد لانتزاع حلق الوادى من أيدى الأسبان.

وقد أثار ذلك قلق العالم المسيحى الغربى، ودفع البابا «إلى إصدار نداء لتكوين حلف مسيحى بهدف الاحتفاظ للمسيحية بقواعدها الأمامية التى تحتلها فى بلاد المغرب الكبير»[٢].

وعقب ذلك، وفى ٧ أكتوبر سنة ١٥٧١، استطاعت أسبانيا أن تحرز انتصارا حاسما على الأسطول العثمانى فى معركة «ليبانتو» Lepanto فى البحر المتوسط، التى قتل فيها درغوث باشا أمير البحر، وشارك فى هذه المعركة العلج على.

وبعد هذه المعركة بعامين فى سنة ١٥٧٣، حاولت أسبانيا احتلال تونس، لإعادة حلفائها الحفصيين إلى الحكم، ولكن العلج على تمكن فى العام التالى ١٥٧٤، من طرد الأسبان وحلفائهم الحفصيين من تونس بصفة نهائية.

وذلك عندما سيرت الدولة العثمانية حملة ضخمة إلى تونس بقيادة سنان باشا، انضمت إليها قوات من طرابلس والجزائر والقيروان، وقوات من الدولة العثمانية ذاتها، وتمكن العلج على من الاستيلاء على حلق الوادى، كما استولى سنان باشا على مدينة تونس، وتلى ذلك اخضاع باقى ولاية تونس للسيادة العثمانية. وقضى بذلك نهائيا على حكم الدولة الحفصية فى تونس، التى استمر حكمها قرابة ثلاثمائة وخمسين عاما، وأرسل آخر حكامها محمد الحفصى إلى الأستانة حيث ظل معتقلا بها حتى وفاته.

وقد أبدى العلج على استعداده لمواصلة الجهاد بإسم الدولة العثمانية، وكان يردد دائما «لن نصغ لأى اقتراح للسلم قبل إخلاء الأراضى الإفريقية من الكفار»

(٢) د/ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر. ص ,٤١

وفى ذلك الوقت عينته الدولة العثمانية «قبطان باشا الأسطول العثمانى، مع احتفاظه بمنصب بيكلر بيك الجزائر»، أى بيك بكوات الجزائر.

فتـح ليبيـــا

حاول الليبيـون فى المناطق المجاورة لطرابلس، وخاصة أهل تاجوراء، أن يخلصوا طرابلس من أيدى فرسان القديس يوحنا، الذين كانوا يحكمونها بعد أن تنازل لهم عنها الأسبان فى سنة ١٥٣٥.

ولما استعصى عليهم استرجاع طرابلس بعد مهاجمتها عدة مرات، استنجد أهل تاجوراء بالدولة العثمانية، باعتبارها أكبر قوة إسلامية فى ذلك الوقت ولهذا الفرض سافر وفد من الليبيين إلى الأستانة عاصمة الدولة العثمانية

الدولة العثمانية ترسل قوة لمساعدة الليبين على طرد الفرسان من طرابلس

وقد استجاب السلطان سليمان القانونى لطلب الليبيين، وأرسل معهم قوة عسكرية محدودة بقيادة مراد أغا. وتمركزت هذه القوة فى تاجوراء شرقى طرابلس واتخذت منها مركزا لمهاجمة طرابلس. وقامت بتحصين هذه المنطقة، ومهدت الطريق بينها وبين مدينة طرابلس

ولكن هذه القوة قد فشلت فى اقتحام طرابلس، رغم تكرار هجومها عليها عدة مرات

وصول الأسطول العثمانى إلى طرابلس ومحاصرتها سنة ١٥٥١ وتسليمها بعد خمسة أيام.

وأخيرا ستنجد مراد أغا بالسلطان العثمانى، الذى أمر الأسطول العثمانى بالتوجه إلى طرابلس بقيادة سنان باشا، وبمعاونة درغوث باشا.

ولما رفض حاكم طرابلس تسليم المدينة، أخذت مدافع الأسطول تدك أبراج المدينة وأسوارها، حتى اضطرب الجنود والفرسان، واضطروا إلى تسليم المدينة بعد حصار دام خمسة أيام، فدخل سنان باشا بقواته، وأجرى احتفالا رائعا بهذه المناسبة، وكان ذلك فى عام ١٥٥١.

وبذلك انتهى حكم الفرسان لطرابلس، ثم دخلت تحت سيطرة العثمانيين، وصارت أحد مراكزهم الهامة على ساحل البحر المتوسط.

وكان مراد أغا أول وال عثمانى لطرابلس، ثم خلفه درغوث باشا الذى ثبت حكم العثمانيين فى البلاد الليبية.

وقد رحب الأهالى بالعثمانيين، ورغبوا فى أن تكون بلادهم تحت حكم حاكم مسلم هو الخليفة العثمانى.

توسيع سلطة العثمانيين فى ليبيا.

وقد استطاع درغوث باشا توسيع سلطة الدولة العثمانية، بحيث شملت معظم السواحل الليبية.

كما صد الكثير من الغارات البحرية على الساحل الليبى، وقام بعدة حملات على جزيرة مالطة.

وقد جلب درغوث باشا إلى البلاد عدة فرق عسكرية إنكشارية، وتزوج أفرادها من الليبيات.

تدهور أحوال ليبيا تحت الحكم العثمانى:

وكان الحكم العثمانى لليبيا عسكريا أكثر منه مدينا، فلم تهتم الدولة العثمانية باصلاح الأحوال الداخلية، مما أدى إلى تدهور أحوال البلاد، بسبب كثرة المعاناة من فتن الجند والثورات والعصبيات المحلية، ومؤامرات الباشوات، ودسائس الدول الأجنبية الطامعة فيها.

إمتناع المغرب الأقصى (مراكش) على العثمانيين

وكان المغرب الأقصى (مراكش) الدولة العربية الوحيدة التى ظلت بعيدة عن سيطرة العثمانيين، وذلك فى عهد الأشراف السعديين الذين أرغموا الدولة العثمانية على احترام استقلال المغرب، والالتزام بحسن الجوار، وخاصة بعد أن وصلت أملاكهم إلى الجزائر.

وقد ظل المغرب الأقصى محتفظا باستقلاله حتى أوائل القرن العشرين، عندما اقتسمته فرنسا وأسبانيا.

نظام الحكم العثمانى فى الولايات العربية

إنتهجت الدولة العثمانية فى حكمها للبلاد العربية، والذى استمر نحو أربعة قرون من القرن السادس عشر إلى نهاية الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٨، طريقة خاصة بها فى الحكم والإدارة والتنظيم، كان لها أثرها فى تكوين امبراطوريتها، وفى نموها، وفى التطورات التى مرت بها.

بالإضافة إلى مراعاة طبيعية البلاد العربية التى تحت سيطرتها، وعادات أهلها وتقاليدهم، ونظم الحكم التى كانت سائدة فيها من قبل.

وقد أثرت نشأة الدولة العثمانية ذاتها، فى طريقة الحكم فى امبراطوريتها، وفى تكوين جيوشها، فقد اعتمدت فى نشأتها وتوسعها فى الأناضول، على قوة جيوشها، وسط إمارات مسيحية تابعة للدولة البيزنطية، كانت تناصبها العداء. لذلك اعتز العثمانيون بدينهم الإسلام، واعتبروه أهم دعامة لشخصيتهم، واعتمدوا على العامل الإسلامى كأساس لاستمرار حكمهم فى الأقاليم العربية، وفى إخضاع شعوبها، طوال هذه القرون الأربعة.

وقد كان العرب يرتبطون بالولاء للسلطان العثمانى، بدافع الوازع الدينى، باعتباره خليفة للمسلمين، وأن الخروج على طاعته فيه إضفاف للدين والدولة، مما يسهل توغل الدول الأوربية الإستعمارية فى بلاد العرب والمسلمين.

التقسيم الإدارى لأقاليم الدولة العثمانية:

وبعد أن أصبحت الدولة العثمانية مترامية الأطراف، فقد تطلب الأمر تقسيمها إداريا إلى كثير من الإيالات أو الولايات أو الباشويات، بلغ عددها اثنتين وثلاثين إيالة وولاية فى أواذل القرن السابع عشر، كان من بينها أربع عشرة إيالة أو ولاية عربية هى: ولايات دمشق وحلب وطرابلس فى بلاد الشام، والموصل وبغداد والبصرة فى العراق، وولاية الحسا على الخليج العربى، وولاية اليمن، وإيالات مصر وطرابلس الغرب، وتونس، والجزائر، بالإضافة إلى ولاية الحبش ومركزها فى جدة، وإمارة مكة المكرمة.

وكانت كل إيالة أوولاية تنقسم إلى عدد من الألوية أو السناجق، تشتمل كل منها على عدد من المنصرفيات، وتضم كل ولاية عددا من المقاطعات تتفاوت فى مساحتها.

النظام الإدارى والعسكرى للولايات العثمانية:

وضع العثمانيون نظاما خاصا لحكم الولايات العربية، لضمان استمرار سيادتهم وسيطرتهم عليها، وذلك على النحو التالى:

١- الوالى أو الباشا؛ وهو نائب السلطان العثمانى فى الولاية، برتبة وزير، كما يحمل رتبة ميرميران العسكرية، أى أمير الأمراء، وتعادل رتبة الفريق حاليا.

وكان الوالى أو الباشا فى يده السلطة المدنية والسلطة العسكرية، وله صلاحيات مطلقة فى ولايته، والأحكام التى يصدرها نهائية بما فيها أحكام الإعدام.

وإلى جانب الوالى كان يوجد الدفتر دار الذى يشرف على الإدارة المالية، وقادة الأوجاقات أو الحامية العسكرية، وقاضى القضاة، وغيرهم من كبار المسئولين.

وكان الباشا وكبار الموظفين فى الولاية يعينون لمدة عام واحد، ويمكن تجديد فترة عملهم لعام آخر أو أكثر قليلا، ثم ينقلون إلى مناصب أخرى.

وكان معظم الولاة يحرصون على إرضاء السلطان العثمانى وحاشيتهم، بالهدايا والرشاوى، لإطالة مدة ولايتهم، التى كانت تتراوح غالبا بين سنة وثلاث سنوات.

وكان السلطان يتخوف أن يستقل الولاة بولاياتهم، إذا طالت فترة حكمهم لها. ولكن ذلك قد أدخل فى نفوسهم القلق والشك فى المستقبل، حتى أن أكثر الولاة لم يهتموا بوضع خطة إصلاحية فى ولاياتهم، لأنهم لم يضمنوا بقاءهم فى مناصبهم للقيام على تنفيذ مشروعات الإصلاح.

وقد دفعهم ذلك إلى الحرص بشدة على جمع الأموال لأنفسهم، وبالوسائل غير المشروعة فى كثير من الحالات، لضمان مستقبلهم.

٢- الديوان، وبقصد الحد من سطوة الوالى، ولمنعه من محاولة الاستقلال بولايته، أنشأت الدولة العثمانية فى كل ولاية إلى جانب الوالى، مجلسا عرف باسم «الديوان» كان يضم كبار الضباط والموظفين والعلماء والأعيان.

وكانت مهمة هذا الديوان تقديم المشورة إلى الوالى فى الأمور الهامة، مثل فرض الضرائب، والنظر فى الشئون المالية والإدارية والقضائية للولاية.

وكان الباشا يلتزم بعرض الإجراءات الهامة على الديوان، ويحاول فى كثير من الأحيان الحصول على موافقته قبل تنفيذها.

٣- الحامية العثمانية، وفى كل ولاية وضعت الدولة العثمانية حامية عسكرية من الجند العثمانيين، وكان لكل فرقة أو وجاق تنظيم إدارى خاص، بإشراف «الأغا» قائد الأوجاق.

وكانت مهمة الحامية العثمانية مساعدة الوالى فى توطيد الحكم العثمانى، ومعاونته فى تنفيذ أوامر السلطان الصادرة إلى.

ولما كان قادة الفرق العسكرية أعضاء فى الديوان، فقد أخذوا يهتمون بالشئون السياسية، ويتدخلون فى إدارة الولاية، وفى كثير من الأحيان، وبالاعتماد على قوتهم، كانوا يعلنون عصيانهم عن تنفيذ أوامر الباشا، وفى حالات أخرى كانوا يستبدون بالباشا، ويرغمونه على تنفيذ مطالبهم.

كما أمعن الجند فى ظلم الأهالى، وتعدوا على أرزاقهم وأرواحهم، وانتهكوا حرماتهم. وكثيرا ماحدث النزاع بين فرق الجند الإنكشارية وبين العصبيات الحاكمة، مثل المماليك فى مصر.

وكل ذلك قد جعل الثورات والفتن التى قام بها الجند العثمانيون، من أهم عوامل الأضطراب والفساد فى أنحاء الولايات العثمانية.

٤- إسناد الشئون الداخلية لأصحاب العصبيات المحلية فى الولايات، اعتاد العثمانيون ترك شئون الحكم الداخلية فى الولايات لأصحاب العصبيات الإقليمية أو العنصرية أو الدينية، الذين كانت بأيديهم السلطة فيها من قبل. وذلك

للاستفادة من خبراتهم، كما حدث مع المماليك في مصر، والأمراء المعنيين والشهابيين في لبنان، وزعماء العشائر البدوية وغيرهم في الولايات الأخرى، غير أن هؤلاء قد استبدوا بالأهالي، وقام النزاع فيما بينهم.

٥- الحكم العثماني في المغرب العربي، كان للولايات المغربية وضع خاص تميزت به عن لولايات العربية في المشرق ولما كان أهل المغرب يعتمدون بالدرجة الأولى في حياتهم على أعمال البحر، فقد تألفت عصبيات بحرية مسلحة من بين أصحاب السفن الضخمة الذين كانوا يعترضون بالجند والسلاح السفن الأوربية المارة في مياههم الإقليمية، ويرغمون أصحابها على دفع الإتاوات، وأحيانا كانوا يستولون على متاجرهم ويأسرون ملاحيهم.

وانتهى الأمر بسيطرة هذه العصبيات على الحكم في الولايات المغربية، التي كانت تتمتع بشبه استقلال.

وفي أعقاب الفتح العثماني للمغرب العربي، تكونت ثلاث ولايات عثمانية في المغرب الأوسط هي: الجزائر، طرابلس، وتونس.

فــي الجزائــر:

وقد شهدت الجزائر عدة تغيرات في نظام الحكم العثماني خلال فترات مختلفة، ففي الفترة الأولى من عام ١٥١٨ إلى ١٥٨٨ ، سيطر الحكام العثمانيون سيطرة تامة على رجال الجيش والبحرية.

وفي الفترة الثانية من عام ١٥٨٨ إلى ١٦٥٩ ، فقد الباشوات سيطرتهم الفعلية على الجند الإنشكارية، الذين استولوا على السلطة في أجهزة الحكم.

وخلال الفترة الثالثة من عام ١٦٥٩ إلى ١٦٧١ ، شاعت الفوضى، بعد أن استبد الجند الإنشكارية بالسلطة، وعم الاستياء بين المواطنين، الذين مالوا إلى تأييد رجال البحر في صراعهم مع الجند الإنشكارية.

وفي الفترة الرابعة من عام ١٦٧١ إلى ١٨٣٠ ، استقرت أوضاع الحكم في الجزائر، بعد أن فرض رجال البحر سيطرتهم على الجند الإنكشارية، وصار حاكم الجزائر يختار من بينهم، وكان يحمل لقب «داى»، ثم منح لقب الباشوية،

وبعض الدايات استقروا فى الحكم لمدة طويلة، وبعضهم إنتهت حياته بالقتل لأتفه الأسباب.

فـى تونـس:

وكانت تونس عقب فتحها فى سنة ١٥٧٤ ، بكوية تابعة لحاكم الجزائر، ولما شعرت حاميتها بالقوة أعلنت الثورة فى سنة ١٥٩٠ ، وانفصلت عن إشراف حاكم الجزائر، واختار أفرادها أحد قادتهم، ويدعى ابراهيم رودوس، لتولى ولاية تونس، ومُنح لقب «الداى» ، ووافقت الحكومة العثمانية على ذلك.

وقد استمر حكم الدايات فى تونس إلى عام ١٦٣٧ ، عندما استطاع أحد حكام الأقاليم ويدعى مراد الأسطى، أن يفرض نفوذه على السلطات الحاكمة فى تونس، وأسس أسرة حاكمة هى «الأسرة المرادية» التى استمرت فى الحكم حتى عام ١٧٠٢ ، وكان حكامها يحملون لقب «الباى» ، ومنحتهم الحكومة العثمانية لقب الباشوية، ويعتبر الباى حموده المؤسس الحقيقى لهذه الأسرة، الذى خلف أباه مراد بعد وفاته سنة ١٦٤٠ .

وفى سنة ١٧٠٥ ، وبعد فترة من الاضطرابات، تمكن أحد قادة الانكشارية ، ويدعى حسين على، من تأسيس أسرة حاكمة جديدة فى تونس، هى «الأسرة الحسينية» التى امتدحكمها حتى إعلان الجمهورية فى سنة ,١٩٥٧

وكان الحكم وراثيا فى عهد الأسرتين المرادية والحسينية، وكان البايات مستقلين فى حكم البلاد، ولايرتبطون بالدولة العثمانية إلا من الناحية الروحية، وقام بعضهم بكثير من الأعمال الإصلاحية العمرانية والإدارية.

فـى ليبيـا

وفى ليبيا، وخلال الفترة من عام ١٥٥١ إلى ١٧١١ ، مرت البلاد بفترة من الفوضى والاضطراب، بسبب سوء الإدارة والحكم، وقيام الفتن بين الجند الإنشكارية وفئة إالقلوغلية ، وهم فئة إجتماعية نتجت عن اختلاط الجند الإنكشارية الذين جلبهم درغوث باشا، بالأهالى، وكانوا يتولون مهمة الدفاع عن البلاد.

وقد استبد القولوغلية بالولاة العثمانيين، وأخذوا يولون من يشاءون فى منصب الولاية.

وظلت الفوضى مستمرة فى البلاد، حتى تولى الحكم أحمد القرمانلى، وهو من أصل تركى، وذلك بتأييد من جند الإنكشارية وأعضاء الديوان، وأعيان طرابلس. وقد استمرت الأسرة القرمانلية فى الحكم بصفة وراثية حتى عام ١٨٣٥، عندما عاد الحكم العثمانى المباشر إلى البلاد، وبقيت ليبيا ولاية عثمانية حتى الغزو الإيطالى فى عام ١٩١١.

أحوال البلاد العربية تحت الحكم العثمانى

فى ظل الحكم العثمانى، ساءت أحوال البلاد العربية فى شتى المجالات، ولم يتوفر لها الأمن والطمأنينة، بالإضافة إلى عزلها عن التيارات السياسية والفكرية والإقتصادية السائدة فى أوروبا وقتذاك.

وفيما يلى نستعرض أحوال البلاد العربية فى ظل الحكم العثمانى.

أولا: الحالـة السياسيـة

من خلال النظام الذى وصفه العثمانيون لحكم الولايات العربية، نجد أنهم قد أبعدوا العرب عن المشاركة فى حكم بلادهم، واقتصرت وظائف الدولة، وخاصة الوظائف الرئيسية، على الأتراك العثمانيين، مما عاد بالظلم على الأهالى، لعدم إجادتهم للغة العربية، وجهلهم بعادات وتقاليد السكان.

كما أهملت الإصلاحات الداخلية، والخدمات العامة مثل التعليم والصحة والرعاية الإجتماعية وغيرها، فقد اعتبرتها الدولة العثمانية خارج نطاق مسئولياتها. وكانت مهمة أجهزة الحكم تقتصر على مهمة الدفاع عن ا لولايات، وحفظ الأمن فى داخلها، وتحصيل الأموال الأميرية المطلوبة للخزانة العامة، وأعمال القضاء، للفصل فى النزاعات التى تنشب بين السكان.

غير أن قصر مدة الولاة قد صرفهم إلى جمع الأموال لأنفسهم بكافة الوسائل، لضمان منافعهم الخاصة، وأهملوا واجباتهم الأساسية، وحدث نفس الشيء فى أجهزة الحكم الأخرى، واستخدمت وسائل الغدر والتسلط والابتزاز،

لجمع أكبر قدر من الثروة، وذلك على حساب الأهالى، وحرمانهم من أبسط ضروريات الحياة.

وفضلا عن ذلك، فرضت الدولة العثمانية العزلة على البلاد العربية، خشية تسرب الأفكار السياسية أو الاقتصادية أو الفكرية، التى كانت سائدة فى أوروبا فى ذلك الوقت، وكان العثمانيون يعتقدون أن سياسة العزلة هذه كفيلة بأن تبعد أطماع الدول الأوربية عن ولاياتها العربية.

وقد فشلت سياسة العزلة فى مواجهة الأطماع الإستعمارية، عندما حولت الدول الأوربية الاستعمارية أنظارها نحو البلاد العربية، وعملت على بسط سيطرتها عليها، وذلك منذ أواخر القرن الثامن عشر.

ثانيا: الحالـة الإقتصاديـــة

تدهورت الأحوال الإقتصادية فى المشرق العربى، بسبب حرمان أقطاره من المكوس الضخمة التى كان تحصلها من تجاه الشرق التى كانت تمر بأراضيها، وذلك على أثر اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، وفشل العثمانيين فى إبعاد البرتغاليين عن البحار الشرقية.

ومما أضعف البلاد العربية اقتصاديا، تلك المعاهدات أو الإمتيازات الأجنبية التى عقدتها الدول الأوربية المسيحية مع الدولة العثمانية منذ عام ١٥٣٥، وكانت تتضمن إمتيازات إقتصادية وتسهيلات منحت للأوربيين من أصحاب البيوت المالية والتجارية، ومن الرعايا الأجانب المقيمين فى البلاد العربية.

وكانت الدولة العثمانية وحكومات الولايات العربية قد أهملت شئون الزراعة، ومايتعلق بها من وسائل الرى كالترع والقنوات، الأمر الذى أثر فى اقتصاديات البلاد العربية، باعتبار الزراعة من أهم مصادر الثروة فيها.

وكانت الأرض الزراعية تعتبر ملكا للسلطان، ثم قسمها ووزع جانبا كبيرا منها على كبار رجال الدولة الذين سخروا الفلاحين فى زراعتها مقابل أجر ضئيل.

ويضاف إلى ذلك الضرائب الباهظة التى فرضت على الفلاحين حسب نظام الإلتزام، مما دفع بكثير من الفلاحين إلى هجر أراضيهم.

كذلك أهملت شئون الأمن، مما ساعد على انتشار قطاع الطرق واللصوص فى بعض المناطق.

ثالثا: الحالــة الإجتماعية

كان المجتمع فى الأقطار العربية يتكون غالبا من طبقتين:

١- **الطبقة العليا**، وهى طبقة متميزة كانت تضم الأتراك العثمانيين ورجال الدولة، والأعيان والأشراف.

وكان أفراد هذه الطبقة يحظون بامتيازات خاصة، وكثير منهم كانوا يتمتعون بثروات ضخمة.

٢- **طبعة عامة الشعب**، وتضم الفلاحين والصناع والتجار ورجال الدين، وهذه الطبقة كانت مهضومة الجانب، ولاتحظى بعناية الفئة الحاكمة، بل كانوا يتعرضون للاستغلال والنهب.

وكثير من التجار والصناع قد أمكنهم جمع بعض الثروة، ولكنهم كانوا عرضة لظلم وابتزاز رجال الحكم.

أما رجال الدين فكان لهم احترام كبير بين الأهالى، وكانوا يتمتعون ببعض الثراء، ولهم حماية خاصة.

وفى كثير من الحالات استطاع رجال الدين دفع الظلم عن المغبونين من عامة الشعب، بوقوفهم إلى جانبهم، وتدخلهم لدى رجال الحكم.

رابعا: الحالــة العلميــة والثقافيــة

لم تهتم الحكومة العثمانية بالتعليم، فكانت المدارس قليلة للغاية، وتركزت فى الزوايا، والكتاتيب إلى جانب الأزهر الشريف فى مصر.

وقد نتج عن سياسة الجمود والعزلة التى اتبعها العثمانيون، أن انعدم الابتكار

فى التأليف، كما أهملت دراسة العلوم العصرية الطبيعية، كالكيمياء والرياضيات والطب.

وكانت العلوم الدينية وعلوم اللغة هى السائدة.

وقد ظل الأزهر الشريف بالقاهرة منارا للعلم والمعرفة، يفد إليه طلاب العلوم الدينية واللغة العربية من جميع أرجاء العالم الإسلامى.

كما تمثل التعليم العربى الإسلامى فى حلقات جامع القرويين فى فاس، وجامع الزيتونة فى تونس، والمسجد الأموى فى دمشق، وفى المساجد الأخرى فى المدينة المنورة وبغداد والبصرة وغيرها.

الفصل الثاني

الحركات الإنفصالية والإصلاحية في البلاد العربية إبان الحكم العثماني

* الحركات التحررية ومحاولات الانفصال عن الدولة العثمانية
  - حركة على بك الكبير فى مصر.
  - حركة ظاهر العمر فى فلسطين.
  - حركات المعنيين والشهابيين فى لبنان.
  - سيطرة الباشوات المماليك على الحكم فى العراق.
  - حركة أحمد باشا القرمانلى فى ليبيا.
  - الأسرة الحسينية فى تونس.
* الحركة الإصلاحية الوهابية وقيام الدولة السعودية الأولى فى الجزيرة العربية :
  - الشيخ محمد بن عبد الوهاب وحركته الدينية.
  - تأييد أمراء آل سعود فى إقليم نجد للحركة الوهابية واستغلالها للتوسع فى الجزيرة العربية.

الفصل الثانى

الحركات الإنفصالية والإصلاحية في البلاد العربية إبان الحكم العثمانى

عاطفة الولاء للسلطان العثمانى التى كانت أقوى أثرا فى النفوس من العاطفة القـومـيـة، لـم تمنع قـيـام الأهالى فى بعض أنحـاء الوطن العـربى، بالقـلاقل والاضطرابات والثورات، ضد ظلم واستبداد وتعسف الولايات الأتراك العثمانيين، وخاصة خلال القرن الثامن عشر.

كما أن بعض الحكام وأصحاب العصبيات الإقليمية أو العنصرية أو الدينية، قد استغلوا ضعف الدولة العثمانية، واضطرابات أحوال الولايات، وتذمر الأهالى لسوء الأوضاع فيها، فقاموا بمحاولات للاستقلال ببعض الولايات، والانفصال عن الدولة العثمانية.

ومن هذه الحركات التحررية الإنفصالية فى المشرق العربى، حركة على بك الكبير فى مصر، وحركة الشيخ ضاهر العمر فى فلسطين، وحركة الأمير فخر الدين المعنى والأمراء الشهابيين فى لبنان، وسيطرة الباشوات المماليك فى العراق.

وفى المغرب العربى ظهرت أسرة القرمانلى باشا التى استقلت بليبيا فى أوائل القرن الثامن عشر، وكذلك الأسرة الحسينية فى تونس.

ومن الحركات التحررية الإصلاحية الحركة الوهابية التى ظهرت بالجزيرة العربية، واتخذت طابعا دينيا، واستغلها أمراء آل سعود فى إقليم نجد، لبسط نفوذهم على كافة أرجاء الحزيرة العربية.

غير أن هذه الحركات فى معظمها لم تنجح فى تحقيق أهدافها، ولم تستمر طويلا، وذلك بسبب تصدى الدولة العثمانية لهذه الحركات، واستخدامها أساليب الدسائس والفتن لضرب الحكام بعضهم ببعض.

وفضلاً عن ذلك، فإن هذه الحركات فى معظمها لم تنبع من صميم

الشعب، ولم تتخذ طابعاً قومياً، وإنما قام بها زعماء عنصريون إقطاعيون، أو باشوات عثمانيون، وكانت تهدف فى الواقع إلى الاستحواذ على السلطة والنفوذ. ونستعرض فيما يلى أهم الحركات التحررية والانفصالية فى **الوطن العربى** :

الحركات التحررية ومحاولات الإنفصال عن الدولة العثمانية

حركة على بك الكبير فى مصر

بلغ النفوذ المحلى للأمراء المماليك فى مصر الذروة فى القرن الثامن عشر، إذ كانت السلطة الفعلية فى مصر للبيوت المملوكية، التى انقسمت بدورها إلى طوائف متنافرة متصارعة.

وقد وصل نفوذ المماليك إلى الذروة بظهور على بك، وكان يتميز بقوة الشخصية والطموح والحزم والجدية فى العمل.

وفى عام ١٧٦٠ سمحت له الظروف بالوصول إلى منصب شيخ البلد الذى كان يمثل قمة السلطة الفعلية فى مصر، وصدر فرمان من الوالى العثمانى بتعيينه فى هذا المنصب، وبدأ على بك يكوّن بيتا مملوكيا جديدا عُرف فيما بعد باسم «المماليك العلوية».

وفى عام ١٧٦٨ أصبح على بك صاحب النفوذ المطلق فى جميع أنحاء مصر، وذلك بعد أن قضى على منافسيه الأقوياء الذين تآمروا عليه، وعلى رأسهم صالح بك وحسين بك وخليل بك، واعترف بنفوذه الوالى العثمانى راقم باشا، وأقره فى منصب شيخ البلد.

محاولة على بك الاستقلال بمصر عن الدولة العثمانية فى عام ١٧٦٩ :

وفى البداية عمل على بك على كسب عطف السلطان العثمانى، وبفضل سياسة، التورد إلى العثمانيين التى اتبعها، ضمن عدم معارضة الوالى الباشا أو الديوان لأعماله. ولما شعر على بك بارتباك الدولة العثمانية سياسياً وضعفها من

الناحية الحربية، بسبب الحرب التى دارت بينها وبين روسيا، استغل هذه الفرصة لمصلحته الخاصة، فقام بعزل الوالى العثمانى محمد راقم باشا، واتهمه بالتآمر ضده، ورفض استقبال أى والى عثمانى بعده، وتقلد منصب القائمقام إلى جانب منصب مشيخة البلد، وذلك فى عام ١٧٦٩، وأصبح الحاكم الفعلى والقانونى فى البلاد.

وبعد عزل الوالى العثمانى لم يبق من مظاهر السيادة العثمانية فى مصر، سوى الخطبة للسلطان العثمانى، وضرب العملة باسمه، والخزنة السنوية التى ترسل إلى الأستانة.

وقد شارك على بك السلطان العثمانى فى امتيازات السلطة وشعاراتها، بأن أصدر عملة نقدية جديدة، نقش عليها اسمه إلى جانب اسم السلطان، ولكنه أمر بوقف إرسال الخزنة إلى الآستانة.

ويذكر أن على بك حضر صلاة الجمعة فى أول رمضان ١١٨٣هـ/ ٢٩ ديسمبر ١٧٦٩م فى جامع الداوودية «فدعا الخطيب للسلطان، ثم دعا لعلى بك، وبذلك شارك على بك السلطان، فى امتيازات السلطة وشعاراتها، وكانت الخطوة التالية أن أصدر على بك عملة نقدية جديدة، ذكر عليها اسمه إلى جانب اسم السلطان»[١].

وقد ظهر على بك على أنه يريد أن يكون ملكا مستقلا على مصر، ويعيد بذلك مجد دولة سلاطين المماليك.

وفى هذا المعنى كتب قنصل فرنسا مسيو «دى جونفيل» De Jonvelle قائلاً «إن غرضه جعل مصر دولة مستقلة قوامها قوة المماليك المطلقة».

وقد مهد على بك لذلك بانقاص عدد الجنود العثمانيين بمصر، وجرد المماليك الذين لايثق بهم من وسائل القوة، ومنعهم من الإكثار من اقتناء الأرقاء، وفى نفس الوقت أكثر من شراء المماليك الجدد، وكوّن له فرقة عسكرية كبيرة.

(١) عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦-١٧٩٨)، ص ٣٥١

توسعات على بك ودخوله فى الحرب ضد السلطان العثمانى :

وبعد ذلك عمل على بك لتوسيع سلطته لتشمل الحجاز والشام، فقد أرسل حملة إلى الحجاز فى عام ١٧٧٠ ، بناء على طلب السلطان العثمانى، لفض النزاع القائم بين المطالبين بمنصب الشرافة فى مكة.

وقد استغل على بك هذه الحملة لصالحه، بأن عيّن أحد مماليكه على إمارة جدة، بدلا من حاكمها العثمانى، وتمكن بذلك من إبعاد نفوذ السلطان العثمانى عن الحجاز، وعن مصر من قبل.

وكان من بين أغراض على بك فى ضم الحجاز، العمل على تنفيذ المشروع الذى عرضه عليه «روزتى» قنصل البندقية فى مصر، بإعادة فتح الطريق أمام السفن الأوروبية التى تنقل المنتجات الشرقية عبر مصر، ويستفيد منها على بك من الرسوم التى يحصلها جمرك السويس على حمولة هذه السفن، كما تستفيد البلاد من مرور التجارة الشرقية بها.

وكان على بك يهدف إلى السيطرة على البحر الأحمر، وجعل ميناء السويس الميناء الرئيسى لاستقبال السفن القادمة من الهند، ومن أجل ذلك دخل على بك فى مفاوضات مع شركة الهند الشرقية البريطانية، وتم التوقيع على معاهدة بهذا الشأن بين هذه الشركة وبين محمد بك أبى الذهب الذى خلف على بك فى الحكم. كما عمل على بك على ضم الشام إلى نطاق نفوذه، وخاصة وكان يعادى من مدة سابقة، حاكم دمشق عثمان باشا الصادق.

وكانت الظروف مهيأة لعلى بك لأن يقوم بغزو سورية، فكان ظاهر العمر يعمل لدعم سلطانه فى إقليم الجليل وعكا بفلسطين، ويهدد نفوذ عثمان باشا حاكم دمشق.

كما كانت الدولة العثمانية مشغولة فى الحرب مع روسيا، وتمكن الأسطول الروسى من تدمير الأسطول العثمانى فى يوليه سنة ١٧٧٠ .

وفى هذه الظروف عُقد تحالف بين على بك وظاهر العمر، كما أجرى على بك بعض الاتصالات مع «الكسيس أورلوف» Alexis Orlov، قائد الأسطول

الروسى فى البحر المتوسط، وكانت روسيا تعمل للتوسع صوب البحر المتوسط، وأبدت استعدادها لتأييد الحركات الانفصالية التى يمكن أن تضعف الدولة العثمانية، ويذكر أنه تم الانفاق على أن يزود الروس على بك بالأسلحة والفنيين لتقوية جيشه، حتى يستطيع أن يخلع طاعة السلطان العثمانى، ويتصدى لجيوشه فى بلاد الشام، وذلك مقابل السماح لسفن الأسطول الروسى بالتردد على الموانئ المصرية، والتزود منها بحاجتها من المؤن، وتعهد الأسطول الروسى بحمايته إذا أرسلت الدولة العثمانية ضده قوة من جهة البحر.

كما أتصل على بك بجمهورية البندقية التى وعدت بمساعدته، ولكنها كانت عاجزة عن تقديم أية مساعدة فعالة له، لضعفها عن مواجهة الدولة العثمانية فى البحر المتوسط.

وفى نوفمبر سنة ١٧٧٠ أرسل على بك حملة إلى سوريا بقيادة اسماعيل بك، وانضم إليه جيش ظاهر العمر، وسار باتجاه دمشق لملاقاة قوات عثمان باشا، ولكنه عجز عن مهاجمة دمشق.

وعلى أثر ذلك أرسل على بك حملة ثانية إلى سوريا بقيادة مملوكه محمد بك أبى الذهب، وأمره «أن يستمر فى سيره، ويتعدى الحدود، ويستولى على الممالك إلى حيث يشاء».

وقد تمكنت قوات محمد بك الذهب بالاشتراك مع قوات ظاهر العمر، من هزيمة قوات عثمان باشا فى صيف عام ١٧٧١.

وفى ٦ يونيه سنة ١٧٧١ دخل محمد بك أبى الذهب دمشق، وفرض سيادته على أقاليم سورية الوسطى والجنوبية، باسم سيده على بك، ووقف عند هذا الحد، وكان ينقصه الاستيلاء على حلب، ليبسط نفوذه على سوريا بأكملها.

وفى هذه الأثناء وقفت الدول الأوروبية إلى جانب السلطان العثمانى، ولم تصل المساعدات التى وعدت روسيا بتقديمها إلى على بك، وبعد أن توقفت الحرب الروسية التركية فى عام ١٧٧٤، أوقفت روسيا مشروع التحالف الذى عقدته مع على بك ومحمد بك أبى الذهب.

غدر محمد بك أبي الذهب بسيده علي بك وانسحابه بجيشه من سوريا وعودته إلى مصر :

وكان السلطان العثماني وهو يتآمر ضد علي بك، قد نجح أن يؤلب عليه قائد جيشه محمد بك أبي الذهب، الذى كان يتطلع إلى تولى حكم مصر، «وفضّل أبو الذهب أن يكون واليا خاضعاً للسلطان فى مصر من أن يكون قائدا فى بلاد الشام، مهددا بالخطر، وأهم من ذلك، خاضعاً المملوك آخر هو على بك[٢].

ولم يلبث محمد بك أبو الذهب أن غدر بيده على بك، وانسحب بجيشه من سوريا فجأة، وعاد إلى مصر، مما أثار دهشة الجميع، وتبين لعلى بك خيانة تابعة محمد بك أبي الذهب.

وخلال الأسابيع القليلة التالية وقع الصدام بين على بك ومحمد بك أبي الذهب، بعد أن شب صراع خفى على السلطة بين السيد وتابعه.

وفى يناير ١٧٧٢ توجه محمد بك أبو الذهب إلى الصعيد، وجمع حوله الكثير من الأنصار من قبيلة الهوارة وغيرها، ثم عاد بحلفائه إلى القاهرة، واشتبك مع قوات على بك فى إحدى ضواحيها، فى ابريل سنة ١٧٧٢ ، وكانت الغلبة لقوات محمد بك أبي الذهب، الذى تمكن من دخول القاهرة، وسيطر على الموقف فيها، بينما هرب على بك مع إتباعه إلى الشام، حيث لجأ إلى حليفه ظاهر العمر بفلسطين، ووصل إلى موضع قرب حيفا فى ٢٣ ابريل سنة ١٧٧٢ ، حيث عسكر فى السهول المجاورة لجبل الكرمل.

وفى أوائل عام ١٧٧٣ تلقى على بك رسائل من بعض بكوات المماليك الموالين له، يدعونه فيها للعودة إلى مصر، وتعهدوا بمساعدته ضد محمد بك أبي الذهب. وقد حذره ابراهيم الصباغ وزير الشيخ ظاهر العمر، من أن تكون هذه الرسائل بايعاز من محمد بك أبي الذهب، فسخر على بك من قوله هذا، وقال

(٢) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : تاريخ العرب الحديث والمعاصر. ص١٥٨.

«هذا ظن لسوء من العاقل الفطن، لكن أنا أخبر منك بأولادى وأهل بيتى».

وعلى أثر ذلك اعتزم على بك العودة بقواته إلى مصر.

مقتل على بك سنة ١٧٧٣ وعودة مصر إلى السيادة العثمانية على يد محمد بك أبى الذهب :

وعند الصالحية باقليم الشرقية، التقى جيش على بك بطلائع جيش محمد بك أبى الذهب، حيث دارت المعركة بين الجانبين فى أول مايو سنة ١٧٧٣ ، وجرح فيها على بك، وحمل أسيرا إلى معسكر محمد بك الذهب، وتوفى بعد قليل فى ٨ مايو ١٧٧٣ ، وقيل أنه مات مسموما.

وعقب ذلك انفرد محمد بك أبو الذهب بالسلطة الفعلية فى مصر، تحت السيادة العثمانية.

وبذلك انتهت محاولة على بك للاستقلال بمصر، بسبب خيانة محمد بك أبى الذهب، الذى منحه على بك ثقة عمياء.

ولم يستمر محمد بك أبو الذهب فى الحكم طويلا، فقد توفى فى عام ١٧٧٥ وهو فى أوج سلطته، وبعد ذلك نشب النزاع على السلطة بين مماليكه ومماليك على بك، وانتهى الأمر باقتسام السلطة بين اثنين من مماليك محمد بك أبى الذهب، هما :-

ابراهيم بك ومراد بك، واستمر الحال على ذلك حتى قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر فى عام ١٧٩٨ ، وخلال حكمهما قاسى المصريون الكثير من المظالم، وساءت أحوال البلاد الاقتصادية وقد حاولت الدولة العثمانية اقصاءهما عن الحكم، عندما أرسلت حملة كبيرة إلى مصر بقيادة القبطان حسن باشا فى يوليه ١٧٨٦ ، واشتبكت مع قواتهما، واضطر ابراهيم بك ومراد بك إلى الهرب إلى الصعيد، ثم دارت معارك بين الجانبين هناك، وأثناء ذلك عيّن حسن باشا خصمهما اسماعيل بك شيخا للبلد، وهو من مماليك على بك.

ولكن أندلاع الحرب من جديد بين روسيا الدولة العثمانية فى صيف عام ١٧٨٧ ، قد دفع الدولة العثمانية إلى سحب قواتها من مصر، واستدعاء حسن باشا للمشاركة فى الحرب، فعاد ابراهيم بك ومراد بك إلى حكم مصر، ولم تساعد هذه الحملة على تقوية النفوذ العثمانى فى مصر.

حركة ظاهر العمر فى فلسطين.

نشأ ظاهر العمر الزيدانى فى شمال فلسطين، وكان جده زيدان من أشراف بنى زيد بن الحسين بن على بن أبى طالب، وقد أرتحل مع أسرته إلى الشام واستقر فى منطقة صفد وحول بحيرة طبرية، وكانت تتبع ولاية صيدا، وحصل على التزام طبرية، وبعد وفاته أصبح إبنه عمر شيخا على منطقة صفد، ولما توفى اختار أهالى طبرية وصفد إبنه ظاهر حاكما عليهم.

وفى عام ١٧٣٣ صار ظاهر العمر منصرفا فى صيدا، وفى عام ١٧٣٥ أصبح متصرفا على يافا وحيفا والرملة ونابلس، ثم صار متصرفا على صفد فى عام ١٧٣٩ . وفى عام ١٧٤٦ حصل على التزام عكا، وأخذ فى تحصينها، واتخذها مقرا له.

وقد حدث صدام بينه وبين سليمان باشا العظم والى دمشق فى سنة ١٧٤٢ ، وبعد وفاته أقام خلفه أسعد باشا العظم علاقات سلمية مع ظاهر العمر، وأقرته الحكومة العثمانية على كل ماحصل عليه، وبذلك تدعم مركز ظاهر العمر فى منطقة الجليل والأقاليم الساحلية فى فلسطين.

ظاهر العمر يستحوذ على السلطة فى فلسطين ويحاول الاستقلال عن الدولة العثمانية :

وقد سعى ظاهر العمر لتقوية مركزه فى فلسطين، واستعان بوساطة الفرنسيين، «فقد اتصل بالقنصل الفرنسى فى صيدا، لكسب دعمه، وللتوسط له لدى السلطات العثمانية، لمنع والى الشام من شن الحملات عليه»[1].

---

(١) د. عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦-١٧٩٨). ص ٢٧٠.

وكان ظاهر العمر قد أقام علاقات تجارية وودية مع التجار الفرنسيين فى عكا، وقدّم لهم صفقات من القمح والقطن، ولكنهم تضايقوا منه بعد ذلك، عندما انفرد بتحديد سعر القطن، وكانوا يشتركون معه فى ذلك من قبل، فطلبوا من القنصل الفرنسى أن يتدخل لدى السلطات العثمانية.

ولكن السلطات العثمانية فى استانبول كانت تتغاضى عن تصرفات ظاهر العمر، الذى كان يحاول إظهار طاعته للسلطان العثمانى، ويقوم بدفع الأموال الأميرية فى انتظام.

وعلى أثر ذلك فشلت خطة السفير الفرنسى ضد ظاهر العمر فى استانبول، واضطر الفرنسيون إلى توقيع اتفاق تجارى معه فى عام ١٧٥٣ ، لتنظيم التجارة بين الجانبين.

وبذلك أزداد نفوذ ظاهر العمر، وخاصة بعد أن حصل على التزام حيفا ومناطق أخرى كانت تابعة لإشراف والى دمشق، مما أدى إلى استيائه. وفى ذلك الوقت نشأ تحالف قوى ضم ولاة حلب ودمشق وطرابلس وبيت المقدس وأميرالدروز فى لبنان، وكان فى ذلك تهديد لنفوذ ظاهر العمر، فطلب مساعدة على بك فى مصر، كما طلب مساعدة الحكومة الروسية.

وفى هذه الأثناء أعلن ظاهر العمر انفصاله عن الدولة العثمانية مستغلا ظروف الحرب بينها وبين روسيا.

وقد اشترك مع قوات على بك بقيادة محمد بك أبى الذهب فى الاستيلاء على دمشق سنة ١٧٧١ ، ولكن انسحاب محمد بك أبى الذهب بجيشه من الشام فجأة، قد أحرج موقف ظاهر العمر.

ومع ذلك فقد تمكن ظاهر العمر من ضم صيدا ويافا وحاصر بيروت خلال عامى ١٧٧٢ و١٧٧٣ ، وقدم له الأسطول الروسى بعض المساعدات، وانضم إليه على بك بقواته بعد أن هرب من مصر فى مارس سنة ١٧٧٢ ولحين عودته إليها فى أوائل سنة ١٧٧٣ .

انتهاء الحرب الروسية التركية وتمكن الدولة العثمانية من القضاء على حركة ظاهر العمر سنة ١٧٧٥ :

وبعد أن فقد ظاهر العمر حليفه على بك الذى غدر به قائده محمد بك أبو الذهب، راسل عثمان باشا المصرى وإلى دمشق، لكى يتوسط لدى الدولة العثمانية للحصول على عفو منها، وبالفعل صدر فرمان فى أوائل عام ١٧٧٤ بالعفو عنه، وأقرته الدولة العثمانية حاكما على صيدا وعكا وحيفا ويافا والرملة ونابلس وصفد. ولكن هذه المصالحة لم تستمر طويلا، ففى يوليه سنة ١٧٧٤ عقدت معاهدة «كوتشك قينارحة» التى أنهت الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا، وعقب ذلك اعتزمت الدولة العثمانية محمد بك أبا الذهب فى مصر ضد ظاهر العمر، واستطاع محمد بك أبو الذهب أن يضم إليه أحد أبناء ظاهر العمر الذى تآمر ضد والده، ويدعى على.

وفى أوائل مارس سنة ١٧٧٥ خرج محمد بك أبو الذهب بجيشه من مصر لمحاربة ظاهر لعمر، فاستولى على يافا وعكا وصيدا، وهرب ظاهر العمر.

ولكن محمد بك أبا الذهب مالبث أن أصيب بحمى شديدة وتوفى فى ١٠ يونيه سنة ١٧٧٥م، وعاد جيشه بجثمانه إلى مصر.

وعقب ذلك عاد ظاهر العمر إلى عكا، وأرسلت الدولة العثمانية ضده حملة بقيادة القبطان حسن باشا، فاستولى على حيفا فى ٧ أغسطس سنة ١٧٧٥، وانتقلت لمحاصرة عكا، ولما حاول ظاهرا لعمر الهرب، قتله جنوده المرتزقة من المغاربة، فى أواخر أغسطس سنة ١٧٧٥، وذلك بتدبير قائدهم أحمد الدنكزلى، الذى كان على اتصال سرى بحسن باشا، وتعهد له بتسليمه مدينة عكا ومعها رأس ظاهر العمر.

وفى هذه الأثناء، قامت قوات محمد باشا العظم والى دمشق، بمحاصرة عكا من جهة البر، بينما حاصرها الأسطول العثمانى بحرا.

وبعد مقتل ظاهر العمل دخل محمد باشا العظم عكا، انتهت بذلك حركة ظاهر العمرو دولته المستقلة، ثم عادت المناطق التى كانت خاضعة لنفوذه إلى السيادة العثمانية، وضمت إلى ولايتى دمشق وصيدا.

ولم يستفد أحد من أبناء ظاهر العمر من الكيان الذى أقامه والدهم، بل قُتل معظمهم بعد سنوات من مقتله.

وسرعان ما ظهر أحمد باشا الذى لقب «بالجزار» لشدة بطشه وقسوته فى معاملة أعدائه، فملأ الفراغ الذى تركه ظاهر العمر فى جنوب بلاد الشام.

ومما ساعد على فشل حركة ظاهر العمر، تخلى روسيا عن مساعدته ضد السلطان العثمانى، وخاصة بعد أن توقفت الحرب بينها وبين الدولة العثمانية فى عام ١٧٧٤م.

بالإضافة إلى خيانة إبنه على، وقائده أحمد الدنكزلى زعيم المغاربة.

ويُذكر أن الأقاليم التى خضعت لحكم ظاهر العمر، قد ساد فيها الأمن والنظام، وانتعشت بها التجارة وخاصة مدينة عكا، التى كانت مركزا للتجارة أثناء فترة حكمه.

حركات المعنيين والشهابيين فى لبنان

المعينون والشهابيون من أصحاب العصبيات الإقطاعية المسلمة التى ظهرت على ساحل سوريا الشمالى، وفى جبل لبنان، وقد ترك المماليك لهم إدارة شئون أقاليمهم، وجمع أموال الميرى، وتجنيد الأفراد المطلوبيين لجيوشهم.

ولما جاء العثمانيون أقروهم فى مقاطعاتهم، وأبقوا على أنظمتهم، فظلوا يتمتعون بنفس الامتيازات التى كانت لهم فى عهد سلطنة المماليك.

ولكن هؤلاء قد تطلعوا إلى الاستقلال بأقاليمهم، والانفصال عن الدولة العثمانية.

حركة الأمير فخر الدين المعنى الثانى فى جبل لبنان :

وهو حفيد الأمير فخر الدين المعنى الأول الذى أضفى عليه السلطان سليم الأول لقب «سلطان البر» عندما قدم إلى دمشق على رأس وفد من زعماء لبنان، للترحيب بالسلطان العثمانى، وتقديم فرائض الولاء له، عقب الفتح العثمانى لبلاد الشام.

وقد بلغ المعنيون أوج نفوذهم فى عهد الأمير فخر الدين المعنى الثانى (١٥٧٨–١٦٣٥)، الذى عمل لبسط نفوذ أسرته على جبل لبنان، ومن ثم دخل فى النزاع مع القوى المنافسة فى داخل لبنان، ومع ولاة دمشق، ثم مع السلطان العثمانى نفسه.

وكان ينتهج فى سياسته خطين رئيسيين هما :

(١) إنشاء إمارة واسعة لها مقوماتها المستقلة.

(٢) ابتاع طريق التقدم العصرى فى الحكم.

ولتحقيق الهدف الأول دعّم الأمير فخر الدين المعنى الثانى صلاته بالشهابين السنيين فى وادى التيم، وضم إلى جانبه آل حرفوش الشيعيين فى منطقة بعلبك والبقاع، وكذلك آل أرسلان الدرزية، وتزوج إمرأة من نسائها. كما تحالف مع آل جنبلاط الدرزية، وكانت له علاقات مع آل الخازن فى منطقة كسروان.

ولكنه لم يستطع أن يستميل إليه آل سيفا، وهم من أصل كردى ومقرهم فى طرابلس، الذين لمن ينظروا بعين الارتياح إلى سياسة التحالف والتعاون التى اتبعها الأمير فخر الدين المعنى مع زعماء هذه المناطق.

وكان زعماء آل سيفا يتطلعون للتوسع فيما وراء منطقتهم، وقد وقع صدام بينهم وبين الأمير فخر الدين المعنى الثانى، وانتصر عليهم فخر الدين فى عام ١٥٩٨م فى موقعة نهر الكلب، وبعدها استولى فخر الدين على كسروان وبيروت وصيدا، وأصبح يتحكم فى منافذ لبنان إلى الخارج.

وبعد ذلك أخذ فخر الدين يعمل لمد منطقة نفوذه إلى ما وراء الجبل لضم حوران وعجلون ونابلس وغيرها فى المناطق المرتفعة المجاورة.

وكان امتداد سيطرة الأمير فخر الدين خارج لبنان يمثل تحديا مباشر اللحكام العثمانيين فى دمشق.

أما الهدف الثانى للأمير فخر الدين المعنى الثانى، فكان ينصب على الأمور الداخلية، فقد أولى اهتمامه بدعم الأمن والدفاع عن البلاد، ببناء القلاع وترميمها وتشييد الأبراج وتسليحها بالمدافع التى استوردها من أوروبا، وكوّن جيشا وفقا للنظم الحديثة من المحترفين، بلغ عدده أربعين ألف مقاتل.

كما اهتم بتحقيق الأزدهار الاقتصادى، بتشجيع زراعة الأشجار المثمرة مثل أشجار الزيتون والتوت والكتان، وزاد حجم التبادل التجارى مع البلدان الأجنبية، وخاصة البندقية وفلورنسا فى إيطاليا، وفرنسا. ولزيادة التعاون والاتصال بين مناطق لبنان، اهتم الأمير فخر الدين ببناء الجسور على الأنهار، مثل نهر الكلب ونهر بيروت ونهر الأولى ونهر القاسمية. ومن الإصلاحات الأخرى إدخال الطباعة فى لبنان، والتوسع فى إنشاء المدارس الدينية، وإرسال البعثات العلمية إلى إيطاليا وفرنسا.

وكان عهد الأمير فخر الدين يتسم بالتسامح الدينى بين طوائف لبنان المختلفة التى كانت تعيش فى صفاء وود، وبدون أى تعصب دينى.

رغبة الأمير فخر الدين المعنى الثانى فى الانفصال عن الدولة العثمانية وتصديها لمواجهته والتجائه إلى توسكانيا وصقلية :

وقد تنبه السلطان العثمانى إلى طموح الأمير فخر الدين المعنى الثانى، ونزعته التوسعية، التى سبق أن حذره منها حافظ باشا والى دمشق.

وعلى أثر ذلك اعتزمت الدولة العثمانية القضاء عليه، وعهدت بهذه المهمة إلى حافظ باشا والى دمشق، وبعث ضده بجيش وأسطول فى عام ١٦١٣م.

ولما سمع زعماء وأمراء العصبيات المتحالفين مع الأمير فخر الدين بقدوم الجيش العثمانى، تخلوا عن تأييده، وأعلنوا خضوعهم لوالى دمشق.

ولم يكن باستطاعة الأمير فخر الدين أن يقاوم هذه الحملة العثمانية الكبيرة، فآثر الأبتعاد على لبنان بعض الوقت، واستقل هو وعائلته وحاشيته سفينة فرنسية كانت راسية فى ميناء صيدا، فنقلته إلى ميناء ليفورن Leghorn فى توسكانيا بإيطاليا فى عام ١٦١٣م، وعهد بإدارة الإمارة إلى إبنه على.

وقد نزل الأمير فخر الدين فى ضيافة الدوق «كوزيمو الثانى» Casimo II حاكم توسكانيا، الذى استقبله فى حفاوة بالغة، ثم انتقل إلى مسينا بصقلية التى كانت تحت حماية أسبانيا.

ويُذكر أن ملك أسبانيا عرض عليه حكم ولاية كبيرة، بشرط أن يغير دينه من الإسلام إلى المسيحية، فرد الأمير فخر الدين قائلاً «ما جينا إلى هذه البلاد لاكرامة دين ولاكرامة حكم ولا حكومة، بل لما جاء علينا ثقيل جينا احتمينا عندكم»[٢].

كما قيل أن الأمير فخر الدين قد رفض الاشتراك فى حملة عسكرية على لبنان، تضم قوات مشتركة من فرنسا وأسبانيا والفاتيكان.

وقد قضى الأمير فخر الدين فى أوروبا خمس سنوات، وأثناء ذلك كان يراقب حالة بلاده عن بعد.

وكان للصراعات الحزبية بين اليمنية والقيسية فى لبنان، أثرها فى الأبقاء على الإمارة المعينة، أثناء غياب الأمير فخر الدين فى أوروبا.

عودة الأمير فخر الدين إلى لبنان فى عام ١٦١٨ وتزايد نفوذه فى بلاد الشام:

وكان الموقف فى الشرق الأدنى قد أخذ يتغير تدريجيا لصالح الأمير فخر الدين، بخروج نصوح باشا الصدر الأعظم من منصبه، ونقل أحمد الحافظ باشا والى دمشق إلى منصب آخر، والإثنان كانا يعاديان الأمير فخر الدين.

---

(٢) أحمد الخالدى الصفدى : تاريخ الأمير فخر الدين، ص ٢٣٦.

وفي هذه الأثناء أدرك الأمير فخر الدين أن التفاهم مع السلطان العثماني يساعد على الحفاظ على إمارته بأكثر من التعاون مع الأوروبيين.

وبعد أن خلا الجو من معارضيه في عام ١٦١٨ ، حصل الأمير فخر الدين على عفو من السلطان العثماني، واعتزم العودة إلى لبنان.

ولما وصل الأمير فخر الدين إلى بلاده استُقبل بحفاوة بالغة من جميع الأهالي، وقدموا له هدايا قيمة.

وقد بدأ الأمير فخر الدين في توطيد حكمه، واسترجع الأجزاء إلى انسلخت عن إمارته أثناء غيابه، ودخل في الصراع من جديد مع آل سيفا.

وفي عام ١٦٢٢ تمكن من توسيع رقعة إمارته حتى شملت الأجزاء الشمالية من بلاد الشام، عندما أقطعته الحكومة العثمانية صفد وعجلون ونابلس، واعترف به السلطان مراد الرابع واليا على البلاد العربية من حلب إلى حدود مصر، باسم «سلطان البرو أمير عربستان»، ويذكر أن الأمير فخر الدين قد دفع مبالغ ضخمة للحصول على مرسوم بذلك.

وقد أثار هذا التوسع حقد والى دمشق مصطفى باشا، فقام بالهجوم على لبنان، ولكن الأمير فخر الدين انتصر عليه وعلى حلفائه من آل حرفوش وأل سيفا، في موقعه عنجر في عام ١٦٢٣ .

وبعد أن وطد الأمير فخر الدين أموره في الداخل والخارج، زاد من اهتمامه بالناحية العمرانية والإنشائية.

الدولة العثمانية تتخلص من الأمير فخر الدين المعني الثاني سنة ١٦٣٥ :

ولم يستمر الحال على ذلك طويلا، فقد تضافرت عدة عوامل أثارت الشك لدى الدولة العثمانية نحو الأمير فخر الدين، منها طموحه وتوسعاته، وعلاقاته مع الأوروبيين، والاستعانة بهم ضد الدولة العثمانية.

وكان العامل المباشر تجدد الصراع العثماني الصفوى، ومحاولة الدولة العثمانية استعادة بغداد التى استولى عليها الشاه عباس الأول الصفوى فى عام ١٦٢٣ .

وقد أدركت الدولة العثمانية ضرورة القضاء على قوة الأمير فخر الدين، الذى كان بامكانه أن يهدد الجيش العثمانى أثناء زحفه ضد الصفويين.

كما وردت إلى الباب العالى أبناء تفيد حدوث اتصالات بين الشاة الصفوى، والأمير فخر الدين وبعض الدول الأوروبية.

وعلى أثر ذلك، وفى عام ١٦٣٣ ، صدرت أوامر السلطان مراد الرابع لإعداد حملة ضد الأمير فخر الدين، بقيادة أحمد كوتشك والى دمشق.

وفى عام ١٦٣٤ زحفت هذه الحملة لمجابهة الأمير فخر الدين، واشتبكت مع قواته بقيادة إبنه على ، فى قتال عنيف، الذى قتل فى هذه المعركة.

وعقب هذه المعركة اختفى الأمير فخر الدين فى إحدى المغارات الجبلية، بعد أن تخلى عنه أصدقاؤه وحلفاؤة فى الداخل، والأوروبيون فى الخارج وخاصة الإيطاليون، الذين رفضوا مساعدته أو التدخل لصالحة لدى الباب العالى.

وقد طارده العثمانيون حتى أمكن القبض عليه فى أوائل عام ١٦٣٥ ، ومعه ثلاثة من أولاده، وأرسلوا إلى الاستانة، حيث أودعوا السجن.

ولكن السلطان العثمانى عامله بالحسنى بعض الوقت، نتيجة لفصاحة لسانه فى مخاطبته للسلطان، وبسبب الأموال التى حملها معه وأعذقها على السلطان وحاشيته.

غير أن الحاقدين على الأمير فخر الدين، الذين أثارهم أن يكون موضع حفاوة وثقة السلطان، فأشاعوا أنه قد أرتد عن الإسلام، وأقنعوا المفتى الأكبر باصدار فتوى فى هذا الشأن.

وعلى أثر ذلك أعدم شنقافى ابريل سنة ١٦٣٥ ، وأُعدم أولاده أيضا، باستثناء إبنه الأصغر حسين، الذى نجا من الموت لصغر سنة، وسوف يكون له شأن هام، فيما بعد.

ويعتبر الأمير فخر الدين بطلا قوميا كبيراً، وهو صاحب النهضة الحديثة التى بدأت فى لبنان فى عهده.

وبعد القضاء عليه، اشتد الصراع بين الأحزاب اليمنية والقيسية، ثم تمكن الأمير ملحم ابن يونس أخي فخر الدين، من السيطرة على إقليم الشوف، مسقط رأس الأمير فخر الدين، ووضع تحت رقابة عثمانية شديدة، وانتقل الحكم من بعده إلى إبنه أحمد الذى توفى عام ١٦٩٧ ، دون أن ينجب إبنا يخلفه، وبذلك انتهى حكم الأسرة المعنية.

إنتقال الحكم فى لبنـــان إلى الشـــهابيين

وبعد زوال حكم المعنيين سنة ١٦٩٧ ، طلبت الدولة العثمانية من أعيان لبنان أن يتشاوروا فيما بينهم فيمن يتولى أمرا الولاية، فاجتمعوا فى السمقانية بالقرب من دير القمر مركز المعنيين.

وفى هذا الاجتماع، تم انتخاب الأمير بشير بن حسين الشهابى حاكما على لبنان، وهو أحد أمراء الأسرة الشهابية فى وادى التيم، وابن أخت الأمير أحمد آخر الأمراء المعنيين.

ولكن هذا الاختيار لم يرض الباب العالى الذى فضّل تنصيب الأمير حيدر الشهابى ابن بنت الأمير أحمد المعنى، وابن عم الأمير بشير الشهابى، وكان إذ ذاك فى الثانية عشرة من عمره، فعين الأمير بشير وصيا عليه حتى يبلغ سن الرشد.

وعلى أثر ذلك انتقل الأمير بشير الشهابى إلى دير القمر التى أصبحت مركز الإمارة الشهابية، وبذلك انتقل حكم لبنان إلى الشهابيين، وكانوا أقوى الأسر القيسية فى ذلك الوقت.

وقد استمر حكم الأمير يشير الشهابى لمدة عشر سنوات حتى وفاته فى عام ١٧٠٧ ، فتولى الأمير حيدر الشهابى زمام الأمور فى لبنان.

ولكن اليمنيين ثاروا عليه، وانتزعوا منه الإمارة، فلاذ بالفرار، وفى عام ١٧١١ جمع الأمير حيدر صفوف القيسيين، واشتبك مع اليمنيين فى معركة عين دارا، وألحق بهم خسائر جسيمة، وقضى على نفوذهم نهائيا.

وبذلك تزعم الشهابيون بجدارة القيسية التى توطدت دعائمها فى لبنان، كما توطد النظام الإقطاعي فى لبنان، بعد أن وزع الأمير حيدر الشهابى الإقطاعيات والرتب العالية على أنصاره وأعوانه من اللمعيين وبنى الخازن وجنبلاط وغيرهم، الذين اشتركوا معه فى معركة عين دارا.

وقد استرد الأمراء الشهابيون أكثر المقاطعات التى كانت تحت سيطرة الأمراء المعنيين، باستثناء المقاطعات الجنوبية نابلس وعجلون وصفد.

الأمير بشير الثانى الشهابى ودوره فى الاستقلال بحكم لبنان (١٧٨٨-١٨٤٠)

انتخب الأمير بشير الثانى الشهابى حاكما على لبنان فى عام١٧٨٨ ، بإيعاز من أحمد باشا الجزار حاكم عكا الذى كان له نفوذ قوى فى بلاد الشام فى ذلك الوقت، وذلك بعد هزيمة الحاكم السابق الأمير يوسف الشهابى فى معركة قب إلياس فى ذلك العام، واستسلامه لأحمد باشا الجزار الذى قام بشنقه فى سجن عكا وكان الأمير بشير الثانى الشهابى يتميز بالذكاء والطموح على غرار الأمير فخر الدين الثانى المعنى، وحاول توسيع حدود لبنان، وقد استطاع أن يصمد أمام الأحداث والأضطرابات التى اجتاحت لبنان طيلة نصف قرن.

وكان شديد الحزم مع الإقطاعيين وزعماء البلاد الآخرين، ودفعه طموحه للتدخل فى شئون الولاة الأخرين مثل ولاة دمشق وطرابلس وصيداً.

وأثناء الحملة الفرنسية على الشام رفض مساعدة أحمد الجزار والى عطا، ولكنه وقف إلى جانب الجيش العثمانى بقيادة الصدر الأعظم، الذى جاء إلى سوريا لصد الحملة الفرنسية، ووعد الصدر الأعظم بمكافأته على ذلك.

وقد خشى الأمير بشير الشهابى من انتقام أحمد باشا الجزار، الذى بلغ ذروة مجده فى عام١٧٩٩ ، بعد أن تمكن من صد حملة نابليون بونابرت الذى اقترب من أبواب عاصمته عكا، وذلك بمساعدة الأسطول الإنجليزى.

وعلى أثر ذلك طلب الأمير بشير الشهابى مساعدة قائد الأسطول الإنجليزى

«سيدني سميث»، لمغادرة لبنان، فرحل إلى قبرص ومنها إلى مصر، حيث قضى بها فترة قصيرة، ثم عاد إلى لبنان.

ولم تنفذ الدولة العثمانية وعودها للأمير بشير الشهابى على لسان الصدر الأعظم، بأن يكون حاكما على جبل الدروز، ووادى التيم، ومنطقة بعلبك والبقاع، وجبل عامل، ومنطقة جبيل، مع منحه صلاحيات تؤهله للاتصال بالباب العالى مباشرة.

وبعد أن توفى أحمد باشا الجزار فى عكا فى ابريل سنة ١٨٠٤، بدأت الأمور تتغير فى المنطقة، وعندئذ شعر الأمير بشير الشهابى بحرية الحركة، فشرع فى سحق أعدائه فى الداخل، وبدأ فى تركيز السلطة فى يديه، وضم ممتلكاته وتثبيت حكمه فيها.

تحالف الأمير بشير الشهابى مع محمدعلى باشا فى مصر :

وحدث أن تدخل الأمير بشير الشهابى إلى جانب والى صيدا ضد والى دمشق، واشترك فى مقاتلته، وألحق به الهزيمة فى المزة، مما أعضب الباب العالى، واعتزم محاربته. وعلى أثر ذلك اضطر الأمير بشير الشهابى للهرب إلى مصر، حيث استقبله محمد على باشا بحرارة بالغة، ومنذ ذلك الوقت توثقت العلاقة بينهما، وتوحدت جهودهما ضد السلطان العثمانى، العدو المشترك.

وفى حوالى عام ١٨٢١ عاد الأمير بشير الشهابى إلى لبنان، بوساطة محمد على باشا لدى السلطان العثمانى.

وقد أثمرت هذه العلاقة فى مساعدة الأمير بشير الشهابى لمحمد على باشا وإبنه ابراهيم باشا قائد الحملة المصرية، فى الاستيلاء على سوريا، فقد اشتركت جنوده مع الجنود المصريين فى فتح عكا وطرابلس وحمص ودمشق.

وعقب ذلك تسلم أبناء الأمير بشير الشهابى إدارة المدن التى تم فتحها.

وقد ظل الوفاق بين الأمير بشير الشهابى ومحمد على باشا، حتى ساءت الأمور، بتدخل الدول الأوروبية الكبرى بزعامة انجلترا، فى الصراع الدائر بين

السلطان العثمانى ومحمد على باشا، وقام أسطول مشترك ضم سفنا حربية انجليزية ونمساوية وتركية، بمهاجمة بيروت قاعدة الجيش المصرى، وقصفها بالقنابل، وانتهى الأمر بانسحاب القوات المصرية من بلاد الشام فى عام ١٨٤٠.

إبعاد الأمير بشير الشهابى عن لبنان فى عام ١٨٤٠ :

وعقب ذلك، وفى العاشر من شهر أكتوبر سنة ١٨٤٠، استسلم الأمير بشير الشهابى للإنجليز، فقاموا بترحيله إلى جزيرة مالطة مع أهل بيته وعدد من حاشيته، حيث مكث بها لمدة أحد عشر شهرا، ثم نقل بعدها إلى استانبول، وظل بها حتى وفاته فى عام ١٨٥٠.

وفى عام ١٩٤٧ نقل رفاته إلى قصره الذى شيده ليكون مقرا له فى عاصمته بيت الدين، وأصبح الآن متحفا سياحياً.

إصلاحات الأمير بشير الثانى الشهابى وأحوال لبنان فى عهده وبعد زوال حكمه :

وقد سجل عصر الأمير بشير الثانى حركة عمرانية وفكرية واسعة فى لبنان، إذ نشطت الأعمال الإنشائية مثل شق الطرق وبناء الجسور.

كما تأسست فى عهده كثير من المدارس والمعاهد العلمية، ونفذت إصلاحات أخرى كانت نواة لنهضة عربية وثقافية واجتماعية فى لبنان.

وبوجه عام كانت الأحوال فى لبنان مزدهرة فى عهده.

ولكن برز فى عهده النزاع الطائفى بين الدروز والموارنة المسيحيين، وخاصة بعد مقتل الشيخ بشير جنبلاط فى عام ١٨٢٥، ومصادرة أملاكه هو وأعوانه، وتوزيعها على الأعوان المسيحيين.

وبعد نفى الأمير بشير الثانى الشهابى تولى الإمارة أمير شهابى ضعيف، هو الأمير بشير الثالث، ولم يستمر حكمه إلا سنة وبضعة أشهر، وأثناء حكمه وقعت فتنة جديدة بين الدروز والمسيحيين، وترتب على ذلك إلغاء الإمارة الموحدة، وتم تقسيم جبل لبنان إلى قسمين أو قائمقاميتين.

سيطرة الباشوات المماليك على الحكم فى العراق

عانى العراق من ظروف خاصة، مثل تسلط الجند الإنكشارية فى بغداد، وثورات قبائل البدو العربية فى الجنوب، وتعرض حدوده مع إيران إلى هجمات كثيرة من جانب حكام الفرس، وخاصة خلال القرن الثامن عشر.

وقد ساعدت هذه الظروف على قيام أسر حاكمة شبه مستقلة فى كل من الموصل وبغداد والبصرة، مثل آل الجليلى فى الموصل، وحكم حسن باشا وإبنه أحمد باشا ومماليكهما من بعدهما فى بغداد والبصرة (١٧٠٤-١٨٣١).

وكانت ظروف الدفاع عن حدود البلاد من جهة إيران، تتطلب أن يكون لدى حسن باشا جيش ثابت، يدين له بالولاء، ويكون رهن إشارته، وذلك بعد أن ضعفت القوة القتالية للجند الإنكشارية، وأصبحت تشكل مصدر متاعب للحكام، ومثار القلاقل فى البلاد.

كما كان من الصعب تدريب رجال العشائر البدوية على الحركات العسكرية الشاملة، ولايمكن الاعتماد عليهم فى كل الأوقات. وعلى أثر ذلك اتجه حسن باشا إلى تكوين جيشه من المماليك، الذين كانوا يجلبون غالباً من بلادالقوقاز، فأكثرمن شرائهم واقتنائهم، وقام بتنشئتهم وإعدادهم للأعمال العسكرية والإدارية.

وكان ذلك بداية ظهور طائفة المماليك فى العراق، الذين شعروا بأنهم أقلية ممتازة فى وسط الشعب العراقى، الأمر الذى جعل منهم عصبة متماسكة. وقد أصبح لرؤساء المماليك دراية كبيرة بشئون الحكم، وبعد وفاة أحمد باشا سنة ١٧٤٧ ، والذى خلف أباه حسن باشا فى الحكم بعدوفاته سنة ١٧٢٤ ، دخل المماليك بغداد بالقوة، واستأثروا بالحكم فى العراق، ولم يعترفوا بالولاة العثمانيين.

وكانت فترة حكم المماليك من عام ١٧٤٧ إلى عام ١٨٣١ ، وأثناء ذلك عجزت الدولة العثمانية عن إبعادهم أو حتى تبديلهم.

سليمان باشا أبو ليله :

وهو الأول فى باشوات المماليك بالعراق، ويلقب «بأبى ليلة» وكان متزوجا من إبنه أحمد باشا.

وفى عام ١٧٤٨ طرد سليمان باشا الوالى العثمانى فى بغداد، واضطر السلطان العثمانى أن يعترف به واليا على بغداد فى عام ١٧٥٠، واستمر فى هذا المنصب حتى وفاته فى عام ١٧٦٢.

وقد استمر سليمان باشا فى جلب المماليك من بلاد القوقاز، وطوّر أساليب تدريبهم.

كما قام سليمان باشا بإبعاد الأكراد والعرب عن المناصب الهامة، التى شغلها بأعوانه من المماليك.

وقد امتنع سليمان باشا عن إرسال أموال الخراج إلى الآستانة.

سليمان باشا الكبير

وكان حاكما على البصرة، عندما أرسل ضدها شاه الفرس كريم خان، جيشا فى عام ١٧٧٥، ودافع سليمان طويلا عن المدينة، حتى اضطر إلى تسليمها فى ابريل سنة ١٧٧٨، وأخذ أسيراً إلى شيراز عاصمة كريم خان.

وبعد وفاة كريم خان، انسحب الفرس من البصرة، وأطلق سراح حاكمها السابق سليمان أغا، فتمكن من استعادة منصبه فى البصرة بعد وقت قصير، بمساعدة القنصل البريطانى فى البصرة.

وقد تمكن سليمان من ضم ولايات البصرة وبغداد وشهر زور، ودخل بغداد فى يوليه سنة ١٧٨٠، بعد أن تغلب على خصومه المحليين، واستمر فى الحكم حتى وفاته فى عام ١٨٠٢.

وكان يعرف باسم سليمان باشا الكبير، بسبب الجهود التى بذلها فى سبيل تقوية نظام الحكم المملوكى، ولدوره فى مقاومة ثورات العشائر البدوية خلال حكمه. وتعتبر فترة حكم سليمان باشا الكبير العصر الذهبى لحكم المماليك فى العراق، ولكنه كان حريصا على حكم البلاد فى نطاق الدولة العثمانية.

داود باشا ونهاية حكم المماليك فى العراق :

وهو آخر باشوات المماليك فى العراق، وكانت مدة حكمه من عام ١٨١٦ إلى عام ١٨٣١ .

وقد تولى الحكم فى بغداد فى ظروف صعبة، وواجه مشكلات العراق التقليدية التى ورثها عن أسلافه، وأهمها القلاقل فى كردستان وتصارع إماراتها، ومحاولاتها التخلص من السيطرة المملوكية، وخاصة من جانب الإمارة البابانية، ولم يكن باستطاعة المماليك السيطرة تماما على كردستان، فعملوا على ضرب أمراء الأكراد بعضهم ببعض، كوسيلة لضمان ولائهم للمماليك.

كما كانت العشائر العربية الكبرى فى الجنوب تتمسك بنظام حكم مشايخها، وباستقلالها الذاتى.

بالإضافة إلى تزايد النفوذ البريطانى فى العراق، وتدخل الانجليز فى الصراع بين آل بابان الكردية وبين والى بغداد المملوكى، وتحريضهم للإمارة الكردية على الانفصال عن العراق.

وكان الوكيل السياسى البريطانى فى بغداد «ريتش» C.J. Rich، له طموح كبير، وفى اعتقاده أن الوقت قد حان لكى يصبح العراق مستعمرة بريطانية، بعد أن زاد بشكل كبير حجم التجارة البريطانية مع العراق، وانفردت بريطانيا بالسيادة فى الخليج العربى، وخاصة بعد عقد إتفاقياتها مع الإمارات العربية فى البحرين وإمارات ساحل الخليج وفى مسقط ، فى عام ١٨١٩ .

وكان هناك سبب اقتصادى للنزاع البريطانى المملوكى، هو محاولة والى بغداد داود باشا جباية ضرائب من التجار الأجانب، تزيد على ما جاء فى اتفاقيات الامتيازات المبرمة بين الدولة العثمانية وبريطانيا.

كذلك شهد داود باشا استئناف الحرب بين الدولة العثمانية وفارس، من عام ١٨٢٠ إلى ١٨٢٢ ، بسبب تطلع حكام الفرس للاستيلاء على سهول العراق، وضم كردستان إليهم، ولارضاء الشيعة فى بلاد فارس، بالاستيلاء على الأماكن

المقدسة فى النجف وكربلاء، ولتخليص حجاجهم من الضرائب الباهظة التى كانت تفرض عليهم،ومن المعاملات السيئة التى كانوا يلاقونها فى العراق.

وبعد أن نشبت الحرب بين الدولتين، كلفت الدولة العثمانية داود باشا بالدفاع عن الجبهة العراقية، وأمدته بكمية محدودة من الأسلحة والعتاد.

ولكن داود باشا لم يستطع أن يحشد قوات كافية تحت قيادته، واضطر أن يسحب قواته إلى ما وراء بغداد، فتقدمت القوات الفارسية لمحاصراتها، واستمر ذلك خلال عامى ١٨٢٠ ، ١٨٢١ ، ثم اضطرت للتراجع عنها بعد أن تفشى وباء الكوليرا بين أفرادها، ثم عقد الصلح بين الدولتين، بموجب معاهدة أرضروم الأولى التى أبرمت فى أغسطس سنة ١٨٢٣ .

إصلاحات داود باشا ومحاولته إبعاد النفوذ الأجنبى عن العراق :

اهتم داود باشا بتنظيم الإدارة، واستتباب الأمن، ونشر الرخاء فى البلاد، وأنشأ الكثير من المدارس، وأسس أول مطبعة عربية فى العراق، وشهدت البلاد فى عهده نهضة علمية كبيرة.

وقد استعان داود باشا ببعض الفنيين والخبراء الأجانب، للقيام ببعض الإصلاحات فى مجال الصناعة والزراعة، ولتسليح الجيش وتدريب أفراده على الأساليب الحديثة.

ولكنه ضاق ذرعا بالإمتيازات التى كان يتمتع بها الانجليز بصفة خاصة، وتزايد نفوذهم فى بغداد يوما بعد يوم.

وأخيراً عزم داود باشا على وضع حد لتدخل الانجليز فى شئون البلاد، وعلى أثر ذلك أخذوا يدسون الفتن ضده لدى الباب العالى.

الدولة العثمانية تقرر عزل داود باشا وإنهاء حكم المماليك فى العراق :

وكان داود باشا قد امتنع عن تقديم المبلغ الذى طلبه الباب العالى، وقدره ستة آلاف كيس، للمساهمة فى نفقات الحرب ضد روسيا خلال عامى ١٨٢٧ ، ١٨٢٨ ، مما أثار استياء الباب العالى.

وبعد انتهاء الحرب مع روسيا، قرر الباب العالى عزل داود باشا، وانهاء حكم المماليك فى العراق، وأرسل مبعوثا إلى بغداد لإخطار داود باشا بقرار العزل، ولتسليم أمور الولاية منه، فأقدم داود باشا على قتل هذا المبعوث، وكان يظن أنه بذلك يمكن أن يرغم الباب العالى على قبول الأمر الواقع.

ولكن فكرة القضاء على حكم داود باشا وحكم العصبيات الأخرى فى مختلف ولايات الدولة العثمانية، كانت قد أصبحت أحد الأركان الرئيسية فى سياسة السلطان محمود الثانى، وذلك بقصد إعادة الحكم المباشر للدولة العثمانية فى ولاياتها، ولانقاذ الولايات العربية من الاستعمار الأوروبى الذى كان يتحين الفرص للانقضاض عليها، وذلك بتسخير جميع إمكانيات الدولة ضد التدخل الأجنبى.

الدولة العثمانية ترسل حملة إلى بغداد ١٨٣١ للقضاء على سلطة المماليك فى العراق :

وقد عهد السلطان محمود الثانى إلى على باشا رضا والى حلب، مهمة توجيه ضربة قاضية على حكم داود باشا وحكم مماليك العراق بوجه عام، ومقابل ذلك أسند إليه السلطان العثمانى ولايات بغداد وديار بكر والموصل، إلى جانب ولاية حلب. وكانت حلب ذات أهمية اقتصادية كبيرة، ومن أكبر مراكز التبادل التجارى والثقافى مع العراق فى ذلك الوقت.

وكان على رضا مطلعا على أمور العراق، وله صلات وثيقة مع أعيان العراق وزعمائه، فكان من السهل عليه أن يجمع حوله الناقمين على حكم داود باشا، أو الطامعين فى الوصول إلى الحكم، وعلى رأسهم والى الموصل قاسم العمرى، وبعض زعماء المماليك، وشيوخ العشائر العربية.

وقد بدأت أفواج الخارجين على حكم داود باشا تتوافد على على باشا رضا، وانضمت إليه إثنتان من عشائر العراق العربية الصعبة **المراس**، هما عشيرة شمر الجربا وعشيرة العقيل، ووضع والى الموصل قاسم العمرى كل إمكاناته تحت تصرفه.

ولتشديد الحصار على داود باشا وسد المسالك أمامه، اتصل على باشا رضا بحكام الفرس، وطلب منهم عدم قبول داود باشا إذا التجأ إليهم. كما أحبط الباب العالى المحاولات البريطانية للعفو عن داود باشا، وقبول المبالغ التى عرضها لتسوية هذا النزاع سلميا، والإبقاء عليه كحاكم لبغداد.

وكان الانجليز مطمئنين إلى التعاون مع داود باشا، وضمان مصالحهم فى العراق، إذا استمر فى حكم بغداد.

وقد تم حشد القوات اللازمة لهذه الحملة، واستعد داود باشا لملاقاتها، وأثناء ذلك تعرضت البلاد لوباء الطاعون، واجتاح فى البداية تبريز وكركوك وكردستان، وأدرك داود باشا خطورة الموقف إذا داهم الوباء بغداد.

وسرعان ما اشتدت وطأة الوباء، وتساقط آلاف الضحايا، ثم تفاقم الأمر بارتفاع منسوب مياه فيضان نهر دجلة، فتداعت البيوت وأسوار بغداد، وشحت فيها الأقوات، واضطرب الأمن، وانتشر اللصوص وقطاع الطرق، وشهدت بغداد نكبة لاتقل عن نكبة المغول لها.

وبعد حصار بغداد لمدة تسعين يوما، فى هذه الظروف القاسية، ولتجنب وقوع كوارث أخرى، طلب أعيان المدينة من على باشا رضا الحضور لاستلام مقاليد البلاد، ولكنه أرسل قاسم العمرى وإلى الموصل، ليتسلم المدينة مؤقتا، وطلب قاسم أن يسلم إليه شخصياً داود باشا على الفور.

وقد رفض أعيان بغداد تسليم داود باشا إلى قاسم العمرى، وأحسوا أنه يريد أن يستبد بالأمور، ويشبع رغبته فى الانتقام، فأعلنوا رأية العصيان عليه، وجمعوا فلولهم وهاجموا قاسم العمرى وقواته، وتمكنوا من قتله، وبعد ذلك كتب أعيان بغداد إلى السلطان العثمانى، مطالبين بإعادة داود باشا إلى الحكم، أو إسناد أمر الولاية إلى صالح بك صهره، وقدموا له عروضا مالية مغرية، «فقد تعهدوا بدفع عشرين ألف كيس خدمة للخزانة السلطانية، وإيلاغ سنوية بغداد إلى أربعة آلاف كيس فى السنة الأولى، ثم يضاف ألف كيس كل سنة حتى تبلغ عشرة آلاف كيس، كما تعهدوا بدفع مصاريف حملة على باشا رضا»[1]. وفى نفس الوقت

---

(١) د. عبد العزيز نوار : تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق)، ص ٣٧٢.

اعتزم أعيان بغداد مقاومة على باشا رضا، إذا أصر على دخول بغداد عنوة.

وقد لقيت هذه العروض ترحيبا لدى دوائر الباب العالى، الذى أدرك أن فتح بغداد لن يكون سهلا، فكتب إلى على باشا رضا رسالة يأمره فيها بأن يتدبر الأمر، وإذا وجد استحالة فى فتح بغداد، فعليه أن يعود أدراجه بقواته.

وفى ذلك الوقت أخذ الموقف العسكرى يتحول ضد على باشا رضا، فقد صمدت القوات المدافعة عن بغداد، وقام قائد المقاومة ديفو»، وهو ضابط فرنسى كان يتولى تدريب قوات داود باشا، بإعداد خطة لشن هجوم شامل على جيش على باشا رضا، لتفادى انهيار المدينة تحت وطأة المجاعة التى أثرت على سكانها.

ولكن هذه الخطة وجدت معارضة من بعض القيادات الأخرى، وخاصة من جانب درويش أغا، الذى اعتبر أن مقاومة أهل بغداد لجيش السلطان، إنما هى مقاومة للسلطان نفسه، ولا يمكن أن تفسر على أنها من قبيل الدفاع عن بلدهم.

ثم ذكرّ درويش أغا المجتمعين به، أن العدو رابض على الحدود الشرقية للبلاد، ويتحين الفرص للاستيلاء عليها، وأنهم بعدائهم السافر للسلطان يمنحون فرصة كبيرة لفارس لكى تطعن الدولة من الخلف، ويصبح أهل العراق وحدهم فى مواجه الخطر الفارسى الكبير، وأن الفرس إذا قاموا بهجوم على بغداد، أمكنهم الإجهاز على هذه المدينة المنكوبة.

وفى ذلك الوقت كان هناك تخوف من وقوف هجوم فارس على بغداد، باستغلال الظروف الصعبة التى كانت تواجهها.

اقتحام بغداد واستسلام داود باشا فى سبتمبر سنة ١٨٣١ وإرساله إلى الآستانة :

وكان على باشا رضا يدرك أن فتح بغداد لن يتأتى بقوة السلاح وحده، وإنما باستخدام الحيلة والخديعة، فأرسل إلى أعيان المدينة يدعوهم إلى التفاوض معه بشأن تسليمها، وتنفيذ أوامر السلطان.

وأثناء الاجتماع حذرهم حمدى بك مندوب على باشا رضا من الاستمرار

في المقاومة، لأن ذلك سيكلف المدينة نكبات جديدة ستحل بأهلها، مما دأدى إلى إنهيار الروح المعنوية لدى المقاومين.

وبعد وقت قصير تمكنت قوات على باشا رضا من دخول المدينة من الباب الشرقى الذى فتحته، وذلك في ليلة ١٧ سبتمبر سنة ١٨٣١.

وعقب ذلك استسلم داود باشا إلى على باشا رضا، الذى أحسن استقباله، وهدأ من روعه، وترك له حرية استقبال من يشاء، وأحضر إليه جميع أهل بيته، وأعدلهم لوازم السفر إلى الآستانة.

وقد كتب على باشا رضا إلى الباب العالى ملتمسا العفو عن داود باشا، ونجح على باشا رضا فى مسعاه، وخاصة أن داود باشا كان عالما وكبيراً فى السن.

وكان داود باشا بارعا فى العلوم الدينية واللغوية، وارتبط عهده بنهضة علمية، مما جعل الطبقة المثقفة فى بغداد تتمسك به، وتدافع عنه فى بسالة.

وعندما وصل داود باشا وأسرته إلى الآستانة بصحبة حراسة خاصة، عفا السلطان عنه، بل واستفاد من خبرته، فولاه على البوسنة فى سنة ١٨٣٣، ثم أسند إليه رئاسة مجلس الشورى فى سنة ١٨٣٨، فولاية أنقرة فى سنة ١٨٣٩. وفى عام ١٨٤٥ أسندت إليه مشيخة الحرم النبوى فى المدينة المنورة، بناء على طلبه، وظل فى هذا المنصب حتى توفى فى سنة ١٨٥٠، ودفن هناك بالبقيع.

هذا، وبعد سقوط حكم داود باشا، انتهى حكم مماليك العراق، وأسند الحكم فيه إلى الولاة العثمانيين الذين كانوا يفدون من الآستانة، واستمر الحكم العثمانى المباشر بالعراق حتى سقوط الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى.

حركة أحمد باشا القرمانلى فى ليبيا

شهدت طرابلس فترة من الاضطرابات والفتن، والاشتباكات بين رؤساء الجند والحامية العثمانية، مع فساد الإدارة وضعف الدولة العثمانية، وكل ذلك قد ساعد على قيام حكم مستقل داخليا، هو حكم الأسرة القرمانلية، الذى استمر من عام ١٧١١ إلى ١٨٣٥.

أحمد باشا القرمانلى واختياره واليا على طرابلس فى عام ١٧١١

وهو من أصل تركى، وكان يستوطن مع أسرته فى ليبيا، وقد شغل عدة مناصب عسكرية.

وقد استطاع أحمد القرمانلى بدهائه وحسن معاملته، أن يكسب ثقة الجند والشعب الليبى، وخاصة بعد فترة الاضطرابات وفتن الجند والولاة، مع دسائس الدول الأجنبية.

وفى عام ١٧١١ اختاره الشعب الليبى واليا على طرابلس، ووافق السلطان العثمانى على ذلك، ومنذ ذلك الوقت بدأ حكم الأسرة القرمانلية الذى استمر حتى عام ١٨٣٥.

وفى البداية شعر أحمد باشا القرمانلى بخطورة قادة الجند على سلطته، فقام بالتخلص منهم بطريق الغدر فى إحدى الولائم، وبطريقة مشابهة تخلص محمد باشا فى مصر فيما بعد، من المماليك الذين كانوا يشكلون خطورة على حكمه.

كما قضى على أصحاب العصبيات الذين كانوا يهددون سلطته، واستمر حكمًا حتى عام ١٧٤٥، وقد امتدت سلطته من طرابلس إلى برقة وفزان.

وقد اكتسبت ليبيا فى عهده هو وخلفائه شخصية دولية قوية، مستقلة عن الدولة العثمانية، فعقدت الدول الأجنبية معها المعاهدات الخاصة بالملاحة، وبدفع إتاوة مرور السفن بمياهها الإقليمية، وتفاوض مندوبو هذه الدول مع ممثلى ليبيا، على قدم المساواة.

إصلاحات أحمد باشا القرمانلى :

أنجز أحمد باشا القرمانلى الكثير من الإصلاحات فى الداخل والخارج، من أهمها :

١- القضاء على الاضطرابات والفتن والمحافظة على وحدة البلاد الليبية :

تمكن أحمد باشا القرمانلى من إخماد الفتن والثورات التى قام بها أصحاب العصبيات فى داخل البلاد، فاستتب الأمن وسادت الطمأنينة بين جموع الشعب.

كما أهتم بالمحافظة على وحدة البلاد الليبية، بدمج أقاليمها الكبرى برقة وطرابلس وفزان :

٢- النهوض بمرافق البلاد وإقامة الكثير من المنشآت :

ومن هذه المنشآت التى شيدها الحصون والقلاع، التى اهتم بتدعيمها وتقويتها. كما بنى مسجدا كبيراً فى طرابلس يعرف باسمه حاليا، وذلك فى موضع المسجد الذى أنشأه عمرو بن العاص، وقت فتحه لمدينة طرابلس.

٣- الاهتمام بالأسطول البحرى وصناعة السفن :

وجه أحمد باشا عنايته لبناء الأسطول البحرى، الذى كان رمز اللقوة، ودعامة فعالة للجهاد الدينى فى مواجهة التحركات الأوروبية الصليبية، وكان يرغم السفن الأجنبية التى تمر بالقرب من السواحل الليبية، على دفع إتاوات خاصة له.

كما أنشأ دار الصناعة السفن فى طرابلس، على غرار دور الصناعات البحرية فى الدول الأوروبية.

وقام بتحديد الأسطول، وأضاف إليه الكثير من السفن.

وبهذا الأسطول تمكن أحمد باشا من حماية السواحل الليبية، وصد المحاولات العدوانية المتكررة من جانب الأساطيل الأوروبية، وألحق بها عدة هزائم منكرة، وأرغم الدول الأوروبية على دفع إتاوة سنوية، لضمان سلامة سفنها التجارية فى البحر المتوسط، على نحو ما كانت تفعله بلاد المغرب الأخرى تونس والجزائر ومراكش.

٤- العناية بطرق القوافل الصحراوية :

اهتم أحمد باشا القرمانلى بطرق التجارة عبر الصحراء إلى بلاد السودان ووسط افريقيا، والتى تربط هذه الجهات الداخلية بساحل البحر المتوسط، ووجه عنايته إلى القوافل، وتأمين سيرها عبر الطرق الصحراوية.

وكانت التجارة التى تنقلها القوافل تشكل مورداً كبيراً للبلاد، إلى جانب التجارة الخارجية عبر البحر المتوسط.

د- الاهتمام بالعلم والعلماء :

عرف عن أحمد باشا القرمانلى حبه للعلم، وعطفه على العلماء وتكريمهم وإجزال العطاء لهم.

ومن هؤلاء العلماء «أبو عبد الله محمد بن خليل بن غلبون»، وشهرته «ابن غلبون»، فقد كانت له مكانة عالية عند أحمد باشا القرمانلى، إذ قربه إليه، واختصه بكثير من الامتيازات.

وقد اشتغل ابن غلبون بالعلوم الدينية مثل التفسير والحديث والفقة، بعد أن تلقى علومه فى الجامع الأزهر بالقاهرة.

ومن أهم مؤلفاته فى العلوم الأخرى كتاب «التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار».

وهذا الكتاب سجل حافل لتاريخ ليبيا منذ الفتح الإسلامى حتى عهد أحمد باشا القرمانلى، ومن أهم المصادر التاريخية لهذه الفترة.

الأسـرة القرمانلية بعد أحـمد باشـا

اتبع خلفاء أحمد باشا القرمانلى نفس سياسته، وخاصة ما يتعلق بالشئون البحرية التى بلغت حدا كبيراً من النشاط والقوة، واعترفت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة البحرية لليبيا فى ذلك العهد.

يوسف باشا القرمانلى

تولى يوسف باشا القرمانلى حكم البلاد فى عام١٧٩٥، واستمر حكمه ٤٠ عاما، حتى وفاته فى عام ١٨٣٤.

وقد بلغت الدولة وخاصة فى النصف الأول من فترة حكمه، قدرا كبيراً من القوة والتقدم.

وفى عهده تطور النشاط البحرى، وإزداد الاهتمام به، وصار للأسطول الليبى فيالبحر المتوسط هيبة كبيرة، وأنزل رجاله الخسائر الفادحه بالسفن الأوروبية، وحصلوا منها على غنائم كبيرة.

النزاع بين يوسف باشا القرمانلي والولايات المتحدة الأمريكية :

على أثر أعتداء بعض السفن الأمريكية على الشواطئ الليبية، فقد تصدى لها الأسطول الليبي بقوة، وألحق بها أضراراً جسيمة، الأمر الذى دفع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للتفاوض مع يوسف باشا القرمانلي، لتجنب الدخول في حرب على غير أستعداد كاف.

ولما فشلت محاولات التفاوض بادر يوسف باشا باعلان الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية في ١٤ مايو سنة ١٨٠١، فاضطرت إلى القتال، وأرسلت بعض قواتها البحرية عام ١٨٠٣ بعد تردد طويل، وقامت هذه القوات بمهاجمة ميناء طرابلس.

وقد أشتبك الأسطول الليبي مع القوة المهاجمة في قتال عنيف، واستطاع رد المعتدين، واستولى على السفينة الحربية الأمريكية، «فيلادلفيا»، وأسر قائدها. وكان لهذا الانتصار صدى كبير في نفوس الليبيين، الذين خرجوا إلى الشاطئ لمشاهدة السفينة الأمريكية، وللتعرف على المصير الذى أنتهت إليه.

كما كان لهذه العملية أثر سئ في نفوس الأمريكيين، فقد جاءت طعنه في الصميم لبحر بيتهم وسمعتهم في الخارج.

وقد حاولت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية رد اعتبارها، والانتقام للهزيمة إلى لحقت بها، فاعتزمت تحطيم السفينة «فيلادلفيا»، بعد أن يئست من استعادتها، وتمكن رجالها من أشعال النار فيها وهى راسية في ميناء طرابلس، وذلك في عام ١٨٠٤، واعتبر الأمريكيون ذلك نصراً كبيراً، واكتفوا به كرد اعتبار لما أصابهم.

وبعد ذلك استخدم الأمريكيون الدسائس والفتن لإثارة الأضطرابات في البلاد.

عقد الصلح بين البلدين والزام أمريكا بدفع غرامة مالية كبيرة :

ثم انتهى الأمر بالدخول في مفاوضات مع يوسف باشا، اسفرت عن عقد الصلح بين البلدين، ودفعت أمريكا بموجبة غرامة مالية كبيرة.

ضعف الأسرة القرمانلية ونهاية حكمها :

بعد أن بلغت الأسرة القرمانلية غاية المجد والقوة، واكتسبت ليبيا أثناء ذلك منزلة رفعية بين الدول، تعرضت تلك الأسرة لعدة عوامل هدامة أدت إلى ضعفها وسقوطها.

ومن أهم هذه العوامل مايلى :

١- ضعف النشاط البحرى

بعد عام ١٨١٥ بدأ يضعف النشاط البحرى فى ليبيا وبلاد المغرب الأخرى، على أثر تحالف الدول الأوروبية لمقاومة النشاط البحرى للبلاد المغاربية، والتصدى بعنف لأساطيلها فى البحر المتوسط. وقد ترتب على ذلك أن ضعف الأسطول الليبى، وتضاءل نشاطه إلى حد كبير، وفقدت ليبيا وبلاد المغرب الأخرى أحد مواردها الهامة.

٢- تدهور تجارة القوافل :

ونتيجة للتغلغل الاستعمارى فى وسط أفريقيا وسيطرة الدول الأوروبية على موارد الانتاج فى إفريقيا، فقد تحول معظم هذا الانتاج للخارج عن طريق البحر، بعد أن كان جانب كبير منه يمر بالأراضى الليبية عبر الصحراء.

وقد نتج عن ذلك أن فقدت البلاد موردا هاماً آخر من مواردها المالية.

٣- أثر احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠.

وقد ترتب على احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠ ، أن أحدقت الأخطار بليبيا وبلاد المغرب الأخرى.

وعلى أثر ذلك تعرضت ليبيا المنافسة فرنسا فى مجال التجارة وخاصة فى إفريقيا وقد تضاءلت قيمة التجارة الليبية مع السودان، بعد أن تحول معظم تجارة السودان إلى الجزائر.

٤- فتح باب الاستعانة من الخارج :

وقد أن فقدت البلاد أهم مواردها المالية، فقد تدهورت أحوالها الاقتصادية، وبالإضافة إلى إسراف وبذخ يوسف باشا القرمانلى وخاصة فى أواخر حياته، فقد اضطر إلى طلب القروض من الأجانب، وأتاح ذلك للدول الأوروبية الاستعمارية الفرصة للتدخل فى شئون البلاد.

اضطراب أحوال البلاد الداخلية :

ولما أشتدت الأزمة المالية، اضطر يوسف باشا إلى فرض الضرائب الفادحة على الأهالى، مما دفعهم إلى القيام بالثورة ضده عدة مرات.

ولم تنجح محاولات يوسف باشا فى القضاء على هذه الثورات، مما أدى إلى انتشار الفوضى فى أنحاء البلاد.

وفى هذه الأثناء عاودت العصبيات المحلية الظهور، وأزداد نشاطها.

الدولة العثمانية تستغل الحالة السيئة فى البلاد وترسل حملة فى مايو سنة ١٨٣٥ إلى ليبيا وتعيدها للسيطرة العثمانية :

وقد استغلت الدولة العثمانية تلك الحالة السيئة التى تعانى منها البلاد، واعتزمت إعادتها إلى حكمها المباشر، وخاصة بعد أن استولت فرنسا على الجزائر سنة ١٨٣٠ ، وأخذت تمد أطماعها إلى الجهات الأخرى فى شمال إفريقيا.

ولهذا الغرض جهز السلطان العثمانى محمود الثانى حملة بقيادة مصطفى نجيب باشا، وصلت إلى طرابلس فى ٢٥ مايو سنة ١٨٣٥ ، واستطاعت اخضاع البلاد، وإعادتها مرة أخرى إلى السيطرة العثمانية المباشرة.

وبذلك انتهى حكم الأسرة القرمانلية، وعادت ليبيا من جديد ولاية عثمانية، واستمرت الأوضاع على ذلك حتى الغزو الإيطالى للبلاد فى سنة ١٩١١ .

الأسرة الحسينية فى تونس

قامت فى تونس الأسرة الحسينية (١٧٠٥-١٩٥٧)، وهى أسرة حاكمة مستقلة، وتدين بالولاء الروحى للسلطان العثمانى، اسسها حسين بن على تركى أغا، السباهية الأتراك، الذى اختاره قادة الجند الأعيان فى تونس سنة ١٧٠٥، ليتولى مقاليد الحكم فى البلاد، بعد أن عانت لفترة من الزمن من الفتن والمنازعات.

استقرار الأوضاع فى البلاد ونمو شخصية تونس الدولية فى عهد الأسرة الحسينية :

استطاع حسين بن على القضاء على نفوذ العصبيات المسلحة، وبسط هيبة الدولة، واستعان فى ذلك بقوة حربية أعدها وجهزها طبقا للأساليب الحديثة.

وفى عهد هذه الأسرة قويت شخصية تونس الدولية، وانتظمت علاقاتها بالدول الأوروبية، وعقدت معها المعاهدات والاتفاقيات لتأمين تجارتها عبر البحر المتوسط.

وكان بايات هذه الأسرة يتصرفون فى شئون البلاد الداخلية والخارجية، بصورة مستقلة، ودون الحصول على موافقة السلطان العثمانى.

وقد استعانوا بالفنيين الأجانب لتنفيذ كثير من المشروعات العمرانية الإصلاحية.

أحمد باشا والحركة الإصلاحية (١٨٣٩-١٨٥٥) :

بدأت حركة التنظيمات الإصلاحية فى عهد الباى أحمد باشا، وذلك تمشيا مع حركة الإصلاحات التى شرعت الدولة العثمانية فى عهد السلطان محمود الثانى، فى إدخالها فى الدولة العثمانية وولاياتها.

ومن بين الاصلاحات التى أدخلها أحمد باشا، إنشاء مدرسة حربية، دعا للتدريس فيها عدد من الضباط الفرنسيين المتخصصين فى الشئون العسكرية والإدارية.

كما أنشأ جيشاً من ٢٥ ألف مقاتل، وشيد بعض المصانع للذخيرة، ودار لصناعة السفن، وبنى أسطولاً حربياً،

وكان أحمد باشا يشجع نشر العلم فى البلاد، ويكرم العلماء، وعمل على إلغاء تجارة الرقيق.

الاستدانة من الخارج وبدء التدخل الأجنبى فى تونس :

وقد حدث تقارب بين أحمد باشا والدول الغربية وخاصة فرنسا، التى قام بزيارتها، وأعجب بما شاهده فيها من مظاهر الحضارة المادية، حيث استرعى نظره قصر فرساى، الذى حاول أن يبنى فى تونس قصرا مماثلاً، جاء صورة مصغرة منه وأسماه «المحمدية» .

وهذا الترف الذى تورط فيه أحمد باشا، بالاضافة إلى النفقات التى اقتضتها الإصلاحات الأخرى، قد أدى إلى وقوع البلاد فى أزمة مالية، وتراكمت الديون الخارجية على تونس، وخاصة من البيوت المالية الفرنسية.

وقد ساعد على التورط فى هذه الديون بعض كبار المسئولين المقربين من الباى أحمد باشا، الذين سعوا لتكوين ثروات خاصة بهم، بالتآمر مع الأجانب، مقابل حصة من الأرباح.

وكان من هؤلاء مصطفى خزندار وزير المالية وصهر الباى، ومحمود عياد المسئول عن مشتريات الحكومة، وكان له تأثير قوى على الباى.

وقد سار على هذا المنوال الباى محمد الثانى (١٨٥٥-١٨٥٩)، الذى خلف أخاه أحمد باشا فى حكم تونس.

وفى هذه الأثناء بدأت فرنسا تتدخل تدريجيا فى شئون البلاد، وتفرض سيطرتها عليها، بتأثير الديون التى تورطت فيها.

وفى عام ١٨٥٧ أصدر محمد باشا «عهد الأمان»، الذى يتضمن ١١ مادة، وفيه يضمن الباى حقوق الرعية وتأمينهم على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، كمايضمن تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد الرعية فى الحقوق والواجبات.

وبين بنود هذا العهد تجلى النفوذ الأجنبى، إذ أكد على المساواة بين أهل الذمة والوطنيين التونسيين.

كما منح هذا العهد أبناء الجاليات الأجنبية الحق فى الاتجار، وامتلاك العقارات والأراضى، ومساواتهم فى ذلك مع أهالى البلاد.

ويبدو أن عهد الأمان، وفتحه أبواب البلاد على مصراعيها أمام التدخل الأجنبى، لم يرض أبناء تونس، حتى أن الأسطول الفرنسى كان يرابط فى ميناء حلق الوادى، لمساندة الباى فى حالة قيام معارضة لهذا العهد، أثناء الحفل الذى حضره القناصل الأجانب، وتلى فيه هذا العهد.

وفى عام ١٨٦٤ بلغت جملة الديون الخارجية على تونس حوالى ١٦٠ مليون فرنك فرنسى، وقد أدى ذلك إلى زيادة التدخل الأجنبى المالى والسياسى، ثم الاحتلال العسكرى الفرنسى للبلاد فى عام ١٨٨١.

وكانت فرنسا تحارب حركة الإصلاح سرا، وتحرض السلطان العثمانى عليها، وتتظاهر بتأييد تطوير البلاد.

وكان خير الدين وزير الباى محمد الصادق باشا (١٨٥٩-١٨٨٢)، قد تمكن من تعديل بعض مواد عهد الأمان، وأصدر دستورا للبلاد فى عام ١٨٦١، حدد سلطة الباى، ونص على تشكيل مجلس استشارى برئاسة خير الدين، ويتكون من ستين عضوا يعينهم الباى لمدة خمس سنوات.

ولكن هذا المجلس لم يحقق الكثير من الاصلاحات، بسبب سيطرة الباى ووزير ماليته مصطفى خزندار على أعمال هذا المجلس.

كما كان هذا المجلس عاجزاً عن مقاومة التدخل الفرنسى فى شئون البلاد، وكان الفرنسيون يرون أن هذا المجلس يشكل خطراً على مصالحهم، وشعروا أنه سيؤدى إلى تقوية الروح الوطنية، وقد تتسرب عن طريقه روح الإصلاح إلى الجزائر، وهو الأمر الذى كانت فرنسا تحاربه بشدة.

وعلى أثر ذلك قدّم خير الدين استقالته، وأوضح أسباب استقالته قائلاً «لقد

حاولت أن أسير بالأمور فى طريق العدالة والنزاهة والإخلاص، فذهب كل مسعاى سدى، ولم أشأ أن أخدع وطنى الذى تبنانى بتمسكى بالمناصب، ورأيت أن الباى وعلى الأخص وزيره الرهيب العظيم الجاه مصطفى الخزندار لايلجآن إلى التشريعات الإصلاحية إلا لتبرير سيئاتهما تبريراً قانونياً، فقدمت استقالتى من رئاسة المجلس ومن وزارة الحربية، وعدت إلى حياتى الخاصة».(٣)

زيادة التدخل الأجنبى فى تونس ثم سقوطها تحت الحماية الفرنسية سنة ١٨٨١ :

وباستقالة الوزير خير الدين خفت صوت الحق والإصلاح، وازداد نهب الأموال والإسراف، واضطرت الدولة إلى فرض الضرائب الفادحة على المواطنين.

وكانت الديون المتراكمة على البلاد سببا فى فرض رقابة مالية أجنبية عليها، وشكلت لجنة من الأجانب معظمهم من الفرنسيين، للمحافظة على حقوق الدائنين، أسندت رئاستها إلى الباى، الذى حاول أن يحد من ذلك الإشراف الأجنبى.

وفى عام ١٨٧٧ عُزل الوزير خير الدين ثانية، وكان قد أعيد إلى منصبه فى عام ١٩٦٩ ، بعد أن حبكت ضده المؤامرات، ولفقت له التهم، وعلى أثر ذلك فتحت السبل على مصراعيها أمام الأطماع الأجنبية.

ولما تمكنت فرنسا من احتلال تونس عسكرياً فى عام١٨٨١ ، وعجزت الدولة العثمانية عن مقاومتها، سقط بذلك حكم الأسرة الحسينية فى تونس، ولكن الفرنسيين أبقوا على منصب الباى، وجعلوه أداة فى أيديهم، بموجب معاهدة المرسى الكبير التى عقدوها مع الباى على فى يوليه سنة ١٨٨٣ .

ومنذ ذلك الوقت أخذت فرنسا تحكم تونس بشكل مباشر حتى عام ١٩٥٦ ، عندما نالت استقلالها.

---

(٣) أحمد أمين، زعمــاء الاصلاح، ص ١٥٧.

الحركة الوهابية وقيام الدولة السعودية الأولى
فى الجزيرة العربية

الدعوة الوهابية هى أول حركة دينية إصلاحية مرت بالبلاد العربية تحت الحكم العثمانى فى العصر الحديث.

وقد ظهرت هذه الدعوة فى إقليم نجد بشبة الجزيرة العربية، وتعتبر الأم لحركات الإصلاح السلفية التى ظهرت فى العالم الإسلامى، وكانت ركيزة الكيانات السياسية الحديثة التى نشأت فى كثير من بقاع العالم الإسلامى.

الشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته السلفية (١٧٠٣-١٧٩١) :

تنسب هذه الدعوة السلفية إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن راشد التميمى، وينتمى إلى قبيلة تميم التى استقرت فى وادى حنيفة باقليم نجد بشبه الجزيرة العربية. وكان أبوه الشيخ عبد الوهاب قاضيا فى بلدة العيينة بوادى حنيفة، وإلى جانب وظيفته القضائية كان يقوم بتدريس التفسير والحديث والفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وكان بيته يؤمه طلاب العلم والعلماء، ونشأ إبنه فى هذا الجو الدينى.

وقد أتم محمد حفظ القرآن، وهو يقترب من سن العاشرة، ومنذ صغره كان شغوفاً بالعلم والدراسة، وفدرس الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ودرس الحديث والتفسير.

ثم قام الشيخ محمد برحلة طويلة للاستزادة من العلم، وبدأ بالتوجه إلى مكة لأداء فريضة الحج، وبعد ذلك زار المدينة المنورة، والإحساء، والبصرة ومكث بها أربع سنوات، وانتقل إلى بغداد ومكث بها خمس سنوات، وبعدها توجه إلى كردستان، وربما ذهب إلى بلاد فارس.

وخلال هذه الرحلة تلقى المزيد من علوم اللغة العربية والحديث والتفسير، كما درس فلسفة الإشراق والتصوف، على أيدى مشاهير العلماء، مثل الشيخ عبد الله بن ابراهيم بن يوسف، فى بلدة المجمعة بنجد، والشيخ محمد حياة السندى

المدنى فى المدينة المنورة، والشيخ محمد المجموعى بالبصرة، ومنهم الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد اللطيف الشافعى الإحسائى فى إقليم الإحساء.

وقد استوعب الشيخ محمد الكثير من خلال مشاهداته الكثيرة وتجاربه فى هذه الرحلة الطويلة. كما تأثر بأفكار ومبادئ تقى الدين بن تيمية الذى عاش فى القرن الثامن الهجرى، وإذ عكف على دراسة كتبه ورسائله، وأخذ الكثير عنها.

الدعوة إلى محاربة البدع والخرافات والرجوع إلى الوحدانية السليمة:

وقد فزع الشيخ محمد بن عبد الوهاب لما رأى وسمع فى بلاد العرب وبلاد العالم الإسلامى الأخرى، من انتشار كثير من البدع والمنكرات التى يلصقها البعض بالدين، ويتوارثها الأبناء عن الآباء، ومنها زيارة القبور والأضرحة وتعظيمها والتبرك بأصحابها من الأولياء والصالحين، والاستعانة بهم لقضاء الحاجات، أولتفريج الكروب والأزمات، وكذلك التبرك ببعض الأشجار والنظر إليها بعين التقديس.

وكل ذلك يخالف تعاليم الإسلام، ويبعد بالمسلمين عن روح الإسلام الصحيحة، والوحدانية الحقة التى جاء بها.

ولذلك أخذ الشيخ محمد بن عبد الوهاب يدعو إلى نبذ هذه البدع، والعودة إلى بساطة الإسلام، ويذكر أن أهل البصرة قد ضاقوا به وآرائه، وحملوا عليه بقسوة، لأنه كان عنيفاً عليهم فى ردع كل من يعظم أحد الأولياء أو الصالحين، ثم أخرجوه مطرودا من بلدهم.

وكان الشيخ محمد بن عبد الوهاب يؤكد للناس أنه لا يدعو إلى مذهب جديد فى الإسلام، بل يدعو إلى عبادة الله وحده وعدم الإشراك به، كمايدعو إلى اتباع السنة الصحيحة لرسول الله عليه الصلاة والسلام.

وفى إحدى رسائله قال « إنى لم آت بجهالة بل أقولها ولله الحمد أن ربى هدانى إلى صراط مستقيم دينا قيما، ملة ابراهيم حنيفا، وما كان من المشركين،

ولست والله الحمد أدعو إلى مذهب صوفى أو غيره، بل أدعو إلى الله وحده لاشريك له، وأدعو إلى سنة رسول الله ﷺ التى أوصى بها أول أمته وآخرهم». [(٤)]

وقال ابنه عبد الله لعلماء مكة «مذهبنا فى الأصول مذهب أهل السنة والجماعة وطريقتنا طريقة السلف.»

وفى هذا المجال كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب رسالة مشهورة بعنوان «رسالة التوحيد الذى هو حق الله على العبيد.»

وفى هذه الرسالة أعلن أن التوسل إلى الله بالأنبياء والصالحين شرك بالله، كما أن شفاعة النبى عليه الصلاة والسلام لاتأتى إلا بإذن الله تعالى.

المبادئ التى ارتكزت عليها الدعوة الوهابية :

ارتكزت الدعوة الوهابية على مبدئين رئيسيين هما :

١ - **الدعوة إلى التوحيد،** أى الدعوة إلى عبادة الله وحده دون شريك له، وهذا معنى قوله تعالى «لا إله إلا الله»، وقد اعتمد الشيخ محمد بن عبد الوهاب فى دعوته إلى التوحيد على كتاب الله وسنة رسوله، وآثار السلف الصالح.

وفى سبيل نشر عقيدة التوحيد الخالصة لوجه الله، نادى الشيخ محمد بن عبد الوهاب بمحاربة البدع المضللة، وزيادة القبور، واتخاذها أماكن للعبادة، وطلب الشفاعة من غير الله من الأشخاص الأحياء أو الأموات، لأن ذلك شرك وباطل، ومناقض لعقيدة التوحيد.

كما أعلن الحرب على الاعتقاد فى الخرافات، وتقدير بعض أنواع الجماد والنباتات، واعتبر من الشرك والوثنية، الطقوس التى أدخلها المتصوفون، كحلقات الذكر وما يصحبها من حركات الرقص والطرب. كذلك استنكر اعتقاد الناس فى قدرة الأولياء على فعل المعجزات والأشياء الخارقة للعادة، والاستغاثة بهم، لجلب نفع لهم أو دفع ضر عنهم.

---

(٤) د. عبد الرحيم عبد الرحمن الرحيم : تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ٧٤.

وقد نادى الشيخ محمدبن عبد الوهاب بالجهاد المشروع من أجل نشر عقيدة التوحيد الخالصة لوجه الله، وأن من خالف طريق التوحيد، استبيح دمه وماله.

٢- **الاجتهاد**، ويقصد به الاجتهاد الذى لايخالف نصوص القرآن وسنة الرسول، وآثار السلف الصالح.

وقد أنكر الشيخ محمد بنن عبد الوهاب اتباع غير أئمة مذاهب السنة الأربعة، مالك وأبى حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل، لأن المذاهب الأخرى مثل الشيعة وغيرها غير منضبطة تماماً.

غير أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه لم يلتزموا فى كل الأحوال بمذهب الإمام أحمد بن حنبل، مثل مسألة إرث الجد والإخوة، ومن يقدم على الآخر، «فإنهم يخالفون رأى ابن حنبل، ويتبعون رأى الأئمة الثلاثة الآخرين، فيقدمون الجد بالإرث لأن هذا هو الذى صح عندهم وترجح».

كما أوضح الشيخ محمد بن عبد الوهاب موقف الإسلام من أمور كثيرة كانت شائعة فى عصره، وندد بها وحاربها، لأنه اعتبرها خروجاً عن تعاليم الإسلام.

جهود الشيخ محمد بن عبد الوهاب لنشر دعوته :

استغرقت جهود الشيخ محمد بن عبد الوهاب فى سبيل نشر دعوته مرحلتين متمايزتين هما :

مرحلة الجهد الفردى، ومرحلة الجهد الجماعى

وفى البداية، وفى مرحلة الجهد الفردى، كان الشيخ محمد بن عبد الوهاب يبذل جهده منفردا لنشر دعوته، ويسعى لكسب الأنصار لمساندته، وتأييد دعوته، وبدأ هذه المرحلة فى فترة مبكرة، أثناء طلبه للعلم، فى المدينة المنورة والبصرة، وأخذ يبث دعوته بين الناس، وينكر عليهم أمور الشرك التى يقومون بها.

(٥) محمد عبد الله ماضى : النهضة الحديثة فى جزيرة العرب، جزء أ، ص ٣٩.

وعلى أثر ذلك حدث جدال حاد بينه وبين أبيه، ثم بينه وبين أهل حريملا، التى كان يقيم فيها والده، وحتى ذلك الوقت، كان يتحاشى الاصطدام بأبيه الذى كان يختلف معه فى أسلوب الدعوة، وبعد وفاته فى عام ١٧٤٠، أعلن الشيخ محمد دعوته صراحة، ولم يلبث أن شاع أمره فى حريملا والعينية والدرعية والرياض من إقليم نجد، وأقبل عليه كثير من أهلها الذين أقتنعوا بمبادئه، وانتظموا فى سلك دعوته، وتعهدوا بنصرته.

ولكنه لم يستمر طويلا فى حريملا، بعد أن حاول عبيد إحدى قبائلها الاعتداء عليه والفتك به، فمنعهم بعض أنصاره، وعلى أثر هذه الحادثة نقل الشيخ محمد ميدان نشاطه إلى بلدة العينية مسقط رأسه وفى العيينة بدأت المرحلة الثانية، وهى مرحلة الجهد الجماعى، فقدر حب به أميرها عثمان بن حمد بن عبد الله بن معمر، الذى صار من أتباع هذه الدعوة، وتعهد بالعمل على نشر مبادئها.

وفى هذه المرحلة ذاع أمر الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وكثر أتباعه، وانتقل بمبادئه من مجال الدعوة النظرى، إلى حيز التطبيق العملى.

وفى هذا المجال استطاع أن يهدم كثيراً من القباب والمساجد التى كانت مقامة فوق المقابر، ومنها قبر زيد بن الخطاب فى بلدة الجبيلة.

ويذكر أن الناس انتظروا البلاء الذى سيحل بالشيخ محمد بن عبد الوهاب، على أثر هدمه قبر زيد بن الخطاب، وهو من الصالحين، فلم يحدث له شئ، فجاء ذلك نصرا عمليا له ولدعوته، واقتنع البعض بصحة دعوته.

كما قطع الشيخ محمد بن عبد الوهاب الأشجار التى كان يقدسها العرب وخاصة البدو فى إقليم نجد. وقام أيضا بتطبيق حد الرجم على إمرأته ارتكبت جريمة الزنا، واعترفت بها، وشارك فى رجمها أمير العيينة.

وعلى أثر هذه الحادثة، خشى أعداؤه من العلماء والأمراء استعمال أمره، مما يؤثر على أوضاعهم، فكتبوا إلى علماء الإحساء والحرمين والبصرة، يؤلبونهم عليه، ويخوفون أصحاب السلطان من عواقب دعوته «وزعموا أنه يملأ قلوب الجهال والطغام بكلامه، ويقويهم بطريقته، فيخرجون على حكامهم، ويعلنون العصيان.»

كما شكوه هو وأمير العيينة عثمان بن حمد بن معمر، إلى سليمان آل محمد رئيس بنى خالد والإحساء، الذى كان عثمان عاملا له، وحذروه من خطر دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب التى آمن بها عامله عثمان بن معمر.

وقد بادر سليمان آل محمد بالكتابة إلى عامله فى العيينة عثمان بن معمر، قائلاً «إن المطوع الذى عندك قد فعل ما فعل، وقال ما قال، فاذا وصلك كتابى فاقتله، فإن لم تقتله قطعنا خراجك الذى عندنا، وأضاف محذراً «بأنى أمنع تجار بلدك من التردد أطرافنا من الإحساء والقطيف وسواحل قطر كالزيارة وغيرها، بل أمنعهم من كل بلد أنالهم فيها».

وكل هذه الأمور قد أخافت عثمان بن معمر، وخاصة قطع خراجه، الذى كان يقدر بمبلغ كبير(٦) من العملة الذهبية، فماكان منه إلا أن أمر الشيخ محمد بن عبد الوهاب بمغادة العيينة، لأنه لايستطيع محاربة أمير الإحساء سليمان.

وعقب ذلك قصد الشيخ محمد بن عبد الوهاب مدينة الدرعية، التى كان له فيها أتباع، من بينهم إثنان من إخوة أميرها من آل سعود، وكان يأمل أن يجد فيها الميدان الصالح المواصلة نشاطه.

مرحلة الدعوة فى الدرعية

وكان انتقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى الدرعية بداية دور جديد فى تاريخ الدعوة والأسرة السعودية، حيث وسع الشيخ محمد دائرة نشاطه، بعد أن وجد من يؤيده بقوة السلاح لنشر مبادئه.

وقد رحب أمير الدرعية محمد بن سعود بالشيخ محمد بن عبد الوهاب، واعتنق مبادئه بعد أن تفهم دعوته.

ويذكر أنه فى أول لقاء بين الأمير محمد بن سعود الشيخ محمد بن عبد الوهاب، رحب به الأمير ابن سعود قائلاً «أبشر ببلاد خير من بلادك وأبشر بالعز

---

(٦) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : تاريخ العرب الحديث والمعاصر. ص ٨١.

والمنعة»، فرد الشيخ ابن عبد الوهاب قائلاً «وأنا أبشرك بالعز والتمكين، وهى كلمة لا إله إلا الله، من تمسك بها ونصرها، ملك بها البلاد والعباد، وهى كلمة التوحيد، وأول مادعت إليه الرسل، من أولهم إلى آخرهم»[7].

وكان الأمير محمد بن سعود يخشى بعد أن يقوم بنصرة الدعوة، أن يهجره الشيخ إلى مكان آخر، ويستبدل به غيره، كما كان يخشى أن يعارض الشيخ فيما يأخذه الأمير من مال من أهل الدرعية.

ا فرد الشيخ بن عبد الوهاب قائلاً «أما الأولى، فابسط يدك الدم بالدم، والهدم بالهدم، وأما الثانية، فلعل الله أن يفتح لك الفتوحات فيعوضك الله من الغنائم ماهو خير منها». وعلى أثر ذلك بسط الأمير محمد يده وبايع الشيخ على دين الله ورسوله والجهاد فى سبيل الله، وإقامة شرائع الإسلام، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر».

وقد تعاهد الشيخ والأمير على أن يقوم الأمير ابن سعود بنشر الدعوة الجديدة بنى المسلمين، مستعيناً فى ذلك بجاهه وقوته، وأن يظل الشيخ ابن عبد الوهاب فى الدرعية، كمرشد ومعلم لشرح مبادئ دعوته الجديدة.

وفى عام ١٧٤٤ بايع الشيخ محمد بن عبد الوهاب الأمير محمد بن سعود إماماً للمسلمين، وبذلك أضفى على حكمه طابع دينى.

سيطرة الأمير محمد بن سعود على إقليم نجد وأجزاء أخرى من الجزيرة العربية باستغلال الدعوة الجديدة.

ولم يكن لآل سعود شأن يذكر من قبل، فقد اقتصر حكمهم على الدرعية، وليس لهم نفوذ فى بلاد نجد الأخرى، وقد دل التحالف بين الشيخ والأمير، على بعد نظر الأمير محمد بن سعود السياسى، كما كان هذا التحالف النواة الأولى فى بناء الدولة السعودية الأولى.

(٧) عثمان بن بشر، عنوان المجد فى تاريخ نجد، جزء أول. ص١١.

وقد استغل الأمير محمد بن سعود هذه الدعوة الدينية، والجهاد في سبيل نشرها، لتوسيع ملكة ونفوذه في إقليم نجد وفي خارجه، وتحولت الدرعية إلى عاصمة دينية وسياسية وحربية، وأقبل عليها الوفود من كل مكان في نجد. وعند ما توفي الأمير محمد بن سعود في عام ١٧٦٦، كان قد تم فتح البلاد الكبيرة في إقليم نجد، وأعتنق معظم سكانها الدعوة الجديدة، وخضعوا لآل سعود.

اتساع الحركة الوهابية ونفوذ آل سعود في عهد الأمير عبد العزيز بن سعود:

وقد سار على هذا النهج الأمير عبد العزيز بن سعود (١٧٦٦-١٨٠٣)، الذى خلف أباه الأمير محمد بن سعود في الحكم، ففي عهده ازدادت الحركة الوهابيةقوة وانتشاراً، واتسع نفوذ آل سعود خارج إقليم نجد، إذا استولت قواته على إقليم الإحساء والقطيف، وسعى لبسط نفوذه على الخليج العربي، ثم بدأت قواته تغير على حدود العراق لنشر الدعوة الوهابية، ولمد نفوذه على هذه البلاد، وفشل والى بغداد سليمان باشا المملوكي في صد غارات السعوديين.

وحدث أن اقتحم السعوديون مدينة كربلاء، وقاموا بهدم مشهد الحسين، ونهبوا محتوياته من التحف الثمينة والهدايا النادرة، وكان لهذا الحادث أثره العميق في نفوس أهل الشيعة، حتى أن أحدهم قام باغتيال الأمير عبد العزيز بن سعود، أثناء أدائه الصلاة، في عام ١٨٠٣.

الدولة السعودية تبلغ أقصى اتساعها في عهد الأمير سعود بن عبد العزيز:

وفي عهد الأمير سعود (١٨٠٣-١٨١٤)، الذى خلف أباه الأمير عبد العزيز آل سعود، بلغت الدولة السعودية أقصى اتساعها.

وقد استطاع الأمير سعود فتح الحجاز سنة ١٨٠٤، وفشل الشريف غالب بن مساعد أمير مكة في مقاومة القوات السعودية، ثم أبقى عليه في منصبه، بعد أن أعلن اعتناقه لمبادئ الدعوة الجديدة، وتعهد بأن يسير في حكمه بالحجاز على نهج هذه الدعوة ويذكر أن الوهابيين عندما دخلوا مكة هدموا كثيراً من قباب الأضرحة، ونزعوا الزينات التى كانت مقامة على قبر الرسول في المدينة، مما آثار شعور المسلمين وسخطهم عليهم.

كما أمتدت الدعوة الوهابية ونفوذ آل سعود إلى إقليم عسير، وإلى أطراف اليمن .

وخلال عامى ١٨٠٦ ، ١٨٠٧ عاودا السعوديون الإغارة على أطراف العراق، فهاجموا مدينة النجف ومدينة الزبير.

كذلك امتدت غاراتهم إلى حدود الشام، وعجز والى دمشق عن صدهم. وكان الأمير سعود حريصا على تطبيق مبادئ الدعوة الوهابية، وترتب على ذلك أن اختلف مع أمراء الحج المصريين والشاميين والأتراك، بسبب بعض العادات والتقاليد التى كان يطبقها خلال موسم الحج.

وقد أدى ذلك إلى ضيق أهل الحجاز أنفسهم، نتيجة لحرمانهم من موارد رزقهم فى موسم الحج.

الدول العثمانية تتصدى للقضاء على الحركة الوهابية والدولة السعودية الأولى وتكلف محمد على باشا والى مصر بهذه المهمة

وقد شعرت الدولة العثمانية بخطورة الحركة الوهابية، مع تزايد نفوذ دولة آل سعود، وسيطرتها على الحجاز، وكان فصل الحجاز عن السيادة العثمانية، وخروج الحرمين الشريفين من دائرة نفوذ الدولة العثمانية، سيؤدى إلى فقدان الزعامة التى تتمتع بهاعلى العالم الإسلامي، باعتبارها ترعى هذين الحرمين، بينما كانت تسعى لتقوية الصلات بينها وبين بلدان العالم الإسلامى على اعتبار أنها مركز الخلافة الإسلامية، وذلك بقصد التغلب على مصاعبها الداخلية.

وبعد أن عجز ولاة العراق والشام عن صد غارات وزحف الوهابيين والسعوديين، كلف السلطان العثمانى محمود الثانى والى مصر محمد على باشا، بتنفيذ هذه المهمة.

وفى عام ١٨١١ أرسل محمد على باشا حملة كبيرة إلى الحجاز بقيادة إبنه طوسون باشا، تمكنت من السيطرة عليه، وأعادت مكة والمدينة إلى نطاق الحكم العثمانى.

وبعد وفاة طوسون باشا تسلم قيادة الحملة أخوه الأكبر ابراهيم باشا، فواصل فتوجاته ودخل الدرعية فى سبتمبر سنة ١٨١٨، وقبض على الأمير عبد الله بن سعود، الذى أعرب من استعداده للحكم تحت سيادة الدولة العثمانية وواليها محمد على باشا، ولكن محمد على باشا رفض قبول أذعان الأمير عبد الله بن سعود، وأرسله إلى الآستانة حيث لقى حتفه.

وبذلك تم القضاء على الدولة السعودية الأولى ونفوذ الوهابيين بالجزيرة العربية. وتبعا لسياسة محمد على باشا، فقد سعى إبراهيم باشا لاكتساب ولاء القبائل العربية فى الحجاز والمناطق الأخرى، فأسند إليهم الوظائف المحلية فى مكة والمدينة، وقرر لهم مرتبات مجزية، ووزع عليهم الغلال والكساوى، وحثهم على إرسال أولادهم إلى مصر، لالتحاقهم بالتعليم فى الأزهر على نفقة الحكومة المصرية.

وبعد عودة ابراهيم باشا إلى مصر، عين محمد على باشا ابن أخيه أحمد باشا يكن محافظا لمكة وحاكما على الحجاز.

آثار الدعوة الوهابية

وبالرغم من القضاء على الدولة السعودية الأولى، فقد ظلت الدعوة الوهابية كامنة فى النفوس،وأخذ العلماء يتدارسونها فى نجد والحجاز وفى جهات أخرى.

وقد لقيت الدعوة الوهابية صدى طيباً خارج الجزيرة العربية، فى مصر والشام والعراق وإيران والهند والمغرب، ووجدت لها أنصارا كثيرين بين المسلمين فى هذه الجهات.

كما كان لها خصومها الذين نعوا على الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وأتباعه المغالاة فى الدين، بما يتنافى مع ما عرف عن الإسلام من السماحة واليسر. وكان أصحاب هذه الدعوة يعتقدون أن الذى يخالفهم فى الرأى، هو كافر ويستباح دمه وماله.

وكانوا يصرون على تنفيذها مبادئهم ونشرها بين المسلمين بالقوة وكان كثير

منهم يرون أن ماعدا قطرهم من الأقطار الإسلامية التى تنتشر فيها البدع، ليست ممالك إسلامية، وأن دارهم دار حرب وجهاد». وبالرغم من المغالاة فى مبادئ الدعوة الوهابية، فقد جاءت فى مقدمة الحوادث التى هزت الركود الذى سيطر على العالم العربى والإسلامى فى هذه الفترة، وأحدثت المناقشة والمناظرة بين العلماء حول مبادئها، نوعا من اليقظة الفكرية بين العرب والمسلمين.

وكان لذلك أثره فى كثير من الحركات الإصلاحية التى ذخر بها العالم العربى الإسلامى فى العصر الحديث.

وعلى غرار الدعوة الوهابية السلفية، قامت الحركة المهدية فى السودان، التى نادى بها الشيخ محمد أحمد المهدى، الذى اشتهر بالورع والتقوى والزهد، وكان يدعو إلى الرجوع بالاسلام إلى الفطرة وأصوله الأولى، وتجريده من البدع والشوائب التى لحقت به.

ولكن الثورة المهدية كان هدفها الحقيقى استغلال الدين، وسط جماهير تتأثر إلى حد كبير بالدين، لإقامة دولة سياسية إسلامية، وكان ذلك الهدف الذى يرمى إليه الشيخ محمد المهدى.

كما تأثرت الحركة السنوسية التى أسسها السيد محمد بن على السنوسى، الذى ينتمى إلى قبيلة سنوس فى تلمسان بالجزائر، بمبادئ الدعوة الوهابية، أثناء إقامته فى مكة، واتصاله ببعض علماء هذه الدعوة.

وكانت الحركة السنوسية تدعو إلى معرفة الدين الصحيح، بالرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

ولكن الحركة السنوسية كانت تختلف عن الحركة الوهابية بين الوسيلة، فقدحاول السيد محمد على السنوسى الابتعاد عن الأخطاء التى وقع فيها اتباع الدعوة الوهابية، فجعل دعوته تقوم على المحبة والإقناع، وكانت الزوايا التى أقامها فى برقة، بعد الانتقال إلى ليبيا «مراكز إصلاح إنسانى متكامل، من الناحية الدينية والعقلية والاجتماعية والاقتصادية».(٨)

---

(٨) د. طه الحاجرى، الحياة الأدبية فى ليبيا، ص ٢١.

وبهذه الوسيلة السلمية استطاعت الحركة السنوسية أن تحقق أهدافها،وأن توسع نفوذها، ولقيت التأييد من الدولة العثمانية ذاتها، ففى عام ١٨٥٦ أصدر السلطان عبد المجيد فرمانا ثبت فيه امتيازات الحركة السنوسية، واعتبر الزوايا السنوسية «حرما آمنا وحمى يلجأ إليه»، واستطاعت الدعوة السنوسية أن تنتشر فى السودان وفى شمال أفريقيا.

وفى مصر تأثرت حركة الإصلاح الدينى والاجتماعى، بزعامة السيد جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده، بمبادئ الدعوة الوهابية، ففى الجانب الدينى منها، كات تستهدف الرجوع بالإسلام إلى أصوله الأولى.

وكان الشيخ محمد عبده يدعو الناس إلى التحرر الفكرى، والرجوع بالإسلام إلى أصوله الأولى، وقال فى هذا المعنى «وناديت بأحسن ما وجدت، ودعوت إليه، وارتفع صوتى بالدعوة إلى أمرين عظيمين : الأول تحرير الفكر، من قيد التقليد، وفهم الدين على طريقة سلف الأمة، قبل ظهور الخلاف، والرجوع فى كسب معارفه، إلى ينابيعها الأولى، واعتباره من ضمن موازين العقل البشرى، التى وضعها الله، لتتم حكمة الله فى حفظ نظام العالم الإنسانى... »(٩)

كما دعا الشيخ محمد عبده إلى مقاومة، البدع والضلالات، المنتشرة مثل زيارة القبور، والموالد وغيرها.

هذا، وبعد زوال الحكم المصرى من الجزيرة العربية سنة ١٨٤٠، قامت الدولة السعودية، الثانية سنة ١٨٤٣، بجهود فيصل بن تركى بن سعود، وبالاعتماد من جديد على الدعوة الوهابية ونشرها.

كما كانت الدعوة الوهابية وأنصارها عماد الملك عبد العزيز آل سعود، عندما أسس الدولة السعودية الثالثة، فى مطلع القرن الحالى.

---

(٨) السيد محمد رشيد رضا، تاريخ الاستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، جزء أول، ص١١.

الفصل الثالث

بدء التدخل الأوروبي الحديث في الوطن العربي

وبناء الدولة الحديثة في مصر

- الحملة الفرنسية على مصر والشام.
- بناء الدولة الحديثة فى مصر فى عهد محمد على باشا.

الفصل الثالث

بدء التدخل الأوروبي الحديث في الوطن العربي وبناء الدولة الحديثة في مصر

بدأ الخطر الأوروبى يداهم الوطن العربى من ناحية البحر المتوسط منذ أواخر القرن الثامن عشر، وذلك بعد أن أصبح العرب مطوقين به من جهة الجنوب منذ القرن السادس عشر، على أثر تزايد النشاط الأوروبى فى آسيا.

وقد بدأ البرتغاليون بالاستيلاء على جزيرة سوقطرة، وحاولوا الاستيلاء على عدن للتحكم فى مدخل البحر الأحمر، كما بسطوا نفوذهم على مدخل الخليج العربى. وبعد أن حل الإنجليز فى مراكز البرتغاليين فى البحار العربية الجنوبية والشرقية، تطلع الانجليز إلى السيطرة على المزيد من الأراضى العربية، فشرعوا يبسطون نفوذهم على الخليج والجنوب العربى.

أما من جهة البحر المتوسط، فكانت الحملة الفرنسية فاتحة الخطر الأوروبى على الوطن العربى فى هذه المنطقة، الأمر الذى هز كيان الدولة العثمانية.

وكانت هذه الحملة إحدى حلقات النزاع بين انجلترا وفرنسا.

ومع أن هذه الحملة لم تستقر فى مصر سوى ثلاث سنوات، إلا أنها ساعدت على تغيير مجرى الحياة فى الوطن العربى، وكانت بمثابة الأساس لقيام يقظة عربية شاملة عمت أرجاء الوطن العربى فى القرن التاسع عشر.

وقد سبقت مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر، فى الأخذ بأسباب النهوض والتقدم فى شتى نواحى الحياة، مع بدء بناء الدولة الحديثة فى مصر على يد محمد على باشا.

كما أخذت تنتشر هذه النهضة الحضارية والعمرانية فى الجزيرة العربية والسودان والشام، من خلال توسعات مصر فى المنطقة العربية، ورغبة محمد على باشا فى إنشاء وحدة عربية بهذه المنطقة.

وتفصيل ذلك فيما يلى:

الحملة الفرنسية على مصر والشام (١٧٩٨ - ١٨٠١م)

المخططات الفرنسية السابقة لاحتلال مصر:

لم تكمن الحملة الفرنسية وليدة الثورة الفرنسية، وإنما جاءت ضمن سياسة فرنسا التوسعية نحو الشرق، والتى كانت تخطط لها من مدة سابقة.

وسبق أن عرض الفيلسوف الألمانى «ليبنتز» Laibnitz على ملك فرنسا «لويس الرابع عشر» فكرة احتلال مصر، وذلك فى عام ١٦٧٢.

ومنذ ذلك الوقت أخذت هذه الفكرة تشغل الكثيرين من المفكرين ورجال السياسة والدبلوماسيين والرحالة.

وقد حاول الدوق «دى شوازل» Dechoiseul كبير وزراء لويس الخامس عشر الاتفاق مع الدولة العثمانية، والحصول منها على التنازل عن مصر، وخاصة أن الدولة العثمانية لم يبق لها فى مصر سلطة فعلية فى ذلك الحين، وظلت هذه الفكرة تراوده حتى سقوط وزارته فى عام ١٧٧٠.

ثم تجددت فكرة احتلال مصر فى عهد الملك «لويس السادس عشر»، حيث كتب بشأنها سفير فرنسا فى الآستانة «سانت بريست» Sain Priast عدة مذكرات إلى وزارة الخارجية الفرنسية.

كما كتب البارون «دى توت» De Tott تقريراً إلى الحكومة الفرنسية أوضح فيه رأيه عن حالة الدولة العثمانية، ونصح الحكومة الفرنسية باحتلال مصر. وكان كل من «بريست» و «دى توت» يرى أن احتلال فرنسا لمصر سيوطد مركزها التجارى فى مصر وبلاد الشرق، وسيكسبها مركزاً ممتازاً فى العالم.

وفى عام ١٧٨٣ قدم المسيو «ميور» Mure قنصل فرنسا فى مصر، تقريراً توقع فيه قرب تفكك الدولة العثمانية، ونصح حكومة بلاده باحتلال مصر، وكان يخشى أن تستغل النمسا فرصة تجدد الحرب بين الدولة العثمانية والروسيا وتستولى على مصر، وخاصة وكانت النمسا تظهر اهتمامها فى بعض الأحيان بالطريق البرى عبر مصر. وفى هذا التقرير أوضح «ميور» الخطط التفصيلية لاستعمار مصر بعد أن تحتلها فرنسا، بتهجير الفلاحين الفرنسيين إليها، وأن تجعل منها سوقا لتصرف المنتجات الفرنسية. ولكن وزير خارجية فرنسا فى ذلك الوقت الكونت «فيرجن» Vergenne ، لم يوافق على فكرة احتلال مصر، ولم يعتقد أن الدولة العثمانية وشيكة الانحلال بهذه الصورة، وكان يؤيد سياسة فرنسا التقليدية نحو الدولة العثمانية، وهى سياسة الصداقة والمودة.

غير أن وزارة الخارجية الفرنسية أخذت تهتم بتنشيط تجارة فرنسا فى مصر والشرق، وسعت لدى حكومة الآستانة، ولدى بكوات المماليك فى مصر، لحماية المتاجر الفرنسية فى مصر، وضمان مرور متاجرها بين أوروبا والهند عبر مصر.

السباق بين الفرنسيين والانجليز لإحياء طريق التجارة بين الشرق والغرب عبر مصر:

وكان الفرنسيون قد انتابهم الفزع على أثر عقد إتفاقية بين المماليك فى عهد محمد بك أبى الذهب وشركة الهند الشرقية الانجليزية فى عام ١٧٧٥ ، لإحياء طريق التجارة بين الشرق والغرب عبر مصر، فسعوا لعقد معاهدة مع المماليك فى مصر تحقق لهم امتيازات مماثلة لما حصل عليه الانجليز فى معاهدة عام ١٧٧٥ .

وفى يناير عام ١٧٨٥ تمكن ضابط بحرى فرنسى يدعى «دى تروجيه» De Truguet ، بمساعدة «شارك مجالون» Charles Magallon ، التاجر الفرنسى والمشرف على مصالح الفرنسيين فى القاهرة، من عقد ثلاث معاهدات مع مصر؛ الأولى، كانت مع مراد بك التى تعهد فيها بحماية التجارة الفرنسية عند مرورها بمصر، وحددت فيها الضريبة المطلوبة على متاجر الهند بمقدار ٢ ٪ لوالى مصر،

٤٪ للبك المملوكي الحاكم، وتحصل ٣٪ فقط إذا كانت هذه المتاجر مصدرة إلى فرنسا.

كما تعهد مراد بك بالعمل على استتباب الأمن فى الطريق بين السويس والقاهرة. والمعاهدة الثانية كانت مع يوسف كسّاب ملتزم الجمارك العام، تعهد فيها بعدم زيادة الرسوم على المتاجر الفرنسية، مع تحصيل ٥,٪ فقط من قيمة المتاجر التى تفرغ فى السويس. أما المعاهدة الثالثة فكانت أحد شيوخ قبائل العرب ويدعى ناصر شديد، تعهد فيها بنقل المتاجر الفرنسية بأمان فى طريق الصحراء بين السويس والقاهرة، مقابل مبلغ معين عن حمولة كل جمل.

ولم يتم تنفيذ هذه المعاهدات، بسبب رفض الباب العالى دعمها، وعدم موافقته على رفع الحظر المفروض على السفن المسيحية التى تسير فى شمال البحر الأحمر، بالإضافة إلى عدم تشجيع شركة الهند الشرقية الفرنسية لتجارة البحر الأحمر، حتى لاتؤثر على احتكارها للتجارة عن طريق رأس الرجاء الصالح. ولما علمت الحكومة البريطانية بتوقيع هذه المعاهدات الثلاث، أبدت اهتمامها بآراء «جورج بولدوين» George Balduin، التاجر الانجليزى ووكيل شركة الهند الشرقية البريطانية فى مصر، والذى كان يحذر من المطامع الفرنسية فى مصر، وأكد أهمية مصر بالنسبة لانجلترا، وصلاتها التجارية والسياسية بالهند.

وفى عام ١٧٨٦ عينت الحكومة البريطانية «بولدوين» قنصلا عاما فى مصر، وأعلنت أن غرضها الأساسى افتتاح طريق للاتصال بالهند عبر مصر.

وقد استطاع «بولدوين» عقد معاهدة مع مراد بك وإبراهيم بك، مماثلة للمعاهدات الفرنسية، ولكن الحكومة البريطانية لم تنظر بجدية تامة لهذه المعاهدة، بعد أن فتر اهتمامها مهمة «بولدوين»، الذى أقالته من منصبه، وأغلقت قنصليتها فى فبراير سنة ١٧٩٣. وكانت الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت مشغولة بالحرب ضد حكومة الثورة فى فرنسا منذ عام ١٧٩٣.

وفى عام ١٧٩٤ استطاعت حكومة الثورة الفرنسية الحصول على اعتراف

السلطان العثماني بها، مما دفع الحكومة البريطانية إلى اتخاذ تدابير سياسية وعسكرية ضد هذا التقارب الفرنسي - العثماني، الذى قد يعرض للخطر مستعمراتها وتجارتها فى الهند.

حكومة الثورة الفرنسية تفكر جدياً فى احتلال مصر للمحافظة على المصالح الفرنسية فيها:

وقد أظهرت حكومة لثورة اهتماما أكثر من اهتمام الحكومات الفرنسية السابقة، بالمحافظة على المصالح الفرنسية فى مصر.

وكان المماليك الذين مالوا إلى جانب الإنجليز، قد أخذوا يضايقون التجار الفرنسيين فى مصر، بمصادرة متاجرهم وتعطيل أعمالهم، فأكثروا من الشكوى إلى حكومة الثورة من سوء معاملة الحكام المماليك، فاستجابت لشكواهم، وعينت «شارل مجالون» قنصلا عاما لفرنسا فى مصر فى عام ١٧٩٣.

وكان «شارل مجالون» خبيراً فى الشئون المصرية، وعمل بالتجارة فى مصر لأكثر من ثلاثين عاماً، وكان من أنصار احتلال فرنسا لمصر «فلما عينته الحكومة قنصلا عاماً لها أخذ يرسل إلى وزارة الخارجية التقارير والمذكرات أبان فيها عبث الحكام المماليك بمصالح التجار الفرنسيين فى مصر، وصرح بأن العبث لايمكن أن يزول إلا إذا استخدمت الجمهورية الفرنسية القوة حيالهم، ورغب إلى حكومته أن تعمل على احتلال مصر، ونوه بما تناله من المزايا السياسية والاقتصادية من استثمار مواردها ومد سلطانها إلى البحر الأحمر، وتهديد انجلترا فى الهند»[١].

وفى عام ١٧٩٧ ذهب «شارل مجالون» إلى فرنسا، وأخذ يحث رجال الدولة على تحقيق مشروع احتلال مصر، الذى استولت فكرته على ذهنه، وقدم تقريراً جديداً فى هذا الشأن إلى وزارة الخارجية الفرنسية، أوضح فيه سهولة تنفيذه.

وقد اقتنع «شارل تاليران» Talleyrand وزير الخارجية فى حكومة الإدارة،

---

(١) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ٢٠٨.

بسهولة بأفكار «مجالون»، واتفق معه على ذلك نابليون بونابرت، وكان «تاليران» مقتنعًا «بالمزايا التى تحقق من الحصول على مستعمرات جديدة فى الظروف الراهنة».

وفى صيف عام ١٧٩٧ عقدت فرنسا صلحًا مع بروسيا، وأخذت تتفاوض لعقد الصلح مع النمسا، وظلت إنجلترا العدو الأول لفرنسا، وكانت الحكومة الفرنسية والرأى العام فى فرنسا على قناعة بضرورة القيام بعمل حربى حاسم ضد إنجلترا يضطرها إلى طلب الصلح.

وكانت خطة غزو انجلترا نفسها تنطوى على مخاطر كبيرة بسبب تفوق البحرية البريطانية، واقترح نابليون على حكومته أن توجه جيشا لغزو مصر، وأن هذا العمل لايقل أهمية وأثرا عن غزو بريطانيا نفسها.

وقد تحمس «تاليران» هو ونابليون لمشروع غزو مصر، ولم يلبث هذا المشروع أن صار حديث رجال الإدارة والسياسة والصحافة وفى الندوات المختلفة، وحاز على رضاء الأوساط الشعبية الفرنسية، ومن ثم دخل المشروع فى دور التنفيذ.

صدور قرار حكومة الإدارة الفرنسية بغزو مصر فى ابريل سنة ١٧٩٨ وبدء الإعداد للحملة وأهدافها:

وفى ١٢ ابريل سنة ١٧٩٨ أصدرت حكومة الإدارة قراراً بتشكيل «جيش الشرق»، تحت قيادة نابليون بونابرت، لغزو مصر.

وفى مقدمة هذا القرار أوضحت حكومة الإدارة الأسباب التى دفعتها إلى إرسال الحملة على مصر، لمعاقبة البكوات المماليك أصحاب السلطة فى مصر، والذين أنشأوا صلات ودية وثيقة مع الإنجليز، وأساءوا معاملة التجار الفرنسيين، ونهبوا أموالهم واعتدوا على أرواحهم.

كما أشارت إلى الاحتلال البريطانى لرأس الرجاء الصالح، وتعذر استخدامه بالنسبة للسفن الفرنسية، مما يعرقل وصول الفرنسيين إلى الهند.

وكان هذا القرار يتضمن ست مواد «نصت المادة الأولى على إعطاء بونابرت قيادة القوات البحرية والبرية اللازمة للاستيلاء على مصر، أما المادة الثانية فقد نصت على أنه يجب عليه أن يطرد الانجليز من ممتلكاتهم في الشرق أو في الجهات التي يستطيع الوصول إليها، وأن يقضي على مراكزهم التجارية في البحر الأحمر بصفة خاصة، أما المادة الثالثة فقد طلب منه فيها أن يبذل كل ما في وسعه من أجل بسط سلطان حكومة الجمهورية على البحر الأحمر، وأن يشق قناة برزخ السويس، ونصت المادة الرابعة أنه يجب على قائد الحملة أن يعمل على تحسين أحوال أهل البلاد من المصريين، وفي المادة الخامسة طلب من قائد الحملة أن يعمل على الاحتفاظ بعلاقات الود والصداقة مع السلطان العثماني ورعاياه، أما المادة السادسة فقد نصت على أن تظل هذه الأوامر غير مطبوعة حتى يظل أمر الحملة سراً مكتوماً»(٢).

وفي نفس اليوم ١٢ ابريل سنة ١٧٩٨، صدر قراران؛ الأول، يكلف بونابرت باحتلال جزيرة مالطة، والقرار الثاني، يترك لبونابرت حرية التصرف في مسألة احتلال مالطة، خشية أن يؤدي الاهتمام باحتلال مالطة إلى تعطيل حركة الجيش ومنعه من تحقيق المشروع الرئيسي، وهو فتح مصر والاستيلاء عليها.

وبعد صدور هذه القرارات بدأ بونابرت يعد للحملة، وبذل جهده بكل ما أوتي من قدرة على التنظيم، واختار جنوده من «جيش إيطاليا»، وضم إليه بعض كتائب من «جيش الراين»، وبهذه القوات خاض المعارك وأحرز الانتصارات العظيمة في أوروبا، وبلغ مجموع أفراد هذه الحملة ٣٦ ألف مقاتل، واختار قادة هذا الجيش من أكفأ القادة الذين شاركوا في حروب إيطاليا والراين.

كما اختار بونابرت ١٤٦ عضواً، منهم العلماء والأدباء والمهندسين والفنانين، لمرافقة الحملة.

---

(٢) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: المرجع السابق، ص ٢١٠.

وقد احتشدت السفن المعدة لنقل أفراد الجيش والمؤن والعتاد في موانئ طولون وجنوا وأجاكسيو وسيفتيا.

أهداف الحملة:

وتنحصر فيما يلي:

(١) رغبة فرنسا في أن تبسط نفوذها على البحر الأحمر والبحر المتوسط، ووصل البحرين بقناة تشق من برزخ السويس، وضرب الأسطول البريطاني في الشرق العربي.

(٢) العمل على تكوين قاعدة قوية من مصر، تستطيع أن تهدد وتغزو الهند أكبر مستعمرات انجلترا في آسيا.

(٣) تطلع فرنسا للاستفادة من موقع مصر الاستراتيجي، ومن ثرواتها الطبيعية. وبالنسبة لأهمية مصر للتجارة الهندية، قال «تاليران» في خطابه إلى نابليون في ١٣ سبتمبر سنة ١٧٩٧ «إن مصر - بوصفها طريقا تجاريًا - ستعطينا تجارة الهند لأن المعول في التجارة على الوقت، وبالاستيلاء على مصر نستطيع أن نقوم بخمس رحلات مقابل ثلاث بالطريق المعتاد حول رأس الرجاء الصالح»[١].

(٤) تعويض المستعمرات التي خسرتها فرنسا في أمريكا وفي آسيا، نتيجة لحروبها السابقة مع انجلترا التي تسلمتها من فرنسا.

وهذا ما دفع «تاليران» إلى الحديث عن المزايا التي يمكن أن تحققها فرنسا من الحصول على مستعمرات جديدة في تلك الظروف.

خط سير الحملة:

وبعد أن استكملت الاستعدادات، وفي يوم ١٩ مايو سنة ١٧٩٨، تحركت السفن التي تحمل قوات الحملة ومؤنها وعتادها في سرية، من ميناء طولون، ثم انضمت إليها السفن القادمة من ثغور أخرى فرنسية وإيطالية.

---

(١) د. عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي (١٥١٦ - ١٩٢٢)، ص ٢٣٣.

وفى ٩ يونيه وصلت السفن الفرنسية إلى جزيرة مالطة، واحتلها بونابرت بعد مقاومة ضعيفة، ونظم حكومتها، ووضع بها حامية من ٣٠٠٠ جندى، وفى ١٩ يونيه غادرت الحملة مالطة، وأخذ بونابرت معه حوالى ألفين من أهلها، كون منهم كتيبه مالطية، ثم اتجهت الحملة صوب الإسكندرية، فوصلتها يوم أول يوليه سنة ١٧٩٨.

وقبل وصول الحملة إلى مياه الاسكندرية أرسل بونابرت الفرقاطة «جينون»، لإبلاغ الفرنسيين بالإسكندرية عن قدوم الحملة، ولاحضار القنصل الفرنسى مسيو «مجالون»، ونجحت الفرقاطة فى مهمتها، وقد علم بونابرت من القنصل الفرنسى أن الأسطول الإنجليزى بقيادة «نلسون»، قد مر بالإسكندرية قبل ذلك بثلاثة أيام، وهو فى جولته التفتيشية، بحثًا عن سفن الحملة الفرنسية، ثم غادرها للبحث عنها فى مياه أزمير بتركيا، بعد أن حذر حاكم الإسكندرية من مجئ الفرنسيين لاحتلالها.

وهذه الأخبار قد أزعجت بونابرت، إذ خشى عودة «نلسون» إلى مياه الإسكندرية، فقرر النزول إلى الشاطئ فى غرب الإسكندرية، فى ليلة ٢ يوليه سنة ١٧٩٨، وزحفت قوات الحملة على المدينة فى نفس اليوم، وتمكنت من احتلالها رغم مقاومة أهلها الباسلة، بزعامة السيد محمد كريم.

وقبل وصول الحملة إلى الإسكندرية بيومين، وفى يوم ٣٠ يونيه، وجه بونابرت منشوراً إلى جنده، عرفوا منه على وجه التحديد أن مصر هى هدفهم، وكان بونابرت يتوخى السرية التامة فى إعداد الحملة وفى خط سيرها، لكى لاتتسرب أنباؤها إلى الإنجليز.

وقد جاء فى هذا المنشور قوله «إنكم موشكون على فتح له آثار بعيدة المدى فى حضارة العالم وتجارته، وستطعنون انجلترا طعنة تؤذيها لامحالة فى أضعف مواطنها: انتظروا لليوم الذى تسددون إليها فيه الطعنة القاتلة ..».

ولن تنقضى على نزولنا البر أيام حتى نقضى على بكوات المماليك الذين

لايرعون غير التجارة الإنجليزية، والذين يظلمون تجارنا بمعاكساتهم، والذين يستبدون بأهل النيل البؤساء ..

إن القوم الذين سنعيش معهم مسلمون، وعقيدتهم الأساسية هى «لاإله إلا الله محمد رسول الله».

فلا تعارضوهم، واسلكوا معهم كما سلكتم فى الماضى مع اليهود والإيطاليين، واحترموا شيوخهم وأئمتهم، كما احترمتم شيوخ اليهود وأساقفة المسيحيين»(٤).

وبعد أن وطد بونابرت أموره فى الإسكندرية، ترك بها حامية بقيادة «كليبر»، وأخذت طلائع جيشه تتحرك إلى داخل البلاد صوب القاهرة، وتبعتها بقية الفرق، ثم التقت جميعها فى دمنهور يوم ٧ يوليه سنة ١٧٩٨، وفى نفس اليوم تحرك بونابرت وأركان حرب من الإسكندرية.

وفى يوم ١٠ يوليه وصلت القوات الفرنسية إلى الرحمانية واحتلتها فى نفس اليوم، وأثناء ذلك توجهت فرقة إلى رشيد واحتلها.

وفى يوم ١٣ يوليه التقى الجيش الفرنسى مع فرسان مراد بك فى معركة حامية بالقرب من شراخيت، شارك فيها الأهالى والأعراب، وفى هذه المعركة انهزم مراد بك وقواته، واضطر إلى التقهقر باتجاه القاهرة، وواصل الجيش الفرنسى زحفه صوبها. ولم يكن هذا الزحف نزهة عسكرية، كما كان يعتقد، فقد لقى الجنود الكثير من الشدائد والصعوبات، حتى سرت بينهم روح الاستياء، ومما زاد فى متاعبهم، تعقب الأعراب للجيش الزاحف، وشن هجمات خاصة عليه، وقتل الجنود المتخلفين، وقد اعترف بونابرت بمدى ما تكبده الجنود من المشقات أثناء الزحف.

وفى يوم ١٩ يوليه وصل الجيش الفرنسى إلى قرية أم دينار بالقرب من الجيزة، وفى يوم ٢١ يوليه التقى الجيش الفرنسى للمرة الثانية مع قوات المماليك

---

(٤) د. عمر عبد العزيز عمر : المرجع السابق، ص ٢٣٤.

بقيادة مراد بك فى معركة حاسمة فى إمبابة قرب الأهرام، شارك فيها الأهالى، انتهت بهزيمة مراد بك وقواته، الذين لم يستطيعوا الصمود طويلا أمام الفرنسيين، وانسحب مراد بك بفلول جيشه إلى الصعيد.

احتلال القاهرة وسياسة بونابرت لتوطيد سيطرته:

وأثناء معركة إمبابة وقف إبراهيم بك بقواته على الضفة اليمنى للنيل عند بولاق، ولم يشارك فى هذه المعركة، ولما رأى هزيمة قوات مراد بك، حمل أمواله ولوازمه واتجه مع جماعته إلى بلبيس بالشرقية، ثم واصل طريقه إلى الشام، وذلك بصحبة أبى بكر باشا الوالى العثمانى فى مصر.

وبعد أن ترك المماليك القاهرة دون اتخاذ أى إجراء للدفاع عنها، حتى ساد فيها الذعر والاضطراب، الأمر الذى دفع المشايخ وعلماء الأزهر إلى الموافقة على تسليم المدينة، وأرسلوا إلى بونابرت الذى كان لايزال بالجيزة، يستفسرون منه عن مقاصد الفرنسيين، ويطلبون الأمان لبعث الطمأنينة فى نفوس الأهالى بالقاهرة، فأجابهم بونابرت إلى مطلبهم، وذهب المشايخ لمقابلته.

وفى يوم ٢٤ يوليه دخل بونابرت بقواته القاهرة، واتخذ مقره فى قصر محمد بك الألفى بالأزبكية، ووزع منشوراً أعده من قبل، طمأن فيه العلماء وأهالى القاهرة على أنفسهم وأموالهم، وذلك بقصد توطيد سيطرته على مصر.

كما أرسل بونابرت عدة فرق لإخضاع الأقاليم، وقاد بنفسه حملة إلى إقليم الشرقية.

وفى المنشور الذى وزعه بالقاهرة، أوضح بونابرت أسس سياسته إزاء الشعب المصرى، وحاول إقناع المصريين أنه إنما جاء لتأديب المماليك، وأنه يكن المودة والاحترام للشعب المصرى، وللإسلام، ولحضارة مصر العظيمة. وأضاف بونابرت أنه يعتزم وضع أساس حكومة وطنية يدير شئونها «العلماء والفضلاء»، وبذلك «تصلح أحوال الأمة كلها».

وقد جاء فى هذا المنشور قوله «... ياأيها المصريون قد قيل لكم أننى مانزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم، فذلك كذب صريح، فلا تصدقوه وقولوا للمفترين أننى ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من أيدى الظالمين».

وإننى أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيه والقرآن العظيم، وقولوا أيضًا لهم أن جميع الناس متساوون عند الله وأن الشئ الذى يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط، وبين المماليك والعقل والفضائل تضارب، فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتملكوا مصر وحدهم، ويختصوا بكل شئ أحسن فيها من الجوارى الحسان والخيل العتاق والمساكن المفرحة. ..

ولكن بعون الله من الآن فصاعداً لا ييأس أحد من أهالى مصر عن الدخول فى المناصب السامية ومن اكتساب المراتب العالية، فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيديرون الأمور، وبذلك يصلح حال الأمة كلها، وسابقًا كان فى الأراضى المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر، وما أزال ذلك كله إلا الظلم والطمع من المماليك.

أيها المشايخ والقضاة والأئمة والجربجية وأعيان البلد، قولوا لأمتكم أن الفرنساوية هم أيضًا مسلمون مخلصون، وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا فى رومية الكبرى وخرّبوا فيها كرسى البابا الذى كان دائمًا يحث النصارى على محاربة الإسلام، ثم قصدوا جزيرة مالطا وطردوا منها الكواللرية الذين كانوا يزعموا أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين. ومع ذلك، الفرنساوية فى كل وقت من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثمانى وأعداء أعدائه أدام الله ملكه، ومع ذلك أن المماليك امتنعوا عن إطاعة السلطان غير ممتثلين لأمره، فما أطاعوا أصلا إلا لطمع أنفسهم.

طوبى ثم طوبى لأهالى مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير فيصلح حالهم وتعلى مراتبهم، وطوبى أيضًا للذين يقعدون فى مساكنهم غير مائلين لأحد من

الفريقين المتحاربين، فإذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلب، لكن الويل ثم الويل للذين يعتمدون على المماليك فى محاربتنا فلا يجدون بعد ذلك طريقا إلى الخلاص ولايبقى منهم أثر»[٥].

ويذكر أن بونابرت وهو فى منفاه فى جزيرة «سانت هيلانه» فيما بعد، قد أفصح عن حقيقة نيته، وقال عن هذا المنشور أنه لم يكن سوى ضرب من الأعمال الشيطانية، من «الوزن الثقيل، إذا على المرء فى هذه الحياة أن يكون كذلك ليحقق أمنيته ورغباته»[٦].

وفى هذا الاتجاه كان بونابرت يتظاهر بالصدق في وعوده، فحرص على التنبيه على قادته وضباطه فى القاهرة والأقاليم، بأن يظهروا دائمًا احترامهم وتبجيلهم لعقيدة الأهالى وشعائر دينهم وتقاليدهم، وقام نفسه بمشاركة المصريين فى أعيادهم القومية والدينية، فبعد دخوله القاهرة بأسابيع قليلة ترأس احتفال مهرجان فتح الخليج، كما احتفل بالمولد النبوى الشريف، واحتفل بالموالد الأخرى.

ولكن هذه الاحتفالات لم تؤثر بالقدر الذى كان ينتظره الفرنسيون فى استمالة المصريين إليهم.

ومن أجل كسب ثقة الشعب المصرى، وللوصول إلى أهدافه، أشرك بونابرت المصريين فى نظم الحكم التى وضعها لإدارة البلاد، وقام بتشكيل ديوان استشارى يعين أعضاؤه من بين أعيان مصر وشيوخها وعلمائها، وكان يتألف من المشايخ السادات والشرقاوى والبكرى والصاوى والفيومى والعريشى والسرسى ومحمد الأمير، والسيد عمر مكرم نقيب الأشراف.

كما طبق بونابرت بعض النظم الصحية، وشرع فى ترتيب نظام جديد للضرائب وفق النظم الغربية، يعتمد على وثائق العقارات المسجلة.

---

(٥) الشيخ عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، قزء ٣، ص ص ٤ ، ٥.
(6) J. Christopher Herold: Bonaparte in Egypt, p. 70.

موقعة أبي قير البحرية:

ومن البداية تنبهت الحكومة البريطانية إلى خطورة الحملة الفرنسية، واعتبرتها موجهة ضد المصالح البريطانية في الشرق ، فكلفت أمير البحر الإنجليزي «نلسون» بالتوجه بأسطوله إلى البحر المتوسط، والقضاء على هذه الحملة.

وقد أسرع «نلسون» بالتوجه إلى الإسكندرية في شهر أغسطس سنة ١٧٩٨ ، حيث كان الأسطول الفرنسي راسيا في خليج أبي قير، فباغته بالهجوم، وحطم وأغرق معظم سفنه.

وعلى أثر هزيمة الفرنسيين في هذه الموقعة وتحطيم أسطولهم، فقد انقطع الاتصال بينهم وبين فرنسا، الأمر الذي أثر في أحوالهم المعنوية والنفسية، وشجع ذلك المصريين على القيام بالثورة ضد القوات الفرنسية.

ثورة القاهرة الأولى:

وكانت الإجراءات الجديدة التي شرع بونابرت في تطبيقها، ولم تتعود عليها بلاد الشرق، مثار استياء المصريين، إذ أن معظم الملاك لم تكن لديهم مستندات تثبت ملكيتهم لما في حوزتهم من عقارات، فضلا عن الضرائب التي فرضها، وقطع رواتب الأوقاف المخصصة للفقراء، ومصادرة البيوت وهدم بعضها، وبعض المساجد والمباني الأثرية.

وكل ذلك كان أهم عوامل ثورة القاهرة الأولى، التي انطلقت في ٢٣ اكتوبر سنة ١٧٩٨ ، في أعقاب هزيمة الفرنسيين وتحطيم أسطولهم في موقعة أبي قير البحرية.

وقد تكبد الفرنسيون الكثير من العناء، واستخدموا أسلحتهم ومدافعهم الحديثة، حتى أمكنهم إخمادها.

وفي هذه الأثناء عمل الفرنسيون على استمالة الترك والمماليك، وظل المصريون يناضلون بمفردهم بأسلحتهم البسيطة، وانتهى الأمر بهزيمتهم، وأعدم

الفرنسيون كثيراً من الثوار الذين وقعوا فى آيديهم، وكان من بينهم عدد من المشايخ.

وهذه الثورة «قد أثبتت للفرنسيين أنهم يعيشون على أرض معادية لن تصفو لهم يومًا من الأيام، وخاصة بعد أن تبين للمصريين خداع بونابرت لهم، حين ادعى أنه صديق السلطان العثمانى، وبالتالى أصبح وجود الحملة الفرنسية فى مصر مرهونًا بقدرتهم المتواصلة على ارهاب الشعب الذى كان ينتظر الفرصة للثورة مرة أخرى»[(٧)].

وقد اقترف الفرنسيون فى وحشية الكثير من أعمال السلب والنهب والقتل، وانتهكوا حرمة الجامع الأزهر، وضربوه بالقنابل، واعتدوا على مقدساته، واقتحموه وهم راكبون الخيول التى ربطوها فى قبلته، وقاموا بتمزيق المصاحف.

ويصف الشيخ عبد الرحمن الجبرتى الذى شاهد فظائع الفرنسيين، دخولهم إلى الجامع الأزهر، الذى انطلقت منه شرارة الثورة، ويقول:

«وبعد هجمة من الليل دخل الإفرنج المدينة كالسيل، ومروا فى الأزقة والشوارع، كأنهم الشياطين أو جند إبليس، وهدموا ما وجدوه من المتاريس...

ثم دخلوا أولئك الوعول، إلى الجامع الأزهر وهم راكبون الخيول، وولجوه من الباب الكبير، وخرجوا من الباب الثانى ... وداس فيه المشاة بالنعالات، وهم يحملون السلاح والبندقيات، وتفرقوا فى صحنه ومقصورته، وربطوا خيوله بقبلته، وعاثوا بالأروقة والحارات، وكسروا القناديل والسهارات، وهشموا خزائن الطلبة، والمجاورين الكتبة، ونهبوا ما وجدوه من المتاع، والأوانى والقصاع، والودائع والمخبآت، بالدواليب والخزانات، ودشتوا الكتب والمصاحف، وعلى الأرض طرحوها وبأرجلهم ونعالاتهم داسوها، وأحدثوا بالمسجد وتمخطوا وبالوا وتغوطوا، وشربوا الشراب وكسروا أوانيه، وألقوه بصحنه ونواحيه ...

وفعلوا بالجامع الأزهر ما ليس عليهم بمستنكر، لأنهم أعداء الدين وأخصام

(٧) د. عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق)، ص ٧٦.

متغلبون، وغرماء متشمتون ... ونهبوا بعض الديار بحجة التفتيش على النهب، وآلة السلاح والضرب، وخرجت سكان تلك الجهة يهرعون، وللنجاة بأنفسهم طالبون ...»[8].

حملة بونابرت على الشام فى عام ١٧٩٩ :

وكان احتلال الفرنسيين لمصر قد أغضب الباب العالى، باعتبار أن مصر جزء من أملاك الدولة العثمانية، ولم تنجح المساعى الفرنسية فى إقناع الباب العالى بقبول الأمر الواقع. وعلى أثر تحطيم الأسطول الفرنسى فى موقعة أبى قير، تشجعت تركيا لمحاربة الفرنسيين وطردهم من مصر، وبادر السلطان العثمانى سليم الثالث بإعلان الحرب على فرنسا، بالإتفاق مع إنجلترا وروسيا، وعقد معاهدة مع إنجلترا لهذا الغرض فى عام ١٧٩٩ .

ثم بدأ السلطان العثمانى يتأهب لاسترداد مصر، وأرسل إليها حملتين، إحدهما بحرية لمهاجمة سواحل مصر الشمالية، تؤيدها قوة بحرية انجليزية، والثانية برية زحفت إلى الشام، لتهاجم مصر من جهة الشرق.

ولما علم بونابرت بهذا المخطط بادر الزحف بقواته على الشام، لوقف زحف الجيش العثمانى وتحطيمه، قبل أن يتعرض فى مصر للهجوم من جهتين، إلى جانب تعرضه لثورات المصريين من الداخل.

وفضلا عن ذلك كان بونابرت يدرك أن استيلاءه على سواحل الشام سوف يحرم الأسطول الانجليزى من مصدر هام من مصادر تموينه، فيضطر إلى تخفيف حصاره عن السواحل المصرية.

وفوق ذلك كان بونابرت يهدف من وراء حملته على بلاد الشام، أن تكون مقدمة لمشروع كبير هو فتح بلاد الهند.

وفى فبراير سنة ١٧٩٩ بدأ بونابرت حملته على بلاد الشام، وفى طريقه

---

(٨) الشيخ عبد الرحمن الجبرتى: مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، جزء ١ ، ص ص ٩٧ ، ٩٨ .

استولى على المدن الساحلية، ومنها العريش وغزة ويافا، وارتكب مجزرة بشعة فى يافا، إذ أمر بإعدام حوالى ثلاثة آلاف من الجند العثمانيين من حاميتها، استسلموا له، فأمر بقتلهم جماعيا رميا بالرصاص، ودون مبرر، وتذرع بعدم توفر الغذاء لديه لإطعامهم، وأنه لايمكنه أن يرسلهم إلى أحمد باشا الجزار والى عكا، خشية أن يكونوا أعواناً له ضد الفرنسيين، ولايستطيع إرسالهم إلى مصر لعدم توفر من يرافقونهم.

وقد فضل كثير من هؤلاء الجنود أن يلقوا بأنفسهم أحياء فى البحر هربا من القتل بهذه الوحشية، واصطبغت مياه البحر بلون الدم الأحمر، وغطت سطحه الجثث المتناثرة التى ألقيت فيه.

وقد وصف بشاعة هذه المجزرة شاهد عيان اشترك فى هذه الحملة، هو «أندريه بيروس» André Payrusse، فى إحدى رسائله إلى أمه، قائلاً «أنه بعد أن استسلم لنا ثلاثة آلاف مقاتل بكل ثقة وطيب خاطر، أمرنا بونابرت باقتراف مجازر لا إنسانية، ولا مبرر لها، حتى وجد الأطفال وقد تعلقوا بصدور آبائهم بعد موتهم، وهذا مثال يعطى أخصامنا البراهين بأن لايثقوا بنا، وأننا نتحمل من قريب أو بعيد دماءهم التى هى فى رقابنا»(٩).

وبعد ذلك تقدم بونابرت لمحاصرة عكا المنيعة التى كانت تحت حكم أحمد باشا الجزار، ودام حصارها لمدة شهرين وتعذر عليه اقتحامها، بسبب متانة تحصينها، وبسالة أهلها فى الدفاع عنها، ومساعدة الأسطول الانجليزى من جهة البحر، ونقص وسائل الحصار لدى الجيش الفرنسى، بالإضافة إلى تفشى وباء الطاعون بين جنوده، ووصول أنباء عن إرسال حملة عثمانية أخرى إلى سواحل مصر الشمالية، وتأهب المصريين للثورة من جديد ضد الفرنسيين. وكل ذلك قد دفع بونابرت إلى رفع الحصار عن عكا، وعاد بقواته **الباقية إلي** مصر. أما الحملة العثمانية التى وصلت إلى مصر عن طريق جزيرة رودس، فقد تمكن بونابرت من هزيمتها وأسر قائدها فى موقعة أبى قير البرية فى أغسطس سنة ١٧٩٩.

(9) J. Christopher Herold: Bonaparte in Egypt, pp. 276 , 277.

عودة بونابرت إلى فرنسا فى اكتوبر سنة ١٧٩٩ :

وفى ذلك الوقت تأزمت الأمور فى فرنسا، وتوالت الهزائم عليها، وضاعت كل مكاسبها فى إيطاليا وأجزاء أخرى من أوروبا، وتكون حلف أوروبى جديد ضد فرنسا. بالإضافة إلى سخط الفرنسيين على حكومتهم، وتزايد الفساد فى أجهزة الحكم. كما أن بونابرت قد داخله اليأس من نجاح حملته على مصر، ولذلك قرر العودة إلى فرنسا، ورحل سراً فى الليل من الإسكندرية فى ٥ اكتوبر سنة ١٧٩٩ ، وعهد بقيادة الحملة إلى الجنرال «كليبر» ، وترك له تعليمات كافية، سمح له فيها أن يدخل فى مفاوضات مع العثمانيين للصلح والجلاء عن مصر، إذا لم تصله إمدادات من فرنسا، على أن يؤجل الجلاء لحين عقد الصلح العام بين فرنسا وخصومها فى أوروبا.

وقد وصل بونابرت إلى باريس فى ١٦ اكتوبر سنة ١٧٩٩ ، وفى الشهر التالى وقع «انقلاب برومير» ، الذى قضى على حكومة الإدارة، ورفع بونابرت إلى منصب القنصل الأول، ثم تولى منصب إمبراطور فرنسا بعد قليل.

الحملة الفرنسية بعد رحيل بونابرت:

دور كليبر فى قيادة الحملة:

وكان «كليبر» ، وهو من القادة العسكريين الفرنسيين البارزين، ينظر فى تشاؤم مرير إلى موقف الحملة الفرنسية فى مصر، وكان يؤثر الانسحاب المشرف، وذلك لاعتبارات كثيرة، «فخزانة الحكومة خاوية، ومرتبات الجند متأخرة، والجيش العثمانى على الأبواب، والمصريون متحفزون للثورة، وحصار الانجليز اشتدت وطأته، وروح الجند أصبحت ضعيفة»[١٠] .

ولذلك قرر «كليبر» أن يدخل فى مفاوضات مع العثمانيين، لكى يضع حداً نهائياً لهذا الموقف المتميع، فإما سلم، وإما حرب.

---

(١٠) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ٢١٦ .

وقد رحب العثمانيون برغبة «كليبر» في التفاوض، بعد أن هزموا فى الشام وعلى سواحل مصر الشمالية، وفشلت محاولاتهم فى النزول فى أبى قير أو دمياط.

معاهدة العريش سنة ١٨٠٠ للجلاء عن مصر:

وفى العريش دارت المفاوضات بين مندوبى «كليبر»، ومندوبى الباب العالى، «وسيدنى سميث» قائد وأحداث الأسطول الانجليزى فى شرق البحر المتوسط.

وكان «سيدنى سميث» يريد أن تنحصر المفاوضات فى موضوع الجلاء عن مصر فقط، ولاتتعداه إلى موضوع إنهاء الحرب بين الدولة العثمانية وفرنسا.

وفى ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ انتهت المفاوضات بعقد «معاهدة العريش»، التى نصت على جلاء القوات الفرنسية عن مصر بلا قيد أو شرط، وأن تنتقل بكامل أسلحتها وعتادها، إلى فرنسا على نفقة الدولة العثمانية، دون أن تتعرض للأى أذى أثناء سفرها فى البحر.

كما تم الاتفاق على أن يتم الجلاء خلال ثلاثة أشهر، وأن تترك القوات العثمانية فى المراكز التى يحتلها الفرنسيون.

غير أن الحكومة البريطانية قد رفضت أن يخرج الفرنسيون أحراراً بكامل أسلحتهم وعتادهم، وخشيت أن ينضموا إلى الجيش الفرنسى الذى يحارب فى أوروبا، مما يؤثر فى الموقف العسكرى فيها، فأصرت على أن يستسلم الفرنسيون بأسلحتهم للانجليز كأسرى حرب.

وعلى أثر ذلك رفض الجنرال «كليبر» هذا الوضع المهين، وأخذ يتشبث بالبقاء فى مصر، ولم تنفذ هذه الاتفاقية.

وتبع ذلك اشتباك القوات الفرنسية مع الجيش العثمانى الذى كان فى طريقه إلى القاهرة، وذلك عند عين شمس فى ٢٠ مارس سنة ١٨٠٠، ومزق شمل أفراده، وطاردهم إلى ما وراء الحدود.

ثورة القاهرة الثانية:

وفى هذه الأثناء تمكن فريق من الجيش العثمانى، ومن مماليك إبراهيم بك، من دخول القاهرة، وحثوا أهلها على الثورة على الفرنسيين، وكانوا يشعرون أن حكم الفرنسيين قد أوشك على الزوال.

وقد هب المصريون فى ثورة عارمة، وقام علماء الأزهر فيها بدور كبير، وبدأت هذه الثورة فى حى بولاق فى ٢ مارس سنة ١٨٠٠، وقام أهل هذا الحى بدور بطولى فيها، وانتهت يوم ٢٢ ابريل، «وقاتل فيها القاهريون أصدق قتال فنازلوا الفرنسيين فى كل شارع وفى كل منزل، وفى كل دخلة، وعلى كل سطح»[١١].

وقد استخدم الفرنسيون وسائل العنف، وضربوا المدينة بالمدافع، حتى أمكنهم إخماد هذه الثورة.

مقتل كليبر:

ولم تمهل الظروف «كليبر» لتنفيذ بعض الإصلاحات الإدارية والمالية التى اعتزم القيام بها، فقد تمكن شاب سورى كان يدرس فى الجامع الأزهر، هو سليمان الحلبى، من اغتياله بطعنه بالخنجر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٠٠، بينما كان يتنزه فى بستان قصره، وقبض على القاتل وأعدم بطريقة وحشية.

وقد ورد وصف هذا الحادث فى رواية أحد المعاصرين، أنه «كان رجل من الطلبة بجامع الأزهر يدعى عمر (سليمان) من أهل حلب اكتسى بزيهم، ولبس البرنيطة مثلهم، وأخفى سلاحه وكتم أمره، ودخل مع كلبون رئيس الفرنسيس البستان.

وكان كلبون (كليبر) كل يوم يدخل للبستان التى فى داره للتنزه ويدخل عليه الفرنسيس للمصالح، فلم يزل عمر الحلبى يراقب كلبون حتى علاه بضربة

---

(١١) أمين بسيونى: تاريخ مصر السياسى، ص ٢٦.

ألقى رأسه عن جثته، فاجتمع إليه الفرنسيس، وقبضوا عليه وقالوا «من أرسلك؟»، قال «سلطني عليكم ربي غيرة على ديني»، وسألوه عن مكانه فقال «بجامع الأزهر عند فلان وفلان»، فقطوا رأس الرجلين، وضربوا عمر الحلبي في الخازوق، ووضعوه فوق تل عال، وعلقوا إلى جانبه رأس الرجلين، فمكثوا على التل سنة كاملة ولم تغير صورتهم». وعقب ذلك قام الفرنسيون بإجراءات انتقامية، «فقد هجموا بخليهم ورجلهم على جامع الأزهر، ومزقوا الكتب، وتوسدوا بها، وأحرقوها بالنار، وقتلوا من وجدوا به من العلماء، كالشيخ أحمد بن الشيخ إبراهيم الشرقاوى الشافعي، وشيخ العميان الشيخ سليمان الجوسقي، والشيخ إسماعيل البراوى، والشيخ عبد الرحمن الصعيدى البصير، والشيخ الزهار، والشيخ عبد الوهاب، والشيخ محمود، وجماعة من المجاورين. ثم إن الشيخ عبد الله الشرقاوى شيخ الجامع الأزهر جاء وغلق أبواب الجامع خوفاً من الهدم، وذلك في سنة ١٢١٥ هجرية، وفرضوا على موتى المسلمين: الأعلى خمسة عشر ريالات، والأوسط عشرة، والأدنى خمسة، وكم من ميت فقير تأخر دفنه أياماً حتى أخذوا عليه ما طلبوا ...»(١٢).

الجنرال مينو يقود الحملة بعد مقتل كليبر ويضطر للتسليم:

وبعد مقتل «كليبر» تولى قيادة الحملة الجنرال «مينو»، الذى كان حاكماً في رشيد ولم يكن «مينو» يتميز بكفاءة عسكرية مثل سلفه، حيث قضى معظم حياته العملية في مناصب إدارية.

وكان «مينو» يرى أن «مصر خير مستعمرة تستطيع مواردها أن تعوض فرنسا عن مستعمرات الانتيل»، وعندما تولى القيادة، أعلن في حماسة أمام الضباط والجنود، عن عزمه على البقاء في مصر، واعتبر اتفاق العريش بمثابة تسليم من «كليبر».

---

(١٢) الحملة الفرنسية على مصر في رواية أحد المعاصرين، وثيقة معاصرة للحملة الفرنسية، نشرها الدكتور محمد عبد السلام كفافي، ص ص ٣٩٠ ، ٣٩١.

وهذا الاتجاه الذى تبناه «مينو»، قد أدى إلى الانقسام بين الضباط والجنود، من أنصار البقاء في مصر، وأنصار الجلاء عنها، وكان لهذا الانقسام أثره في التعجيل بنهاية الحملة.

وفى هذه الأثناء، عادت الحكومة الانجليزية ووافقت على اتفاق العريش، وأذنت بمرور القوات الفرنسية في البحر المتوسط، ولكن «مينو» الذى كان متشبثاً بالبقاء في مصر، أبلغ الحكومة الانجليزية عن طريق «سيدنى سميث»، أن أمر الجلاء عن مصر من اختصاص الحكومة الفرنسية وحدها.

وعقب ذلك انصرف «مينو» إلى تنظيم شئون البلاد، وأحوالها المالية، لسد العجز المالى الذى ظهر في ذلك الوقت، وأخذ يفكر في إلغاء نظام الالتزام لتحصيل الضرائب.

كما أصدر قراراً يسمح بإصدار صحيفة عربية بإسم «التنبيه».

ولكن الظروف لم تمكنه من تنفيذ مشروعاته، وذلك لأن الحكومة الانجليزية قد أدركت ضرورة التدخل لطرد الفرنسيين من مصر، وأنهم لن يخرجوا منها طواعية.

حملات انجليزية - عثمانية إلى مصر من عدة جهات لإجلاء الفرنسيين بالقوة:

وكان الانجليز قد بدأوا يسعون للإسراع فى إجلاء الفرنسيين عن مصر، وخاصة بعد أن تغير موقف قيصر روسيا من فرنسا، ومال إلى صداقتها.

وقد اتفق الانجليز والعثمانيون على وضع خطة محكمة لمهاجمة مصر من عدة جهات، والاشتباك مع القوات الفرنسية، فمن ناحية الشمال، يقوم بالهجوم جيش انجليزى - عثمانى، ومن ناحية الشرق، يقوم بالهجوم جيش عثمانى، ومن الجنوب، تسير حكومة الهند الشرقية حملة انجليزية - هندية فى البحر الأحمر، ثم تنزل بالقصير، وتتقدم نحو القاهرة.

وقد وصلت هذه الحملات، ما عدا الحملة الانجليزية - الهندية، واشتركت في القتال ضد القوات الفرنسية التى قسمها «مينو» ووزعها على المناطق والمدن الهامة للدفاع عنها، فى الإسكندرية ودمياط وبلبيس والقاهرة.

وكانت الحملة الانجليزية - الهندية قد وصلت متأخرة بعد تسليم الفرنسيين. وقد استطاع الانجليز بالفعل النزول فى أبى قير، وتمكنوا من هزيمة الفرنسيين فى «كانوب» فى ٢١ مارس سنة ١٨٠١، واعتصم «مينو» بالإسكندرية، واكتفى الانجليز بترك قوة لحصارها، وقاموا بقطع البرزخ الذى يفصل بين بحيرتى مريوط وإدكو، ثم تقدموا إلى القاهرة.

القوات الفرنسية تضطر للتسليم ويتم جلاؤها عن مصر فى سبتمبر سنة ١٨٠١:

وقد ازداد موقف الفرنسيين تحرجاً، وازدادت معنوياتهم ضعفا، وخاصة ولم تصل بعد المساعدات التى وعدهم بها القنصل الأول بونابرت، فى حين كانت القوات العثمانية تقترب من القاهرة، والحملة الانجليزية - الهندية قد أبحرت من بومباى، وتقترب من القصير، ثم تعبر الصحراء إلى قنا، ومنها تتجه شمالاً بمحاذاة النيل إلى القاهرة.

وكل ذلك قد دفع «باليار» قائد حامية القاهرة إلى التسليم، وفق شروط إتفاق العريش، فى يونيه سنة ١٨٠١، ثم اضطر «مينو» إلى التسليم وفق هذه الشروط فى سبتمبر سنة ١٨٠١، عندما شدد الانجليز حصارهم على الإسكندرية.

وبذلك وفى سبتمبر سنة ١٨٠١ تم جلاء القوات الفرنسية عن مصر.

وفى هذه المرة لم يصر الانجليز على أن يستسلم أفراد الحملة الفرنسية كأسرى حرب، وإنما وافقوا على أن ينقلوا إلى فرنسا على سفن بريطانية، لأن بريطانيا كانت تريد أن ينسحب الفرنسيون من مصر فى أسرع وقت، قبل عقد الصلح مع فرنسا.

وفى عام ١٨٠٢ عقد «صلح اميان» بين بريطانيا وفرنسا، تم عقد الصلح بين الدولة العثمانية، وفرنسا فى نفس العام.

نتائج الحملة الفرنسية:

لاشك أن الحملة الفرنسية تعتبر من أخطر أحداث تاريخ مصر الحديث، وبداية تحول خطير فى أوضاع الشرق الأدنى الدولية، ولكن ليس صحيحا مايردده الكتّاب الأوروبيون وبعض الشرقيين، من أنها هى التى خلقت النهضة الحديثة فى مصر.

وهذه الحملة ذات طابع استعمارى، وكانت تضع مصالح فرنسا كأساس لما قامت به من أعمال فى البلاد، ولم تجد تجاوباً من الشعب المصرى الذى كان يرفض الحكم الأجنبى مهما كان نوعه.

ومدة الحملة الفرنسية التى قضتها فى مصر قصيرة، وهى ثلاث سنوات، كانت فترة قلاقل للفرنسيين، انشغلوا فيها بالحروب والثورات الداخلية، وكان صعيد مصر بعيداً عن سيطرتهم فى معظم هذه الفترة.

وكان قيام أهالى القاهرة بثورتين ضد الحكم الفرنسى، وانتشار المقاومة فى الأقاليم، دليلاً واضحاً على فشل سياسة بونابرت وخلفائه الإسلامية والوطنية، وإن كانت هذه السياسة قد اكسبت المصريين وعياً سياسيا تمسكوا به بعد خروج الفرنسيين من مصر.

وعندما فشل الفرنسيون فى كسب أغلبية أهل البلاد المسلمين، لجأوا إلى الأقليات، فكونوا فرقة من أقباط مصر، لاستخدامها فى الدفاع عن البلاد ضد القوى المعادية للوجود الفرنسى فى مصر.

ولكن الظروف لم تمكن الفرنسيين من إثارة النعرات الطائفية فى داخل مصر. وبوجه عام يمكن تقييم نتائج الحملة الفرنسية كالتالى:

(١) فشل الحملة فى تحقيق أهدافها العسكرية والسياسية؛ فلم تتمكن من تكوين امبراطورية، فرنسية فى الشرق، ولم تستطع أن تهدد مصالح انجلترا فى الشرق، بل إن ملاحقة انجلترا بأسطولها وقواتها البرية، بالتعاون مع الدولة العثمانية، هو الذى قوض أهداف الحملة وعجّل بخروجها من مصر.

(٢) لفت أنظار الدول الاستعمارية إلى أهمية موقع مصر؛ فقد أدركت الدول الاستعمارية، وخاصة انجلترا، أهمية موقع مصر، فمع خروج القوات الانجليزية من مصر بمقتضى «اتفاقية اميان» فى سنة ١٨٠٢، فقد ظل الانجليز يراقبون بدقة التطورات فى مصر، ويعملون على أن تكون القوى الحاكمة فى مصر ممالئة لهم، وتتمشى فى حكمها مع أهدافهم وسياستهم.

وقد حرصت انجلترا على إبعاد أية قوة أوروبية عن مصر، ومنعها من أن تجد موضع قدم لها فى مصر.

وطوال القرن التاسع عشر، عملت انجلترا على بسط نفوذها على مصر والشرق العربى، وتمكنت فى عام ١٨٨٢ من احتلال مصر، بعد أن قاومت النفوذ الأجنبى للدول الأخرى فى مصر.

(٣) تخلص العرب من سياسة العزلة والتعرف على المدنية الحديثة؛ وعلى أثر هذه الحملة، فقد تخلص العرب من سياسة العزلة التى فرضتها عليهم الدولة العثمانية، وتأكد لهم أهمية المدنية الحديثة.

وقد مهدت اصلاحات الفرنسيين الاقتصادية للتطور الاقتصادى فى مصر فى القرن التاسع عشر، ومنها أعمال الرى، وفحص مجرى نهر النيل والترع والقنوات والجسور. كما أنشأوا حديقة فى القاهرة غرسوا فيها العديد من النباتات الأجنبية، واهتموا بالمحاصيل الوطنية.

وفى مجال الصناعة أقام الفرنسيون مصنعاً لنسج الأقمشة، ومصنعاً للصابون من الزيوت المصرية، كما أقاموا مصنعا للبارود.

(٤) بحث علماء الحملة أحوال مصر على أسس علمية؛ وكان أثر الحملة من الناحية العلمية أكثر وضوحًا، وكان الهدف من مرافقة الكثير من العلماء الفرنسيين للحملة، تنظيم الاستعمار الفرنسى للبلاد، واستغلال مواردها المختلفة.

وقد أسس بونابرت مجلسا استشاريا للإدارة الحاكمة سماه «المجمع العلمى» L,instit d,Egypte، كان يتكون من ٤٨ عالمًا فى مختلف التخصصات.

وكان ينقسم إلى أربعة أقسام: قسم للرياضيات، وقسم للأدب والفنون، وقسم للطبيعيات، وقسم للاقتصاد السياسى، وكل قسم كان يضم اثنى عشر عضواً، ويجتمع جميع الأعضاء مرتين فى الشهر.

وكان مقر المجمع العلمى فى قصر حسن كاشف بالناصرية فى القاهرة.

وقد تفرغ أعضاء المجمع العلمى لدراسة أحوال مصر فى المجالات المختلفة، وقاموا بدراسة آثارها، وتمكنوا من كشف رموز حجر رشيد، الذى مهد لحل رموز اللغة المصرية القديمة.

كما رسموا خريطة صحيحة لمصر، ودرسوا مشروع شق قناة برزخ السنويس، للربط بين البحر المتوسط والبحر الأحمر.

ودرسوا أيضًا تاريخ البلاد، وطبيعة أرضها، وأجناس سكانها وعاداتهم، وحيواناتها وطيورها، وغلاتها الزراعية، وصناعاتها وتجارتها، وغير ذلك من الموضوعات.

وقد نشر علماء المجمع العلمى خلاصة أبحاثهم فى كتاب «وصف مصر»، الذى يتكون من عدة أجزاء.

وعن طريق الفرنسيين دخلت الطباعة إلى مصر، وكانت مطبعة الحملة تستخدم فى طبع المنشورات التى يصدرها قادة الحملة، كما قامت بطبع صحيفتين للحملة بعنوان «لوكوريه دولجبت» Le Courrier de L, Egypte، ولا «ديكاد اجبسيين» La De'cade Eggyptienne.

(٥) إيقاظ الروح الوطنية فى مصر والشرق العربى؛ وقد ساعدت هذه الحملة على إيقاظ الروح الوطنية فى نفوس الشعب العربى فى مصر والشام.

وكان لها أثرها فى نمو الوعى السياسى بين أفراد الشعب، وقد تمسك المصريون بهذا الوعى السياسى بعد ذلك، ووصل بهم الأمر فى عام ١٨٠٥، إلى اختيار من يحكم البلاد، وفق الشروط التى وضعوها، وذلك وسط القوى التى كانت تتصارع على حكم البلاد، بعد جلاء الفرنسيين، وهم العثمانيون والمماليك والانجليز.

بناء الدولة الحديثة فى مصر فى عهد محمد على باشا

بعد جلاء الفرنسيين عن مصر، شهدت البلاد فترة من الفوضى والاضطرابات، فقد تصارع على الحكم ثلاث قوى: العثمانيون والمماليك، وهم الحكام القدامى، والانجليز الذين تباطأوا فى الجلاء عن البلاد، بعد أن شعرت بريطانيا بأهمية مصر، وخشيت أن يعود إليها الفرنسيون من جديد، كما خشيت أن تقوم فى مصر سلطة يمكن أن تهدد مواصلاتها مع الهند.

وقد اضطر الانجليز إلى الخروج من مصر فى عام ١٨٠٣، تحت إلحاح الدولة العثمانية وفرنسا.

وكان العثمانيون والمماليك يعتقدون أن الأمور ستعود إلى ما كانت عليه فى مصر قبل الحملة الفرنسية، وتنازع الفريقان من أجل استعادة السلطة التى كانا يحظيان بها من قبل.

وقد حاولت الدولة العثمانية استعادة سلطتها فى مصر، وتدعيم نفوذها فيها، وإبعاد أمراء المماليك عن الحكم، ومنعهم من جلب أرقاء جدد، لإضعاف قوتهم حتى يسهل الفتك بهم، وكذلك منع الأوروبيين من محاولة احتلالها من جديد. كما عاد المماليك إلى سابق انقسامهم والتصارع فيما بينهم.

ولكن كلا من العثمانيين والمماليك قد عاد أضعف مما كان عليه فى السابق، ماديا ومعنويا.

وكانت البلاد قد شهدت نمو الروح الوطنية بتأثير الحملة الفرنسية، فقد اعتزم الشعب المصرى، بقيادة العلماء والمشايخ المخلصين، وعلى رأسهم السيد عمر مكرم نقيب الأشراف، على أن يتولى زمام أموره بنفسه، وأن يكون له حق اختيار من يحكمه.

ولم يكن من دأب علماء ومشايخ ذلك العصر أن يسعوا لتولى الحكم، ولكنهم تولوا قيادة الثورة على النظام القديم البغيض، بعدما شاهدوه من تردى أوضاع البلاد، وخشوا أن يؤدى التصارع بين القوى المتنافرة إلى عودة أحوال البلاد إلى ما كانت عليه من فقر وتخلف.

الشعب يقرر عزل الوالى العثمانى خوشيد باشا ويختار محمد على قائد الجند الألبانيين والياً عليه فى مايو سنة ١٨٠٥:

وكان خورشيد باشا آخر الولاة العثمانيين، يواجه متاعب كثيرة، كان أولها ثورة الجنود بسبب تأخر رواتبهم، فهاجموا حى مصر القديمة، واقتحموا البيوت، وقتلوا من اعترضهم، وانتشرت الفوضى فى أنحاء المدينة.

وقد اضطر خورشيد باشا إلى فرض المزيد من الضرائب والمغارم لترضية الجند وإخماد ثورتهم. وعلى أثر ذلك احتجت جموع الشعب، وأضربت المحلات فى القاهرة، وتوجه وفد من علماء الأزهر إلى الوالى العثمانى، وطلبوا منه العمل على إخراج الجند من البيوت التى اقتحموها، ومعاقبتهم على الجرائم التى ارتكبوها.

ولما تقاعس خورشيد باشا عن اتخاذ أى إجراء، رفع العلماء والمشايخ دعوى عليه فى المحكمة الشرعية، وتقدموا فى عريضتهم بالمطالب التالية:

«١- إجلاء الجند عن القاهرة ونقلهم إلى الجيزة.

٢- عدم السماح بدخول أى جندى للعاصمة.

٣- إعادة المواصلات بلا إبطاء بين العاصمة والوجه البحرى.

٤- لايحق للوالى أن يفرض ضريبة إلا إذا أقرها العلماء وكبار الزعماء»[١].

(١) أمين بسيونى: تاريخ مصر السياسى، ص ص ٤٥، ٤٦.

ولم يلبث أن تعقدت الأمور بين الطرفين، إذ اجتمع العلماء وزعماء الشعب والنقباء في مايو سنة ١٨٠٥، وتداولوا فيما بينهم، وقرروا عزل خورشيد باشا.

كما بحث المجتمعون عن رجل قوى من العسكريين الأتراك، يكون أكثر عدلاً وإخلاصا للبلاد ومصلحتها، ويستطيع أن يصد المماليك والقوات العثمانية التى تعتبر مصر أرضا مفتوحة، كما يمكنه إنقاذ البلاد من أخطار استعمار جديد قد تتعرض له، وخاصة بعد أن انكشفت مطامع الانجليز فى مصر.

وقد استقر رأى علماء وزعماء الشعب على اختيار محمد على ليكون واليا على البلاد، بدلا من خورشيد باشا، وكان محمد على قائد الجند الألبانيين فى الحامية العثمانية، وقد توسموا فيه العطف والخير والصلاح، بالإضافة إلى المقدرة والكفاية لتولى هذا المنصب السامى. وعقب ذلك توجه علماء وزعماء الشعب، وعلى رأسهم عمر مكرم إلى بيت محمد على بالأزبكية، وطلبوا إليه أن يتولى أمر البلاد، وقال له السيد عمر مكرم «إننا نريدك واليًا علينا بشروطنا لما نتوسمه منك من العدالة والخير».

وكانت هذه الشروط «أن يحكم بموجب الشريعة، وأن يزيل المظالم والأعمال غير المشروعة، وأن لاينفرد بأعماله بل عليه أن يستشير علماء الشريعة وزعماء الشعب، فإذا خالف هذا فهم فى حل من اتفاقهم معه، وكانوا أحراراً فى خلعه»(٢).

وقد قبل محمد على هذه الشروط، بعد أن تظاهر بعدم رغبته فى تولى هذا المنصب، وقال «أنا لا أصلح لذلك ولست من الوزراء ولا من الأمراء ولا من أكابر الدولة»، وكان ذلك رياء ونفاقاً منه.

ثم ذهب علماء وزعماء الشعب ومعهم محمد على إلى بيت القاضى، وأبلغوه قرارهم بعزل خورشيد باشا واختيار محمد على مكانه.

---

(٢) أمين بسيونى: المرجع السابق، ص ٤٦.

ولما تقل إلى خورشيد باشا نبأ عزله، وتعيين محمد على مكانه، كره أن يكون مصيره على أيدى زعماء الشعب المصرى، ،وقال فى صلف شديد:

«إننى والى مصر بمقتضى وثائق منحتها من السلطان، ولا أعترف بعزل صادر من الفلاحين، ولن أنزل من القلعة إلا بأمر من الباب العالى»[٣].

وعندئذ حاصر جموع الشعب القلعة، واشتبكوا مع جنود الوالى، ولما اشتدت الاشتباكات اضطر خورشيد باشا إلى أن ينزل من القلعة وتوجه إلى الإسكندرية، حيث مارس مهامه منها كوال من قبل السلطان، بينما أخذ محمد على يباشر سلطاته التى استمدها من الشعب فى القاهرة.

وصول فرمان السلطان العثمانى فى يوليه سنة ١٨٠٥ بتثبيت محمد على فى ولاية مصر واضطرار خورشيد باشا للتسليم:

وفى هذه الأثناء بعث زعماء وشيوخ مصر إلى السلطان العثمانى، يطلبون منه تثبيت محمد على فى ولاية مصر.

وكان السلطان العثمانى فى ذلك الوقت، يركز جهوده فى مواجهة المشكلات الدولية الكبرى، التى أثارتها حروب نابليون فى أوروبا، فلم يشأ أن يفتح جبهة جديدة فى مصر، فوافق على تثبيت محمد على فى ولاية مصر، وفى نفس الوقت أخذ يضمر له فى نفسه الكثير من الحقد، ويتحين الفرصة المناسبة للإطاحة به.

وفى ٩ يوليه سنة ١٨٠٥ وصل فرمان السلطان العثمانى، بتثبيت محمد على فى ولاية مصر، نزولاً على رغبة الشعب وزعمائه، فما كان من خورشيد باشا إلا أن يذعن لقرار السلطان ويضطر إلى التسليم.

وبذلك فقد انتصرت إرادة الشعب، وفشلت جميع المحاولات التى بذلت بعد ذلك لعزل محمد على، أو نقله إلى ولاية أخرى، وذلك بتحريض الانجليز الذين

(٣) د. عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق)، ص ٨٢.

كانوا يسعون لدى السلطان العثمانى لإعادة المماليك إلى السلطة فى البلاد، وكانوا على اتفاق مع الانجليز لحماية مصالحهم فى مصر.

الحملة الانجليزية على مصر سنة ١٨٠٧ :

وكان الإنجليز قبل انسحابهم من مصر فى عام ١٨٠٣ ، قد اتفقوا مع بعض زعماء المماليك، وعلى رأسهم محمد بك الألفى، على إعادتهم إلى السلطة مقابل منح انجلترا بعض الامتيازات والتسهيلات التجارية فى البلاد.

ولكن تمسك الشعب بمحمد على باشا قد أدى إلى فشل المؤامرة التى تزعمتها انجلترا لعزل محمد على باشا، أو نقله إلى ولاية سلانيك فى البلقان، وتولية موسى باشا مكانه.

ولما يئست انجلترا من تنفيذ خطتها بالوسائل السليمة، عمدت إلى استخدام القوة، فأرسلت حملة بقيادة الجنرال «فريزر» إلى مصر، فوصلت إلى الاسكندرية فى مارس سنة ١٨٠٧ ، واستولت على المدينة بدون مقاومة، بتواطئ حاكمها التركى أمين أغا.

وبعد ذلك تقدمت القوات الانجليزية إلى رشيد، وبعد أن انتشر أفرادها فى شوارعها مطمئنين، انقض عليهم الأهالى، بالإضافة إلى الحامية العثمانية، وقتلوا كثيراً منهم وأسروا البعض الآخر، واضطر باقى القوات الانجليزية إلى التقهقر إلى الإسكندرية. وفى هذه الأثناء استعد الأهالى بالقاهرة للجهاد ضد الانجليز، وبقيادة السيد عمر مكرم ولمعاونة أهالى رشيد والبلاد المجاورة.

ثم تجمع الانجليز مرة أخرى لمهاجمة رشيد والانتقام لهزيمتهم الأولى، وفى بلدة الحماد لقى الانجليز مقاومة عنيفة من الأهالى، وسقط منهم الكثيرون من القتلى والجرحى، واضطروا ثانية إلى الانسحاب إلى الاسكندرية والتحصن بها.

انسحاب الانجليز من مصر فى سبتمبر سنة ١٨٠٧ بعد عجزهم عن تحقيق أهدافهم:

وأثناء ذلك كان محمد على باشا يحارب المماليك بالصعيد، فأسرع بالعودة إلى القاهرة، وأرسل إليه قائد الحملة الانجليزية «فريزر» للتفاوض والصلح، بعد أن يئس من نجاح حملته.

وفى سبتمبر سنة ١٨٠٧ غادر الانجليز الاسكندرية، وانسحبوا من مصر فى ذلك الوقت، بفضل الوحدة الوطنية للشعب، والاصرار على الدفاع عن البلاد.

إنفراد محمد على بالحكم والقضاء على الزعامة الشعبية:

كان محمد على باشا طموحًا، وميالا للانفراد بالحكم، ولكنه ما كان يستطيع أن يفعل ذلك عقب وصوله إلى الحكم، إذ كان فى حاجة إلى تأييد زعماء الشعب له، لمواجهة تآمر المماليك ضده.

وقد تحالف محمد على مع السيد عمر مكرم، للعمل على تخليص مصر من المماليك، ولإبعاد الوالى العثمانى خورشيد باشا.

وبعد جلاء الإنجليز عن مصر سنة ١٨٠٧، قوى مركز محمد على باشا، فاعتزم الانفراد بالحكم فى البلاد، والتخلص من زعماء الشعب.

وقد شجعه على ذلك مالمسه من تنافس زعماء الشعب، وتفرق كلمتهم وكيدهم بعضهم البعض، وحقدهم على السيد عمر مكرم، الذى زادت مكانته فى أعقاب نزول الحملة الإنجليزية إلى مصر سنة ١٨٠٧، ودوره فى حشد المقاتلين لمقاومتها، حتى أمكنهم طرد الانجليز من مصر مدحورين، بعد وقت قليل.

ولكن محمد على باشا كان يخشى من تطور الزعامة المصرية، مما يهدد وضعه فى الحكم، فتمكن بمهارته من التفريق بين العلماء والمشايخ، واستخدمهم فى الكيد لبعضهم البعض، ثم نفى أقواهم نفوذاً، وهو السيد عمر مكرم إلى خارج القاهرة، وشتت شمل الآخرين.

وبعد ذلك، دبر محمد على باشا مذبحة القلعة فى مارس سنة ١٨١١، التى تخلص فيها من عدد كبير من المماليك، الذين كانوا يعادونه، وبعد أن يئس من إخضاعهم واستمالتهم إليه، وكان يرى من الخطورة أن يرسل قواته إلى الحجاز للقضاء على حركة الوهابيين، بناء على طلب السلطان العثمانى محمود الثانى، بينما المماليك قادرون على التحرك ضده، ويتربصون به، فأضمر القضاء عليهم نهائياً فى هذه المذبحة.

وعقب ذلك انتهج محمد على باشا أساليب الحكم المطلق، ولم يعد يعتمد على سلطة الشعب.

ويعلق أحد المؤرخين على مسلك محمد باشا بالقول:

«أكان محمد على على الحق فيما ارتأى من إبعاد جهود جمهور المصريين عن ميدان السياسة والاستئثار به وحده.

أكان ذلك ضروريا له لكى يستطيع المضى فى خططه الإصلاحية؟

يبدو أنه بالغ فى التحوط حين سلك هذا السبيل، أن كانت تكون أيسر وأهون لو لم يخرج المصريين من الميدان جملة، فإنه بات يشكو بعد خروجهم قلة الرجال وندرة الكفايات معه، ولو لم يبادر إلى الاستعانة بهم فى جيوشه لما استطاع أن ينتصر ..

نعم كان المصريون بعيدين عن أن يفهموا غاياته ومراميه .. ولكن لا نزاع فى أن نفراً منهم كان قديراً على مجاراته ومتابعته بعد صبر قليل، وأن بعض أهلها كانوا إذ ذاك فى حالة معنوية تمكنهم من مجاراته وفهم مراميه إذا تفاهم معهم عليها ...»[(٤)].

(٤) د. حسين مؤنس: الشرق الإسلامى فى العصر الحديث، ص ص ١٤٤ ، ١٤٥.

سياسة محمد على باشا الداخلية وقيام الدولة المصرية الحديثة

بعد أن استقر محمد على باشا فى ولاية مصر، مضى فى بناء الدولة المصرية الحديثة، وقد ساعده على ذلك القضاء على المماليك، والتخلص من الفرق العسكرية غير النظامية، التى كانت أحد مصادر الاضطرابات فى داخل البلاد، وكذلك إلغاء نظام الإلتزام لجمع الضرائب، الذى أرهق كاهل الفلاحين، وحرم الخزينة من جانب كبير من الأموال التى كان يستولى عليها الملتزمون، كما منع الباشا من الاتصال مباشرة بالفلاحين.

وبعد أن استكملت مصر قوتها العسكرية والاقتصادية والثقافية، بالاقتباس من المدنية الحديثة، صارت أقوى دولة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، فى الشرق الأوسط.

اقتباس النظم الغربية الحديثة:

أدرك محمد على باشا أهمية استخدام أساليب المدنية الغربية الحديثة لتحقيق التطور والتقدم، وذلك لنقل البلاد من حياة الجمود والتخلف إلى الحياة العصرية المتطورة.

ومن ثم اتجه إلى الأخذ والاقتباس من الغرب، واستعان فى ذلك بالخبراء الأوروبيين وخاصة الفرنسيين.

كما أرسل البعوث العلمية إلى أوروبا لإعدادهم لتولى المناصب الهامة فى المجالات المختلفة، والاستغناء بهم عن العسكريين وغيرهم من الخبراء الأجانب.

وقد اقتبس محمد على باشا عن الغرب العلوم والصناعات الحديثة، ونظام التعليم الحديث، والأساليب الحديثة فى تنظيم وتدريب الجيش، والنظم الاقتصادية والإدارية والصحية.

كما أدخل الأساليب الحديثة فى فن المعمار، وتنسيق البساتين، وظهر ذلك جليا فى قصوره هو وأسرته، وفى قصور كبار رجال الدولة، التى تم تشييدها.

إنشاء الجيش والأسطول النظاميين:

اهتم محمد على باشا فى المقام الأول، بالجيش والأسطول، للمحافظة على كيان الدولة المصرية، ولتحقيق مشروعاته التوسعية.

الجيش النظامى الحديث:

ولما فشلت محاولته الأولى سنة ١٨١٥ فى إدخال النظم الحديثة فى صفوف جنده غير النظامين، انصرف عن الاعتماد عليهم، وشرع فى بناء جيش نظامى حديث، كان نواته خمسمائة من أبناء المماليك، أرسلهم إلى أسوان سنة ١٨٢٠ للتدريب هنا على الأساليب الحديثة على يد الكولونيل «سيف» الفرنسى، وهو أحد ضباط جيش نابليون بونابرت، وقد اعتنق الإسلام فيما بعد، وصار إسمه «سليمان الفرنساوى».

وبعد ثلاث سنوات تخرج هؤلاء المماليك كضباط على النسق الحديث. وقد اتخذ محمد على باشا الجنود من الفلاحين المصريين لأول مرة، بعد أن فشلت محاولات تجنيد السودانيين بعد فتح السودان، وفى البداية كان الفلاحون يتهربون من التجنيد، ،وفر كثير منهم من قراهم، وعمد الآخرون إلى تشويه أعضاء أجسامهم، فاضطر محمد على باشا إلى تشكيل فرقة من المشوهين بالجيش، كما استعان بالوعاظ لإقناع الفلاحين بالانخراط فى سلك الخدمة العسكرية.

المدارس الحربية:

ثم أنشأ عدة مدارس حربية لتخريج ضباط الجيش فى الفرق المختلفة، منها مدرسة المشاة، ومدرسة الفرسان، ومدرسة المدفعية، ومدرسة أركان الحرب.

كما أرسل البعثات الحربية إلى أوروبا للاستغناء عن الضباط الأجانب.

وقد أسند محمد على باشا المناصب الكبرى فى الجيش للأتراك والجركس، أما المصريون من خريجى مدارس الضباط، فقد اقتصروا على المناصب القيادية الصغرى فى الجيش.

ولم يلبث أن غرس هذا الجيش الوطني في نفوس المصريين مبادئ النظام وحب الفداء من أجل الوطن، إذ كانت أول مرة يتولى فيها المصريون عبء الدفاع عن بلادهم منذ عدة قرون.

ولقد أثبت هذا الجيش المصري الجديد جدارته الحربية في المعارك التي خاضها في بلاد المورة بأوروبا، وفي الشام وآسيا الصغرى، أثناء حروب محمد علي باشا ضد السلطان العثماني.

كما ارتبط بالجيش التوسع الصناعي، والعناية بالتعليم، فصار أحد عوامل النهضة الشاملة في البلاد.

الأسطول المصري:

كانت نواة الأسطول المصري، تلك السفن التي صنعت في ترسانة بولاق، ونقلت إلى السويس، لاستخدامها في نقل الجيش والذخائر إلى الجزيرة العربية أثناء الحرب ضد الثورة الوهابية.

وبعد ذلك اشترى محمد علي باشا عدداً من السفن الحربية من الموانئ الأوروبية، وضمها إلى الأسطول المصري في البحر المتوسط.

وبعد تحطيم الأسطول المصري في معركة «نوارين» سنة ١٨٢٧ أثناء حرب المورة، شرع محمد علي باشا في إنشاء أسطول حديث بأيدي مصرية.

وقد استعان في ذلك بمهندس فرنسي، هو مسيو «دي سيريزي» الذي ساهم بجهد كبير في إنشاء دار ترسانة الإسكندرية على أحدث النظم الغربية، وساعده رئيس الصناع وكان يدعى الحاج عمر، وعمل تحت إشرافه آلاف العمال المصريين. كما أسس محمد علي باشا المدرسة البحرية بالإسكندرية، لتخريج ضباط الأسطول، وأرسل البعثات إلى أوروبا لدراسة أحدث التنظيمات البحرية.

وكان للأسطول المصري دور هام في السيطرة على موانئ الشام أثناء حرب محمد علي باشا ضد السلطان العثماني.

العناية بالتعليم الحديث

أدرك محمد على باشا أهمية التعليم لبرامجه الإصلاحية.

ولذلك شرع فى إنشاء المدارس العليا المختلفة، تبعًا لتنوع حاجات الدولة، وذلك إلى جانب المدارس الحربية.

المدارس العليا:

فأنشئت مدرسة المهندسخانة، ومدرسة الطب البشرى، ومدرسة الصيدلة، ومدرسة الزراعة، ومدرسة الطب البيطرى، ومدرسة الألسن، ومدرسة الفنون والصناعات وغيرها.

وهذه المدارس كانت تستمد تلاميذها من المدارس التجهيزية والمدارس الابتدائية.

وكان الطلبة يلحقون بهذه المدارس على اختلاف أنواعها بما يشبه التجنيد الإجبارى. وكان التعليم فى هذه المدارس بالمجان، وبالإضافة إلى ذلك كان الطلبة يبيتون فى هذه المدارس، وتقدم لهم الوجبات الغذائية، كما يتقاضون مصروفاً شخصياً شهرياً.

البعثات الدراسية إلى الخارج:

وكان الممتازون من خريجى المدارس العليا يرسلون فى بعثات دراسية إلى أوروبا، لاستكمال دراساتهم العليا.

ومن بين النابغين من أبناء الشعب المصرى الذين تخرجوا فى هذه المدارس، وأنهوا دراساتهم فى الخارج، نجد رفاعة رافع الطهطاوى، وعلى البقلى، ومحمد بيومى، وعلى مبارك، وهؤلاء كان لهم دور كبير فى النهضة العلمية والإصلاحية فى البلاد.

تدهور التعليم فى أواخر عهد محمد على باشا وخلفائه:

غير أن التعليم الحديث قد تدهور فى أواخر عهد محمد على باشا وخلفائه،

نتيجة لنقص احتياجات الدولة إلى تخريج الموظفين الفنيين من مدنيين وعسكريين، وكان هذا هو الهدف الأساس من إنشاء هذه المدارس.

تنظيم شئون الإدارة وإنشاء الدواوين

عمل محمد على باشا على إقامة أداة منظمة للحكم، تمكنه من السيطرة على شئون البلاد، وتحقيق الأهداف التى كان يتطلع إليها.

الديوان العالى:

فشرع فى تأسيس عدد من المجالس والدواوين، منها الديوان العالى، أو مجلس الحكومة، وكان مقره فى القلعة، وفى هذا الديون كان محمد على باشا يتداول مع أعضائه فى الشئون الهامة المتعلقة بأجهزة الحكم، قبل البت فى تنفيذها.

الدواوين الحكومية:

ولكل فرع من فروع الحكومة أنشئ ديوان يختص بشئونه، مثل ديوان الحربية، وديوان البحرية، وديوان المدارس، وديوان الأشغال، وديوان التجارة وغيرها. وهذه الدواوين قد تحولت فيما بعد إلى «نظارات»، ثم أطلق عليها إسم «وزارات».

المجلس العالى:

وفى سنة ١٨٣٤ أنشئ المجلس العالى الذى ضم نظار الدواوين ورؤساء المصالح، واثنين من العلماء، واثنين من التجار، واثنين من الأعيان، عن كل مديرية من مديريات مصر السبع.

المجلس المخصوص:

وهناك أيضاً المجلس المخصوص الذى كان ينظر فى شئون الحكومة الكبرى، ويسن القوانين واللوائح، ويصدر التعليمات إلى المصالح الحكومية، وكان يرأسه إبراهيم باشا.

عدم وجود مجالس شعبية:

وهذه التنظيمات الحكومية لم تشهدها البلاد من قبل، غير أن هذه المجالس والدواوين كانت كلها حكومية تنفيذية، فلم تكن هناك هيئات أو مجالس شعبية تمثل الأمة على غرار النظم الديمقراطية الغربية.

وكان ذلك يتفق مع نزعة محمد على باشا الاستبدادية، واستئثاره بالسلطة فى البلاد، دون اعتبار لإرادة الشعب.

السياسة الاقتصادية وتطور الزراعة والصناعة والتجارة

أدخل محمد على باشا فى مصر، لأول مرة فى العصر الحديث، نظام الاقتصاد الموجه، ويسميه البعض الاشتراكية الحكومية، وقد ارتقى هذا النظام بأحوال البلاد الاقتصادية، بالمقارنة بالحياة الاقتصادية المضطربة فى العهد السابق.

إدخال نظام الاحتكار فى الزراعة والصناعة والتجارة:

فى البداية ألغى محمد على باشا نظام الالتزام الذى كان شائعاً فى مصر من قبل، وعوّض الملتزمين عن ذلك، بأن رتب لكل منهم إيراداً سنوياً يعرف بإسم «الفائض»، يصرف طيلة حياته فقط، ولايورث لأولاده بعد وفاته.

ثم أدخل محمد على باشا نظام الاحتكار، فكان المالك الوحيد للأرض، والصانع الوحيد، والتاجر الوحيد.

وبذلك عادت معظم فوائد التقدم الاقتصادى الذى أحرزته مصر فى هذه الفترة على الحكومة وحدها.

كما أنها أضاعت على التجار والمضاربين الأوروبيين فرصة التلاعب بالأسعار، باستغلال مهارتهم التجارية فى خداع المنتجين المصريين، والحصول منهم على المنتجات بأقل الأسعار، الأمر الذى كان مثار الشكوى من جانب البيوت المالية والتجارية الأجنبية، وبعض الدول الأوروبية، وعلى رأسها انجلترا التى

دأبت على السعى لدى السلطان العثمانى، والضغط على محمد على باشا حتى ألغى نظام الاحتكار سنة ١٨٣٨، وتم ذلك تدريجيا فيما بعد.

وقد ترتب على سياسة الاحتكار أن حرم الفلاح والعامل والتاجر من ثمرة جهودهم وكدهم، وهم يمثلون غالبية الشعب المصرى، الأمر الذى أضر بأحوال البلاد الاجتماعية فى هذه الفترة.

(أ) فى مجال الزراعة

توزيع الأراضى على الفلاحين وكبار الموظفين والمعاونين وأسرة محمد علىّ باشا وأقاربه:

بدأت حكومة محمد على باشا فى سنة ١٨١٣ بمسح الأراضى الزراعية، بعد أن أبعدت الملتزمين، وصادرت أملاك المماليك، وأطلق على هذه العملية إسم «التاريع»، واستغرقت خمس سنوات.

الأطيان الأثرية:

ثم وزعت الأراضى الصالحة للزراعة، التى بلغت ثلاثة ملايين ونصف مليون فدان، على الفلاحين، وأطلق عليها «الأطيان الأثرية»، لكى يستغلونها، دون أن يكون لهم حق تملكها، وذلك فى حدود ثلاثة إلى خمسة أفدنة لكل منهم، وعلى كل منهم الاستمرار فى زراعة قطعة الأرض التى تسلمها، ودفع ضرائبها مادام قادراً على ذلك، وإذا هرب يجرى البحث عنه، وإعادته إلى بلده، وإلزامه بزراعة أرضه، وسداد الضرائب المطلوبة عن الفترة التى تخلى فيها عن أرضه.

كما حددت الضرائب المطلوبة على الأطيان، وكانت تتفاوت تبعًا لجودة الأرض، ومستوى الإقليم، وإمكانيات الرى، وحسب تقدير الجبرتى، كانت ضريبة الأرض وقت القيام بعملية مسح الأراضى، تتراوح بين ١٠ و ١٥ ريال فى السنة عن الفدان الواحد.

أطيان الأبعاديات:

وهى أراضى بور بعيدة عن النيل، لم تدخل فى مساحة الأطيان سنة ١٨١٣ .

وقد خصصت مساحات واسعة من هذه الأراضى لتوزيعها على بعض معاونى وحاشية محمد على باشا، وكبار الموظفين وقادة الجيش، مكافأة لهم على إخلاصهم له.

كما منح الأعراب أجزاءاً من هذه الأراضى، لتشجيعهم على الزراعة، ولمنعهم من الإغارة على القرى.

وقد منحت هذه الأراضى بالإيجار، أو بنصف الضريبة، أو بالضريبة الكاملة، بعد مرور أربع سنوات من استلامها، مع إعفائها من الضريبة طوال السنوات الثلاث السابقة.

وبعض الأطيان كانت معفاة بصفة دائمة من الضرائب، لتشجيع أصحابها على إصلاحها وزراعتها، أو غرسها بالأشجار، ويطلق عليها «رزقة بلامال».

ويبلغ جملة مساحة أراضى الأبعاديات التى منحها محمد على باشا لأتباعه وكبار رجال الدولة والأعراب، ما يقرب من ٢٠٠ ألف فدان.

وهذه «الأبعاديات» أعطيت لهم فى أول الأمر، للإفادة منها خلال فترة حياتهم فقط، ثم أبيح حق انتقالها إلى الإبن الأكبر، بعد وفاة أبيه.

وفى عام ١٨٤٦ منح أصحاب أراضى الأبعاديات حق التصرف فى أراضيهم، بالبيع أو الرهن وغير ذلك، وبذلك أصبحوا ملاكًا لأطيانهم بكامل حقوق الملكية. وكان دافع محمد على باشا فى ذلك رغبته فى تشجيع أصحابها على إصلاح هذه الأراضى، بعد مارآه من إهمالهم لها.

أطيان الجفالك:

خصص محمد على باشا الأفراد أسرته وأقاربه مساحات واسعة من أراضى الأبعاديات عرفت بإسم «الجفالك»، وضم إليها أطيان بعض القرى العاجزة عن دفع الضرائب والبقايا المتأخرة عليها.

وقد بلغت مساحة أراضى «الجفالك» فى مطلع القرن العشرين حوالى $\frac{1}{6}$ أراضى مصر المزرعة.

وهذه الأراضى كانت معفاة من الضرائب، مثل أطيان «رزقة بلامال» ، وفى عهد سعيد باشا تقرر تحصيل عُشر الناتج منها عيناً ، وكذلك الأبعاديات، وذلك لحساب الحكومة، وضمت إلى الأطيان «العشورية».

وفى سنة ١٨٤٦ منح أصحاب «الجفالك» حق الملكية المطلقة، وصار لهم حق التصرف الكامل فى هذه الإقطاعيات، واتبع ذلك أيضًا فى أطيان «رزقة بلامال» .

نظام العهدة:

وفى سنة ١٨٤٠ أنشأ محمد على باشا «نظام العهدة» ، على أثر تراكم الضرائب على بعض القرى التى عجز أهلها عن سدادها أولا بأول، مع ترك بعض الأراضى بدون زراعة.

وبموجب هذا النظام كان المتعهد يلتزم بدفع ما على القرية من ضرائب وبقايا متأخرة، ولايحصل من الأهالى أكثر من الضرائب المقررة.

ومقابل ذلك، يسمح للمتعهد بزراعة ما بقى من الأراضى لحسابه الخاص.

شق الترع وإنشاء القناطر والجسور:

ومن أجل زيادة مساحة الأراضى المنزرعة، وتنمية الثروة الزراعية فى البلاد، فقد اهتمت الحكومة بشق الترع التى بلغ طولها ١٢٨٧ كم، ومن أهمها ترعة المحمودية التى تصل إلى الإسكندرية.

كما أنشأت القناطر والجسور لتنظيم أعمال الرى، ومن أهمها القناطر الخيرية على رأس الدلتا قرب القاهرة، وذلك لضبط مياه النيل وتيسير الانتفاع بها فى ادخال الرى الدائم فى أنحاء البلاد.

إدخال محاصيل جديدة وزيادة ضخمة فى الإنتاج الزراعى:

وقد أدخلت الحكومة محاصيل جديدة مثل القطن والتوت والزيتون والقنب والنيلة والأرز.

وكانت هذه المحاصيل الزراعية تستخدم كثيراً فى الصناعة.

ولم يلبث أن صار محصول القطن يشكل المصدر الرئيسى لدخل الدولة، فكان يباع لبعض الدول الأوروبية، وتستخدم أموال مبيعاته فى شراء الآلات الحديثة، والأسلحة الجديدة، ولسد نفقات البعثات التعليمية فى الخارج.

وكان موظفو الحكومة المتخصصون يشرفون على أعمال الزراعة، وقد بذلت جهود ضخمة فى هذا القطاع، وبالوسائل العادية، مما أدى إلى حدوث تطور ضخم فى الإنتاج الزراعى، الذى تضاعف ١٢ مرة خلال نصف قرن فى هذه الفترة.

إلزام الفلاحين بتسليم المحاصيل إلى مخازن الحكومة وبالأسعار التى تحددها:

ولم يكن الفلاح حراً فى زراعة المحاصيل التى اعتاد عليها، ويبيع إنتاجها كيفما يشاء، بل كانت الحكومة هى التى تحدد نوع المحصول وكميته والمكان الذى يزرع فيه.

وطبقًا لنظام الاحتكار، فكان الفلاحون يسلمون معظم المحاصيل إلى المخازن والشون الحكومية، وبالأسعار التى تحددها الحكومة، ثم تخصم من قيمتها أثمان البذور والأسمدة والضرائب وغيرها، والباقى يستلمون بها صكوكًا يصرفون بقيمتها سلعًا من منتجات المصانع الحكومية، وفى أحيان قليلة كان الفائض يصرف لهم نقداً.

ورغم عيوب هذا النظام، فقد توفر الأمان والاطمئنان للفلاح، إذ أصبح يعمل فى قطعة الأرض التى أعطيت له ليستغلها، وهو لايخشى أن يفقدها ذات يوم تحت ضغط الملتزم، أو بارهاب أحد مشايخ العرب الأقوياء، ولن يتكرر فرض

الضريبة عليه مرة بعد أخرى، كما كان يحدث في السابق.

هذا، ويبرر محمد على باشا مسلكه في حديثه عن النظام الذى أدخله في الزراعة مع البارون De Boislecomte، فيقول:

«لقد وضعت يدى على كل شئ، ولكن لكى أجعل كل شئ مثمراً، والمسألة مسألة إنتاج، وإذا لم أقم به أنا فمن يقوم به غيرى؟

أين الذى كان يقدم الأموال اللازمة، ويشير بالخطط التى تتبع والمزروعات التى تزرع؟

أتعتقد أن أحداً في هذه المملكة خطر له أن يجلب القطن والحرير والتوت؟ لا أحد كان لابد لى أن أقود هذه البلاد قيادة الأطفال، وأن تركها لنفسها يسلمها للفوضى التى أخرجتها منها»(٥).

(ب) في مجال الصناعة

اهتم محمد على باشا بتصنيع مصر لتحقيق الأهداف التالية:

١) إنتاج الأسلحة والمعدات اللازمة للجيش والأسطول(٦)، ورغبته في عدم الاعتماد على استيرادها من البلاد الأجنبية، لتحقيق الأمان أثناء الحروب بصفة خاصة.

٢) عدم تسرب الأموال المصرية إلى الخارج، والانتفاع بها في داخل البلاد، لتقوية مركزها المالى.

٣) ضرورة ترقية الصناعة في البلاد لمسايرة التقدم الزراعى، الذى استلزم إنشاء مصانع حديثة، لتجهيز الحاصلات الزراعية للاستهلاك، أو للتصدير للخارج، أو لتحويل بعضها إلى منتجات صناعية تحتاجها البلاد.

٤) زيادة موارد الخزانة بجعل الصناعة من مصادر إيرادات الحكومة.

---

(٥) شفيق غربال: محمد على الكبير، ص ١١٣.

(٦) د. أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى في القرن التاسع عشر، ص ١٥٩.

وعند إعداد الحملة المخصصة لمحاربة الوهابيين بالحجاز، وجد محمد على باشا حاجة ماسة لإنشاء السفن اللازمة لنقل جنود الحملة ومؤنها ومعداتها من مصر إلى الحجاز، فأسس ترسانة بولاق سنة ١٨٠٩ وحشد لها الصناع، وجمع الأشجار والأخشاب من أنحاء البلاد، وبنى أسطوله الشراعى الأول الذى قطع به البحر الأحمر.

وعلى أثر ذلك أخضع هذه الصناعة لإشراف الحكومة، ورتب لها النظم ولوائح العمل، بما يتفق والأهداف التى يرمى إليها.

وكان ذلك بداية تدخل الدولة فى توجيه الصناعة فى البلاد.

وقد أدرك القناصل الأجانب نوايا محمد على باشا، فصارحوا حكوماتهم بالحقيقة التى كانت تضايقهم.

وكان فى هذا الاتجاه ازعاج لفرنسا ودول أوروبا الأخرى وخاصة إنجلترا، ونظراً لأن معظم السكان كانوا يشتغلون بالزراعة، لاعتقادهم أنها أصلح موارد البلاد للاستغلال.

كما أن الصناع فى ذلك الوقت قد درجوا منذ القدم على نظام المصانع الصغيرة، بأساليبها العتيقة، ولم يكن من السهل أن يتحول أفراد الشعب عما اعتادوا عليه من تلقاء أنفسهم.

ولذلك أخذت الحكومة على عاتقها إنشاء المصانع الكبيرة التى تدار بآلات حديثة، وبرؤوس أموال أميرية، وخاصة بعد تنمية زراعة القطن فى مصر.

بدء الاحتكار الصناعى:

وفى سنة ١٨١٦ بدأ محمد على باشا احتكار الصناعات الصغيرة القائمة فى ذلك الوقت. وفى البداية لجأ محمد على باشا إلى إدخال النظام المعروف عند الألمان باسم Verleg، ويسميه الفرنسيون Commandit industrielle، وبمقتضى هذا النظام يقوم أحد التجار أو الوسطاء بتقديم الخامات إلى الصناع لتصنيعها،

مقابل أجر محدد يتفق عليه، وهو يشبه النظام المنزلى فى الصناعة الذى ظهر فى إيطاليا فى القرن الثالث عشر الميلادى.

وقد انتشر هذا النظام فى أوروبا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وأدى إلى زيادة الإنتاج هناك، ويعتبر من الوجهة الاقتصادية أول خطوة نحو الصناعات الحديثة.

وكان يخضع لنظام Verleg فى مصر صناعات الحرير وغزل الكتان والحصير، وماء الورد، ومعاصر الزيوت والتقطير والشمع، وكانت هذه الصناعات نشطة فى ذلك الوقت.

وتبعًا لنظام الاحتكار، قامت الحكومة بتوجيه الإنتاج وتوزيعه، مع بقاء الصناع فى ورشهم، واحتفاظهم بآلاتهم.

فكانت الحكومة تقدم للصناع المواد الخام بثمن محدد يزيد عادة عن ثمن شرائها، وتحدد لهم مدة لتصنيعها وفقا لمعدلات تفرضها عليهم، ثم تشترى المنتجات الصناعية منهم بالثمن الذى تحدده، وتختمها بخاتمها، وبعد ذلك تبيعها للتجار والمستهلكين، سواء فى داخل البلاد أو خارجها.

وكان يشرف على الأسواق العامة موظفون لهم سلطة المحتسب، ويكلفون بمصادرة المنتجات غير المختومة التى يحاول الصناع بيعها خلسة، ومعاقبة صانعيها وبائعيها.

وقد أضر هذا النظام بالصناع، إذ فقدوا الحرية فى شراء المواد الخام، وفى بيع منتجاتهم، مع التسويف فى سداد مستحقاتهم، فنقصت مكاسبهم، وضعف حماسهم للعمل.

كما أضر بالمستهلك، لاضطراره للشراء بأسعار أعلى تحددها الحكومة.

وكانت الحكومة تحقق الأرباح من هذه العمليات مرتين، عند بيع المواد الخام للصناع، وعند بيع منتجاتهم للمستهلكين والتجار.

وهكذا، فقد اضمحلت الصناعات الصغيرة، نتيجة للاحتكار الذى فرضته الحكومة على بعضها.

سياسة التصنيع:

ظهرت معالم السياسة الصناعية الحديثة واضحة فى سنة ١٨١٨، عندما أسس محمد على باشا مصنعاً كبيراً على النمط الأوروبى فى جهة «بين السورين» قرب حى «الخرنفش» بالقاهرة، وجهزه بالعدد والآلات اللازمة.

وهذا المصنع كان يضم أقساماً لغزل الحرير المطرز بالقطيفة والستان الخفيف، وأقساماً أخرى لغزل ونسج القطن.

كما كان يضم هذا المصنع ورشا للحدادة والبرادة والخراطة والنجارة، لزوم تصليح وصيانة الماكينات، ولإعداد لوازم المصانع فى أنحاء البلاد.

وقد جلب لهذا المصنع عدد من العمال المتخصصين فى صناعة الحرير بمصانع فلورنسا.

وعين بهذا المصنع نحو ٤٠٠٠ عامل، فكان ذلك نواة لتأسيس الصناعة الحديثة فى مصر، حيث تم حشد جمع كبير من العمال للعمل تحت سقف واحد، ويخضعون لإدارة واحدة، ووجه الإنتاج إلى نطاق جديد واسع تحت إشراف الدولة.

وفى سنة ١٨٢١ عندما نجحت زراعة القطن الجديد، أمر محمد على باشا بمنع الأهالى بصفة عامة من تشغيل أنوال الغزل أو صنع الدوبارة، فأبرز بذلك سياسته فى احتكار الصناعة، وقصرها على الدولة وحدها.

وقد أنشئت المصانع الجديدة فى القاهرة والأقاليم فى الوجه البحرى وبالصعيد، وذلك بقصد نشر العمران فى سائر أنحاء البلاد، مع عدم تركيز الصناعة فى مواقع محدودة.

ومن أهم مصانع غزل ونسج القطن:

فى القاهرة

١- مصنع الخرنفش. ٢- فابريقة مالطة[٧]. ٣- المبيضة.

٤- مصنع نسيج البركال. ٥- مصنع بولاق للنسيج.

فى الوجه البحرى:

١- مصنع قليوب للغزل. ٢- مصنع شبين الكوم للغزل.

٣- مصنع المحلة١ الكبرى للغزل والنسيج.

٤- مصنعا زفتى وميت غمر للغزل.

٥- مصنعا المنصورة ودمياط للغزل والنسيج.

٦- مصنع دمنهور للغزل.

٧- مصنع فوه للغزل.

٨- مصنع رشيد للغزل والنسيج.

فى الوجه القبلى:

١- مصنع بنى سويف للغزل.

٢- مصنع الواسطى للغزل.

٣- مصنع أسيوط للغزل.

ومن مصانع الغزل والنسيج الأخرى:

١- مصنع الحرير بالقاهرة بالقرب من بركة الفيل.

٢- مصنع بولاق لصناعة الجوخ.

٣- مصنع دمنهور لنسيج «الكبابيت» والبطاطين اللازمة للجيوش البرية والبحرية.

٤- مصنع الطرابيش بفوه.

---

(٧) د. محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناد دولة مصر محمد على - تقرير باورنغ، ص ٤٥٤.

وبخلاف صناعة الغزل والنسيج، أقيمت الصناعات التالية:

صناعة السكر والتقطير الكروم:

وقد تركزت مصانعها بالوجه القبلي، فى مديرية المنيا ببلدة «الريرمون»، وفى بلدة «ساقية مصر»، وفى بلدة «الروضة» قرب ملوى.

مصانع النيلة:

أنشأت الحكومة عدة مصانع للنيلة فى بلاد[8] شبرا والشهابية من مديرية القليوبية، والعزازية من مديرية الغربية، وفى ميت غمر والمنصورة، ومنوف وابيار والأشمونين وبركة السبع والمحلة الكبرى والجيزة، وأبو تيج وطهطا وأسيوط وملوى ومنفلوط والفشن.

وقد استدعى إلى مصر عدد من الهنود لتعليم المصريين تحضير هذه المادة التى تدخل فى الصناعة.

مصانع الحديد والنحاس:

أنشأت الحكومة فى بولاق بالقاهرة مسبكاً كبيراً على غرار مسابك الحديد فى لندن، ويخصص إنتاج هذا المصنع للبحرية المصرية والمصانع الأخرى التى أنشأها محمد على باشا.

وفى ترسانة القاهرة بالقلعة شيد مسبك آخر لتزويد المدفعية والبحرية باحتياجاتها، وخاصة من صفائح النحاس التى تستعمل فى تجهيز السفن.

الصناعات الحربية:

أولى محمد على باشا اهتماماً خاصاً بالصناعات الحربية[9]، لسد حاجات الجيش وخاصة فى أوقات الحروب، ولعدم الاعتماد على الواردات الأجنبية فى هذا الشأن.

---

(8) Clot -Bey: Apércu Général Aur L, Egypte, Tom. 2, p. 294.

(٩) د. على الجريتلى: تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص ٣٧.

ومن أهم المصانع الحربية:

١- «ترسانة القلعة» لصنع الأسلحة والذخائر.

٢- «ترسانة الإسكندرية» لصناعة السفن الحربية.

٣- «مصنع البنادق» بالحوض المرصود بالقاهرة.

٤- معامل البارود فى القاهرة ومدن أخرى.

وقد زار المارشال «مارمون» مصانع القلعة سنة ١٨٣٤، وأعجب بنظامها ونشاطها وقال عنها:

«إن مصانع القلعة تضارع أحسن مصانع الأسلحة فى فرنسا من حيث الإحكام والجودة والتدبير»(١٠).

ولما عم النشاط الصناعى فى أنحاء البلاد، اقتضت ظروف العمل إنشاء ديوان خاص سمى «ديوان الفابريقات»، تكون مهمته الإشراف على جهاز الصناعة فى البلاد، مع تنسيق الجهود التى تبذلها الدولة فى هذا الشأن.

كما أعد لكل فرع من الصناعات المختلفة إدارة خاصة، عهد إلى مديرها بأعمال الحسابات والتكاليف، ويعاونه وكيل قبطى وصراف.

ولكل فرع من هذه الصناعات مخزن أو مستودع رئيسى، يتلقى فيه الموظفون المختصون، كما يبيعون للمستهلكين والتجار المصدرين، مختلف المنتجات، بعد ختمها بماركات خاصة، لمنع غشها أو تقليدها.

وقد تزايد عدد العمال فى المصانع الجديدة الحكومية(١١) بعد سنة ١٨٢٠، حتى بلغ ٣٠ ألف عامل خلال الفترة من عام ١٨٣٠ - ١٨٣٥.

ورغبة فى تدريب العمال أنشأت الحكومة مدرسة الصنائع فى سنة ١٨٣٠،

---

(١٠) كريم ثابت: محمد على، ص ١١٢.

(١١) د. أحمد أحمد الحته: تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص ١٦١.

والمدارس المتخصصة الأخرى للكيمياء والمعادن والهندسة والعمليات، واستخدم العمال والخبراء الأجانب فى هذه المصانع.

كما أرسلت إلى الخارج البعوث العملية والعلمية من الطلبة والعاملين المصريين، ومنها بعثة سنة ١٨٢٩ إلى فرنسا لدراسة صباغة الشيت والجوخ والحرير والشيلان، وطباعة المنسوجات، وصنع الآلات الحربية، وبناء السفن، وهندسة الآلات الدقيقة.

وإلى جانب الإنتاج، كانت المصانع تعتبر مدارس صناعية يتعلم فيها العمال أسلوب الصناعة الحديثة على أيدى الخبراء الأجانب.

وقد اعتمدت الصناعات الكبرى فى مصر على المواد الأولية التى تنتجها البلاد، مثل القطن الذى كان يعتبر أساس التصنيع فى مصر.

كما استوردت بعض المواد الخام من الخارج لعدم كفاية الإنتاج منها محليا، مثل الحرير الذى كان يجلب من سوريا، والصوف وكان يستورد من تونس وأسبانيا.

كذلك كانت تستورد بعض المواد الأولية والوقود من أوروبا، مثل الفحم والحديد، لعدم تواجدهما فى مصر، وكان ذلك يكلف نفقات باهظة.

وقد ساعد على نجاح المصانع الكبيرة رخص المواد الخام التى كانت تنتج فى مصر، وتشتريها الحكومة من الزراع بالأثمان التى تحددها لصالحها.

وكانت المصانع الجديدة تدار بالآلات، على نسق المصانع الأوروبية، بدلاً من العمل اليدوى، وكانت تستورد الآلات وقطع الغيار من الخارج.

وقد اضطر محمد على باشا فى بادئ الأمر(١٢)، إلى استيراد كافة الآلات وقطع الغيار، عن طريق وكلائه فى النمسا وفرنسا وإيطاليا، لصعوبة استيرادها من انجلترا، التى كانت تعارض تقدم الصناعة فى أية دولة خشية منافستها فى الأسواق العالمية.

---

(١٢) د. على الجريتلى: تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع، ص ٩٠.

وكانت الحكومة تدفع ثمن الآلات المستوردة نقداً بالعملات الأجنبية، عن طريق إصدار أذونات على الخزانة، ومن حصيلة الضرائب، وأحياناً تتم المقايضة عليها ببعض الصادرات المصرية التى تطلبها الدول المنتجة.

ووفقا لسياسته فى إنتاج معظم ما يحتاج إليه محليا، كان محمد على باشا يطلب إلى المسابك والترسانات صنع الآلات اللازمة للمصانع على طراز الآلات المستوردة، وواجه صعوبات كثيرة فى هذا المجال.

ونظرا لخلو البلاد من الفحم والوقود النباتى، مع قلة المجارى المائية التى يمكن استخدامها فى إدارة الطواحين، فقد اقتصر فى استخدام البخار على عدد من مصانع غزل القطن وصباغتها، ومعامل تبييض الأرز فى شمال الدلتا، إلى جانب المسابك والترسانات.

ولم يقتصر إنتاج الصناعة[١٣] على الاكتفاء الذاتى للجيش والشعب، من المصنوعات الهامة الشائعة الاستعمال، مثل الأقمشة القطنية، بل كان الفائض من الاستهلاك يصدر للبيع فى أسواق البلاد الخاضعة للحكم المصرى، فى بلاد الحجاز واليمن والشام والسودان، واستمدت الدولة من ذلك قوة ساعدتها على تحقيق الاستقلال الاقتصادى.

ومن جهة أخرى، كانت الحكومة تجبر الفلاحين[١٤] على شراء المنتجات الصناعية المحلية، بالأثمان التى تحددها مقابل الحاصلات الزراعية التى يلتزمون بتوريدها للشون والمخازن الحكومية.

وبوجه عام، فقد بلغ جملة ما أنفقته الحكومة فى إقامة المصانع[١٥]، وشراء ما يلزمها من الآلات والمواد الخام والوقود حتى عام ١٨٣٨، مبلغ ١٢ مليوناً على الأقل من الجنيهات الاسترلينية..

---

(١٣) د. أحمد عزت عبد الكريم وآخرون: التاريخ القومى، ص ٤٧.

(١٤) أحمد زكى بدوى: تاريخ مصر الاجتماعى، ص ٢٢٤.

(١٥) أحمد أحمد الحته: تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص ١٧٤.

وفى بداية الأمر كانت تكاليف المصانع تتجاوز كثيراً قيمة الناتج منها، ثم بدأت الحسابات تتوازن، وأصبح كثير من هذه المصانع يدر أرباحاً حقيقية.

اضمحلال الصناعة فى أواخر عهد محمد على باشا:

كان من نتائج الفرمان الذى أصدره السلطان العثمانى فى سنة ١٨٤١، القضاء على حركة التصنيع فى مصر.

فعلى أثر نقص عدد القوات العسكرية، وخروج سوريا والجزيرة العربية وكريت من حكم محمد على باشا، بموجب معاهدة لندن سنة ١٨٤٠، فقد صارت المنتجات الصناعية المحلية أكثر من حاجة الاستهلاك، وكان لابد من تخفيض الإنتاج الصناعى. كذلك اضطر محمد على باشا فى أواخر سنة ١٨٤١، لتنفيذ معاهدة سنة ١٨٣٨ التجارية التى عقدت بين انجلترا والدولة العثمانية، ونصت على إلغاء الاحتكار للحاصلات الزراعية والأصناف الأخرى، وحددت الرسوم الجمركية بواقع ٥٪ على الواردات، و ١٢٪ على الصادرات.

وعندما أطلقت حرية التجارة فى مصر، لم تستطع الصناعة المحلية الصمود أمام المنافسة الأجنبية، مما أدى إلى انهيارها.

وفى سنة ١٨٤٠ أثناء النزاع مع السلطان العثمانى، أغلقت كثير من المصانع التى لاتدر أرباحاً، بقصد تخفيض المصروفات.

وبعد ذلك عم الإهمال الترسانات، وتدهورت الصناعات المدنية، ما عدا مصانع الأقمشة الشعبية والطرابيش، كما تضاءل إنتاج المصانع الحكومية الأخرى.

وقد انخفض عدد العاملين فى المصانع الحكومية إلى ١٦,٧٣٩ فى سنة ١٨٤٧، بعد أن بلغ ٣٠,٠٠٠ فى بادئ الأمر.

وفى أواخر عهد محمد على باشا، أغلق عدد آخر من المصانع، وتكدست الآلات والعدد البالية فى المخازن الحكومية، كما أهملت مصانع بولاق وترسانة الإسكندرية وغيرها.

وفى عهد عباس الأول أغلقت باقى المصانع، ماعدا مصانع الأقمشة، لسد حاجات القوات المسلحة، ومصنع للبنادق، ومدبغة الإسكندرية، والمطبعة الأميرية.

ويذكر دكتور محمد صبرى أنه «مهما كان الأمر، فقد فتح محمد على باشا مصر أمام الصناعات الكبرى، وأثبت أهلية المصريين لها، وحاجة البلاد إليها»(١٦).

وكان من نتائج التجارب الصناعية التى قام بها محمد على باشا، إيقاظ الروح الصناعية فى البلاد، وذلك بالرغم من فشل هذه التجارب فى أواخر عهده.

آراء وخواطر حول الصناعة المصرية الحديثة:

أثار إنشاء المصانع فى مصر على الطراز الأوروبى تكهنات وانتقادات الكثيرين من الأجانب بصفة خاصة، وتوقعوا فشل هذه التجارب بمضى الزمن، وتتركز ملاحظاتهم فيمايلى:

(١) **الآلات الضرورية للمصانع لايمكن صنعها ولاتركيبها فى مصر**(١٧)؛ ولابد من استيرادها باستمرار من أوروبا.

وقد يتوقف العمل بالمصانع مدة طويلة، لحين وصول آلات جديدة بدلا من الآلات المعطلة التى يتعذر تصليحها.

(٢) **من المتعذر تعهد الآلات بالعناية**؛ مع تعرضها للتلف والتآكل والتحطيم بفعل الرطوبة بالليل، وحرارة الجو نهاراً، والغبار الدقيق الذى ينفذ إليها مع الخماسين والرياح الأخرى المثيرة للأتربة.

(٣) **لايميل المصريون إلى الاشتغال بالصناعة**؛ وليس فى صفاتهم ما يساعد على ذلك، فهم يوصفون بالدعة والتراخى، وعدم الحرص على الضبط والدقة فى أعمالهم، مع قلة تبصرهم بالعواقب.

---

(١٦) د. محمد صبرى: تاريخ مصر الحديث من محمد على إلى اليوم، ص ٥٣.

(17) Clot-Bey: Apércu Généralsur L,Egypte, Tom. 2. p. 296.

(٤) أن الحكومة ليس من مهمتها التفرغ لتسيير الصناعة فى الطريق الطبيعى؛ وإنما يتسع نطاق الصناعة بالتنافس فيها، بشرط أن يهيمن على إدارتها إخصائيون يهمهم بالذات رقيها ونجاحها.

ويدلل البعض على فشل الاشتراكية الحكومية، باغلاق معظم المصانع فى آخر الأمر، وأنه لو ترك أمرها للأفراد لما خاطروا بأموالهم فى عمل مقضى عليه بالفشل.

(٥) اضطراب الإدارة فى المصانع؛ إذ كان مديرو المصانع موظفين حكوميين لا حافز لديهم على بذل الجهد فى أعمالهم، لأن أرباح المصانع أو خسارتها كانت تعود على الدولة دونهم، كما كانت تعهد بإدارة المصانع إلى بعض الضباط المتقاعدين ممن ليس لهم خبرة فى إدارة الأعمال الصناعية والتجارية.

(٦) ارتفاع نفقات الإنتاج(١٨)؛ ويرجع ارتفاع نفقات الإنتاج إلى المغالاة فى أثمان الواردات من الآلات وقطع الغيار والفحم والمعادن وغيرها.

وكذلك المرتبات العالية التى كانت تدفع للخبراء والمهندسين والملاحظين الأجانب. ومن هذه الأسباب استخدام القوى الحيوانية فى إدارة الآلات، وكثيراً ما هدد محمد على باشا باغلاق المصانع، إذا لم يعمل المشرفون عليها على تخفيض نفقات الإنتاج فيها.

وقد دهش الأمير Puckler Muskau(١٩)، لاستغلال الأوروبيين لمحمد على باشا بمنتهى الوقاحة والخسة، مما زاد فى نفقات الإنتاج.

(٧) من المتعذر على المصريين أن ينتجوا شيئاً يضارع فى الجودة ما تنتجه الشعوب الغربية العريقة فى الحضارة؛ ويذكر مستر «باورنغ» أنه من المستحيل أن تساير مصر أوروبا فيما تدخله على منتجاتها من ضروب التحسين، ولاتستطيع أن تنافسها فى هذا المجال، لأن فى هذه الحالة ستصبح الأعباء أثقل وأفدح.

---

(١٨) د. محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر محمد على - «تقرير باورنغ»، ص ٤٣٣.
(19) Prince Puckler Muskau: Egypte under mehemet Ali, Vol. 1. p. 221

كما أن انتشار العلم والخبرة بالآلات من المصريين لايغنى عن معونة الأجانب، لأن ماتعلموه منهم غير كاف للسير وحدهم.

وعندما يحل العمال المصريون بعد تمرينهم مكان الأجانب، فإنهم كانوا يحققون نجاحاً أقل فى أعمالهم الجديدة.

ويعتقد بعض الأوروبيين أن العمال المصريين، لايصلحون إلا للخدمات الثابتة التابعة لعمليات التصنيع، وأنهم لايرقون إلى مستوى التقليد الرفيع للأوروبيين.

(٨) استخدام القوى الحيوانية فى تشغيل الآلات لايكفى لأداء الأعمال الكبيرة؛

ولاتصلح القوى الحيوانية إلا فى الصناعات الصغيرة، التى لازالت محتفظة بأساليبها البدائية.

(٩) أن مصر مضطرة إلى الاستقرار والبقاء فى نطاقها الزراعى[٢٠]؛ بحكم خصوبة أرضها وطبيعة مناخها، وأخلاق سكانها.

ويذكر مستر «باورنج» أن العمل فى الزراعة أكثر فائدة للحكومة، ويحقق الرفاهية للأهالى بأفضل من أى عمل آخر.

ويرد الأمير عمر طوسون على مزاعم الغربيين[٢١] بعدم صلاحية مصر للصناعة لخلوها من الحديد والفحم وكثير من المواد، وأن الأفضل لها الاشتغال بالزراعة التى تشتهر بها من زمن بعيد.

ويتساءل الأمير إذا كان خلو بلد من البلدان من بعض مواد الصناعة يحول دون الالاشتغال بها، فبماذا تفسر اشتغال جمهور الصناع فى انجلترا بصناعة المنسوجات القطنية ولاتنبت فيها شجرة القطن؟

ويستخلص من هذه العبرة صلاحية بلادنا لكثير من مختلف الصنائع،

---

(20) Clot-Bey: Apércu Général sur, L,Egypte. Tom 2. p. 299.

(٢١) الأمير عمر طوسون: الصنائع والمدارس الحربية فى عهد محمد على باشا، ص ص ٣، ٤.

وصلاحية أهلها للنبوغ فيها، وأن الاستقلال الحقيقى الذى غرس بذوره محمد على باشا لايتم والبلاد مفتقرة بصورة معينة فى شئونها الاقتصادية إلى الدول الأجنبية.

(جـ) فى مجال التجارة:

كان محمد على باشا فى سياسته التجارية، وفى مراحلها الأولى، مدفوعًا بحاجته إلى الحصول على المال تحت إغراء مزايا الاحتكار، وذلك للإنفاق على الإدارات والمصالح الحكومية، ولشراء الأسلحة.

وبعد عام ١٨٢٠ انصرفت جهود الحكومة، بالإضافة إلى ذلك، إلى الحصول على المواد الخام والآلات اللازمة للصناعات الناشئة.

وفضلا عن ذلك، كان محمد على باشا يخاف على الفلاحين أن يذهبوا ضحية للمرابين والمضاربين الأجانب بصفة خاصة، وذلك إذا ترك لهم حرية التصرف فى محصولاتهم، بسبب جهلهم وقلة درايتهم.

وقد اتجهت السياسة التجارية إلى منع ورود منتجات الصناعات الأجنبية التى تنافس الصناعة المصرية المحلية.

ولقد قضت سياسة الاحتكار التجارى على جزء كبير[(٢٢)] من دخل الأفراد، فحرمت الفلاح والصانع من مكاسبهما، وقضت على طبقة التجار المصريين والأجانب، التى كانت تعتبر طبقة ممتازة بين السكان، بسبب ما كانت تدر عليهم من الأرباح.

سياسة الاحتكار التجارى:

يمكن تحديد أسلوب الاحتكار التجارى الذى اتبعه محمد على باشا **فيما يلى:**

أولاً: إلزام الفلاحين بتوريد محاصيلهم إلى الشون الحكومية، وتقدر أثمانها

---

(٢٢) د. محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، ص ١٤١.

وكمياتها بمعرفة موظفى الحكومة، وتعطى لهم صكوك بالفرق بين ثمن ما قدموه ومقدار الضرائب، وما وزع عليهم من الأسمدة والبذور وغير ذلك. وكان لخزن المحصولات بالشون غرض آخر، هو عدم عرضها بالأسواق، ما لم تكن الأسعار المعروضة ملائمة ومجزية.

ثانياً: كانت المنتجات الصناعية فى المصانع الكبيرة ملكاً للحكومة، لأنها كانت تنفق عليها وتديرها بنفسها.

أما صغار الصناع فكانوا يتعهدون بتقديم منتجاتهم إليها بالأجور التى تحددها، مع حصولهم على المواد الخام من الحكومة.

وكانت هذه المنتجات تودع أيضا فى الشون الحكومية، لحين التصرف فى بيعها فى الداخل والخارج.

كما احتكر محمد على باشا تجارة القوافل القادمة من السودان والبحر الأحمر.

ثالثاً: أما طريقة بيع المنتجات الزراعية والصناعية، فكانت تختلف من حين لآخر وفقا للظروف.

فبالنسبة للتعامل مع التجار بالداخل، فقد نصت «لائحة الفلاح» على كيفية تصريف الأقمشة على الوجه التالى:

«أنه – ناظر مبيع القماش – لايتصرف فى أقمشة إلا على التجار المؤتمنين، ويلاحظ الأقمشة المرغوبة والغير مرغوبة، ويحملها على بعضها لئلا يصير عطل، ويكون ملاحظة أصحاب الذمم وميعادها لأنه يوجد تجار تأخذ الأقمشة لوعدة موعودة، فإذا كان يعلم أن التاجر مؤتمن ومن عاداته أن يأخذ ويعطى لابأس، وإذا كان يشتبه عليه يطلب منه ضامناً معتبراً ومشهوداً بالضبط بين أقرانه»[٢٣].

وكان الأهالى يشترون حاجياتهم من المنتجات الزراعية والصناعية من مخازن الحكومة بأسعار محددة تزيد على أسعار شرائها من المنتجين.

(٢٣) د. حليم عبد الملك: السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير، ص ٥٢.

وكانت الحكومة تقرر تسعيرة تنظم بها المعاملات، وتضبط حركة السوق التجارية، ويقوم مجلس الشورى بتقدير التسعيرة الحكومية لسائر الأصناف، بالاستعانة بآراء ذوى الخبرة، ثم يقوم الديوان الخديوى بإذاعتها ونشرها بالشون الحكومية والوكالات والجهات الأخرى للعمل بها.

وكان الأغا يراقب الأسعار مثل المحتسب فى العصر السابق، ولكن على نطاق ضيق.

وكان تحديد أسعار الأصناف المختلفة يلحق خسارة كبيرة بالتجار الأجانب فى كثير من الأحيان.

غير أن محمد على باشا قد سمح لذوى السمعة[٢٤] الطيبة من التجار الأجانب، بأن يبيع لهم على الحساب لآجال لاتقل عن ثمانية أشهر، بأسعار تزيد على أسعار البيع فوراً، مع استلام جزء من الثمن مقدماً.

على أن محمد على باشا قد تعرض لخسائر فادحة بين حين وآخر، بسبب نظام البيع على الحساب، وعجزه عن توريد الكميات التى كان يتعاقد عليها مقدماً مع التجار الأجانب.

وقد اتبع محمد على باشا أسلوب تحميل الكميات الرديئة التالفة، على الكميات الجيدة من بعض المحاصيل كالحبوب، للتجار الأجانب عند البيع، للحد من خسائره فى هذه الحالة.

ومن جهة أخرى كان محمد على باشا يغدق على التجار الأجانب بالعطايا الباهظة، ولايتورع عن منح أحد معارفه من التجار تعويضًا عن خسارته من عملياته التجارية معه مبلغ ٤٠٠٠ أو ٥٠٠٠ جنيه، ولو على سبيل التعويض.

أما التجار المخالفون، سواء فى ذلك المصدرون أو الموردون، فكانت الحكومة تعاقبهم بمنعهم من التعامل معهم، كما تحرم على التجار الآخرين والموظفين

---

(٢٤) كريم ثابت: محمد على، ص ٢٧٥.

والأعيان مساعدتهم فى أعمالهم التجارية، وإلا تعرضوا للعقوبة بسبب مخالفتهم لتلك الأوامر.

وقد سلك محمد على باشا فى سبيل تحصيل الديون[٢٥] من التجار الممتنعين عن السداد طرقًا خاصة، منها القبض عليهم وحبسهم أو قيدهم بالأغلال أو الجلد والتعذيب، وذلك مع إلزامهم بدفع المبالغ المقيدة عليهم بشتى الوسائل، مثل بيع ممتلكاتهم وأمتعتهم وملابسهم، ولافرق فى ذلك بين التجار الوطنيين، أو التجار الخاضعين للحماية الأجنبية.

أما المنازعات التى كانت تحدث بين التجار أنفسهم، فكانت تعرض على مجالس التجار أنفسهم، فكانت تعرض على مجالس التجار لدراستها وفحص دفاترهم، واتخاذ الأحكام الخاصة حسب الأصول المتبعة بين التجار.

وقد أنشئت مجالس للتجار منذ عام ١٨٢٦ ، بالقاهرة والإسكندرية، كانت تضم عدداً من التجار المصريين والأتراك والمغاربة والأروام واليونانيين واليهود وغيرهم.

ومن أساليب البيع الأخرى، أن محمد على باشا كان يبيع منتجاته إلى وكلاء تجاريين أجانب فى البلاد الأوروبية، كما حدث فى سنوات ١٨٢٧ و ١٨٣٣ و ١٨٣٩.

وفى عام ١٨٣٥ وبعض الأعوام التالية[٢٦] اتبع محمد على باشا فى بيع الحاصلات المصرية للتجار الأجانب طريقة المزايدة فى الإسكندرية، وكانت هذه الوسيلة أصلحها للحصول على أفضل الأسعار للصادرات المصرية، ولذلك أشار إبراهيم باشا بالتمسك بها، وخاصة فى بيع القطن المصرى للخارج.

---

(٢٥) د. أمين مصطفى عفيفى، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ص ص ٢٩٧ - ٢٩٨.

(٢٦) د. محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، ص ١٤١.

حالة التجارة الخارجية

اهتم محمد على باشا باستغلال موقع مصر الممتاز فى توسيع نطاق التجارة الخارجية، لما ظهر له من فوائدها، واتخذ من ذلك قاعدة أخرى لسياسته الاقتصادية.

وكانت أولى العمليات التجارية الخارجية(٢٧) فى القمح مع الانجليز، فى سنوات ١٨٠٩ و ١٨١٠ و ١٨١١ التى حدث فيها قحط فى بلاد حوض البحر المتوسط، كما كانت أول خطوة أوحت إلى الاحتكار، وخاصة بعد أن حققت له تجارة القمح مع الانجليز موارد ضخمة فى أوائل عهده، وكان يبيع الأردب بسعر ٩٠ و ١٠٠ قرش، بينما كان ثمنه فى مصر ٢٠ قرشا فقط.

وفى عام ١٨١١ تلقى محمد على باشا فرمانات من السلطان العثمانى تحرم تصدير الحبوب من أى نوع من مصر إلىٰ أوروبا، وأنه سيتم القبض على أية سفينة تضبط فى البحر تخالف هذه الأوامر وتحمل الحبوب.

وهذه الإجراءات كانت موجهة بصفة خاصة نحو التجارة مع الإنجليز، حيث لم تتوقف شحنات القمح من الإسكندرية إلى مالطة، بل كانت فى تزايد بعد أن وجد الباشا فيها منافع ضخمة.

ولم يمتثل محمد على باشا لأوامر الباب العالى التى كررها عدة مرات، وإن كان يظهر فى بعض الأحيان علامات الخضوع.

وفى نفس الوقت كوّن مؤسسة للتجارة فى مالطة، حيث كان يرسل إليها الحبوب، أو إلى جزيرة صقلية، أو أسبانيا والبرتغال، ويستورد فى مقابلها البضائع اللازمة للاستهلاك فى مصر.

وقد زاد حجم التجارة الخارجية فى عهد محمد على باشا حتى(٢٨) بلغت قيمتها فى أواخر عهده ١٢٢ مليون فرنك، منها ٦٧ مليونا للصادرات، و٥٥

(٢٧) د. أحمد أحمد الحته: تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص ص ٢٦٥ ، ٢٦٦.

(٢٨) د. عبد الحكيم الرفاعي: مقال من كتاب حضارة مصر الحديثة، ص ٤٥.

مليونا للواردات، بعد أن كانت فى بداية عهده تبلغ ١٥ مليونا من الفرنكات.

وفى الفترة من عام ١٨١٠ - ١٨٤٠ كسب محمد على باشا أسواقا جديدة بفتح بلا العرب والسودان والشام وجزيرة كريت، حيث استغل إنتاج هذه البلاد، واحتكر أسواقاً فى تصدير منتجات مصر الزراعية والصناعية إليها.

وقد لجأ محمد على باشا فى عملياته التجارية[٢٩]. بالخارج إلى إشراك قناصل الدول الأجنبية الموجودين فى مصر معه، وكان معظمهم تجاراً فى نفس الوقت، وباشروا معه عمليات مربحة للغاية.

وكان من آثار ذلك أن جعلهم طوع بنانه، وبمساعدة القناصل ابتكر عدة حيل زج باحتكاراته بها بين نصوص معاهدة سنة ١٨٣٨ التى وقعت بين بريطانيا والباب العالى لتحرير التجارة فى مصر.

وكانت العمليات التجارية المصرية مع أوروبا تتم غالبًا عن طريق التجار الأوروبيين، وتشحن البضائع من الإسكندرية على سفن أوروبية.

وفى سنة ١٨٢٠ كان يقيم فى مصر ٣٥ بيتا تجاريا أجنبيًا لتصدير المحصولات المصرية، وأكثرهم كانوا يقيمون بالإسكندرية وبعضهم بالقاهرة، وذلك ضعف عدد التجار الأجانب وقت حكم المماليك.

وكان المركز الرئيسى لتجارة الباشا الخارجية فى جزيرة مالطة، كما اتخذ له وكلاء فى الموانئ الأوروبية الكبرى، مثل مرسيليا وليفورن وتريستا وبرشلونه واستكهلم.

وبالنسبة للصفقات التجارية، فكان ذلك من اختصاص ديوان التجارة، الذى كان يتدخل لاتمام صفقات البيع سواء بالأسعار المحددة أو بالمزاد العلنى، أو بالبيع بالخارج، وكان من حقه بحث التسعيرة المحددة، وكذلك تحرير العقود التجارية مع التجار، سواء كان البيع نقداً أو بالأجل.

(29) George Young: Egypt, p. 44.

وقد حاول محمد على باشا بشتى الطرق أن يكافح تهريب البضائع، وخاصة من جهة السويس وطريق الشام والقصير والاسكندرية.

وفى سنة ١٨١٧ كان محمد على باشا قد استولى[٣٠] على معظم تجارة الصادرات، وعلى جزء كبير من التجارة الواردة، وأصبح التاجر الأول والرئيس فى هذه البلاد، وكان فى ذلك مصيبة طامة للتجار.

وقد حقق الباشا بهذه الوسائل دخلا سنويا يتراوح بين ١٥ و ٢٠ مليون قرش.

وفى نهاية سنة ١٨١٧ التزم محمد على باشا بدفع ١٥ ألف كيس سنويا للباب العالى، بخلاف الهدايا الأخرى، ومقابل ذلك احتفظ بأمواله وبحرية التجارة بين مصر والدول الأخرى.

تأمين طرق المواصلات ومحاولة إحياء طريق التجارة القديم عبر مصر:

وقد اهتمت الحكومة بتأمين طرق المواصلات، فمهدت طريق القوافل بين القاهرة والسويس، وسيرت عليه عربات تجرها الخيول، كما أصلحت ميناء الإسكندرية.

وكان محمد على باشا يهدف إلى إحياء طريق التجارة القديم عبر البحر الأحمر ومصر، ثم تنقل عن طريق البحر المتوسط إلى أوروبا، واتفقت معه شركة الهند البريطانية على استخدام هذا الطريق القصير فى نقل المسافرين وطرود البريد.

---

(30) Edouard Driault: La Formation de L,Empire de mohamed Aly, de L, Arabie au Soudan, p. 80.

الصادرات والواردات

الصادرات

كانت التجارة المصرية فى سنة ١٨٢١ قائمة على عمليات تصدير الحبوب، وكانت المصنوعات الانجليزية هى الوحيدة المستفيدة من هذه العمليات، حيث كان يرد إلى مصر من بينها كميات كبيرة من حرير الموسلين والأقمشة القطنية، وبعض اللوازم الأخرى، وكانت تباع الأسعار لاتكاد تغطى تكاليفها الأساسية.

وخلال عام ١٨١٧ كان يشحن إلى مرسيليا كميات كبيرة من القمح والأرز والبقول، ومقابل ذلك استوردت مصر الأصواف والحراير والمنتجات الصناعية الفرنسية.

وكان القطن من أهم الصادرات الرئيسية إلى جانب الحبوب.

وكان محمد على باشا يستهلك ربع محصول القطن فى مصانع الغزل التى أنشأها لإنتاج الأقمشة، ويصدر الباقى.

وقد اتسعت صادرات القطن، وكان التجار الأجانب يصدرونه إلى موانئ البحر المتوسط، وخاصة مرسيليا.

وفى عام ١٨٣٣ كانت قيمة صادرات القطن تتراوح بين[٣١] ١٠ و ١٥ مليوناً من الفرنكات، وفى هذا العام صدرت مصر لأوروبا أرزاً بمبلغ ٧ ملايين فرنك، وبقولاً بمبلغ ٥ ملايين فرنك.

كما صدرت التيل على شكل أقمشة أو خيوط أو بذور بمبلغ مليون فرنك. وفى عام ١٨٣٦ صدرت مصر إلى الخارج منسوجات قطنية تبلغ قيمتها ٦٢ ألف جنيه، أى نحو ٣٪ من مجموع قيمة الصادرات.

كذلك كان يصدر القرطم إلى أسواق أوروبا، وكان الباشا يخصص لزراعته سنويا جزءاً من الأراضى المجاورة للقاهرة، ويشجع الفلاحين على زراعته.

---

(31) G. Douin: L,Egypte et La Syrie en 1833, p. 96.

وكان يصدر أيضًا النطرون إلى أوروبا، حيث كان يستخدم فى عمليات اللحام الصناعى، وخاصة فى مرسيليا.

ومن البضائع الإفريقية والعربية الواردة للبلاد، كان يصدر سنويا ما قيمته ٤ ملايين فرنك من الصمغ واللبان والعقاقير والعاج والبن واللؤلؤ.

ومن الصادرات الحيوانية تم تصدير مجموعة كبيرة من الخيول للانجليز فى سنة ١٨١٧، عندما وصلت بعثة انجليزية إلى القاهرة لشراء خيول منها، وقد حصل القنصل الانجليزى على موافقة بشراء ٣٠٠ حصان بسعر متوسط قدره ٧٥ دولارا للحصان الواحد، وهذه الخيول الجيدة كانت تساوى فى أوروبا ٥٠ جنيهاً للحصان الواحد.

الواردات:

وبالنسبة للواردات فقد بلغت قيمة الواردات الأجنبية من الأقمشة فى عام ١٨٣٣ ١٥ مليونا من الفرنكات.

وكانت الأصواف الواردة من فرنسا تفوق الأصواف الانجليزية.

كما انخفض ورود الأقمشة الحريرية الموشاة بالذهب، بعد القضاء على المماليك الذين كانوا يبالغون فى وسائل الترف.

كذلك استوردت مصر فى عام ١٨٣٣ الخردة والزجاج والورق بمبلغ ١,٥ مليون فرنك، وتستورد لحاجة البحرية كميات من الخشب بمبلغ ٧ ملايين فرنك على الأقل، ومن الحديد ما قيمته مليونان من الفركات.

كما كانت تستورد من الحرير بمبلغ نصف مليون فرنك.

وكانت تقدر جملة التجارة الواردة إلى مصر عن طريق البحر الأحمر، وبطريق القوافل، بنحو عشرة ملايين من الفرنكات.

وهذا بيان باجمالى الواردات والصادرات بالقروش[٣٢] خلال سنوات ١٨٢٣

(٣٢) على باشا مبارك: الخطط الجديدة التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها، الجزء السابع، ص ٥٩.

و ١٨٢٤ و ١٨٣٤ و ١٨٣٥ و ١٨٣٦ و ١٨٤١ و ١٨٤٢، ومنه يتـضح أن حجم التجارة الخارجية قد تضاعف خلال تسع عشرة سنة من فترة حكم محمد على باشا.

السنة	قيمة الواردات بالقروش	قيمة الصادرات بالقروش
١٨٢٣	٨٠,٤٥١,٩٧٥	١٥٨,٤٧٦,٤٦٠
١٨٢٤	١١٩,٥٢٠,٩٧٥	٢٤٣,١٦٧,٧٥٠
١٨٣٤	٨٢,٤٥٤,٠٢٥	٨٥,٨٠٦,١٨٥
١٨٣٥	١٠٢,٤١١,٩٤٥	١٣٦,٧٠٢,٢٦٠
١٨٣٦	١٣٠,١٣٨,٤٣٠	١٧٦,٧٠٢,٠٨٠
١٨٤١	١٧٠,٦١٢,٠٠٠	١٥٤,٠٨٠,٠٠٠
١٨٤٢	٢٤٧,٠٩٢,٠٠٠	١٨٠,٦٨٨,٠٠٠

وقد اختصت إنجلترا بجزء كبير من الصادرات والواردات المصرية، وخاصة بعد عقد معاهدة سنة ١٨٣٨ التجارية بينها وبين الباب العالى، كما يتضح من الجدول الآتى، عن النسبة فى الألف لصادرات وواردات الدول المختلفة التى كانت تتعامل مع مصر، خلال سنتى ١٨٣٩ و ١٨٤٠[٣٣].

إسم الدولة	قيمة الواردات بالقروش		قيمة الصادرات بالقروش	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات
	النسبة فى الألف	النسبة فى الألف	النسبة فى الألف	النسبة فى الألف
انجلترا ومالطة	٣٣٢	٣١٥	٣٨٣	٢٧٢
النمسا	١٤٩	٢٠٢	١٩٨	٢١٨
تسكانيا	١٣٩	١٨٠	١٤١	١٥١
فرنسا	١٣٨	١٦٠	١٤١	١٥١
اليونان	١١	٧١	٢٥	١١٩
بلاد الشام	١	١٥	٢١	٣٤
لبنان وماجاورها	٧٥	١٥	٢١	٢٧
بلاد المغرب	٣	١١	١٥	١٠
الدول الأخرى	١٥٢	٣١	٥٥	١٨
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

(٣٣) د. محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، ص ١٥٨.

انتهاء الاحتكار التجارى:

فى عام ١٨٢٠ ضج بالشكوى القنصل الإنجليزى فى مصر مستر «صولت»، ثم فى عام ١٨٢٧، من المساوئ التجارية الناشئة عن سياسة محمد على باشا الاحتكارية، باعتباه التاجر الأول فى البلاد التى يحكمها.

وفى سنة ١٨٢٠ أيضًا اقترح القنصل الفرنسى على حكومته أن يطالب السفراء الأجانب فى الآستانة، أن يتدخل الباب العالى لتحرير التجارة فى مصر، ولايتأتى ذلك إلا إذا تخلى الباشا عن التجارة، وسمح للمزارعين ببيع محصولاتهم بأنفسهم.

وإذا كان ذلك يبدو مستحيلا، فيقترح القنصل الفرنسى أن يسلك الباب العالى مع باشا مصر سلوكًا آخر، وأن يغيره سنوياً حتى لايقلده خليفته، بعد أن دلت التجارب على أن كل وال يرغب أن يكون مالكًا وتاجراً، إذا تهيأت له الظروف.

وفى نهاية سنة ١٨٢٠ بعث محمد على باشا إلى الآستانة بمبلغ ٤ ملايين قرش، وذلك لمناهضة طلبات الدول الأجنبية لتحرير التجارة فى مصر التى تقدموا بها فى ذلك الوقت.

وكانت التجارة، وليس المغامرات الحربية، هى التى أوجدت الخلاف بين مصر وبريطانيا، حيث تأثرت التجارة البريطانية مباشرة بمحاولات محمد على باشا للاستقلال التجارى عن الباب العالى فى سنة ١٨٣٨.

وفى سنة ١٨٣٨ أبرمت انجلترا مع السلطان العثمانى(٣٤) معاهدة تجارية نصت على حرية التجارة فى أنحاء الدولة العثمانية، مع تحديد الرسوم على البضائع الصادرة بحد أقصى ١٢ ٪ من قيمتها، وبنسبة ٥ ٪ على البضاعة الواردة. كما منحت التجار الإنجليز حق البيع والشراء فى أى جزء من أجزاء الدولة

(34) Paul merruau: L,Egypte Contemporaine (1840 - 1857) , p. 69.

العثمانية، وكانت هذه المعاهدة تسرى على مصر، باعتبارها جزءاً من الدولة العثمانية، ويعنى ذلك القضاء على الاحتكار الذى أدخله محمد على باشا.

ولكن محمد على باشا لم يأبه لهذه المعاهدة، إذ كان فى ذلك الوقت يناضل ضد السلطان العثمانى، للحصول على استقلال البلاد.

كما قضت تسوية سنة ١٨٤١ بأن تسرى قوانين الدولة العثمانية على مصر، باعتبارها إحدى الولايات التابعة لها.

ولكن محمد على باشا فكر فى خطة ماهرة لرد اللطمة الموجهة إلى احتكاراته منذ عام ١٨٣٨، بأن تدخل بين التجار الأوروبيين والفلاحين، عندما قرر تحصيل الضرائب منهم عينا من المحاصيل، ولم يترك لهم إلا كميات ضئيلة يتصرفون فيها.

كما كانت حرية الفلاح فى بيع محصوله متوقفة على شرط هام، هو سداد الضرائب المقررة على أطيانه.

وبذلك كانت التجارة الداخلية مقيدة إلى حد ما على الرغم من إلغاء الاحتكار رسمياً فى أواخر عهد محمد على باشا.

وفى سنة ١٨٤١ بدأ محمد على باشا تنفيذ نصوص المعاهدة[٣٥] الانجليزية العثمانية بشأن تحرير التجارة، على السلع المستوردة، واحتفظ باحتكاره للصادرات، حتى اضطر قنصلا إنجلترا والنمسا فى ٣ مارس سنة ١٨٤٢، إلى تقديم مذكرة إلى الحكومة المصرية لاستعجال تطبيق نصوص المعاهدة التجارية على الصادرات، مع عدم الاكتفاء بتطبيقها على السلع المستوردة.

كما أشارت المذكرة إلى أن إصرار الحكومة المصرية على استمرار سياستها الاحتكارية على الصادرات، يتنافى مع حق حرية الاستيراد والتصدير الذى تقرر بموجب هذه المعاهدة، وخاصة لتجارة كل من بريطانيا وفرنسا.

---

(٣٥) راشد عارف البراوى ومحمد حمزة عليش: التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ص ٦٣.

وجاء رد محمد على باشا على هذه المذكرة، بأنه يعلم بمساوئ نظام الاحتكار، ولكن الظروف هي التي دعت إلى اتباعه في مصر، وأن الظروف الخارجية هي التي منعته من قبل من تقرير حرية التجارة، وكما أوضح للقناصل من قبل، فإنه لايستطيع القيام بالإصلاح إلا تدريجيا.

وفى ذلك الوقت صادرت جميع الحاصلات الزراعية حرة، ماعدا القطن.

وفى ١١ مايو سنة ١٨٤٢ كتب «بوغوص بك» المسئول عن الشئون الخارجية، إلى القناصل يخبرهم بأن الحكومة قررت حرية تجارة القطن، ابتداء من المحصول الجديد.

وفى سنة ١٨٤٢ وبعد إلغاء الاحتكار[٣٦]، كان التجار الأوروبيون ينزلون إلى القرى بالدلتا، ويتصلون بالفلاحين ويشترون منهم الحبوب والبذور الزيتية، ويدفعون ثمنها للفلاحين بالعملة الهنغارية أو الأسبانية، على أساس «التاليرى» الهنغارى بمبلغ ٢١ قرش، والأسبانى بسعر ٢٢ قرش.

ولكن محمد على باشا كان يعاقب الفلاحين الذين يتعاملون مع التجار الأجانب، كما حرّم عليهم بيع محصولاتهم مقدما، وكانت المنافسة التجارية بين التجار الأجانب قد دفعتهم للتسابق إلى دفع حصص من قيمة محصولاتهم مقدما قبل موعد جنيها أو حصدها.

ولكن هذه السياسة أخذت تفقد صلابتها بعد ذلك، وخاصة بعد تخفيض عدد قوات الجيش، ومنع إنشاء أسطول حربى بموجب قرارات سنة ١٨٤١، ومع بدء إهمال المصانع الحكومية.

وبعد إطلاق الحرية الاقتصادية، على أثر تسوية[٣٧] لندن سنة ١٨٤٠، وترك مسائل الإنتاج ومشاكله للأفراد الذين لم يتعودوا من قبل التفكير فى المشروعات

---

(36) René Cattaui: Le Régne de mohaméd Aly d,apès Les archives Russe en Egypte, Tom 3, p. 60.

(٣٧) د. أمين مصطفى عفيفى: تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ص ٦٣.

الكبيرة، ولم يساهموا فى تحمل المسئوليات، تعثروا فى طريقهم وتأثر الإنتاج إلى حد كبير.

وفى أواخر أيام محمد على باشا أخذ أصحاب المزارع الصغيرة، وأصحاب الصناعات والمتاجر الصغيرة، يشعرون بالانتعاش، بعد أن تحرروا من قيود الاحتكار الحكومى، الذى فرض عليهم لفترة طويلة.

سياسة محمد على باشا الخارجية ومحاولة إقامة دولة عربية كبرى

بعد أن انفرد محمد على باشا فى الحكم، سعى إلى الحصول على موافقة السلطان العثمانى باستمراره فى حكم مصر، ويقال أنه طلب مساعدة الحكومة البريطانية فى الاعتراف به كحاكم مطلق على مصر، تحت السيادة الإسمية للدولة العثمانية، وذلك عندما بعث قواته إلى الحجاز لضرب حركة الوهابيين، بناء على طلب السلطان العثمانى.

وبعد ذلك اتخذ محمد على باشا سياسة خارجية نشطة، وقام باتصالات مباشرة مع الدول الأوروبية الكبرى، وقد أمكنه الإفلات من السيطرة العثمانية، بل وانقلب على السلطان العثمانى، وقام بمحاربته فى الشام وفى داخل الأناضول فيما بعد، عندما اعتبره السلطان العثمانى خارجاً على طاعته، وأعلن عزله، ووجه الجيوش ضده لخلعه بالقوة.

وأثناء ذلك أتاحت الظروف لمحمد على باشا أن يعمل على إحياء مجد الشرق العربى، بتكوين دولة عربية كبرى يحكمها هو وأسرته من بعده، وتكون نواتها مصر، وتضم البلاد العربية المجاورة، وكان ذلك أول وحدة عربية فى العصر الحديث.

وكانت حدود الدولة الجديدة تمتد من جبال طوروس إلى أعالى النيل، ومن حدود ليبيا إلى أعالى نهر الفرات.

وقد اعتمد محمد على باشا فى تحقيق طموحاته على جيوشه، وخاصة بعد إعدادها على النسق الأوروبى الحديث.

كما استغل ضعف الدولة العثمانية التى صارت عاجزة عن إخماد الحركات الثورية فى داخل ولاياتها، وعن مقاومة أطماع الدول الأوروبية.

ومن خلال الحملات العسكرية التى وجهها محمد على باشا إلى الجزيرة العربية (١٨١١ – ١٨١٨)، وإلى السودان (١٨١٩ – ١٨٢١)، وإلى المورة فى

اليونان (١٨٢٢ - ١٨٢٧)، وإلى بلاد الشام والأناضول (١٨٣١ - ١٨٤١)، ارتفعت سمعة مصر، وخاصة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وقد أثار النجاح العسكرى الباهر الذى حققته هذه الحملات العسكرية، استياء الدول الأوروبية الكبرى، وجعلها تعتبر مصدر خطر على مصالحها فى الشرق. وكانت انجلترا على رأس الدول الأوروبية المناهضة لفكرة قيام دولة عربية كبرى؛ وكان رئيس وزرائها «بلمرستون» يرى أن امتداد نفوذ محمد على باشا إلى الجزيرة العربية، قد أكسبه سيطرة قوية فى تلك المناطق الواقعة على طريق من أخطر الطرق التجارية فى العالم، ثم «أن مشروع إقامة الدولة العربية لو تحقق لمكنه من ربط البلاد التى فتحها برابطة وثيقة فتكون وحدة قوية يصبح إذن المرور فيها منوطا بإرادة محمد على القوية»(٣٨).

وكان «بلمرستون» يعتقد أن هدف محمد على باشا هو إقامة مملكة عربية تضم جميع البلاد التى تتكلم باللغة العربية، وسيؤدى ذلك إلى تقطيع أوصال الدولة العثمانية، وهذا ما لايرضيه.

كما عارضت النمسا بزعامة «ميترنيخ» فكرة إقامة دولة عربية كبرى، لأنه كان يناهض كل اتجاه قومى.

وقد انتهى الأمر بتحالف الدول الأوروبية الكبرى مع السلطان العثمانى ضد محمد على باشا. وبمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠، أمكن وقف التوسع المصرى، ورد مصر إلى حدودها الطبيعية، كولاية عثمانية عادية، كما تم عرقلة النهضة الإصلاحية فى داخلها.

ونتناول فيما يلى خطوات إقامة المشروع الوحدوى الذى تبناه محمد على باشا

(٣٨) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ١٦٩.

ضم الجزيرة العربية

وكان إرسال محمد على باشا قواته إلى الحجاز بتكليف من السلطان العثمانى، لضرب الوهابيين الذين اشتد خطرهم بداخل الجزيرة العربية، وأخذوا يهددون أطراف الشام والعراق، أول فرصة سنحت له لتحقيق أهدافه الكبرى.

وفى عام ١٨١١ أرسل محمد على باشا حملة إلى الحجاز بقيادة إبنه طوسون باشا، وبعد أن خاضت عدة معارك تفوق فيها الوهابيون فى أول الأمر، حتى اضطر محمد على باشا إلى الذهاب إلى الحجاز لفترة قصيرة، للأشراف بنفسه على سير المعارك، وخلال عامى ١٨١٤ و ١٨١٥ أمكن السيطرة على الحجاز، وتم تخليص الحرمين الشريفين فى مكة والمدينة من أيدى الوهابيين.

وبعد وفاة طوسون باشا تولى إبراهيم باشا، الإبن الأكبر لمحمد على باشا، قيادة الحملة، فتابع الزحف بقواته إلى نجد، وبعد سلسلة من المعارك تفوق فيها على الوهابيين الذين كان تسليحهم رديئا، تمكن إبراهيم باشا من دخول الدرعية مركز السعوديين والوهابيين فى سبتمبر سنة ١٨١٨، وقبض على الأمير عبد الله بن سعود، وأرسله إلى مصر ومنها إلى الآستانة، حيث أمر السلطان بإعدامه.

وقد أمعن إبراهيم باشا فى التدمير والقتل فى مدينة الدرعية، ثم واصل زحفه فى اتجاه الإحساء، وأبعد عمال داود باشا والى العراق الذى استولى على الإحساء على الخليج العربى فى هذه الأثناء، ووضع إبراهيم باشا عمالا من طرفه لإدارة هذه البلاد، وأقام بها بعض القوات لحمايتها، ثم عاد بقواته الرئيسية إلى الحجاز.

وعلى أثر النجاح الذى حققته قوات محمد على باشا فى الجزيرة العربية، صار لمصر مركز ممتاز فى العالم الإسلامى، باعتبارها قد أصبحت حامية للحرمين الشريفين، ومن ثم عظم شأن محمد على باشا، وعين السلطان العثمانى إبنه إبراهيم باشا واليا على الحجاز.

زحف القوات المصرية على اليمن والخليج العربى ومعارضة بريطانيا للتوسع المصرى:

وبعد أن استقرت الأمور فى الحجاز وخمدت الحركة الوهابية، تطلع محمد على باشا إلى مد نفوذه على سائر أنحاء الجزيرة العربية، فأرسل جيوشه إلى اليمن جنوبا، وإلى الخليج العربى شرقاً.

ولكن بريطانيا فى وجه التوسع المصرى على الخليج العربى، وأرغمت أمراء وشيوخ هذه المناطق على توقيع معاهدات لأول مرة، لفرض الحماية البريطانية على أراض عربية، وذلك فى عام ١٨٢٠ ، ودفعت أمراء وشيوخ هذه المناطق على الوقوف بقوة ضد تحركات قوات محمد على باشا.

وقد تحالفت شركة الهند الشرقية الإنجليزية مع أسرة أبى سعيد العربية الحاكمة فى مسقط وعمان وزنجبار، لإبعاد القوات المصرية عن السيطرة على شواطئ الخليج العربى.

كما وقفت بريطانيا ضد التوسع المصرى صوب مدخل البحر الأحمر، بعد استيلاء القوات المصرية على أقاليم تهامة وعسير وسواحل اليمن، وكانت بريطانيا فى معارضتها للتوسع المصرى تسعى إلى تأمين مواصلاتها إلى الهند.

إنسحاب القوات المصرية من الجزيرة العربية على أثر معاهدة لندن سنة ١٨٤٠:

وكانت القوات المصرية قد أخلت إقليم نجد فى عام ١٨٢٤ ، لعجزها عن مواصلة الدفاع عن المناطق البعيدة، وعلى أثر ذلك استعاد الأمير تركى بن عبدالله بن سعود سلطته على نجد.

وقد استمرت سيطرة القوات المصرية على إقليم الحجاز والأجزاء الساحلية فى اليمن.

ولكن بريطانيا لم تكف عن التدخل فى جنوب الجزيرة العربية ومنطقة

الخليج العربى، مع الضغط على محمد على باشا حتى تم عقد معاهدة لندن فى عام ١٨٤٠، وعلى أثرها اضطر محمد على باشا إلى سحب قواته من الجزيرة العربية، وبدأ باخلاء الأراضى اليمنية ومنطقة الخليج العربى.

ضم السودان

وبعد تثبيت الحكم المصرى فى الجزيرة العربية، وجه محمد على باشا حملة سنة ١٨٢٠ إلى السودان الذى لم يخضع من قبل للسيطرة العثمانية، ولم يكلفه السلطان العثمانى بذلك، ثم حصل محمد على باشا بعد ذلك، على اعتراف من الدولة العثمانية بفتوحاته فى السودان.

وكان محمد على باشا يهدف إلى تأديب بقية المماليك الهاربين من مصر عقب مذبحة القلعة، واستقروا فى دنقلة، وبدأ محمد على باشا بأن أرسل فى سنة ١٨١٢ سفارة إلى سلطان «الفونج» Funj فى سنار، التى كانت دولته تسيطر على القبائل الشمالية حتى الشلال الثالث، منذ القرن السادس عشر، وذلك لحثه على طرد المماليك من بلاده، الذين كانوا يهددون حكم محمد على باشا فى مصر، ولكن سلطان «الفونج» عجز عن تنفيذ ذلك المطلب للضعف الذى آلت إليه دولته فى هذه الفترة، ولما عادت هذه السفارة إلى مصر أبلغت المسئولين عن تدهور الأوضاع فى أقاليم وادى النيل..

وكان محمد على باشا يحاول التخلص من جنده الألبانيين الذين كانوا يثيرون المتاعب والمشاغبات فى مصر، وسعى لجلب العبيد من الأقاليم الوثنية فى جنوب السودان، لكى يشكل منهم جيشه الجديد، الذى اعتزم اعداده على النمط الأوروبى.

ومن الدوافع الأخرى لغزو السودان، رغبة محمد على باشا فى السيطرة على القوافل التجارية التى كانت تحمل كميات كبيرة من سن الفيل والعاج والصمغ، كما كان يرغب فى اكتشاف مناجم الذهب والماس التى تردد وجودها فى عدة مواقع فى السودان، وكان محمد على باشا فى حاجة إلى الأموال الكثيرة لتنفيذ برامجه الإصلاحية فى مصر.

وفضلاً عن ذلك كان محمد على باشا يسعى لتدعيم الروابط التاريخية والاقتصادية والطبيعية بين مصر والسودان شطرى النيل، إذ كان محمد على باشا «يقدر أهمية السودان لمصر، ويدرك أن الاستقلال لايتحقق إلا إذا سيطرت مصر على مجرى النيل من منبعه إلى مصبه»(٣٩).

وقد أسند محمد على باشا قيادة الحملة الرئيسية إلى السودان، إلى اسماعيل باشا أحد أبنائه، وغادرت الحملة أسوان فى صيف عام ١٨٢٠، واستولت على دنقلة وبربرة وشندى وحلفاية وأم درمان، ووادى مدنى، ودخلت سنار فى يوليه سنة ١٨٢١، حيث أعلن خضوعه آخر سلاطين الفونج.

وفى عام ١٨٢١ قامت حملة أخرى بغزو كردفان، ولم تلق القوات المصرية فى السودان سوى مقاومة ضعيفة بالرماح والأسلحة البدائية الأخرى، وقد حدثت أهم مقاومة فى بلاد الشيقية جنوب دنقلة وفى كردفان، وكانت أمراض الحمى والأوبئة الأخرى التى أصابت كثيراً من الجند، أشد خطراً من المعارك التى خاضها الجيش المصرى فى السودان.

ولكن السودانيين لم يلبث أن عم الاستياء بينهم من معاملة الحكام الجدد، والضرائب الفادحة التى فرضوها عليهم، فهبوا فى ثورة عارمة، وأقدموا على ذبح إسماعيل باشا وحاشيته فى مدينة شندى فى نوفمبر سنة ١٨٢٢.

وعقب ذلك أرسل محمد على باشا صهره الدفتردار ليتولى قيادة الجيش المصرى فى السودان، فأمعن فى الانتقام من القبائل التى أثارت هذه الفتنة.

وبعد السيطرة على أقاليم السودان أرسلت أعداد كبيرة من السودانيين إلى مصر فى سنة ١٨٢٣، بناء على طلب محمد على باشا، لتجنيدهم من أجل إعداد الجيش الحديث طبقاً للنظام الجديد، وتم تدريب ثلاثين ألفا منهم فى بلدة بنى عدى بالقرب من منفلوط.

---

(٣٩) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: المرجع السابق، ص ١٦٤.

ولكن تجربة تجنيد السودانيين قد باءت بالفشل، بسبب موت الكثيرين منهم، نتيجة لمعاناتهم من ارهاق التدريبات، مع اختلاف المناخ في مصر نوعا ما.

وقد استمر الحكم المصرى فى السودان حتى قيام الثورة المهدية فى عام ١٨٨٣، ثم استبدل بالحكم الشائى المصرى - الانجليزى فى عام ١٨٩٩.

وكان ينظر إلى السودان كأنه أحد أجزاء مصر، وليس كمستعمرة يمكن استغلالها.

التنظيمات والإصلاحات الجديدة بالسودان فى ظل الإدارة المصرية:

عين محمد على باشا حاكماً للسودان من طرفه سمى «حكمدار السودان»، ومنح صلاحيات واسعة فى المجالات العسكرية والمدنية.

وقد تم تقسيم السودان إلى سبع مديريات، وعين لإدارة كل منها مدير يتبع الحكمدار.

وبنيت مدينة الخرطوم لاتخاذها عاصمة للسودان، ثم أقيمت مدن كبرى أخرى فى أنحاء السودان مثل كسلا وفازوغلى.

وقد أدخلت فى السودان لأول مرة، زراعة محاصيل هامة مثل القطن وقصب السكر والقمح، وأشجار الفواكه المختلفة، والخضروات المتنوعة.

وفى ظل الإدارة المصرية الجديدة تمتع السودان بالأمن والرخاء، وساد فى أرجائه العمران ومظاهر الحضارة.

كما أتيح للمؤثرات العربية والإسلامية أن تزحف على الجنوب، لولا تدخل السياسة البريطانية فيما بعد، وسعيها للفصل بين شمال وجنوب السودان.

ضم الشام

هناك حقيقة ثابتة قديمة تؤكد أن التوافق بين مصر والشام والجمع بينهما تحت حكم سلطة واحدة، كانت تمثل هدفًا طموحًا للحكام فى مصر، وكلما ظهرت فى مصر شخصية قوية، أو قامت فيها حركة شعبية عارمة، لايلبث أن يتردد صداها بقوة فى أرجاء الشام.

الدوافع الرئيسية التى وجهت محمد على باشا لضم الشام:

كان محمد على باشا منذ أن استقر فى حكم مصر، يتطلع إلى ضم الشام، وذلك بتأثير الدوافع التالية:

(١) دوافع سياسية:

من البداية كان محمد على باشا يرغب فى أن يكون على رأس ولاية الشام (دمشق) وال متعاون معه بالكامل.

وعندما طلب منه السلطان العثمانى أن يرسل حملة إلى الحجاز للقضاء على الوهابيين، طلب منه محمد على باشا إبعاد سليمان باشا الذى كان يعاديه، عن ولاية الشام، حتى يمكن إنجاز مهمة الحجاز بسرعة، وقال فى ذلك «فإذا دفع وأزيل الوزير المشار إليه من جوارى، ووجهت الشام لعهدة يوسف باشا كنج ... يصبح هذا المخلص مطمئن القلب، فيحصل إنجاز مصلحة الحجاز بسرعة»[٤٠].

وكان سليمان باشا قد تحالف مع المماليك الذين فروا من مصر إلى السودان بعد مذبحة القلعة، وأخذ يحرضهم على جمع قوات يغزون بها مصر من الجنوب، بينما يقوم هو بقواته بغزوها من الشمال.

محمد على باشا يسعى لدى السلطان العثمانى لمنحه ولاية الشام:

ولما رفض السلطان العثمانى هذا العرض، طلب منه محجمد على باشا إسناد ولاية الشام إليه، حتى يستطيع إرسال قواته إلى الجزيرة العربية، وهو مطمئن على وضعه فى مصر، ولكن السلطان العثمانى أصر على الرفض.

---

(٤٠) د. عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق)، ص ١٠٩ .

وأثناء الحرب ضد الوهابيين، سعى محمد على باشا لدى السلطان العثمانى لمنحه ولاية الشام، بحجة أنه محتاج إلى التزود بإمدادات منها.

وبعد إخماد الحركة الوهابية، كان محمد على باشا يأمل أن يمنحه السلطان العثمانى ولاية الشام، كمكافأة على جهوده فى إعادة السيادة العثمانية على الجزيرة العربية، كما كان محمد على باشا يأمل أن يمنحه السلطان العثمانى ولاية الشام، تقديراً لجهوده وتضحياته فى مواجهة الثوار اليونانيين فى المورة بالبلقان.

وكانت الثورة قد اندلعت فى سنة ١٨٢١ ضد الحكم العثمانى فى بلاد المورة، ولم يلبث اليونانيون أن اعلنوا استقلالهم.

ولما عجز السلطان العثمانى عن سحق الثورة، عهد إلى محمد على باشا بتنفيذ هذه المهمة، فأذعن محمد على باشا لرغبة السلطان العثمانى، واضطر إلى خوض غمار حرب فى ميدان بعيد عن أطماعه السياسية، وعن مصالح مصر.

وقد أرسل محمد على باشا جيشاً كبيراً إلى المورة، فى أول عملية حربية للجيش المصرى الجديد، وبدأ إخماد هذه الثورة، لولا تدخل الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا، واستخدامها القوة لصالح اليونانيين، حتى تحطم الأسطول المصرى فى معركة نوارين البحرية سنة ١٨٢٧.

وبعد ذلك قام محمد على باشا بسحب قواته من بلاد المورة، إزاء ضغط ومقاومة الدول الأوروبية، وكان قائد الأسطول الإنجليزى «كودرنجتون» Codring-ton، قد توجه «إلى مياه الإسكندرية، وهدد بتخريب المدينة، إذا لم يسحب محمد على باشا قواته من المورة، فوقع محمد على باشا معه إتفاق الإسكندرية وأمر إبراهيم باشا بالجلاء»(٤١).

وعلى أثر انسحاب قوات محمد على باشا من المورة، بدأ النفور بينه وبين السلطان العثمانى، وخاصة بعد أن رفض محمد على باشا المعاونة بجيشه فى

(٤١) د. عمر عبد العزيز نوار: تاريخ المشرق العربى (١٥١٦ - ١٩٢٢)، ص ٣١٥.

مواجهة روسيا التى أعلنت الحرب على الدولة العثمانية فى سنة ١٨٢٨، مما اضطرهم إلى عقد معاهدة أدرنة المذلة فى سنة ١٨٢٩.

ولما رفض السلطان العثمانى مطلب محمد على باشا المتكرر بمنحه ولاية الشام رغم الجهود التى بذلها فى معاونته، صمم محمد على باشا على أن يحقق هذا الهدف بالقوة، ووضع السلطان أمام الأمر الواقع.

(٢) دوافع اقتصادية:

وكانت بلاد الشام غنية بالأخشاب، ولها شهرة قديمة فى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك بوادر تشير إلى وجود مناجم للفحم والنحاس والحديد، وإن كان إنتاجها غير اقتصادى.

وفوق ذلك كان محمد على باشا يعتقد بإمكانية تبادل المنافع والمنتجات بين البلدين؛ بإقامة الأسواق فى كل منهما، لعرض منتجاتها الزراعية والصناعية. وكل هذه المزايا الاقتصادية كانت مصر فى حاجة إليها.

(٣) دوافع استراتيجية:

وكان محمد على باشا يعتبر الشام خط الدفاع الأول عن مصر من جهة الشرق، ويرى أن سوريا تكوّن منطقة طبيعية متكاملة مع مصر، وحدودها متلاصقة معها، والتى تمثل ثغرة يزحف الغزاة منها على مصر.

وقد أعرب محمد على باشا عن رغبته فى ضم الشام أمام ممثلى الدول الأوروبية الكبرى، بحجة «أن الدفاع عن مصر يتطلب وحدة الإقليمين المصرى والشامى تحت يد واحدة، وأن حدود مصر الدفاعية فى طوروس وليس فى الشام»[٤٢].

---

(٤٢) د. عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق)، ص ١٣٤.

محمد على باشا يتذرع بالنزاع بينه وبين والى عكا ويرسل جيوشه إلى الشام في اكتوبر سنة ١٨٣١ :

كان السبب المباشر لإرسال الحملة المصرية على الشام فى اكتوبر سنة ١٨٣١ ، ذلك النزاع الذى قام بين محمد على باشا ووالى عكا (أو والى صيدا) عبد الله باشا الجزار.

وكان عبد الله باشا الجزار قد رفض تسليم الفلاحين المصريين الذين هربوا من مصر والتجأوا إليه، كما امتنع عن إرسال الأخشاب إليه اللازمة فى أعماله العمرانية، ورفض كذلك تسديد الديون المستحقة عليه لمحمد على باشا.

وقبل ذلك عمل محمد على باشا على تثبيت عبد الله باشا الجزار فى ولاية صيدا، وأعطاه الأموال التى طلبها السلطان العثمانى.

وكان محمد على باشا فى سياسته إزاء الشام، يسعى إلى أن يكون حكم ولاياته وإماراته فى أيدى رجال متعاونين معه، وقد اتبع نفس الأسلوب إزاء حكام الأقاليم الأخرى، ومن ذلك أنه بعد طرد داود باشا من العراق فى سنة ١٨٣٠ ، سعى محمد على باشا لتعيين أحد أصدقائه واليا على بغداد.

وكانت زيادة نفوذ محمد على باشا فى الشام تضايق حكامه، وخاصة عبدالله باشا الجزار الذى تخلى عن صداقة محمد على باشا، وكانت منطقة حكمه فى فلسطين تتاخم الحدود المصرية.

وفى البداية، عندما قرر محمد على باشا تأديب عبد الله باشا الجزار، كان ذلك مجرد صراع بين حكام بعض الولايات المجاورة، على نحو ما كان يحدث خلال القرنين السابقين، وحتى ذلك الوقت لم يظهر محمد على باشا عداءه للسلطان العثمانى.

وفى اكتوبر سنة ١٨٣١ بدأت الجيوش المصرية بقيادة إبراهيم باشا زحفها على بلاد الشام، وكانت تتألف من ٣٠ ألف مقاتل من المصريين الذين تم

تدريبهم طبقاً للأنظمة الحديثة، وتضم وحدات من المدفعية، ويصحبها أسطول قوى تم تكوينه خلفاً للأسطول الذى تحطم فى موقعة نفارين، وكان يتبعهم عدد كبير من فرسان العرب الذين انضموا إليهم كمتطوعين.

وفي نوفمبر سنة ١٨٣١ استولى الأسطول المصرى على يافا وأعلن حاكمها استسلامه، وانضم إلى جانب القوات المصرية، واشتركت بحارته مع الأسطول المصرى فى فتح عكا، وتبعتها غزة، فأعلنت استسلامها وانضمت إلى جانب مصر.

وقد انضمت إلى جانب القوات المصرية أعداد كبيرة من أهل فلسطين، وخاصة من جبال نابلس والخليل، ثم واصلت القوات البرية زحفها باتجاه عكا، الذى رفض وإليها عبد الله باشا الجزار الاستسلام، وتم حصارها براً وبحراً من يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٨٣١ حتى سقوطها فى مايو سنة ١٨٣٢.

وأثناء ذلك قدم الأمير بشير الشهابى حاكم جبل لبنان على رأس قوة كبيرة من فرسانه إلى المعسكر المصرى حول عكا، وأعلن انضمامه إلى جانب مصر. كما كلف الأمير بشير الشهابى أبناءه بتجنيد قوة كبيرة من اللبنانيين ليشتركوا مع القوات المصرية فى فتوحاتها، وطلب جمع المؤن اللازمة للحملة.

وكانت الصداقة قد ربطت بين محمد على باشا والأمير بشير الشهابى، منذ لجأ الأمير بشير إلى مصر من مدة سابقة، هرباً من مضايقات والى دمشق، وسخط الباب العالى عليه لاشتراكه مع والى صيدا فى القتال ضد والى دمشق والحاق الهزيمة به، ثم عاد الأمير بشير الشهابى إلى إمارته فى لبنان فى حوالى عام ١٨٢٢، بفضل وساطة محمد على باشا لدى السلطان العثمانى.

السلطان العثمانى يعلن عزل محمد على باشا وابنه إبراهيم باشا ويوجه حملة ضده:

وقد اعتبر السلطان العثمانى حصار القوات المصرية لمدينة عكا، تحديا لسلطته، وخروجاً على طاعته، فبادر بإعلان عزل محمد على باشا عن ولاية مصر، كما

عزل إبنه إبراهيم باشا عن ولاية الحجاز، ووجه حملة ضد محمد على باشا بقيادة حسين باشا الذى ولاه على مصر بدلا منه، ووصلت أنباء إدانة السلطان العثمانى لمحمد على باشا فى أوائل سنة ١٨٣٢ عندما كانت قواته تحاصر عكا.

ولم يأبه محمد على باشا بقرارات السلطان العثمانى، ومضت القوات المصرية فى تقدمها، وأعلن إبراهيم باشا عن نيات أبيه فى مواصلة الزحف حتى الحد الذى يفصل بين العرب والترك.

كما أعلن إبراهيم باشا عن رغبته فى منح العرب حقوقهم، وإتاحة الفرصة أمامهم لتولى المناصب الإدارية والعسكرية، ووعد بأن يجعل من عرب الشام شعباً مستقلاً، وأخذ يذكرهم بمفاخر الأمة العربية وأمجادها العريقة.

وكان لتصريحات إبراهيم باشا صدى قوى فى نفوس أهل الشام، الذين أعلنوا ابتهاجهم بقدومه، ورحبوا به فى كل مكان.

وفى ذلك الوقت كانت الأوضاع سيئة فى بلاد الشام، فالأمن مفقود، والفقر يخيم على البلاد، والحكام الباشوات الجشعون يستنفذون معظم جهد الأهالى وأرزاقهم، بالإضافة إلى انقسام الأهالى إلى طوائف وأديان مختلفة.

زحف الجيوش المصرية بسرعة فائقة على بلاد الشام وهزيمة الجيوش التركية:

وعلى ذلك فقد زحفت الجيوش المصرية بسرعة فائقة على بلاد الشام، فاستولت على بيت المقدس وطرابلس وبيروت.

ويذكر أن خليل إبن الأمير بشير الشهابى قاد حملة بأمر قائد القوات المصرية، إلى بيروت وطرابلس، فاستسلمت المدينتان بدون مقاومة «وكان يقود ألف لبنانى إلى جانب ١٥٠٠ فلسطينى و ١٥٠٠ مصرى كانوا بقيادة الأميرالاى إدريس، فدل ذلك على التضامن الكامل بين سكان والشام وعلى اتحادهم فى الغاية والهدف»(٤٣).

---

(٤٣) أسد رستم: بشير بن السلطان والعزيز، ص ٦٤.

وعند حمص وفى بعلبك خرج أعيان المدينتين ورحبوا بالقوات المصرية. وبعد ذلك، وفى مايو ١٨٣٢ استسلمت مدينة عكا للقوات المصرية، وأرسل عبد الله باشا الجزار إلى القاهرة.

ثم زحفت القوات المصرية على دمشق، وكانت تضم كثيراً من المتطوعين الفلسطينيين والسوريين «لافرق بين الدروز والموارنة والعلويين وغيرهم»، وفى الطريق استولت الحملة بدون مقاومة على طبرية وصفد والقنيطرة.

وفى سهل «داريا» قرب دمشق ، حدثت اشتباكات بين القوات المصرية والحامية التركية، واضطر الترك إلى التراجع، وهرب حاكم دمشق، فدخلها إبراهيم باشا وقواته دون مقاومة، ورحب بهم أهلها من جميع الفئات، وذلك فى يونيه سنة ١٨٣٢ ، وبذلك أصبحت سورية الجنوبية والوسطى تحت سيطرة القوات المصرية.

وبعد ذلك، وفى شهر يوليه سنة ١٨٣٢ زحفت القوات المصرية شمالا، وهزمت قوة عثمانية بالقرب من حمص، ثم دخلت القوات المصرية مدينة حمص دون مقاومة، وانسحب منها الترك إلى ممر بيلان، وواصل المصريون زحفهم، فاستولوا على حماة والمعرّة، ثم دخلوا مدينة حلب التى فتحت لهم أبوابها، وفرحت لمقدمهم. وعند ممر بيلان بين أنطاكية واسكندرونة، اشتبكت القوات المصرية مع جيش عثمانى بقيادة حسين باشا، حيث منى العثمانيون بهزيمة ساحقة. ثم استولى المصريون بعد ذلك، على اسكندرونة وأنطاكية والسويداء واللاذقية، «وبذلك دانت لهم سورية الشمالية كلها»، وتم بذلك فتح بلاد الشام بحدودها الطبيعية من رفح إلى جبال طوروس، ومن البحر المتوسط حتى بادية الشام، وذلك برغبة سكان البلاد وترحيبهم»(٤٤).

استكمال إنشاء الدولة العربيّة الكبرى ومحاولة الصلح مع الدولة العثمانية:

وهكذا، استكمل إنشاء الدولة العربية التى تطلع محمد على باشا إلى

(٤٤) أمين بسيونى: تاريخ مصر السياسى، ص ٦٥.

تحقيقها، وأصبحت تضم إلى جانب مصر، الجزيرة العربية، والسودان، والشام.

وبعد ذلك فكرت مصر فى عقد صلح مع الدولة العثمانية. حقنا للدماء، وتقدمت بالإقتراحات التالية:

١- اعتراف الحكومة العثمانية[٤٥] لمصر بالبلاد التى احتلتها، وترك إدارتها المحلية إليها.

٢- أن تدفع مصر للحكومة العثمانية سنويا الأموال التى كانت تجبيها من هذه البلاد.

٣- اعتراف مصر بسيادة الدولة العثمانية على هذه المقاطعات.

وعقب ذلك جرت مفاوضات بين القاهرة والآستانة، وتظاهرت الحكومة العثمانية باستعدادها لقبول هذه المقترحات، فى محاولة لكسب الوقت، حتى تتمكن من حشد جيشها فى قونية، ليقف أمام زحف الجيش المصرى.

اندفاع الجيوش المصرية إلى الأناضول وهزيمة جيش تركى عند قونية فى أواخر سنة ١٨٣٢:

وقد أدركت مصر هدف الدولة العثمانية من المماطلة والتسويف فى مفاوضات الصلح، فاستأنفت الجيوش المصرية زحفها، واندفعت إلى ما وراء جبال طوروس نحو هضبة الأناضول، وفى ديسمبر سنة ١٨٣٢ ألحقت هزيمة بجيش عثمانى كبير كان يقوده الصدر الأعظم، بالقرب من قونية.

وبذلك أصبح الطريق مفتوحاً إلى الآستانة أمام القوات المصرية.

وفى هذه الأثناء أعلن محمد على باشا أنه «سيخلص الإمبراطورية من السلطان الفاسد الذى قضى على التقاليد الإسلامية، واتبع أساليب الحياة الغربية»[٤٦].

---

(٤٥) أمين بسيونى: المرجع السابق، ص ٦٧.

(٤٦) د. عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربى (١٥١٦ - ١٩٢٢)، ص ٣١٧.

وهذا القول كان مثار دهشة بالغة، لأن محمد على باشا قد بدأ برنامجه الاصلاحى المبنى على المدنية الغربية الحديثة، قبل تنفيذ إصلاحات السلطان محمود الثانى.

مبادرة الدول الأوروبية الكبرى إلى التدخل لوقف زحف القوات المصرية:

وهذه الانتصارات المتوالية السريعة للقوات المصرية، قد أذهلت الدول الأوروبية الكبرى.

ومن البداية، كان «بلمرستون» Palmerston رئيس الوزارة البريطانية، يرى «أن بقاء المصريين إلى ما هو جنوبى عكا يخدم مستقبل المصالح البريطانية، فضلا عن أنه لايمكن مصر من تكوين قوة كبرى فى المنطقة تتحدى المصالح الأوروبية»(٤٧).

وفى ذلك الوقت كان «بلمرستون» مشغولاً بالمشكلة البلجيكية، فاكتفى مع زعماء الدول الأوروبية الأخرى بابداء النصح إلى محمد على باشا لوقف القتال.

ولكن توغل القوات المصرية فى أراضى الأناضول، قد دفع الدول الأوروبية الكبرى إلى المبدرة بالتدخل، وبينما كانت المفاوضات دائرة بين مصر والدولة العثمانية قبل وصول القوات المصرية إلى قونية، أبدت الدول الأوروبية رغبتها فى الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية ضد مصر، وأن تعمد على استرجاع البلاد التى احتلتها القوات المصرية.

السلطان العثمانى يطلب مساعدة روسيا واستياء بريطانيا وفرنسا من ذلك:

ولما شعرت الدولة العثمانية بعجزها عن صد قوات محمد على باشا، الذى هدد بالزحف على العاصمة الآستانة، اتجه السلطان محمود الثانى إلى طلب المساعدة من روسيا، وبدأ فى ٢٦ يونيه سنة ١٨٣٣ بعقد معاهدة «ختكار سلكه سى» مع قيصر روسيا، وهى معاهدة دفاعية مدتها ثمانى سنوات، وموجهة ضد أى عدوان يقع على روسيا أو الدولة العثمانية.

---

(٤٧) د. عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق)، ص ١٣٧.

كما نصت على أن يقدم قيصر روسيا المساعدة العسكرية، وإقفال مضيق الدردنيل أمام أية سفينة حربية أجنبية عن الدولتين المتعاقدتين.

وهذه المعاهدة قد أدت إلى تأزم العلاقات بين بريطانيا وفرنسا من جهة، وروسيا من جهة أخرى، إذ اعتبراها قد أخلت بميزان القوى الدولية لصالح روسيا.

وقد حاول محمد على باشا إقناع بريطانيا بأنه كفيل بإبعاد روسيا عن الدولة العثمانية.

ولما وصلت القوات المصرية إلى بروسة، تخوفت روسيا من سقوط العاصمة العثمانية فى أيديها.

وفى فبراير سنة ١٨٣٥ رسا أسطول روسى أمام الآستانة فى مضيق البوسفور، وأنزل هناك ١٥ ألف جندى.

وهذا التدخل قد أثار كلا من بريطانيا وفرنسا، فاحتجا على ذلك، وبعثا أسطوليهما إلى المضايق.

كما طلب «بلمرستون» بانسحاب القوات الروسية فوراً من الأراضى العثمانية، وأن يعود الأسطول الروسى إلى ما وراء المضايق شرقاً.

ولم يكن «بلمرستون» يقبل أن يبسط الروسى حمايتهم على الدولة العثمانية.

صلح كوتاهية:

وقد طلب الباب العالى من قائد الأسطول الفرنسى الأميرال «روسين» Rous-sin، أن تبذل فرنسا مساعيها لتسوية الخلاف بين الدولة العثمانية ومصر، بما لفرنسا من علاقات ودية مع محمد على باشا فى ذلك الوقت. وعلى أثر ذلك جرت مفاوضات بين الطرفين فى مدينة كوتاهية بالقرب من الآستانة، انتهت بصلح «كوتاهية» فى ٥ ابريل سنة ١٨٣٥، ونشر بالجريدة الرسمية فى ١٥ إبريل، ونص الاتفاق على أن «ولايات مصر ودمشق وحلب وعكا وبيروت وطرابلس قد

حولت إلى عهدة «والى مصر، كما أن ولاية الحبشة وجدة حولت إلى عهدة نجله»[48].

ولما احتجت مصر لعدم ذكر ولاية أطنة التى اتفق عليها أثناء المفاوضات، أصدر السلطان العثمانى مرسوماً بضمها إلى عهدة إبراهيم باشا «كمحصل» وليس «كوال».

كما نص هذا الاتفاق على أن منح محمد على باشا ولايات الشام، وكذلك منح إبنه إبراهيم باشا ولاية أطنة، أثناء فترة حياتهما، ولايجوز توريثهما من بعدهما.

وقد ضغطت الدول الأوروبية على محمد على باشا لقبول هذا الصلح. ولكن الحكم المصرى فى سورية لم يستقر بسبب الثورات التى اندلعت فيها، وحركتها الدسائس الانجليزية والعثمانية.

السلطان العثمانى يستأنف الحرب ضد محمد على باشا سنة ١٨٣٩ :

وكان محمد على باشا يعتزم إعلان استقلاله سنة ١٨٣٨، ليقطع الصلة الأخيرة التى تربط مصر بالدولة العثمانية، وخاصة بعد عقد معاهدة «بلطه ليمان» بين الدولة العثمانية وبريطانيا، بشأن إلغاء الاحتكار فى الدولة العثمانية وولاياتها.

وهذه المعاهدة كانت تستهدف تقويض قوى محمد على باشا، وقد عبر عن ذلك السفير البريطانى فى الآستانة، «فقد بيّن للباب العالى أن إلغاء الاحتكار التجارى فى الدولة العثمانية، سيترتب عليه تقويض الدعائم المالية لباشا مصر»[49].

وعلى أثر ذلك استدعى محمد على باشا قناصل بريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا، وأخبرهم بعزمه على إعلان استقلاله عن الدولة العثمانية، ولكن ردودهم كانت غير مشجعة، ومع ذلك استمر محمد على باشا فى تفكيره فى هذا المشروع.

---

(٤٨) أمين بسيونى: تاريخ مصر السياسى، ص ٧١.

(٤٩) د. عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق)، ص ١٤٠.

وفى ذلك الوقت كان السلطان محمود الثانى يستعد للحرب، بتحريض من «بونسونبى» السفير البريطانى فى الآستانة، الذى حث السلطان العثمانى على مهاجمة القوات المصرية فى الشام.

وكان الانجليز يرون أن وقوع الحرب بين السلطان العثمانى ومحمد على باشا، ستتيح الفرصة لبريطانيا لتسوية هذه المشكلة بالطريقة التى تخدم مصالحها الخاصة.

ويبدو أن السلطان العثمانى قد أرغم على توقيع إتفاق كوتاهية، فأراد استرداد أملاكه التى تنازل عنها مكرها بموجب هذا الإتفاق.

وفى ابريل سنة ١٨٣٩ عبر جيش عثمانى كبير تم حشده بمساعدة عدد من الضباط الألمان، نهر الفرات وتقدم فى أراضى حلب، وكان العثمانيون يعتزمون نقل ميدان القتال إلى منطقة الجزيرة وحول نهر الفرات.

وفى يوم ٧ يونيه سنة ١٨٣٩ أعلن السلطان العثمانى أن محمد على باشا فى نظره «ما هو إلا خائن».

ولم يلبث أن اشتبكت القوات المصرية مع القوات العثمانية التى منيت بهزيمة ساحقة للمرة الثالثة فى موقعة نزيب (نصيبين) فى ٢٤ يونيه سنة ١٨٣٩، وبعدها تمكنت القوات المصرية من السيطرة على منطقة الجزيرة، وفر قائد الجيش العثمانى حافظ باشا.

وفى أول يوليه سنة ١٨٣٩ توفى السلطان محمود الثانى قبل أن تصله أخبار هزيمة الجيش العثمانى فى هذه الموقعة، وخلفه على العرش إبنه عبد المجيد، وكان فى ذلك الوقت صبيًا فى السادسة عشرة من عمره، وليس له أية دراية بشئون الدولة، وأصبحت الدولة العثمانية فى غاية الضعف.

وقد بادر عبد المجيد بتعيين خسرو باشا فى منصب الصدر الأعظم، وكان يكنّ العداء والحقد لمحمد على باشا، وكان من المتوقع استمرار الحرب ضد محمد على باشا.

وحدث أن طلب خسرو باشا من فوزى باشا قائد الأسطول العثمانى، العودة إلى الآستانة، وكان بينهما عداء قديم، فظن فوزى باشا أن هذا الاستدعاء لعزله أو لقتله، فتوجه بأسطوله إلى الإسكندرية، وانضم إلى الأسطول المصرى.

وقد تسبب ذلك فى كارثة ثانية للدولة العثمانية، بعد كارثة نزيب، ومن ثم رجحت كفة مصر فى هذه الحرب، فى البر والبحر، ولاح النصر لمحمد على باشا.

الدول الأوروبية تتآمر ضد محمد على باشا:

لقد أقلقت انتصارات مصر وتوسعاتها وخاصة بعد موقعة نصيبين، الدول الأوروبية الإستعمارية، وكانت مواقفها مختلفة تبعاً لأطماع ومصالح كل منها.

وكانت انجلترا تتزعم المعارضة لمشروعات محمد على باشا التوسعية، واتجاهه إلى الاستقلال والانفصال عن الدولة العثمانية، ومحاولته الإطاحة بالسلطان العثمانى.

وقد أوضح «بالمرستون» رئيس وزراء بريطانيا موقف حكومته إزاء الأزمة بين محمد على باشا والدولة العثمانية، فى رسالته إلى سفير بريطانيا فى ڤيينا، وقال فيها:

«إن الأزمة بين محمد على باشا والسلطان أثرت بشدة ،فى مصالح الدول الكبرى وهددت السلام فى أوروبا، تلك المصالح وذلك السلام الذى يحتاج إلى استمرار وجود الدولة العثمانية، ذلك الوجود الذى أصبح يتطلب وقف المنازعات بين الوالى والسلطان»(٥٠).

وكانت بريطانيا مهتمة بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية، وتعتبر بقاءها ضرورياً لاستمرار التوازن الدولى فى أوروبا.

وكانت النمسا تريد أيضاً تعزيز مركز الدولة العثمانية، لكى تمنع روسيا من التدخل فى شئونها وتفرض حمايتها عليها، وذلك تدعيما لمبدأ «ميترنيخ» مستشار النمسا، فى مقاومة الثورات التى تقوم فى مواجهة الحكام الشرعيين.

---

(٥٠) د. عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص ١٤٣.

وكانت مصلحة روسيا الإبقاء على الدولة العثمانية على حالتها من الضعف، ومنع محمد على باشا من السيطرة عليها، لأن ذلك سوف يقضى على مطامعها فيها.

أما فرنسا، التى كانت على علاقة ودية مع محمد على باشا، فكانت تميل إلى إقرار وضع محمد على باشا فى سورية والجزيرة العربية، طبقاً لصلح كوتاهية.

وفى هذه الظروف الصعبة، رأى السلطان عبد المجيد، عندما تولى الحكم، ضرورة التفاوض مباشرة مع محمد على باشا، لإنهاء النزاع القائم بين الطرفين سلمياً.

ولكن الدول الأوروبية كانت تخشى أن يتورط السلطان العثمانى فى عقد صلح مع محمد على باشا، بشروط تضر بالمصالح الأوروبية.

ولذلك بادر سفراء الدول الكبرى انجلترا وروسيا والنمسا وفرنسا وبروسيا، إلى الاجتماع فى لندن، ووقعوا على مذكرة مشتركة فى ٧ يوليه سنة ١٨٣٩، أرسلوها إلى حكومة الآستانة، وتنص على «أن سفراء الدول الموقعين على هذه المذكرة يتشرفون بأن يبلغوا الباب العالى أنهم تلقوا من حكوماتهم هذا الصباح، بأن الاتفاق على المسألة الشرقية تام بينها، ولذلك فهم يطلبون منه أن يوقف اتخاذ أى قرار نهائى دون مساعدتها لما قد يكون لها من الفوائد التى يرونها»[٥١].

وكان ذلك أول تدخل أوروبى مشترك فى هذا النزاع، وكانت الدول الأوروبية الموقعة على هذه المذكرة تطلب ألا يتم إتفاق أو صلح مع محمد على باشا ما لم توافق عليه هذه الدول.

وقد سعت إنجلترا لتأليب الدول الأوروبية ضد محمد على باشا، وتجريده من المكاسب التى حققها، واسترجاع البلاد التى ضمها إلى الدولة العثمانية، وإعادة الأسطول العثمانى إلى حكومة الآستانة.

---

(٥١) أمين بسيونى: تاريخ مصر السياسى، ص ٧٥.

ولكن محمد على باشا لم يكن يقبل بأية تسوية إلا إذا حصل على ترضية مناسبة، ولذلك رفضت فرنسا المذكرة التى صدرت فى لندن فى ٣ اكتوبر سنة ١٨٣٩ بشأن هذه التسوية، وأصرت فرنسا على إعطاء سوريا لمحمد على باشا.

وعلى أثر ذلك عملت إنجلترا على عزل فرنسا من هذا التحالف، بعد أن أحست بميولها نحو محمد على باشا، وأشركت معها روسيا التى كانت فرنسا تقف دائماً ضد أطماعها، ثم قامت الدول الأربع الكبرى بإعداد التسوية النهائية لهذا النزاع.

معاهدة لندن سنة ١٨٤٠:

وقد جرت مفاوضات بين بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا والدولة العثمانية، ولم تشترك فيها فرنسا، وانتهت المفاوضات بعقد معاهدة لندن فى ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠، وتعهدت الدول الموقعة على هذه المعاهدة بمساعدة السلطان العثمانى فى إخضاع محمد على باشا، وتضمن الملحق المرفق بهذه المعاهدة المسائل التى اعتزم الباب العالى عرضها على محمد على باشا.

وتنص هذه المعاهدة على التالى:

(١) أن يعرض السلطان العثمانى على محمد على باشا حكم مصر بصفة وراثية تحت سيادة الدولة العثمانية، بالإضافة إلى ولاية عكا طيلة حياته فقط، وأن يكون لمصر حق الاستقلال الداخلى، مع الالتزام بدفع الجزية، وعدم تمثيل مصر فى الخارج، وتحديد الجيش والأسطول، وسلطة منح ألقاب، وضرب النقود وغير ذلك.

(٢) وإذا لم يقبل محمد على باشا هذه الشروط خلال عشرة أيام، فإنه يحرم من ولاية عكا ويكون له حكم مصر فقط.

(٣) أما إذا تأخر محمد على باشا فى قبول هذا العرض لمدة عشرة أيام أخرى، فإن السلطان العثمانى يصبح فى حل من أى ارتباط، وله الحق فى اتخاذ

الإجراءات التى تتمشى مع مصالحة، وقد تعهد الحلفاء بتزويد السلطان بالنصائح ومساعدته فى إخضاع محمد على باشا.

الضغط على محمد على باشا حتى قبوله شروط معاهدة لندن:

ولما أبلغ الباب العالى نصوص هذه المعاهدة إلى محمد على باشا، عن طريق مندوبيه، رفضها، وتوجه سفراء الدول الأربع الكبرى لمقابلة محمد على باشا، وأكدوا له تصميم دولهم على تنفيذ المعاهدة، وأبلغوه عدم قدرة فرنسا على مساعدته.

وبعض مضى عشرة أيام ومحمد على باشا مصرٌ على الرفض، حرم من ولاية عكا، وأبلغه سفراء الدول الأربع بذلك، ثم أعطوه فرصة عشرة أيام أخرى لمراجعة موقفه، حسب نصوص المعاهدة.

وقد حاول محمد على باشا التفاهم مع مندوب السلطان العثمانى مباشرة، وسلمه رسالة إلى الباب العالى، يقترح فيها إعادة أطنة وكريت والجزيرة العربية إلى السلطان العثمانى مقابل إقرار ولاية مصر له ولورثته من بعده، وأن يكون له حكم سورية طيلة حياته.

ولما أبلغ السلطان العثمانى سفراء الدول الأربع بالمقترحات التى عرضها محمد على باشا، رفضوها وطلبوا منه عزله من ولاية مصر، بعد أن رفض شروط معاهدة لندن.

وفى هذه الأثناء أخذت الدول الأربع عن طريق أنصارها وعملائها، تبث الدعاية ضد حكم محمد على باشا، وخاصة فى المناطق الساحلية فى لبنان.

وفى ٩ سبتمبر سنة ١٨٤٠ وصل أسطول مشترك بيروت بقيادة الأميرال «سترانفورد»، كما وصلت حملة عسكرية برية بقيادة «تشارلس سميث»، واحتلت قوات الحلفاء تفرجونية والبلاد القريبة منها، ثم تقدمت لاحتلال بيروت، وأنذر قائد أسطول الحلفاء قائد بيروت المصرى لتسليم المدينة، فرفض وأعلن أنه سيدافع عنها بكل قوة حتى النهاية. وبعد ذلك توجه أسطول الحلفاء إلى جبيل

واستولى عليها، وواصل تحركه إلى حيفا وأطلق عليها مدافعه، كما هاجم صور واحتلتها القوات البرية، ثم واصلوا سيرهم إلى صيدا وقصفوها بشدة بالمدافع، بعد أن رفضت التسليم وقاومت حاميتها بشدة، ثم اضطرت للاستسلام بعد أن قتل قائدها.

وأخيراً شعر الطرفان بالرغبة فى تسوية الأمور، واضطر محمد على باشا إلى التسليم، بعد أن تخلت عنه فرنسا، وبعد سقوط عكا فى أيدى قوات الحلفاء.

وفى هذه الأثناء جرت مفاوضات بين الكومندور «نابيار» قائد الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط، وبين بوغوص بك يوسف المسئول عن الشئون الخارجية فى الحكومة المصرية، وتم الاتفاق على إعادة الأسطول العثمانى، وإخلاء سورية، مقابل أن تضمن الدول الأربع لمحمد على باشا حكم مصر بصفة وراثية، مع عدم التعرض بسوء لسواحل مصر، وتم التوقيع على اتفاق بهذا الشأن فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠.

ولم يقر هذا الاتفاق «بونسنبى» Ponsonby سفير بريطانيا فى الآستانة، ولكن «بلمرستون» رئيس الوزراء البريطانى وافق عليه، الذى اضطر إلى تخفيف حدته نحو محمد على باشا، بناء على طلب ملكة بريطانيا المتكرر، وبسبب حدوث تغيير وزارى فى فرنسا، وتشكيل الوزارة الجديدة برئاسة «جيزو» Guizot، واضطرار الحلفاء إلى مصالحة فرنسا.

وفى ٣ يناير سنة ١٨٤١ أرسل مندوبو الدول الأربع مذكرة مشتركة إلى الباب العالى، يطالبونه بالعدول عن قرار عزل محمد على باشا الذى أصدره السلطان العثمانى، وتسوية وضعه.

وفى هذا الوقت بدأ إبراهيم باشا فى الجلاء عن سورية، بناء على أوامر والده محمد على باشا.

تسوية عام ١٨٤١

ونتيجة لتدخل الدول الأربع، وفى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ، أصدر السلطان العثمانى فرمانا تقرر فيه إعطاء محمد على باشا وأسرته حكم مصر بصفة وراثية، على أن يختار الباب العالى من يتقلد منصب الولاية من أبناء محمد على باشا الذكور خلفا له، حتى إذا انقرضت ذرية محمد على باشا من الذكور، اختار الباب العالى من يشاء لولاية مصر، وليس لأولاد بنات محمد على باشا الذكور أى حق فى الولاية.

وقد نص هذا الفرمان على أن إعطاء محمد على باشا ولاية مصر، وتقرير الحكم الوراثى بها، إنما هو «منحة» من السلطان العثمانى.

ولكن محمد على باشا اعترض على القيود التى تضمنها هذا الفرمان، وخاصة ما يتعلق بترتيب الوراثة، وتقدير الجزية المطلوبة، وتبودلت عدة مذكرات بين الباب العالى والدول الأربع، وأسفرت عن صدور فرمان فى أول يونيه سنة ١٨٤١ ، نص على ترتيب الوراثة فى ولاية مصر، بأن تنحصر فى أكبر الذكور، فمن يليه من ذرية محمد على باشا، وأن يصدر التقليد بالولاية فى كل مرة من الباب العالى، وألغى بذلك حق الاختيار الذى كان مخولا للسلطان العثمانى بموجب فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ .

عودة مصر إلى حدودها الطبيعية:

وهكذا، فقد عادت مصر إلى حدودها الطبيعية بعد أن تخلت عن بلاد الشام والجزيرة العربية، تبعاً لاتفاقية لندن سنة ١٨٤٠ ، وتسوية عام ١٨٤١ .

وقد اتفق على أن يظل السودان تحت الحكم المصرى.

أسباب إخفاق مشروع الوحدة العربية الذى تبناه محمد على باشا:

مع أن معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وتسوية عام ١٨٤١ ، قد ضمنتا لمصر شخصية متميزة بين الولايات العثمانية، فإن الوضع الجديد قد وضع حداً لمشروع

الوحدة العربية الذى تبناه محمد على باشا، ولم تستمر هذه الوحدة فى المشرق العربى طويلا.

وقد ساعد على انهيار هذه التجربة الوحدوية العوامل التالية:

(١) ضعف الدافع القومى لدى محمد على باشا وإبنه إبراهيم باشا:

فمحمد على باشا وإبنه إبراهيم باشا صاحبا فكرة الدولة العربية، لم يكونا عربيين أصلا، ولم تكن العربية لغتهما الأصلية، وإن كان إبراهيم باشا الذى نشأ فى بلاد العرب قد تعلم العربية الفصحى، واستطاع أن يتكلم بها بشئ من الطلاقة، كما درس التاريخ العربى.

ويذكر أن إبراهيم باشا كان يعتبر نفسه عربياً وفرداً من الأمة العربية، ويروى أنه قال «أتيت مصر وأنا طفل، ومنذ ذلك الحين صبغت الشمس المصرية دمى بلون عربى»، وقد كانت منشوراته الموجهة إلى الجيش فى كثير من الأحيان تشير إلى العصور المجيدة فى التاريخ العربى بعبارات مثيرة، وأحاط نفسه بمعاونين يشاركونه آراءه ويعملون على نشرها»[٥٢]. ولذلك كانت فكرة الدولة العربية أكثر وضوحا فى مخيلة إبراهيم باشا.

أما محمد على باشا، فكان يعتبر نفسه تركيا، ولم يكن لديه عطف حقيقى نحو العرب، ولم يتكلم بلغتهم، ولم ينظر إلى صفاتهم باحترام كبير، وكان العرب فى نظره مجرد رعايا طائعين له.

وكان الطموح الشخصى لمحمد على باشا وإبنه إبراهيم باشا، هو المحرك الأول لتكوين هذه الدولة العربية، التى كانا يهدفان من ورائها إلى إنشاء امبراطورية واسعة فى المنطقة العربية.

ولم يكن محمد على باشا بصفة خاصة يهدف إلى تحقيق رفاهية الشعوب العربية، وتحسين أحوالها ودمجها فى وحدة قومية ناهضة.

---

(٥٢) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص ٩٠.

(٢) ضآلة التضامن والوعى القومى لدى الشعب العربى:

وفى ذلك الوقت كان التضامن والوعى العربى القومى ضئيلا، نتيجة لتدهور أحوال العرب فى ظل الإدارة العثمانية خلال قرون طويلة.

وقد تفرق العرب فى وحدات إقليمية ومذهبية متباينة، ونشأت العصبية المذهبية، والتى حلت مكان الوحدة الفكرية، وخاصة فى بلاد الشام التى كانت الفرق الدينية المتعددة بها تسيطر على كيانها الاجتماعى بتقاليدها ومعتقداتها.

ولم تكن فكرة الوطنية بمعناها الحالى معروفة آنذاك، وكانت تطلعات السكان إلى الحرية ناشئة عن دوافع مختلفة غير الدافع القومى.

ولم تظهر فكرة الوعى القومى عند العرب إلا مؤخراً، ومنذ الحرب العالية الأولى، وذلك بدافع الرغبة فى التخلص من ربقة الاستعمار الأوروبى، والحصول على استقلال بلادهم.

(٣) استبداد حكومة محمد على باشا:

استخدمت حكومة محمد على باشا أساليب استبدادية، وأساءت التصرف فى بعض الأحيان، رغم إدخال بعض الإصلاحات فى البلاد العربية التى كانت تحكمها مثل تنظيم الإدارة، ونشر الأمن والعدالة والعناية بالتعليم، واستغلال موارد البلاد.

وفى البداية رحب أهالى الشام من المسلمين والمسيحيين بحكم محمد على باشا، لكى يتخلصوا من استبداد ومظالم الحكم التركى، ولقوا معاملة عادلة رحبة، تحدث عنها الدكتور أسد رستم قائلا «أما عن العدل فحدث عنه ولاحرج، فالشام لم تنل من العدل فى أى عهد مضى منذ أيام عمر بن الخطاب ما نالته فى ظل العزيز»[٥٣]، ويقصد بذلك حكم محمد على باشا.

ولكن هذا العهد السعيد لم يطل أمده، فقد عمدت حكومة محمد على باشا

---

(٥٣) د. أسد رستم: بشير بين السلطان والعزيز، ص ٩٨.

إلى تطبيق سياسة الاحتكار التى اتبعتها فى مصر، فى البلاد التى تحت سيطرتها، وفى الشام احتكرت تجارة الحرير.

كما فرضت ضريبة الرؤوس على الرجال من جميع المذاهب، وأمرت بنزع السلاح من أيدى الأهالى، وتطبيق التجنيد الإجبارى عليهم.

وكل ذلك قد أثقل كاهل الأهالى بأعباء فادحة، جعلتهم ينفرون من الحكم المصرى، وساعدت الدسائس التركية والانجليزية على اندلاع عدة ثورات وخاصة فى بلاد الشام، ضد حكم محمد على باشا وإبنه إبراهيم باشا.

(٤) سخط الدولة العثمانية على محمد على باشا:

كانت الدولة العثمانية ساخطة على محمد على باشا، وبذلت جهودها الحثيقة للتخلص منه، والقضاء على حركته الانفصالية، وخاصة بعد تعاظم قوته، وتهديده للسلطان العثمانى ونظامه.

وما كان صلح كوتاهية والتنازلات التى قدمها السلطان العثمانى لمحمد على باشا وإبراهيم باشا، إلا هدنة مسلحة مؤقتة أملتها الظروف الصعبة التى نتجت عن توغل جيوش محمد على باشا فى الأناضول، وتقهقر جيوش السلطان أمامها.

على أنه بعد تغير هذه الظروف، حاول السلطان العثمانى من جديد السعى لإخضاع محمد على باشا، ورده إلى حجمه الطبيعى، والقضاء على حركته الانفصالية، مستعينا فى ذلك بالدول الأوروبية الكبرى.

(٥) معارضة الدول الأوروبية الكبرى لفكرة إنشاء دولة عربية موحدة تضعف الدولة العثمانية:

وكانت انجلترا فى مقدمة الدول الأوروبية الكبرى المناهضة لفكرة إنشاء دولة عربية بزعامة محمد على باشا، وكان رئيس وزراتها «بلمرستون» يعتقد أن قيام دولة عربية قوية فى منطقة الشرق العربى، سوف تهدد مصالح بريطانيا فى الشرق، بسيطرتها على أهم الطرق المؤدية إلى الهند، وستحد من أطماعها فى تلك

الجهات. ولذلك فقد عارضت إنجلترا بكل قوة مشروع محمد على باشا بإنشاء هذه الدولة العربية، وعرقلت نجاحه بكل الوسائل.

وقد بدأت إنجلترا بمعارضة محمد على باشا، عندما عزم سنة ١٨٣٨ على تحديد مركزه من الدولة العثمانية، وكشف عن اتجاهه نحو إعلان استقلاله وانفصاله عنها.

كما عارضت إنجلترا امتداد النفوذ المصرى جنوبا إلى اليمن وإلى البحرين على الخليج العربى شرقاً، وتدخلت إنجلترا وضغطت على محمد على باشا حتى انسحب من هذه المناطق.

وأخيراً نجحت انجلترا فى تحريض تركيا والدول الأوروبية الكبرى الأخرى ضد محمد على باشا، وعملت على تقليص نفوذه ودك مطامعه فى اتفاقية لندن سنة ١٨٤٠ ، التى كانت كارثة على مصر والوحدة العربية الناشئة.

أما روسيا، فكانت تخشى امتداد الدولة العربية التى اعتزم محمد على باشا إنشاءها، مما يعرقل تحقيق أطماعها فى البوسفور والدردنيل.

وكانت انجلترا تخشى أن يؤدى النزاع بين محمد على باشا والسلطان العثمانى إلى تفوق النفوذ الروسى فى الآستانة.

كذلك كانت النمسا بزعامة «ميترنيخ»، تناهض كل اتجاه قومى، ولاترضى عن قيام دولة موحدة فى المنطقة العربية.

وذكر أن «ميترنيخ» قال أن «وجود مصر من أجلّ الأخطار التى تهدد الغرب»[٥٤]، ويقصد بذلك دور مصر فى عهد محمد على باشا.

ولعل أهم أسباب التعصب الأوروبى ضد مصر فى عهد محمد على باشا، ظهورها كقوة مؤثرة فى المنطقة العربية، بعد أن قويت سيطرتها فى البر والبحر، مما يعوق أطماع الغرب.

---

(٥٤) د. محمد صبرى: الامبراطورية المصرية فى الخمسين عاما، ص ٤٦٨.

الفصل الرابع
السيطرة الاستعمارية الأوروبية علي الوطن العربى

- الأطماع الإستعمارية فى مصر والحركة العرابية فالاحتلال البريطانى.
- إمتداد النفوذ البريطانى إلى السودان.
- الإحتلال الفرنسى للجزائر.
- الإحتلال الفرنسى لتونس.
- إحتلال فرنسا للمغرب (مراكش).
- الإحتلال الإيطالى لليبيا.
- الإستعمار البريطانى فى الخليج العربى وجنوب الجزيرة العربية.
- الأطماع البريطانية فى العراق.
- أطماع فرنسا فى سوريا ولبنان.

١٠

الفصل الرابع

السيطرة الاستعمارية الأوروبية علي الوطن العربي

استهدفت الأطماع الأوروبية منذ بداية القرن التاسع عشر، انتزاع أجزاء الوطن العربى من الدولة العثمانية، وبسط السيطرة الأوروبية عليها.

العوامل التى شجعت الدول الأوروبية الاستعمارية على بسط سيطرتها على الوطن العربى فى الوطن العربى فى القرن التاسع عشر: وتتخلص فيما يلى:

١- حالة الضعف والتخلف التى كانت عليها الدولة العثمانية، وسماحها للأوروبيين على الإقامة والعمل بالوطن العربى، ومنحهم امتيازات وتسهيلات أتاحت لهم فرصة التدخل فى شؤن البلاد العربية، كما حدث فى مصر وليبيا.

٢- أهمية الموقع الجغرافى للوطن العربى، وتوسطه بين القارات الثلاث.

٣- حاجة أوروبا إلى المواد الخام اللازمة لمصانعها والمتوفرة فى الوطن العربى، ورغبتها فى البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الصناعية.

اقتسام أجزاء الوطن العربى بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا

وخلال القرنين التاسع عشر والعشرين، صار الوطن العربى فى قبضة المستعمرين الغاصبين الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين، واقتسموا أجزاء الوطن العربى فيما بينهم على النحو التالى:

وقد بدأت فرنسا بالاستيلاء على الجزائر فى سنة ١٨٣٠، وأخذت تمهد للاستيلاء على تونس والمغرب الأقصى.

أما إنجلترا فقد أخذت تتطلع إلى السيطرة على مصر منذ انسحاب الحملة الفرنسية منها سنة ١٨٠١، وصارت تمهد لذلك بكافة الأساليب الخبيثة حتى تمكنت من احتلالها سنة ١٨٨٢.

وبعد ذلك أخذت إنجلترا تمد أطماعها إلى السودان، وإلى منطقتى البحر الأحمر والخليج العربى، ثم استغلت الحرب العالمية الأولى وبسطت نفوذها على

فلسطين والأردن والعراق، وأصبحت أكثر الدول الأوربية أملاكا فى الشرق وقام التنافس بين إنجلترا وفرنسا فى مصر والشرق العربى، واستمر ذلك حتى عقد الاتفاق الودى بين الدولتين فى سنة ١٩٠٤، الذى نص على تسليم فرنسا باحتلال إنجلترا لمصر، مقابل إطلاق إنجلترا يد فرنسا فى مراكشى.

وبعد ذلك ظلت فرنسا تتحين الفرصة لبسط نفوذها على سورية ولبنان، وتمكنت من ذلك عقب قيام الحرب العالمية الأولى.

وأما إيطاليا، فقد بدأت احتلال ليبيا فى سنة ١٩١١، وكانت الباقية من بلاد شمال إفريقيا خارج نطاق الاستعمار الأوروبى فى ذلك الوقت.

وهكذا، لم تنته الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨، حتى كانت البلاد العربية فى الشرق والغرب تحت سيطرة الاستعمار الأوربى.

وتفصيل ذلك فيما يلى:

الأطماع الإستعمارية فى مصر والحركة العرابية فالاحتلال البريطانى

بعد فشل حملة «فريزر» سنة ١٨٠٧ على مصر، حرصت إنجلترا على إبعاد اى نفوذ أجنبى عن مصر، ريثما تتهيأ لها الظروف لبسط سيطرتها عليها، وفى نفس الوقت عملت على القضاء على آية محاولة من شأنها أن تجعل من مصر دولة قوية فى الشرق العربى.

ثم بدأ التدخل الأجنبى فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وذلك عن طريق الإمتيازات الأجنبية، واستغلال الأزمة المالية التى حلت بالبلاد على أثر تراكم الديون عليها.

ومما شجع الأوروبيين على التدخل فى شئون مصر المالية والسياسية، عجز وسوء سياسة حكام مصر من خلفاء مصر على باشا.

ضعف الحكومة المصرية فى عهد سعيد باشا والخديوى إسماعيل فى مواجهة الدول الأجنبية وامتيازاتها:

كانت الإمتيازات الأجنبية فى الأصل تسهيلات وضمانات منحتها الدولة

العثمانية للأجانب المقيمين فى مصر والولايات العربية الأخرى التابعة لها.

وكانت هذه الإمتيازات تستهدف المحافظة على أموال الأجانب وأرواحهم، وتشجعهم على الإقامة والتجارة واستغلال أموالهم فى النواحى الإقتصادية . كما أتاحت لهم الرجوع فى شئونهم التجارية والشخصية ومنازعاتهم المدنية إلى قناصلهم.

وقد تمثلت تلك الامتيازات فى صورة معاهدات عقدتها الدولة العثمانية مع بعض الدول الأوروبية، وكان أولها فرنسا فى سنة ١٥٣٦ .

ولكن هذه الإمتيازات الأجنبية مالبثت أن تطورت واشتد خطرها على الدولة العثمانية، فقد استغلها الأوروبيون وفق أهوائهم، وخرجوا بها عن الحدود المقرر لهم.

وقد ترتب على ذلك أن زادت سلطة القناصل الأجانب فى مصر، حتى طغت على سيادة الحكومة المصرية.

وزاد من خطر الإمتيازات الأجنبية ضعف الحكومة المصرية فى عهد سعيد باشا والخديوى إسماعيل، حيث صارت محاكم القنصليات تحمى الرعايا الأجانب واللاجئين إليها، وتفصل فى القضايا ضد الأهالى والحكومة المصرية نفسها.

القروض المالية وبدء التدخل الأجنبى فى مصر:

بدأ سعيد باشا منذ سنة ١٨٦٢ بالاستدانة من البيوت المالية الأجنبية، بسبب إسرافه فى النفقات على نفسه وعلى قصوره، وأخذ يقيد سندات هذه القروض على الخزانة المصرية، وكان لذلك خطره على مالية البلاد.

ولما توفى سعيد باشا بلغت الديون التى خلفها أكثر من عشرة ملايين من الجنيهات الإسترلينية، ويزيد ذلك على مجموع ميزانية الدولة وقتذاك.

وقد سار الخديوى إسماعيل على هذا النهج من الإسراف والتبذير، حتى تراكمت الديون على مصر، وبلغت جملتها ٩٠ مليون جنيه استرلينى بفوائد

... تدريجيا ١٢٪ و ١٥٪، وكانت هذه الديون تعادل ستة أمثال ميزانية الدولة في ذلك الوقت.

ونتيجة للحروب التي خاضتها الحكومة المصرية في الحبشة، فقد بلغت حالة مصر المالية سنة ١٨٧٥ أسوأ درجة، وعجزت الحكومة عن سداد أقساط تلك الديون الضخمة، رغم أن إسماعيل باشا قد رهن موارد البلاد المختلفة على ذمة سداد أقساط هذه الديون.

وكان من نتائج التسامح في التعامل مع الأجانب، وفتح باب الاستدانة من البيوت المالية الأجنبية، أن استطاع «ديلسببس» الفرنسي أن يحصل على امتياز حفر قناة السويس في عهد سعيد باشا، الذي كان أحد ثغرات التدخل الأجنبي في مصر.

ومنذ افتتاح قناة السويس للملاحة في سنة ١٨٦٩، سعت بريطانيا للمشاركة في إدارة القناة، لكي تحصل على ميزة رفع رسوم مخفضة عند عبور سفنها، مع ضمان أمن مرورها فيها، وكانت قبل ذلك تشكك في إمكانية تنفيذ هذا المشروع.

وقد تحقق ذلك، عندما عجز الخديوي إسماعيل عن دفع قسط قيمته مائة مليون فرنك فرنسي، فعرض للبيع الأسهم التي كانت تمتلكها الحكومة المصرية في شركة قناة السويس، فأسرع «دزرائيلي» رئيس الحكومة البريطانية، بالتفاوض لشراء هذه الأسهم، وتم عقد هذه الصفقة مقابل أربعة ملايين جنيه استرليني، ويعادل قيمة المائة مليون فرنك فرنسي التي عجز الخديوي عن دفعها، ودفع هذا المبلغ خلال ثلاثة أيام بمعاونة مصرف «روتشيلد».

ومنذ ذلك الوقت أصبح ثلث أعضاء مجلس إدارة شركة قناة السويس من الإنجليز.

وقد فتح شراء هذه الأسهم المجال لإمكانيات أوسع، وجاء كخطوة أولى على طريق احتلال مصر.

الإشراف الأجنبى على المالية المصرية:

ولما ساءت حالة الخزانة المصرية، وفقدت البيوت المالية الأوروبية ثقتها فى مقدرة الحكومة المصرية على الوفاء بالتزاماتها المالية، سمح إسماعيل باشا بالتدخل الأجنبى فى البلاد، وفى البداية وافق على إيفاد بعثة «كيف» الإنجليزية، لدراسة حالة البلاد المالية ومحاولة إصلاحها.

وفى سنة ١٨٧٦ وافق إسماعيل باشا على إنشاء «صندوق الدين»، الذى يضم مندوبين عن الدول الدائنة، ويقوم بالإشراف على المالية المصرية، بما يضمن دفع أقساط الدين المصرى، وحد ذلك من سلطة الحكومة المصرية فى الشئون المالية والإدارية.

وكان حملة السندات الأجانب قد طالبوا حكوماتهم بحماية مصالحهم، فتدخلت الحكومة البريطانية، وطالبت بممارسة إشراف ثنائى بريطانى فرنسى على المالية المصرية، ورضخ الخديوى إسماعيل لقبول هذه المراقبة الثنائية، فاختص المستشار الإنجليزى بمراقبة إيرادات الحكومة، بينما اختص المستشار الفرنسى بمراقبة مصروفاتها، ويشترك الإثنان فى إعداد الميزانية السنوية.

تشكيل وزارة مختلطة أوروبية:

ومن أجل إعادة تنظيم المالية المصرية، تقرر تشكيل وزارة يمكن أن تفوز بثقة الدول الدائنة، وتستطيع تنفيذ التسويات المطلوبة.

وعلى أثر ذلك تألفت وزارة مختلطة، حلت مكان المراقبة الثنائية، انضم إليها وزيران أوروبيان، أحدهما إنجليزى هو مستر «ويلسون» الذى أصبح وزيرا للمالية المصرية، والآخر فرنسى هو مسيو «بلينيير» الذى تولى وزارة الأشغال العامة، وذلك برئاسة نوبار باشا ذى الميول الأوروبية.

وقد أخذت هذه الحكومة تعمل علانية لمصلحة الأجانب، كما أقصت الموظفين المصريين عن السلطة، وجعلت كل همها تدبير المال اللازم لسداد أقساط الديون، التى خصص لها سبعة أثمان إيرادات الدولة المصرية، ولم يبق منها مايكفى لمواجهة نفقات الإدارة والجيش، حتى بعد الحجز على جزء من أملاك الخديوى الشخصية.

لحركة الوطنية والجيش ضد التدخل الأجنبى وانطلاق الشرارة الأولى للثورة فى فبراير سنة ١٨٧٩ :

وكان «لحزب الإصلاح»، ومن أبرز دعاته ومفكريه الشيخ عبد الله النديم، ور هام فى تنبيه الرأى العام لخطورة التدخل الأجنبى فى شئون البلاد، على أثر شكيل هذه الوزارة المختلطة.

وكان المشرفون الأوروبيون على المالية المصرية، قد وضعوا الخطوط قتصادية العامة وبمقتضاها حول ٢٥٠٠ ضابط من الجيش المصرى إلى نظام ستيداع، ليصرفوا نصف مرتباتهم.

كما قاس الفلاحون من هذه الإجراءات، إذ فرضت عليهم ضرائب زيادة، طبق عليهم نظام السخرة فى الأشغال العامة.

وقد تسببت هذه الإجراءات الصارمة فى انبعاث الإحتجاجات وبعض حركات التمرد، بين جموع الشعب والجيش، واستغلها طليعة المثقفين الذين كانوا يأملون فى «التحرير السياسى الإسلامى».

وفى فبراير سنة ١٨٧٩ انطلقت الشرارة الأولى للثورة، عندما خرج طلبة كلية الحربية، ويتقدمهم كثيرمن الضباط المفصولين، وانضم إليهم بعض أعضاء مجلس شورى النواب، وكثير من أفراد الشعب، وقاموا بمظاهرة أمام وزارة المالية، طالبين بإسقاط الوزارة الأوروبية، وتمكنوا من القبض على الوزير الإنجليزى نوبار باشا وأهانوهما، وبعد قليل حضر الخديوى إسماعيل، واستطاع حرسه أن يرق المتظاهرين، وأطلقوا سراح الوزير الإنجليزى ورئيس الحكومة اللذين كانا فى سجن.

وعلى أثر هذا الحادث، قام الخديوى إسماعيل بعزل نوبار باشا، وأمر بتأليف زارة جديدة برئاسة إبنه توفيق باشا، ضمت الوزيرين الأوروبيين، مع منحهما ق «الفيتو».

ثم اجتمع زعماء البلاد فى دار السيد البكرى، ولخصوا مطالبهم فى للائحة الوطنية»، التى صارت أساسا للمطالبة بالإصلاح فى تلك المرحلة.

وهذه اللائحة الوطنية كانت تتضمن مشروع تسوية مالية تتعارض مع مشروع الوزير الإنجليزى، كما شملت المطالبة بتأليف وزارة وطنية مستقلة، تكون مسئولة أمام مجلس نواب له سلطة على النحو المتبع فى أوروبا.

وقد استجاب الخديوى إسماعيل إلى مطالب الشعب، وأقر هذه اللائحة الوطنية، وعهد إلى شريف باشا بتأليف وزارة وطنية، استبعد منها الوزيران الأوروبيان، ثم شرع فى تطبيق هذه اللائحة.

عزل الخديوى إسماعيل عن العرش وتولية إبنه توفيق ومناهضته للحركة الوطنية وازدياد التدخل الأجنبى فى عهده:

وقد استاءت إنجلترا وفرنسا من هذا التصرف من جانب الخديوى إسماعيل، واستقر رأيها على السعى لدى السلطان العثمانى لعزل إسماعيل، بعد أن رفض تقديم إستقالته، وذلك لاقتناع الدولتين بعدم إمكانية عمل أية تسوية مالية فى مصر، مادام إسماعيل جالسا على العرش.

وبالفعل وافق السلطان عبد الحميد على عزل إسماعيل، وتولية إبنه توفيق مكانه، وتم ذلك فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٧٩، وفى ٣٠ يونيه غادر إسماعيل البلاد إلى إيطاليا.

ولم يلبث الخديوى توفيق أن تحول إلى أداة طيعة فى أيدى الأجانب، وخاصة الإنجليز، وذلك بقصد تدعيم عرشه.

كما تنكر لحزب الإصلاح، وأمر باعتقال زعيمه جمال الدين الأفغانى، ونفيه إلى خارج البلاد، وأمر بإغلاق الصحف والجمعيات الإصلاحية، وتخلى عن اللائحة الوطنية، ورفض مشروع الدستور الذى عكف شريف باشا على وضعه، مما دفعه إلى تقديم إستقالته.

وعقب ذلك جمع توفيق مقاليد الحكم فى يده، وأخذ يحكم البلاد حكما مطلقا، وعطل مجلس شورى النواب قرابة سنتين، وقضى على أية معارضة.

وتحت ستار سداد الديون، زاد التدخل الأجنبى فى عهد الخديوى توفيق، وفى وزارة رياض باشا، فأعيدت المراقبة الثنائية فى سبتمبر سنة ١٨٧٩، وزادت

سلطة المراقبين الأوروبين، وصار من حقهما حضور جلسات مجلس النظار (مجلس الوزراء)، ولايجوز عزلها إلا بموافقة حكومتيها. كما أنشئت عدة مؤسسات أجنبية، ولم يستطع المصريون منافشة الأوروبيون فى مجال التجارة.

حركة التذمر فى الجيش المصرى بقيادة أحمد عرابى وتبنيه مطالب الشعب:

وفى ذلك الوقت انبعثت حركة جديدة فى صفوف الوطنيين فى الجيش، بقصد وقف هذا التدخل الأجنبى المريع.

وكان التذمر يسود بينهم بسبب إهمال شئون الجيش، والتأخير فى دفع المرتبات، وتسخير الجنود فى أعمال غير عسكرية، مع حرمان المصرينن من الترقيات التى كانت وقفا على الضباط الأتراك والشراكسة غالبا، وخاصة بالنسبة للرتب الكبيرة.

وفى يناير سنة ١٨٨١ تقدم أحمد عرابى ورفيقاه على فهمى وعبد العال حلمى من قادة فرق الجيش، بمذكرة إلى رئيس الوزراء رياض باشا، يطالبون فيها بعزل عثمان رفقى وزير الحربية، وإعادة الضباط المعزولين إلى مراكزهم، وكان عثمان رفقى يعادى العناصر الوطنية فى الجيش، ويحاول إبعادهم عن المراكز الحساسة.

وقد أخذ رياض باشا يراوغ أحمد عرابى ورفيقيه، ثم هددهم بمحاكمتهم على جرأتهم، فلم يأبهوا لذلك.

وبعد ذلك تم استدراجهم إلى وزارة الحربية بقصر النيل حيث ألقى القبض عليهم، ولكن بعض وحدات الجيش بقيادة البكباشى محمد عبيد، الذى كان من أشد مناصرى عرابى، تحركت وأفرجت عن عرابى ورفيقيه بالقوة.

وعقب ذلك، اضطر الخديوى توفيق الذى كان موقفه ضعيفا، إلى تلبية مطالب الجند، كما قام بتعيين البارودى وزيرا للحربية، بقصد استرضاء ضباط الجيش، وتمت تلبية معظم المطالب التى قدمها عرابى ورفيقاه بعد ذلك، ولكن فترة الوفاق بين الجيش والحكومة لم تدم طويلا، فقد طلب الخديوى إلى محمود سامى البارودى أن يقدم إستقالته، وحمله مسئولية «الفوضى» فى

صفوف الجيش، وعين مكانه صهره داود يكن باشا، الذى شدد الخناق على العناصر الوطنية فى الجيش.

قيام الثورة العرابية:

وفى هذه الأثناء، تشكلت منظمة سرية فى الجيش المصرى بزعامة أحمد عرابى، كان من بين أعضائها محمود سامى البارودى، وانضم إليها الشيخ عبد الله النديم، الذى صار فيما بعد أكبر داعية وخطيب لها، وصار العقل المفكر لمسار الثورة العرابية.

وقد اتفق أحمد عرابى قائد الجيش، الذى أصبح بطلا قوميا، مع زعماء الحركة الوطنية، على أن يتقدم الجيش إلى قصر الخديوى، لعرض مطالب الشعب، وتتمثل فى عزل وزارة رياض باشا، وتشكيل مجلس النواب، وإلغاء الإشراف المالى الإنجليزى الفرنسى.

وتم ذلك يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١، عندما رابطت فرق الجيش المتمركزة فى القاهرة، وعددهم نحو ٤ آلاف جندى، بكامل أسلحتهم أمام قصر عابدين، وقدم عرابى للخديوى توفيق مطالب الشعب، كما طالب بزيادة عدد الجيش إلى ١٨ ألف جندى حسب المحدد فى «الفرمانات السلطانية».

وكان جواب الخديوى «هذه المطالب لاحق لكم فيها، وأنا خديوى البلد وأعمل ما أريده»، فرد عرابى قائلا«نحن لسنا عبيدا... ولن نورث بعد اليوم»(١).

ولم يشأ الخديوى أن يستمر فى هذا الحوار الذى يمكن أن يزيد من ثورة الضباط، فعاد إلى قصره، ثم أرسل القنصل الإنجليزى لمواصلة الحوار مع عرابى.

وقد ذكر القنصل الإنجليزى لعرابى أن «عزل الوزارة من اختصاص الخديوى، وطلب تشكيل مجلس النواب ليس من حقوق الجيش، وزيادة عدد الجيش لالزوم له لأن مالية الدولة لاتسمح بذلك».

فأجابه عرابى بأنه «يقدم مطالب الأهالى لأنهم أقاموه نائبا عنهم لتنفيذها

---

(١) د. عز الدين إسماعيل وآخرون: أحمد عرابى، ص ٤٨.

بواسطة هؤلاء الجنود، وهم من ورائهم، وأعلن أنهم لن يبرحوا هذا المكان مالم تنفذ كل مطالبهم».

وفى القصر تداول الخديوى مع وزرائه والقناصل الموجودين فى أمر المطالب التى تقدم بها عرابى، واستقر الرأى على ضرورة قبولها، بعد أن التف الجيش حوله، فرضخ الخديوى لمطلب إسقاط وزارة رياض باشا الذى صمم عرابى على تنفيذه قبل أن ينصرف بجنده، ووعد بنفيذ المطلبين الآخرين فى أقرب فرصة.

وقد شكلت الوزارة الجديدة برئاسة شريف باشا، الذى عرف بنزاهته، وتوجهاته الإصلاحية، وأسندت وزارة الحربية إلى محمود سامى البارودى، وعين عرابى وكيلا لهذه الوزارة، كما أسندت وزارة الخارجية إلى مصطفى فهمى. وعقب ذلك بدأ شريف باشا فى إعداد الإصلاحات التى نادى بها الجيش والشعب. وبعد إجراء الإنتخابات التى أمر الخديوى بها، وافتتاح مجلس النواب فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١، عرض عليه شريف باشا مشروع الدستور الجديد، فتمسك النواب بضرورة عرض مشروع ميزانية الدولة عليه لإقرارها، بينما عارض المراقبان الأجنبيان فى ذلك، حتى لاتهدر سلطتهما، ويصبحان مسئولين أمام المجلس.

معارضة إنجلترا وفرنسا لحركات الإصلاح فى مصر:

وقد عارضت إنجلترا وفرنسا إتجاهات الإصلاح التى أعلنها مجلس النواب والوزارة الوطنية، وخاصة مسألة مناقشة الميزانية أمام المجلس، فبعثنا إلى الخديوى بمذكرة مشتركة تبديان فيها قلقهما من الإتجاهات التى يبديها مجلس النواب والحكومة القائمة.

وكانت هذه المذكرة تتضمن دعوة صريحة للخديوى للإطاحة بحكومة شريف باشا، وحل مجلس النواب، وإعادة السلطة المطلقة فى البلاد.

وقد اضطر شريف باشا إلى تقديم استقالة حكومته فى ٢ فبراير سنة ١٨٨٢. وعقب ذلك كلف الخديوى محمود سامى البارودى بتشكيل الوزارة الجديدة، التى دخل فيها عرابى وزيرا للحربية.

وقد اعتزمت هذه الوزارة التصديق على اللائحة الأساسية الجديدة التى وضعها نواب الشعب.

تحرك جديد لإنجلترا وفرنسا:

وهذا الموقف قد زاد من قلق إنجلترا وفرنسا، فاتفقتا على إرسال بعض قطع الأسطولين الإنجليزى والفرنسى إلى مياه الإسكندرية، على سبيل التهديد. وأخذت البوارج الحربية الإنجليزية والفرنسية تصل تباعا إلى ميناء الإسكندرية، حتى بلغ عددها حوالى خمسة عشر بارجة.

وفى يوم ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ ، أرسلت الدولتان مذكرة مشتركة جديدة إلى الخديوى توفيق، تمليان فيها شروطهما من مركز القوة.

وفى هذه المذكرة طلبت الدولتان إسقاط وزارة محمود سامى البارودى، وإبعاد أحمد عرابى عن مصر، مع إقصاء زميليه على فهمى وعبد العال حلمى إلى الأرياف.

وقد سارع الخديوى بالموافقة على هذه المذكرة، وطالب الوزارة بالإستقالة، ولكنه لم يجرؤ على إبعاد عرابى، واضطر للابقاء عليه فى منصبه.

وفى ذلك الوقت عم الاستياء من تدخل الدولتين، فاندلعت المظاهرات فى الإسكندرية والقاهرة، وعقدت الإجتماعات الشعبية التى شارك فيها الشيخ عبد الله النديم.

وفى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ قدمت الوزارة استقالتها، حتى تفوت على الدولتين القيام بأى تدخل عسكرى.

حوادث الإسكندرية فى ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ :

غير أن إنجلترا، وبمساعدة الخديوى توفيق، قد أخذت تعد الوسائل التى تقضى على عرابى، وتبطل العمليات الإصلاحية التى يعتزم تنفيذها:

فكان أن نفذت مؤامرة لإفساد العلاقات بين المصريين والأجانب، وأخذ الأسطول الإنجليزى يوزع الأسلحة على الخونة والعملاء فى الإسكندرية، كما

أدخل الخديوى بعض المرتزقة بأسلحتهم إلى المدينة.

وفى ظهر يوم ١١ يونيو سنة ١٨٨٢، بدأت تلك الحوادث المفجعة، عندما أقدم أحد الأجانب على طعن مواطن مصرى بالسكين، فقتله ولجأ إلى عمارة يسكنها عدد من الأسر الأجنبية.

وعلى أثر ذلك تجمع أهل القتيل حول هذه العمارة، وهم يصيحون فى غضب وهياج، مطالبين بالقاتل للثأر منه، ولكن السكان الأجانب بالعمارة أخذوا يطلقون النار عليهم من النوافذ، فقتلوا وأصابوا كثيرا من المواطنين العزل.

ولم يلبث أن تجمع العديد من أفراد الشعب، وأخذت موجة الغضب تتزايد، وقاموا بمهاجمة كل أجنبى يلتقون به، بالعصى والحجارة والسكاكين.

وقد استمرت هذه الإشتباكات طوال نهار ذلك اليوم، وذهب ضحيتها ٦٢ شخصا، منهم ٣٨ من الأوروبيين، معظمهم من اليونانيين.

وعقب ذلك أصدر الخديوى منشورا نعى فيه الأجانب الذين قتلوا فى هذه المذبحة، ووجه اللوم إلى المسئولين عن الأمن، ويقصد بذلك عرابى.

وتبع ذلك تشكيل وزارة جديدة برئاسة إسماعيل راغب باشا، واستمر عرابى وزيراً للحربية فى هذه الوزارة، وبادر بنشر بيان يدعو فيه المواطنين إلى الإلتزام بالسكينة والهدوء.

وهذه الأحداث قد اتخذتها إنجلترا ذريعة لإظهار التهديد الذى يتعرض له الأوروبيون فى مصر فى أرواحهم وأموالهم، كما يهدد أمن قناة السويس، وهو الأكثر خطورة.

مؤتمر الأستانة حول الأمن فى مصر:

وفى هذه الأثناء عقد فى الأستانة مؤتمر دولى ضم سفراء الدول الأجنبية لدى الباب العالى، لبحث الحالة فى مصر، ودور تركيا فى التدخل لإعادة الأمن والنظام فى البلاد.

وحدث أثناء مداولات المؤتمر، أن ضغط مندوب إنجلترا لإضافة عبارة «إلا

للضرورة القصوى»، على القرار الذى انفق المجتمعون على إتخاذه، بعدم تدخل حكوماتهم فى مصر.

ومن هذه الثغرة تسللت إنجلترا لتحقيق خططها العدوانية فى مصر. كما سعت إنجلترا لعرقلة إتجاه المؤتمر، الذى كان يرمى إلى مطالبة تركيا بإرسال بعض قواتها إلى مصر للسيطرة على الأمن فيها.

ضرب الإسكندرية فى يوليو سنة ١٨٨٢ وبدء التدخل العسكرى البريطانى فى مصر:

وقد اعتزمت إنجلترا أن تتدخل عسكريا فى مصر، وتذرعت بأحداث الإسكندرية لبدء تنفيذ خطتها العدوانية.

وفى البداية عرضت إنجلترا على فرنسا أن تشاركها فى هذه العملية، ولكن فرنسا تهربت من ذلك، خشية أن يثير ذلك «مضاعفات دولية»، وخاصة من جانب ألمانيا، فقد كان من المتوقع أن يعارض «بسمارك» هذه العملية الإنجليزية الفرنسية فى مصر.

وقد بدأت إنجلترا تدخلها العسكرى فى مصر، بحجة قيام الجيش المصرى بإصلاح بعض قلاع مدينة الإسكندرية، ووجه قائد الأسطول البريطانى الأميرال «سيمور» إحتجاجا إلى السلطات المصرية، بأن هذا العمل هو «بادرة عدائية موجهة لأسطوله».

وأجابت السلطات المصرية بأن «العمل متوقف فيها، وأنه ليس هناك من نية لتطويرها أو تحسينها».

وبعد ذلك أرسل «سيمور» مذكرة فى شكل إنذار نهائى، هدد فيها بدك الحصون بمدافع الأسطول، إذا لم تتوقف أعمال الترميم «العداونية تجاه أسطوله».

وفى الساعة السابعة من صباح يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢، أعطى «سيمور» إشارة البدء بضرب الحصون، وقامت حاميتها بالرد على إطلاق النار بمدافعها القديمة التى لاتضارع مدافع الأسطول الإنجليزى الحديثة.

وقد امتد قصف الأسطول الإنجليزى إلى الأحياء السكنية فى المدينة، التى اشتعلت فيها النيران، واستمر ذلك حتى الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم، وكان حصيلته ألفى قتيل من المصريين، وقيل أن خسائر الإنجليز خمسة قتلى لاغير.

وفى اليوم التالى أخليت المدينة، بعد أن أيقن عرابى أن الإنجليز يعتزمون احتلالها، وقصد عرابى بقواته مدينة كفر الدوار، حيث أنشأ فيها الاستحطامات اللازمة.

وفى صباح يوم ١٣ يوليه سنة ١٨٨٢، نزل الجيش الإنجليزى إلى مدينة الإسكندرية، بعد أن تحقق من انسحاب الجيش المصرى منها، وكان عدد القوات الإنجليزية ١٤ ألف رجل، بقيادة الجنرال «ولسلى»، ثم تضاعف عددهم بعد ذلك وفى قصر رأس التين بالإسكندرية، استقبل الخديوى توفيق بارتياح الأميرال «سيمور» وجنوده.

وبعد قليل زحف الإنجليز نحو القاهرة، ولكنهم وجدوا مقاومة عنيفة من خلال التحصينات التى أعدها الجيش المصرى فى مدينتى كفر الدوار ودمنهور.وكان عرابى قد رفض الامتثال لأوامر الخديوى التى بلغته للتسليم إلى الإنجليز

وبعد أن تحول الإنجليز إلى جهة قناة السويس، للوصول عن طريقها إلى القاهرة، حاول عرابى ردم هذه القناة، ليمنع دخول الأسطول الإنجليزى إليها، ولكن «ديلسبس» تدخل، ووعد عرابى بأن يمنع الأسطول الإنجليزى من المرور فيها، نظر لحيادها، فصرف عرابى عن عزمه.

ومع ذلك فقد وصلت القوات الإنجليزية إلى الإسماعيلية، بعد أن مروا فى القناة، ولم يحاول «ديلسبس» منعهم من المرور.

وعند مدينة التل الكبير، أقام عرابى تحصيناته، وأخذ يستعد لمنع الإنجليز من التوغل فى داخل البلاد من هذه الجهة.

دخول الإنجليز القاهرة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ واعتقال العديد من العسكريين والمدنيين:

وفى ذلك الوقت، وبضغط من الإنجليز، أعلن السلطان العثمانى عصيان عرابى، وأصدر منشورا يؤكد «شرعية» دخول القوات الإنجليزية، بحجة إخماد حركة «العصيان»، بزعامة عرابى فى مصر، وإحلال الأمن فى البلاد، وقد تسرب هذا المنشور إلى داخل الجيش المصرى، فأحدث تأثيرا سيئا فى عزيمة أفراده.

ومما زاد من التصدع فى صفوف المقاومة، موقف الخديوى توفيق المتواطىء مع الإنجليز، والمعادى لعرابى وللحركة الوطنية فى مصر.

ويضاف إلى ذلك، خيانة بعض ضباط الجيش، وانخداعهم بمؤامرات الإنجليز، وعلى رأسهم على يوسف، أحد قادة الجيش، وكان على اتصال سرى بالخديوى وبالإنجليز، ويطلعهم أولا بأول على أسرار خطط الجيش وتحركاته لمقاومة الجيش الإنجليزى، وأطلق عليه فيما بعد «على خنفس».

وكل ذلك قد تسبب فى هزيمة الجيش المصرى فى موقعة التل الكبير الفاصلة فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢، وأحبطت جهود عرابى لوقف تقدم الإنجليز نحو القاهرة.

وعلى أثر ذلك تمكنت القوات الإنجليزية من دخول القاهرة بدون مقاومة تذكر، فى اليوم التالى ١٤ سبتمبر، واضطر عرابى ورفقاؤه لتسليم أنفسهم للقيادة الإنجليزية، بعد أن تبين أن القطاعات المتبقية من الجيش ومواقفها واستحطاماتها، لاتكفى لمواصلة المقاومة، وأعدت عريضة قدمت إلى الخديوى، لالتماس العفو، تضمنت الخضوع التام، والاعتراف بالعصيان، ووقع عليها عرابى وزملاؤه.

كما سلمت باقى المعسكرات والقلاع فى الأقاليم، وتم تسريح الجيش المصرى، وغصت السجون بالضباط الذين شاركوا فى مقاومة الإنجليز. وبعد ١٠ أيام وصل الخديوى توفيق إلى القاهرة، حيث أعدله الإنجليز استقبالا عسكريا حافلا.

وقد جرت حملة إعتقالات واسعة شملت العسكريين والمدنيين الذين

شاركوا فى مقاومة الإحتلال البريطانى، ونسب إليهم أيضا تهمة التمرد على سلطة الخديوى، وبلغ عددهم نحو ٣٩ ألفا، وعلى رأسهم أحمد عرابى ورفقاؤه وزعماء الحركة الوطنية الآخرون.

وعلى الفور شكلت محكمة عسكرية لمحاكمة أحمد عرابى ورفقائه، وبعد محاكمة صورية، وفى ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ صدر حكم بإعدام أحمد عرابى، ومحمود سامى البارودى وعبد العال حلمى، ثم استبدل هذا الحكم بنفيهم إلى جزيرة سيلان، بعد تجريدهم من ألقا بهم، ومصادرة أملاكهم.

كما نفى كثير من الوطنيين، ومن أهمهم الشيخ محمد عبده شيخ الجامع الأزهر فى ذلك الوقت، وامتلأت السجون بكثير من الأبرياء.

القضاء على الحركة العرابية وبدء الإحتلال البريطانى لمصر:

وباعتقال أحمد عرابى وزعماء الحركة الوطنية الآخرين، فقد تم القضاء على الحركة العرابية، التى كانت ثورة على الحكم المطلق، وعلى التدخل الأجنبى فى البلاد، ومن ثم دخلت مصر تحت وطأة الإحتلال البريطانى، الذى لم يكن فى مجملة «نزهة عسكرية»، كما كان يتوقع المسئولون والقادة الإنجليز.

وقد زعمت بريطانيا أن إحتلالها لمصر هو بصفة «مؤقتة»، وأنها سوف تسحب قواتها منها، عندما تتوفر الضمانات الضرورية للمحافظة على النظام فى البلاد، ولكنها امتنعت عن تحديد موعد لذلك.

وبعد ذلك أخذت بريطانيا تدير الحياة السياسية والإقتصادية فى مصر، وفق مصالحها الخاصة.

إمتداد النفوذ البريطانى إلى السودان

بعد أن أحكم الإنجليز سيطرتهم على مصر، عملوا على تحطيم الإمبراطورية المصرية فى إفريقية، وضمها إلى أملاكهم.

بريطانيا تستغل الثورة المهدية للسيطرة على السودان:

وقد سنحت لهم الفرصة لتحقيق ذلك، وللنفاذ إلى قلب إفريقية من جهة

الشمال، من خلال الثورة المهدية التى ظهرت بالسودان فى أواخر القرن التاسع عشر، وتنسب إلى الشيخ محمد أحمد بن عبد الله الذى لقب «بالمهدى».

وكانت هذه الثورة قد بدأت فى سنة ١٨٨١، فى جزيرة «آبا» التى تقع على النيل الأبيض، حيث نشأ الشيخ محمد أحمد، وفيها حفظ القرآن وتلقى علوم الدين، وذاع صيته بين الأهالى، لما عرف عنه من التقوى والزهد وشدة التمسك بمبادىء الدين الحنيف، وازداد عدد أتباعه ومؤيديه الذين أطلق عليهم «الأنصار».

وفى البداية أعلن الشيخ محمد أحمد أنه المهدى المنتظر، وأخذ يحرض الناس على عصيان الحكومة، وطالب بتحقيق الشريعة الإسلامية فى السودان.

ومن العوامل التى ساعدت على نجاح هذه الحركة:

١ - فساد الحكم فى السودان(١) وسوء معاملة الأهالى:

كان حكام السودان المعينون من قبل الحكومة المصرية فى معظمهم من الأتراك والشراكسة.

وقب بالغ هؤلاء الحكام فى أعمال الظلم والقسوة وإرهاق الأهالى بالضرائب الفادحة التى كانوا يحصلونها باستخدام القوة والعنف.

٢ - منع تجارة الرقيق واحتكار تجارة العاج:

حرمت الحكومة تجارة الرقيق واحتكرت لنفسها تجارة العاج، وترتب على ذلك حرمان التجار الذين مارسوا التجارة فى الرقيق والعاج من الأرباح الطائلة التى كانوا يحصلونها من قبل، فسخطوا على الحكومة وانضموا إلى الثوار، وكانوا يمثلون طبقة قوية من التجار والأعيان.

٣ - محاباة الحكومة لبعض القبائل:

اتجهت الحكومة فى سياستها إلى التمييز بين القبائل فى السودان، فضمت إلى جانبها بعض القبائل، مثل قبيلة «الشيقية»، وخصت هذه القبائل ببعض الإمتيازات.

(١) د/ أحمد عزت عبد الكريم وآخرون: تاريخ العرب الحديث والمعاصر. ص ص ٧٨ - ٨٠.

٤ - تعيين الأجانب في المراكز الهامة بالسودان:

درجت الحكومة على تعيين عدد من الأوروبيين فى المراكز الرئيسية بالسودان، بينما حرمت ذلك على السكان الأصليين.

ولم يهتم هؤلاء الأجانب بمصالح الشعب فى السودان، فألهب ذلك من عواطف الجماهير الدينية، وزاد تذمرهم أن يتولى شئونهم موظفون يختلفون عنهم فى الجنس والدين واللغة.

٥- أثر الثورة العرابية فى مصر:

وفى ذلك الوقت تصادف قيام الثورة العرابية فى مصر، التى تسربت آراؤها الثورة والقومية إلى السودان.

٦- ضعف الجيش المصرى فى السودان:

كان الجيش المصرى فى السودان تنقصه الكفاية فى القيادة والنظام، كما كانت قواته غير كافية للسيطرة على الأمن فى ربوعه.

وقد امتنع قادة الجيش فى مصر عن إرساله إمدادات إلى السودان، حرصا منهم على عدم تفرقة الجماعة العسكرية فى مصر فى الظروف الخطيرة التى كانت تمر بها البلاد.

٧- رغبة إنجلترا فى الفصل بين شقى وادى النيل والاستئثار بالسودان:

وكانت سياسة إنجلترا بعد سيطرتهم على مصر، أن تحطم الإمبراطورية المصرية فى أفريقيا، وتفصل بين شقى وادى النيل، وتعمل للاستئثار بالسودان، ولذلك رفضت مساعدة الحكومة المصرية فى إخماد تلك الثورة، وأرغمت مصر على الجلاء عن السودان.

تدخل إنجلترا وتزايد خطر المهديين:

وقد زاد نفوذ المهدى وتزايد عدد أنصاره، بعد تغلبهم على قوات الحكومة المصرية فى أغسطس سنة ١٨٨١، وقتلوا الكثيرين من رجالها، وبعد ذلك انتقل المهدى إلى مكان حصين جنوبى كردفان، على الصفة الغربية من النيل الأبيض.

وعلى أثر ذلك عزلت الحكومة المصرية محمد رؤوف باشا الحاكم العام للسودان، وعينت مكانه عبد القادر حلمي باشا سنة ١٨٨٢ ، الذى أخذ يطارد الثوار فى شرقى السودان والجزيرة، واقتصر نشاطهم على إقليم كردفان فى غرب السودان، حيث تمكنوا من الاستيلاء على الأبيض فى سنة ١٨٨٣ ، وهى أهم مدنه.

ولكن إنجلترا أبدت عدم ارتياحها لجهود عبد القادر باشا فى مقاومة هذه الحركة وطلبت عزله، فعينت الحكومة المصرية بدلا منه علاء الدين باشا، وهو أقل كفاءة.

كما عينت القائد الإنجليزى «هكس» رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى فى السودان.

وقد آثار تعيين هذا الضابط الإنجليزى الغضب فى نفوس الثوار، وتبع ذلك أن زاد عدد الأنصار والاتباع، وانقضوا على الحملة التى أرسلتها الحكومة المصرية سنة ١٨٨٣ ، وفتكوا بمعظمها.

وكان لهذا الانتصار رور هائل فى أنحاء السودان، وزادت قوة المهدى فى غربى السودان، كما سيطر أحد أنصاره، وهو عثمان دقنه على شرقى السودان.

إخلاء السودان وانهيار الدولة المصرية السودانية وقيام الدولة المهدية:

وبدلا من المضى فى القضاء على الثورة، نجد إنجلترا تطلب من الحكومة المصرية إخلاء السودان، وسحب جيشها منه.

وقد ألحت إنجلترا فى ذلك، مما دفع رئيس النظار شريف باشا إلى الاستقالة إحتجاجا على محاولات إنجلترا، التى تضر بمصالح مصر سياسيا واقتصاديا فى حالة التخلى عن السودان.

غير أن نوبار باشا رئيس النظار الجديد قد أذعن لرغبة إنجلترا، وقبل إخلاء السودان، وهذه هى الضربة الثانية التى أصيبت بها مصر بعد الاحتلال البريطانى.

وقد تم إعداد طريقة إخلاء السودان فى لندن، وكلفت إنجلترا الجنرال

«غوردون» بتفيذ هذه المهمة.

وفى سنة ١٨٨٤ وصل «غوردون» إلى الخرطوم، وأعلن أن السودان قد فصل كلية عن مصر، وأن مهمته إعادة الجيش المصرى إلى مصر، وترك السودان إلى أهله.

كما بعث إلى المهدى يدعوه إلى الكف عن القتال، وعرض عليه لقب سلطان كردفان، والسماح بعودة تجارة الرقيق، وبعث إليه هدية مع رسالته، أعادها المهدى إليه.

وكان لهذه التصريحات أثر كبير فى القضاء على هيبة الحكومة، وفى زيادة نفوذ المهدى، الذى رفض العروض التى قدمها إليه «غوردون»، واستمر فى بسط سلطانه بخطوات واسعة.

وقد تمكن المهدى من الاستيلاء على المدن الكبيرة بالسودان، ثم تقدم بقواته لحصار الخرطوم، مما أحرج مركز «غوردون».

وفى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ سقطت الخرطوم فى أيدى قوات المهدى، وقتل «غوردون»، بعد أن تأخر وصول المدد الذى طلبه من مصر.

وقد جعل المهدى الخرطوم عاصمة لدولته.

وبعد ذلك، وبناء على طلب إنجلترا، أخلت الحكومة المصرية دنقلة، وقررت فى يونيه سنة ١٨٨٥، أن تكون حدود مصر الجنوبية عند جنوب وادى حلفا.

وفى يونيه سنة ١٨٨٥ توفى المهدى، وخلفه فى حكم السودان عبد الله التعايشى، الذى لم يكن على درجة المهدى من المقام أو النفوذالروحى.

وفى سنة ١٨٨٩ أرسل عبد الله التعايشى حملة كبيرة، بقيادة عبد الرحمن النجومى، لمهاجمة حدود مصر الجنوبية، وعند توشكى جنوب وادى حلفا دارت معركة بين السودانيين والقوات المصرية، ومعها فريق من جيش الإحتلال الإنجليزى، وفى هذه المعركة هزم اتباع المهدى وأسر كثير منهم كما قتل عبد الرحمن النجومى.

استرداد السودان ووضعه تحت السيطرة البريطانية

وبعد أن سحبت الحكومة المصرية قواتها من السودان، تنفيذا لرغبة بريطانيا، أصبح السودان مستقلا بعد سنة ١٨٨٥، ولا يخضع لمصر أو لبريطانيا، وذلك تحت حكم الدولة المهدية.

وفي ذلك الوقت كانت إنجلترا تدبر في الخفاء لإعادة إحتلاله، ووضعه تحت حكمها المباشر، وذلك عندما تتهيأ الظروف المناسبة لذلك.

إرسال حملة مصرية بقيادة كتشنر لإعادة إحتلال السودان:

وقد أعدت إنجلترا حملة مصرية لإعادة إحتلال السودان، بقيادة الجنرال «كتشنر» ضمت إليها عددا من الجنود والضباط الإنجليز.

وبعد مارس سنة ١٨٩٦، بدأت القوات المصرية المرابطة في وادى حلفا، الزحف لاستعادة إقليم دنقلة، بأمر من الحكومة البريطانية التى كانت تخشى توغل قوات الدولة المهدية نحو شرق السودان، بعد هزيمة القوات البريطانية التى كانت تتقدم من مصوع غربا صوب كسلا.

وكانت إيطاليا قد احتلت مصوع بعد انسحاب الحامية المصرية منها فى سنة ١٨٨٥، كما احتلت اريتريا والصومال، وسعت لاحتلال كسلا والأراضى المجاورة لها، بالاتفاق مع بريطانيا.

وكذلك كانت بريطانيا تسعى لشغل القوات المهدية عن الأرتباط مع القوات الحبشية ضد القوات الإيطالية، بعد هزيمتها الساحقة فى معركة «عدوة» سنة ١٨٩٦. وكانت الحملة المصرية بقيادة «كتشنر» قد أحتلت دنقلة أثناء زحفها، وانتصرت على القوات المهدية فى عطبرة فى أبريل سنة ١٨٩٦، ثم فى أم درمان التى دارت بها معركة حامية قتل فيها عبد الله التعايشى، ودخلت قوات الحملة مدينة الخرطوم.

تم ساركتشنر فى سبتمبر سنة ١٨٩٨، ببعض قواته فى النيل الأبيض حتى فاشودة، التى كانت ترابط فيها قوة فرنسية تضم ٢٠٠ جندى بقيادة القومندان مارشان»، منذ ١٠ يوليه سنة ١٨٩٨، ورفعت عليها العلم الفرنسى.

وكانت فرنسا تقصد ربط مستعمراتها فى غرب القارة الإفريقية، بمستعمراتها فى شرقها حيث احتلت تاجورة وجيبوتى فى سنة ١٨٨٤.

وفى فاشودة، طلب «كتشنر» من قائد القوة الفرنسية، إنزال العلم الفرنسى من فوقها، ورفع العلم المصرى مكانه، وكادت تقع الحرب بين بريطانيا وفرنسا، من جراء ذلك، لولا أن الظروف الدولية قد أرغمت فرنسا على الرضوخ والإنسحاب من فاشودة، وأثرت تسوية مشكلاتها الإستعمارية مع بريطانيا بالوسائل الدبلوماسية، ودون اللجوء إلى الحرب.

إتفاقية الحكم الثنائى للسودان فى يناير سنة ١٨٩٩ :

وبعد أن فرغت إنجلترا من تسوية مشكلاتها مع فرنسا بشأن السودان، أرغمت إنجلترا الحكومة المصرية فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، على توقيع إتفاقية السودان الثنائية.

وقد نصت هذه الإتفاقية على أن تكون إدارة السودان مشتركة بين إنجلترا ومصر، وأن يعين خديوى مصر الحاكم العام للسودان، بعد موافقة إنجلترا، وألا يطبق فى السودان نظام الإمتيازات الأجنبية، أو المحاكم المختلطة.

وهذه المعاهدة قد لقيت معارضة فى صفوف القوات المصرية بالسودان، وبين طبقات الشعب السودانى.

مصر تتكلف خسائر باهظة حتى تم استرداد السودان:

وقد بلغت ضحايا الجيش المصرى منذ بدء الثورة المهدية حتى تم استرداد السودان نحو ٨٠ ألف مقاتل، ولم تتعد خسائر الإنجليز ١٤٠٠ جندى.

وكانت الحملة التى استردت السودان تضم ٢٥ ألف جندى مصرى مقابل ٢٠٠٠ جندى إنجليزى على الأكثر.

وقد تحملت مصر ثلثى تكاليف الحملة، ودفعت بريطانيا ثلث نفقاتها فقط، كما بذلت مصر وحدها ملايين الجنيهات، على الإصلاحات الداخلية فى السودان.

النزاع بين مصر وبريطانيا حول السيادة على السودان:

وقد نشب نزاع طويل بين مصر وبريطانيا، حول مسألة السيادة فى السودان، وحقوق مصر القانونية، حسب اتفاقية السودان الثنائية.

وكانت الغلبة دائماً لبريطانيا ذات النفوذ الأقوى، فكان الحاكم العام للسودان يختار دائماً من بين الإنجليز، والذى كان يتمتع بسلطة مطلقة فى الشئون الإدارية والعسكرية فى السودان.

إنسحاب الجيش المصرى من السودان للمرة الثانية سنة ١٩٢٤ ثم عودته بموجب معاهدة سنة ١٩٣٦:

وعندما قتل حاكم السودان الإنجليزى السير «لى ستاك» سنة ١٩٢٤، استغلت إنجلترا هذه الحادثة، وأرغمت الحكومة المصرية على سحب جيشها من السودان للمرة الثانية، مع بقاء الإتفاقية الثنائية قائمة.

وكانت إنجلترا قد نسبت إلى الجيش المصرى إهماله فى المحافظة على الأمن فى السودان.

وبعد عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا، عاد الجيش المصرى إلى السودان، للمشاركة فى الحكم هناك، وذلك بموجب هذه المعاهدة.

الإحتلال الفرنسي للجزائر

كانت الجزائر محل أطماع بعض الدول الأوروبية قبل إنجلترا وهولندا وأسبانيا، ولكن الظروف الدولية قد ساعدت فرنسا في النهاية على بسط سيطرتها على الجزائر في عام ١٨٣٠ ، ثم فرضت حمايتها على تونس في عام ١٨٨١ ، وبسطت سيطرتها على المغرب الأقصى (مراكش) في عام ١٩١١ . ومن المغرب العربي بدأ الاستعمار الفرنسي تحركه في افريقيا.

أحوال الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي لها:

كانت الجزائر منذ أوائل القرن الثامن عشر تعاني من بوادر الضعف والانهيار، وخاصة من الناحية البحرية، بعد أن تناقص عدد سفن أسطولها إلى النصف، وتبعا لذلك انخفض دخل الخزانة إلى حد كبير.

وفي ذلك الوقت انقضى عصر الدايات الأقوياء، وانتقلت السلطة الحقيقية إلى أيدى ضباط الجيش، واشتد الصراع على السلطة فيما بينهم، بينما أهملت مصالح البلاد، وانتشرت الأوبئة بين السكان.

وقد ترتب على ذلك أن صارت الجزائر محل أطماع بعض الدول الأوروبية، فقد فكر الأسبان في في غزوها وهاجموا المدن الساحلية عدة مرات، ومنها وهران التي ألحقوا فيها الخرائب.

دوافع الغزو الفرنسي للجزائر:

كانت فرنسا تتطلع إلى غزو الجزائر من مدة طويلة، وعندما شرعت في غزوها إدعت فرنسا أمام الرأى العام الأوروبي، أن هدفها القيام «بحملة تأديبية» ضد الجزائر، لإنها وأعمال القرصنة المغربية في غرب البحر المتوسط. والواقع أن فرنسا كانت مدفوعة في غزوها للجزائر **بالدوافع التالية:**

(١) التطلعات الإقتصادية:

كانت فرنسا تطمع في خيرات الجزائر وثرواتها الطبيعية الوافرة، وتتطلع لتصريف منتجاتها في أسواقها.

كما كانت ترغب فى التخلص من ديون الجزائر عليها، وتمثل قيمة كميات القمح الوفيرة التى استوردتها فرنسا منها، وسبق تأجيل السداد بمساعدة بعض التجار اليهود فى الجزائر.

وقد كشف القنصل التجارى الفرنسى عن هذه الدوافع الإقتصادية، فى رسالته التى بعث بها إلى حكومته فى باريس قبيل غزو الجزائر، حيث قال:

«أن الفوائد المادية التى تعود على فرنسا من غزو الجزائر، بغض النظر عن ملايين الفرنكات الذهبية التى تزخر بها الخزانة الجزائرية، أجدى وأنفع لفرنسا من كل عمليات الغزو الإقتصادى التى قامت بها حتى الآن.... فهناك سهول طيبة ذات خصب عجيب، ومناجم غنية بالحديد والرصاص وجبال من العناصر المعدنية... كلها تنتظر الأيدى التى تستغلها»[1].

(٢) رغبة فرنسا فى تعويض مستعمراتها التى فقدتها:

رغبت فرنسا فى تعويض مستعمراتها التى فقدتها أثناء الحرب النابليونية، واضطرت للتنازل عنها لإنجلترا عام ١٨١٥.

وكانت فرنسا ترغب فى الاستفادة من موقع الجزائر الاستراتيجى الذى يسيطر على الملاحة فى البحر المتوسط.

(٣) محاولة فرنسا تحقيق نصر خارجي يعيد هيبتها على أثر لطم القنصل الفرنسى بيد الداى حسين وحقيقة هذه الحادثة:

كانت الحكومة الفرنسية تواجه متاعب داخلية، ففكرت فى القيام بعمل حربى كبير فى الخارج يرفع من شأنها أمام الشعب الفرنسى، بعد أن ثارت الإتهامات ضدها لتخاذلها فى معالجة مسألة إهانة قنصل فرنسا «دوفال» فى ٢٩ إبريل سنة ١٨٢٧، بيدداى الجزائر حسين، عندما كان يطالب بسداد الديون المتراكمة على فرنسا، من قيمة صفقات الحبوب التى استوردتها من الجزائر من قبل، وكانت تخص يوسف بكرى اليهودى، وبلغت قيمتها خمسة ملايين من الفرنكات.

(١) سعد زغلول فؤاد: الجزائر فى معركة التحرير. ص ٢٣.

وبخصوص هذه الحادثة، يذكر أن قنصل فرنسا بالجزائر «دوفال» قد حضر إلى قصر الداى حسين لتقديم التهانى كالمعتاد بمناسبة عيد الفطر، الموافق ٢٩ إبريل سنة ١٨٢٧، وأثناء الحديث استفسر الداى عن السبب فى تأخر الحكومة الفرنسية عن دفع ما عليها من ديون للجزائر، وقال «لماذا لم يتفضل الملك شارل العاشر بالرد على الكتاب الذى أرسلته إليه؟».

فما كان من القنصل الفرنسى إلا أن أجاب بكل وقاحة وغطرسة وغرور قائلا:

«إن ملك فرنسا لن يتنازل ويوجه إليك الخطاب بنفسه، بل يوسط وزيره»(٢)، فغضب الداى حسين من ذلك، وصاح فى وجهه، وكانت فى يده مروحة من ريش النعام، فأشار بها إليه أن يخرج من حضرته، فمست أطراف المروحة وجه القنصل، وخرج من القصر صاخبا محتجا.

وعلى أثر ذلك أعلنت فرنسا أن الحكومة الجزائرية قد ألحقت بها إهانة لا تغتفر، وتستوجب إحتلال الجزائر.

وفى ذلك الوقت، كانت فرنسا غير قادرة على القيام بعمل حربى، بسبب انشغالها بالحرب فى البلقان، فالتفت بفرض حصار بحرى على الجزائر.

فلما انتهت هذه الحرب فى صيف عام ١٨٢٩، رأت فرنسا أن تبادر بعمل شئ حيال أزمة الجزائر.

وفى أواخر يوليه سنة ١٨٢٩ وصل مبعوث فرنسى رفيع المستوى إلى ميناء الجزائر، وتوجه مع القنصل الفرنسى إلى ديوان الداى حسين، لعرض الصلح مقابل أن يعتذر الداى عن حادثة لطم القنصل الفرنسى عام ١٨٢٧، ولكن الداى رفض الاعتذار، فعاد المبعوث ومرافقوه خائبين، وعندما بدأت السفينة التى تحملهم تتحرك فى طريق العودة إلى فرنسا، أطلق بعض الجنود الجزائريين سيلا من الطلقات النارية عليها، أحدثت بها أضرار جسيمة.

---

(٢) أحمد الخطيب: الثورة الجزائرية. ص ٣٠.

(٤) إدعاء فرنسا أنها احتلت الجزائر لكى تضع حد الأعمال القرصنة البحرية:

وفى ذلك الوقت كانت القرصنة البحرية عملا مشاعا لجميع الدول، ومنها فرنسا وأسبانيا والبرتغال وهولندة وسردينيا، التى كانت أساطيلها تمارس القرصنة البحرية، وكان القراصنة الأوروبيون يمارسون الوحشية فى معاملة أسراهم، إذ كانوا يدمغونهم بالحديد المحمى فى النار، ويقتلون البعض الآخر بدون رحمة أو شفقة.

أما البحارة الجزائريون، فكانوا يهاجمون السفن التابعة للدول المعادية لبلادهم، وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبارهم «قراصنة»، لشرعية أعمالهم، وضرورة تأمين سلامة مياه بلادهم الإقليمية.

فضلا عن أن الجزائريين كانوا يعاملون أسراهم معاملة إنسانية، كأسرى حرب.

ومما يذكر أن دول أوروبا البحرية كانت تدفع للجزائر إتاوات معينة مقابل حراسة الأسطول الجزائرى لسفنها، ومنع القراصنة من التعرض لها، فكانت إنجلترا ترسل مع كل قنصل جديد مبلغ ستمائة جنيه استرلينى ذهبا، كهدية لحكومة الجزائر، وكانت السويد والدانمارك تدفع إتاوة سنوية قدرها ٦٤٠٠ قرش جزائرى، وتدفع صقلية والبرتغال ٢٤٠٠ قرش كل عام، وذلك عدا الهدايا التى كان يجليها معه كل قنصل جديد.

(٥) رغبة فرنسا فى نشر المسيحية فى إفريقيا إنطلاقا من الجزائر:

وفى هذا الشأن قال وزير الحربية الفرنسية فى تقريره الذى قدمه لملك فرنسا **«شارل العاشر»**

«لقد أرادت العناية الإلهية أن تستأثر جلالتكم فى شخص قنصلكم بواسطة ألد أعداء المسيحية، ولعله لم يكن من باب المصادفة أن يدعى ابن لويس التقى، لكى ينتقم للدين وللإنسانية، ولاها منه الشخصية فى نفس الوقت، ولعل الزمن يسعدنا بأن ننتهز الفرصة لكى ننشر المدنية بين السكان الأصليين وتنصرهم»(٣).

(٣) أحمد الجزائرى وتعريب محمد حليم أفندى: كيف دخل الفرنسيون إلى الجزائر. ص ١١.

الخيارات التى عرضت على مجلس الوزراء الفرنسى قبل البدء فى غزو الجزائر:

وقد ناقش مجلس الوزراأ الفرنسى الخيارات التالية لاختيار **إحداها:**

(١) الإبقاء على الداى فى حكم الجزائر، على أن تشرف فرنسا عليه من الناحية العسكرية، فيحدد عدد الجيش والأسطول الذى يستطيع الاحتفاظ به.

(٢) أو إعادة الجزائر إلى الدولة العثمانية، مع إقامة حكومة منظمة فيها، تضمن احترام الملاحة الأوروبية فى البحر المتوسط.

(٣) أو أن تتقاسم فرنسا الجزائر مع الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا.

(٤) أو أن تحتل فرنسا الجزائر بصورة دائمة، وتقوم باستغلالها إقتصاديا. وقد تم الإتفاق على الرأى الأخير.

بدء وقائع الغزو الفرنسى للجزائر:

وفى ٢٥ مايو سنة ١٨٣٠، صدرت الأوامر إلى الأسطول الفرنسى بالتحرك من ميناء طولون، باتجاه الجزائر، وكان يحمل على ظهره حملة كبيرة.

وقد سبقته وقائع الغزو بعض الأحداث والمناوشات، قتل فيها عدد من الفرنسيين وأسر آخرون، كما حدث خلال شهر ديسمبر سنة ١٨٢٩، عندما ارتطمت سفينتان فرنسيتان ليلا قرب موضع يسمى «تسرى»، فنزل من كانوا بهما من الفرنسيين إلى البر، فلما أحس بهم الجزائريون هجموا عليهم ونهبوا أمتعتهم، وقتلوا منهم ١٠٨ رجلا، وأسروا ٩٦، وأخذوهم من رؤوس القتلى إلى مدينة الجزائر.

وعلى أثر ذلك أخبر الداى ممثلى العرب والبربر بالجزائر، بمقاصد الفرنسيين العدائية، وطلب منهم ومن البايات حكام الأقاليم، تحصين مدنهم وتعزيز حراستها، فأجابوه أنهم على أتم الاستعداد، وأنهم فى انتظار أوامر الباشا.

ولكن قائد الجيش إبراهيم أغا -صهر الداى - لم يتخذ أقل الإحتياطيات، ولم يأمر بالاستعداد للحرب، وأهمل تحصين ميناء «سيدى فرج» وكان يتخيل أن باستطاعته أن يطوق برجال القبائل، الجيش الفرنسى، بمجرد نزوله على الأرض.

وفي ٤ يونيه سنة ١٨٣٠ وصل الفرنسيون إلى ميناء سيدى فرج، على بعد أربع فراسخ من مدينة الجزائر، باتجاه الغرب، وهموا بالنزول إلى البر، فجمع إبراهيم أغا قائد الجيش فرقة من جنده وخرج ليمنعهم من الخروج، واشتبك الفريقان في القتال، ولكن ابراهيم أغا عجز من الاستمرار في المقاومة، فانسحب بجنوده إلى موضع قريب من سيدى فرج، وهناك انضم إليه ألف مقاتل من جنود الأتراك من حامية مدينة الجزائر كما وفد عليه كثير من العرب من سائر الجهات.

وفي يوم ٩ يونيه سنة ١٨٣٠، عاود ابراهيم أغا الهجوم على الجنود الفرنسيين، بما تجمع معه من قوات، فهزموا الفرنسسين، وبددوا شملهم، وأخذوا رؤوس قتلى الفرنسيين وبعثوا بها إلى مدينة الجزائر، كدليل على النصر، فاستبشر أهل البلاد وفرحوا بذلك.

ولكن ذلك لم يدم طويلا، فبعد أيام قليلة، وعلى أثر توالى النجدات على الفرنسيين، ضعفت عزيمة قوات ابراهيم أغا في مواجهة الفرنسيين، فعزله الداى حسين، وعين باى «تيطرى» مكانه، وطلب الداى من المغنى أن يدعو الرعية للدفاع عن الوطن، كما دفع المتخاذلين من الجزائرين إلى معاودة القتال، فوصلوا إلى الموضع المسمى «العين الزرقاء»، الذى تجمع فيه الفرنسيون، وأرغموهم على الانسحاب إلى موضع «سيدى فرج»، وأقاموا به، بينما أقام الجزائريون في «العين الزرقاء» واستمر القتال بين الفريقيين لمدة اثنى عشر يوما، من الصباح إلى السماء.

وأثناء ذلك تحركت السفن الفرنسية من سيدى فرج إلى ميناء الجزائر، وتبادلت إطلاق المدافع مع الحامية الجزائرية، حتى عجز قائد القلعة المسماة «اسبانيول» وجنوده عن متابعة المقاومة، فخرجوا منها بعد أن أضرموا النار في مستودع الذخيرة بها، مما أثار الرعب والفزع في نفوس أهل المدينة، وعندئذ دعا الداى حسين أمناء وأعيان المدينة للاجتماع عنده، لمناقشة تطورات الموقف، ولإبداء الرأى، كما أرسل إلى قائد الجيش الفرنسى، للتعرف على مقاصد الفرنسيين ونياتهم، فكتب إليه قائد الجيش الفرنسى قائلا:

«قد أمهلناك أربعة وعشرين ساعة لتتروى فى تسليم القلعة طوعا، وإلا أخذناها عنوة، وعاملنا أهلها بأسوأ معاملة»[٤].

وأثناء اجتماع الداى حسين بأمناء البلاد وأعيانهم ورجال التشريع وغيرهم، قرأ عليهم الرسالة التى تسلمها من القائد الفرنسى، وشرح لهم خطورة الموقف، وطلب إليهم إبداء الرأى، وهل يمكن أن يقاوموا الفرنسيين طويلا، أو يسلموا العاصمة لهم.

وقد تردد المجتمعون طويلا قبل أن يجيبوه على حذر، وفى نيتهم التسليم، وقالوا «أنهم مستعدون للقتال حتى آخر رجل منهم، وإذا كان له رأى آخر، فله الكلمة العليا، وعليهم الطاعة، وهم تحت أمره وعند إرادته». وفى نفس الليلة، اجتمع عدد من أعيان مدينة الجزائر، لتدارس الموقف، واتضح لهم أن سقوط المدينة أمر لا مفر منه، وخشوا أن يمعن الفرنسيون فى أعمال السلب والنهاب والقتل إذا دخلوا المدينة بالقوة، ولذلك فضلوا قبول اقتراحات الداى السليمة، بإبرام معاهدة لتسليم البلاد، وأستقر رأى المجتمعين على عدم مقارمة الجيش الفرنسى، ثم أرسلوا وفد إلى القصبة لإطلاع الداى على رأيهم، وكان فى ظن هؤلاء الأعيان أن فرنسا دولة ذات حضارة، وسوف تحترم شروط تسليم البلاد، وتمنحهم الحرية والعدالة والإنصاف، وتحترم دينهم الإسلامى.

وفى هذه الأثناء، وزع الفرنسيون كميات كبيرة من المنشورات على المواطنين العرب والبربر، ذكر فيها القائد الفرنسى «بورمون»، أن الباشا حاكم الجزائر قد تجرأ على إهانة علم فرنسا، فاستحق بذلك العقاب الشديد، وأنه بسبب جهله قد تسبب فى كل الكوارث والأضرار التى ستحل بسكان الجزائر إذا اتبعوه.

وأضاف القائد الفرنسى أنه لم يأت إلى الجزائر لأجل محاربة شعبها، وعليهم أن يطمئنوا لذلك، وأن يزاولوا أعمالهم كالمعتاد، وعددهم بالمحافظة على أرواحهم وأموالهم ومقدساتهم، مع إعفائهم من الضرائب التى كانوا يدفعونها إلى الأتراك،

(٤) أحمد الجزائرى، وتعريب محمد حليم أفندى: المرجع السابق ص ٣١.

وأنهم سوف ينعمون بالعدل والحرية الدينية بصفة خاصة

وفوق ذلك، طلب القائد الفرنسى من الجزائرين أن يرسلوا مع مبعوثهم كل ما يحتاجه الجند الفرنسيون، من دقيق وسمن وزيت وعجول وأغنام وغيرها، وسيدفع ثمنها فورا.

كما وجه قائد الجيش الفرنسى نداد إلى «الكراغلة» فى الجزائر، وهم أبناء الأتراك من أمهات جزائريات أو من العرب الآخرين، يطلبون فيه خضعوعهم للفرنسيين، بدعوى أنهم قدموا إلى الجزائر لطرد الأتراك الذين استبدوا «بالكراغلة»، واضطهدوهم طوال قرنين من الزمان،نتيجة للدسائس التى حيكت ضدهم، وطلبوا منهم أن ينضموا إليهم، ليفوزوا بحمايتهم، ويصبحوا رؤساء أحرارا فى بلادهم، كما طلبوا إمدادهم بمواد التموين اللازمة للجند الفرنسيين، وتعهدوا بدفع قيمتها فورا حسب أسعار السوق.

ويذكر «أحمد الجزائرى»، الذى حضر إجتماعات أعيان الجزائر، وكان من المقربين إلى الداى حسين، أنه لم يستحسن الرأى الذى تم الاتفاق عليه، بعدم الاستمرار فى مقاومة الفرنسيين، وتسليم مدينة الجزائر لهم، فجمع الصالحين من المسلمين الجزائريين، وأخبرهم بما أعده الله لعباده المسلمين من السعادة والنعيم إذا بذلوا أنفسهم فى سبيل الله ولنصرة الدين، ونالوا الشهادة، كما وعدهم بالفوز بالغنائم الوفيرة والنصر.

ويضيف أن عددا من النساء لما سمعن هذا الكلام، ألقين بأنفسهن إمام الحاضرين، ورمين بأولادهن تحت أقدامهم، وهن يصحن:

و «نعم ذلك لكم إن كنتم غالبين، وإن غلبتم هجم الأعداء علينا وهتكت حرمتنا، فاستعينوا بالله وسيروا، ولكن ذبحكم لنا قبل سيركم أصون لعرضتنا»(٥).

وبينما كان أحمد الجزائرى مشغولا فى تهدئة غضب هؤلاء النسوة، وإزالة روعهن، حضر إليه رسول من طرف الباشا يدعوه إليه، فلما مثل بين يديه قال

---

(٥) أحمد الجزائرى، وتعريب محمد حليم أفندى: نفس المرجع. ص ٣٢.

له «إعلم يا ولدى أني شققت عصا ولى أمرى، وخالفت أمره، فإنه لم يأمرنى بفعل ما قد فعلته، ولهذا فقد انهزمت، وبين يدى أعدائى وقعت، وهكذا يجازى الله كل من عصى مولاه، وأطاع هوى نفسه والشيطان».

وعقب ذلك، رجع أحمد الجزائرى إلى الجماعة الذين كان يتحدث إليهم، وقال لهم «حيث أن هذا القتال على غير رضا خليفة الله، وأن الدين ينهانا عن مخالفته، فالأولى أن نكف عن القتال».

عقد معاهدة تسليم مدينة الجزائر فى ٥ يوليه سنة ١٨٣٠ :

وكان الداى حسين قد بادر بالدخول فى مفاوضات مع القائد العام الفرنسى، بحضور القنصل الإنجليزى كوسيط للصلح، واثنين يجيدان اللغة الفرنسية كمترجمين، بالإضافة إلى «المكتابجى»، وفى ٥ يوليه سنة ١٨٣٠، انتهت هذه المباحثات، باتفاق الطرفين على تسليم مدينة الجزائر، وفق الشروط التالية:

أولاً: إن جميع حصون مدينة الجزائر(٦) بما فيها حصن القصبة، وكذلك ميناء هذه المدينة، ستسلم إلى الجيش الفرنسى، صباح هذا اليوم فى الساعة العاشرة بتوقيت فرنسا.

ثانياً: إن القائد العام للجيش الفرنسى يلتزم أن يترك لصاحب السمو داى الجزائر، حريته وجميع أمواله الخاصة.

ثالثاً: إن الداى سيكون – مع أسرته وأمواله الخاصة – حرا فى التوجه إلى المكان الذى سيختاره، وفى المدة التى يبقى بالجزائر، سيكون هو وجميع أسرته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسى، فيجعل حراسا يضمنون له الأمن على نفسه وأسرته.

رابعاً: إن القائد العام يضمن لجميع الإنكشارية ما ضمنه للداى من امتيازات وحماية.

---

(٦) حمدان بن عثمان خوجة الجزائرى، وتعريب د. محمد بن عبد الكريم. المرآة : ص ص ٥٤٦ و٥٤٧.

خامساً: إن ممارسة الشريعة المحمدية ستبقى حرة، كما تترك الحرية لجميع طبقات سكان الجزائر، فى دياناتهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم، فلا ينالهم أى أذى، أما نساؤهم فسيحظون بالاحترام.

إن القائد العام ليقسم بشرفه أن يرتبط بالعهد، وتبادل هذه المعاهدة سيتم قبل العاشرة من هذا الصباح، وعلى أثر ذلك تدخل فرق الجيش الفرنسى إلى حى القصبة، ثم تتابع دخولها إلى حصون المدينة ومرساها.

حرر بالمعسكر أمام الجزائر فى ٥ يولية سنة ١٨٣٠ ،

الإمضاء: كونت دوبورمون

الخاتم: لحسين باشا داى الجزائر

وقد أثنى القائد الفرنسى على مشاعر الداى الإنسانية لحقن الدماء، بإبرامه هذه المعاهدة السليمة لتسليم مدينة الجزائر.

وبعد توقيع هذه المعاهدة غادر الداى حسين مدينة الجزائر بصحبة حريمه وأتباعه، وحمل معه خزينته الخصوصية، وكان بها نحو تسع ملايين فرنك وكميات من المجوهرات، وذلك فى حماية الفرنسيين، وتوجه إلى إيطاليا، ثم وصل إلى مصر والتقى بمحمد على باشا الذى لم يحسن الترحيب به، لتهاونه فى الدفاع عن مملكته، وتسببه فى سقوط إحدى الممالك الإسلامية فى أيدى المستعمرين أعداء الإسلام.

دخول الفرنسيين إلى مدينة الجزائر وموقف العرب ورجال القبائل عقب ذلك:

ولم يلبث أن دخل الفرنسيون مدينة الجزائر، فلما رآهم الجزائريون المسلمون احتشدوا أمام باب منزل أحمد الجزائرى، وصاحوا **قائلين:**

«حيث أنه لابد من هلاكنا وإعدام أرواحنا، فالأولى لنا أن نموت ونحن على بابك»[7].

(٧) أحمد الجزائرى، وتعريب محمد حليم أفندى: كيف دخل الفرنسيون الجزائر. ص ص ٣٣،

ويذكر أحمد الجزائرى، أنه لما رآهم على هذه الحال، ضاق صدره، ورأى من الواجب أن يذل نفسه ويتوجه إلى القائد العام الفرنسى، ليشفع فيهم عنده، ولا زال يتضرع بين يديه، حتى استجاب لتوسلاته، وحصل منه على أمر مضمونه الأمان لكل من أراد الخروج من المدينة، أو دخلها من المسلمين، والإعلان بالآذان للصلاة، كما كان جاريا من قبل، وأخذ منه هذا الأمر، وعرضه على القناصل، فأقروه ووقعوا عليه، وختموه بأختامهم.

ثم عاد إلى الأهالى المجتمعين أمام بيته، وقرأ عليهم هذا الأمر، وقال لهم:

«إن مدينة الجزائر قد خرجت من أيدينا، ونسأل الله تعالى أن يديم لنا سلطاننا، فإن له فى كل وجهة وجه إليها طرفه مدينة رحل إليها من أهل المدينة، ومع ذلك فإنى لا أتخلف عن الجهاد فى سبيل الله ما دمت حيا، ولا أتوانى عنه إن شاء الله تعالى متى رأيت المسلمين نغزو إليه».

ولقد ظن العرب ورجال القبائل أن الجيش الفرنسى قد دخل إلى المدينة الجزائر عنوة، وأن المدينة قد أصبحت مسرحا لأعمال السلب والنهب.

ولكى لا يتركوا شيئا للفرنسيين، بادروا بتخريب بيوتهم الريفية، وكسروا جرار الزيت والسمن، وأضربوا النار فى مخازن الحبوب، كما أخذوا الماشية والخيول والبغال وغيرها، وكل ما أمكنهم حمله معهم.

أعمال التخريب والنهب والمظالم التى اقترفها الفرنسيون أثناء دخولهم إلى مدينة الجزائر:

وأثناء دخول الفرنسيين إلى مدينة الجزائر، قاموا باقتلاع قضبان الحديد، وحطموا الحمامات المثبتة فى أماكنها، ونقلوا ما تبقى سليما من الأدوات المختلفة إلى الأسواق، حيث قاموا ببيعه على مرآى من الأهالى.

كما استولى الفرنسيون على أموال على أموال الخزانة العامة، ومن ضمن الاختلاسات مبلغ عشرين ألف فرنك، كانت مودعة فى صندوق خاص بالمصاريف اليومية.

وقد سرق الجنود الفرنسيون ستين رطلا من الذهب وكميات من الفضة، من دارسك العملة، بعد أن اقتحموها.

ومن بين التجاوزات التى ارتكبها الفرنسيون، أن القائد الفرنسى «بورمون»، قد طلب من قنصل السويد إخلاء منزله فى حى «بوزريعة»، الذى كان يستعمله للنزهة والراحة، وذلك لوضع فوهات المدافع فى فتحات تحفر فى جدرانه، لاستعمالها فى إطلاقها على برج «مولاى حسن».

ولم يهتم الفرنسيون بالوثيقة التى وقعها القائد الفرنسى، عند تسليمه المنزل، وتقضى بدفع تعويض عن الأضرار المحتملة، فقد اختلست جميع الأشياء الثمينة التى كان يضمها هذا المنزل الجميل، كما قطعت أشجار الحديقة وتم تخريبها.

وقد لزم القائد الفرنسى «بورمون» الصمت، عندما طالبه القنصل بالتعويض عن هذه التلفيات، فأخبر حكومته التى دعته أن يقدم شكواه إلى الحكومة الفرنسية، ولم يعرف مصير هذه القضية.

وعند دخول الفرنسيين إلى مدينة الجزائر، أمرت سلطات الاحتلال الأعيان وأعضاء الحكومة يسلموا منازلهم إلى الجيش الفرنسى ليسكنها ضباطه، فسكن القائد «لوفيردو» فى منزل إبراهيم.أغا قائد الجيش السابق.

وسكن ضابط كبير آخر فى منزل باى قسنطينة بمدينة الجزائر، وقد تصرف هذا الضابط فى جميع محتويات هذا المنزل الثمينة، وباعها بمبلغ لا يتجاوز ٢٢٠٠ فرنك لليهودى «ابن درّان».

كما حصل كثير من أعمال الإتلاف والسرقات فى المنازل الأخرى.

وقد استفاد اليهود كثيرا من شراء أثاث المنازل وتحفها بثمن بخس، ومن ذلك أن اليهودى يعقوب البكرى، قد اشترى أثاث ومحتويات منزل وكيل الخرج بمبلغ أربعة آلاف فرنك، وتقدر قيمتها الحقيقية بحوالى خمسين ألفا من الفرنكات.

وكانت هناك حالات كثيرة من هذا النوع، يبعت فيها محتويات منازل أثرياء الجزائر المسلمين، من كبار ورجال الدولة وغيرهم، بثمن بخس لليهود الذين حصلوا على أرباح طائلة من وراء هذه الصفقات.

كما نهب الفرنسيون ميناء الجزائر، وخربوا حدائق المدينة، والمنازل المخصصة للنزهة والاستجمام، وبنشوا أرضية غرف هذه المنازل بحثا عن كنوز وهمية، وقد اضطروا أصحاب الأملاك إلى بيع هذه المنازل بثمن بخس للفرنسيين.

ويقدر البعض جملة ما استولى عليه الفرنسيون من أموال وغيرها، بنحو ١٥٠ مليونا من الفرنكات، وهو ما يعادل تكاليف حملتهم على الجزائر.

استيلاء الفرنسيين بسهولة على المدن الساحلية ثم تعرضهم لمقاومة عنيفة عند توغلهم إلى الداخل:

وقد تضافرت عدة عوامل ساعدت الفرنسيين فى الاستيلاء على المدن الساحلية، بمساعدة الأسطول الفرنسى الذى كان يسيطر على الشواطئ الجزائرية، فبعد سقوط مدينة الجزائر - التى كان أهلها يعتبرونها صعبة المنال - ظن كثير من الجزائريين أن الجيش الفرنسى لا يمكن أن يقاوم.

ويضاف إلى ذلك، تعسف باى تيطرى مصطفى أبى مرزاق، وابتزازه للمواطنين، بعد أن نصب نفسه باشا على إيالة الجزائر بأكملها، مع تعاون بعض كبار المسئولين الجزائريين مع السلطات الفرنسية، ومنهم آغا العرب حمدان إبن أمين دار السكة، الذى صحب القائد العام الفرنسى «كلوزيل»، أثناء غزوه لمدية المدية.

وفى الطريق لغزو المدية، لم تلق القوات الفرنسية أية مقاومة، فقد انسحب معظم المعارضين للغزو الفرنسى إلى الجبال ذات المسالك الوعرة.

وعندما دخل القائد الفرنسى «كلوزيل» مدينة المدية، وزع على سكانها منشورات تؤكد الوعود التى قدمها القائد السابق «بورمون».

وبعد ذلك استولى الفرنسيون على أملاك الأتراك التى كانت تحت تصرف الحكومة السابقة فى المدية.

ثم انسحبت القوات الفرنسية من المدية، بعد أن عين «كلوزيل» مصطفى بن عمر بايا عليها، وكلفه بجمع الضرائب حسب الطريقة التى كانت متبعة من قبل، ولم يترك معه حامية كافية، وقد تعرضت حياته للخطر من جانب البدو الذين رفضوا أن يدفعوا الضرائب المطلوبة.

وعندما اقتربت القوات الفرنسية من بلدة البليدة، هرب سكانها من البدو إلى الجبال المحيطة بها، فدخلها الفرنسيون بسهولة، ثم غادرونها بعد أن تركوا بها حامية قليلة، وسرعان ما انقضى عليهم السكان الجبليون، وكادوا يفتكون بهذه الحامية، بمساعدة بعض السكان الذين بقوا فى البلدة، لولا تعجيل القائد الفرنسى «كلوزيل» بالعودة من مدينة المدية التى انتقل إليها بقواته بعد مغادرتهم البليدة، فتفرق السكان الجبليون إلى الجبال.

وعندئذ ارتكب الجنود الفرنسيون مذبحة رهيبة بسكان البليدة، طالت حتى النساء والصبيان والأطفال، وقد عم السلب والنهب جميع أرجاء البليدة، وأمتد ذلك إلى السكان الذين لجأوا إليها من مدينة الجزائر، عقب استيلاء الفرنسيين عليها.

وبعد ذلك غادر «كلوزيل» بقواته البليدة، وعاد إلى مدينة الجزائر، وأظهر النشوة والبهجة بهذا الانتصار، الذى ننسبه إلى نفسه.

وقد أجتمع «كلوزيل» بأعضاء المجلس البلدى، الذين أقبلوا لتهنئته بالعودة منتصرا، وطلب إليهم جمع خمسين ولدا من أنباء أعيان السكان، لكى يرسلهم إلى فرنسا كرهائن، وليدرسوا اللغة الفرنسية هناك، وبرز هذا الطلب بأنه «من أجل طمأنة ضميره وراحة باله، واعطائه الدليل على ثقتهم بالحكومة الفرنسية».

ولكن هذا الطلب لم يجد استجابة من الجزائريين، لأنه قد بنى على الظلم والاستبداد.

مقاومة عنيفة للفرنسيين في قسنطينة حتى استسلامها سنة ١٨٣٨ بعد سقوط آلاف الضحايا:

وبعد أن استولى الفرنسيون على المنطقة الساحلية بسهولة، توغلوا فى الداخل ولكنهم واجهوا مقاومة عنيفة، قبل أن تستتب لهم الأمور.

وقد ظلت مدينة قسطنطينة عاصمة الأقاليم الشرقية، تقاوم الفرنسيين طوال سبع سنوات، ظهرت أثناءها بطولات رائعة للجزائرين، وتكبد العدو خسائر فادحة خلالها.

وفى عام ١٨٣٦ منى الفرنسيون بهزائم نكراء أثناء حصارهم لمدينة قسنطينة، على أيدى القائد الجزائرى «على بن عيسى»، مما أثار حنق الحكومة الفرنسية، التى سارعت بعزل الجنرال «كلوزيل»، وعينت مكانه الجنرال «دوبروسوار».

وعلى أثر عقد الهدنة بين قوات الأمير عبد القادر الجزائرى والقوات الفرنسية، فى منتصف عام ١٨٣٨، عاود الفرنسيون الهجوم على قسنطينة، بعد فشلهم الذريع فى اقتحامها من قبل، وذلك بعد أن وصلتهم إمدادات كبيرة من فرنسا، وخاصة أن ولاية قسنطينة لم يرد ذكرها فى معاهدة تافنا، التى عقدت فى ذلك الوقت بين الأمير عبد القادر والفرنسيين، لأن قسنطينة كانت خارج الأقاليم التى يسيطر عليها الأمير عبد القادر الجزائرى.

وقد اشتدت المقاومة ودام الحصاروالقتال عدة أيام، حتى انفتحت ثغرة فى سور المدينة نفذت منها القوات الفرنسية، ودارت المعارك بداخل المدينة فى الشوارع والبيوت لمدة ثلاثة أيام، حتى استطاع الفرنسيون السيطرة على المدينة، بعد أن سقط آلاف الضحايا من الجانبين، وكان على رأس القتلى الفرنسيين، قائد الحملة الجنرال «دآم مريمون» والجنرال «بريكو»، والقومندان «كومب»، كما أصيب القائد «لامور يسيير» بجراح بليغة. وبإخضاع مدينة قسنطينة، استطاع الفرنسيون أن يمدوا سيطرتهم على المقاطعات الشرقية بأكملها.

سيطرة الفرنسيين على المناطق الداخلية فى نهاية عام ١٨٤٧ ، وتأخر إحكام سيطرتها على الجزائر إلى ما بعد عام ١٨٧١ :

ولم يتمكن الفرنسيون من بسط سيطرتهم على المناطق الداخلية إلا فى نهاية عام ١٨٤٧ ، بسبب المقاومة الشديدة للشعب الجزائرى بقيادة الأمير عبد القادر الجزائرى، واستمر ذلك حتى اضطر إلى الاستسلام فى ديسمبر سنة ١٨٤٧ ، تحت ضغط الأساليب الوحشية التى مارسها الفرنسيون.

ومع ذلك فلم تخمد مقاومة الجزائرين، وإن كانت قد اتخذت طابعا قبليا أكثر منه طابعا قوميا، فعلى فترات متقطعة، اندلعت عدة ثورات عارمة ضد الفرنسيين فى الجزائر العاصمة، وزواوة، وقسنطينة وغيرها. ولم يستطع الفرنسيون إحكام سيطرتهم على أنحاء الجزائر إلا بعد عام ١٨٧١ ، وذلك على أثر صدور المراسيم الاستثنائية الفرنسية، التى أباحت اعتقال كل من يشك فى ولائه لفرنسا من الجزائريين مع مصادرة أملاكهم ونفيهم إلى الخارج.

وتقدر حملة الخسائر البشرية لفرنسا قبل أن يستقر احتلالها للجزائر، بمقتل مائة ألف جندى فرنسى على الأقل.

الاستيطان الفرنسى فى الجزائر:

منذ البداية فتحت فرنسا أبواب الجزائر على مصراعيها أمام المهاجرين الفرنسيين، رغم أن فرنسا لم تكن فى ذلك الوقت مزدحمة بالسكان. وحتى عام ١٨٣٩ لم يتجاوز عدد المهاجرين ٢٥ ألفا، معظمهم من الفلاحين. وفى عام ١٨٤٠ صدر قرار ينظم عمليات الاستيلاء على الأراضى فى الجزائر، وشمل ذلك نزع أملاك الذين قاوموا الاحتلال الفرنسى.

وفى عام ١٨٤٤ صدر قرار بالاستيلاء على الأراضى الخالية من المبانى، والتى لا يستطيع أصحابها تقديم مستندات تثبت ملكيتهم لها قبل يولية سنة ١٨٣٠ ، ونظرا لعدم وجود نظام لمستندات الملكية بالجزائر من قبل، فقد اكتفى

باثبات استغلال هذه الأراضى بصفة شخصية، فى الفترة السابقة على الغزو.

وفى عام ١٨٤٥ فرضت الحراسة العسكرية على أملاك الذين يحاولون القيام بأعمال معاوية للإستعمار الفرنسى.

ومنذ ذلك الوقت نشطت هجرة الفرنسيين إلى الجزائر، بدافع الأزمات الإقتصادية والثورات المتتابعة التى شهدتها فرنسا حينذاك.

وحتى عام ١٨٤٨ بلغ عدد المهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر ١٠٩ ألف نسمة، لم يكن بينهم من الفرنسيين سوى ٤٧ ألفا، ثم تزايدت أعداد المهاجرين الفرنسيين بعد ذلك، بعد أن استقر الحكم الفرنسى بالجزائر.

الإستغلال الإقتصادى الفرنسى فى الجزائر:

وقد بدأت فرنسا باستغلال الجزائر على نطاق واسع، فاهتمت بزراعة الحبوب وخاصة القمح الذى بلغ إنتاج البلاد منه ٣ مليون أردب، كان يصدر أغلبه إلى فرنسا، ويعتمد الأهالى فى غذائهم غالبا على الشعير والشوفان. كما أهتم الفرنسيون بإنتاج الخضروات وخاصة البطاطس التى كانت تجد إقبالا فى الأسواق الفرنسية.

وقد أولى الفرنسيون عنايتهم بزراعة الكروم، الذى شغل مساحة مليون فدان، كانت تنتج ١٨ مليون هكتولتر من النبيذ.

وبلغ إنتاج الجزائر من زيت الزيتون ٨٠٠٠ طن، ٢٨ ألف طن من الموالح، و ١٢٠٠ طن من التين، و ١٠ آلاف من طن من البلح.

أما الغابات، فقد استولى عليها الفرنسيون كلها باعتبارها ملكا للدولة. وكانت جميع مناجم المعادن بالجزائر فى أيدى الفرنسيين، وتنتج الحديد والفوسفات والفحم والبترول.

ولكن المصدر من إنتاج الجزائر من المعادن إلى فرنسا لم يتجاوز ١١٪ من صادرات الجزائر، ومنها ١٢٠ ألف طن من الفوسفات.

ولم تشجع السلطات الفرنسية إقامة صناعات متقدمة فى الجزائر، حتى لا تتنافس الصناعات الفرنسية.

وكانت جملة الأموال المستثمرة فى الصناعة بالجزائر ٢٠ مليون جنيه، وعدد العمال المشتغلين فيها ٦٥٠ ألف طن عامل، ولم تجد الصناعة فى الجزائر حماية كافية، وكان استهلاك إنتاجها المحلى ضئيلا بسبب انخفاض المستوى الإجتماعى للوطنيين.

وكانت فرنسا تستحوذ على ثلاثة أرباع صادرات الجزائر التى بلغت فى عام ١٩٥٣ ١٤٠ مليون جنيه، وكان نصيب فرنسا من واردات الجزائر فى هذا العام وقدرها ٢١٧ مليون جنيه، ٤٠٪ منها. وكان يتحتم نقل منتجات الجزائر على سفن فرنسية.

إضفاء الطابع الفرنسى على التعليم فى الجزائر:

كان التعليم فى الجزائر يقوم على أساس فرنسى بحت، وحتى عام ١٩٤٧ كانت الفرنسية هى لغة التعليم الوحيدة، ثم اعتبرت اللغة العربية إحدى لغات الإتحاد الفرنسى.

وحتى عام ١٩٠٤ لم يكن يصرح لأحد من الجزائر بين بإدارة مكتب أو مدرسة، ثم أصبح لهم افتتاح المدارس بعد الحصول على ترخيص بذلك.

وفى عام ١٩٥٠ كان عدد المدارس الإبتدائية بالجزائر ألفى مدرسة، تضم ٢١٠ ألف طالب فرنسى، و ١٧٧ ألف طالب جزائرى، وبلغ عدد الطلبة فى التعليم العالى ٥٥٨٠ طالبا، بينهم ٤٢٨٠ طالب فرنسى.

وحتى ذلك الوقت لم يكن فى الجزائر سوى ثلاث مدارس بحرى التعليم فيها باللغة العربية.

الإحتلال الفرنسى لتونس

بعد أن احتلت فرنسا الجزائر تطلعت إلى بسط نفوذها على تونس، وشجعها على ذلك سهولة غزو تونس من جهة الحدود البرية مع الجزائر.

الحالة فى تونس قبيل إحتلال فرنسا لها:

شهدت تونس فترة تقدم وازدهار محدودة فى عهد الباى محمد الصادق الذى تولى العرش سنة ١٨٥٩، وشرع فى إدخال إصلاحات دستورية وعمرانية على غرار المتبع فى الدول الأوروبية.

وكان يعاونه فى ذلك الوزير الأول خير الدين باشا، الذى أطلع على مظاهر الحضارة الغربية فى أوروبا، وسعى لنقلها إلى تونس، كما حاول الحد من التدخل الأجنبى فى شئون البلاد الداخلية.

وقد بدأ الباى محمد الصادق فى عام ١٨٦١ بتقديم دستور للشعب حدد فيه صلاحياته فى الحكم، ومسئوليات الوزراء، وأنشأ مجلسا تشريعيا باسم «المجلس الكبير» إختص بتعيين أعضائه، وجعل له حق الإشراف على أعمال الباى ووزرائه، وحق الموافقة على الميزانية، وإصدر التشريعات. ولكن فى واقع الأمر كانت هذه الإصلاحات الدستورية شكلية، إذ كان الوزراء وأعضاء المجلس النيابى أدوات طيعة فى يد الباى، فهو الذى يعينهم ويملك عزلهم.

كما أن سكان المدن كانوا يعارضون فى منح الأجانب المزيد من الامتيازات، وهؤلاء كانوا يرفضون أن يتساووا مع الوطنيين، ولم يقبلوا وخاصة الإيطاليين، الخضوع للقوانين المدنية.

أما الإصلاحات العمرانية التى اعتزم الباى إدخالها، فقد تطلبت نفقات كثيرة، بالإضافة إلى كثرة نفقاته الشخصية وبناء القصور، ونفقات الحملة التى أرسلها للمشاركة فى حرب القرم إلى جانب تركيا، مما أرهق ميزانية الدولة، وخاصة بعد إيطال تجارة الرقيق، وأعمال القرصنة فى البحر، فاضطر الباى إلى عقد القروض مع بعض الدول الأجنبية بأرباح فاحشة.

أزمة القروض وبدء التدخل الأجنبي في تونس:

وكان بخضوع الباى لإغراءات الارتباطات المالية الأجنبية، على نحو ما فعل خديوى مصر، «قد وضع الحبل على رقبته مثله، ولكن تطور الأمور فى تونس كان أسرع منه فى مصر.

وفى عام ١٨٦٢ بلغت هذه القروض ٢٨ مليون فرنك، وفى العام التالى عقدت حكومة الباى قرضا جديدا قيمته ٣٥ مليون فرنك بفائدة قدرها ١٢٪، ومع ذلك فقد نهب رئيس الوزراء والسماسرة معظم هذا المبلغ، ولم يدخل الخزانة منه سوى ٥,٦٤٠,٠٠٠ فرنك.

والعلاج الموقف فرضت الحكومة ضرائب جديدة أدت بدورها إلى اندلاع الثورة فى عام ١٨٦٤، فاندفعت من جديد لطلب المزيد من القروض.

وفى ذلك الوقت انتشر وباء الكوليرا والتيفوس بين السكان فى المدن الساحلية، وأعقب ذلك تفشى المجاعة.

وفى عام ١٨٦٥ عجزت الحكومة عن سداد فوائد الديون، فتدخلت الدول الأجنبية، وتم دمج الديون البريطانية والفرنسية والإيطالية فى دين واحد قيمته ٤٠ مليون جنيه خص بريطانيا منه ١٦ مليون جنيه، وخص إيطاليا ١٤ مليون جنيه، وخص فرنسا ١٠ مليون جنيه، وذلك بفائدة ١٢٪.

ومع ذلك، فلم تستطع الخزانة سداد شئ من هذا الدين، ولامرتبات الموظفين، أو النفقات المطلوبة الأخرى.

ومنذ عام ١٨٦٨ أصبح الباى عاجزا عن دفع فوائد ديونه، ففرضت عليه الدول التى زودته مصارفها بالقروض إنشاء صندوق الدين»، الذى يتولى الإشراف على المالية التونسية، وقد حدث مثل ذلك فى مصر فما بعد.

وقد تألفت لجنة مالية مختلطة، استهدفت تنظيم الإيرادات والمصروفات، لضمان دفع أقساط وفوائد الديون.

وفى عـام ١٨٦٩ تشكلت لجنة إدارية جـديدة برئاسـة أحـد المختـصين التونسيين، وذلك إلى جانب اللجنة المختلطة التى تولت الإشراف على التنفيذ.

وقد تمكنت اللجنة من تجميع الديون مرة أخرى فى دين واحد قيمته ١٦٠ مليون جنيه، بفائدة قدرها ١٢,٥ ٪، ثم تخفض المبلغ إلى ١٢٥ مليون جنيه بفائدة٥ ٪.

ولأجل ضمان حقوق الدائنين، قسمت إيرادات الولاية وقدرها ١٣ مليون جنيه إلى قسمين متساويين، خصص أحدهما الخدمة الدين.

وقد تعرضت اللجنة للمتاعب التى عرقلت عملها، بسبب المنافسة بين الدول الدائنة، وخاصة بين فرنسا وإيطاليا، ومحاولات القناصل العمل على زيادة نفوذ دولهم، واتصالهم بالتجار الدائنين فى ذلك، والشكوى من أعضاء اللجنة إذا عارضوا مشروعاتهم.

الإمتيازات الأجنبية فى تونس:

وكان يعيش فى المدن الساحلية فى تونس عدد كبير من الأجانب معظمهم من الإيطاليين والفرنسيين، وتبع ذلك تطبيق الامتيازات الأجنبية فى تونس، التى نصت على أن تسرى عليهم قوانين بلادهم، ويحاكمون أمام محاكم خاصة بهم.

وفى عام ١٨٧٤ أنشئت المحاكم المختلطة لمعالجة سوء استغلال الامتيازات الأجنبية من جانب كثير من الأجانب، ولكن فرنسا وإيطاليا عارضتا فى إنشاء هذه المحاكم، ففشلت فى مهمتها.

وكانت إنجلترا بدورها تعمل على حماية حقوق الأجانب فى تونس، وخاصة بعد أن حصلت الشركات البريطانية على كثير من الإمتيازات، مثل مد خطوط السكك الحديدية بها.

وقد فشلت محاولات الوزير خير الدين للحد من التدخل الأجنبى فى

تونس، وانتهى الأمر بعزله في سنة ١٨٧٧، بضغط من الدول الأجنبية، وخاصة فرنسا، وبعد ذلك ازدادت الأطماع الأجنبية في تونس.

التنافس بين إيطاليا وفرنسا للاستيلاء على تونس:

كانت تونس محل تصارع كل من فرنسا وإيطاليا وإنجلترا، بسبب موقعها الجغرافي في مركز وسط من البحر المتوسط، ولصلاحية سواحلها لإقامة موانى وهامة عليها.

ولكن المنافسة حول تونس كانت على أشدها بين إيطاليا وفرنسا.

موقف إيطاليا:

كان لإيطاليا جالية كبيرة فى تونس، بلغ عددهم نحو ١٠ آلاف من الإيطاليين، شملوا معمرين وتجار حرفيين.

ولكن أغلب المستوطنين الإيطاليين لم يكن يمتلكون رؤوس أموال كبيرة، مما جعل دورهم فى الحياة الإقتصادية أقل من المطلوب.

كما أن موقع تونس يجعلها أقرب إلى ايطاليا من الدول الأخرى، ولذلك كانت ايطاليا ترى أنها أحق بتونس من فرنسا.

ومنذ عام ١٨٦٤ كانت ايطاليا ترغب فى الاستيلاء على تونس، وتأسيس مستعمرة بها، بسبب قربها منها، وأن استيلاء أية دولة أخرى عليها يهدد إيطاليا بشكل مباشر.

وقد تشجعت إيطاليا فى هذا الإتجاه على أثر هزيمة فرنسا فى حربها ضد بروسيا سنة ١٨٧٠.

وفى عام ١٨٧٦ حصلت إيطاليا على تأييد النمسا لخطتها فى تونس، وصرح وزيرها خارجيتها بأن دولته لا تعارض فى التدخل الإيطالى فى تونس.

وقد أوعزت الحكومة الإيطالية إلى قنصلها فى تونس أن يفاتح الباى فى أمر حماية إيطاليا لتونس، ولكن تدخل القنصل الفرنسى بحكم صداقته لرئيس

وزراء الباى، قد أدى إلى فشل الإتصالات الإيطالية فى ذلك.

وفى ذلك الوقت أخذت إيطاليا توطد أقدامها فى تونس، وتحاول قطع الطريق على فرنسا فيها، فبذلت الإعانات للمدارس الإيطالية فى تونس، واهتمت بنشر الدعاية المعادية لفرنسا بين التونسيين عن طريق الصحف العربية.

كما تمكنت إحدى الشركات الإيطالية من شراء سكة حديد تونس - حلق الوادى من شركة بريطانية، مثّل ذلك أحد جوانب الصراع على المصالح الإقتصادية فى تونس بين إيطاليا وفرنسا.

ولكن إيطاليا حينذاك لم تكن على درجة كافية من القوة للدفاع بمفردها عن مصالحها فى تونس.

وكانت إنجلترا تفضل أن تقع تونس فى أيدى فرنسا بدلا من إيطاليا، وخاصة أنها لم تكن ترغب فى أن تسيطر دولة معينة وهى إيطاليا - على جانب مضيق صقلية.

موقف فرنسا:

كانت فرنسا تتطلع إلى السيطرة على تونس كخطوة طبيعية بعد استيلائها على الجزائر فى عام ١٨٣٠، وخاصة أنه لا توجد حدود طبيعة تفصل بين الولايتين، وتنتقل القبائل اليدوية بينهما عبر الحدود والمصطنعة.

وكانت سياسة فرنسا ترمى إلى ابعاد نفوذ تركيا المباشر عن تونس، وكانت تحرص على التعامل مع باى تونس كملك مستقل، وقد احتفلت باستقباله فى حفاوة عندما زار باريس فى سنة ١٨٤٠، مما أثار احتجاج الوزير التركى.

وكان القنصل الفرنسى لا يفتأ ينبه الباى إلى سياسة انجلترا التى تعارض استقلاله، وتعاملة على أساس أنه تابع لتركيا، وفى نفس الوقت لم تشجع تركيا على زيادة تبعيتها فى تونس، حتى لا يؤدى ذلك إلى إنقاص حقوق الأجانب فيها، وخاصة بعد أن تحصلت الشركات البريطانية على كثير من الإمتيازات فى تونس.

وقد بدأ نفوذ فرنسا يتسرب إلى تونس منذ عهد الباى أحمد باشا.

وبعد هزيمة فرنسا أمام ألمانيا فى سنة ١٨٧٠، أرادت أن تفيق بسرعة من تلك الضربة الشديدة، بإقامة إمبراطورية لها وراء البحار، تعوضها عن الخسارة التى لحقت بها.

وبعد ظهور قوة «بسمارك» الذى رأت فيه إنجلترا «نابليونا جديدا»، أرادت أن تتقرب إلى فرنسا، واتفقت الدولتان على اقتسام النفوذ فى البحر المتوسط، لمنع تسرب النفوذ الروسى إليه.

وفى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ الذى أعقب الحرب البلقانية، وافقت إنجلترا وألمانيا على إطلاق يد فرنسا فى تونس، مقابل تغاضى فرنسا عن غزو إنجلترا لجزيرة قبرص، بموجب الإتفاق البريطانى التركى الذى عقد بين الدولتين مؤخرا، ولقاء تأييد فرنسا لموقف إنجلترا من المسألة الشرقية.

أما ألمانيا التى عرضت على إنجلترا إعطاء تونس لفرنسا، ووجدت ترحيبا بذلك فى الدوائر السياسية البريطانية، فكانت تريد أن تصرف أنظار فرنسا عن المطالبة بإعادة مقاطعتى الألزاس واللورين إليها، واللتين سبق أن ضمتا إلى ألمانيا عقب حرب عام ١٨٧٠

وقد شجع «بسمارك» المسئولين الفرنسيين على العمل فى سنة ١٨٧٩، قائلا:

«اعتقد أن الكمثرى التونسية ناضجة، وأن الوقت قد حان لكم لقطفها، ويمكن لهذه الفاكهة الإفريقية الآن أن تعطب أو يسرقها آخر إذا ما تركتموها وقتا طويلا على الشجرة»[1].

ولكن فرنسا ترددت لمدة ثلاث سنوات فى القيام بهذه المغامرة، خشية أن تقع الخصومة بينها وبين إيطاليا، مما يضعف مركزها فى سياسة القارة الأوروبية، وحتى تتبين بجلاء نيات ألمانيا.

---

(١) بييررنوفان، وترجمة د. جلال يحيى: تاريخ العلاقات الدولية (فى القرن التاسع عشر) ص ٥١٥.

وفى ذلك الوقت زادت إيطاليا من تحركاتها فى تونس، حتى أن «روستان» قنصل فرنسا ذكر فى سنة ١٨٨٠ أن الوقت قد حان لإنهاء هذه المسألة، إذا لم يكونوا يرغبون فى ترك إيطاليا «تقطع الأعشاب من تحت أرجل فرنسا».

وبعد فوز شركة إيطالية بامتياز مد خط حديدى فى تونس، سارعت فرنسا بدفع مشروعاتها فى تونس، حيث صرح وزير خارجية فرنسا بأن «تونس إنما هى امتداد للجزائر»، مما أثار حملة من السخط فى إيطاليا على فرنسا، شنها أعضاء المجلس النيابى من أجل المحافظة على المصالح الإيطالية فى تونس، ولو على حساب الصداقة الفرنسية.

وعلى أثر ذلك أعادت فرنسا محاولتها لإقناع الباى بمزايا الحماية الفرنسية فى يناير سنة ١٨٨١، وكان الباى قد سبق أن رفض فى يوليه سنة ١٨٧٧ مشروع المعاهدة الذى قدمه القنصل الفرنسى فى تونس.

وكان الباى مستعد لقبول الحماية فى ذلك الوقت بسبب الإضطراب المالى الذى تعانى منه البلاد، ولكنه كان يعترض على الإحتلال العسكرى. وأرادت فرنسا أن تسرع بالعمل، وخاصة أن انجلترا قد بدأت تضييق بالنفوذ الفرنسى، برغم الوعود التى سبق أن أبداها السياسيون البريطانيون بالموافقة على فرض الحماية الفرنسية على تونس.

وقد تشجعت فرنسا فى تنفيذ خطتها بسهولة غزو تونس من جهة الحدود البرية مع الجزائر التى تخضع لها منذ عام ١٨٣٠.

مبررات فرنسا لغزو تونس:

ولم ينقص فرنسا سوى إيجاد مبرر لغزو تونس، فعهدت بذلك إلى قنصلها فى تونس الذى لم يلبث أن كتب إلى حكومته مشيرا إلى اعتداءات قبائل «الكروميين» وهى من القبائل البربرية التى تحتفظ بطابعها القبلى، وبحريتهم فى التنقل، ولم يربطهم بالعاصمة سوى خيط واهم من الولاء، وكثيرا ما وقعت الحروب بينهم وبين الجزائرين مستخدمين أسلحتهم المتخلفة، وكانت الدسائس الإيطالية تعمل بين هذه القبائل، وعلى أثر ذلك سارعت فرنسا باتهام قبائل

«الكروميين» التى تسكن فى شمال غربى تونس، بإختيار حوالى ٣٠٠ من أفرادها الحدود إلى الجزائر فى أوائل سنة ١٨٨١، حيث قتلوا أربعة من عمال السكة الحديدية الأجانب، وسرقوا بعض المواشى.

وقد تذرعت فرنسا بهذه الحجة لاحتلال تونس، ولم تهتم فرنسا بعروض الباى لتهدئة الموقف، ومع نية الغدر والعدوان زعمت فرنسا أنها لا تقصد سوى تأديب هذه القبائل.

خط سير الحملة:

وقد أعدت فرنسا لغزو تونس حملة من نحو ٧٥ ألف جندى، تحت قيادة الجنرال «فورجيمول»، وخصصت لنفقاتها خمسة ملايين ونصف مليون من الفرنكات.

وفى ٦ إبريل سنة ١٨٨١ أبلغ الباى بأن القوات الفرنسية ستعبر الولاية، وتطلب معاونتها لإنجاز مهمتها، فأمر الباى جيشه بعدم التصدى للقوات الفرنسية، ورفع الأمر إلى الدول الأجنبية.

وفى نهاية إبريل عبرت الحدود التونسية فرقتان فرنسيتان باتجاه العاصمة ومدينة الكاف، ووصلت بعض وحدات الأسطول الفرنسى إلى ميناء بنزرت، واستولت عليها بدون مقاومة، ثم تقدمت إلى العاصمة وحاصرتها، ولم توجه فرنسا إنذارا أو إعلانا بالحرب على تونس.

سلبية موقف الدولة العثمانية وامتناع الدول الأجنبية عن مساعدة الباى:

وفى هذه الأثناء كانت الدولة العثمانية عاجزة عن التدخل، وخاصة بعد هزيمتها فى حربها ضد روسيا سنة ١٨٧٧، فالتفت بتقديم مذكرات الاحتجاج ضد فرنسا، وأجرت بعض الإتصالات الدبلوماسية.

أما الدول الأجنبية الأوروبية، فقد رفضت مساعدة باى تونس، ونصحته بالاعتدال.

إتفاقية باردو سنة ١٨٨١ :

وفى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ اضطر الباى إلى التوقيع على معاهدة «قصر باردو» تحت ضغط الجنرال «بريار» قائد جيش الإحتلال الفرنسى.

وتنص هذه الإتفاقية على حرية فرنسا فى احتلال المراكز التى تراها ضرورية لاستتباب الأمن والسلام، والإمساك بزمام الإدارة المحلية التى ترها لازمة لأداء مهمتها.

كما فرضت الإتفاقية الحماية الفرنسية على المصالح والرعايا التونسيين بالخارج، وقيدت من حرية الباى فى التعاقد مع الدول الأجنبية، كما ألزمته بعدم إدخال أسلحة أو مهمات عسكرية للبلاد حتى لا تتسرب للجزائر.

كذلك نصت على تعيين وزير فرنسى مقيم فى تونس لمراقبة تنفيذ ما تضمنته المعاهدة.

وبذلك فقد كرست هذه الإتفاقية الاحتلال الفرنسى لتونس، وصرح الباب العالى بأنه لا يعترف بهذه المعاهدة.

وقبل إلتقاء الباى بالجنرال الفرنسى بيوم واحد، اجتمع بمستشاريه وبينهم عدد من رجال القضاء والفتوى، وانقسم الرأى بين الاستسلام والمقاومة، ثم انفض الإجتماع، وخرج الباى غاضبا، وقدم آثر الاستسلام ووقع على المعاهدة.

وعقب ذلك أعلن كثير من أفراد الجيش التونسى العصيان، وصمموا على الثورة والجهاد.

فرنسا وحكومة الباى تحاولان خداع الشعب التونسى:

وقد حاولت فرنسا وحكومة الباى خداع الشعب التونسى بالزعم أن هذه الإتفاقية إنما هى معاهدة للصداقة وحسن الجوار، وليست معاهدة لتثبيت الاحتلال الفرنسى لتونس.

ولكن ذلك لم ينطل على العشب التونسى، فقد تفجر الشعور الوطنى غضبا على الباى، وأسرته الخونة، الذين باعوا البلاد للفرنسيين، وتنادى جموع الشعب إلى الجهاد، ودارت عدة معارك ضد الباى وجنوده، وضد الغزاة الفرنسيين، استشهد فيها الآلاف من أبناء الشعب.

معاهدة المرسى الكبير سنة ١٨٨٣ :

وفى ٨ يونيه سنة ١٨٨٣ اضطر الباى على الذى خلف أخاه محمد الصادق بعد وفاته سنة ١٨٨٢ ، إلى التوقيع على معاهدة «المرسى الكبير» .

وفى هذه المعاهدة أقر الباى وضع بلاده تحت الحماية الفرنسية، وخول المقيم العام الفرنسى كافة السلطات فى تونس، الذى أصبح يمثل فرنسا فيها، وله حق تقديم المشورة إلى الباى، ويلتزم الباى بقبولها.

وقد اقتصر دور الباى بعد ذلك على ختم الأوامر التى يبعثها إليه الفرنسيون، وبدون مناقشتها، لضمان الحصول على راتبه، ومخصصاته التى حددها له الفرنسيون، وأصبحت فرنسا تحكم البلاد بإسم الباى «من أعلى مستوى إلى أدناه» .

الإدارة الإستعمارية الفرنسية فى تونس:

وعقب توقيع معاهددة «المرسى الكبيز»، أسرعت فرنسا بإلغاء المجلس التشريعى، وعهد بإصدار التشريعات إلى الباى، مع ضرورة توقيع المقيم الفرنسى على المراسيم التى يصدرها قبل تنفيذها.

وفى سنة ١٨٩٦ أعادت فرنسا المجلس التشريعى، بعد أن قصرت عضويته على الفرنسيين، وجعلت عدد أعضائه ٣٦ فقط، وكان الغرض منه تنسيق جهود الجالية الفرنسية، مع جهود سلطات الإحتلال الفرنسى من أجل استنزاف موارد البلاد.

وفى سنة ١٩١٧ منحت فرنسا التونسيين حق العضوية فى هذا المجلس لأول مرة، وحدد ممثلوهم بعدد ١٦ عضوا فقط، ويتولى القيم العام الفرنسى تعيينهم.

وفى سنة ١٩٢٠ ، وبعد أن ضاقت الحكومة الفرنسية بمواقف الأعضاء التونسيين فى هذا المجلس، أقدمت على تقسيم المجلس إلى قسمين؛ أحدهما خصص للفرنسيين، والآخر يختص به التونسيون.

وعندما اشتدت الحركة الوطنية بتونس فى سنة ١٩٢٢ ، عمدت فرنسا إلى إلغاء هذا المجلس واستبدلت به «المجلس الكبير»، ويتكون من ٥٢ عضوا فرنسيا،

و ٢٦ عضوا تونسيا، تقوم الغرفة التجارية والزراعية بانتخابهم.

وفى سنة ١٩٤٥ جعل عدد الفرنسيين مساويا لعدد الأعضاء التونسيين بالمجلس، ولكن هذا المجلس لم يكن له أية سلطة سياسية، واقتصرت اختصاصاته على تقديم الاقتراحات فى الشئون الإقتصادية، ومناقشة الميزانية دون أن يكون له الحق فى الموافقة عليها أو رفضها.

السلطة التنفيذية:

وكانت السلطة التنفيذية تتمثل فى الوزير الأول، ويقوم بمعاونته مديرو أو محافظو النواحى.

وفى البداية، كان هناك وزير واحد إلى جانب الوزير الأول، كان يطلق عليه «وزيرا لقلم من أجل التعليم».

وفى سنة ١٩٢١ أنشئت وزارة للعدل، ثم انشئت فى سنة ١٩٤٥ وزارة للشئون الإجتماعية، وفى سنة ١٩٤٦ أصبح عدد الوزراء ستة، وكان إلى جانب كل وزير مستشار فرنسى آراؤه واجبة التنفيذ.

الإستغلال الإقتصادى الفرنسى فى تونس:

منذ البداية، وجه الفرنسيون عنايتهم للاستيلاء على الأراضى الزراعية، وأصدروا التشريعات اللازمة لذلك.

وقد بدأ الفرنسيون بالاستيلاء على الأراضى المملوكة للدولة، فالأرض البور، ثم أرض الغابات، فالأراضى التى بأيدى الأفراد الذين لا يستطيعون إثبات ملكيتهم لها، ثم أرض القبائل، وأخيرا أراضى والأوقاف.

أما الثروة المعدنية فى البلاد، فقد سلمت إلى الشركات الفرنسية لاستخراجها واحتكارها.

كما قامت الشركات الفرنسية بجميع المجالات الصناعية، بالإضافة إلى احتكار الفرنسيين للنشاط التجارى، الذى جعل من تونس موردا هاما لجلب المواد الخام اللازمة للصناعات الفرنسية، وسوقا لتصريف المصنوعات الفرنسية.

وكانت المصنوعات الفرنسية تدخل تونس بدون رسوم جمركية، بينما رفعت الرسوم الجمركية على المصنوعات الأجنبية الأخرى.

وبذلك، فقد كسدت الصناعات التقليدية التي كانت مزدهرة في تونس قبل الإحتلال، كما تحول صغار الفلاحين إلى أجراء، بعد أن استولى المستعمرون الفرنسيون على معظم الأراضي الخصبة.

محاولة إضفاء الطابع الفرنسي على التعليم والثقافة في تونس:

وفي مجال التعليم استبعدت اللغة العربية واستبدلت بها اللغة الفرنسية، وخضع التعليم للنظم الفرنسية.

كما جعلت مدة التعليم الإبتدائي طويلة، واقتصر التعليم الثانوي على مدرسة واحدة، هي المدرسة الصادقية، بالإضافة إلى المدرسة العلوية لتخريج المدرسين.

وقد انحصرت الثقافة العربية والدينية في جامع الزيتونة، الذي كان ينفق عليه من موارد الأوقاف.

ولقد وجدت الثقافة الفرنسية إستجابة من أبناء البورجوازيين الذين فقدوا الشعور الوطني، وأصبحوا يتعالون على جماهير الشعب.

وكانت فرنسا تعمل على إبعاد تونس عن مجال الدول العربية، والثقافة العربية، وحاولت إضفاء الصبغة الفرنسية البحتة عليها.

إحتلال فرنسا للمغرب (مراكش)

المغرب تحت حكم الأشراف السعديين في القرن السادس عشر:

تحت حكم الأشراف السعديين خلال القرن السادس عشر، استطاع المغرب أن يقضي على النفوذ البرتغالي، ويقلل من الخطر الأسباني.

كما استطاع أن يحافظ على استقلاله بعد خضوع ليبيا وتونس والجزائر والدول العربية الأخرى للحكم العثماني، وفوق ذلك أرغم الدولة العثمانية على اتباع سياسة حسن الجوار معه.

وفى عهد السلطان منصور السعدى تمكنت قواته من عزو السودان الغربى والصحراء، كما شق الطرق للقوافل التجارية من داخل إفريقيا إلى البحر المتوسط، وكانت تحمل الذهب ضمن متاجرها.

المغرب تحت حكم الأشراف العلويين فى القون السابع عشر:

وفى عهد السلطان إسماعيل العلويين، توطدت دعائم الدولة، وتمكن جيشه القوى بين انتزاع طنجة من أيدى الإنجليز، وخلص ثغور المغرب الباقية فى أيدى الأسبان.

كما صار للمغرب فى عهده شخصية دولية مرموقة، حيث كانت له علاقات مع الدول الكبرى، ومنها فرنسا، إذ كان السلطان إسماعيل يتبادل الهدايا والرسائل مع ملك فرنسا لوييس الرابع عشر، حتى وقع فى نزاع شديد معه.

المغرب منذ أواخر القرن التاسع عشر (مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠ وحكم السلطان عبد العزيز):

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر أصبح المغرب محل أطماع الدول الأوروبية المختلفة، وبسبب تنافسها للسيطرة على المغرب، عقد مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠، الذى تقرر فيه المحافظة على استقلاله، وتركه مفتوحا للتجارة الحرة أمام جميع الدول.

وفى هذه الفترة بدأت حالة المغرب فى التدهور، وخاصة منذ عهد السلطان مولاى عبد العزيز (١٨٩٤ - ١٩٠٨)، الذى تميزت إدارته بالضعف، بالإضافة إلى انصرافه هو وحاشيته إلى حياة اللهو والترف، والإسراف فى الإنفاق وبناء القصور.

ونظرا لحاجته المال، فقد أثقل كاهل الشعب بالضرائب الباهظة، ثم اضطر إلى الإقتراض من الدول الأجنبية، وخاصة فى أعوام ١٩٠٣ و ١٩٠٥ و ١٩٠٦، وكانت فرنسا أكثر هذه الدول تشجيعا للسلطان على عقد القروض حتى تتراكم الديون عليه، مما يمهد للتدخل الأجنبى فى شئون المغرب.

وبسبب ضعف السلطة الحاكمة فى المغرب، انقسم إلى المناطق تسمى

«مناطق المخزن»، وهى المناطق التى كان أهلها يخضعون للحكومة، «ومناطق السيبا»، أى «مناطق الفوضى»، ولا يخضع سكانها للسلطة الحاكمة، وتشمل مناطق الريف فى الشمال، ومناطق الأطلس الأوسط، والأطلس الأعلى، ومنطقة السوس فى أقصى الجنوب.

الصراع حول المغرب وجهود فرنسا التمهيدية لاحتلاله:

كانت مسألة المغرب الوحيدة التى شكلت تهديدا خطيرا للسلم العام، ولم يكن ذلك لما يمتلكه المغرب من موارد معدنية، وخاصة فى منطقة الريف فحسب، بل لإمكانيات المكاسب الإقتصادية الهامة، التى يمكن أن تنتج عن عملية «تجديد» البلاد، التى تتيح الفرص لمشروعات بناء السكك الحديدية، وإعداد الموانى، وغير ذلك.

بالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية لموقع المغرب الذى يملك واجهة على البحر المتوسط، وواجهة أخرى على المحيط الأطلسى، ويرتبط ذلك بمراقبة الطرق البحرية الكبرى، لضمان حرية المرور فى مضيق جبل طارق، وحرية حركة الملاحة على الطريق البحرى بين أوروبا ورأس الرجاء الصالح.

وبالنسبة لفرنسا، إلى جانب ذلك، رغبتها فى ضمان أمن الجزائر بمد سيطرتها على المغرب، وأن تمنع المشروعات الممكنة لدولة كبرى أخرى فى هذه المنطقة.

وقد بدأت فرنسا بمد نفوذها بالوسائل «الكلاسكية» فى المغرب، ومنها تقديم المساعدات المالية لسلطان المغرب، الذى لا تعترف بسلطته بعض القبائل المغربية، لدعم الموارد المالية التى يتطلبها تنظيم إدارة دولته، وتزويده بالمدربين العسكريين لتطوير جيشه، لمواجهة القبائل التى تتمرد على سلطته.

ولكن هذه السياسة قد أصطدمت بمقاومة بريطانيا التى كانت تضع فى حسبانها دائما مصالحها التجارية القائمة والمستقبلية فى المغرب، وحرصها الدائم على حمايتها لطرق الملاحة البحرية.

كما هددت هذه السياسة مصالح أسبانيا التى كانت منذ القرن السادس عشر، تمتلك

عدة مراكز استراتيجية Prdsides، على الساحل الشمالى للمغرب، وقد ساعدت بريطانيا أسبانيا على التقدم بمطالبها فى إقليم الريف، لكى تمنع فرنسا من بسط سيطرتها على سواحل شمال إفريقيا من الجزائر إلى مضيق جبل طارق.

كذلك تسببت فى إثارة ألمانيا، التى جاءت متأخرة عن عملية «تقسيم العالم»، ولم تكن ترغب فى أن يسوى بدونها مصير «البلاد الجديدة»، والتى كانت مستقلة حتى ذلك الوقت.

وعلى أثر ذلك، أخذت فرنسا تمهد لاحتلالها للمغرب، بعقد سلسلة من الإتفاقيات مع الدول الأوروبية المعنية بأمور المغرب، للحصول على موافقتها على خطواتها المقبلة.

معاهدة عام ١٩٠١ بين فرنسا وإيطاليا:

وقد بدأت فرنسا بعقد معاهدة مع إيطاليا سنة ١٩٠١، لترضيتها وصرف أطماعها عن التدخل فى المغرب.

الإتفاق الودى الإنجليزى الفرنسى فى إبريل سنة ١٩٠٤:

كما حصلت فرنسا على موافقة بريطانيا بشأن خطتها فى المغرب، وذلك فى الإتفاق الودى الذى أبرم بين الدولتين فى ابريل سنة ١٩٠٤، وبموجبه تنازلت بريطانيا عن معارضتها، وسمحت لفرنسا بحرية العمل، وبسط نفوذها على المغرب، مقابل موافقتها على إطلاق يدها فى حرية كاملة فى مصر، والكف عن المطالبة بحلاء جيوشها عنها.

وقد أثار هذا الإنفاق إستياء ألمانيا التى سعت لفض التقارب بين الدولتين الغربيتين.

الإتفاق الفرنسى الأسبانى فى أكتوبر سنة ١٩٠٤:

وقد تخلت فرنسا عن جزء بسيط من المغرب لأسبانيا، فى الإتفاقية التى عقدت بين الدولتين فى أكتوبر سنة ١٩٠٤، وحددت فى بنودها السرية اقتسام المغرب فيما بينهما، فاختصت أسبانيا بمنطقة الريف الساحلية، واختصت فرنسا

بالباقى، وتشكل القسم الأكبر من المغرب.

وبعد إبرام هذه الإتفاقية، أعلنت الدولتان رغبتهما فى المحافظة على استقلال المغرب تحت حكم سلطانه.

موقف ألمانيا ومؤتمر الجزيرة سنة ١٩٠٦:

وكانت فرنسا ترى أن ألمانيا ليس لها أية مصالح فى المغرب، ولذلك كانت ترغب فى إبعادها، أثناء المفاوضات التى أجرتها فرنسا مع انجلترا وأسبانيا.

أما ألمانيا فكانت لا تكف عن معارضة إتجاهات فرنسا فى المغرب، وظهرت سياستها بوضوح فى مارس سنة ١٩٠٥، أثناء زيادة الإمبراطور «غليوم الثانى» لمدينة طنجة، حيث جعل من نفسه حاميا لاستغلال المغرب، وألح على السلطان عبد العزيز أن يحافظ على استقلال بلاده، وأن لا يسمح لأية دولة بامتيازات خاصة فى بلاده.

وعلى أثر هذه الزيارة نشبت أزمة دولية كبرى، استمرت أكثر من عام، وفى البداية فكرت الحكومة الألمانية فى المطالبة بجزء من المغرب، ثم تخلت عن ذلك، ورفضت رفع يدها على التدخل فى المغرب، نظير تعويض يقدم لها، وأعدت خطة تتمثل فى «تدويل» المسألة المغربية، لوضع حد لأطماع الدول الأوروبية فى المغرب.

ولم تكن الحكومة الألمانية ترغب فى الدخول فى حرب بشأن هذه المسألة، ولكنها استخدمت التهديد لإرغام الحكومة الفرنسية على قبول عقد مؤتمر دولى لبحث موضوع المغرب، وفى ٦ يونيه سنة ١٩٠٥ قبل «دوفييه» رئيس وزراء فرنسا، فكرة المؤتمر.

عقد المؤتمر فى الجزيرة بأسبانيا وظروفه ومقرراته:

قبل إنعقاد المؤتمر لم يكن هناك وفاق بين بريطانيا وألمانيا، وخاصة منذ عقد الإتفاق الودى بين بريطانيا وفرنسا فى ابريل سنة ١٩٠٤، الذى أثار حنق الحكومة الألمانية، وسعت لفصم عرى هذا الاتفاق.

ولكن المحاولة الألمانية قد باءت بالفشل، وتدعم الوفاق الودى بين بريطانيا وفرنسا، ومنذ مايو سنة ١٩٠٦ ازداد شعور بريطانيا بالقلق، عندما شهدت البرامج الإنشائية للبحرية الألمانية لتنمية قدرات ألمانيا العسكرية، واعتبرت «الخطر الألماني» أشد خطورة على الوفاق الأوروبى، نتيجة لضعف روسيا العسكرى فى ذلك الوقت.

وأثناء انعقاد المؤتمر الدولى فى الجزيرة الخضراء بأسبانيا، قرب جبل طارق، خلال الفترة من يناير إلى ابريل سنة ١٩٠٦، ساد التضامن الدبلوماسى بين الوفود المشاركة فيه.

ولكن السياسة الألمانية لم تحقق النتائج التى كانت تتوقع أن تحصل عليها من «تدويل» المسألة المغربية، فقد أيد وجهة نظر فرنسا كل من بريطانيا وأسبانيا وروسيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، ولم يعارضها سوى ألمانيا والنمسا

وفى الظاهر أعلن المؤتمر المحافظة على استقلال المغرب، وسيادة سلطانه، ووحدة أراضيه، بينما ثبت نفوذ فرنسا فى المغرب، واعترف لأسبانيا بنفوذها فى منطقة الريف.

كما أقر المؤتمر إنشاء قوة بوليسية فى الموانىء المغربية، وعهد بذلك إلى فرنسا وأسبانيا.

خطوات الإحتلال الفرنسى للمغرب:

كانت فرنسا تتلمس الأعذار لتشرع فى احتلال المغرب، فعلى أثر اغتيال طبيب فرنسى فى جنوب البلاد، تدخلت قواتها واستولت على مدينة وجدة فى شمال شرق المغرب.

كما أخذت فرنسا تثير القبائل على الحدود الشرقية للبلاد، حتى تجد وسيلة للتدخل، وعندما اعتدى نفر من الأهالى على بعض العمال الأوروبيين العاملين فى شركة أوروبية للإنشاءات، تعللت فرنسا بذلك وسيرت قواتها التى احتلت الدار البيضاء ومنطقة الشاولى، ثم الرباط.

وفى عام ١٩٠٨ اضطر السلطان عبد العزيز إلى التخلى عن العرش، وخلفه السلطان عبد الحفيظ.

وفى مارس سنة ١٩١١ ثارت القبائل ضد السلطان عبد الحفيظ، وهاجمت مدينة فاس، فاستنجد السلطان بفرنسا التى أخذت تزيد من سيطرتها على البلاد وبحجة ضمان ديونها على المغرب.

وما لبثت فرنسا أن أرسلت قوة فرنسية تمكنت من دخول مدينة فاس العاصمة فى نفس الشهر.

ولم تتمكن فرنسا من الاستيلاء على خنيفرة فى منطقة الأطلسى الأوسط، إلا فى شهر يونيه سنة ١٩١٤، بسبب مقاومة سكانها من قبائل زيان.

كما لم تتمكن القوات الفرنسية من الاستيلاء على منطقة تازا إلا فى عام ١٩١٧، بسبب مقارمة «سى عبد الملك» ورجاله، وهو ابن أخ الأمير عبد القادر الجزائرى، وكان يعيش فى هذه المنطقة، ولم يستتب الأمر لفرنسا فى منطقة الأطلس الأوسط إلا فيما بعد عام ١٩٣٣.

أزمة أغادير:

وقد أعتبرت ألمانيا احتلال القوات الفرنسية لمدينة فاس، تجاوزا للحدود التى رسمتها معاهدة الجزيرة، ويمثل تهديدا لمصالحها فى المغرب، فعاودت الاحتجاج من جديد.

وكانت المصالح الاقتصادية هى الدافع الرئيسى للعمل الذى أقدمت عليه ألمانيا.

وفى فبراير سنة ١٩٠٩ قبلت ألمانيا أن «تعترف لفرنسا بكل حرية عمل للمحافظة على النظام فى المغرب، وبشرط تقسيم أرباح الإستغلال الإقتصادى للبلاد»[(١)].

---

(١) بييرنوفان، وترجمة د. جلال يحيى: تاريخ العلاقات الدولية (فى القرن التاسع عشر). ص. ص ٦٥٤، ٦٥٥.

ولكن هذا التعاون بين المصالح المادية للدولتين لم يتحقق كما كانت تأمل ألمانيا.

وفى ٥ مايو و ١٢ يونيه سنة ١٩١١ قدم وزير الدولة للشئون الخارجية الألمانية للإمبراطور، تقارير اشرح له فيها أنه «من المؤكد أن فرنسا لن تقدم عروضا لها قيمتها إذا ما اقتصرت ألمانيا عل يمجرد الاحتجاج، ولكن فرنسا، فى حالة احتلال ألمانيا لميناء مغربى، ستقدم اقتراحات مقبولة، رغبة منها فى الوصول إلى انهاء مثل هذا الإحتلال».

وتبعا لهذه النصيحة، وفى أول يوليه سنة ١٩١١، أرسلت ألمانيا السفينة الحربية «بانتر»، وهى سفينة صغيرة، إلى ميناء أغادير بالمغرب، فى مظاهرة حربية، وكان المقصود من ذلك مجرد «أخذ ضمان» يمكنه أن يجبر فرنسا على منح تعويض» مناسب لألمانيا.

وقد تعللت ألمانيا فى ذلك، بقيام بعض الثورات المحلية التى زعمت أنها تهدد عمالها ورعاياها فى المغرب.

تسوية الخلاف بين فرنسا وألمانيا:

وخلال هذه الأزمة التى امتدت أربعة أشهر، وقفت بريطانيا إلى جانب فرنسا، وقطعت المناقشات الدبلوماسية الشاقة تهديدات بالحرب ثلاث مرات.

ومما قلل من ادعاءات ألمانيا، إعلان الحكومة البريطانية فى ٢٥ يوليه سنة ١٩١١، إمكانية تدخلها المسلح فى حالة نشوب حرب فرنسية ألمانية.

وفى نهاية الأمر، تمت تسوية هذه الأزمة فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١١، بعقد إتفاقية بين الدولتين، اضطرت فيها ألمانيا إلى الاعتراف بالحماية الفرنسية على المغرب، مقابل تنازل فرنسا لها عن القسم الداخلى من الكونغو الفرنسية، شملت جزءا من الكاميرون، بالإضافة إلى شريط من الأرض يطل على المحيط الأطلسى، يضم التوجو، فأضافتهما ألمانيا إلى أملاكها فى افريقيا.

وبذلك أمكن تصفية هذا النزاع الخطر الذى استمر نحو ست سنوات، وعقب ذلك أعلن «جوزيف كايو» Goseph Caillaux رئيس الوزراء الفرنسى،

مولد «عهد جديد» في العلاقات الفرنسية الألمانية.

كما ودد الإمبراطور «غليوم الثانى» نفس هذا الانطباع، وقال للملحق العسكرى الفرنسى «يمكننا سويا أن نفعل ما نرغب فى كل العالم».

ولكن ظروف هذه التسوية، ومظهر العنف الذى سبقها، جعل قطاعا من الرأى العام فى فرنسا يرفض هذا الأمر، وعاب على الحكومة قبولها التفاوض تحت التهديد، بينما نسبت الأوساط الإستعمارية الألمانية إلى المستشار الألمانى، أنه كان «ضعيفا»، وأنه لم يحصل على «تعويض» كاف.

عقد معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب سنة ١٩١٢:

وعلى أثر اضطراب الأحوال الداخلية، وطلب السلطان عبد الحفيظ المعونة من فرنسا، فقد استغلت هذه الفرصة، وعرضت على السلطان توقيع معاهدة بفرض حماية فرنسا على المغرب، وتم ذلك فى ٣٠ مارس سنة ١٩١٢. وقد استثنى من هذه المعاهدة منطقة طنجة، ومنطقة الريف الساحلية التى كانت محل نفوذ أسبانيا.

معارضة شعب المغرب لمعاهدة الحماية واندلاع الثورة فى فارس وتنازل السلطان عبد الحفيظ عن العرش لإبنه يوسف:

وقد لقيت هذه المعاهدة معارضة شديدة من جانب شعب المغرب، الذى اعتبرها خيانة للدين والوطن.

وفى فاس ثار الأهالى وقتلوا كثيرا من الفرنسيين والأوروبيين الآخرين، فكلفت فرنسا الجنرال «ليوتى» بإخماد الثورة، وتثبيت الحكم الفرنسى، وكانت فرنسا قد عينته مقيما عاما لها فى المغرب.

وقد حدثت عدة معارك بين الفرنسيين والوطنيين قبل أن يتمكن الفرنسيون من إخماد الثورة.

وعلى أثر ذلك، اضطر السلطان عبد الحفيظ للتنازل عن العرش لإبنه مولاى

يوسف، وهو جد الحسن الثانى ملك المغرب الحالى.

إقتسام المغرب بين فرنسا وأسبانيا:

وفى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢، اتفقت فرنسا وأسبانيا على تحديد منطقة النفوذ فى المغرب كل منهما، فاختصت أسبانيا بمنطقة الريف الساحلية على البحر المتوسط، ويرأسها خليفة يعينه سلطان المغرب، ويخضع لرقابة المندوب السامى الأسبانى، وتخول له الحقوق التى يمارسها سلطان المغرب فى منطقته التى سميت بالمنطقة الخليفية.

وقد أختصت فرنسا بباقى أجزاء المغرب، باستناء منطقة طنجة.

وضع نظام دولى لمنطقة طنجة:

ولمنطقة طنجة أهمية خاصة بسبب قربها من جبل طارق، ومدخل البحر المتوسط. ولذلك تنافست الدول الأوربية الكبرى على امتلاكها، ومنها أسبانيا وفرنسا وإنجلترا.

وكانت الدول الأوروبية الأخرى تعارض فى وقوع طنجة فى منطقة نفوذ أى من هذه الدول، ولذلك حاولت أن تضع لها نظاما دوليا لإدارتها.

وقد وضع هذا النظام الدولى المحايد لطنجة سنة ١٩٢٣، وينص على أن تتشكل هيئة المراقبة التنفيذية من ممثلين عن فرنسا وأسبانيا وإنجلترا، ومندوب عن سلطان المغرب.

ويعين لطنجة مجلس تشريعى من ٢٥ عضوا يمثلون الجاليات الأجنبية والمسلمين واليهود، ويكون من حق هيئة الرقابة منع تنفيذ القرارات التى يصدرها هذا المجلس.

كما يعين للميناء حاكم إدارى فرنسى، يساعده معاونان، أحدهما أسبانى، والآخر إنجليزى.

ولما قامت الحرب العالمية الثانية أنهت أسبانيا النظام الدولى لمنطقة طنجة،

وضمتها إلى منطقة النفوذ الأسبانى.

وبعد انتهاء الحرب اضطرت أسبانيا إلى سحب قواتها من طنجة، حسب طلب بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وأعيد إليها النظام الدولى من جديد.

وعندما نال المغرب إستقلاله، ضمت إليه طنجة، وصارت جزءا من المملكة المغربية.

سياسة فرنسا الإستعمارية فى المغرب:

شجعت فرنسا على هجرة كثير من المواطنين الفرنسيين إلى المغرب، ومكنتهم من الاستيلاء على الأراضى الزراعية الخصبة، والسيطرة على الثروات المعدنية.

كما أسندت إلى الفرنسيين تنفيذ المشروعات الإقتصادية والعمرانية.

وقد دأبت فرنسا على تعيين الفرنسيين فى الوظائف الكبيرة والمناصب لهامة، بينما اقتصر تعيين الأهالى الوطنيين فى الوظائف الصغيرة.

كما اتبعت فرنسا أسلوب الإستغلال الإقتصادى، الذى انتهجته فى تونس والجزائر.

وكذلك حاولت بث التفرقة بين السكان، لتتمكن من بسط سيطرتها على لبلاد، فسمعت للتفرقة بين عناصر السكان من العرب والبربر.

رنسا تمنع تطبيق النظم الإسلامية فى مناطق البربر الجبلية:

وكان البربر يعيشون على المرتفعات وفوق الجبال، ورغم قلة تمسكهم العروبة، فقد عرفوا بغيرتهم على الإسلام منذ فتح الأندلس، وكانت سياسة رنسا تستهدف منع انتشار الإسلام، وعدم تقوية نفوذ أتباعه.

وفى ١١ سبتمبر سنة ١٩١٤، وتحت ضغط الماريشال «ليوتى»، صدر رسوم أو «ظهير» ينص على أن المناطق التى يسكنها البربر، ستظل تحكم طبقاً عادات وتقاليد البربر.

وكانت هذه السياسة تعنى منع تطبيق النظم الإسلامية فى مناطق البربر الجبلية، خشية انتشار اللغة العربية، وانصهار المغاربة فى بوتقة واحدة، مما يزعزع النفوذ الفرنسى بالمغرب.

وتبعا لذلك، أنشأ الفرنسيون إدارات خاصة فى المناطق الجبلية التى تخضع لسيطرتهم، وأقاموا فيها مجالس محلية، وجعلوا العرف والتقاليد أساسى التقاضى فيها.

كما أنشأوا فى هذه المناطق عددا من المدارس لتعليم أبناء سكانها، ويقوم بالتعليم فيها عدد من الفرنسيين، وبعض رجال القبائل الجزائريين، وأبعدت اللغة العربية عن التدريس فى هذه المدارس.

وقد اصبحت اللغات الرسمية فى هذه المناطق، هى اللغة الفرنسية، واللهجات البربرية.

وكان لهذا الإتجاه خطورة كبيرة، فقد مس معتقدات الأهالى، وعارضه قادة العرب، والقوى الوطنية فى البلاد، مما اضطر فرنسا فيما بعد، إلى الإعلان أن مسألة تطبيق «الظهير البربرى»، هو أمر إختيارى، ويرجع إلى رغبة رجال القبائل البربرية أنفسهم، وكان ذلك تراجعا من جانب فرنسا فى هذه السياسة.

الإحتلال الإيطالى لليبيا

تطلعات إيطاليا الإستعمارية:

دخلت إيطاليا ميدان الإستعمار بعد أن استكملت وحدتها سنة ١٨٧٠، حيث برز الشعور بضرورة الحصول على مكان لهذه الدولة الناشئة بين الدول الكبرى التى كانت تتحكم آنذاك فى مصير العالم، وتتقاسم ثرواته وأراضيه.

وكان «كريسبى» رئيس الحكومة الإيطالية فى ذلك الوقت، ومن أشد المتحمسين للتوسع الإستعمارى - يقول «ما فائدة الوحدة إذا لم تضمن لنا القوة والعظمة».

وفى البداية كانت إيطاليا تطمع فى احتلال تونس، متعللة فى ذلك بأسباب استراتيجية وتاريخية وإقتصادية، بالإضافة إلى وجود جالية إيطالية كبيرة بها، كانت تعد أكبر الجاليات الإيطالية فى بلدان الشمال الإفريقى. وكان الأمل فى الاستيلاء على تونس يراود إيطاليا منذ عام ١٨٦٤، وقبل أن تستكمل وحدتها، إذ كانت تشعر أن استيلاء أية دولة أخرى على تونس سوف يهددها بشكل مباشر، بسبب قرب تونس منها.

وقد تشجعت إيطاليا فى هذا الإتجاه على أثر هزيمة فرنسافى حربها ضد بروسيا سنة ١٨٧٠.

وفى عام ١٨٧٦ حصلت إيطاليا على تأييد النمسا لخطتها فى تونس.

وقد أوعزت الحكومة الإيطاليةإلى قنصلها فى تونس، أن يفاتح الباى فى أمر حماية إيطاليا لتونس، ولكن تدخل القنصل الفرنسى أدى إلى فشل هذه الإتصالات.

ولم تكن إيطاليا فى ذلك الوقت على درجة كافية من القوة للدفاع عن مصالحها فى تونس، فى مواجهة فرنسا التى كانت تنافسها بشدة فى هذا البلد.

وكانت إنجلترا تفضل أن تقع تونس فى أيدى فرنسا بدلا من إيطاليا، وخاصة أنها لم تكن ترغب فى أن تسيطر إيطاليا على جانبى مضيق صقلية.

وفى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨، وافقت إنجلترا وألمانيا على إطلاق يد فرنسا

فى تونس، مقابل تغاضى فرنسا عن غزو إنجلترا لجزيرة قبرص، ولقاء تأييد فرنسا لموقف انجلترا من المسألة الشرقية.

أما ألمانيا، فكانت تريد أن تصرف أنظار فرنسا عن المطالبة بإعادة مقاطعة الألزاس واللورين إليها، واللتين سبق أن ضمتا إلى ألمانيا عقب حرب عام ١٨٧٠.

وفى سنة ١٨٨٠ أرادت فرنسا أن تقطع الطريق على إيطاليا التى زادت من تحركاتها فى تونس، فسارعت بدفع مشروعاتها فى تونس، وفى ذلك الوقت صرح وزير خارجية فرنسا بأن «تونس إنما هى إمتداد للجزائر»، وهذا التصريح قد أثار حملة من السخط فى أيطاليا على فرنسا.

وفى سنة ١٨٨١ تمكنت فرنسا من بسط سيطرتها على تونس، وأرغم الباى محمد الصادق على التوقيع على «إتفاقية باردو»، التى كرست الاحتلال الفرنسى لتونس.

فما كان من إيطاليا إلا أن اتجهت إلى شرق إفريقية وجنوب البحر الأحمر، وبدأت بتأسيس محطة تجارية لها فى عصب.

وفى سنة ١٨٨٢ أسست إيطاليا مستعمرة فى أريتريا، واستولت على مصوع فى فبراير سنة ١٨٨٥، كما أنشأت مستعمرة أخرى فى الصومال سنة ١٨٩٣، ولكن إيطاليا عجزت عن مد نفوذها فى منطقة كسلا والحبشة، حيث لقيت هزيمة منكرة فى موقعة «عدوة» بالحبشة سنة ١٨٩٦.

تحول إيطاليا نحو ليبيا والتمهيد لغزوها دوليا وداخليا:

ولتغطية هزيمتها بالحبشة، إتجهت إيطاليا إلى ليبيا، وكانت الولاية العربية الباقية تحت الحكم العثمانى فى شمال إفريقيا، واعتقد الإيطاليون أن انتصاراتهم فى ليبيا، سوف تمحو كل العار الذى لحق بهم فى الحبشة.

وفى ذلك الوقت كانت الإمبراطورية العثمانية قد بدأت فى الإضمحلال منذ عام ١٨٤٠، وكان ينقصها إعداد قوات مسلحة حديثة، وبناء أسطول جديد، فى الوقت الذى أرسلت فيه بعض الفرق من الحامية التركية فى ليبيا إلى اليمن لإخماد الثورة التى اندلعت بها.

أما ليبيا، فكانت تعانى من سوء الأوضاع الإقتصادية فى ذلك الوقت،

نتيجة لشدة الجفاف خلال السنوات من ١٩٠٦ إلى ١٩١٠.

وقد بدأت إيطاليا تمهد لغزو ليبيا من الناحية الدولية، وكانت قد جرت محادثات من قبل بين إيطاليا وفرنسا، عرضت خلالها فرنسا إعترافها لإيطاليا بالسيادة على الحبشة، وإطلاق حريتها في التصرف تجاه ليبيا، بشرط اعتراف إيطاليا بالسيادة الفرنسية في تونس، ثم توقفت المحادثات بين الدولتين برفض إيطاليا لهذا المشروع.

وبعد ذلك عادت إيطاليا تبدى استعدادها للتفاوض مع فرنسا بشأن خطتها في تونس، إذا وعدت صراحة بتأييدها عندما تستولى على ليبيا.

وكانت إيطاليا تخشى من سيطرة فرنسا على البحر المتوسط، وأبدت مخاوفها في ذلك لبريطانيا وألمانيا، وأشارت إلى خطورة ميناء بنزرت في تونس على المصالح البحرية البريطانية والإيطالية.

وأخيرا عرض المفاوضون الفرنسيون على ايطاليا إحتلال ليبيا، بقولهم «نحن نقول للإيطاليين خذوا طرابلس»، وكان ذلك أثناء المحادثات الإنجليزية الفرنسية حول تونس وقبرص.

وكانت ألمانيا تبدى إستعدادها لتأييد إيطاليا، حتى تستمر في البقاء في الحلف الثلاثى مع النمسا وهنغاريا، ووعدت ألمانيا بمساعدة إيطاليا إذا حاولت فرنسا الاستيلاء على المغرب أو ليبيا.

وفي فبراير سنة ١٨٨٧ وقع بسمارك إتفاقا ثنائيا مع إيطاليا، اعترف فيه بحق إيطاليا في احتلال طرابلس وبرقة.

وفي ذلك الوقت آثرت إيطاليا أن تتجه بأطماعها الإستعمارية صوب شرق أفريقيا، ولكنها فشلت في الاستقرار بهذه المناطق، وبعد ذلك عادت إيطاليا إلى شمال إفريقيا، وكانت تحدوها الرغبة في إحياء مجد روما القديم، عندما كانت تسيطر على قطاع واسع من الأراضي الليبية، وبذلك تتحقق لها العظمة السياسية، بما يمكنها من الوقوف على قدم المساواة مع الدول الأوروبية الكبرى العريقة في مجال الإستعمار.

وفى ذلك الحين أخذت إيطاليا تدعم صلاتها بفرنسا، وخاصة بعد اتفاق الحكومتين البريطانية والفرنسية فى ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ على تخطيط نفوذ الدولتين فى غرب ووسط إفريقيا على أثر حادثة فاشودة وأبلغ السفير الفرنسى فى روما وزير الخارجية الإيطالية بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ بمضمون هذا الإتفاق، وذكر أن ولاية طرابلس قد تركت خارج نطاق مفعوله.

وأشار رد الحكومة الإيطالية فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٠، إلى أن ايطاليا لا تمانع إذا قامت فرنسا بتغييرات فى مراكش، وفى هذه الحالة يحق لإيطاليا القيام بإجراء مماثل فى طرابلس وبرقة.

وفى هذا الاتفاق تنازلت إيطاليا عن حقوقها فى تونس على أثر إلغاء فرنسا لإتفاقها التجارى مع باى تونس.

كما حصلت إيطاليا على تأييد بريطانيا وروسيا فى خطتها لغزو ليبيا، مقابل إقرار إيطاليا لوضع بريطانيا فى مصر، وموافقة إيطاليا على تجديد إتفاقية عام ١٩٠٢ التى تهم روسيا.

وفى الناحية الداخلية، شرعت إيطاليا تمهد بالوسائل السلمية لغزو ليبيا، من مدة سابقة، ومن أهم هذه الوسائل فتح فرع لمصرف روما فى طرابلس سنة ١٩٠٧، ووكالات تجارية فى بنغازى والمدن الساحلية الأخرى. وقد تمكن هذا المصرف من انتزاع الأراضى الواسعة من أصحابها بعد أن عجزوا عن سداد ديونهم للمصرف وفوائدها الباهظة، فأسس بذلك لايطاليا قواعد إقتصادية فى البلاد، يمكن أن تتخذ منها ذريعة للتدخل بالقوة.

كما كان هذا المصرف يقوم بالتجسس لحساب الحكومة الإيطالية. وفضلاً عن ذلك، فإن هذا المصرف كان أداة لتنفيذ رغبات الفاتيكان خاصة وأن الكنيسة الكاثوليكية، قد ساهمت بقسم كبير من أموالها فى تأسيسه، وكانت تعول على هذا المصرف لتحقيق خططها البعيدة المدى فى «تقوية نفوذ الكاثوليكية فى إفريقيا، وإضعاف مواقع الإسلام فى أقاليم شمال إفريقيا».

ومن هذه الوسائل المدارس التى فتحتها إيطاليا فى المدن الكبرى، وجعلت

التعليم فيها بالمجان ، بقصد تعليم اللغة الإيطالية ونشر الثقافة الإيطالية فى ليبيا.

وكانت الحكومة الإيطالية تقدم لها المساعدات المالية الكافية، والتى قدرت بنحو ٤٦ ألف ليرة إيطالية سنوياً، فى الوقت الذى لم يكن فى البلاد سوى ٤ مدارس تنقصها المواد الدراسية الحديثة والمدرسين الأكفاء.

ويضاف إلى ذلك إنشاء عدد من المستشفيات والملاجئ للمرضى والفقراء مجاناً، لكسب تأييد وتعاطف الشعب الليبى نحو إيطاليا.

كما كانت إيطاليا تشجع هجرة الإيطاليين إلى ليبيا، والاستيطان بها، والاشتغال بالتجارة مع سكانها، حتى أخذ عددهم يتزايد بها، وكان دعاة الاستعمار فى إيطاليا يعتقدون أن « احتلال طرابلس الغرب سيوجد المنفذ الجيد للمهاجرين» ، وإن كان فريق كبير من المهاجرين يفضلون الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن هذه الوسائل أيضاً، حصول بنك روما على تصريح بالتنقيب عن المعادن فى الأراضى الليبية، وذلك فى عام ١٩٠٥ ، وروج الاشاعات بعد ذلك عن العثور على كميات كبيرة من مختلف الأنوع.

وكانت بعثات الآثار العلمية تجوب البلاد من حين لآخر بحثاً عن الآثار والمعادن، وتخفى نشاطها الإستعمارى، ومنها بعثة الكونت «سفورزا» فى ١٩١٠ ، التى كانت تتظاهر بالبحث عن الفوسفات والتنقيب عن الآثار، بينما كانت تهدف إلى إعداد الخرائط والمعلومات اللازمة للعمليات العسكرية.

كما عملت إيطاليا على الاستفادة من الصراعات والانشقاقات الداخلية، وتذمر الزعماء المحليين من السلطة التركية، مع الاستعانة ببعض العملاء فى برقة وطرابلس.

وفى نفس الوقت سعت إيطاليا لإبعاد المسئولين الأتراك الذين كانوا يعارضون سياستها، ومنهم الوالى التركى رجب باشا الذى كان يحذر من تدخل إيطاليا فى شئون ليبيا الداخلية.

كما أخذت إيطاليا تفتعل الأزمات مع الحكومة العثمانية، بدعوى قيامها

بعرقلة المصالح الإيطالية فى ليبيا، وحركت الرأى العام الإيطالى للدعوة الى التدخل العسكرى فى ليبيا.

وبالفعل أخذت الصحافة الإستعمارية تدعو إلى المبادرة، بغزو ليبيا، وقاد هذه الحركة الحزب الوطنى المتطرف الذى كان يرأسه «كورادينى»، وهو من غلاة الإستعماريين، ومؤلف كتاب «ساعة طرابلس»، الذى تضمن دعوته إلى احتلال ليبيا، وانطباعاته عنها بعد زيارته لها قبل الغزو.

وقد تكوّن حماس شعبى كبير داخل إيطاليا لغزو ليبيا، ولغزو ألبانيا أيضاً، وقدم المتطوعون أنفسهم لإعادة بناء الإمبراطورية الرومانية. وفى هذا المجال صدر كتاب «أرض ميعادنا» لإيجاد مبررات قانونية لغزو ومهاجمة ليبيا.

وفى ذلك الوقت روج بنك روما الإشاعات بأنه سيبيع مصالحه «للدوتش بنك» الألمانى، لعجزه عن العمل بحرية فى ليبيا، ولا يجد المساعدة من السلطات الإيطالية فى مواجهة تعسف السلطات الإدارية بطرابلس. كما روجت المؤسسات التجارية الإيطالية الإشاعات بأن مؤسسات ألمانية على وشك السيطرة على طرابلس من الناحية الإقتصادية، وأن مفاوضات سرية جارية بين تركيا وألمانيا لتأجير ميناء طبرق للأسطول الألمانى.

وكان الفاتيكان من مؤيدى غزو إيطاليا لليبيا، وقام كبار رجال الدين فيه بمباركة سبحة، واهدوها لتعلق على باخرة قيادة الأسطول الإيطالى من أجل رفع لواء المسيحية فى ليبيا.

أما جماعات الاشتراكيين الإيطاليين، فقد تزعموا حركة معارضة الغزو الإيطالى لليبيا، وقاموا بأكبر حملات الدعاية لتهييج الرأى العام الإيطالى، وهاجموا محطات السكك الحديدية، لعرقلة تحرك القوات الإيطالية، وشل حركة النقل، ووزعوا المنشورات التى تهاجم بنك روما وبنك الفاتيكان ومن ورائهما، وحاولوا الكشف عن الخسائر التى ستتعرض لها الخزينة الإيطالية بسبب هذا الغزو.

وفى هذا الشأن أعلن زعيما الاشتراكيين «فيريرى» وسلفمينتى»، أن «ليبيا ستكون مقبرة للإيطاليين، ولن تكون جنة لأبناء إيطاليا، وفوق ذلك فإن إيطاليا

لن تكون دولة استعمارية بأى حال من الأحوال[1]». وقد اتهم بعض الإشتراكيين بمعاداة المصالح القومية الإيطالية والشعور الوطنى وزج بهم فى السجون.

وأخذت الصحف الإيطالية تشهر بكل من يرفع صوته ضد الحرب والاستعداد لها، وسياسة الحكومة فى هذا الشأن.

وبقصد كسب الرأى العام الإيطالى والأوروبى، لتبرير هدف إيطاليا الاستعمارى فى ليبيا، فقد عمدت إيطاليا إلى نشر معلومات ملفقة وأكاذيب عن ممارسة الليبيين لتجارة الرقيق، واضطهاد المسيحيين فى ليبيا، ومنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية.

ومن جهة أخرى، زعمت إيطاليا أنها تسعى لنشر العلم والحضارة فى ليبيا، وتهدف إلى تحقيق نصر صليبى جديد فى هذه المنطقة.

وعندما تولى «جيوفانى جيوليتى»، رئاسة الحكومة الإيطالية من جديد فى سنة ١٩١١، كانت مسألة احتلال ليبيا من الأهداف الرئيسية، وكان «جيوليتى» يتزعم المؤيدين لغزو ليبيا، وعمل على كسب تأييد آلاف العمال الإيطاليين، باصدار قانون انتخاب جديد يتيح لهم المشاركة فى الشئون السياسية.

وكان يساعد «جيوليتى» فى هذا الاتجاه، «سان جوليانو» وزير الخارجية، وهو صقلى، وكان أكثر تحمساً واندفاعاً من «جيوليتى».

وفى صيف عام ١٩١١، بدأت الحكومة الإيطالية فى اتخاذ الترتيبات الأخيرة لغزو ليبيا، ووزعت تقريراً على سفاراتها فى أنحاء العالم، حاولت أن تروج فيه ادعاءات مغرضة عن سوء معاملة المواطنين الايطاليين فى ليبيا والولايات التركية الأخرى، وذكرت الحوادث التى وقعت ضد الأفراد والسفن الإيطالية، ومعاداة السلطات التركية فى طرابلس للمصالح الإقتصادية لإيطاليا، ومعادة السلطات التركية فى طرابلس للمصالح الاقتصادية لإيطاليا، وخاصة من جانب ابراهيم باشا الوالى التركى الذى وصل طرابلس فى ١٩١٠، وأعلن رسمياً أنه جاء للوقوف ضد المصالح الإيطالية.

---

(١) منصور عمر الشتيوى: الغزو الايطالى لليبيا، ص ٦٤.

كما اشار هذا التقرير إلى عداء جريدة «المرصاد»، الرسمية فى طرابلس، وكثرة تهجماتها على إيطاليا وسياستها، لتثير السكان ضدها وضد مصالحها.

وقد تذرعت إيطاليا لبدء غزوها لليبيا، بالمصاعب التى تواجهها هناك، بتحريض ومساندة من الحكومة التركية، وخاصة منذ بدأ حكم الإتحاديين وزعمت أن التسهيلات والمساعدات التى تعطى لمواطنى الدول الأخرى، فى حين يحدث الضغط على الأهالى العرب لمنعهم من التعاون مع الشركات الإيطالية.

الخطوات الأولى للاحتلال الإيطالى لليبيا وبدء المقاومة الشعبية:

كانت إيطاليا تدرك أن موانئ ليبيا لا تتوافر فيها التحصينات الكافية، وأن حصونها القديمة لا تستطيع أن تصمد أو تقاوم أى هجوم يقوم به أسطول حديث.

كما أن الحاميات التركية فى ليبيا لم تكن على درجة من الكفاية من حيث العدد والتجهيز، بحيث يمكنها مواجهة الغزو الإيطالى، فكان عددها لا يزيد على ٧٠٠٠ جندى، وهو مجموع حاميات طرابلس ومصراته وبنغازى ودرنة وطبرق.

أما الأسطول العثمانى بقطعه القليلة القديمة، فلم يكن ليقوى على إعاقة الغزو أو عرقلة العمليات الحربية.

وفى البداية وجهت الحكومة الإيطالية إنذارا إلى الدولة العثمانية، فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١١، عن طريق السفارة الإيطالية فى تركيا، تحملها فيه مسئولية إختلال الأمن، واضطهاد رعاياها ومعارضة نشاطهم، وخاصة فى طرابلس وبنغازى، وأن المفاوضات مع الدولة التركية لن تجدى.

وفى هذا الأنذار نبهت الحكومة الإيطالية إلى خطورة الأوضاع فى ليبيا، وخاصة بعد وصول البواخر التركية العسكرية إلى طرابلس محملة بالسلاح والعتاد، مما يدفع إيطاليا للقيام بحماية شرفها وكرامتها فى ليبيا. وطلبت إيطاليا فى الانذار التخلى لها عن ليبيا، والسماح للقوات الإيطالية باحتلالها، وأن تصدر الحكومة التركية أوامرها لسلطاتها الإدارية بعدم المقاومة، وحددت إيطاليا مدة ٢٤ ساعة

للرد على هذا الأنذار، قبل أن تبدأ العمليات العسكرية للاحتلال.

ولم تقبل الحكومة التركية الإنذار الإيطالى، الذى كتب فى صيغة لا تدع مجالا لحفظ ماء الوجه، أو الابقاء على القليل من هيبة تركيا.

وتم تسليم ردها عن طريق السفارة التركية فى روما، وجاء فيه استعداد تركيا لتقديم تنازلات إقتصادية لإيطاليا فى ليبيا، بشرط عدم المساس بالسيادة التركية، والأتفاقيات اليت تربطها بالقوى العالمية الأخرى كما ذكر فى الرد أنه لا يوجد أى خطر على الرعايا الإيطاليين فى ليبيا، وأنه لم تصل غير باخرة واحدة إلى ليبيا، قبل استسلام المذكرة الإيطالية وكانت الباخرة (أدرنة) قد وصلت إلى طرابلس فى ذلك الوقت، وعلى متنها كميات من الأسلحة والعتاد الحربى والملابس والتموين، وكانت تتخفى تحت إسم «اتيلى فريدرك»، وترفع العلم الألمانى، وبذلك أمكنها الإفلات من الحصار الذى فرضه الأسطول الإيطالى على ميناء طرابلس.

وبالإضافة إلى الرد على الإنذار الإيطالى، طلبت الحكومة التركية إلى سفرائها فى الخارج «أن يسألوا الدول حسن الوسائط لمنع اتساع الخرق فى مسألة طرابلس الغرب، وهددت بنفى جميع الإيطاليين من البلاد العثمانية إذا احتلت إيطاليا طرابلس الغرب».

وقد أعلنت إيطاليا أن مفعول الإنذار الإيطالى الذى سلم إلى الحكومة التركية، قد نفد دون وصول رد مقنع عليه، وأنها مجبرة على التدخل لحماية شرفها وهيبتها بكل ما تملك من قوة.

وجاء إعلان إيطاليا للحرب على تركيا فى يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١١، وهو نفس اليوم الذى تسملت فيه رد الحكومة التركية، كما رفضت العروض التى قدمتها الحكومة التركية لتسوية هذا النزاع، والاكتفاء بسيادة إسمية لتركيا على ليبيا.

وكان رد الفعل العام ضد إعلان الحرب، يندد بإيطاليا كدولة لا شرف لها، وأنها لم تحترم الإتفاقيات والعهود التى وقعتها من قبل، وتنص على المحافظة على

سيادة أراضي الدولة العثمانية.

وفى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١، استقالت الحكومة التركية، بعد تسلمها إعلان الحرب الإيطالي، وبسبب اختلاف وجهات النظر بين أعضائها فى هذا الشأن.

ولم يحدث أى شئ لمساعدة تركيا ومعارضة خطة إيطاليا، من جانب الحكومات الأوروبية، باستثناء ألمانيا التى حاولت قبل ذلك، إقناع الحكومة الإيطالية بعدم إعلان الحرب على تركيا، بسبب التزام ألمانيا بحماية جماعة الإتحاد بين الحاكمة فى تركيا، ولكن دون جدوى.

وقد أبلغ المسئولون الأمريكيون القائم بأعمال السفارة الإيطالية، أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعلن حيادها إزاء هذه الحرب.

وعندما بدأ الغزو الإيطالى، أعلنت بريطانيا وفرنسا حيادهما رسميا

وفى ذلك الوقت لم تكن تركيا مستعدة للحرب ضد إيطاليا، وأرسلت برقية إلى والى طرابلس، يوم ٢٩ سبتمبر، تقول فيها «يجب أن لا تمنع القوات العسكرية الإيطالية إذا خرجت على الشواطئ الطرابلسية وشواطئ برقة، لأن يأخذوا بعض الإمتيازات التى قررت إعطاءها لهم الدولة العلية».

بدء عمليات الغزو الإيطالى لليبيا:

وقد تم إعداد حملة من حوالى ٣٦ ألف جندى بكامل معداتهم وأسلحتهم الحديثة، وتشمل ١٠٢ قطعة من المدفعية، و ٨٠٠ عربة عسكرية، و ٤ طائرات حربية، وضم إليها ٦٠٠٠ حصان، بالإضافة إلى كميات وافرة من المواد التموينية والذخيرة، والوسائل اللازمة للأعمال الهندسية، ومنها جسور الإنزال.

وقد انطلقت هذه الحملة من قاعدة نابولى على فوجين، اعتبارا من ١٠ أكتوبر سنة ١٩١١. وكان الأسطول الإيطالى قد بدأ فرض حصاره على ميناء طرابلس فى أول أكتوبر سنة ١٩١١ وطلب إلى القنصل الإيطالى بطرابلس، ترحيل كافة الرعايا الإيطاليين من المدينة، وبدأت الجالية الإيطالية تغادر طرابلس على ظهر زورقى طوربيد، برفقة أحد موظفى القنصلية الإيطالية.

وفى يوم ٢ أكتوبر قدّم إنذار للحامية التركية بطرابلس لتسليم المدينة، وبعد أن رفض هذا الطلب، وفى مساء اليوم الثالث من أكتوبر، شرع الأسطول الإيطالى فى دك حصون طرابلس، وتواصل القصف على فترات متقطعة حتى مساء اليوم التالى، وتم تدمير هذه الحصون والمبانى المجاورة.

وفى اليوم الخامس من أكتوبر سنة ١٩١١، تمكنت مجموعة من القوات البحرية بقيادة الأميرال «كانيى» Cagni من الاستيلاء على طرابلس (المدينة القديمة)، بدون مقاومة تذكر، عقب عملية إنزال جريئة.

وقد عين الأميرال «بورياريتش» Borea Ricci، واليا عاما على المدينة، وبادر بتوجيه بيان إلى السكان العرب يدعوهم فيه إلى الخضوع والولاء لسلطات الإحتلال الإيطالى، وطلب إليهم تسليم أسلحتهم، مع تعهده بدفع مبالغ قيمة لكل من يسارع بتسليم سلاحه، وأمكن جمع حوالى ألفيى بندقية.

وعندما بدأ لغزو بعثت الحكومة التركية برقية فى ٣ أكتوبر، تقول فيها «يجب المقاومة ضد العدو فى الاستحكامات الساحلية إلى آخر لحظة، وإذا لم تبق إمكانية المقاومة فيها، يمكن أن تنسحب القوات إلى الوراء للدفاع فيها عن الوطن بشجاعة».

وعلى أثر ذلك خرج نشأت بك قائد الحامية التركية بقواته من طرابلس، وتوجه إلى الدواخل، فى محاولة لإقامة جبهة دفاع فى الجبل الغربى عند غريان، واختار العزيزية مقرا للقيادة العليا.

وكانت تقارير المخابرات الإيطالية تؤكد أن الوطنيين سيبادرون بإستقبال الجيوش الإيطالية الغازية بالعناق والقبلات، وذلك اعتمادا على عوامل النفور والتذمر من السلطات التركية، والرغبة فى التخلص منها، وخاصة فى المدن الساحلية.

ولكن الإيطاليين كانوا يتوقعون أن يواجهوا بمقاومة السكان العرب، وخاصة من جانب القبائل البدوية فى الدواخل، وفى ذلك يقول رئيس الحكومة

الإيطالية:

«ينبغى أن يضع فى تقديرنا السكان العرب الذين يشتهرون بنزعتهم الحربية الفارطة، وبخاصة تلك القبائل البدوية المقيمة بالدواخل، المعتادة على قساوة حياة الصحراء، والتى تعيش فى حالة حربية دائمة، وهم عرضة، للتأثر بالنعرات العصبية التى سيلجأ الأتراك إلى إثارتها فى نفوسهم دون ريب.

«ثم إن فى برقة تنظيما عسكريا حقيقيا بزعامة شيخ السنوسية فى الكفرة والجغبوب (المجاهد أحمد الشريف)»(٢).

استكمال احتلال طرابلس:

وفى يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩١١، نزلت قوات الفوج الأول فى طرابلس، وكان يتكون من ٢,٢,٥٠٠ رجل، وستة آلاف حصان، و ٧٢ قطعة مدفعية، و٨٠٠ عربة عسكرية، وقامت القوات الإيطالية بتوسيع دائرة احتلالها، بعد معركة ضارية انتزعت فيها آبار أبى مليانة، لتأمين احتياجاتها من المياه.

كما عملت القوات الإيطالية على إنشاء جبهة هلالية حول المدينة تمتد من أبى ستة وشارع الشط، وتسير بمحاذاة الطريق الدائرى (طريق الجلاء حاليا)، عبر الهانى وسيدى المصرى وأبى مليانة، وتنتهى عند قرجى وباب قرقارش، وكانت هذه المواقع ضواحى لمدينة طرابلس.

وقد حاول الجنرال «كانيفا» قائد الحملة، التشبه بنابليون بونابرت»، حينما قدم إلى مصر، فوجه نداء إلى المواطنين العرب المسلمين، يؤكد فيه أن جنوده قد أتوا لحماية الإسلام والمسلمين، ويطلب إليهم التسليم بالأمر الواقع، لأن ذلك من إرادة الله.

ولكن خاب ظن «كانيفا»، بعد أن هجم المجاهدون على أبى مليانة لاستردادها من أيدى الغزاة الإيطاليين، فى صباح يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩١١.

وقدر عدد المجاهدين من العرب والترك بحوالى ٥٠٠ رجل، واستخدموا فى

(٢) مذكرات جيوليتى، وتعريب خليفة محمد التليسى: الأسرار العسكرية والسياسية لحرب ليبيا. ص ٦٩

مجموهم المدفعية التى جلبوها من الحامية التركية، ثم توقف القتال مع مطلع النهار فى ذلك اليوم.

أشهر المعارك فى منطقتى طرابلس وبرقة فى المرحلة الأولى:

وكانت إيطاليا تسعى لتحقيق الإحتلال العاجل لأهم المدن الساحلية، وهى طرابلس، وبنغازى، والخمس، ومصراته، ودرنة، وطبرق، وزوارة، وبعد ذلك تتخذ منها قواعد إنطلاق نحو الداخل.

ولكن الإيطاليين أصيبوا بخيبة أمل، حين واجههم العرب والأتراك فى جبهة واحدة متماسكة، مما عرقل تحركاتهم، ودعاهم إلى جلب المزيد من الدعم، مع تأجيل النزول فى مصراته وزوارة إلى فترة أخرى.

ومن أشهر المعارك التى وقعت فى منطقتى طرابلس وبرقة، ما يلى:

معركة الهانى:

وفى طرابلس توالت المعارك بعد أسبوع من استرداد المجاهدين لأبى مليانة، ومنذ يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١١ جرت معارك عنيفة، شارك فيها عرب طرابلس وما حولها، إلى جانب الأتراك، وكانوا يركزون هجماتهم على جناح الإيطاليين الغربى، وتأتى قواتهم من جهات سيدى المصرى وحاولوا شق صفوف الإيطاليين وضرب مواقعهم من الخلف.

وقد دارت هذه المعارك فى شارع الشط، والمنشية والهانى وسيدى المصرى وعين وزارة، وكانت مدافع الإيطاليين تمطر المنطقة كلها، حتى تهدم معظم منازلها، وانتشرت جثث القتلى فى جميع أرض الميدان.

وكان المجاهدون يتدفقون على طرابلس من سوانى بن يادم، والعزيزية، وغريان ومزودة، وترهونة، والرجبان، والزنتان، والريانية وغيرها، وبلغ عددهم أكثر من ٨٠٠٠ مقابل.

وقد استمرت هذه المعارك فى عنف وضراوة لعدة ساعات، واضطر الإيطاليون إلى طلب النجدة من الفيلق رقم ٨٤، وبعدها اضطر العرب للإنسحاب.

وكانت خسائر الإيطاليين كبيرة فى معارك يوم ٢٣ أكتوبر، بينما عمت الفرحة بين العرب، وخاصة فى المدينة القديمة.

ويذكر الجنرال «كانيفا» فى تقريره الرسمى، أنه تم إرسال ثلاث سرايا إلى الهانى وشارع الشط، «إلا أن العرب حوطوا الجميع وكبدوهم خسائر فادحة».

ويقدر الإيطاليون خسائر العرب بألف قتيل على الأقل، وذكروا أن خسائر الإيطاليين لم يتجاوز ١٣٠ من القتلى.

وقد تربت على معركة (الهانى - الشط) تحطيم معنويات الإيطاليين، وارتدت خطوط دفاعهم فى الجهة الشرقية، إلى زاوية الدهمانى وفشلوم.

وعلى أثر ذلك، شن الإيطاليون فى اليوم التالى، هجمات عنيفة فى عملية قمع صارمة، على أهالى منطقة المنشية، وقد راح ضحيتها العديد من النساء والشيوخ والأطفال.

وقد عمل الإيطاليون على تجريد السكان من السلاح، وأحرقوا عشرات المنازل، وطوقوا مدينة طرابلس من جميع جهاتها، ومنعوا الدخول أو الخروج، ومع ذلك فقد تمكن المجاهدون من القيام بهجوم جديد على مواقع العدو فى فجر يوم ٢٦ أكتوبر، حيث جرت معركة (الهانى -- أبى مليان) وكانت معركة بالغة العنف، وتعتبر من المعارك الكبرى فى تاريخ الجهاد الليبى، واضطرت القوات الإيطالية بعدها، إلى تضييق جبهتها وخاصة عند المنطقة الشرقية (شارع الشط).

ويذكر أنه أثناء المعركة «قد خرج الأمر من أيدى الضباط الذين حرصوا كثيرا عل يأن يكون الهجوم نظاميا، ولكنهم كانوا قلة، بحيث لم يكن فى إمكانهم ضبط حماس المجاهدين، واندفع المجاهدون تحت هذا الستار من النار، فاخترقوا خطوط العدو... واستمروا فى تقدمهم إلى أن أشرفوا على المدينة»(٣).

وأثناء ذلك كان القصف الإيطالى عنيفا من المدافع الميدانية، ومن سفن الأسطول التى كانت تدك أماكن تواجد المجاهدين بمدافعها.

---

(٣) الشيخ طاهر الزاوى: أعلام ليبيا. ص. ص ١٢ ، ١٣.

وقد استمرت المعركة طوال اليوم، واستبسل فيها المجاهدون الذين قال عنهم القائد الإيطالى «كانيفا» «أنهم حاربوا بشجاعة لا يصدقها العقل».

وفى هذه المعركة شارك الطيران «لأول مرة فى التاريخ العسكرى، وحلق رجاله على ارتفاع ١٨٠ قدما، وزودوا قيادتهم الإيطالية بالمعلومات عن المجاهدين ومراكزهم وتجمعاتهم، وهذا عامل ساعد فى كثرة الإصابات لدى المجاهدين».

وفى آخر النهار انسحب المجاهدون إلى أماكنهم، نتيجة للخدعة التى لجأ إليها الإيطاليون، عندما أمسك قائد قوات النجدة الذى أرسل إلى الهانى «بمجموعة من النساء والأطفال والشيوخ العرب الذين صادفهم فى طريقة، ووضعهم فى مقدمة مجموعته، وعندما وصل إلى الهانى طلب منهم الجلوس على شكل دائرة على الأرض، وعندئذ أوقف المجاهدون إطلاق نيرانهم وهجومهم».

وتبلغ جملة خسائر الإيطاليين فى هذه المعركة، حسب تقدير الملازم أول «زيناتو تيتونى» بعدد ١٣ ضابطا، و ١٧٢ جنديا، بين قتيل وجريح.

أما خسائر المجاهدين فكانت كبيرة فى هذه المعركة، باعتراف بعض المجاهدين الذين شاركوا فيها.

ويذكر أنه أثناء هذه المعارك، تم اعتقال نحو ١٥٠٠ من المواطنين بينهم نساء وأطفال وشيوخ، ونقلوا على متن باخرتين إلى بعض الجزر الإيطالية، ومنها جزيرة «تراميتى»، وقد تعرض هؤلاء المواطنون الليبيون للمتاعب والمعاملة السيئة فى الجزر التى نفوا إليها، واستمروا بها حتى بعد انتهاء العمليات العسكرية وعقد صلح «أوشى» مع تركيا.

هذا، وقد تواصلت الاشتباكات والعمليات الحربية يوميا حتى يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١١، عندما وقعت معركة (الهانى - سيدى المصرى)، وفى هذه المعركة حاولت القوات الإيطالية استرجاع خطوطها السابقة، بعد أن وصلها المزيد من الدعم من إيطاليا، ووقعت بينهم وبين المجاهدين الليبيين معركة حامية.

وفى ٤ ديسمبر سنة ١٩١١، وقعت معركة (عين زارة)، التى أحبط فيها

المجاهدون محاولة للقوات الإيطالية فى التوسع، ثم تمكن الإيطاليون من احتلال تاجوراء، فى ١٣ ديسمبر، وذلك بعد استنزاف الجهد الحربى المحدود للمجاهدين.

وهكذا، فقد اكتسبت معركة «الهانى» بأدوارها المختلفة، شهرة كبيرة، ونوه بها الإيطاليون أنفسهم باعتبارها من المعارك الكبيرة التى خاضتها قواتهم فى حروبها الاستعمارية فى إفريقيا.

معركة چوليانا:

كانت بنغازى من الأهداف الرئيسية للغزو الإيطالى لليبيا، وكلف الچنرال «بريكولا» بقيادة الحملة الخاصة لها.

وفى يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩١١، وصلت تلك الحملة إلى الشواطئ بنغازى، وأخذت السفن الحربية تقصف تحصينات المدينة، للتمهيد لعمليات نزول قوات الحملة على البر.

ومنذ اللحظات الأولى لنزول القوات الإيطالية على البر، نشبت معركة حامية بينهم وبين المجاهدين الليبيين فى الموقع المعروف بإسم «چوليانا»، على شاطئ بنغازى الذى نزل عنده الإيطاليون.

ونتيجة لتصدى المجاهدين لمحاولات القوات الإيطالية لتوسيع رقعة احتلالها على الساحل، فقد اقتصرا حتلالهم فى اليوم الأول على ثكنة «البركة» والمناطق المجاورة لها.

وفى صباح اليوم التالى، زحفت القوات الإيطالية نحو المدينة، بعد أن مهدت السفن الحربية لذلك، بقصف متواصل لأحياء المدينة أثناء الليل، وعلى ضوء الأنوار الكاشفة، مما أثار الرعب والفزع بين السكان، وأضعف روح المقاومة لديهم.

ثم تمكنت القوات الإيطالية من دخول مدينة بنغازى يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١١، ونقل المجاهدون مواقعهم الدفاعية إلى ضواحى المدينة، وشكلوا ما يشبه الطوق حول القوات الإيطالية التى ظلت محاصرة بداخله لعدة أشهر.

وتعتبر معركة «جوليانا» من أشهر المعارك التى دارت فى بنغازى، وكانت قوات المجاهدين تزيد على أربعة آلاف مقاتل، وبلغت خسائر كل من المجاهدين والإيطاليين ٣٥٪ من قواتهما بين قتيل وجريح.

سقوط المدن الساحلية فى أيدى الإيطاليين:

مدينة طبرق: وكانت أول موقع يحتله الإيطاليون من الأراضى الليبية، ففى يوم ٥ أكتوبر سنة ١٩١١، أى فى نفس اليوم الذى هوجمت فيه مدينة طرابلس، ضربت بعض وحدات الأسطول الإيطالى مدينة طبرق وتحصيناتها البسيطة، وتم الاستيلاء على المدينة، وذلك قبل احتلال طرابلس وبنغازى.

درنة: وكانت وحدات من الأسطول الإيطالى قد ظهرت أمام شواطئ درنة، منذ بداية الغزو الإيطالى لليبيا، وفى ١٦ أكتوبر سنة ١٩١١، قامت أربع بوارج حربية بقصف المدينة ودمرت المواقع الدفاعية بها، وهدمت كافة مبانيها، بعد أن رفضت الحامية التركية والأهالى الاستسلام الذى عرض عليهم.

وفى ١٨ أكتوبر نزلت بعض الوحدات البحرية إلى البر، وتمكنت من احتلال مدينة درنة، بعد مقاومة عنيفة، وفى هذه الاشتباكات، خسر العرب والأتراك ١٠٢ قتيلا، وعددا من الجرحى، بينما فقد الإيطاليون ٧٠ قتيلا.

وبعد وصول بقية قوات الحملة يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩١١، اضطرت الحامية التركية والمجاهدون الليبييون إلى الخروج من المدينة، والتحصن بالمرتفعات الجبلية التى تشرف عليها، وأرغموا القوات الإيطالية على البقاء تحت الحصار فى نطاق ضيق، وتوالت عليهم هجمات المجاهدين بقيادة ضباط الحامية التركية.

الخمس: وفى يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩١١، واجهت مجموعة من سفن الأسطول الإيطالى شاطئ مدينة الخمس، وطلبت من الحامية التركية بها أن تسلم نفسها.

ثم أخذت السفينة الحربية «فاريس» فى قصف المدينة وثكناتها البسيطة، والمناطق المحيطة الشرقية والغربية، بقصد تشتيت تجمعات المجاهدين الذين وفدوا عليها من المناطق المجاورة.

وفى صباح يوم ٢١ أكتوبر تمكنت القوات الإيطالية من احتلال مدينة الخمس، واضطرت الحامية التركية إلى مغادرة المدينة، واتخذت مواقعها فوق هضبة «المرقب»، وانضم إليها عدد كبير من المجاهدين الذين شاركوا من مقاومة الإيطاليين.

وفى ٢٣ أكتوبر وقعت معركة حول «المرقب»، ثم تتابعت المعارك حول هذا الموقع بعد ذلك، وحرص الإيطاليون على احتلاله لتأمين سلامة القوات الإيطالية فى الخمس.

زوارة: فى ربيع عام ١٩١٢، بدأت القوات الإيطالية توجه أنظارها تجاه المناطق الساحلية الغربية من ليبيا.

وقد بدأت القوات الإيطالية بالنزول فى جزيرة «فروة» يوم ١١ إبريل، وتتابعت عمليات النزول حتى يوم ١٤ ابريل سنة ١٩١٢.

وفى اليوم التالى للنزول، توجه فريق من القوات الإيطالية إلى البر لاحتلال حصن «أبى كماش».

وبعد الاستيلاء على الحصن، تجمع حوله المجاهدون، وحاولوا قطع طريق الاتصال بقواعدها الرئيسية فى جزيرة «فروة»، مما دفع الإيطاليين إلى التفكير فى القيام بأعمال حربية أكبر، لتوسيع رقعة احتلالها، ولإيجاد متنفس أوسع لهم بالمنطقة، فكانت معركة «أبى كماش»، التى وقعت يوم ١٣ إبريل سنة ١٩١٢، ثم دارت معركة ثانية فى نفس الموقع يوم ٢٣ إبريل.

وطوال ثلاثة أيام متواصلة من ٢٦ إلى ٢٨ يونيه سنة ١٩١٢، وقعت معركة «سيدى سعيد» التى انتهت باحتلال الإيطاليين لهذا الموقع، بعد اشتباكات بطولية ضارية من جانب المجاهدين، الذين انتقلوا إلى «سيدى على»، حيث اتخذوا مواقعهم الدفاعية، ويبعد عن الموقع الأول بنحو ستة كيلو مترات. وفى ١٤ يوليه سنة ١٩١٢، نشبت معركة «سيدى على» التى تمكنت القوات الإيطالية بعدها، من دخول مدينة زوارة واحتلالها، وكان ذلك فى ٦ أغسطس سنة ١٩١٢.

ولكن الإيطاليون لم ينعموا طويلا لاستقرار في المواقع الجديدة، بسبب المناوشات المستمرة من جانب المجاهدين الذين تجمعوا في منطقة «رقدالين» «والجميل»، مما دفع الإيطالين إلى التحرك بقوات كبيرة، حيث اشتبكوا مع المجاهدين في معركة «سيدى عبد الصمد» في ١٥ أغسطس سنة ١٩١٢، ودارت رحاها في عدة مواقع بهذه المنطقة، ولذلك أخذت عدة أسماء، منها معركة «رقدالين»، ومعركة «المنشية»، ومعركة «الجميل».

مصراته: في سرية تامة، وفي مساء يوم ١٥ يونيه سنة ١٩١٢، غادرت حملة إيطالية ميناء طرابلس، باتجاه مصراته، وكانت تتكون من سبع سفن حربية، وثلاث عشرة سفينة نقل وإنزال.

وإمعانا في التضليل، ولإخفاء حقيقة هدف الحملة، غيرت مسارها عند الإقلاع، واتجهت وجهة مخالفة لاتجاهها المعتاد في عرض البحر.

وفي فجر يوم ١٦ يونيه نزلت القوات الإيطالية على شواطئ مصراته، بعد أن قصفت الساحل بالمدافع، لإثارة الرعب بين السكان، ولتغطية عملية الإنزال.

وعلى الفور بادرت القوات الإيطالية إلى احتلال موقع «أبي شعيفة»، والهضبة الواقعة إلى الجنوب منه، ولكن المعركة الحامية التي جرت في ذلك اليوم في موقع «الزروق»، قد عطلت هذه القوات عن الزحف، وأرغمتها على البقاء في المواقع التي احتلتها.

ونتيجة لتوالي وصول الدعم الحربي، وفي يوم ٨ يوليه سنة ١٩١٢، تمكن الإيطاليون من دخول مدينة مصراته.

إعلان ضم طرابلس الغرب إلى إيطاليا في نوفمبر سنة ١٩١١:

ونتيجة لخيبة الأمل الكبيرة التي أصيب بها الإيطاليون والذين كانوا يتصورون أنهم ذاهبون في نزهة للاستيلاء على ليبيا، وذلك نتيجة لعنف المقاومة التي واجهتهم من جانب المجاهدين والحامية التركية، ورغبة في تغطية هذا الوضع المخزى، وفي محاولة لفرض الأمر الواقع في حالة تدخل الدول الكبرى، لإجراء صلح بين إيطاليا وتركيا، فقد أصدرت الحكومة الإيطالية مرسوما ملكيا إيطاليا، في ٥ نوفمبر سنة ١٩١١، يقضي بضم طرابلس الغرب إلى إيطاليا، مع تفويض مجلس النواب الإيطالي بإصدار اللوائح اللازمة لتنظيم الأمور الإدارية في ليبيا.

وفي يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١١، وافق البرلمان الإيطالى على هذا المرسوم وعندما أعلن وزيرا لخارجية الإيطالية قرار الضم لم يذكر شيئا عن مسألة الحدود، وأكتفى بإصدار بيان أعلن فيه احتلال المدن الرئيسية على طول ساحل طرابلس وبرقة.

رد تركيا على قرار ضم ليبيا إلى إيطاليا:

وجاء ذلك فى البيان الذى وزعته تركيا على دول العالم، أعلنت فيه بطلان القرار الذى أصدرته إيطاليا بضم طرابلس وبرقة إلى السيادة الإيطالية، لتعارضه مع قواعد القانون الدولى، ومع الوضع الراهن بين إيطاليا وتركيا، وحالة الحرب القائمة بين الدولتين.

وأضاف البيان أن هذا الإعلان الإيطالى يعتبر خرقا لاتفاقيتى باريس سنة ١٨٥٦، اللتين تعهدت فيهما إيطاليا والدول الأخرى، بالمحافظة على السيادة الإقليمية للدولة العثمانية.

معاهدة أوشى (لوزان) عام ١٩١٢ بين تركيا وإيطاليا:

ونتيجة لتوسط إنجلترا وفرنسا ودول أوروبية أخرى، وخاصة بعد أن حاولت إيطاليا مد نطاق الحرب ضد تركيا فى بحر إيجة ومناطق أخرى فقد بدأت المفاوضات بين إيطاليا وتركيا فى أوشى (لوزان) بسويسرا فى مارس سنة ١٩١٢.

وقد انتهت هذه المفاوضات بعقد الصلح بين الدولتين فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٢، ونصت هذه المعاهدة على منح ليبيا حرية تقرير المصير، دون أن تعترف بأى حق لإيطاليا فيها.

كما نصت على سحب الحامية التركية من ليبيا، مع الاحتفاظ بالسلطة الروحية للدولة العثمانية.

واشترطت أن تقوم إيطاليا بتسديد نصيب ليبيا فى الدين العام العثمانى، وتعويض المحتلطات الحكومية فيها إلى الخزينة التركية.

وعقب ذلك أصدرت الحكومة التركية فرمانا بمنح ليبيا الحكم الذاتى، كما وقع ملك إيطاليا على مرسوم يقضى بالعفو عن المحاربين الليبيين.

إنسحاب الحامية العثمانية من ليبيا واستمرار المقاومة بعنف ضد الغزاة الإيطاليين:

وتنفيذا لهذه المعاهدة، فقد انسحبت الحامية التركية من ليبيا، واستمر المجاهدون الليبيون فى النضال بمفردهم، فى مواجهة قوات إيطالية بلغ عددها ١٢٠ ألف جندى، وذلك بعد أن رفضوا الإعتراف بهذه المعاهدة.

وفى البداية، وغداة توقيع المعاهدة، حدث ارتباك وانقسام بين قادة حركة الجهاد فى طرابلس، ففريق دعا إلى الإستمرار فى المقاومة والحرب ضد الغزاة الإيطاليين، ومنهم سليمان البارونى، ومحمد بن عبد الله البوسيفى وغيرهما.

والفريق الثانى دعا إلى السلم والتفاهم مع السلطة الجديدة التى سوف تتولى الحكم فى ليبيا بموجب هذه المعاهدة.

أما الفريق الثالث، فقد اتخذ صفة المتفرج، انتظار لما سوف تتبلور عنه الأحداث.

وقد نشأ هذا الخلاف فى طرابلس الغرب بصفة خاصة، لعدم وجود قيادة سياسية موحدة، مع تعدد الزعامات، وتم الاتفاق بين قادة حركة الجهاد، على عقد مؤتمر بمدينة العزيزية فى نوفمبر سنة ١٩١٢ ، لمناقشة الموقف، وتقرير الخطوة التالية، وتغلب الرأى الداعى إلى استمرار المقاومة ضد الغزاة الإيطاليين.

أما فى برقة، فقد رفض الضباط الأتراك، وخاصة العاملون فى جبهة درنة بقيادة أنور بك، الأخذ بمبدأ التسليم والصلح، الذى أقرته المعاهدة، واتفقوا على نقل السلطة فى البلاد من العثمانيين إلى السيد أحمد الشريف.

وكان الإيطاليون يظنون أن الأمور سوف تستقر لهم فى ليبيا، بعد انسحاب الحامية التركية.

ولكن استمرار المقاومة بعنف، دفع إيطاليا إلى تعزيز قواتها فى ليبيا، حتى بلغت ١٢٠ ألف جندى، وكانوا يتفوقون على قوات المجاهدين فى العدد والأسلحة والعتاد، ومع ذلك فقد ألحق بهم المجاهدون خسائر فادحة.

وعلى أثر انسحاب الحامية التركية ومغادرتها البلاد، بادرت القوات الإيطالية إلى احتلال المواقع الداخلية من منطقة طرابلس، التى كانت تشكل القواعد الرئيسية فى إسناد المجاهدين، فاستولت على سوانى بن آدم فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٢ ، واستولت على العزيزية فى ١٦ نوفمبر، واحتلت قصر بن غشير فى ١٧ نوفمبر.

وقد تتابع زحف القوات الإيطالية، فاستولت على العجيلات فى ٣ ديسمبر سنة ١٩١٢ ، واحتلت الزاوية فى ٤ ديسمبر، ثم زحفت على غريان واستولت عليها فى ٨ ديسمبر، وفى ١٤ ديسمبر استولت على القصبات، وفى ١٨ ديسمبر احتلت ترهونة، وفى ٣٠ ديسمبر احتلت سرت، واحتلت مسلاته فى ديسمبر أيضا، وفى ١٥ فبراير سنة ٩١٣١ استولت القوات الإيطالية على بنى وليد.

أهم المعارك خلال عامى ١٩١٣ و ١٩١٤

خلال عامى ١٩١٣ و ١٩١٤، وبعد توقيع الصلح بين تركيا وإيطاليا، وانسحاب الحامية التركية من ليبيا، وقعت عدة معارك بين المجاهدين الليبين والقوات الإيطالية، استهدفت تخليص البلاد التى استولى عليهم الإيطاليون، ووقف زحفهم وتوسعهم وخاصة باتجاه الجنوب الليبى.

ونذكر فيما يلى أهم هذه المعارك.

فى منطقة الجفرة والجبل الغربى:

معركة جندوبة:

وتعرف أيضا بمعركة «الآصابعة»، ووقفت فى ٢٣ مارس سنة ١٩١٣، عندما حشد الإيطاليون معظم قواتهم لضرب تجمع قوات المجاهدين عند الجبل الغربى بقصد صد زحف الإيطاليين نحو الجبل والقبلة والجنوب.

وتعتبر معركة جندوبة من المعارك الهامة والحاسمة التى خاضها المجاهدون الليبيون، بسبب المقاومة البطولية التى أبداها المجاهدون أثناءها، وإن كانت قد انتهت بفوز الإيطاليين الذين يفوقونهم فى العدد والسلاح. وعقب هذه المعركة أمكن الإيطاليون السيطرة على الجبل الغربى، فدخلت قواتهم يفرن فى ٢٧ مارس، واحتلوا الزنتان فى ٥ ابريل، وجادو فى ٦ إبريل، ودخلوا نالوت فى ١٢ إبريل سنة ١٩١٣.

بينما دخلت فرقة أخرى من القوات الإيطالية غدامس فى ٢٧ إبريل سنة ١٩١٣، بعد أن استولت على بئر الغنم والجوش.

وعلى أثر ذلك تحولت قوات المجاهدين بقيادة محمد بن عبد الله البوسيفى، نحو القبلة والجنوب لوقف زحف الإيطاليين باتجاه فزان.

فى منطقة الجبل الأخضر:

خشى الإيطاليون على وضعهم الحربى فى برقة، بعد ما رأوا من رفض الأتراك والمجاهدين فى جبهة درنة لمبدأ التسليم والصلح، فعمدوا إلى تحريك القوة المرابطة فى درنة نحو الجبل، قبل أن يستفحل خطر المجاهدين، ويصعب إحتواؤه.

كما نزلت قوة إيطالية بطريق البحر فى طليميثة» يوم ١١ ابريل سنة ١٩١٣، واتخذت منها قاعدة لغزو منطقة الجبل الأخضر.

معركة بنينا:

وفى نفس الوقت قاموا بعدة عمليات عسكرية فى جنوبى وشرقى بنغازى، واشتبكوا مع المجاهدين فى عدة معارك من أهمها معركة «بنينا» التى جرت فى ١٣ ابريل سنة ١٩١٣، واستمر القتال فيها بضراوة لمدة خمس ساعات، وبعدها أشعل الإيطاليون النار فى هذه القرية بعد تدميرها، انتقاما لخسائرهم فى هذه المعركة، وردا على ما تردد من أن المجاهدين يعتزموا أن يجعلوا من بنينا مدينة «بنغازى الجديدة».

معركة سيدى كريم القرباع:

وقعت هذه المعركة فى ١٦ مايو سنة ١٩١٣ قرب مدينة درنة، وحقق فيها المجاهدون بقيادة السيد أحمد الشريف، انتصارا ساحقا على القوات الإيطالية، وكان لذلك صدى كبير فى الرأى العام الإيطالى، أدرك بعدها الإيطاليون أن الحرب لن تكون مجرد نزهة بحرية، وأن غيبة تركيا عن ميدان الحرب فى ليبيا لا تعنى قبول الوطنيين بالإستعمار الإيطالى.

معركة الطنجى:

وفى ١٩ يونيه سنة ١٩١٣، تحركت القوات الإيطالية نحو مواقع المجاهدين فى «الطنجى»، للثأر من هزيمتها المنكرة التى تعرضت لها فى معركة سيدى كريم القرباع، حيث اشتبكت مع المجاهدين فى معركة حامية، ألقوا فيها بكل ثقلهم، حتى استطاعوا أن يفكوا الحصار المضروب على درنة، وهذه المعركة كانت خاتمة المعارك الكبرى التى جرت حول درنة.

احتلال فزان وأهم المعارك التى دارات فى هذه المنطقة خلال عامى ١٩١٣ و ١٩١٤:

منذ بداية عام ١٩١٣، اتجهت نية إيطاليا للعمل على إحتلال فزان، وخاصة بعد أن تمكنت من احتلال بعض البلاد الداخلية فى منطقة طرابلس.

ومن الأسباب التى شجعت إيطاليا على هذا الإتجاه، قلة عدد سكان هذه المنطقة، وضعف وسائلهم الدفاعية.

وكانت إيطاليا تشعر بأنه لا يمكنها الاطمئنان إلى ما حققته من مكاسب ترابية فى طرابلس، إلا بالسيطرة على المناطق الجنوبية التى كانت دائما مراكز

انطلاق للثورات ضد الاستعمار فى مختلف العصور.

وقد أسندت قيادة الحملة التى أعدت لهذا الغرض، إلى الكولونيل «ميانى» Miani، الذى كانت له خبرة سابقة فى العمل بالمستعمرات الإيطالية فى شرق إفريقيا، ولديه طموح إلى المغامرة، فأراد أن يعيد أمجاد القائد الرومانى «كورنيليوبالبو».

وللتمهيد لهذه الحملة الكبيرة، بدأ الإيطاليون باحتلال أبى نجيم فى يونيه سنة ١٩١٣، وفى يوليه سنة ١٩١٣ احتلوا مزدة، ثم احتلوا سوكنة فى ٢٢ يولية سنة ١٩١٣، وأقاموا فيها أكثر من ثلاثة أشهر فى الاستعداد والمراقبة.

وعلى أثر هجوم الإيطاليين على مزدة فى يولية سنة ١٩١٣، نزح كثير من المجاهدين من سكان القبلة إلى منطقة الشاطئ بفزان، وإلى المناطق الصحراوية فى سرت والجفرة، وبقى قسم آخر منهم بمنطقة القبلة، لمواجهة احتمال زحف الإيطاليين على فزان عن طريق مزدة.

وبعد أن تحركت القوة الإيطالية بقيادة «ميانى» من سوكنة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩١٣ نحو فزان، اشتبكت مع المجاهدين بقيادة محمد بن عبد الله البوسيفى فى ١٠ ديسمبر، فى معركة «الشب»، ثم اصطدمت بهم فى معركة أخرى فى «اشكدة» فى ١٣ ديسمبر، وبعدها تجمع المجاهدون فى المناطق المجاورة لبراك والشاطئ الغربى.

معركة المحروقة:

ولما أحس «ميانى» بالخطر الذى يهدد وجوده فى فزان نتيجة لتجمع المجاهدين بالمناطق المجاورة لبراك والشاطئ الغربى، تحرك نحوها بقوة كبيرة، واشتبك مع المجاهدين فى معركة «المحروقة» المشهورة، يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٣، قرب براك، وفى هذه المعركة استشهد المجاهد محمد بن عبد الله البوسيفى.

إحتلال باقى مناطق فزان:

وعلى أثر هذه المعركة، تمكن «ميانى» من احتلال سبها فى ١٧ فبراير سنة ١٩١٤،

واحتل مرزق فى ٣ مارس سنة ١٩١٤.

وفى نفس الوقت توجهت قوة إيطالية إلى القبلة لضرب حركة المقاومة فيها، كما تحركت قوة إيطالية أخرى من مزدة إلى القريات واحتلتها فى ٣ مارس سنة ١٩١٤، وأقامت حامية إيطالية فى زويلة وأم العبيد.

وفى ١٣ أغسطس سنة ١٩١٤، تمكن الإيطاليون من احتلال غات، وتحولت قوة إيطالية أخرى إلى أوبارى واحتلتها.

وبذلك تم احتلال فزان، ولكن المقاومة أخذت تتصاعد حتى قضت على أحلام «ميانى» التوسعية فى هذه المنطقة.

معارك عام ١٩١٤ فى برقة:

استمرت عمليات المقاومة فى برقة من جانب المجاهدين، الذين شنوا هجمات متوالية على القواعد والمواقع العسكرية الإيطالية، مما دفع الإيطاليين إلى القيام بعمليات عسكرية لإخماد حركة المقاومة فى هذه المنطقة.

معركة زاوية العرقوب:

وقد شملت العمليات العسكرية الإيطالية جهات الفائدية وتاكنس والعرقوب، وفى ١٥ فبراير سنة ١٩١٤، نشبت معركة زاوية العرقوب.

وبعد انسحاب المجاهدين، عاودت مجموعة منهم الهجوم بعنف على الحامية الإيطالية يوم ٢٢ فبراير.

انهيار أوضاع الاحتلال الإيطالى فى مناطق سرت والجفرة:

على أثر انتقال بعض قبائل القبلة إلى منطقة سرت، وانضمامهم إلى سكان الجفرة ومنطة النوفلية، فى مهاجمة القواعد والحاميات الإيطالية وقوافل الإمدادات التى كانت ترسل إلى قوات الحملة الإيطالية فى فزان، فقد أخذت أوضاع الإحتلال الإيطالى فى هذه المناطق فى التدهور سريعا.

وبعد أن توالت هجمات قوات المجاهدين بعنف، مما هدد بعزل القوة الإيطالية المرابطة فى فزان، اضطر الإيطاليون إلى تجريد حملة كبيرة فى محاولة للسيطرة على المنطقة.

كما تقرر العمل على احتلال زاوية النوفلية، واشتبكت القوة الإيطالية مع المجاهدين فى معركة عنيفة يوم ٣ مارس سنة ١٩١٤.

وكان من المقرر أن تقوم هذه القوة بعملية واسعة، تنطلق فيها من النوفلية نحو مرادة ومنها إلى سوكنة، بقصد ضرب مراكز المقاومة فى هذه المنطقة التى أخذ خطرها يتفاقم بتجميع قوات المجاهدين فيها.

ومن جهة أخرى، حاولت إيطاليا إستمالة سكان هذه المنطقة وزعمائها بالوسائل السلمية وأساليب الإغراء المختلفة، ولكنها لم تنجح فى تحقيق شئ يذكر.

ونتيجة لعنف المقاومة التى واجهتها القوات الإيطالية، فقد اضطرت إلى التخلى عن أية فكرة فى التوسع بالمنطقة، وصرفت معظم جهدها فى مساعدة القوات العاملة فى فزان على التغلب على ظروفها الشاقة.

وبعد أن عمت المقاومة كافة أرجاء المنطقة، وأصبح وضع الحاميات الإيطالية على حافة الخطر، اضطرت القوة الإيطالية فى زاوية النوفلية إلى الإنسحاب والتخلى عن موقعها، وذلك فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٤.

الثورة فى فزان وانعكاساتها على أوضاع الاحتلال الإيطالى مع قيام الحرب العالمية الأولى:

ومع استمرار المقاومة فى فزان على النهج الذى اختطه محمد بن عبد الله البوسيفى، بعد استشهاده فى معركة المحروقة، بإثارة المضايقات فى وجه العدو، ومهاجمة قوافل إمدادته وتموينه، وقطع الصلة بينه وبين الساحل، والاستفادة من توزع وتشتت قواته، وذلك بالإضافة إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى، قد أخذت الأوضاع المحيطة بالقوات الإيطالية تزداد سوءا، وخاصة بعد أن اضطرت ايطاليا إلى سحب جزء من قواتها فى ليبيا، لدفعها إلى ميدان هذه الحرب.

وقد استفاد المجاهدون إلى حد كبير من الأوضاع السيئة للإيطاليين فى هذه الحرب، فعملوا على إنهاك القوة الإيطالية وإضعافها.

وفى ذلك الوقت، كانت تركيا وألمانيا تعملان على خلق المتاعب لإيطاليا فى ليبيا.

وفى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٤، تمكن المجاهدون من احتلال قلعة «القاهرة» في سبها، وقتلوا وأسروا أغلب من كانوا فيها، وتمكن البعض الآخر من الفرار، وتمت هذه العملية بمساعدة الحرس الفزانى الذى جنده «ميانى» لحمايتها.

وعلى أثر هذه العملية الناجحة، اضطر «ميانى» أن ينجو بنفسه، وانسحب إلى سوكنة فى مساء ذلك اليوم، دون أن ينتظر تخليص بقية الحاميات وإنقاذها.

إنسحاب الإيطاليين من فزان في ديسمبر سنة ١٩١٤ :

ولم يثبت أن ساءت حالة الحاميات الإيطالية المتناثرة فى أرجاء فزان، فى أعقاب هذه العملية، وصدرت التعليمات إليها جميعا بالإنسحاب إلى الساحل.

ولكن كان من الصعب تجميع هذه الحاميات المتناثرة، وضمان وصولها بسلام إلى المواقع الساحلية.

وقد أرسلت نجدة عسكرية محملة على العربات إلى مرزق، لإنقاذ حاميتها، فوصلتها يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩١٤، واكتفت بإنقاذ العناصر الإيطالية البيضاء، وتركت بقية الحامية تحت رحمة المجاهدين الذين دخلوا البلدة بعد انسحاب الإيطاليين منها.

وكانت حامية أوبارى، بعد أن تلقت التعليمات بالإنسحاب، وقعت تحت حصار المجاهدين لعدة أيام، ثم تمكن المجاهدون من إبادتها والقضاء عليها جميعا.

أما حامية غات، فقد انسحبت من تلك البلدة النائية فى يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٤، ولجأت إلى الحدود الجزائرية.

وقد انتهى الأمر بفاجعة محزنة للمغامرة العسكرية التى قادها الكولونيل «ميانى»، فبعد أن وصل إلى سوكنة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٤، قادما من براك، واصل إنسحابه نحو الساحل، بعد أن تعرضت قواته للهجوم من جانب المجاهدين فى أبى نجيم، عند مروره بها، ووصل إلى مصراته فى يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٤، وقد أصيبت قواته فى معنوياتها، ولحقها الإعياء والإنهاك إلى أقصى حد.

جلاء الإيطاليين عن دواخل طرابلس الغرب فى ديسمبر سنة ١٩١٤ :

وقد انهار الوضع العسكرى الإيطالى فى منطقة الجبل الغربى والقبلة، فى نفس الوقت الذى تردى فيه فى فزان والجفرة وسرت، وعلى وتيرة واحدة.

وكان المجاهدون قد شنوا هجوما على قافلة عسكرية فى كاباو، وهجوما آخر فى تكوت، ما أدى إلى عزل حامية نالوت.

وعقب ذلك، حاولت إيطاليا أن تتغلب على صعوبات الموقف فى الجبل الغربى، وأن تحول دون ترديه، فوجهت قوة لفك الحصار عن نالوت، وعملت على سحب حامية القريات فى مزدة فى ١١ ديسمبر سنة ١٩١٤. وكانت قد تحولت إلى نالوت حاميات سيناون وغدامس بعد أن انسحب منها الإيطاليون فى أول ديسمبر سنة ١٩١٤.

سياسة الإستعمار الاستيطاني والإقتصادى الإيطالى فى ليبيا

عدد السكان وطبيعة أعمالهم فى إقليمى طرابلس وبرقة:

عندما نزل الإيطاليون فى طرابلس وبرقة عام ١٩١١، وجدوا أنفسهم أمام بلدين مختلفين بالنسبة إلى السكان وطبيعة الأرض.

ففى **إقليم طرابلس**، كانت توجد فئة هامة من السكان المستقرين، يقطنون مدينة طرابلس، والقرى المنتشرة فى الواحات الساحلية. وهذه الفئة كانت تتألف من المزارعين الذين لديهم تقليد زراعى معين، ويستطيعون تقديم نسبة متوسطة من الأيدى العاملة.

كما كان يوجد أعداد من العمال الزراعيين بين سكان سهل جفارة والجبل الغربى، كانوا يمارسون الزراعة البعلية، والزراعة المروية المحدودة.

وكانت الأراضى الصالحة للزراعة فى إقليم طرابلس، تمتد بجوار المراكز الأهلة بالسكان، فى كل من طرفى مدينة طرابلس، وعلى طول الطريق الساحلى.

وحسب الإحصاء التقريبى الذى أجرى عام ١٩١٥، بلغ عدد سكان إقليم طرابلسى ٥٦٩٠٩٣ نسمة.

وتبعا للإحصاء الثانى الأكثر دقة، الذى أجرى بعد الغزو الثانى العنيف فى عام ١٩٣١، بلغ عدد السكان الكلى لإقليم طرابلس ٥٢٢,٩١٤ نسمة .

وإذا استبعدنا من هذا الرقم عدد البدو الذين يعيشون فى الصحراء فى المناطق المجاورة، وعددهم نحو ٧٥٠٠٠ نسمة، يتبقى نحو ٤٢٨,٠٠٠ نسمة، هم جملة عدد السكان المستقرين فى إقليم طرابلس الشمالى، بكثافة تبلغ ١٤ شخصا فى الكيلو متر المربع وكان إقليم طرابلس الذى يتميز بقربه من إيطاليا، قد خضع للإستعمار أولا:

أما فى برقة، التى لم يستتب فيها الأمن إلا بعد مضى ٢٠ عاما من الصراع والمقاومة العنيفة للجيوش الإيطالية الغازية، حتى عام ١٩٣٢، فقد واجه الإيطاليون فئة من البدو الأشداء الذين لا يملكون أى تقليد زراعى، ويزرعون بعض الحبوب بصورة بدائية، ويركزون إهتمامهم على رعى قطعان الأغنام والماشية اليت يملوكنها، والتى أبيد القسم الأكبر منها أثناء عمليات الغزو.

وحسب الإحصاء التقريبى الذى أجرى عام ١٩٢٣، كان عدد سكان هذا الإقليم ١٨٥,٤٠٠ نسمة، كان يعيش منهم فى المناطق الصالحة للزراعة، وفى السهول المجاورة، نحو ١٦٠,٠٠٠ نسمة، بواقع كثافة خمسة أشخاص فى الكيلو متر المربع.

وكانت الأراضى الصالحة للزراعة بكاملها بعيدة عن الساحل، وأقرب الأراضى الجيدة يبعد مسافة ٨٠ أو ١٠٠ كيلو متر فى شرق مدينة بنغازى.

الاستعمار الإستيطانى والإقتصادى الإيطالى فى إقليم طرابلس

لم يستطع إقليم طرابلس استيعاب سوى جانب بسيط من فائض السكان فى إيطاليا بسبب موارده الإقتصادية المحدودة، فلم يكن يحتوى على مناجم يمكن استغلالها، وتوقف تجارة القوافل التى كانت تمثل فى الماضى عماد ثروته، والأرض الصالحة للزراعة فيه محدودة.

وكان من الضرورى إحياء هذه المنطقة، الأمر الذى كان يتطلب كميات ضخمة من الأموال، وإيطاليا فقيرة فى رأس المال، وغنية بالعمال الذين لا يملكون سوى جهدهم.

وكان من المتوقع أن هذه المستعمرة لن تفى بقيمة مستلزمات الإنتاج التى أرسلت إليها، ولا نفقات الجهاز الإدارى الداخلى، وأخيرا نفقات الحملتين العسكريتين اللتين قامتا بعمليات الغزو.

وفى إعتقاد «چان ديبوا» أن «عملية إستعمار هذا الإقليم لا يمكن أن تكون سوى مشروع إقتصادى خاسر»(١).

وقد طرحت هذه المشكلة أمام المسئولين الإيطاليين، الذين استفادوا من تجارب الفرنسيين فى الجزائر، وقد واجهتهم نفس المشكلة من قبل. وإزاء ذلك، تبنى المسئولون الإيطاليون فى تخطيطهم مرحلتين، الأولى مرحلة أولية امتدت من عام ١٩١١ إلى ١٩٢١، وركزوا فيها على الناحية الإقتصادية، والمرحلة الثانية، وتبدأ من عام ١٩٢٨، واعتمدوا فيها على تنمية الناحية البشرية.

المرحلة الأولى (١٩١١ - ١٩٢١):

وخلال هذه المرحلة لم يحقق الإستعمار الإيطالى سوى تقدم ضئيل، لأن العمليات الحربية للاستيلاء على هذه المستعمرة، قد استنزفت القدر الأكبر من جهود الإيطاليين، بالإضافة إلى أعباء وخسائر الحرب العالمية الأولى، والإضطرابات السياسية التى أعقبتها، ووضعت الحكام البريطانيين فى موقف حرج.

ومن الإنجازات التى تحققت فى هذه المرحلة، إنشاء ٢٤٠ كيلو مترا من خطوط السكك الحديدية، مما ساعد على تسهيل المواصلات فى هذا الإقليم.

وخلال السنوات الأولى من الغزو الإيطالى، أجريت دراسات چيولوچية هامة بمعرفة بعثات من الأخصائيين الإيطاليين، وقد صارت هذه الدراسات تمثل القاعدة الأساسية التى اعتمد عليها الحكام الإيطاليون لتحقيق مهماتهم.

---

(١) چان وديبوا، ترجمة د. هاشم حيدر: الإستعمار الإيطالى فى ليبيا. ص ٧٠.

وقد بدأ الإيطاليون فى تردد بمناقشة المشكلة الرئيسية المتعلقة بالأرض، وهى من أصعب المشاكل.

وبدأت الإدارة الإيطالية أولا بتحديد مساحة الأراضى التى تعتبر ملكا للدولة، واستقر الرأى على تحديد ٩٣١٣ هتكارا من الأراضى، يوجد معظمها بجوار مدينة طرابلس مباشرة.

ومن هذه المساحة استقطع ٣٦١٣ هتكارا، وقسمت إلى ٤٥ حصة صغيرة، ووزعت على المزارعين، خلال عامى ١٩١٤ و ١٩١٥، ولكن الأحداث التى وقعت بعد ذلك، تسببت فى تأخير البدء فى استغلال هذه الحصص إلى عام ١٩٢٠.

أما القسم الباقى من مساحة الأراضى التى حددت ملكا للدولة، فتم توزيعه خلال عامى ١٩٢٠ و ١٩٢١.

ثم وقعت الحكومة الإيطالية فى مأزق حرج، بعد أن قاربت على النفاذ، مساحة الأراضى التى اعتبرت ملكا للدولة، ولم تبق سوى الأراضى التى تعتبر ملكية خاصة للوطنيين.

وللتغلب على هذه المشكلة، فكر بعض المسئولين الإيطاليين فى إجراء عقود خاصة مع ملاك الأراضى الوطنيين.

الإستعمار الإقتصادى لإقيم طرابلس (١٩٢٢ - ١٩٢٨):

وينسب ذلك إلى جهود «الكونت فولبى» الذى تولى الحكم فى ليبيا شهر يوليه سنة ١٩٢١، وكان يتميز بنظرته الواسعة الصافية، وحبه للمبادرة وقدرته على إنجاز المشروعات بسرعة، مما ساعد على احتلال هذا البلد وتنظيمه، وفى عهده درست مشكلة الإستعمار الإقتصادى بدقة من جميع جوانبها.

وقد عمل على استغلال إقليم طرابلس من الناحية الإقتصادية، بواسطة الرأسماليين الإيطاليين، وبمساعدة بعض رؤساء فرق العمال والأيدى العاملة من الوطنيين.

وكان لابد من تأجيل المشكلة البشرية، لأن توطين هذه المستعمرة بالسكان الإيطاليين، يجب أن يتم بعد خلق ثروة زراعية يعتمدون عليها ولكن المسئولين الإيطاليين وجدوا أنفسهم بحاجة إلى الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضى الزراعية، لوضعها تحت تصرف المزارعين الإيطاليين، وذلك دون أن يثيروا نقمة الوطنيين.

ولم يكن بالإمكان مطلقا المساس بأراضى الواحات الساحلية، والأراضى المغروسة بالأشجار فى الجبال، لأنها تشكل مورد رزق لجانب مهم نسبيا من السكان.

ولكن الأمر فى سهل جفارة كان مختلفا، حيث يعيش عدد بسيط من البدو، يتنقلون ضمن مساحات واسعة.

ومن جهة أخرى، فقد استفاد المستعمرون من المبدأ الذى ورد فى الشريعة الإسلامية، وينص على أن كل أرض غير مستقلة، أى لا تحمل أبنية ولا أشجارا تصبح ملكا للدولة، وأن الأشخاص الذين يعيشون فيها لا يملكون سوى حق الإنتفاع.

وإستنادا إلى هذا المبدأ، أصدرت الحكومة الإيطالية قرارا فى ١٨ يوليه سنة ١٩٢٢، نص بكل بساطة، على أن كل أرض غير مزروعة تصبح ملكا للدولة إلا إذا ثبت عكس ذلك.

وقد تم تنفيذ هذا القرار الجذرى بقرارين لاحقين، الأول، صدر فى ١١ ابريل سنة ١٩٢٣، وينص على الاستيلاء على ماكينات الثوار الذين يقاومون السلطة الإيطالية، والثانى، صدر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣، ويقضى بالاستيلاء على الأراضى التى تعتبر ضرورية للصالح العام. وبذلك تم حل مشكلة الأراضى الزراعية، وإن كان قد ترتب على ذلك أن أصبح الإستعمار الخاص مستحيلا، بعد أن أصبحت كل أرض فضاء ملكا للدولة.

وبعد ذلك جرى إحصاء الأراضى التى آلت ملكيتها للدولة بموجب القرارات المذكورة.

وقد اعتبرت منطقة تاجوراء، وداخل البلد فى طرابلس، والمنطقة الساحية القريبة منها، أراضى مملوكة للدولة، وذلك خلال الفترة ما بين عام ١٩٢٢ - ١٩٢٥، ثم بدئ فورا بتقسيمها إلى حصص.

وفى العاشر من فبراير سنة ١٩٢٣، أصدرت الحكومة الإيطالية قرارا بكيفية التصرف فى هذه الأراضى، وذلك كما يلى:

«إما منح الأرض للمستعمرين الإيطاليين لقاء أجرة تدفع سنويا، مع إمكانية شرائها فيما بعد، وإما بيعها لهم، شرط أن يدفع المشترى الإيطالى نصف قيمة الأرض فورا، ولا يمكن أن يصبح هذا المشترى مالكا للأرض إلا بعد أن يسدد النصف الثانى، ويبرهن على أنه باشر فعلا باحيائها»[٢].

وكان إحياء الأرض أو تعميرها، يعتبر شرطا إجباريا لدى المسئولين الإيطاليين.

أما سعر بيع هذه الأرض الحكومية، فكان فى المتوسط أقل من ٥٠ ليرة إيطالية للهكتار الواحد.

وعلاوة على ذلك، فقد أعفيت الأرض التى تم توزيعها، من الضريبة العقارية لمدة ٢٥ سنة.

وكان يطلب من المتقدمين للحصول على هذه الحصص، أن يقدموا ضمانات فنية ومالية حقيقية.

ويجب أن يتعهد طالب الحصول على حصة من هذه الأراضى الحكومية، بالقيام ببعض الأعمال الضرورية، مثل حفر الآبار، وبناء المساكن للعاملين، والاسطبلات للمواشى.

كما يجب أن يتعهد بغرس الأشجار فى أكثر من ثلثى مساحة الحصة، خلال سنوات محددة، ويلتزم باستخدام أسرة إيطالية أو أكثر فى العمل بها.

وقد قدرت تكاليف تعمير الهكتار الواحد بقيمة تتراوح بين ١٥٠٠ و

---

(٢) چان ديبوا، ترجمة د. هاشم حيدر: المرجع السابق. ص ٧٨.

٣٥٠٠ ليرة إيطالية، وكان من المتوقع أن لا تحقق هذه الأراضى دخلا قبل مضى عشر أو خمس عشرة سنة.

وفى ٢١ فبراير سنة ١٩٢٥ أصدرت الحكومة الإيطالية قرارا جديدا نص على إسقاط حق المستعمر الذى لا يفى بالالتزامات المترتبة عليه.

وفى هذا القرار ألغى تأجير الأرض لمدنة مستديمة.

كما أعيد تنظيم المكتب الزراعى لبث الدعاية بين أصحاب الحصص والوطنيين، إلى جانب إجراء التجارب الزراعية.

وكانت أصعب المشاكل مساعدة المستعمرين ماليا، عن طريق إنشاء نظام للتسليف، ومن ذلك إنشاء صندوق إدخار لمساعدة صغار المستثمرين فى إقليم طرابلس.

وعندما غادر «الكونت فولبى» إقليم طرابلس فى منتصف عام ١٩٢٥، كانت عملية الإستعمار الإستيطانى، قد نظمت وأخذت فى النمو، فقد بلغت ملكية الدولة ٦٧,٤٠٠ هكتارا من الأراضى، بينها ٩٣١٣ هكتارا ضمتها الدولة فى فترة ما بين عام ١٩١١ - ١٩٢٢.

كما بلغت مساحة الأراضى التى وزعت على المستعمرين الإيطاليين ٣٥١٥٠ هكتارا، بينها ٣٦١٢ هكتارا تم توزيعها فى المرحلة السابقة.

وقد واصلت عملية الاستعمار الاستيطانى تقدمها بجهود الجنرال «دى بونو» الذى حل مكان «الكونت فولبى»، الذى كان منهمكا بصورة رئيسية بالسياسة الداخلية، ولم يهتم كثيرا بالمستعمرات واستغلالها.

وكان الجنرال «دى بونو» على ثقة من مساعدة الحكومة المركزية له، بعد أن سيطرت بقوة على الوضع الداخلى فى إيطاليا، وأخذت تولى السياسة الإستعمارية إهتماما أكبر، ويعتبر ذلك من عناصر الأبهة والعظمة، وتجلى ذلك فى الزيارة التى قام بها «موسولينى» إلى إقليم طرابلس فى شهر إبريل سنة ١٩٢٦.

وقد استطاع الجنرال «دى بونو» تطبيق سياسة استعمارية توسعية ومغامرة، في حزم ومثابرة، وشرع فى إتمام العمل الذى بدأه الحاكم السابق.

وقام «دى بونو» بإدخال التحسينات على نظام التسليف، فصدر قراران، الأول، فى الثامن عشر من شهر إبريل سنة ١٩٢٦، والثانى فى شهر يوليه سنة ١٩٢٧، ويحدد القراران ثلاثة أنواع من القروض للعمليات الزراعية الجارية، وللتحسينات الزراعية، وللعقارات الزراعية، وتتفاوت مدة سداد هذه القروض بين سنة وخمس سنوات للقرض الأول، وخمس عشرة سنة للقرض الثانى، وثلاثين سنة للقرض الثالث.

وكانت فوائد هذه القروض تتراوح بين ٦٪، و ٦,٥٪.

ومن جهة أخرى تزايدت مساحة أراضى الدولة حتى بلغت خلال ثلاث سنوات من ١٩٢٦ - ١٩٢٩، ٩٥١١٠ هكتارار، وتم توزيع ٦٦٦١٥ هكتارا على المستعمرين.

وفى نفس الوقت تحسنت وسائل المواصلات، وأصبحت هناك طرقا معبدة، كما مدت الخطوط الحديدية فى بعض المناطق.

وبالرغم من التقدم الذى أحرزته إيطاليا فى هذا المجال، فقد أخفق كثير من المستعمرين من أصحاب الحصص.

ومن الصعوبات التى واجهت المستعمرين عمق المنسوب المائى، والتكاليف الباهظة لحفر الآبار العميقة لاستخراج المياه.

وإزاء ذلك أعطيت الأفضلية للهجزة إلى هذه المستعمرة، واستلام الحصص الجديدة، لطلبات الإيطاليين الذين يعيشون فى تونس، لأنهم اعتادوا العمل فى ظروف طبيعية مجاورة ومتشابهة، ويعتمدون على الأيدى العاملة الوطنية.

الإستعمار الاستيطانى فى إقليم برقة:

بالإضافة إلى اختلاف طبيعة إقليم برقة كثيرا عن إقليم طرابلس، فإن ظروف الحرب واستمرار المقاومة فى برقة، حالا دون تمركز الاستعمار فى أجود مناطقه حتى عام ١٩٣١.

وحتى عام ١٩٣٢ ظل الاستعمار منحصرا فى منطقتين من أصعب المناطق الصالحة للزراعة، المنطقة الأولى تشمل السهل الساحلى الممتد من بنغازى إلى توكرة.

والمنطقة الثانية تشمل القسم الشمالى الغربى من هضبة الأبيار والمرج.

وقد نشأت المزارع الأولى وسط جو من الاضطرابات، وتحت الحماية العسكرية، مع المخاطر التى يتعرض لها المستعمرون فى أعمالهم وتنقلاتهم من جانب الثوار، وخاصة فى الهضبة.

وكانت الخدمات العامة بهذه المناطق بسيطة للغاية حتى عام ١٩٢٦. كما أن حصول المستعمرين على الأراضى كان يتم بطريقة واحدة، وهى شراؤها من الوطنيين.

وفى ذلك الوقت ظهرت بعض الشركات التى هدفها استغلال مساحات واسعة من الأرض فى زراعة الحبوب وتربية الماشية.

فى نهاية عام ١٩٢٤ تأسست شركة «الإتحاد الإستعمارى الإيطالى العربى» فى القوارشة، وكانت الوحيدة بالمنطقة التى كان لها هدف بشرى بحت.

ومنذ عام ١٩١٩ أنشئت محطة التجارب (الفويهات)، وكان يديرها عدد من الإخصائيين الأكفاء، وألحقت بالمكتب الزراعى الذى تأسس فى إبريل سنة ١٩٢١.

وخلال عامى ١٩٢٢ و ١٩٢٣ أنشئت حقول للتجارب فى المرج وشحات ودرنة والفتيح، ولكنها أهملت بعد ذلك على أثر الإضطرابات التى حدثت هناك.

وفى عام ١٩٢٥ تأسس صندوق إدخار بنغازى، وأخذ يقدم القروض للمزارعين بدلا من القروض التى كانت تقدمها الحكومة، وذلك كما حدث فى صندوق إدخار طرابلس.

وفى أواخر عام ١٩٢٦ كان يوجد ثلاثة عشر مستعمرا يمكلون ٦٣٠ هكتارا، تسعة منهم كانوا يستقرون بجوار مدينة بنغازى.

ومنذ عام ١٩٢٦ طرحت للبيع أولى المزارع من ملكية الدولة فى منطقة بنغازى والمرج.

وفى نفس الوقت ضاعفت الحكومة عدد المكافآت، بقصد مساعدة المزارعين وتشجيعهم على العمل.

وكان لصدور قوانين عام ١٩٢٨ ، أثرها فى تنظيم عملية الإستعمار، وفرض التزامات محددة، من أجل إحياء الأرض وتوطين أسر المزارعين الإيطاليين.

وقد جاءت هذه القوانين تنفيذا للسياسة الإيطالية الفاشية الجديدة، التى كانت ترمى إلى إحياء الأراضى غير الصالحة للزراعة، وإعادة توزيع السكان، بنقل الأيدى العاملة من الأماكن المكتظة بالسكان إلى الأماكن الخفيفة، واستغلال ليبيا التى اعتبرت امتدادا لإيطاليا، أو مقاطعة إيطالية، فى عمليات الاستثمار وتوطين السكان.

ولكن اقتصر تطبيق هذه القوانين بشكل جزئى حتى عام ١٩٣٢ ، بسبب الأحداث التى جرت فى إقليم برقة.

وكان إقليم برقة بصفة عامة أنسب من إقليم طرابلس، من حيث عمليات التوطين، وإنشاء المزارع الصغيرة.

وكانت مزارع المرج المتوسطة أو صغيرة الحجم، أما مزارع الأبيار، فكانت كبيرة الحجم، وكانت مساحة كل منها تتراوح بين ٢٠٠٠ و ٢٦٠٠ هكتارا.

مشكلة إحياء الجبل الأخضر

لم يبدأ الإستعمار الإيطالى فى منطقة الجبل الأخضر إلا منذ عام ١٩٣٢ ، بسبب سيطرة الثوار عليها وتمركزهم فيها، مستفيدين من وديانها وتضاريسها الوعرة وأدغالها وغاباتها.

وبعد استتباب الأمن فيها، صارت هذه المنطقة من أفضل المناطق فى ليبيا، مستقبلا بالنسبة للإستعمار الإيطالى.

جهازانتى لاستعمار إقليم برقة (منطقة الجبل الأخضر):

أنشئ جهاز «انتى» Ente لاستعمار إقليم برقة، بقانون صدر فى يونيه سنة ١٩٣٢، وهو جهاز مستقل إداريا وماليا، وكان مكلفا بإحياء منطقة الجبل الأخضر، وتوطينها بأسر المزارعين الإيطاليين.

وكانت موارد هذا الجهاز تتكون من المساهمات المالية التى تقدمها وكالة الهجرة، والاستعمار الداخلى، ومختلف المصارف والصناديق المالية ومؤسسات التسليف، ولم تساهم الحكومة فى شئ من ذلك.

وكان نصف أعضاء مجلس إدارة هذا الجهاز من الموظفين الكبار، ورئيس المجلس ضابط وكالة الهجرة والاستعمار الداخلى.

ولا يعتبر هذا الجهاز حكوميا بالكامل، وهو جزء من نظام الطوائف الفاشية، وكان يتولى إدارته مدير إدارى ومدير فنى.

وقد بدأ هذا الجهاز فى مباشرة أعماله فى شهر مارس سنة ١٩٣٣، وشرع فى إجراء دارسة مفصلة للمنطقتين المخصصتين له، وحملة مساحتها ٩٠٠,٠٠٠ هكتار وكانت المنطقة الأولى فى زاوية البيضاء، وتشمل ٤٠٠٠ هكتار، من الأرض (الكارتيسية)، والمنطقة الثانية فى الصفصاف وزاوية يترت، وتشمل ٣٠,٠٠٠ عكتار معظمها من التربة السوداء.

وقد أعدت خرائط تبين توزيع النباتات الطبيعية والتربة، وأنشئ حقل تجارب لزراعة الحبوب، ومشتل فى عين مارة لإنتاج الشجيرات المطلوبة فى عملية إحياء الحصص الزراعية.

وكان البرنامج الذى أنجز فى عام ١٩٣٣ يهدف إلى بناء ١٥٠ منزلا على شكل مجموعات، تضم كل مجموعة منها منزلين وساحة وخزان للمياه، ويهدف أيضا إلى إعداد ١٥٠ حصة من الأرض، وتوطين ١٥٠ من أسر المزارعين الإيطالين فيها.

وكانت أولى أسر المزارعين الإيطاليين ينتمون إلى مناطق مشابهة فى جنوب إيطاليا، مثل مناطق «بوى» و «كالابر» و «سارد»، وقد اعتادوا على العمل فى

الأرض بالمعول، وعلى نزع الصخور.

وقد منحت كل أسرة حصة تتراوح مساحتها بين ٢٠ و ٢٥ هكتارا، صالحة للزراعة فى معظمها، وزود كل مزارع بعدد من الثيران التى جلبت من إيطاليا بصفة عامة، لأعمال الحرث، وتسلم بقرة للحليب، وأحيانا بعض الماعز، كما زود بالأدوات اللازمة للعمل.

وكان كل مزارع يفرض عليه أن يزرع نصف الحصة التى تسلمها بأشجار الزيتون واللوز والعنب، وذلك خلال خمس سنوات.

وبالإضافة إلى الحصص التى خصصت للزراعة، تم تحديد مساحة ٤٥٠٠ هكتار تقريبا فى منطقة الغريب تكنيس، لاستعمالها كمراع لقطعان الماشية جهاز «انتى».

وكان المزارع يعتبر مأجورا خلال السنوات الخمس الأولى، مع أخذ نصف محصول الأرض التى يزرعها، ويصبح مالكا عندما يسترد جهاز «انتى» كافة المصاريف التى أنفقها فى بناء المنازل للمزارعين، وثمن المواشى، وأدوات العمل المختلفة، بالإضافة إلى ثمن الأرض الذى حدد بخمسين فرنكا للهكتار الواحد.

وكانت الموارد المالية لجهاز «انتى» لمواجهة الأعباء الجسيمة الملقاة على عاتقه، تتمثل فى موردين: الأول، من تربية المواشى فى مراعى الغريب تكنيس، والثانى، من بيع إنتاج الحصص الزراعية.

أما دور الحكومة، فكان يقتصر على إنشاء طرق المواصلات، وسحب المياه، وإنشاء المرافق العامة مثل المدرسة والكنيسة ومركز البريد وغيرها.

الإستعمار البشرى الكثيف فى ليبيا

كان من المقرر إرسال ١٦٠٠ أسرة تضم نحو ١٨,٠٠٠ شخص فى شهر نوفمبر سنة ١٩٣٩، ولكن وصل ١١,٠٠٠ شخص فقط، ونزلوا فى ست قرى فى إقليم طرابلس، شيدت لاستقبالهم، وسميت (كاريبالدى، ماركونى، تلزيو، كورادينى، ميكا، وكاستل فيردى).

وفى عام ١٩٤٠ وصل إلى إقليم برقة ٤٠٠ أسرة، نزلوا فى ثلاث قرى أعدت لاستقبالهم، وهى (ماميلى، وفيلزى، وسورو).

وكانت الحكومة الإيطالية تخطط لتهجير ١٠٠,٠٠٠ إيطالى فى غضون خمس سنوات، لمواجهة الزيادة المطردة فى سكان إيطاليا، الذين كانوا يتزايدون بمعدل ٤٠٠,٠٠٠ فرد كل عام.

ولكن كان من الصعب مواصلة هذه الجهود الضخمة، بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية، فبعد عام ١٩٤٠ توقفت تماما حركة الهجرة، وبدلا من ذلك انشغلت الحكومة الإيطالية بنقل الجيوش والمعدات الحربية إلى ميادين القتال.

وفى محاولة لاسترضاء الوطنيين، والتخفيف من شعورهم المعادى لإيطاليا، وللحد من نقمتهم إزاء تدفق المستعمرين الإيطاليين، مع بداية الحرب العالمية الثانية، فقد قرر الجنرال «بالبو» تنظيم عملية إسكان قروية لأسر الوطنيين، وخاصة الذين طردوا من أرضهم.

وقد تم تشييد ١٢ قرية صغيرة، ومنحت كل أسرة حصة من الأرض أصغر من الحصص التى منحت للأسر الإيطاليين، وقدمت لهم مساعدات أقل من المساعدات التى كانت تتمتع بها الأسر الإيطالية.

كما اتخذت إجراءات مماثلة لمساعدة رعاة الماشية، وخاصة فى إقليم برقة، بعد أن طردوا من أحسن منطقة للمراعى.

وبالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة الإيطالية بتشييد عدد من المساجد، وأغدقت على معهد الدراسات العليا الإسلامية فى طرابلس، وسمحت بتوسيع نشاط الجمعية الإسلامية، وبث الدعاية للسياسة الإيطالية فى صحيفة (الحقيقة) الناطقة باللغة العربية.

ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية قد حطمت جهود إيطاليا الإستعمارية، فقد غادرت إقليم برقة وإقليم طرابلس، كثير من الأسر الإيطالية، وخاصة على أثر انهزام جيوش المحور أمام الجيش الثامن البريطانى فى برقة.

الإستعمار البريطانى فى الخليج العربى وجنوب الجزيرة العربية

ارتبط اهتمام بريطانيا بالخلية العربى وجنوب الجزيرة العربية والبحر الأحمر، بسيطرتها الإستعمارية على الهند منذ أوائل القرن السابع عش.

ومن أجل حماية طريق مواصلاتها إلى الهند، فقد اتجهت بريطانيا إلى بسط سيادتها على المداخل التى تؤدى إلى المحيط الهندى، ومن أهمها مضيق باب المندب عند مدخل البحر الأحمر الجنوبى، ومضيق هرمز عند مدخل الخليج العربى.

وحتى أوائل القرن الثامن عشر، وبفضل قوتهم البحرية، تمكن الإنجليز من الإنفراد بالسيطرة على البحار الشرقية، كما أطمأنوا إلى حالة الركود التى خيمت على البحار العربية الداخلية، نتيجة لسلبية موقف الدولة العثمانية صاحبة السيادة.

النفوذ البريطانى فى الخليج العربى

بدأ النفوذ الإنجليزى التجارى فى الخليج ينمو على حساب النفوذ الهولندى منذ نهاية القرن السابع عشر، وإن دخل النفوذ الفرنسى كمنافس للنفوذ الإنجليزى، ولم يكن النفوذ الفرنسى فى نفس القوة والوضوح.

وقد بلغ التنافس الإنجليزى - الفرنسى الذروة على أثر تجدد الحرب بين الدولتين منذ عام ١٧٩٣ فى أعقاب قيام الثورة الفرنسية.

وفى ذلك الوقت أخذت فرنسا تعمل على توطيد صداقتها بمسقط، لتتخذ منها مركزا للتجسس على الإنجليز فى الهند، مما دفع بحكومة بومباى فى الهند إلى المطالبة «بضرورة وقوف ميناء مسقط محايدا فى الصراع الدائر بين الإنجليز والفرنسيين»(١).

قيام سلطنة عمان سنة ١٧٩٣:

وقد بدأ الإنجليز بتشجيع شيوخ عمان التى تشرف أملاكهم على مدخل الخليج العربى، على الاستقلال عن الحكم العثمانى.

(١) د. عبد الرحين عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر ص ١٧٦.

وفى عام ١٧٩٣ أعلن قيام سلطنة عمان التى امتدت حدودها من بحر العرب إلى الخليج العربى.

بريطانيا تعقد معاهدة مع إمام مسقط سنة ١٧٩٨ وتؤكدها فى سنة ١٨٠٠ :

وعلى أثر وصول الحملة الفرنسية إلى مصر ١٧٩٨ ، ازداد قلق حكومة الهند البريطانية من تزايد النشاط الفرنسى فى الخليج العربى، وخاصة من جانب مسقط، لمعرفة الإنجليز بوجود علاقات تجارية بين التجار العمانيين وجزيرة موريشيس الفرنسية، فسعت بريطانيا لعرقلة أى نفوذ فرنسى فى مسقط.

وكانت بريطانيا تخشى أن تهدد فرنسا مصالحها وطرق مواصلاتها إلى مستعمراتها فى الهند، ولذلك فقد بادرت بالإتصال بإمام مسقط، وعقدت معه إتفاقا فى ١٢ أكتوبر سنة ١٧٩٨ ، اشتمل على سبع مواد نصت على وجوب تخلى مسقط عن أى اتصال بالفرنسيين، وعدم السماح لهم أو لسفنهم بالنزول فيها فى حالة نشوب حرب بين فرنسا وبريطانيا.

ونصت المادة السابعة من الإتفاق على السماح للإنجليز بإنشاء وكالة تجارية فى بندر عباس التابع لمسقط، وأن لا يعترض السلطان على إقامة حامية إنجليزية مزودة بالمدافع، وتقوم بتحصين هذا الميناء وكان هذا الإتفاق الأول من نوعه، يعقد بين دولة عربية مستقلة وبين بريطانيا فى العصر الحديث.

ولكن هذا الإتفاق لم يمنع سلطان مسقط من معاودة الاتصال بالفرنسيين، مما جعل حكومة الهند البريطانية تشك فى إخلاص إمام مسقط سلطان بن أحمد، وأرادات أن تؤكد إتفاق عام ١٧٩٨ ، وأرسلت «جون مالكولم» gohn malcolm للاتصال بإمام مسقط فى هذا الشأن.

وفى يناير سنة ١٨٠٠ تمكن «مالكولم» من الاجتماع بسلطان بن أحمد فى جزيرة هرمز، وأوضح له حقيقة الموقف الدولى، وتفوق بريطانيا منذ تحطيم الأسطول الفرنسى فى خليج أبى قير، وهدده بقفل موانئ الهند أمام سفن أهل عمان.

وقد نجح «مالكولم» فى عقد إتفاق جديد مع سلطان مسقط فى ١٢ يناير

سنة ١٨٠٠، أكد فيه شروط الإتفاق السابق، وأضاف إليه بندا جديدا، نص على السماح للإنجليز بإسال وكيل لهم فى مسقط، تتم عن طريقه الإتصالات بين الطرفين، مع إعفاء الإنجليز من القوانين المعمول بها فى مسقط، واختير الطبيب «بوجل» Bogle كأول وكيل بريطانيا فى مسقط.

ومع ذلك فكان سلطان مسقط يحاول كسب ودكل من الإنجليز والفرنسيين، ويسعى للحصول على المعونة من كلا الطرفين.

إبعاد الوهابيين عن الخليج العربى:

ولما أخذ الوهابيون يتوسعون على الخليج العربى، واستولوا على إقليم الإحساء، ثم مدوا سيطرتهم على الإمارات العربية المجاورة، الأمر الذى أقلق الإنجليز، فاحتجوا بأن نشاط الوهابيين فى الخليج العربى، يوسع نطاق القرصنة، وتجارة الرقيق والأسلحة فى تلك الجهات.

وعندئذ نشطت بريطانيا بتدعيم صلتها بإمام مسقط وشيخ البحرين.

وكان القواسم حكام رأس الخيمة من الذين انفصلوا عن عمان منذ عام ١٧٤١، قد أعلنوا خضوعهم لآل سعود، واعتنقوا مبادئ الدعوة الوهابية، وترتب على التحالف السعودى – القاسمى، اتساع نشاط القواسم البحرى، الذى أصبح يشمل السفن البريطانية والعمانية على السواء.

وفى عام ١٨٠٥ اضطرت حكومة الهند البريطانية إلى القيام بعمل حربى ضد القواسم، واستطاعت عقد إتفاق سنة ١٨٠٦ مع الشيخ سلطان بن صقر شيخ القواسم فى بندر عباس، نص على قيام سلام دائم بين شركة الهند الشرقية والقواسم، والتزامهم بتقديم المساعدات اللازمة للسفن البريطانية التى تلجأ إلى سواحلهم، والمحافظة على ممتلكاتها دون مقابل، وأن يرجع القواسم جميع ما استولوا عليه من الممتكات البريطانية من قبل، ونظير ذلك يحق للقواسم التردد على الموانى التابعة لبريطانيا فى آسيا.

ولكن سفن القواسم عادت إلى نشاطها المعادى للسفن البريطانية فى سنة ١٨٠٨، وطلب سلطان بن صقر من حكومة بومباى دفع رسم لحكومة رأس الخيمة، مقابل منحا حرية التجارة فى الخليج.

وبإيعاز من السيد سعيد سلطان مسقط، أرسلت حكومة بومباى فى عام ١٨٠٩، حملة بقيادة كولونيل «سميث»، تمكنت من إنزال الهزيمة بالقواسم.

ثم ازداد نشاط القواسم ضد السفن البريطانية فى المحيط الهندى فى الفترة من ١٨١١ – ١٨١٨، ووصلوا فى مغامراتهم إلى مسافة لا تبعد أكثر من ستين ميلا عن بومباى، مما دفع حكومة الهند إلى توجيه ضربة قاضية لهذه القوة، وتشجعت فى ذلك بانهيار السعوديين أمام قوة محمد على باشا.

وفى سنة ١٨١٩ أرسلت حكومة الهند البريطانية حملة قوية خاضت عمليات حربية حامية، وتمكنت فى النهاية من تدمير رأس الخيمة، بعد أن صمدوا القواسم لمدة شهرين كاملين فى المقاومة.

بريطانيا تعقد معاهدة سلام مع أمراء وشيوخ الخليج العربى سنة ١٨٢٠ :

وعلى أثر نزول قوات محمد على باشا إلى شبه الجزيرة العربية، وخضوع الحجاز ونجد للحكم المصرى، وخاصة بعد سقوط الدرعية مركز الوهابيين فى سنة ١٨١٨، نشطت السلطات البريطانية لمواجهة هذا الخطر الجديد القوى.

وفى سنة ١٨٢٠ عملت بريطانيا على تكوين جبهة قوية فى مواجهة التوسع المصرى، وتضم أمراء ومشايخ العرب فى جنوب الخليج العربى، فعقدت معاهدة للسلام مع شيوخ رأس الخيمة وأبى ظبى والشارقة وعجمان وأم القوين، ومع إمام مسقط وشيخ البحرين.

وفى هذه المعاهدة تعهد المشايخ بأن لا يشجعوا أعمال القرصنة، أو نقل الرقيق، وأن لا يقاتلوا بعضهم بعضا، إلا إذا حاولت قبيلة أو جماعة أن تنقض هذه المعاهدة، فعليهم أن يجبروها على الالتزام بالطاعة. وقد مهدت هذه المعاهدة لتوطيد نفوذ بريطانيا السياسى فى منطقة الخليج.

إحباط معاهدة الصداقة التى عقدتها مصر مع البحرين.:

وعندما عقدت مصر معاهدة للصداقة مع شيخ البحرين فى سنة ١٨٣٩، تدخل الإنجليز ووجهوا إنذارا إلى محمد على باشا، بالإبتعاد عن منطقة البحرين، التى تعتبرها بريطانيا ضمن مناطق نفوذها.

كما تحرك الأسطول الإنجليزى ووصل أمام البحرين، وأخذ يهدد بضرب موانيها بالمدافع، إذا لم يرجع شيخ البحرين عن المعاهدة التى عقدها مؤخرا مع مصر.

وقد أخذت بريطانيا تؤلب الدول الأوروبية الكبرى ضد مصر، حتى اضطر محمد على باشا إلى العدول عن مشروعه، ثم اضطر إلى سحب قواته من الجزيرة العربية كلها بعد قليل.

محاولة إعادة الحكم العثمانى إلى منطقة الخليج العربى واصطدام العثمانيين بالنفوذ البريطانى فى المنطقة:

وبعد إنسحاب القوات المصرية من الجزيرة العربية، نشط العثمانيون فى محاولة إعادة سيطرتهم على منطقة الخليج العربى، فاحتلوا إقليم الإحساء سنة ١٨٧١، كما حاولوا أن يجذبوا إلى جانبهم الأمراء والشيوخ بالمنطقة باستخدام الدعاية الإسلامية.

وحاولوا إخضاع أمير الكويت، مع تأييدهم للمشروع الألمانى بمد خط حديد بغداد إلى البصرة فالكويت.

ولكن خطوات العثمانيين قد تعثرت، فقد اصطدموا بالنفوذ البريطانى فى منطقة الخليج العربى.

بريطانيا تعقد سلسلة من الإتفاقيات سنة ١٨٩٢ مع امراء ومشايخ منطقة الخليج العربى:

وفى مارس سنة ١٨٩٢ عقدت بريطانيا معاهدة جديدة مع سلطان مسقط،

تعهد فيها بأن لا يعقد أى إتفاق أو يتراسل مع أية حكومة غير الحكومة البريطانية،كما تعهد بأن لا يتنازل، أو يبيع أو يرهن جزءا من أراضيه، إلا للحكومة البريطانية وحدها.

وفى نفس الوقت عقدت بريطانيا معاهدات مماثلة، مع شيوخ أبى ظبى والشارقة ودبى وعجمان وأم القوين ورأس الخيمة والبحرين.

عقد معاهدة مماثلة مع شيخ الكويت سنة ١٨٩٩ ومع شيخ قطر سنة ١٩١٦ :

أما الكويت، فقد استعان شيخها مبارك آل صباح فى ذلك الوقت، بالإنجليز للتخلص من الضغط التركى - الألمانى، وقامت القوات البريطانية البحرية بحمايته، عندما حاول العثمانيون أن يرغموه على قبول حامية من جنودهم فى بلاده.

وعلى أثر ذلك عقدت بريطانيا مع شيخ الكويت فى يناير سنة ١٨٩٩، معاهدة على غرار المعاهدات الأخرى التى عقدتها مع أمراء وشيوخ منطقة الخليج العربى. ثم عقدت بريطانيا معاهدة مماثلة مع شيخ قطر فى نوفمبر سنة ١٩١٦ .

سيطرة بريطانيا على منطقة الخليج بدون احتلالها عسكريا:

وبذلك استطاعت بريطانيا أن تحكم سيطرتها على منطقة الخليج العربى، عن طريق عقد هذه المعاهدات مع أمرائها وشيوخها لإخضاعهم لسيادتها، ودون حاجة إلى احتلال هذه البلاد بقوات عسكرية كبيرة.

وكانت بريطانيا تعتمد على قوة أسطولها، الذى كان يبث الرعب فى مياه الخليج العربى، عندما كان يظهر بالمنطقة من حين لآخر، للإشراف على تنفيذ هذه المعاهدات.

ازدياد تمسك بريطانيا بالمنطقة بعد ظهور النفط بها:

وبعد اكتشاف النفط فى قطر والبحرين والكويت وأجزاء أخرى من الخليج العربى، ازداد تمسك بريطانيا بنفوذها فى هذه المنطقة.

ويذكر أن شيخ البحرين عيسى بن على قد تعهد فى رسالة بعث بها إلى المستشار البريطانى فى المنطقة، جاء فيها «... إنى أعود فأؤكد بأنه إذا كان هناك احتمال للحصول على البترول فى منطقتى، فإنى لن استثمرها بنفسى، ولن أفاتح أحدا بخصوصها، بدون مشاورة المستشار البريطانى، وبعد الحصول على موافقة الحكومة البريطانية السامية»(٢).

النفوذ البريطانى فى منطقة البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية

على أثر نزول الفرنسيين فى مصر فى حملة «بونابرت» فى سنة ١٧٩٨، وتنبه بريطانيا إلى المخطط الفرنسى لتوجيه ضربة قاضية لها فى الهند، وبرغم فشل هذا المخطط نتيجة لتحطم الأسطول الفرنسى فى أبى قير، وفشل حملة الشام فى سنة ١٧٩٩، فقد أدركت بريطانيا أهمية طريق البحر الأحمر بالنسبة لها، ولذلك فإن حكومة بومباى البريطانية «قامت بنشاط واسع النطاق مستعينة بقواتها الهندية للسيطرة على المراكز الاستراتيجية فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر، وللوقوف فى وجه أية محاولة فرنسية للوثوب إلى الهند»(٣).

وفى ابريل سنة ١٧٩٩ تمكنت حكومة بومباى البريطانية من احتلال جزيرة «بريم» Perim، التى تقع فى مضيق باب المندب عند مدخل البحر الأحمر الجنوبى، فأمنت بذلك طريق مواصلاتها إلى الهند، كما اتخذت منها بريطانيا مركزا للتوسع فى جنوب الجزيرة العربية.

وقد تمكنت بريطانيا من تدعيم نفوذها فى الموانئ اليمنية فى جنوب البحر الأحمر، وأصبح لها وكالة فى ميناء مخا اليمنى.

بريطانيا تعقد معاهدة للصداقة والتجارة مع سلطان لحج سنة ١٨٠٢:

وفى سنة ١٨٠٢ عقدت بريطانيا معاهدة للصداقة والتجارة مع سلطان لحج، الذى تمتد أملاكه على خليج عدن، وتطل على مدخل البحر الأحمر.

وتبع ذلك عقد سلسلة من المعاهدات المماثلة مع حكام المنطقة لضمان المصالح البريطانية بها.

---

(٢) مصطفى الدباغ: الجزيرة العربية – جزء ٢ . ص ٢٤٧.

(٣) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر ١٨٣٩ – ١٩١٨. ص ٨٣.

احتلال عدن سنة ١٨٣٩ :

وقد أخذ الإنجليز يشعرون بالقلق إزاء التوسع المصرى صوب مدخل البحر الأحمر، على أثر استيلاء قوات محمد على باشا على إقليم عسير، وإقليم تعز فى جنوب اليمن، فعملوا على احتلال عدن التى كانت تتبع سلطان لحج، ولها موقع هام من الناحية الإستراتيجية، وتمثل المفتاح الجنوبى للبحر الأحمر، وتعتبر مركزا هاما للتوسع فى جنوب الجزيرة العربية، وفى الصومال وشرق إفريقيا، وفوق ذلك تصلح كقاعدة لتموين السفن التى تمر بها بالفحم.

وحدث أن غرقت السفينة «دوريا دولت» Doria Doulut على مقربة من عدن سنة ١٨٣٦ ، وهى تابعة لشركة الهند الإنجليزية، ونهبت بضائعها، ويذكر المؤرخ العربى أحمد فضل بن على محسن العبدلى، أنها كانت تحمل «بضائع وحجاجا إلى جدة، فتهافت الأعراب على بضاعتها الثمينة، ونهبوا حمولتها، ولم يحترموا نساء ولا حجاجا، ونزل الركاب على الأخشاب ففرق منهم أربعة عشر شخصا، وقبض الأعراب على الباقين حتى أسعفهم السيد عيد روس من كبار رجال عدن، ثم اقتسم العرب الغنائم»(٤) .

وكان تحطم هذه السفينة بدون تدبير متعمد، وربما حدث ذلك نتيجة لإهمال بحارتها، وتكديس البضائع فوقها، أو بفعل الأحوال الجوية، وارتطامها بالأمواج والصخور.

ومع ذلك فقد استغلت بريطانيا هذه الحادثة إلى أقصى حد، واعتبرتها ذريعة لتنفيذ مخططاتها فى منطقة جنوبى الجزيرة العربية، وحملت سلطان لحج والأهالى مسئولية ذلك.

وجاء فى مذكرة حاكم بومباى فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٣٧ أن «الاعتداء الشائن الذى ارتكبته سلطات عدن ضد الأشخاص والممتلكات فى سفينة ترفع العلم البريطانى، وتتمتع بالحماية البريطانية، يحتاج إلى اهتمام سريع وإجراءات حاسمة».

---

(٤) أحمد فضل العبدلى هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن. ص ١٤٣ .

وفى البداية طالب الإنجليز سلطان لحج بدفع تعويض مالى كبير عن الأضرار التى لحقت بالسفينة وشحنتها وركابها.

وبعد ذلك طالبوا بشراء مدينة عدن، وتوجه الكابتن «هنيس» Haines، أحد ضباط البحرية البريطانية فى الهند إلى عدن فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٣٧ «لإنجاز هدفين: **الأول**، المطالبة بتعويض مناسب لما لحق بالسفينة دور يادولت وشحنتها وركابها، والهدف **الثانى**، لكى يسعى لشراء، لكى يسعى لشراء عدن حتى يؤمن التجارة البريطانية فى البحار الشرقية فى المستقبل، وبدأت المفاوضات فعلا بين هينس وسلطات لحج وعدن فى ٤ يناير ١٧٣٨»(٥).

ونتيجة لمماطلة سلطات لحج وعدن، ومنذ ٢٦ مارس سنة ١٨٣٨، بدأت مرحلة التفكير فى الاستيلاء على عدن بالقوة المسلحة، بعد أن رفض سلطانها بيعها للحكومة البريطانية.

وفى ١٦ يناير سنة ١٨٣٩ وصلت قوات بريطانية كبيرة لتنفيذ عملية الاستيلاء على عدن، وأرسل «هنيس» إنذارا نهائيا إلى السلطان محسن فضل، فطلب مهلة ستة أيام لبحث الأمر مع شيوخ قبيلته، ويبدو أنه كان يحاول كسب الوقت، لتدعيم خطوط دفاعاته.

ولم يلبث أن هاجم الإنجليز عدن، وصب الأسطول الإنجليزى نيرانه على تحصينات المدينة القديمة، وتمكنوا من احتلالها بعد مقاومة ضعيفة، وانسحب السلطان وبعض أتباعه من المدينة، ورفع العلم البريطانى فوق قصر السلطان، وبعد ذلك تم القبض على السلطان ووضع تحت حراسة قوية.

وبعد احتلال عدن أصبح الكابتن «هينس» أول مقيم سياسى لبريطانيا فيها، وأخذ يشجع السكان على العودة إليها ومباشرة أعمالهم، وحاول بث الثقة بينهم وبين الإنجليز، ونجح فى ذلك إلى حد كبير.

ومنذ يناير سنة ١٨٣٩ تعهدت بريطانيا بدفع راتب سنوى للسلطان محسن قدرة ٦٥٠٠ ريال، وفى ٢ فبراير سنة ١٨٣٩تمكن «هنيس» من عقد معاهدة

(5) Playfair. R. L: Ahistory of Arabia, Yemen. P. 162.

للصداقة مع السلطان محسن فضل وأبنائه، تعهد فيها السلطان بتأمين الطرق وعدم القيام بأى نوع من المقاومة ضد بريطانيا، وأن تكون مصلحة الطرفين واحدة.

وقد تجاهل السلطان محسن فضل إرتباطه، وهاجم عدن فى عامى ١٨٤٠ و ١٨٤١، ولكنه منى بهزيمة وخسائر فادحة.

الأطماع البريطانية فى العراق

أرتبطت الأطماع البريطانية فى العراق بأطماع بريطانيا فى منطقة الخليج العربى.

وفى بادى الأمر اتخذت شكل مصالح تجارية، ثم تحولت إلى أطماع سياسية استعمارية.

المراكز التجارية الإنجليزية فى العراق:

بدأت الأطماع البريطانية فى العراق عندما أسست شركة الهند الشرقية الإنجليزية مركزا تجاريا لها فى البصرة سنة ١٦٤٣، التى صارت مركزا للنفوذ البريطانى فى العراق والخليج العربى.

وفى سنة ١٨٥٥ عينت شركة الهند الشرقية الإنجليزية وكيلا وقنصلا لها فى بغداد، التى خلفت البصرة فى الأهمية.

وبعد ذلك عينت الشركة نائب قنصل لها فى الموصل.

وبذلك وطد الإنجليز نفوذهم فى العراق، وصارت لهم علاقات تجارية وسياسية مع ولاة العراق العثمانيين، ومع العشائر البدوية المقيمة على أطراف العراق.

وقد نشط الإنجليز لترويج تجارتهم فى أنحاء العراق.

بريطانيا تدخل وسائل المواصلات الحديثة فى العراق وتقوم بالبحث عن الآثار فيه:

وقد اهتمت بريطانيا بإدخال وسائل المواصلات الحديثة فى العراق خلال

القرن التاسع عشر، فأنشأت شركة بحرية بخارية للملاحة النهرية فى نهرى دجلة والفرات، وكانت تسير فيهما السفن التى تعمل بالبخار.

وكانت بريطانيا تهدف إلى استخدام العراق كطريق الملاحة التجارية يربط الشرق بالغرب عن طريق نهر الفرات.

كما مدت خطوط البريد والبرق بأنحاء البلاد.

وقد أرسلت بريطانيا بعثات علمية للكشف عن الآثار فى أنحاء العراق.

بريطانيا تعمل لإبعاد القوات المصرية عن حدود العراق:

وكانت بريطانيا تحرص على إبعاد أى نفوذ أجنبى عن العراق.

وعلى أثر زحف قوات محمد على باشا على الشام، واتصال إبراهيم باشا بالعشيرتين العربيتين فى جنوب العراق، «كعب» والمنتفق» للتعاون معه، على أمل تخليصهما من الحكم العثمانى المستبد، كتب الميجور «روبرت تيلر» Robert Taylor، الوكيل السياسى الإنجليزى فى بغداد، إلى حكومته محذرا من هذه النشاطات المصرية التى قد تضر بمستقبل المصالح البريطانية فى العراق.

وقد شجعت الانتصارات المصرية فى الشام أهل بغداد على الثورة ضد الوالى العثمانى على باشا رضا فى سنة ١٨٣٢.

ولكن العثمانيين تمكنوا من إخماد هذه الثورة، كما قضوا على الحركات الثورية فى الموصل والبصرة، وكان الإنجليز يدبرون لضرب القوى العراقية التى كانت تميل إلى المصريين.

وقد حاول الإنجليز إرغام الحكومة المصرية على قبول نهر الفرات كحد فاصل بين الشام المصرى والعراق العثمانى، ووافق محمد على باشا على ذلك. وبتدبير الإنجليز والعثمانيين، أصبح العراق قاعدة هجومية ضد مصر.

وقد أرغمت بريطانيا محمد على باشا على سحب قواته من مناطق الشام المتاخمة لحدود العراق.

وفى مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠، أعلنت بريطانيا أنها تعمل على المحافظة على سلامة وتكامل الدولة العثمانية، وألزمت مصر بالخروج من سوريا وشبه الجزيرة العربية، والعودة إلى حدودها الإقليمية.

وبعد انسحاب القوات المصرية من تلك المناطق، عملت بريطانيا على أن تملأ هذا الفراغ؛ فكان ذلك بداية لتوطيد أطماعها فى العراق ومناطق الخليج العربى.

معارضة بريطانيا لمشروع سكة حديد بغداد الألمانى:

فى أواخر القرن التاسع عشر نجحت ألمانيا فى سياستها للتقرب إلى الدولة العثمانية، بعد أن أعلنت أنها لا ترغب فى أى توسع عسكرى أو ضغط سياسى، وإنما تسعى لترويج تجارتها، وتقديم خبراتها الفنية للأتراك لمساعدتهم فى استغلال مواردهم الإقتصادية ودعم قواتهم العسكرية.

وقد رحب السلطان عبد الحميد بالمساعدات الألمانية، وفتح أبواب بلاده لأشكال النشاط الألمانى المختلفة.

ومن ذلك منحه البنك الألمانى امتياز مد خط حديدى يبدأ من قونية فى الأناضول، ويمر بحلب فى طريقه إلى الموصل فبغداد والبصرة، وينتهى عند الكويت.

ويمتد فرع من هذا الخط من حلب حتى الاسكندرونة على ساحل البحر المتوسط.

وأثناء ذلك ظهر مشروع إنجليزى لمد خط حديدى على طول نهر الفرات بالعراق ليربط بين البحر المتوسط والخليج العربى، وحاول أصحاب هذا المشروع من الرأسماليين الإنجليز الحصول من السلطان العثمانى، على امتياز لمد هذا الخط فى العراق.

ولكن «بالمرستون» رئيس الحكومة البريطانية كان يعارض فى مد أى من الخطوط العالمية السريعة سواء فى العراق أو فى مصر، وكان يرى أن طريق الفرات

لا يستطيع أن ينافس طريق قناة السويس في مصر، وفي نظره لم يكن من مصلحة بريطانيا مد خط حديدى فى العراق، أو شق قناة السويس فى مصر.

وكان موضوع استخدام العراق كخط للمواصلات العالمية على يد ألمانيا فيما عرف بمشروع خط حديد بغداد، قد أثار أزمات كبيرة بين الدول الكبرى، استمرت حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

وكان صاحب هذا المشروع المهندس «الفون بروسل» William Von Prossel، ورحب بالمشروع «وليم الثانى» امبراطور ألمانيا، وأعلن تأييده الرسمى له فى أكتوبر سنة ١٨٩١، وعلى أثر ذلك شرع الإنجليز والفرنسيون فى القيام بحملة كبرى لمنع حصول الألمان على امتياز مد خط حديد بغداد. وقد عارضت إنجلترا فى مشروع سكة حديد بغداد الألمانى، إذ رأت فيه تهديدا لمواصلاتها إلى الهند، ولمصالحها فى الخليج العربى والعراق.

كما رأت فرنسا فى الفرع الممتد من حلب إلى الإسكندرونة، اعتداء أعلى مصالحها فى سورية ولبنان.

وقد قدم السفير البريطانى فى الآستانة السير كلارفورد Sir clarford، إحتجاجا شديد اللهجة على المشروع إلى السلطان عبد الحميد الثانى، وكان ذلك يعنى اعتراض بريطانيا على المشروع الذى يسعى الألمان إلى تنفيذه، وكان لذلك الاحتجاج رد فعل عنيف فى وزارة الخارجية الألمانية.

كما قدمت الحكومة الفرنسية تحذيرا إلى الحكومة العثمانية، من أية أضرار تصيب المصالح الفرنسية من جراء إعطاء الألمان إمتياز خط سكة حديد بغداد.

وعندما شعر الإنجليز بقرب دخول مشروع سكة حديد بغداد الألمانى حيز التنفيذ، عملوا على السيطرة على الكويت منفذ هذا الخط والمفتاح الجنوبى لمعراق، وتم ذلك فى الإتفاقية التى عقدتها بريطانيا مع الشيخ مبارك آل صباح نى عام ١٨٩٩.

ولكى تبعد بريطانيا النفوذ الألمانى عن جنوب العراق والخليج العربى، وبعد موافقتها على المشروع فى سنة ١٩١٣، تمسكت على أن ينتهى هذا الخط عند

البصرة بدلا من الكويت، وأن تقوم شركة إنجليزية بمد الجزء الجنوبى من الخط من بغداد حتى البصرة.

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى لم يتم من الخط الحديدى سوى بعض أجزائه، رغم تسوية بعض المشاكل المعلقة بين ألمانيا وبريطانيا بشأن هذا المشروع.

اكتشاف النفط فى العراق سنة ١٩٠٨ وزيادة تمسك بريطانيا به:

وبعد أكتشاف النفط فى العراق سنة ١٩٠٨ فى منطقة الموصل وكركوك، ازداد اهتمام بريطانيا بالعراق، وتطلعت إلى السيطرة عليه تماما.

بريطانيا تحتل العراق عسكريا سنة ١٩١٤

وبمجرد قيام الحرب العالمية الأولى، وانضمام تركيا إلى جانب ألمانيا، وجدت بريطانيا فى ذلك فرصة لتحقيق أطماعها فى ضم العراق، فبادرت بإرسال حملة عسكرية سنة ١٩١٤ إلى جنوب العراق، وقامت بالهجوم على شط العرب، لكى تغلق الطريق على الجيش العثمانى، وقامت بالهجوم على شط العرب، لكى تغلق الطريق على الجيش العثمانى فى العراق، وتمنعه من الإنطلاق فى منطقة الخليج العربى.

وقد تمكنت الوحدات البحرية البريطانى من الاستيلاء على مدينة «الفاو»، ثم زحفت القوات البريطانية شمالا، وبعد معركة صغيرة استولت على البصرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٤.

ثم تابعت القوات البريطانية زحفها شمالا، ولم تجد مقاومة قوية من جانب الجيش العثمانى، وفى ٣ يونيه سنة ١٩١٥ استولت على مدينة «العمارة»، ثم استولت على «الناصرية» فى ٢٥ يوليه سنة ١٩١٥، وبذلك أصبح جنوب العراق، الذى كان يعرف بإسم ولاية البصرة، تحت السيطرة البريطانية تماما.

وهذا التقدم السريع جعل القيادة البريطانية تعتقد فى سهولة متابعة الزحف حتى تستولى على بغداد.

وفى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٥ زحفت قوة بريطانية كبيرة شمالا حتى «الكوت» واستولت عليها، وواصلت زحفها حتى بلغت «سلمان باك» على بعد ٢٥ ميلا من بغداد، ولكنها وجدت مقاومة عنيفة من جانب الجيش العثمانى الذى تم تعزيزه، فلحقت بها الهزيمة، واضطرت القوة البريطانية إلى التقهقر إلى الكوت، حيث تحصنت بها لمدة أربعة أشهر ونصف، ثم اضطرت إلى الإستسلام فى ٢٩ إبريل سنة ١٩١٦، وترتب على ذلك عودة القوات البريطانية إلى التمركز فى الجنوب، وآخذت القيادة البريطانية تعيد تنظيم قيادتها وقواتها فى العراق، تمهيدا لشن الهجوم من جديد عندما تحين الفرصة.

وفى يناير سنة ١٩١٧ بدأت القوات البريطانية زحفها من جنوب العراق صوب الشمال، واستولت على الكوت فى هذا الشهر، وفى ١١ مارس سنة ١٩١٧ دخلت بغداد، وفى ٢٢ ابريل استولت على سامراء، ثم وصلت زحفها باتجاه الموصل، رغم الهدنة التى عقدت بين الدولة العثمانية والحلفاء فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٧، وتمكنت من احتلال الموصل بعد هذه الهدنة، وبانتهاء الحرب العالمية الأولى كانت بريطانيا قد احتلت جميع أجزاء العراق.

السياسة الإستعمارية البريطانية فى العراق:

ومنذ بداية الحرب كانت بريطانيا تصر على الاستيلاء على ولايتى البصرة وبغداد، وأن تحكمها حكما مباشرا، إذ اعتبرتهما خط الدفاع الأمامى عن الإمبراطورية البريطانية فى الهند.

وبالنسبة للمناطق الشمالية الكردية، أفهمت السلطات البريطانية الزعامات الكردية، أنها توافق على منح الأكراد الحكم الذاتى.

وفى الجنوب أقدمت السلطات البريطانية على تغيير النظم السياسية والقضائية والإدارية فيه، بحيث تتمشى مع النظم التى يطبقها الإستعمار البريطانى فى الهند، وذلك تمهيدا لفصل جنوب العراق عن شماله، فى محاولة لربطه بالهند البريطانية.

كما كانت السلطات البريطانية تخطط لإيجاد كيان هندى غريب فى جنوب العراق، بفتحه أمام موجات من الهجرة الهندية للاستيطان فيه، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى تفكيك قوى العراق، ومنع أى انطلاق عراقى فى اتجاه الخليج العربى.

وكانت حكومة الهند البريطانية تعمل على تهجير ثلاثة ملايين هندى إلى العراق.

وكان الكولونيل «أرنولد ويلسون» A. Wilson، من أتباع السياسة الإستعمارية البريطانية فى الهند، ويؤيد سياسة الحكم المباشر فى العراق من الموصل حتى البصرة، ووضع على رأس الإدارة البريطانية فى العراق.

وكانت له علاقة وثيقة بكثير من زعماء وشيوخ العشائر العربية، جعلته يعتقد أن بإستطاعته التحكم فى أمور العراق، عن طريق التفاهم مع شيوخ العشائر، بتوسيع سلطاتهم، وجعلهم مسئولين مباشرة أمام السلطات البريطانية الحاكمة عن أعمال أفراد عشائرهم، وذلك يعطى لشيوخ العشائر مكانة أعلى، وقدرات أكبر على التصرف لصالحهم فى أراضى عشيرتهم، وفى ذلك إغراء للزعامات العشائرية الإقطاعية على وضع مصالحها الخاصة فوق مصالح الوطن.

أطماع فرنسا فى سوريا ولبنان

بدأ اهتمام فرنسا بالأقطار العربية المطلة على الساحل الشرقى للبحر المتوسط منذ الحروب الصليبية، التى ساهمت فيها فرنسا بالنصيب الأكبر.

ثم عاودت فرنسا اهتمامها ببسط نفوذها فى هذه البلاد، منذ أن عقدت أول معاهدة للامتيازات الأجنبية فى سنة ١٥٣٥ بين فرنسا فى عهد الملك «فرانسوا الأول»، وبين الدولة العثمانية فى عهد السلطان سليمان القانونى. وبموجب هذه المعاهدة اكتسبت فرنسا حقوقا وامتيازات تجارية وملاحية، جعلت للفرنسيين التفوق على الأجانب الآخرين فى موانئ الشرق العربى.

وتبع ذلك تدفق كثير من التجار الفرنسيين على حلب والإسكندرونة وطرابلس الشام، ويافا وعكا وحيفا، حيث استوطنوا بها وأسسوا فيها محلات ووكالات تجارية عديدة.

ثم أخذت تتوافد على بلاد الشرق العربى عدد من البعثات التبشيرية الفرنسية، مثل بعثات «الجيزويت» و «الفرنسيسكان»، وأنشأت عدداً من المعاهد والمؤسسات العلمية والدينية التى كانت تبث الدعاية للمسيحية ولفرنسا.

تزايد نفوذ فرنسا فى سوريا ولبنان.

ولم يلبث نفوذ فرنسا أن تزايد فى سوريا ولبنان بصفة خاصة، حيث أدعت حمايتها لنصارى الشرق، ولاسيما الطوائف الكاثوليكية، ومن بينهم الموارنة الذين يسكنون جبل لبنان، الذين وجهت إليهم فرنسا عناية خاصة لتجعل منهم أعوانا لها فى تلك المنطقة.

وكان الموارنة قد أسهموا فى الحروب الصليبية إلى جانب اللاتين، وظلوا على ولائهم للفرنسيين بعد انقضاء الحروب الصليبية، مما دفع لويس الرابع عشر إلى ادعاء الحماية على المارونيين، وأبدى نحوهم عطفاً ظاهراً.

التنافس بين إنجلترا وفرنسا للسيطرة على بلاد الشام أثناء الحكم المصرى لها:

وأثناء ذلك نشطت دسائس إنجلترا وفرنسا للحكم المصرى لإبعاده عن بلاد الشام، ولتحطيم الوحدة بين مصر وسوريا حتى يخلص لهما النفوذ هناك. وقد بدأ التنافس بين إنجلترا وفرنسا لبسط نفوذهما فى تلك البلاد.

وبعد أن فشل وكلاء الإنجليز فى استمالة طائفة الموارنة الذين كانوا يتعلقون لفرنسا، أخذوا يتصلون بطائفة الدروز بجبل لبنان، ومن ثم بدأت الفتن الداخلية تنشب بين طائفتى الموارنة والدروز.

المذابح بين الموارنة والدروز سنة ١٨٦٠ واستغلال فرنسا لها لتقوية نفوذها بالمنطقة:

وفى سنة ١٨٦٠ وقعت مذابح دامية بين طائفتى الموارنة والدروز راح ضحيتها عدد كبير من أفراد الطائفتين، وذلك على أثر مقتل أمير الدروز الشيخ بشير جنبلاط فى عكا بيد عبد الله الجزار، وظن أهل لبنان أن أمير الموارنة بشير الشهابى قد أوعز بقتله، فثاروا عليه وأعلنوا العصيان ضده.

وكان لعملاء ووكلاء فرنسا وإنجلترا دور هام فى إثارة هذه الفتن، إذ كان الفرنسيون يرسلون الأسلحة إلى الموارنة، ويرسل الإنجليز الأسلحة إلى الدروز.

وقد أستقلت فرنسا تلك الفتن التى وقعت بين الطائفتين، لتقوية نفوذها بالمنطقة، فدعى ملكها «نابليون الثالث» إلى عقد مؤتمر يضم الدول الأوروبية الكبرى لبحث الأوضاع فى بلاد الشام، واودعت أن لها الحق الأول فى إخماد الفتن الى نشبت بين الموارنة والدروز، تمشياً مع دورها فى حماية نصارى الشرق.

وبعد مباحثات شاقة بين إنجلترا وفرنسا، وافق مندوبو الدول الأوروبية الكبرى الذين اجتمعوا فى باريس، على أن ترسل فرنسا حملة إلى لبنان نيابة عن الدول المشتركة فى المؤتمر، على أن لا تزيد فترة احتلال فرنسا لتلك البلاد على ستة أشهر، وحاولت فرنسا مد هذه الفترة، فعارضتها إنجلترا فى ذلك.

وأخيراً تحدد يوم ٤ يونيه سنة ١٨٦١ موعداً لنهاية الإحتلال الفرنسى فى لبنان.

إنشاء نظام إدارى خاص فى لبنان.

وعقب ذلك أرسلت لجنة من الدول الأوروبية الى بيروت لدراسة الأحوال فى جبل لبنان، ولتقصى أسباب التوتر فى المنطقة، وحاولت هذه اللجنة وضع نظام جديد تفرضه الدول الأوروبية على السلطان العثمانى.

وقد تم الاتفاق بين هذه الدول والحكومة العثمانية على إقامة نظام إدارى خاص فى جبل لبنان، يكون على رأسه حاكم مسيحى من بين الطوائف المسيحية بالمنطقة، تعينه الحكومة العثمانية بموافقة الدول الأوروبية الكبرى، ويرجع فى المسائل الهامة الى الباب العالى مباشرة، وهذا الحاكم كان يرقى إلى رتبة مشير.

ويساعد الحاكم المسيحى فى لبنان مجلس صغير منتخب ينضم إليه نواب يمثلون طوائف الدروز والموارنة والروم الأرثوذكس والكاثوليك وغيرهم.

كما نص هذا النظام الجديد على منع الجنود العثمانيين أن يعسكروا فى جبل لبنان خوفاً من إثارة الإضطرابات من جديد.

وكان الهدف المعلن لهذا النظام حماية الموارنة من أذى الدروز والباشوات الأتراك.

وقد ساعد هذا النظام على تدعيم الصلة والعلاقة بين فرنسا والنصارى فى سوريا ولبنان، وعلى الأخص طائفة الموارنة.

وأخذ هذا النظام شكله النهائى فى عام ١٨٦٤، وظل هذا النظام قائماً حتى عام ١٩١٥ فى بداية الحرب العالمية الأولى، وكان له أثره فى بث الهدوء طوال نصف قرن، ومنع تكرار مذابح عام ١٨٦٠.

وكان هذا النظام يشمل مساحة صغيرة تبلغ ١٦٠٠ ميل مربع، ولايدخل فيه موانئ طرابلس وصيدا وصور ولا سهل البقاع الداخلى.

وكان مقر الحاكم أو المتصرف فى بلدة دير القمر، وكان يتبعه سبعة أقضية ويختار قائمقام كل منها بطريق الانتخاب.

اعتراف الدول الأوروبية بنفوذ فرنسا فى بلاد الشام.

وخلال العشر سنوات السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى، أخذت فرنسا توسع نفوذها الاقتصادى بصفة خاصة فى سوريا ولبنان، فأسست عدة شركات فرنسية لمد خطوط السكك الحديدية، وانشاء الطرق والموانئ، وللقيام بأعمال البرق والبريد.

وبذلك استطاعت فرنسا أن تحصل على اعتراف الدول الأوروبية، بأن سوريا ولبنان قد أصبحتا منطقة نفوذ فرنسى.

وقد اتضح ذلك فى مراسلات «الحسين - مكماهون» (١٩١٥ - ١٩١٦)، التى اعترفت فيها انجلترا بمصالح فرنسا على الساحل السورى.

وفى اتفاقية «سايكس - بيكو» سنة ١٩١٦، التى عقدت بين فرنسا وإنجلترا، لاقتسام الشرق العربى، كانت سوريا ولبنان من نصيب فرنسا.

رفض السوريين التسليم بنفوذ فرنسا فى بلادهم.

غير أن الأهالى فى سوريا لم يسلموا بأى نفوذ أو مصالح لفرنسا فى بلادهم، كما رفضوا الاعتراف بأى شكل من أشكال الحكم لفرنسا على سوريا.

وقد تأكد ذلك فى الاستفتاء الذى أجرته لجنة الاستفتاء

الأمريكية (لجنة كنج كرين) فى اعقاب الحرب العالمية الأولى، للتعرف على رغبات الأهالى بهذه المنطقة، إذ أصر السوريون على رفض الانتداب الفرنسى، الذى كان مزمعاً فرضه على بلادهم وأيدهم فى ذلك الطوائف الإسلامية، وكذلك الطوائف المسيحية ماعدا الموارنة فى جبل لبنان.

ولما فرضت فرنسا إنتدابها على هذه المنطقة بعد ذلك، ثار السوريون على فرنسا، حتى ألغى نظام الانتداب، واضطر الفرنسيون للجلاء عن بلادهم.

الفصل الخامس

الحركات الوطنية المناهضة للحكم التركي في الشام والجزيرة العربية وإعادة بناء الدولة السعودية واستقلال اليمن

- عوامل نمو الروح الوطنية فى البلاد العربية.
- فكرة الجامعة الإسلامية وسياسة السلطان عبد الحميد العربية.
- جمعية الاتحاد والترقى وسياسة التتريك.
- النهضة الفكرية والثقافية فى الشام والعراق وتطورها إلى نهضة سياسية.
- الثورة على الحكم التركى فى الجزيرة العربية وقيام الدولة السعودية الثانية والثالثة.
- ثورة اليمن على حكم الترك.

٣٤٢

الفصل الخامس

الحركات الوطنية المناهضة للحكم التركي في الشام والجزيرة العربية وإعادة بناء الدولة السعودية واستقلال اليمن

مع قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨)، دخل كفاح العرب فى مرحلة حاسمة بالثورة على الترك للتخلص من حكمهم واستكمال استقلالهم، وذلك إلى جانب مقاومة الاستعمار الأوروبى فى أنحاء الوطن العربى.

وكان الحكم التركى يزداد استبداداً وبطشا فى الوقت الذى يضعف فيه أمام الأطماع الأجنبية، التى أخذت تناوش العالم العربى من كل مكان، وحل الحكم الأجنبى محل الحكم التركى فى كثير من أجزاء الوطن العربى، كما حدث فى العراق وجنوب الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربى ومصر والسودان، ووقعت فى قبضة الاستعمار البريطانى، فى حين انقضت فرنسا على الجزائر وتونس والمغرب، ومدت أطماعها إلى سوريا ولبنان، واحتلت إيطاليا ليبيا، كما احتلت أسبانيا جزءا من المغرب.

وكان لابد للعرب أن يعتمدوا على أنفسهم فى مقاومة طغيان الحكم التركى والأطماع الأجنبية، ومن ثم قامت فى أنحاء الوطن العربى حركات وطنية عبرت عن آلام وأمال الشعوب العربية، وكانت تمهيدا للحركة القومية الكبرى التى شهدها الوطن العربى فى النصف الثانى من القرن العشرين.

عوامل نمو الروح الوطنية فى البلاد العربية:

وتتلخص فى العوامل التالية:

١- **قيام بعض الحركات الانفصالية عن الدولة العثمانية**؛ مثل الحركة الوهابية فى الجزيرة العربية، ومحاولات محمد على باشا وإبنه إبراهيم باشا لضم الشرق العربى فى دولة قوية بزعامة مصر، كوسيلة لمجابهة الدولة العثمانية. وهذه الحركات وإن أمكن السيطرة عليها فيما بعد، إلا أنها نبهت الأذهان إلى فكرة

الوحدة العربية.

٢- مساوىء الحكم الأجنبي وشدة وطأته، سواء كان تركيا أم أوروبيا..

مساوىء الحكم التركي؛ فقد بلغ الحكم التركي أشده في التعسف والاستبداد منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وخاصة في عهد الاتحاديين (١٩٠٨-١٩١٤)، فقد اتجهت الإدارة في الدولة العثمانية نحو المركزية المطلقة، دون السماح لسكان الولايات بأي نصيب من الحكم الذاتي، مع فرض اللغة التركية كلغة رسمية في الدواوين والإدارات والمحاكم والمدارس. وكل ذلك أثار القلق والتذمر بين العرب، وألهب مشاعرهم ضد الأتراك، وسادت الرغبة بينهم للتخلص منهم.

مساوىء الحكم الأوروبي؛ ولم يكن العرب أسعد حالا في البلاد العربية التي سيطر عليها الإنجليز والفرنسيون والإيطاليون، فقد قبضوا بشدة على شئون الحكم والإدارة فيها، واستخدموا كل وسائل العنف والإرهاب لإخضاع الأهالي، وعملوا على فرض لغاتهم على البلاد، وسخروا إقتصاديات البلاد لخدمة المستعمرين والجاليات الأجنبية، وذلك كما حدث في بلاد المغرب العربي وليبيا ومصر والسودان.

٣- تفضيل العناصر الأجنبية؛ ففي البلاد التي بقيت خاضعة للحكم التركي، ساد العنصر التركي على العنصر العربي، واختص بالمناصب الرئيسية في الإدارات المختلفة والجيش.

وحدث ذلك أيضا في البلاد التي خضعت للاستعمار الأوروبي، فقد حرم العنصر العربي من المشاركة في شئون الحكم، واستأثر المستعمرون بخيرات البلاد.

٤- ظهور حركة فكرية نشطة؛ استمدت قوتها من عوامل خارجية وداخلية.

أثر الأفكار القومية والدستورية الأوروبية؛ ففي هذه الفترة انتشرت الأفكار القومية والثورية التي صاحبت الحركات القومية والدستورية الأوروبية، في البلاد

العربية وفى كثير من أنحاء العالم.

وهذه الأفكار الإنسانية قد ساعدت على تعبئة الشعوب العربية من أجل الحصول على حريتها واستقلالها وحقها في تقرير مصيرها.

أثر المفكرين والكتاب العرب؛ كما ظهرت طائفة من المفكرين والكتاب العرب الذين تشبعوا بهذه المبادىء التحررية، من أمثال الشيخ محمد عبده ومصطفى كامل ومحمد فريد فى مصر، وعبد الرحمن الكواكبى وناصف اليازجى وبطرس البستانى فى الشام.

وهؤلاء الكتاب والمفكرون قد أثاروا الأذهان والوجدان بمقالاتهم وكتاباتهم المؤثرة، ومن أهمها كتاب «طبائع الاستبداد»، وكتاب «أم القرى» للكواكبى، وقد انتشرت هذه المؤلفات فى البلاد العربية، وكانت تحث على وجوب استعادة العرب لمركزهم الطبيعى فى قيادة الأمة الإسلامية.

أثر الجمعيات الأدبية والعلمية؛ كذلك تأسست جمعيات أدبية وعلمية، وخاصة فى بلاد الشام والعراق، ولم تلبث هذه الجمعيات أن تحولت إلى الناحية القومية والسياسية، فإلى جانب أغراضها الثقافية والعلمية التى تهدف إلى إحياء التراث العربى، ورفع شأن اللغة العربية، أضافت أغراضا سياسية ترمى إلى التحرر والحكم الذاتى.

ومن هذه الجمعيات الجمعية القحطانية، وجمعية العهد، والعربية الفتاة. ومما ساعد على نمو هذه الحركة الفكرية، ازدياد إقبال الناس على التعليم، وتقدم فن الطباعة، وانتشار الكتب والصحف الوطنية.

٥- ظهور زعامات عربية؛ من أمثال مصطفى كامل وسعد زغلول فى مصر، والأمير عبد القادر الجزائرى فى الجزائر، والشيخ عبد العزيز الثعالبى فى تونس، وعمر المختار فى ليبيا، وعبد الرحمن الكواكبى فى الشام.

وهؤلاء الزعماء العرب قد أخذوا يستنهضون همم الشعوب العربية، وجمعها حول هدف واحد هو الاستقلال.

وقد كرس هؤلاء الزعماء المخلصون حياتهم لخدمة القضايا العربية بكل الوسائل الممكنة، من مقالات ثورية وخطب حماسية، وتشكيل الجمعيات السرية، وقيادة الجماعات الفدائية، والالتحام مع المستعمرين فى معارك حربية عنيفة.

سمات الحركات التحررية العربية:

مرت الحركات التحررية العربية بمرحلتين متميزتين هما:

١- المرحلة الأولى وتغلب الطابع المحلى:

نشأت الحركات التحررية منفصلة بعضها عن بعض، بسبب اختلاف المكان والزمان والأوضاع والظروف السياسية للبلاد العربية المختلفة. وقد ساعد على ذلك محاولات المستعمرين لتقطيع أوصال الأمة العربية، وعزل تحركات شعوبها بقدر المستطاع.

ونتج عن ذلك أن اتخذت الحركات التحررية العربية فى مراحلها الأولى طابعا محليا تغلب على الطابع القومى، وانفصلت بعضها عن بعض بأكثر من تجمعها وتكتلها واندفاعها فى حركة قومية واحدة.

٢- المرحلة الثانية وتجاوب الحركات التحررية وامتزاجها:

ولما كان العرب ينتمون إلى أمة واحدة ذات لغة واحدة وأرض مشتركة متجاورة، ولهم ماض وآمال مشتركة، ويخضعون لمؤثرات إستعمارية، متشابهة، فقد تجاوبت حركات العرب التحررية، وانتشر صداها بين البلدان والأقطار المتجاورة، وصارت تغذى بعضها البعض.

الصلات بين الحركات الوطنية فى مصر والشام:

وقد حدث ذلك بوضوح على سبيل المثال فى مصر والشام، فقد استمرت الروابط الثقافية بين البلدين، رغم محاولات الاستعمار لعزل مصر عن سائر البلاد العربية، وخاصة بعد أن وقعت تحت نير الاحتلال البريطانى، على أثر تصاعد الأزمة المالية، وتزايد التدخل الأجنبى.

وكانت الأمانى بالخلاص من ربقة السيطرة الأجنبية، قد ربطت بين الحركة الوطنية فى مصر والحركة العربية الكبرى وخاصة فى الشام.

وقد أصبحت مصر مركز البعض الجمعيات العربية فى الشام، مثل «جمعية اللامركزية»، التى كانت تدعو إلى أن يقوم الحكم فى البلاد العربية على قاعدة اللامركزية.

كما صارت مصر ملاذا وملجأ لكثير من زعماء العرب ومفكريهم، الذين فروا من بطش الأتراك فى الشام والعراق.

اشتراك المتطوعين العرب فى الثورة على الترك وفى مقاتلة الإيطاليين فى ليبيا:

وقد اشترك المتطوعون العرب من المصريين وغيرهم فى الثورة ضد الترك خلال الحرب العالمية الأولى.

كما انخرط المتطوعون من مصر والشام والبلاد العربية الأخرى فى صفوف المجاهدين الليبيين لمقاتلة المستعمرين الإيطاليين، الذين أثارت اعتداءاتهم الوحشية عواطف العرب وألهبت حماستهم فى كل مكان.

فكرة الجامعة الإسلامية وسياسة السلطان عبد الحميد العربية

خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وكرد فعل ضد الاستعمار وازدياد السيطرة الأجنبية، فقد شهد الشرق العربى قيام فكرتين اتجهتا فى خطين متوازيين، هما؛ فكرة الجامعة الإسلامية ، وفكرة القومية والوحدة العربية.

وكان العالم الإسلامى فى القرن التاسع عشر قد صار هدفا للأطماع الإستعمارية الأوروبية السافرة التى أطبقت عليه من كل جانب، فقد استولت روسيا على بلاد القوقاز وإمارات وسط آسيا الإسلامية، وسيطرت هولندا على اندونيسيا، وسيطرة إنجلترا وفرنسا على معظم أجزاء الوطن العربى.

أصل فكرة الجامعة الإسلامية:

ولما أحس المسلمون فى أنحاء العالم الإسلامى بالخطر الكبير الذى يحيق

بالإسلام، أخذ قادة المسلمين يفكرون فى أحوال المسلمين ويبحثون عن سر تخلفهم، واهتدوا إلى ضرورة الدعوة إلى الإصلاح، والحكم الشورى، وجمع كلمة المسلمين وتكاتفهم فى كافة أنحاء الأرض، حتى يتمكنوا من صد تيار الغرب الزاحف عليهم.

ومن ثم نشأت فكرة الجامعة الإسلامية، وهى إحياء للوحدة الإسلامية الكبرى.

وتقوم فكرة الجامعة الإسلامية على دعوة المسلمين إلى الاتحاد والتعاون فيما بينهم، لإصلاح أحوالهم، والتكتل لمواجهة الاستعمار الأوروبى.

جمال الدين الأفغانى والدعوة لفكرة الجامعة الإسلامية:

وكان من أشهر الدعاة لفكرة الجامعة الإسلامية، جمال الدين الأفغانى الذى نشأ فى مدينة كابول عاصمة أفغانستان، ودرس العلوم الدينيه وبعض العلوم العصرية.

وقد عاصر جمال الدين الأفغانى أطماع وتدخل الإنجليز فى شئون بلاده، فساءه ذلك، واضطر إلى مغادرة البلاد وأخذ يطوف ببلاد الشرق، حيث شاهد عن كثب آثار الإستعمار الأوروبى فى كل مكان.

ومر جمال الدين الأفغانى بالهند، وزار مصر أكثر من مرة، وتردد على الجامع الأزهر، والتف حوله الكثيرون الذين اعجبوا بفلسفته وحكمته، كما زار تركيا وإيران.

وفى كل مكان كان يكرس جهوده لنشر أفكاره، والعمل على تبصير المسلمين بما وصلوا إليه من الضعف والانحلال، حتى أصبحت بلادهم نهبا للإستعمار، وخاصة بعد أن صارت الدولة العثمانية غير قادرة على حماية ولاياتها الإسلامية من أطماع الدول الأوروبية الإستعمارية.

مسايرة المدنية الحديثة والسعى لتحرير الشرق من سيطرة الغرب:

وكانت دعوة جمال الدين الأفغانى تهدف إلى بلوغ غايتين: الأولى، إصلاح

أحوال المسلمين، ولايتأتى فى ذلك إلا بمسايرة المدنية الحديثة، والأخذ بأسباب تقدم الغرب وتفوقه.

والغاية الثانية، السعى إلى تحرير الشرق من سيطرة الغرب، ولايكون ذلك إلا باتحاد المسلمين وجمع كلمتهم، حتى يستطيعوا تحقيق استقلالهم وحريتهم، والدفاع عن أنفسهم فى مواجهة أطماع ودسائس الاستعمار.

العوامل التى ساعدت على انتشار فكرة الجامعة الإسلامية:

لقيت فكرة الجامعة الإسلامية صدى بعيد فى أرجاء العالم الإسلامى، لعدة أسباب من **أهمها:**

١- تنافس الدول الأوروبية الإستعمارية على بسط سيطرتها على بلاد الشرق الإسلامى، خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فبالإضافة إلى الوطن العربى الذى صار موزعا بين انجلترا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا، توغل الاستعمار الأوروبى فى بلاد إفريقيا الإسلامية، كالسودان ونيجيريا وزنجبار والصومال وغيرها.

وقد صحب ذلك سلسلة من الاعتداءات الوحشية على الشعوب الإسلامية.

٢- زيادة روابط الاتصال بين أجزاء العالم الإسلامى، بسبب تقدم وسائل النقل، وانتشار الصحافة فى مصر وتركيا والشام والجزائر وتونس والهند وإيران وأندونيسيا وغيرها.

وكانت هذه الصحف تعالج موضوع الاستعمار، وتنبه الشعوب الإسلامية إلى أطماع الدول الأوربية واعتداءاتها المتكررة عليها.

٣- أثر أفكار وتعاليم السيد جمال الدين الأفغانى، التى كانت تدعو إلى قيام نهضة ووحدة شرقية إسلامية، تكفل للأمم الإسلامية استقلالها وحريتها، وتحفظ عليها خيرات بلادها التى هى محل أطماع الدول الأستعمارية الأوروبية.

٤- التحكم الإقتصادى الذى صاحب الغزو الأوروبى للعالم الإسلامى ومهد له، فتدفقت رؤوس الأموال الأجنبية على الدول الإسلامية فى صورة قروض وامتيازات إقتصادية وتجارية.

وقد استيقظت معظم الشعوب الإسلامية، بعد أن رأت بلادها وقد استغرقت فى الديون الأجنبية واستنزفت خيراتها الطبيعية، فانتشرت الدعوة بأن تكون ثروة البلاد الإسلامية للمسلمين، وليست للأوروبيين الدخلاء.

احتضان السلطان عبد الحميد لفكرة الجامعة الإسلامية لتقوية مركزه.

اعتلى السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ - ١٩٠٩) عرش السلطنة فى وقت كانت الإمبراطورية العثمانية فى أشد حالات الارتباك فى الداخل والخارج.

ففى الداخل ساد التدمر والتمرد بين الطبقة المستنيرة من الأتراك والعرب، وأخذ بعض المصلحين وعلى رأسهم مدحت باشا يطالبون بادخال الطابع الدستورى على نظام الحكم فى الدولة العثمانية.

أما فى الخارج فكانت روسيا تهدد تركيا بالحرب، كما حدث فى عام ١٨٧٧. كما اتخذت معظم الدول الأوروبية موقفا معاديا لتركيا تحت ضغط الشعوب الأوروبية التى كانت تلح على حكوماتها للتدخل لإنقاذ الولايات العثمانية فى أوروبا من تعسف الأتراك، وخاصة بعد أن استخدموا القسوة والعنف فى إخماد الثورات التى قامت فى بلاد البلقان ضد الحكم التركى.

وفى ذلك الوقت رأى السلطان عبد الحميد أن يقوى مركزه فى الداخل والخارج، بتسخير الدين لتأييد سياسته، فأغدق على عدة صحف ومجلات لتنشر له العداية وتوجه الرأى العام نحو سياسته الإسلامية.

كما رأى السلطان عبد الحميد أن يستفيد من ظهور فكرة إنشاء الجامعة الإسلامية، فشجع هذه الفكرة على أن تخرج إلى حيز الوجود.

كذلك اتجه إلى إحياء الخلافة الإسلامية، وأخذ يدعو الأمم الإسلامية فى كل

بقاع العالم للالتفاف حول الدولة العثمانية، باعتبارها دولة الخلافة التى أخذت على عاتقها الذود عن الإسلام.

أهداف السلطان عبد الحميد من سياسته الدينية:

وكان السلطان عبد الحميد يسعى إلى تحقيق هدفين من وراء سياسته الدينية، مستغلا شعور المسلمين بالحاجة إلى التضامن والتكتل:

١- تثبيت ملكه وحكمه المطلق:

والهدف الأول هو تثبيت ملكه وحكمه المطلق فى الداخل، فى مواجهة الحركات الدستورية التى كانت تدعو إلى تقييد سلطانه، فيصبح «ظل الله فى الأرض»، على نحو ماكان يردده دعاته عنه، وبذلك لايستطيع أحد أن يناقشه الحساب فى الداخل.

٢- تزعمه للإسلام والتفاف المسلمين حوله لمواجهة الدول الأوروبية التى تحكم شعوبا إسلامية:

أما الهدف الثانى فهو أن يصبح فى الخارج على رأس الحركة الإسلامية، ويلتف حوله المسلمون فى جميع أنحاء العالم، بصرف النظر عن أجناسهم وقومياتهم، باعتباره زعيم الإسلام، وحامى المسلمين فى مواجهة الدول الأوروبية التى تزحف عليهم.

وبما أن السلطان عبد الحميد بهذه الصفة سيصبح زعيما للمسلمين الخاضعين للدول الأوروبية، وعلى رأسها روسيا وإنجلترا وفرنسا، فإنه يستطيع أن يساوم تلك الدول ويهددها عند الضرورة، بإثارة المسلمين وإعلان الجهاد عليها فى جميع أنحاء العالم الإسلامى.

تقريب السلطان عبد الحميد لبعض الشخصيات الإسلامية وإرساله الدعاة إلى الأقطار الإسلامية:

ولكى تنجح دعوة السلطان عبد الحميد، فقد أخذ يقرب إليه عدد من الشخصيات الإسلامية البارزة من علماء الدين والزعماء، مثل شيخ الإسلام

أبي الهدى الصيادى والسيد جمال الدين الأفغانى وغيرهما.

وقد أصبحت الآستانة مقصد الزعماء المسلمين، الذين يجاهدون لتخليص بلادهم من الاستعمار الأوروبى.

كما أرسل دعاته إلى الأقطار الإسلامية، وخاصة التى تعانى من الاحتلال الأوروبى، والتى تهددها الأطماع الأجنبية، مثل مصر والسودان والمغرب والهند وأفغانستان والملايو وغيرهما.

وكان دعاة السلطان يروجون للأمل فى النجاة من الاستعمار الأوروبى على يد الخلافة العثمانية.

نجاح الدعوة للجامعة الإسلامية:

وقد لقيت الدعوة الإسلامية تحت زعامة السلطان العثمانى نجاحا كبيرا، وخاصة بين الشعوب التى خضعت للاستعمار الأوروبى، أو الواقعة تحت تهديده.

وقد استغل بعض زعماء الشعوب المحتلة فكرة الجامعة الإسلامية، للاستعانة بالسلطان فى سبيل التخلص من الاستعمار الأوروبى، باعتباره خليفة للمسلمين وحامى الحرمين الشريفين.

ومن بين هؤلاء الزعماء مصطفى كامل، الزعيم المصرى الشاب الذى أعجب بهذه الدعوة، وخاصة فى مستهل جهاده، وأخذ يشيد بالدعوة الإسلامية والخلافة العثمانية.

وفى هذا الشأن قال مصطفى كامل «إننا نحب الدولة العثمانية لأننا قبل كل شيء نريد أن نرى أمة شرقية قوية تصدر منها الأنوار إلى كل أمة شرقية، ولأننا بصفتنا مسلمين نرى أنها تحمى المسلمين فى الشرق وتحفظ البلاد الطاهرة المقدسة، فمملكة الخلافة الإسلامية هى فى الحقيقة مملكتنا وقبلتنا التى إليها نلجأ ونحوها نتجه»[1].

---

(١) د/ أحمد عزت عبد الكريم وآخرون: تاريخ العرب الحديث والمعاصر. ص ص ١٢٠، ١٢١.

السياسة العربية للسلطان عبد الحميد

أبدى السلطان عبد الحميد اهتماما خاصا بالبلاد العربية باعتبارها قلب العالم الإسلامى.

وكان يبعث رسله إلى البلاد العربية لمحاولة إقناع العرب بأن الجامعة الإسلامية تحت زعامة الخلافة العثمانية، هى أملهم الوحيد فى النجاة من الإستعمار الأوروبى، كما أنها خير وسيلة لاسترداد مجدهم الخالد وعزهم التليد.

محاولة بث الفرقة والمنازعات والمنافسات المحلية بين الأمراء والحكام:

وفى بعض الأحيان كان دعاة السلطان يقومون بإثارة روح التفرقة المحلية والمنازعات القبلية والمنافسات بين أمراء وحكام العرب. وفى أحيان أخرى كان السلطان يدعو إلى الآستانة بعض أمراء العرب ممن عرفوا بقوة الشخصية، فيستضيفهم ويوفر لهم أسباب الراحة والرفاهية فى العاصمة العثمانية، ثم يمنعهم من العودة إلى بلادهم للتخلص من نفوذهم بين العرب.

رعاية المؤسسات الدينية والعلمية العربية:

وبقصد التودد إلى الشعوب العربية، فقد أبدى السلطان اهتمامه ورعايته للمؤسسات العربية الدينية والعلمية، فتبرع لها بالأموال والهبات، وقدم المبالغ الضخمة لإصلاح الحرمين الشريفين، وترميم وزخرفة المساجد الكبرى.

إلحاق العرب فى حرس السلطان وفى الوظائف الكبرى:

ومن أجل استمالة العرب أيضا، فقد أنشأ السلطان عبد الحميد حرسا خاصا له من العرب.

كما ألحق بعض الموالين له من العرب فى الوظائف الكبرى، مثل عزت باشا العابد وهو من عرب الشام، واستطاع أن ينال أكبر حظوة عند السلطان عبد الحميد، إذا أصبح مستشاره فى الشئون العربية، وكان له دور هام فى مشروع سكة حديد الحجاز.

ومنهم الشيخ أبو الهدى الصيادى من كبار العلماء، وسليم باشا ملحمة وزير الخراج والمعادن وهو لبنانى.

الاهتمام بمشروعات السكك الحديدية:

أولى السلطان عبد الحميد اهتماما بالغا بمشروعات السكك الحديدية فى مختلف أنحاء الدولة العثمانية.

وكان يهدف من وراء ذلك إلى تحقيق الأغراض التالية:

١- **ربط أجزاء الدولة المختلفة**، ويساعد ذلك على نجاح فكرة الخلافة العثمانية والجامعة الإسلامية.

كما يقوى قبضة الدولة على الولايات التى بدأ الوعى القومى يستيقظ فيها، مثل سوريا والعراق والحجاز.

٢- **إجبار الولايات على الرضوخ للقوانين العسكرية والدفاع عن الإمبراطورية**، باندماج أهلها فى الدولة وتقديمهم المال والرجال للاشتراك فى الدفاع عنها.

٣- **تسهيل مهمة الدفاع عن الإمبراطورية**، فسوف يساعد مد خطوط السكك الحديدية على سرعة توزيع القوات العثمانية ووصولها إلى الجهات التى تتعرض للعدوان.

مشروع سكة حديد الحجاز:

وهو من أهم مشروعات السكك الحديدية التى أنشئت فى عهد السلطان عبد الحميد، وكان يصل بين دمشق والمدينة المنورة.

وكان السلطان عبد الحميد يعتبره من بين الوسائل التى تذرع بها لإعلاء شأن الخلافة، ونشر فكرة الجامعة الإسلامية.

الفرص من إنشاء المشروع:

كان السلطان عبد الحميد يهدف من وراء إنشاء مشروع سكة حديد الحجاز إلى تحقيق الأغراض التالية:

١- خدمة الحجاج وتسهيل وصولهم إلى مكة والمدينة، وذلك بالاستعاضة عن طريق القوافل الذى كان يستغرق نحو أربعين يوما، وكذلك طريق البحر الذى كان يستغرق حوالى اثنى عشر يوما.

وقد أصبح المسافر عن طريق هذا الخط الحديدى لايقضى أكثر من أربعة أو خمسة أيام.

٢- تحقيق أهداف سياسة لخدمة أغراض السلطان، ونشر الدعاية بين المسلمين فى أنحاء العالم الإسلامى عن مدى حرص السلطان على خدمة الحرمين الشريفين، وتسهيل الحج لكل من أراد أداء هذه الفريضة.

وقد أثار ذلك حماسة دينية كبيرة بين المسلمين، واكتسب السلطان عبد الحميد بهذا المشروع عطف المسلمين فى جميع أنحاء العالم، وخاصة بعد أن دعا إلى مساهمة المسلمين فى كل مكان بالتبرع لإنشاء هذا الخط الحديدى، وبدأ بالتبرع بمبلغ كبير، كما أمر بخصم عشرة فى المائة من مرتبات موظفى الدولة لصالح هذا المشروع.

وعلى أثر ذلك أقبل المسلمون على التبرع حتى غطت تبرعاتهم أكثر من ثلث نفقات المشروع.

٣- خدمة الأغراض العسكرية، بتسهيل نقل القوات والإمدادات العسكرية عن طريق هذا الخط الحديدى إلى الجزيرة العربية وخاصة الحجاز واليمن، والتغلب على صعوبة المواصلات التى كانت تضعف إخضاع هذه الولايات.

خطوات تنفيذ المشروع والعقبات التى اعترضته:

أشرف على إقامة هذا المشروع مهندسون ألمان، وبدىء العمل فى تنفيذه فى سنة ١٩٠٠ من دمشق، وفى أغسطس سنة ١٩٠٨وصل الخط الحديدى إلى المدينة المنورة.

وكان من المقرر أن يصل هذا الخط إلى مكة، ولكن الحسين بن على شريف

مكة خشى على سلطانه من بطش الدولة العثمانية، فهب لعرقلة مد المشروع من المدينة المنورة إلى مكة المكرمة، مقر إمارته ومركز قوته. وهكذا بقيت نهاية هذا الخط الحديدى عند المدينة.

وعند قيام الحرب العالمية الأولى، عمل الإنجليز على تخريب سكة حديد الحجاز، وذلك بالتحالف مع القوات العربية التى انضمت إليهم تحت قيادة فيصل بن الحسين، ولازال هذا الخط معطلا حتى الآن.

افتضاح سياسة السلطان عبد الحميد الاستبدادية لدى كثير من العرب:

وبالرغم من استخدام السلطان عبد الحميد للدين والمشروعات الإصلاحية، لتنفيذ سياسته الرامية إلى إحكام قبضة الدولة العثمانية على العرب، فإن كثير من العرب فطنوا إلى خبايا هذه السياسة، حتى أنهم ضاقوا باستبداد السلطان، فانضم بعض زعمائهم إلى جمعية الاتحاد والترقى، التى كانت تهدف إلى إقرار حكم الشورى والدستور فى الدولة العثمانية.

جمعية الاتحاد والترقى
وسياسة الإتحاديين والتتريك

امتدت النقمة على استبداد السلطان عبد الحميد ورجاله إلى مختلف أنحاء الدولة العثمانية، وشملت الترك الذين تحملوا الكثير من فظائع الاغتيال والنفى والتشريد، مما أضر بسمعة الدولة العثمانية فى الداخل والخارج.

وقد بلغت النقمة أشدها فى إقليم مقدونيا فى بلاد البلقان، التى تضم ثلاث من الولايات العثمانية الأوروبية، هى «سلانيك» و«مناستر» و«قوصوه». وكانت الولايات العثمانية الأوروبية وعددها ست ولايات، تشمل بالإضافة إلى ولايات مقدونيا، ولايات «أدرنة» و«يانيا» و«أشقورة».

وكان رجال السلطان يقيمون الحواجز أمام الحريات ومحاولات الإصلاح، وينشرون الإرهاب فى كل مكان، ويمنعون الصحف الأجنبية التى تعارض سياسة

الحكومة من دخول البلاد العثمانية، وفي مقدمتها صحيفة «تركيا الفتاة»، التي كان يصدرها أحرار الترك الذين لجأوا إلى باريس، عاصمة فرنسا التي كانت مناراً للحرية في ذلك الوقت.

جمعية الإتحاد والترقي:

وفي ذلك الوقت قام فريق من الترك الذين لجأو إلى باريس بتأسيس جمعية سرية، أطلقوا عليها إسم «جمعية الاتحاد والترقي»، انضم إليها بعض العرب والروم والأرمن.

وفي البداية أخذت هذه الجمعية تبث فكرتها في الولايات المقدونية الثلاث سلانيك ومناستر وقوصوه، ولم يلبث أن انضم إليها كل محبي الحرية والإصلاح والمساواة، من حكام وقضاة وموظفين ومعلمين وصحفيين وأدباء، على اختلاف طبقاتهم وفئاتهم.

وقد لاقت فكرة جمعية الاتحاد والترقي تجاوبا واستحسانا في تفكير الضباط العسكريين الأحرار في جميع بلاد الروملي التي تضم الولايات العثمانية الأوروبية مما ساعد على انتشار فكرتها بين الفئات الواعية من الشعب في هذه الولايات، مع الاحتفاظ بسرية هذه الجمعية بقدر الإمكان، وخاصة مايتعلق بهيئتها المركزية.

إعلان العصيان وبروز دور جمعية الاتحاد والترقي.

وكان أحرار ضباط الجيش العثماني متحمسين للإصلاح وإعلان الدستور والحرية، أسوة بالدول الأوروبية، مما دفع البكباشي (مقدم» أنوربك، على رأس فرقته العسكرية، وقام نيازى بك على رأس سريته، لهذا الغرض، فهلل لها جموع الشعب في مقدونيا بمختلف عناصره وأديانه، وسارت مظاهرات الفرح والابتهاج، هاتفة بحياة بطلي الحرية أنوربك ونيازى بك.

وعلى أثر ذلك أخذت جمعية الاتحاد والترقي تظهر وتتهيأ للعمل من أجل الوصول إلى حكم دستورى، وبادرت بإرسال البرقيات إلى الأحرار في جميع

الولايات والألوية، لاستنهاض الهمم للاشتراك فى ثورة عارمة تعم جميع البلاد.

وقد اضطر مجلس وكلاء الدولة (مجلس النظار أو الوزراء) إلى إجابة الثوار إلى طلبهم، فى الجلسة التى عقدها المجلس لبحث حقيقة العصيان وأسبابه.

وفى نهاية تلك الجلسة التى عقدت برئاسة الصدر الأعظم سعيد باشا، إلى السلطان المضبطة التالية، لاستصدار موافقته للعمل بموجبها:

«بناء على الإرادة السنية الصادرة عن مقام الخلافة العظمى، طالعنا البرقيات والرسائل البالغة سبعا وستين الواردة فى ٨و٩و١٠ تموز سنة ١٣٢٤ (١٩٠٨) من ولاة مناستر وقوصوه وسلانيك وقادة المناطق والمفتش العام، بشأن العصيان الذى قام به الشعب فى الأيام الأخيرة بالاشتراك مع العساكر وضباطهم فى بعض مناطق الجيش الثالث، فتبين لنا أن أهالى أكثر تلك الأنحاء قاموا بالثورة مع الضباط وأفراد الجيش، فكسروا أبواب المستودعات وأخذوا ماحوته من سلاح وعتاد وأموال مهددين كل من خالفهم بأشد العقوبات وبالقتل، كما قاموا بتظاهرات على أصوات المدافع طالبين فى خطبهم إعلان الحرية والدستور، وحاصروا المواقع التى تحصن فيها المشير عثمان باشا وأخذوه وجعلوه رهن التوقيف.

ولماكانت أعمال البغى التى قاموا بها تستهدف تطبيق أحكام القانون الأساسى ودعوة مجلس المبعوثين للاجتماع، فإذا لم يجابوا إلى طلبهم بعد رفضهم النصائح المعروضة عليهم، توسع نطاق ثورتهم وعصيانهم والحقيقة هى أن القانون الأساسى لايزال مرعيا، ولكن واقف أعمال «مجلس مبعوثان» زمنا قد نشأ عن الجاءات مالية ومقتضيات الدولة.

ولما كان حقن دماء الرعية والحيلولة دون تدخل الدول الأجنبية يفرضان افتتاح المجلس المذكور، كما أشار بذلك صاحب الجلالة مستهدفا إقرار الأمن والسكنية فى المملكة، رأينا بعد المذاكرة فى الأمر أن تصدر التبليغات العامة برقيا إلى الولايات والألوية المستقلة لانتخاب نواب حائزين الصفات اللازمة وفاقا للأصول الانتخابية الموجودة، لذلك نظمنا هذه المضبطة مع البرقية المتضمنة

التبليغات المقتضاة رجاء رفعها إلى الحضرة السلطانية لاستصدار إرادته السنية الموفقة إلى الصواب للعمل بموجبها.

(٢٤ جمادى الأخرى سنة ١٣٢٦ الموافق لتاريخ ١٠ تموز سنة ١٩٠٨)(٢).

وفى نفس اليوم صدرت الارادة السنية السلطانية بالموافقة على ماجاء فى مضبطة مجلس الوكلاء، ونشرت فى صحف العاصمة، وأبلغ محتواها برقيا إلى الولايات والألوية المستقلة لإجراء الإنتخابات.

وفى ١٤ تموز سنة ١٩٠٨ استصدر مجلس الوكلاء العفو عن الذين مازالوا يواصلون أعمال الاضطرابات فى مقدونيا، بشرط أن يلقوا أسلحتهم ويسلموها إلى الحكومة ويعودوا إلى منازلهم، ثم شمل العفو جميع المجرمين السياسيين والعاديين.

وفى ١٦ تموز (يوليه) ١٩٠٨ قرر مجلس الوكلاء إلغاء «منظمة الخفية»، وجاء فى المنظمة التى أعدها المجلس بهذا الشأن «إن إعلان القانون الأساسى قد قابله الأهلون والعساكر الشاهانية فى الولايات المقدونية بالشكر والامتنان وتقدم الثائرون إلى دوائر الحكومة ملقين أسلحتهم على ماورد فى برقية المفتش العام حسين حلمى باشا الذى اقترح أن يفد إلى العاصمة بعض أركان جمعية الاتحاد والترقى ليعرضوا جميع المعلومات التى يطلب منهم إيضاحها كما جاء فى البرقية المحولة من المشيخة إلى مجلس الوكلاء إن الجمعية المومأ إليها تشير إلى الاتحاد القائم بين الأهلين والجيش وكلهم يرجو إلغاء الخفية التى كانت سبب سوء التفاهم بين السلطنة السنية والملة».

وعلى أثر ذلك صدرت الإرادة السنية بالغاء منظمة الخفية، وبدأ اتصال الحكومة الرئيسية بأركان جمعية الاتحاد والترقى.

وكان أركان جمعية الاتحاد والترقى فى مقدونيا يصرون بالحاح على سرعة إجراء الانتخابات النيابية، حتى يمكن افتتاح مجلس النواب فى بدء نوفمبر ١٩٠٨.

---

(٢) يوسف الحكيم: سورية والعهد العثمانى. ص ١٥٢.

وفى اجتماع مجلس الوكلاء حث حسين حلمى باشا المفتش العام على ضرورة الإسراع بالانتخابات، بسبب موقف جمعية الاتحاد والترقى المتجه نحو الانقلاب على الحكومة إذا لم تجر الانتخابات بمقتضى القانون الذى أعده المجلس النيابى قبل ثلاثين عاما بهذا الشأن.

وفى ٢٠ تموز صدرت الإرادة السنية للعمل بموجب قرار مجلس الوكلاء الذى رفعه إلى السلطان الصدر الأعظم سعيد باشا . وفى ٢٠ سبتمبر نشر القانون الجديد لانتخاب النواب، مع لائحة تتضمن صورة تطبيقه.

ولم تحفل الولايات الشرقية ولا العربية، باستثناء بعض المدن السورية، باعلان الثورة والقانون الأساسى فى مقدونيا، لأن شعوب تلك الولايات الآسيوية المهضومة الحقوق، لم تستطع على الفور نزع وثاق العبودية الذى أحكمه فى رقابها الباشوات والبكوات والآغاوات الإقطاعيون، ويشد أزرهم حكام السلطان عبد الحميد.

المؤامرة الرجعية ونهاية العهد الحميدى:

وكان كثيرون من أنصار العهد السابق فى العاصمة والولايات الشرقية والعربية غير مؤمنين بمبادىء الدستور، وقام بعضهم بتأسيس جمعيات رجعية، أعلنوا أن هدفها المحافظة على أحكام الدين الإسلامى، فى مواجهة جمعية الاتحاد والترقى التى تتألف من خليط لادينى من الترك المرتدين والأروام والأرمن، وتسعى لنزع السلطة من السلطان وخليفة المسلمين.

وكان القائمون على هذه الجمعيات الرجعية يسعون لاحباط الدستور وأهدافه النبيلة، والرجوع بالدولة إلى حكمها الاستبدادى السابق، تحت ستار الدفاع عن الدين.

وقد استعان هؤلاء المنتفعون الرجعيون بالكثيرين من الجهلة والغوغاء، وتآمروا معهم لإنقاذ السلطان وحكمه من مخططات جمعية الإتحاد والترقى، التى اعتبروها عدوة للملة والدين.

وفى الحادى والثلاثين من شهر مارس سنة ١٩٠٩، قام جنود السلطان فى العاصمة على رأس الأفراد المنتمين إلى الجمعية الرجعية، بالهجوم على مجلس النواب، وأطلقوا النار على نواب الاتحاد والترقى وقتلوا بعضهم، وبينهم الأمير محمد أرسلان مبعوث اللاذقية.

وفى نفس اليوم قام المنتمون إلى الجمعيات الرجعية فى بعض مراكز الولايات الشرقية والعربية، بمظاهرات واعتداءات كانت على أشدها فى مدينة أضنة مركز الولاية، حيث هجم المتظاهرون على الأرمن والمسيحيين الآخرين، وقتلوا عدداً كبيرا منهم، ونهبوا أموالهم وهدموا منازلهم.

وكانت هذه الثورة الرجعية سببا مباشرا لخلع السلطان عبد الحميد الثانى، والقضاء على عهده ورجاله.

خلع السلطان عبد الحميد وتولى أخيه رشاد العرش:

وكان المشير محمود شوكت باشا قد هب على رأس جيشه، لإخماد نار الفتنة الرجعية التى بثها رجال السلطان عبد الحميد، ودخل بجيشه العاصمة وحاصروا قصر السلطان عبد الحميد، وقتل بعض رجاله وفر الآخرون.

وعلى لافور أعلنت الإدارة العرفية فى المناطق التى اختل فيها الآمن، وأخذ قادة جمعية الاتحاد والترقى يتأهبون لقمع هذه الفتنة وإزالة أسبابها.

وفى ١٤ إبريل سنة ١٩٠٩، وأثناء اجتماع المجلس العمومى الذى يضم الأعيان والنواب معا، تمكن قادة جمعية الاتحاد والترقى من الحصول على قرار بخلع السلطان عبد الحميد وتولية أخيه وولى عهده محمد رشاد أفندى عرش آل عثمان والخلافة الإسلامية، وذلك بالاستناد إلى فتوى شرعية أصدرها شيخ الإسلام محمد ضياء الدين أفندى، وهذا نصها مترجما إلى اللغة العربية:

«إن زيدا الذى هو إمام المسلمين قد طوى بعض المسائل الفقهية، ومنع الكتب الشرعية وأحرقها، وتصرف فى بيت المال تصرفا مقرونا بالإسراف والتبذير،

واعتماد الإيقاع بالرعية ظلما وتقتيلا وحبسا وتعذيبا، ثم أقسم بأن يرجع إلى الصلاح، ولكنه حنث بيمينه وأصر على إحداث فتنة كبرى تلحق بأموال المسلمين خللا كليا، وأثار بينهم القتال، فتوالت الأخبار عن تغلبهم عليه واعتباره مخلوعا، وقد تحقق وجود الضرر فى بقائه والصلاح فى زواله، فهل يجب والحالة هذه تنفيذ مايراه أولياء الأمور من أرباب الحل والعقد من ترجيح بين تكليفه، للاستقالة من الإمامة والسلطنة وبين خلفه؟ **الجواب**: نعم يجب ذلك(٣).

وبعد أن تمت المراسم المعتادة فى اعتلاء السلطان محمد رشاد العرش، تألفت الوزارة الجديدة برئاسة الصدر الأعظم توفيق باشا، فى ٢١ ابريل سنة ١٩٠٩، وجاء فى الخط الهمايونى بهذا الشأن الرغبة فى العمل بالقانون الأساسى، بالقول «ولما كان جل آمالى ومقاصدى أن تكون تبعتنا بجميع صنوفها وبدون أى استثناء، حائزة الحرية والعدالة والمساواة وأن تطبق الأحكام الشرعية والقانونية تماما وتؤيد شوكة دولتنا ومكانتها وتأمين الوسائل التى توصلها إلى مايتفق مع استعدادها المادى والمعنوى من مراتب الرقى والكمال، وكان قانوننا الأساسى كفيلا بتنفيذ ماصممنا عليه فى هذا الشأن بعون الله سبحانه وتعالى، لذلك وبعد الاتكال على توفيقاته الصمدانية، والعمل بأحكام قانوننا الأساسى أضع كامل ثقتى بكم واعتمادى على مساعيكم لتحقيق أقصى آمالنا السالفة الذكر ومعاونة جميع الوكلاء ومجلسنا العمومى الملى وجميع الموظفين».

(١٥ ربيع الآخر ١٣٢٧، محمد رشاد)(٤).

فترة من الاستقرار والحياة الدستورية تسود فى أنحاء البلاد العثمانية فى بداية العهد الجديد:

وبعد خلع السلطان عبد الحميد واعتلاء السلطان محمد رشاد العرش، أخذت الحكومة الجديدة تدير شئون الدولة وفقا للدستور، بالاستفادة من خبرة ذوى النزاهة

(٣) يوسف الحكيم: المرجع السابق. ص ١٦٨.
(٤) يوسف الحكيم: نفس المرجع، ص ص ١٦٩ و ١٧٠.

والاخلاص من رجال العهد السابق من عرب وأروام وأكراد وأرمن وغيرهم.

وفي هذه الفترة شعر العثمانيون في جميع أنحاء البلاد العثمانية بحياة جديدة دستورية، وباستقرار وهدوء واطمئنان، وتبين للجميع أنه لافرق في المعاملات والحقوق والواجبات، وفي اسناد الوظائف بين تركي وعربي وكردي وأرمني وورومي ومقدوني وألباني، ولابين مسلم ومسيحي ويهودي، فالجميع عثمانيون.

وكان قد صدر تعديل هام لبعض أحكام القانون الأساسي، استمد من القوانين الأوروبية وخاصة القوانين الفرنسية، وذلك في الخامس من شهر أغسطس سنة ١٩٠٩.

تعصب الاتحاديين للقومية التركية ومحاولتهم فرصة التركية على الولايات غير التركية:

ولكن سياسة الحكام الأتراك الاتحاديين الجدد لم تلبث أن خيبت آمال العرب، فقد اعتقدوا أن تجديد شباب الدولة لايكون إلا بالتمسك بالقومية التركية.

ولذلك فقد اتسم حكمهم بالتعصب لقوميتهم، كما حاولوا فرض اللغة والصبغة التركية على البلاد الخاضعة لهم غير التركية، ومنها البلاد العربية.

رفض العرب والشعوب الأخرى غير التركية لمحاولة التتريك:

وكان لهذا الاتجاه رد فعل سيء لدى العرب والشعوب غير التركية في الدولة العثمانية، فقد رفضوا محاولة التتريك التي أقدم عليها الاتحاديون.

وقد ساعد ذلك على إذكاء الروح القومية بين العرب، وخاصة في الوقت الذي ظهرت فيه نهضة فكرية ثقافية عربية، استهدفت تبصير العرب بتاريخهم وأمجادهم ودعوتهم إلى التمسك بأهداب قوميتهم.

النهضة الفكرية والثقافية في الشام والعراق وتطورها إلى نهضة سياسية

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت في بلاد الشام والعراق نهضة

فكرية أدبية، ثم تطورت إلى نهضة سياسة، استهدفت الدفاع عن حقوق العرب إزاء الحكام الأتراك المستبدين، ولإصلاح أحوال البلاد العربية.

عوامل قيام النهضة بسوريا والعراق

كانت هذه النهضة الفكرية الأدبية نتيجة لعدة عوامل، من أهمها:

١- إنشاء المدارس المختلفة؛ وقد ساعد على بعث هذه النهضة فى الشام، المدارس المختلفة التى أنشئت أثناء الحكم المصرى فى عهد محمد على باشا، وذلك بالإضافة إلى إيفاد كثير من أبناء الشام لتلقى العلوم فى المدارس المصرية.

٢- مدارس الإرساليات التبشيرية، ونتيجة لتسامح الحكم المصرى فى سوريا، فقد قدم إلى البلاد وفود عديدة من الإرساليات التبشيرية الطاثوليكية الفرنسية أو البروتستانتية الأمريكية.

وقد قامت هذه الإرساليات التبشرية بإنشاء عدد من المدارس، ومن أهمها كلية عنتورة للبنين، وكلية البنات فى بيروت، والكلية السورية البروتستانتية فى بيروت، وهى الجامعة الأمريكية الحالية.

وكان التعليم فى هذه المدارس باللغة العربية، كما اهتم المشرفون على المدارس التبشيرية بصفة خاصة باللغة العربية وآدابها، ونشروا كثيرا من المؤلفات فى هذا المجال عن طريق المطابع التى أنشأوها، ومن أشهرها مطبعة الإرسالية الأمريكية.

٣- نشر المطبوعات الأدبية والعلمية والصحف المصرية فى سوريا، وأثناء الحكم المصرى كانت تصل إلى سوريا كثير من كتب الآداب العربية، والعلوم الحديثة المترجمة التى كانت تقدمها مطبعة بولاق فى القاهرة، وذلك بالإضافة إلى الصحف التى كان تصدر فى مصر.

٤- تأثير الآدباء العرب؛ ومن أشهرهم ناصيف اليازجى، وبطرس البستانى، وعبد الرحمن الكواكبى، وقد ساهموا هم وغيرهم بجهد كبير فى النهضة الأدبية، بنشر كثير من كتب الأدب، وتأليف العديد من الكتب فى الموضوعات المختلفة.

النهضة فى العراق:

وفى العراق ساعد على قيام الحركة الأدبية والفكرية، ظهور العديد من الكتاب والأدباء، وانتشار المدارس، واهتمام الناس بالتعليم، وتأسيس عدد من الصحف التى كانت تهتم بشئون البلاد المختلفة، بالإضافة إلى تأثير النهضة الأدبية والفكرية فى بلاد الشام المجاورة.

الجمعيات العلمية والأدبية؛ ومن أهمها:

١- **جمعية الفنون والعلوم**؛ وقد أنشأها ناصيف اليازجى وبطرس البستانى، مع بعض أعضاء الإرساليات الأمريكية.

٢- **الجمعية الشرقية**؛ وأنشأتها جماعة اليسوعيين.

٣- الجمعية العلمية السورية؛ وكانت تضم مائة وخمسين عضوا من أبرز الشخصيات السورية ينتمون إلى طوائف المسلمين والمسيحيين المختلفة، وفى ذلك الوقت كانت حدة التعصب الدينى قد خفت وقد تأسست هذه الجمعية فى عام ١٨٥٧، وكان من أبرز أعضائها إبراهيم اليازجى.

أثر الجمعيات الأدبية والعلمية:

وكان لهذه الجمعيات الأدبية والعلمية دور كبير فى تنوير الأذهان، ونشر الآداب والأشعار الحماسية بين الناس.

كما اهتمت باحياء التراث العربى، ورفع شأن اللغة العربية، وساعدت على نمو الحركة القومية العربية.

ولم تلبث هذه الجمعيات الأدبية والفكرية أن جنحت إلى الناحية القومية السياسية، فأضافت إلى أغراضها الثقافية أغراضا سياسية تهدف إلى تقرير الحكم الذاتى اللامركزى فى بلاد الشام. وقد تجلى هذا الاتجاه لأول مرة فى القصيدة الحماسية التى نظمها إبراهيم اليازجى من الجمعية العلمية السورية، وكانت تمجد فكرة القومية العربية، وتذكر العرب بمآثرهم وأمجادهم، وتندد بالآثار السيئة

للاختلافات المذهبية، والإدارة العقيمة، ودعا السوريين إلى الاتحاد للتخلص من الحكم التركى الغاشم.

وقد انتشرت هذه القصيدة بشكل واسع فى البلاد العربية، وكان لها صدى قوى فى نفوس الشباب، مما جعل أفكارهم تتسم بطابع العزة القومية.

وقد نشأت هذه الأفكار الجديدة فى سوريا والعراق، ثم مالبثت أن اجتاحت سائر البلاد العربية، حتى عم السخط والتذمر من الحكم التركى.

الجمعيات الوطنية والقومية:

ومن أهمها:

(١) جمعية بيروت السرية:

وهى أول جمعية تنشأ لأغراض سرية، وقد تشكلت فى بيروت وانتشرت فروعها فى المدن الأخرى، واقتصر نشاطها على لصق المنشورات فى الشوارع.

وكانت هذه المنشورات تندد بمساوئ الحكم التركى، وكانت دعوتها بمثابة النداء الأول لحركة القومية العربية، ويتلخص فى الاستقلال الذاتى والتكتل السياسى.

وفى سنة ١٨٨٠ أخذت بعض المنشورات تنادى بالمطالب التالية:

١- منح الاستقلال لسوريا بالاتحاد(١) مع لبنان.

٢- الاعتراف بالعربية كلغة رسمية للبلاد بدلا من اللغة التركية.

٣- إلغاء الرقابة والقيود الأخرى التى تعوق حرية الرأى وانتشار العلم.

٢- جمعية اللامركزية الإدارية العثمانية:

وهى من الجمعيات التى ظهرت فى أوائل القرن العشرين، واتخذت مظهراً علنياً لنشر أفكارها القومية العربية.

---

(١) د/ أحمد عزت عبد الكريم وآخرون: تاريخ العرب الحديث والمعاصر. ص ١٢٧.

وقد تأسست هذه الجمعية فى القاهرة فى أواخر سنة ١٩٠٨، وانتشرت فروعها فى انحاء الشام.

وكانت تدعو إلى جعل الحكم فى البلاد العربية قائماً على قاعدة اللامركزية، وأخذت تحاول إقناع حكام تركيا بضرورة إدارة ولايات الدولة العثمانية على أساس لا مركزى، كما جعلت توجه الرأى العام العربى نحو المطالبة باللامركزية فى الحكم.

٣- الجمعية القحطانية أو جمعية العهد:

وهى من أهم الجمعيات السرية، وقام بتشكيلها فى الآستانة سنة ١٩٠٩، وزير الأوقاف خليل حمادة باشا، والسيد عبد الحميد الزهراوى، وسليم بك الجزائرى وزملاؤهم.

وقد صار إسمها فيما بعد «جمعية العهد»، وأخذت تدعو إلى تكوين دولة واحدة تتبع الدولة العثمانية، وتضم الأجزاء العربية فيها، ويكون لها مجلس نيابى خاص وتباشر الحكم فيها إدارة محلية خاصة، وأن تكون العربية هى لغتها الرسمية.

وتزعم هذه الجمعية عزيز بك المصرى، الذى كان ضابطا فى الجيش التركى.

ومنذ البداية قامت هذه الجمعية بأول محاولة لكسب الضباط العرب فى الجيش التركى، والحصول على مساندتهم الفعالة لجانب الحركة القومية.

٤- جمعية العربية الفتاة:

تأسست هذه الجمعية سنة ١٩١١ فى باريس من بعض الطلبة العرب، وقد دعت هذه الجمعية إلى عقد مؤتمر للبحث فى حقوق العرب فى الدولة العثمانية، واستجاب لهذه الدعوة عدد من أعضاء حركة اللامركزية.

المؤتمر العربى فى باريس سنة ١٩١٣:

وفى ٤ ابريل سنة ١٩١٣ اجتمع المندوبون الحاضرون وعددهم ٢٤ مندوبا، بقاعة الجمعية الجغرافية فى باريس، لتحديد المسائل التى ستعرض للبحث. وقد اختيرت باريس مقر لهذا المؤتمر لوجود جالية عربية كبيرة بها، ولضمان توفر جو

ـر ـمناقشة بعيدا عن البلاد العثمانية، وحتى يمكن اطلاع الدول الأوروبية على آراء ومطالب العرب.

وكان هذا المؤتمر آخر مظهر للنشاط العربى بصورة علنية قبيل الحرب العالمية الأولى.

وكانت المسائل محور البحث كالتالى:

١- الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال.

٢- حقوق العرب فى الدولة العثمانية.

٣- ضرورة الإصلاح على قاعدة اللامركزية.

٤- الهجرة من سوريا وإليها.

وقد اجتمع المؤتمر العربى فى القاعدة الكبرى للجمعية الجغرافية فى باريس من ١٨ إلى ٢٣ يونيه سنة ١٩١٣، وقال السيد عبد الحميد الزهراوى فى خطبة افتتاح المؤتمر:

«إن العرب كانوا ألفوا الترك، وهؤلاء قد ألفوا العرب منذ عشرة قرون، ولكن كما مزجت بينهم السياسة فرقت بينهم السياسية أيضا، ولم يبق من ذلك الامتزاج القديم إلا رابطة بين البعض، وهذه الرابطة لاتزال تعد ثمنية عند الترك والعرب معا ولكنها مع عزتها قد أصبحت مهددة بالسياسة أكثر مما كانت من قبل، ومعلوم أن السياسة فى هذه المملكة بيد الترك، ولذلك تعرفها أوروبا أنها تركية، فلما رأى العرب الآن ماوصلت إليه هذه المملكة بتلك السياسة التى مضى العمل عليها حتى الآن، وكانوا حريصين على البقية الباقية من تلك الرابطة، تنبهوا إلى واجب عظيم كان الترك والعرب جميعا غيرمهتمين به كما ينبغى، وهو اشتراك الفريقين فى سياسة البلاد فإنه قد تبين واضحا أنه لا العرب انتفعوا ببراءتهم من ذنب إضاعة البلاد ولا الترك انتفعوا بتحملهم وحدهم تبعة ذلك العبء الثقيل، وبدهى أن هذا الاشتراك لاينافى الإخاء بل الذى ينافيه هو عدم هذا الاشتراك»(٢).

أهم قرارات المؤتمر:

وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات من **أهمها**:

---

(٢) حافظ وهبة: جزيرة العرب فى القرن العشرين. ص ١٥٠.

١- المطالبة بتقرير الإدارة اللامركزية فى الولايات العربية فى نطاق الدولة العثمانية.
٢- ضمان حقوق العرب السياسية وإشراكهم فى الإدارة المركزية للدولة العثمانية.
٣- جعل اللغة العربية اللغة الرسمية فى البلاد العربية.
٤- أن تكون الخدمة العسكرية محلية فى الولايات العربية.

موقف الدولة العثمانية من المؤتمر العربى وقراراته:

فى أول الأمر استعملت الحكومة العثمانية أسلوب الشدة، فألقت القبض على عدد من أعضاء الجمعية الإصلاحية فى بيروت، فأغلقت المحلات فى المدينة عدة أيام حتى أضطر الوالى إلى إخراجهم من السجن.

ولكن جمعية الاتحاد والترقى التى كانت قلقة لهذه الحركة، أيقنت أنها إذا لم تعالج الأمر بحكمة وعقل فقد تفلت بلاد العرب من أيديهم.

ولذلك فقد أرسلت سكرتيرها مدحت شكرى بك إلى باريس ليتباحث مع أحرار العرب هناك، ويتفق معهم على أفضل الطرق التى تعيد إلى الأمتين العربية والتركية الثقة المتبادلة والصداقة الوطيدة القديمة التى ربطت بين الأمتين لعدة قرون، وتم الاتفاق بين الفريقين على أكثر المسائل المختلف عليها.

وفى أوائل أغسطس سنة ١٩١٣ أصدرت الحكومة العثمانية القرار **الرسمى التالى**:

«إنه بالنظر للضرورات واختلاف الأمزجة فى الولايات العثمانية إلى وجوب ترقية البلاد وإسعاد أهلها وزيادة رفاهيتهم، تقرر بعد الاتكال على الله ومفاوضة الولايات:

١- أن يعهد فى إدارة الأوقاف الموقوفة على أعمال الخير المحلية إلى المجالس المحلية فى الولايات حسب قانون ينشر قريبا.
٢- أن تكون الخدمة العسكرية فى زمن السلم فى دائرة التفتيش، إلا إذا رأت الحكومة أن هنالك من الأسباب مايدعو إلى حشد الجنود فى جهة من الجهات فترسل الجنود على الطريقة النسبية.
٣- يكون التدريس باللغة العربية فى الجهات التى يتكلم أكثر سكانها العربية، ويبدأ بذلك فى المكاتب الرشدية والإعدادية والاستعداد لتوفير الأسباب فى التعليم العالى.
٤- يختار الموظفون من الآن من الواقفين على اللغة العربية علاوة على اللغة التركية،

ويعين الموظفون الثانويون من الولاية رأسا حسب قانون الولايات[٣].

وعلى أثر صدور هذا القرار، جرى تبادل الزيارات بين العرب والترك، وأظهر العرب رضاءهم وولاءهم للأتراك.

ولكن فى نفس الوقت سعى الأتراك لإحداث الشقاق والنزاع بين قادة العرب، فعينوا السيد الزهراوى رئيس مؤتمر باريس عضوا فى مجلس الأعيان، وعينوا بعض شبان العرب فى بعض شبان العرب فى بعض الوظائف الهامة، وقد ترتب على ذلك أن اشتد غضب أحرار العرب على هؤلاء الذين قبلوا التعيين فى هذه المناصب، ورموهم بخيانة الأمانة التى أؤتمنوا عليها.

أما الإصلاحات التى أعلنتها الحكومة العثمانية فلم ينفذ أى بند منها، ولجأ الأتراك إلى التسويف والمماطلة، وضرب زعماء الحركة التحررية الواحد تلو الآخر، على أمل أن ينالوا من العرب ويفشلوا محاولاتهم.

غير أن الأمر لم يستمر طويلا، إذ كانت الحرب العالمية الأولى على الأبواب، وانضم إليها الأتراك إلى جانب الألمان.

نقل مقر جمعية العربية الفتاة إلى بيروت واتصالها بجمعية العهد فى دمشق:

وفى عام ١٩١٣ نقلت جمعية العربية الفتاة مركزها إلى بيروت، وتركزت أهدافها فى تحقيق استقلال البلاد العربية، وتحريرها من الحكم التركى وتخليصها من أية سيطرة أجنبية أخرى.

وفى عام ١٩١٥ اتصلت هذه الجمعية بجمعية العهد فى دمشق، وتوحد نشاط الجمعيتين، ومهد ذلك لقيام الثورة العربية.

---

(٣) حافظ وهبة: المرجع السابق. ص ١٥١ .

الثورة على الحكم التركى فى الجزيرة العربية
من جانب السعوديين واليمنيين

بينما اشتد التذمر والسخط ضد حكم الترك فى بلاد الشام والعراق، كانت الجزيرة العربية تتفجر بثورات استقلالية ضد الدولة العثمانية، كما يتضح من ثورة آل سعود وقيام الدولة السعودية الثانية، ثم الدولة السعودية الثالثة، وكذلك ثورة اليمنيين على حكم الأتراك، وانتهاء حكمهم فى اليمن مع قيام الحرب العالمية الأولى.

الدولة السعودية الثانية

النزاع على إمارة نجد بعد انسحاب القوات المصرية منها فى عام ١٨٢٤ والتمهيد لقيام الدولة السعودية الثانية

بعد أن تمكن محمد على باشا والى مصر من اخضاع الوهابيين، واستيلائه على الدرعية مقر حكم ال سعود فى سبتمبر سنة ١٨١٨، وأسقط بذلك الدولة السعودية الأولى، لم تستطع القوات المصرية مواصلة الدفاع عن المناطق البعيدة فى الجزيرة العربية.

ولذلك فقد اضطرت القوات المصرية إلى إخلاء إقليم نجد فى عام ١٨٢٤، فانفجرت فيه فتنة كبيرة، وحانت الفرصة لآل سعود لاسترداد ملكهم مرة ثانية.

ولكن آل سعود اختلفوا فيما بينهم على من يتولى الإمارة، كما طمع فيها غيرهم، ومنهم محمد بن مشارى بن معمر الذى انتقل من العبنية إلى الدرعية، وأخذ يستميل الناس إليه، وخضعت له بلاد العارض والوشم وسدير. غير أن الأمر لم يستقر له طويلا، إذ تصدى له تركى بن عبد الله بن محمد بن سعود فى عام ١٨٢٤ والذى تمكن من استرداد الإمارة، ودخل مدينة الرياض التى جعلها مقرا له، بعد أن أفلت من ملاحقة الأتراك له، وقد مهد بذلك لقيام الدولة السعودية الثانية.

وفى عام ١٨٣٣ قتل الأمير تركى بن عبد الله بن سعود فى مؤامرة دبرها مشارى بن عبد الرحمن بن سعيد، الذى أعلن نفسه أميرا على نجد. ولكن فيصل

بن تركى بادر بالثأر لمقتل أبيه، ودخل مدينة الرياض وحاصر برجاله قصر مشارى لبضعة أيام، ثم اقتحموا القصر وقتلوا مشارى ومن بداخله من الذين ساعدوه على تبدير مؤامرة اغتيال الأمير تركى. وبعد ذلك وفى عام ١٨٣٤ ، أعلن فيصل نفسه إماما وحاكما على نجد.

ويعتبر الأمير فيصل من أعظم أمراء آل سعود همة وشجاعة، ومن أكثرهم حمية وغيره على الدين والقومية.

وكان الأمير فيصل قد أبعد إلى مصر مع آخرين من آل سعود ومن آل الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فى أعقاب دخول القوات المصرية الدرعية ثم تمكن من الهرب فى عام ١٨٢٦ ، ووصل إلى نجد حيث شارك والده الأمير تركى فى كثير من توسعاته وحملاته ضد معاديه.

الحرب الأهلية بين آل سعود وتدخل المصريين والأتراك عام ١٨٣٨ ضد الأمير فيصل.

ولم يلبث أن اندلعت الحرب الأهلية بين آل سعود، التى قادها خالد بن سعود ومعه قوات من المصريين من أتباع محمد على باشا ومن النجدين من أتباعهم، ضد فيصل بن تركى وقواته وأتباعه وخاصة من أهل الجنوب ثم وصلت حملة بقيادة خورشيد باشا إلى نجد فى عام ١٨٣٨ ، وانضم إليها خالد بن سعود، لمقاتلة فيصل بن تركى.

وكان الأتراك ومحمد على باشا قد أرادوا أن يضعوا حدا لطموحات فيصل بن تركى، الذى كان يسعى لإقامة إمارة سعودية قوية منفصلة عن النفوذ التركى أو المصرى.

وبعد معارك عنيفة اضطر فيصل بن تركى إلى التسليم، فأرسله خورشيد باشا إلى مصر ثانية، مع أخيه جلوى وولديه عبد الله ومحمد.

ثم اندلعت الفتنة من جديد بين خالد بن سعيد وعبد الله بن ثنيّان، الذى كان يسعى لتخليص نجد من قوات الأتراك، وانتهى الأمر بتغلب ابن ثنيان وهروب خالد بن سعود من الرياض إلى الاحساء، وانتقل منها إلى القطيف فالكويت ووصل إلى مكة وظل بها حتى وفاته.

هرب فيصل بن ترك ثانية من مصر عام ١٨٤٣ وتمكنه من إقامة الدولة السعودية الثانية:

وفى عام ١٨٤٣ استطاع الأمير فيصل بن ترك الهرب من مصر للمرة الثانية، ووصل إلى الجزيرة العربية، حيث التف حوله أنصاره وأتباعه وناضلوا معه من جديد حتى تمكن من استرداد إمارة نجد ثانية فى وقت قصير، وأقام بذلك الدولة السعودية الثانية.

وقد ساعده على ذلك انسحاب الجيوش المصرية من الجزيرة العربية بموجب معاهدة لندن سنة ١٨٤٠، واتباعه مسلك الحكمة والمهادنة مع الأتراك الذين اكتفوا بسيادتهم الإسمية على البلاد العربية.

توسع الدولة السعودية الثانية:

وأثناء حكم الأمير فيصل بن تركى الذى دام أكثر من عشرين عاما (١٨٤٣ - ١٨٦٥)، ساد الأمن والطمأنينة فى أنحاء نجد، ونشطت الدعوة الوهابية من جديد بعد أن أصيبت بالجمود أيام الحملات المصرية. كما اتسعت أملاك السعوديين وشملت أقاليم الإحساء والقطيف وعسير، واضطر أمراء ومشايخ الخليج العربى إلى دفع إتاوة سنوية لأمير نجد، فكان أمير البحرين يدفع أربعة آلاف ريال، وسلطان مسقط كان يدفع ستة آلاف ريال، وشيخ ساحل عمان من رأس الخيمة إلى أبى ظبى كان يدفع ١٢ ألف ريال، وهذه المبالغ كانت تدفع كدلالة على الخضوع. ويصف «بيلى» المقيم السياسى البريطانى فى المنطقة حدود دولة آل سعود فى عهد الأمير فيصل بن تركى، بأن حدودها كانت تمتد «من الشمال من جوف العامر إلى قرب الكويت مباشرة عند نهايتها الشرقية، ومن الجنوب تحد نجد الربع الخالى أو الصحراء الكبرى، ومن وادى الدواسر من نهايته الغربية إلى نقطة غير معنية فى الصحراء فى اتجاه الخليج الفارسى، ومن الشرق تنحدر حدود نجد إلى لخليج الفارسى إلى الكويت فى طرفها الشمالى، فنازلا إلى أبى ظبى، وبعد أن جر خط الحدود إلى الداخل قليلا حتى يصل إلى بريمى ينحنى خط الحدود نحو لجنوب الشرقى ويمتد وراء تلال مسقط وعمان، ومن الغرب خط يمتد تقريبا من شمال والجنوب بين الحجاز من جهة، ووادى الدواسر من جهة أخرى بحيث يقع

وادى الدواسر فى نهاية الطرف الجنوبى لهذه الحدود، فهذه الجهات كان سكانها ورؤساؤها يخضعون فعلا للإمام فيصل»[1].

ولم يشأ الأمير فيصل بن تركى أن يدخل فى نزاع مع حكام الحجاز والعراق وسوريا، لرغبته فى الحفاظ على صلات المودة مع الأتراك، ضمانا لسلامته وسلامة بلاده.

نشوب الخلاف بين أبناء الأمير فيصل بعد وفاته والتعجيل بالقضاء على دولة آل سعود مرة أخرى:

وفى عام ١٨٦٥ توفى الأمير فيصل بن تركى، ففقدت نجد بموته حاكما عظيما كان له أثره فى جمع الكلمة واستتباب النظام والقضاء على الفوضى، وسيادة الأمن والقانون.

وبموت الأمير فيصل نشب الخلاف بين ولديه عبد الله وسعود، وقد استفاد الأعداء من مقاتلة الأخوين، وانتهى الأمر بالقضاء على دولة آل سعود مرة أخرى.

وكان التنافس بين الأخوين عبد الله وسعود قد بدأ فى حياة أبيهم الأمير فيصل الذى أراد أن يضع حدا لهذه المنافسة، فجعل ولاية العهد لولده الأكبر عبد الله، وأطلق يده فى أحوال كثيرة، وكان يعتبر نفسه الوارث الشرعى للإمارة.

وكان عبد الله معروفا بالكرم والتقوى وطيبة القلب والشجاعة، مع التعصب الدينى، بينما كان سعود يميل إلى الاعتدال والتسامح، وهذه الصفات كانت محببة أكثر لدى البدو.

وكان عبد الله قد أسند الأمور فى الإمارة إلى موظفين غير أكفاء، وينتمى بعضهم إلى عائلات غير معروفة، ومنحهم حرية التصرف، فأساؤا معاملة رؤساء البلاد والقبائل، فانقلبوا ضده، وانفض الناس من حوله.

وقد تزايدت الخصومة بين الأخوين، وأخذ كل منهما يجمع أنصاره ليتغلب

(١) حافظ وهبة: جزيرة العرب فى القرن العشرين. ص ص ٢٢٦ و ٢٢٧.

على خصمه عند منازلته، مع بدء تفكك أجزاء الدولة وسيطرة آل رشيد على القسم الشمالي منها، واقتصر نفوذ آل سعود على الرياض والخرج وبعض الأقسام الجنوبية.

ولقد استعان سعود بن فيصل بزعماء الإحساء من العجمان وبني خالد وهم أصحاب نفوذ قوى، وتقدموا لمحاصرة الهفوف عاصمة الإحساء التى كانت خاضعة لعبد الله بن فيصل.

وبعد حصار دام عدة أسابيع سقطت مدينة الهفوف فى أيدى العجمان وأتباع سعود، بينما كان عبد الله فى منتصف الطريق إليها من الرياض، وفشلت محاولاته للانتقام، وقتل أكثر من ألفين من رجال عبد الله المخلصين.

وفى عام ١٨٧٠ استولى سعود وأتباعه على الرياض عاصمة الإمارة، وأقام نفسه حاكما عليها، بعد أن غادرها عبد الله، وفشلت بعض المدن فى مقاومة سعود وأهمها البرّة، حيث هزم عبد الله مرة أخرى. ولماعجز عبد الله عن الحصول على المساعدات من الأنصار فى أنحاء البلاد، استعان بوالى العراق مدحت باشا، ليستمتد منه العون ضد أخيه سعود، ولإضعاف نفوذه من جهة أخرى.

استيلاء الأتراك على إقليم الإحساء:

وكان الأتراك يسعون لإعادة سيطرتهم على المناطق العربية التى كانت خاضعة لهم قبل قيام دولة آل سعود، فوجد مدحت باشا والى بغداد الفرصة سانحة للاستيلاء على الإحساء والبلاد الأخرى التى كانت تابعة لتركيا من قبل.

ولتحقيق غرضه استعان مدحت باشا بناصر باشا السعدون رئيس قبيلة المنتفق، وعبد الله بن صباح حكام الكويت، وبمساعدة بنى خالد، تمكنت القوة العسكرية التى أرسلها مدحت باشا من احتلال إقليم الإحساء سنة ١٨٧١ ، وضمته إلى ممتلكات الدولة العثمانية تحت إسم «ولاية نجد».

محاولة الأمير سعود استرداد والإحساء:

وقد أراد الأمير سعود أن يسترد الإحساء من الأتراك التى تسبب أخوه عبد الله فى ضياعها.

ولهذا الغرض أرسل سعود أخاه عبد الرحمن إلى بغداد للدخول فى مفاوضات مع الأتراك لحل هذه المشكلة بالوسائل السلمية.

وقد قضى عبد الرحمن أربع سنوات فى بغداد دون أن يصل إلى نتيجة، وخاصة أن الأتراك كانوا يمدون أبصارهم إلى داخل الجزيرة العربية.

وفى عام ١٨٧٤ غادر عبد الرحمن بغداد وهو يصر على استرداد والإحساء بالقوة بعد أن فشلت المفاوضات السياسية فى استردادها.

وقد نزل عبد الرحمن فى بادية الإحساء واستحث أهلها على قتال الأتراك، فاجتمع حوله العجمان وهاجموا الإحساء واستولوا على معظمها، ولكن الأتراك وبمساعدة بنى خالد تمكنوا من هزيمة عبد الرحمن والعجمان وطردوهم من المواضع التى احتلوها.

وعقب ذلك رحل عبد الرحمن إلى الرياض وأخبر أخاه سعود بفشل محاولاته السياسية والحربية لاسترداد الإحساء.

وفاة الأمير سعود عام ١٨٧٤ :

وفى ذلك الوقت خرج الأمير سعود لغزو عتيبة بعد أن أخذ رئيسها مُسلَط بن ربِيعان فى نهب الجانب الغربى من الرياض، مستغلا ضعف سعود وفشله فى الإحساء.

ولكن الأعداء أحاطوا بسعود ورجاله فى وادى ضيق، وقتلوا أكثر أنصاره، وأصيب بجرح بليغ، ونقل إلى الرياض وظل يعانى من إصابته حتى توفى فى صيف عام ١٨٧٤ .

التنازع على الحكم بعد وفاة سعود:

وبعد وفاة سعود بايع أهل الرياض أخاه عبد الرحمن بن فيصل إماما وحاكما على إمارة نجد.

وبعد مضى نحو سنة تجددت الفتنة بين الأمراء السعوديين، ذلك أن عبد الله بن فيصل عز عليه أن يرى أخاه الأصغر عبد الرحمن حاكما فى الرياض، بينما

هو يتنقل كطريد من عشيرة إلى أخرى، فأقدم على دخول الرياض وأعلن نفسه إماماوحاكما عليها.

ولكى يضع حدا لهذه الفتنة تنازل عبد الرحمن عن الإمارة لأخيه الأكبر عبد الله وبايعه عليها، ولكن ذلك لم يستمر طويلا، فقد تمكن خصومه وأعداؤه من أبناء أخيه سعود بن القبض عليه وحبسه فى سنة ١٨٧٧.

محمد بن عبد الله بن الرشيد أمير حايل يضم نجد لأملاكه ويقضى على دولة آل سعود الثانية:

وكان محمد بن عبد الله بن الرشيد أمير حايل بمنطقة جبل شمر يتوق لتوسيع أملاكه على أنقاض دولة آل سعود، فأسرع إلى مساعدة عبد الله بن فيصل وتغلب على أعدائه، وفك أسره وأخذه معه إلى حايل، وأقام فى الرياض عاملا من طرفه إلى جانب عبد الرحمن بن فيصل ثم استقدم محمد بن الرشيد عبد الرحمن بن فيصل إلى حايل ليقيم مع أخيه عبد الله، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الكلمة العليا فى نجد لآل الرشيد، وقضى بذلك على دولة آل سعود الثانية.

وكان لشخصية محمد بن الرشيد، بما تميز به من الكرم ولين الجانب وعقلانيته وحبه للسلم، أثرها فى بسط نفوذ آل الرشيد على سائر أنحاء نجد.

ولكى يكسب قلوب أهل نجد، وفى سنة ١٨٩٠ أذن محمد بن الرشيد لعبد الله بن فيصل بالسكنى فى الرياض، بسبب تقدمه فى السن واشتداد المرض عليه، كما سمح لأخيه عبد الرحمن بمصاحبته والسكنى فى الرياض.

غير أن المنية قد وافت عبد الله بن فيصل فى اليوم التالى لوصوله إلى الرياض.

أما عبد الرحمن بن فيصل فقد ساءه أن يعيش فى الرياض، بعد أن رأى ضياع نفوذ عائلته فيها، بالإضافة إلى أن عامل محمد بن الرشيد فى الرياض كان يسيء معاملة آل سعود ولايحسن إكرامهم بما يعوضهم عن مجدهم الزائل.

النزاع بين عبد الرحمن بن فيصل ومحمد بن الرشيد:

وبمساعدة أهل الرياض والموالين لآل سعود، تم القبض على عامل محمد بن

الرشيد، وبايعوا عبد الرحمن بن فيصل إماما عليهم.

وعلى أثر ذلك جهز محمد بن الرشيد جيشا حاصر به الرياض، ولكنه لم يتمكن من دخولها، فصالحه أهلها على ترك الإمارة لعبد الرحمن بن فيصل، وأبدوا استعدادهم لإطلاق عامله ويدعى ابن سبهان.

ولكن عبد الرحمن بن فيصل الذى أصبح تحت رحمة ابن الرشيد، لم تتعد سلطته الرياض وماحولها، فعز عليه أن يرى آل الرشيد يتمتعون بذلك النفوذ العظيم، وهم بالأمس كانوا عمالا لآل سعود.

كما كبر على أهل القصيم أن يروا حاكم حايل يتمتع بهذا السلطان، وهو ليس أقدم منهم بيتا ولا أكرم حسبا أو نسبا، وإنما القوة هى التى أملت عليهم الخضوع والاستسلام لآل الرشيد.

وبهذا الشعور اتفق عبد الرحمن بن فيصل مع أهل القصيم على الانقضاض على محمد بن الرشيد وضربه بعنف فى حايل، بقصد إضعاف سلطته وتقليل نفوذه.

ولكن محمد بن الرشيد باغت خصومه فى عنيزه، قبل أن ينقضوا عليه، وتمكنت قواته من تمزيقهم فى موقعة «المليدة» سنة ١٨٩١، وقتل فى هذه المعركة زامل آل سليم حاكم عنيزة، وابن مهنا حاكم بريدة.

وعقب هذه المعركة عاد نفوذ آل الرشيد فى نجد.

أما عبد الرحمن بن فيصل فقد انتقل مع أهله إلى موضع قرب الإحساء طرف آل مرة، ومكث لديهم نحو سبعة أشهر.

ثم عاود عبد الرحمن بن فيصل الهجوم على الرياض وانتزعها من ابن الرشيد هى وسائر إقليم العارض.

ولكن محمد بن الرشيد جهز جيشا ضخما، والتقى بجيش عبد الرحمن بن فيصل بعد قليل وألحق به هزيمة منكرة.

وعلى أثر ذلك اضطر عبد الرحمن بن فيصل إلى مغادرة الرياض إلى الإحساء فالقطيف، ثم استقر فى الكويت.

وبعد ذلك أقام محمد بن الرشيد محمد بن فيصل أخا عبد الرحمن حاكما على الرياض، وكان معتقلا فى حايل.

أما عبد الرحمن بن فيصل فقد حاول أن يضع العراقيل أمام محمد بن الرشيد، وحرض الأتراك ضده فى بغداد والإحساء.

وفى سنة ١٨٩٥ جهز محمد بن الرشيد جيشا لغزو الكويت المنفذ الطبيعى لنجد، حيث كان يقيم عبد الرحمن بن فيصل، وذلك بعد أن ساءت العلاقات بين ابن الرشيد وحاكم الكويت، ولكن هذه الحملة قد باءت بالفشل، وتكبدت خسائر فادحة فى المال والرجال، وتسببت فى توسيع هوة الخلاف بين حاكم الكويت وحاكم حايل.

الدولة السعودية الثالثة

قامت الدولة السعودية الثالثة بجهود الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، وكان عبد العزيز فى سن الثانية عشرة عندما هاجر مع أبيه عبد الرحمن بن فيصل إلى الكويت، وعايش محنة أبيه وعائلته.

ولما شب عبد العزيز أدرك المحن التى نزلت بآل سعود على أيدى آل الرشيد، وذلك نتيجة للخلاف الذى نشب بين أفراد الأسرة، لذلك فقد أضمر فى نفسه العزم على استرجاع مجد أجداده فى الوقت المناسب.

وقد شارك عبد العزيز فى الحملات التى قادها أبوه عبد الرحمن بن فيصل لمعاونة الشيخ مبارك آل الصباح أمير الكويت ضد ابن الرشيد عدوهما المشترك.

ولكن مبارك آل الصباح قدمنى بهزيمة منكرة أمام عبد العزيز بن الرشيد، فى موقعة الصريف بالقصيم، حيث انقضت قوات ابن الرشيد على قوات ابن الصبّاح ومزقتها شر ممزق، وفر مبارك آل الصباح إلى الكويت مع فلول جيشه، وذلك فى يناير سنة ١٩٠١.

وفى هذه المعركة لم يتورع عبد العزيز بن الرشيد عن قتل أتباع مبارك آل الصباح الذين سلموا أسلحتهم، وأثبت أنه سفاح عديم الرحمة.

وكانت أسلحة كثيرة قد وصلت إلى عبد العزيز بن الرشيد من الأتراك، استخدمها فى حملته ضد مبارك آل الصباح.

حملة عبد العزيز آل سعود على الرياض فى أواخر سنة ١٩٠١ وبدء الكفاح لتأسيس الدولة السعودية الثالثة:

ولم يعد الأمير بعد العزيز آل سعود يحتمل مرارة العيش فى الكويت، تحت حماية الشيخ مبارك الصباح، فقرر مغادرة الكويت والمخاطرة بنفسه لإعادة مجد أسرته أو الموت دونه.

وبدأ الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود مخاطراته بشن حملة على الرياض التى تبعد عن مركز قوة إبن الرشيد فى حايل، وخرج من الكويت فى أواخر عام ١٩٠١ ، ومعه أربعون رجلا من آل سعود والموالين لهم.

وكانت خطة الأمير عبد العزيز ترمى فى البداية إلى ضرب العشائر التابعة لإبن الرشيد حتى يلتف حوله رؤساء البدو، وفد نجح فى ذلك والتف حوله جمع كبير، وبلغ جيشه ألفا ونحو ٤٠٠ من الفرسان، وبعد ذلك جعل هدفه أجزاء نجد الجنوبية.

وقد شكا ابن الرشيد من هذه الحملة الصغيرة إلى الدولة العثمانية، وكتب إلى قاسم بن آل ثانى أمير قطر يحرضه على عبد العزيز بن سعود. وعلى أثر ذلك منعت الدولة العثمانية عبد العزيز بن سعود من أن يأخذ أية امتدادات من الإحساء، وقطعت راتب والده عبد الرحمن، كما انفض البدو من حوله، ولم يبق معه إلا الأربعون رجلا الذين خرجوا بصحبته من الكويت، وتعاهدوا معه على الحياة أو الموت.

وقد كتب له الشيخ مبارك الصباح ووالده عبد الرحمن لكى يرجع عن خطته، إذ ليس باستطاعته أن يناوىء الدولة العثمانية وإبن الرشيد، ولكن عبد العزيز عبد الرحمن صمم على خطته مهما كانت النتائج، وواصل زحفه بجماعته القليلة إلى الرياض.

وفى اليل تسلل عبد العزيز بن سعود إلى قصر عجلان عامل ابن الرشيد فى

الرياض، وفى الفجر التقى بعجلان ودارت معركة مع حرس القصر، انتهت بقتل عجلان وتسليم الحرس أنفسهم لإبن السعود، بعد أن تبادلوا إطلاق الناس مع رجاله لمدة ساعة.

وعند منتصف النهار أعلن فى الرياض أن عجلان عامل ابن الرشيد قد قتل، وأن الحكم قد انتقل إلى عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، فسمع الناس ذلك وأطاعوا.

وبدأ عبد العزيز بن عبد الرحمن من ذلك الوقت الكفاح فى سبيل تأسيس الدولة السعودية الثالثة، أو المملكة العربية السعودية.

عبد العزيز آل سعود يشرع فى استرداد نجد ويصطدم بقوات الدولة العثمانية:

وبعد فتح الرياض شرع عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود فى استرداد نجد، واشتبك مع قوات ابن الرشيد، كما اصطدم بقوات الدولة العثمانية التى أرسلتها من العراق سنة ١٩٠٤ لمعاونة ابن الرشيد.

وكان عبد العزيز آل السعود قد تمكن من الاستيلاء على القسم الجنوبى من نجد، ويشمل الخرج والأفلاق، وفى سنة ١٩٠٣، وفى سنة ١٩٠٤ استولى على سدير والوشم والمحمل والقصيم.

وقد تخل الأتراك فى الصراع بين عبد العزيز آل سعود وإبن الرشيد، وقاتل الأتراك إلى جانب إبن الرشيد، ووقعت معارك دامية بين الفريقين، ثم انتهى الأمربهزيمة الأتراك وانسحابهم من نجد فى سنة ١٩٠٦.

وفى هذه الأثناء ضعف مركز آل الرشيد، وخاصة بعد استيلاء عبد العزيز آل سعود على القصيم، واستقروا فى آخر الأمر فى حايل عاصمتهم، وانشغلوا بخلافاتهم الداخلية على الإمارة بعد مقتل زعيمهم عبد العزيز بن متعب فى سنة ١٩٠٦، وجرت محاولات اغتيال.فيما بينهم.

ومع انفراد عبد العزيز آل سعود بالحكم فى نجد، كان فى بعض الأحيان يضطر إلى اعلان اعترافه بالسيادة العثمانية.

عبد العزيز آل سعود يخوض مواجهة حادة فى ثلاث جبهات دفعة واحدة سنة ١٩٠٩.

وفى عام ١٩٠٩ تعرض الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود لأصعب موقف، إذا اضطر لخوض مواجهة حادة فى ثلاث جبهات دفعة واحدة، من جانب ابن الرشيد، ومن جانب أبناء عمه الذين ثاروا عليه فى الجنوب، ومن جانب الشريف حسين حاكم الحجاز، الذى تقدم إلى نجد وأسر شقيقه سعد بن عبد الرحمن.

ولكن عبد العزيز آل سعود الذى لم يعرف قلبه الخور واليأس، تمكن من التغلب على خصومه، فقد استعمل السيف مع الثائرين وابن الرشيد، وبعد ذلك استخدم السياسة مع الشريف حسين، ولقى نجاحا عظيما فى ذلك.

وكانت هذه الحادثة أول احتكاك بين الأمير عبد العزيز آل سعود والشريف حسين، ومن خلالها أدرك عبد العزيز مهارة الشريف حسين السياسية، ومدى أطماعه وطموحاته.

استيلاء عبد العزيز آل سعود على الإحساء:

وكان عبد العزيز آل سعود يعتبر الإحساء جزءا لايتجزأ من الدولة السعودية، فانتهز حالة الضعف التى أصابت الدولة العثمانية، وتصدع قواها، على أثر حروبها ضد الإيطاليين فى ليبيا سنة ١٩١٢ وفى البلقان سنة ١٩١٣، فانقض على إقليم الإحساء وانتزعه من نفوذ الأتراك، وأعاد إلى ذلك الإقليم الأمن والطمأنينة، بعد أن كان مسرحا لأطماع البدو.

وكان عبد العزيز آل سعود يقصد الحصول على منفذ لدولته على الخليج العربى.

وقد لقيت هذه الخطوة الرضاء التام من جانب إنجلترا، التى كانت مستاءة من احتلال تركيا لتلك المنطقة الحيوية، والتى كانت تركيا تعمل لاتخاذها قاعدة تبسط منها سلطانها فى الخليج العربى.

وبعد ذلك حاولت تركيا التفاهم مع عبد العزيز آل سعود، على أساس

الاعتراف بالأمر الواقع ، وحتى يكون تحت سيادتها، فعينته واليا على نجد، ومتصرفا على الإحساء.

عبد العزيز آل سعود والحكومة البريطانية:

وباستيلاء عبد العزيز آل سعود على إقليم الإحساء، بدأ اتصاله سياسيا بالحكومة البريطانية، وخرج من العزلة عن العالم الخارجى، التى عاشها فى سنواته الأولى.

وقبل ذلك، وفى عام ١٩٠٤ عندما تدخل الأتراك بقواتهم فى النزاع بينه وبين ابن الرشيد، رأى عبد العزيز بن سعود أن يتصل بالحكومة البريطانية لعلها تتداخل لوقف تدخل الأتراك فى النزاع بينه وبين ابن الرشيد. وفى ٢ مايو سنة ١٩٠٤ أرسل عبد العزيز بن سعود كتابا للسير «برس كوكس» ممثل الحكومة البريطانية بالمنطقة، أعلن فيه احتجاجه على تدخل الأتراك فى هذا النزاع، وارسالهم قوات مسلمة لمساعدة ابن الرشيد.

وفى نفس الوقت تسلم السيز «برس كوكس» كتابا آخر من الشيخ مبارك آل الصباح أمير الكويت، على لسان عبد العزيز آل سعود، يلوح فيه باضطراره لقبول المساعدة من الروس التى عرضوها عليه منذ عام ١٩٠٣ ، وذلك إذا لم يجد عضدا وتأييدا من الحكومة البريطانية.

وقد شعرت الحكومة البريطانية بحرج موقفها من التداخل فى منازعات الجزيرة العربية، وخاصة النزاع بين ابن الرشيد وابن السعود، فقررت البقاء على الحياد، للحفاظ على مركزها فى الخليج العربى، وإن كانت لاتنظر بعين الارتياح إلى تدخل الأتراك فى شئون الجزيرة العربية، وتهديدهم لأمير الكويت.

وفى سنة ١٩٠٤ عينت الحكومة البريطانية الكابتن «نوكس» وكيلا سياسيا لها بالكويت، لمتابعة مجريات الأحداث عن كثب، ولإبلاغ الحكومة البريطانية بحقيقة الحوادث التى تقع، مع البقاء على الحياد فى نزاع إبن الرشيد وإبن السعود.

ولم يلبث أن توطد مركز الأمير عبد العزيز آل سعود، وأخذ أمراء ومشايخ

ساحل الخليج يخشون توسع نفوذه، كما حدث فى عام ١٩٠٦ ، عندما اعتزم عبد العزيز آل سعود زيارة بعض بلاد أمراء الساحل فى فصل الربيع، فأثار ذلك مخاوفهم، واتصلوا فى ذلك بممثل الحكومة البريطانية، فاتصل بدوره الكابتن «نوكس» بالشيخ مبارك، ليستطلع نيات صديقه الأمير عبد العزيز، وأن ينصحه بالابتعاد عن التدخل فى شئون الولايات العربية الخاضعة للنفوذ البريطانى.

وقد أوضح الشيخ مبارك للكابتن «نوكس» أن الأمير عبد العزيز آل سعود لايقصد التدخل فى شئون هذه الولايات، وأنه لايهدف من زيارته سوى الحصول على بعض المساعدات المالية، لمعاونته فى نضاله ضد آل رشيد والأتراك.

وعقب ذلك طمأن ممثل الحكومة البريطانية أمراء ومشايخ ساحل الخليج العربى على سلامة نية عبد العزيز آل سعود.

عبد العزيز بن سعود يعرض عقد محالفة مع الحكومة البريطانية، مقابل حمايته من الأتراك وموقف الحكومة البريطانية.

وفى ذلك الوقت وصل رسول من طرف الأمير عبد العزيز بن سعود إلى ممثل الحكومة البريطانية بالمنطقة، يخبره أن الأمير عبد العزيز يرغب فى عقد محالفة مع الحكومة البريطانية، وأنه لايمانع فى قبول وكيل بريطانى فى الإحساء أوالقطيف، مقابل أن تتولى الحكومة البريطانية حمايته من الأتراك.

وبعد أن تفرغ الأمير عبد العزيز بن سعود للقضاء على قوات ابن الرشيد، حتى قتل ابن الرشيد فى ابريل سنة ١٩٠٦ ، امتد نفوذ الأمير عبد العزيز فى داخل الجزيرة العربية، ومن ثم تغيرت نظرة الإنجليز نحوه.

وفى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٠٦ أرسل السير «برس كوكس» برقية إلى حكومة الهند البريطانية، أوضح فيها مزايا التفاهم ومعاونة بريطانيا للأمير عبد العزيز بن سعود، على **النحو التالى**:

أولاً: أن نجاهل ماعرضه(٤) فى عقد معاهدة مع الحكومة البريطانية ربما يدعو إلى عداوته لنا.

(٤) حافظ وهبة: نفس المرجع. ص ٢٣٨.

ثانيــا: أن التفاهم مع الأمير سيزيل الشكوك والخوف من نفس سلطان مسقط وأمراء السواحل الأخرى ويعمل على تحسين العلاقات مع هؤلاء الآخرين.

ثالثا: أن مساعدة ابن سعود ستساعدنا على وضع حد للقرصنة فى شمال الخليج.

رابعــا: تبدو القرائن بأن تدخل الأتراك فى شئون أواسط بلاد العرب سيدعو إلى توحيد كلمة القبائل تحت زعامة ابن سعود، فإذا لم نساعدهم ونعاضدهم فمن المحتمل أن يلجأوا إلى طلب المعونة والتعضيد من غيرنا.

ولكن حكومة الهند ووزارة الخارجية البريطانية لم يوافقا على اقتراح السير «برس كوكس»، لاعتقادهما أن مطامع الأمير عبد العزيز بن سعود لا حد لها، وأن نيته أن يهاجم الأتراك بمجرد أن تسمح له قوته والفرص الملائمة لذلك.

فضلا عن أن تدخل بريطانيا قد يؤدى إلى تعكير صفو العلاقات مع الأتراك.

ولذلك رأت وزارة الخارجية البريطانية ضرورة الابتعاد مؤقتا عن مشاكل وسط الجزيرة البريطانية، وتجنب مساعدة الأمير عبد العزيز بن سعود فى الظروف الراهنة.

وكان السير «برس كوكس» السياسى البريطانى الوحيد، الذى رأى بثاقب نظرة أن نجم الأمير عبد العزيز بن سعود فى صعود، وسوف تكون له القوة السياسية المحركة فى شبه الجزيرة العربية، ولذلك كان يسعى بكل جهده لتوطيد العلاقات معه.

وفى أكتوبر سنة ١٩٠٦ أرسل الأمير عبد العزيز بن سعود كتابا إلى الشيخ قاسم آل ثانى شيخ قطر يجدد طلبه فيه لعقد محالفة مع الحكومة البريطانية، فأبلغه إلى الكابتن «بريدوكس» الذى أبلغه بدوره إلى السير «برس كوكس» فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٦.

وقد جاء فى كتاب الأمير عبد العزيز أن موارد نجد قد نفذت بسبب حروبه الأخيرة، ولذلك فهو ينوى أن يسترد ولاية الإحساء والقطيف ليستعين بإيرادها فى إخضاع القبائل العابثة وليؤمن طرق التجارة والحج، وعليه فإنه يقترح عقد اتفاق سرى مع الحكومة البريطانية للدفاع بحريا عن شواطئه ضد الأتراك، إذا تمكن من طردهم من البلاد.

وفى مقابل ذلك لايمانع الأمير عبد العزيز فى قبول ممثل للحكومة البريطانية فى ديوانه، وأضاف الأمير عبد العزيز أنه لاينوى تنفيذ عزمه قبل مضى أربع أو خمس سنوات.

رد حكومة الهند البريطانية المقترح على طلب الأمير عبد العزيز بن سعود:

وفى ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ طلبت وزارة شئون الهند البريطانية رأى حكومة الهند البريطانية فى صيغة الرد الذى سيرسل إلى الأمير عبد العزيز بن سعود، وبعد استشارة السير «برس كوكس» ، اقترحت حكومة الهند أن تكون صيغة الرد على الأمير عبد العزيز كالتالى:

«مع رغبة الحكومة البريطانية الشديدة فى توثيق العلائق الودية مع الأمير طالما هو يحترم مصالحها ومعاهداتها مع أمراء الشاطىء، فإنها لاترى أى ضرورة فى الوقت الحاضر لإعطائه وعدا رسميا بحمايته، فإن ذلك قد يحرض الحكومة التركية على مناوأته»(٥).

وأعقبت حكومة الهند ذلك الرد بمذكرة تفصيلية استعرضت فيها الحالة فى داخل الجزيرة العربية، وأنها على يقين من أن عاصفة أخذت فى الهبوب على قلب الجزيرة، ولابد أن يكون للحكومة البريطانية رأى وسياسة معنية إزاء التقلبات المنتظرة.

وتلح حكومة الهند فى قبول صيغة الرد على الأمير عبد العزيز بن سعود لضمان صداقته وتعاونه قبل أن تفوت الفرصة.

ولكن وزارة الخارجية البريطانية استشارت السفير البريطانى فى الآستانة السير «نيكولاس أوكونور» فى هذا الموضوع، فكان رأيه الابتعاد كلية عن التدخل فى شئون الجزيرة العربية الداخلية.

وتبعا لذلك اعترضت وزارة شئون الهند على صيغة الرد على الأمير عبد العزيز بن سعود، لأنه يوافق ضمنيا على تركيز سلطة الوهابيين، وعند هذا الحد وقفت المخابرات بهذا الصدد.

---

(٥) حافظ وهبة: نفس المرجع. ص ٢٣٨ .

وبعد ذلك تفرغ الأمير عبد العزيز بن سعود لتوطيد نفوذه والقضاء على معارضيه، ثم زحف على مناطق الإحساء واحتل القطيف والعقير، وانسحب الأتراك منها إلى البحرين.

ولكن الأمير عبد العزيز بن سعود ثار ضد الإنجليز لسماحهم للأتراك باتخاذ البحرين مركزا لتجمع قواتهم وتحركاتهم الهجومية ضده، فكتب إلى السير «برس كوكس» محتجا على هذا التصرف، كما طلب مجددا إقامة علاقات ودية معه.

وبعد قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، وانضمام تركيا إلى جانب الألمان ضد بريطانيا وحلفائها، انتهز السير «برس كوكس» هذه الفرصة للتفاهم مع ابن سعود، والتقى به فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٤ لأول مرة، وأعجب كل منهما بالآخر، وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة صداقة بين الأمير عبد العزيز بن سعود والحكومة البريطانية بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩١٥.

نص المعاهدة الإنجليزية مع الأمير عبد العزيز بن سعود فى يناير سنة ١٩١٥:

عينت الحكومة البريطانية الكولونيل السير برس كوكس معتمدها فى سواحل خليج العجم مفوضا لأجل أن يعقد معاهدة مع عبد العزيز بن عبد الرحمن فيصل السعود، واتفقا وتعاقدا على المواد التالية:

أولا: إن الحكومة البريطانية تعترف[٦] وتقبل بأن نجدا والإحساء والقطيف وجبيل وملحقاتها والمرافىء التابعة لها على سواحل خليج العجم كل هذه المقاطعات هى تابعة للأمير ابن سعود وآبائه من قبل، وهى تعترف بإبن سعود حاكما مستقلا على هذه الأراضى ورئيسا مطلقا على جميع القبائل الموجودة فيها، وتعترف لأولاده وأعقابه الوارثين من بعده، على أن يكون خليفته منتخبا من قبل الأمير الحاكم، وأن لايكون مخاصما لإنجلترا بوجه من الوجوه، أى أنه يجب أن لايكون ضد المبادىء التى قبلت فى هذه المعاهدة.

ثانيا: إذا تجاوزت إحدى الدول على أراضى ابن سعود أو أعقابه من بعده، دون إعلام الحكومة البريطانية، ودون أن تمنح الوقت المناسب للمخابرة مع

(٦) حافظ وهبة: نفس المرجع. ص. ص ٣٠٦ و ٣٠٧.

ابن سعود لأجل تسوية الخلاف، فالحكومة البريطانية تعاون ابن سعود ضد هذه الحكومة، وفى هذه الظروف يمكن للحكومة البريطانية بمساعدة ابن سعود أن تتخذ تدابير شديدة لأجل محافظة وحماية منافعه.

ثالثا: يتعهد ابن سعود أن يمتنع عن كل مخابرة أو اتفاق أومعاهدة مع أية حكومة أو دولة أجنبية، وعلاوة على ذلك فإنه يتعهد بإعلام الحكومة عن كل تعرض أو تجاوز يقع من قبل حكومة أخرى على الأراضى التى ذكرت آنفا.

رابعـا: يتعهد إبن سعود بصورة قطعية أن لايتخلى ولايبيع ولايرهن ولابصورة من الصور يقبل بترك قطعة أو التخلى عن الأراضى التى ذكرت آنفا، ولايمنح امتيازا فى تلك الأراضى لدولة أجنبية أو لتبعية دولة أجنبية دون رضا الحكومة البريطانية، وأنه يتبع نصائحها التى لاتضر بمصالحها.

خامسا: يتعهد ابن سعود بأن يبقى الطرق المؤدية إلى الأماكن المقدسة مفتوحة، وأن يحافظ على الحجاج أثناء ذهابهم إلى الأماكن المقدسة ورجوعهم منها.

ســادســا: يتعهد ابن سعود كما تعهد والده من قبل بأن يمتنع عن كل تجاوز وتداخل فى أرض الكويت والبحرين وأراضى مشايخ قطر وعمان وسواحلها، وكل المشايخ الموجودين تحت حماية انجلترا والذين لهم معاهدات معها.

سابعا: الحكومة البريطانية وابن سعود يتفقان فيما بعد بمعاهدة على التفصيلات التى تتعلق بهذه المعاهدة.

(٢ يناير سنة ١٩١٥) التوقيع

وهذه المعاهدة لاتختلف عن المعاهدات الأخرى التى عقدتها بريطانيا مع أمراء الخليج العربى.

وقد جرى تعديل هذه المعاهدة بمعاهدة جدة سنة ١٩٢٧، حيث أعترف للأمير عبد العزيز بن سعود بالاستقلال التام، وبحقه فى مخابرة الدول الأجنبية الأخرى، والاتفاق معها حسب ماتمليه مصلحة بلاده وكان محروما من هذا الحق فى معاهدة القطيف.

ثورة اليمن على حكم الأتراك

غـزا الأتراك اليـمن فى القـرن السـادس عـشـر للمـيـلاد، ولكنهم اضطروا للانسحاب منه فى سنة ١٦٣٥ ، بعد المواجهات العنيفة التى تعرضها لها العثمانيون فى اليمن من التذمر والعداء والثورات المستمرة، والمقاومة العنيفة فى الجبال.

وكانت آخر الاشتباكات التى وقعت فى ذلك الوقت بين قوات الإمام المؤيد محمد بن القاسم وقوات الأتراك فى سنة ١٦٣٥ على أبواب صنعاء، فى معركة «الصافية» التى تعد من أشهر المعارك التى دارت بين اليمنيين والعثمانيين خلال فترة الحكم العثمانى الأول.

وفى هذه المعركة قتل عدد كبير من الأتراك، واستسلم الباقون لقوات الإمام المؤيد التى سيطرت على جميع المدن اليمنية التى كانت فى حوزة العثمانين.

وفى نهاية عام ١٦٣٥ تم ترحيل العثمانيين جميعا من اليمن إلى بلادهم.

الحملة العثمانية على اليمن سنة ١٨٤٩ وفشلها فى الاستقرار فى حكمه:

بعد انسحاب القوات المصرية من الجزيرة العربية تنفيذا لقرارات مؤتمر لندن فى سنة ١٨٤٠ ، تولى حسين بن على بن حيدر حاكم المخلاف السليمانى زمام الأمور فى إقليم تهامة والمخلاف السليمانى، بعد أن أعلن اعترافه وتبعيته للسيادة العثمانية، وتعهده بدفع مبلغ من المال سنويا للباب العالى.

وفى سنة ١٨٤٣ أرسل السلطان العثمانى عبد المجيد تأييده للحسين، وأطلق عليه لقب «حاكم اليمن حسين باشا»، واشترط عليه إلقاء خطبة الجمعة للخليفة العثمانى على منابر المساجد فى اليمن.

وقد تلقى الحسين بن على التأييد العثمانى بالقبول والرضا، للاستفادة منه فى دعم مركزه أمام أعدائه ومنافسيه، ولتقوية نفوذه فى المنطقة التى يحكمها.

ومع ذلك فقد تعرض الحسين بن على للمخاطر بسبب الصراع الدامى المستمر بين المتنافسين على الإمامة الزيدية فى صنعاء، وطمعهم فى مد سيطرتهم على أملاك الحسين فى تهامة والمخلاف السليمانى، بالإضافة إلى طمع أشراف عسير فى أملاك الحسين فى تهامة.

وقد حدث أن التجأ الإمام الزيدى محمد بن يحيى بن المنصور إلى الحسين بن على فى تهامة، وطلب مساعدته ضد منافسه الإمام المهدى عبد الله بن المتوكل أحمد فى صنعاء، وبمساعدة قوات الحسين تمكن ابن يحيى من الانتصار على منافسه، ودخل صنعاء واستأثر بالإمامة. ولكن ابن يحيى تنكر لجميل الحسين، وارد أن يضم إلى منطقة نفوذه بعض البلاد التى استولى عليها الحسين وعين عمالا من طرفه لحكمها، ومن بينها تعز، وطلب من الحسين أن يسحب جنوده من هذه البلاد وكان وجهة نظر ابن يحيى أنه صاحب الحق الشرعى فى هذه البلاد التى كانت تابعة للأئمة الزيديين السابقين.

وقد اتصل ابن يحيى بالعناصر المناوئة للحسين فى تهامة، وتعاون معهم فى مهاجمة قوات الحسين، وانتهى الأمر بهزيمة الحسين ووقوعه أسيرا فى قبضة ابن يحى، وتمكن إخوة الحسين أخيرا من تخليصه من الأسر، بالاستعانة برجال بعض القبائل اليمنية، وهزموا قوات الإمام فى زبيد، واستولوا عليها فى سنة ١٨٤٨.

وكان لهذه الأحداث أثرها البالغ فى نفسية الحسين بن على، فرأى أن يستنجد بالسلطان العثمانى عبد المجيد، من أجل إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد.

وقد طلب الحسين من الباب العالى ارسال أحد أتباعه لاستلام المنطقة التى يحكمها التى يعتبرها أمانة فى عنقه، ويعيد أمرها إلى السلطان، بعد أن عجز عن تحمل عبء المحافظة عليها.

كما أن تجار تهامة وأعيانها وخاصة المقيمين منهم فى الحديدة، طالبوا السلطان العثمانى بالتدخل لاقرار الأمور فى اليمن، بعد أن كسدت متاجرهم ونهبت أموالهم أثناء المعارك التى درات بين قوات الحسين وقوات الإمام الزيدى.

وقد اعتبر السلطان العثمانى عبد المجيد مطلب حاكم اليمن حسين باشا وتجار تهامة وأعيانها، فرصة مواتية لإعادة فرض الدولة العثمانية لسيطرتها الفعلية على اليمن، وأصدر أوامره إلى نائبه فى الحجاز توفيق باشا، وإلى أمير مكة محمد بن عون، بسرعة التحرك إلى اليمن على رأس قوة عثمانية أبحرت من ميناء جدة، وكان قوامها ثلاثة آلاف من الجنود المشاة والفرسان.

وفى سنة ١٨٤٩ وصلت الحملة العثمانية إلى ميناء النحيه اليمنى، ثم اتجهت إلى الحديدة حيث استقبلها الحسين بن على بالبشر والترحاب.

وعندما علم إمام صنعاء محمد بن يحيى بوصول القوات العثمانية إلى الحديدة، سارع إلى الاتصال بالعثمانيين مرحبا بقدومهم إلى اليمن، حتى لاينفرد خصمه الحسين بالتزلف إلى العثمانيين، والاعتماد عليهم فى دعم حكمه فى تهامة والمخلاف السليمانى، ولكى يفوت الفرصة على منافسه فى الإمامه على بن المهدى للاستعانة بالعثمانيين والانتصار عليه.

وعند أطراف المنطقة الجبلية المواجهة لتهامة استقبل الإمام محمد بن يحى العثمانيين، واتفق مع قائدهم توفيق باشا على أن يصحبه إلى صنعاء، ليستعين بقواته فى إخماد بعض القلاقل الداخلية.

وفى صنعاء أنزل الإمام محمد بن يحيى توفيق باشا وقواته فى قصر غمدان، وبذلك تمكن العثمانيون من دخول صنعاء بدون أية مقاومة فى سنة١٨٤٩ .

وعلى أثر ذلك استطاع على بن المهدى أن يجمع حوله عدداً كبيرا من رجال القبائل اليمنية، وأخذ يحرضهم على مهاجمة صنعاء، وأشعل نار الثورة ضد خصمه محمد بن يحيى، الذى سلم مدينة صنعاء، «وباع اليمن وأهله للأتراك الدخلاء»(٢).

وزاد من تفاقم الموقف أن أهالى صنعاء أنفسهم أنكروا بشدة على ابن يحيى تسليمه صنعاء للعثمانيين، وشاركوا القبائل اليمنية فى الثورة على العثمانيين.

وعقب ذلك تدفقت القبائل اليمنية على مدينة صنعاء من كل جهة، وكانوا يطمعون فى الحصول على مغانم كثيرة من داخلها.

وقد تمكن الثوار من رجال القبائل اليمنية من اكتساح تحصينات الدفاع وأبادوا معظم رجال الحملة العثمانية، وشاركهم فى ذلك أهل صنعاء.

ولقد فوجىء العثمانيون بالهجوم والثورة من جانب رجال القبائل اليمنية وزأهل صنعاء، فتفرقت صفوفهم، وأصيب قائدهم توفيق باشا بجراح خطيرة أثناء القتال الذى دار فى شوارع صنعاء.

---

(٢) محمد بن أحمد عيسى العقيلى: تاريخ المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ، الجزء الأول ، ص ٥٦٢.

وقد أعلن أهل صنعاء تنصيب على بن المهدى إماماً لهم، واقتحم رجال القبائل وأهل صنعاء قصر الإمام محمد بن يحيى، واقتادوه أسيراً إلى إمامهم الجديد على بن المهدى، الذى أمر بحبسه ثم إعدامه، وقاموا بمهاجمة بيوت أتباع ابن يحيى، ومن بينهم عبد الرحمن بن محمد العمرانى الذى كان ناظرا للأوقاف فى صنعاء، وهو من العلماء المعروفين ولقد انتهت تلك الأحداث بخروج العثمانيين من صنعاء وانسحابهم إلى الحديدة، بينما تعرضت المدينة للخراب والدمار، وعاشت فيها القبائل سلبا ونهبا.

ويصف «سلفا تور أبو نتى» أحداث صنعاء قائلا «عندما دخل الألف والخمسائة رجل من العثمانيين الذين استحضرهم الإمام محمد بن يحيى فى صنعاء، هاج الشعب اليمنى واشتد غضبه، فارتكب الكثير من أعمال العنف وسالت الدماء أنهار، وغزا العاصمة وهدمها على من فيها، وقتل الإمام شر قتلة، وبذلك سقطت البلاد فى الفوضى وعم الفساد»(٢) .

وبعد انسحاب القوات العثمانية المتبقية عادوا إلى تهامة واستقروا فيها بمدينة الحديدة، حيث تعاون معهم الحسين بن على.

وأخيرا صدرت أوامر الباب العالى بأن يرحل حسين باشا إلى الآستانة، حيث تقرر له راتب شهرى هناك، ثم عرض عليه أن يقيم أى بلد من بلاد الدولة، ففضل الإقامة فى مكة، ومكث بها حتى توفى فى سنة ١٨٧٦ .

وقد اكتفى العثمانيون بالإقامة فى الحديدة وبمنطقة الساحل اليمنى القريبة من مراكزهم فى الحجاز، واستفادوا من هذه الحملة فى اعداد مايلزمهم من الرجال والعتاد، واختيار الظروف المناسبة، لمعاودة الكرة على اليمن من جديد فى سنة ١٨٧٢ .

عودة الأتراك العثمانيين إلى اليمن فى سنة ١٨٧٢ :

فى منتصف القرن التاسع عشر حاولت الدولة العثمانية أن تبسط نفوذها الفعلى، وتحكم قبضتها على المناطق التابعة بصفة إسمية فى الجزيرة العربية.

---

(٢) سلفاتور أبونتى وترجمة طه فوزى: مملكة الإمام يحيى. ص ٥٣

وكانت الدولة العثمانية تخشى من النفوذ البريطانى المتزايد فى الجزيرة العربية والمناطق المحيطة بها.

وقد رأت الدولة العثمانية أن تفرض سيطرتها الفعلية على اليمن، لأهمية موقعه الاستراتيجى، مما يجعله خط الدفاع الأول عن بقية أجزاء الجزيرة العربية من جهة الجنوب، ولكى تحول دون تسرب أى نفوذ أجنبى إليها، وخاصة النفوذ البريطانى، مما يهدد الأماكن المقدسة من الجنوب.

وبعد جلاء القوات المصرية عن اليمن، فكر العثمانيون فى العودة إلى اليمن لمحاولة ملء الفراغ الذى خلفه المصريون.

وكان العثمانيون الذين استقروا فى الحديدة وتهامة، بعد هزيمة الحملة العثمانية فى سنة١٨٤٩ فى صنعاء، قد أخذوا يترقبون الفرصة لإعادة الكرة على صنعاء من جديد، باستغلال الأحداث الجارية بداخل اليمن، وخاصة فى المنطقة الجبلية الخاضعة لنفوذ الأئمة الزيديين.

وكان محمد بن عائض أمير عسير يتأهب لتحقيق آماله فى طرد العثمانيين من المخلاف السليمانى وتهامة وإخضاعهما لحكمه، وفى سنة ١٨٧١ قام بغزو المخلاف السليمانى، وتمكن من طرد الحامية العثمانية التى رحلت إلى الحديدة التى كانت مركزا لتجمع القوات العثمانية فى اليمن.

ثم تقدم أمير عسير صوب تهامة، ووصلت طلائع جيشه إلى مخاو زبيدة، وفى نوفمبر سنة١٨٧١ اشتبكت قواته مع القوات العثمانية فى الحديدة، ولكن قوات عسير قد منيت بالهزيمة، وأثناء تراجعها إلى عسير ارتكبت فظائع مهولة وخاصة فى قرية الزيدية.

وعلى أثر إغارة قوات عسير على تهامة، اعتزمت الدولة العثمانية إرسال حملة قوية إلى اليمن للقضاء على أمير عسير المتمرد، ووصلت هذه الحملة إلى ميناء القنفذة فى سنة ١٨٧١ ، وكانت تضم أكثر من ستة آلاف جندى، بقيادة محمد رديف باشا.

وقد تمكنت هذه الحملة العثمانية من إخماد ثورة عسير، بعد أن انتصرت على رجال القبائل اليمنية الموالية الأمير عسير، وارتبكت خطة دفاع محمد بن عائض، الذى اضطر إلى الانسحاب، ولجأ أخيرا إلى قرية ريدة وتحصن بها، وتتميز بحصانة طبيعية، مما أفشل هجمات الأتراك المتتالية عليها.

وبعد ذلك شدد العثمانيون هجومهم على قرية ريدة، من الشرق بقيادة محمد رديف باشا، ومن الغرب بقيادة أحمد مختار باشا، واستمرالقتال خمسة أيام متتالية، حتى ضعفت مقاومة العسيريين، ودب اليأس إلى قلوبهم، بالإضافة إلى خيانة بعض أتباع أمير عسير، وأخيرا استسلم العسيريون للعثمانيين الذين كانوا يحاصرون قصر أميرهم محمد بن عائض، مما اضطره فى آخر الأمر إلى طلب الأمان من الأتراك، ثم سلم نفسه إليهم، بعد أن تعهد قائدهم أحمد مختار باشا بتأمينه.

وقد وافق أمير عسيرمحمد بن فائض على أن يسلم بلاده للدولة العثمانية، مقابل «أن أملاكه وخيوله وحصونه تحفظ، وتخصص مرتبات له ولعائلته، ولبعض الرؤساء المستحقين، ويستخدم جميع من يستحق الخدمة فى الوظائف العالية[٣].

ولقد أقر السلطان العثمانى مطالب أمير عسير، وأصدر فرمانا بذلك، وطلب من أمير عسير أن يسلم كل الأراضى التى بحوزته إلى القائد العثمانى محمد رديف باشا. وعقب ذلك أعلن أمير عسير أنه قد أصبح تابعا للسلطان العثمانى، وفقا للشروط التى نص عليها ذلك الفرمان.

ولكن الأتراك بعد أن دخلوا قصر أمير عسير، ألقوا القبض على جميع من كانوا مع محمد بن عائض، وجردوهم من أسلحتهم، وأودعوهم السجن، كما أصدر القائد العثمانى رديف باشا أوامره بالقبض على محمد بن عائض، وايداعه السجن، وقد تنكر بذلك للعهد الذى قطعه زميله أحمد مختار باشا على نفسه، ولفرمان السلطان العثمانى، يضمان سلامة أمير عسير وأهله ومواليه وعدم تجريدهم من أسلحتهم.

---

(٣) عبد الواسع بن يحيى الواسعى: تاريخ اليمن (فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن) الطبعة الثانية. ص ٢٥٣.

وفى إبريل سنة ١٨٧٢ أمر رديف باشا بقتل محمد بن عائض مع خمسة وثلاثين من رؤساء رجاله العسيريين.

وقد أسف السلطان العثماني لهذا الحادث، وأمر بعزل محمد رديف باشا، وتنصيب أحمد مختار باشا قائدا للقوات العثمانية العاملة فى اليمن.

وبذلك فقد سيطر العثمانيون على بلاد المخلاف السليماني وعسير، وضموها إلى المنطقة لخاضعة لنفوذهم فى تهامة، واستولوا على كل ممتلكات أمير عسير من خيل ونقود وأحجار نفيسة، وأسلحة ومدافع وغير ذلك.

ولكن سيطرة العثمانيين على تلك المناطق لم تكن كاملة، لاستمرار غارات القبائل اليمنية، وهجماتها على القوات العثمانية فى أراضيها.

ومع ذلك فكانت سيطرة الغثمانيين بهذا الشكل على تلك المناطق، أكبر تمهيد لفرض سيطرتهم على صنعاء فى سنة ١٨٧٢ ، ونجاحهم فى إقامة الحكم العثماني فى اليمن من جديد.

سيطرة العثمانيين على صنعاء سنة ١٨٧٢ :

وقد بادر السلطان العثماني بتلبية دعوة اليمنين للتدخل لإقرار الأمور فى بلادهم، وتلك الدعوة كانت تتفق تماما مع سياسة الدولة العثمانية واتجاهاتها فى اليمن والجزيرة العربية.

ولم يلبث أن صدرت الأوامر من الآستانة إلى أحمد مختار باشا القائد العثماني فى الحديدة بالتوجه إلى صنعاء، والقبض على التمردين وإقرار الأمور فى اليمن.

وعلى أثر ذلك خرج أحمد مختار باشا على رأس قواته العثمانية باتجاه صنعاء، ووصل إلى «عتارة» فى بلاد حراز، وهى مركز تجمع أتباع الدعوة الباطنية الخارجين على الإمامة الزيدية.

وفى عتارة اصطدم أحمد مختار باشا وقواته بأتباع الدعوة الباطنية، الذين كانوا أقل من القوات العثمانية عددا وعدة، فألحق العثمانيون بهم هزيمة منكرة، واستسلم زعيمهم بعد أن تعهد العثمانيون بتأمينه على حياته هو وكل من استسلم

معه، وإن كان العثمانيون قد غدروا به وقتلوه هو وأولاده، وصادروا أمواله وممتلكاته، مثلما فعلوا مع أمير عسير من قبل. ثم واصل العثمانيون زحفهم باتجاه صنعاء حتى وصلوا إلى «مناخة» الواقعة فى غربها، وقد أرسل الإمام على بن المهدى من طرفه وفدا من العلماء والأعيان اليمنيين لاستقبال القائد العثمانى ومرافقيه فى مناخه، حيث دعوه إلى دخول صنعاء تنفيذا لأوامر السلطان العثمانى، لتأديب العصاة والمتمردين الخارجين عن طاعة الإمام، ثم العودة من حيث أتوا بعد انقضاء هذه المهمة. ويذكر الواسعى أن القائد العثمانى أحمد مختار باشا «هز لهم رأسه وتكلم بكلمات تركية لايفهمونها، فظنوا أن الأمر كما يريدون»(٤).

وقد أخفى القائد العثمانى عن الوفد اليمنى حقيقة اتجاه الدولة العثمانية ورغبتها فى إعادة بسط نفوذها الفعلى على اليمن.

وعندما وصل العثمانيون إلى «نقيل عصر» فى غرب صنعاء، خرج الإمام على بن المهدى لاستقبالهم هو وعلماء وأعيان البلاد.

وقد طلب القائد العثمانى من الإمام على بن المهدى ومرافقيه، أن يسلموا إليه قصر «غمدان» وجميع المعاقل والحصون المحيطة بصنعاء، لكى تحتلها قواته العثمانية على وجه السرعة، وتم ذلك بدون معارضة.

وفى ٢٦ إبريل سنة ١٨٧٢ دخل العثمانيون صنعاء، فأثاروا الخوف والرهبة فى قلوب أهالى المدينة، بعد أن شاهدوا الحشود العثمانية وأسلحتهم الحديثة.

وبعد أن سيطر العثمانيون على صنعاء والمعاقل والحصون المحيطة بها، طلب القائد العثمانى أحمد مختار باشا من الإمام الزيدى على بن المهدى، تسليمه الدفاتر والسجلات الخاصة بإدارة البلاد وإيراداتها ومصادر الثروة فيها، فاستشار الإمام أعوانه وأعيان البلاد فى مطلب القائد العثمانى، فأشاروا عليه بعدم تسليم الدفاتر والسجلات للعثمانيين، حتى لايطلعون على شئون الإدارة الداخلية للبلاد، ويمكنهم ذلك من السيطرة عليها والتحكم فى مقدراتها.

وقد أعلن المسئولون اليمنيون أن مطلب القائد العثمانى ومسلكه مخالفين لما

---

(٤) الواسعى: المرجع السابق. ص ٢٥٤.

طلبوه من السلطان العثماني في بادىء الأمر، من المساعدة في قمع المتمردين وإقرار الأمور في البلاد، ولم يكن مقصدهم أن يقدموا اليمن لقمة سائغة للعثمانيين، فيتحكمون فيها ويسيطرون على مقدراتها.

وفي هذه الأثناء أشار الشيخ محسن معيض رئيس مدينة صنعاء على القائد العثماني أن يقضى على تمرد أحد الأشقياء العصاة ويدعى على حسين الدفعي، الذى كان يتخذ من الشعاب الواقعة في شمال صنعاء وكر لجرائم القتل والنهب التي كان يمارسها من حين لآخر، حتى أقلق أهالي صنعاء، وهدد أمنهم.

وكان رئيس صنعاء يهدف من مطلبه بالتخلص من الدفعي وجرائمه، أن يجعل المسئولين اليمنيين يقبلون تسليم دفاتر الإدارة وسجلاتها إلى القائد العثماني.

وقد وافق القائد العثماني على مطلب رئيس مدينة صنعاء، ووجه قوة من جنده إلى مخبأ الدفعي، بعد أن رفض الاذعان الطلب القائد العثماني، بأن يدخل في طاعة الدولة ويقلع عن جرائمه، للحفاظ على الأمن والاستقرار، فقاموا بهدمه وقبضوا على المدفعي وأعوانه، وصادروا مايحوزته من أموال وأسلاب، ثم أمر القائد بإعدامه، وتخلص بذلك أهالي صنعاء من ظلمه وجرائمه.

وبعد ذلك طلب القائد العثماني أحمد مختار باشا من الإمام على بن المهدى، للمرة الثانية، أن يسلمه دفاتر الإدارة وسجلاتها، لمعرفة «العشور اليمانية» وقال أن هدفه من ذلك ليس الطمع في ولاية اليمن، وإنما للاستفادة منها في تأديب العصاة المتمردين.

وقد اضطر الإمام على بن المهدى إلى تسليم القائد العثماني في جميع الدفاتر والسجلات التي طلبها، ولم يكن باستطاعته أن يستمر في رفض تسليمها إليه، وخاصة بعد أن قضى العثمانيون على أتباع الباطنية الخارجين على الإمامة الزيدية، كما قضوا على الدفعي وأعوانه الذين أقلقوا راحة أهالي صنعاء. وكان القائد العثماني يملك القوة العسكرية التي تستطيع أن ترغم الإمام الزيدى وأعوانه على الاستجابة لكل مطالبه.

وبعد ذلك شرع العثمانيون في دراسة محتويات هذه الدفاتر والسجلات، لمعرفة شئون الحكم في هذه البلاد.

وقد شكل أحمد مختار باشا حكومة عثمانية فى صنعاء، لتسيير شئون الحكم فى ولاية اليمن العثمانية، وأصبح واليا عليها من قبل السلطان العثمانى عبد العزيز، وكان ذلك فى عام ١٨٧٢.

وبعد ذلك قام أحمد مختار باشا بطرد الموظفين اليمنيين، وعين بدلا منهم موظفين من الأتراك، ليستعين بهم فى تدعيم الحكم العثمانى الجديد.

أما الإمام على بن المهدى الذى عرف العثمانيون مكانته بين أتباعه الزيديين، فقد سمح له بالإقامة فى صنعاء، مع منحه معاشا شهريا، على أن يقتصر نشاطه على الجانب الروحى، ولايضر بمصالح الحكومة العثمانية فى الولاية.

أما أقارب الإمام الزيدى، فقد أمر الوالى العثمانى أحمد مختار باشا بوقف مرتباتهم، فشرعوا فى بيع أملاكهم هم والإمام نفسه بعد وقت قصير. وبعد أد سيطر العثمانيون على صنعاء، قاموا بعدة عمليات حربية للتوسع فى أرجاء اليمن، بعد مضى أربعة أشهر على دخولهم العاصمة اليمنية، فيسطروا على «كوكبان» الواقعة فى شمال غرب صنعاء، بعد حصارها لمدة سبعة أشهر، حيث دارت معارك دامية بين الجانبين، استسلم فى نهايتها أميرها أحمد بن شرف الدين، وقتل فيها أخوه وقائد جنده.

وبالرغم من احساس اليمنيين بالرهبة إزاء حشود العثمانيين وقوة أسلحتهم، فلم تلبث أن تمردت قبيلة «الحدا» اليمنية على الإدارة العثمانية، واشتبك رجالها مع العثمانيين فى قتال عنيف، انتهى بمقتل رئيس القبيلة وخضوعها لحكومة الولاية العثمانية.

كما تمردت قبيلة «خولان» على العثمانيين فى عهد الوالى العثمانى أحمد أيوب الذى خلف أحمد مختار باشا فى حكم الولاية، ولكن العثمانيين ضيقوا الخناق على هذه القبيلة حتى أعلنت ولاءها للإدارة العثمانية فى صنعاء.

وهكذا تمكن العثمانيون من العودة إلى اليمن فى سنة ١٨٧٢، وكان وصول قواتهم بحرا عن طريق قناة السويس بعد افتتاحها.

وفى هذه المرة اقتصرت سيطرتهم على تهامة وجنوبى اليمن وصنعاء وماحولها، ولم يمتد حكمهم بعيدا فى شرقى اليمن، ولا إلى جنوب اليمن الأسفل، وفى هذه المناطق ظلت سيطرة الأئمة والمشايخ المحليين.

وفى مناطق الحكم العثمانى فى اليمن، لم تقبل بعض القبائل اليمنية الخضوع للأتراك، وكانت تابعة من الناحية الإسمية للسيادة العثمانية.

ثورة اليمنيين ضد الحكم العثمانى الجديد:

ثار اليمنيون ضد الأتراك العثمانيين عندما فرضوا عليهم سياستهم المركزية التى تتناقض مع طبيعة الشعب اليمنى الذى يقوم فى أساسه على النظام القبلى.

واليمنيون عندما قبلوا التبعية للدولة العثمانية، كانوا يأملون أن تتركهم الدولة يتمتعون باستقلالهم الذاتى، وخاصة فى شئونهم الداخلية. وقد استخدم الأتراك فى حكمهم لليمن الشدة والعنف لإرغامهم على الرضوخ لسياستهم المركزية، وكان معظم ولاتهم وموظفيهم يتعاطون الرشوة، ويجاهرون بالفسق والفجور، ولم يهتم السلطان العثمانى بالشكاوى التى أرسلها اليمنيون فى حقهم.

وفضلا عن ذلك، كان الاختلاف الدينى بين الأتراك السنيين، وبين أهل اليمن وأكثرهم يدنيون بالمذهب الزيدى الشيعى، من بواعث زيادة النفور بين اليمنيين والأتراك.

وكان الإمام الزيدى يحرص على اظهار الأتراك بمظهر الخارجين عن الدين، وأنهم لايهتمون بتطبيق الشريعة الإسلامية، وذلك لإثارة المشاعر الدينية لدى القبائل ضدهم، حتى يتمكن الإمام من استعادة نفوذه الذى سلبه الأتراك.

ولم يكن عداء الأتراك للزيدين نابعا من الوجهة العقائدية، وإنما كان فى أساسه سياسيا، فالإمامة الزيدية كانت التنظيم السياسى الوحيد فى اليمن الذى شكل خطرا على وجودهم فيه.

وقد سبق أن وقعت عدة أحداث عبرت للأتراك عن استياء اليمنيين من حكمهم ومن سوء ادارتهم واستبدادهم، وخاصة فى جمع الضرائب بالقوة والضغط.

ومن هذه الأحداث نشوب نزاع بين حاكم «ذمار» التركى محمد رشدى باشا وبين أحد روساء القبائل اليمنية التى تعيش بالقرب من هذه المدينة، بشأن الضرائب التى فرضها الحاكم على هذه القبيلة وأصر على تحصيلها، فأقسم شيخ القبيلة على الانتقام بعد أن هدده الحاكم.

وبينما كان رشدى باشا فى مهمة خارج المدينة هاجمت جماعة من هذه القبيلة منزله، وقتلت بنيران بنادقها جميع أفراد أسرته وخدمه وعددهم أحد عشر شخصا.

ولما علم رشدى باشا بما حدث فى منزله أسرع فى العودة إلى ذمار، وتمكنت قواته من إبادة أفراد هذه القبييلة.

كما أقام رشدى باشا مسجدا وضريحا لأفراد أسرته القتلى، وزينه بالستائر الحريرية والتحف النفيسة.

محاربة الإمام المنصور بالله للأتراك سنة ١٨٩١.

وفى سنة ١٨٩٠ انتقل الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين إلى صعدة مركز الإمامة الزيدية في اليمن، حيث التف حوله العلماء والأعيان وبايعوه خلفا للإمام الهادى شرف الدين محمد الذى توفى فى هذه السنة. وبعد ذلك أخذ الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى يوجه دعاته إلى أنحاء اليمن لاجتذاب القبائل اليمنية، وتحريضها على محاربة الأتراك، فأيدته جموع القبائل واستجابت لنداء الحرب، وكان لهذا الأمر «وقع الصاعقة على رجال الدولة، وذلك لما للإمام المنصور بالله من المحبة والنفوذ بين رجال القبائل الذين يخشون بأسهم، وكانت قبائل اليمن قد سئمت ضغط الأتراك، لذلك سرعان ما التفت حول الإمام، مما أدى إلى اتجاه القبائل إلى صنعاء فى سنة ١٨٩١، بعد أن سيطروا على حصن ظفير حجة، ومسور والشرف، وبريم وذمار وحفاش، وملحان والروضة، وغيرها من جهات صنعاء»[٥].

وقبل محاصرة مدينة صنعاء، تمكن الإمام المنصور بالله من هزيمة الأتراك فى بلاد الشرق فى سنة ١٨٩٠، وقتل قائد الحامية التركية هناك ويدعى محمد عارف، وكان لهذه المعركة أسوأ الأثر لدى الأتراك العثمانيين فى ذلك الوقت.

وبعد ذلك اتجهت القبائل اليمنية إلى محاصرة صنعاء، ونشب قتال عنيف بين جموع القبائل والأتراك فى منطقة عصر الواقعة فى غرب صنعاء.

كما حاصرت قوات الإمام من القبائل اليمنية المدن الهامة التى فى أيدى

---

(٥) عبد الله عبد الكريم الجرافى: المقتطف من تاريخ اليمن. ص ٢٠٩.

الأتراك، مثل تعز وذمار ويريم وعمران وحجة وغيرها، وسيطر الإمام على معظم المعاقل التركية.

وقد اشتدت وطأة الحصار حول صنعاء وتعز لمدة شهرين ونصف، وتمكن رجال القبائل اليمنية من احتلال الكثير من دور الحكومة، وألقوا القبض على كثير من المديرين وكبار الموظفين الأتراك، وأرسلوهم كأسرى إلى الإمام المنصور بالله، مما أسقط هيبة الأتراك لدى اليمنيين، وزعزع دعائم الحكم العثمانى فى اليمن.

ويقدر عدد رجال القبائل اليمنية الذين كانوا يحاصرون صنعاء بحوالى سبعين ألف مقاتل، ولكن لم يكن لديهم، مدفعية ضاربة، ولم يتمكنوا من اقتحام المدينة. وأثناء حصار صنعاء ذاق أهلها من اليمنيين الذل والهوان، مع ندرة الأقوات وارتفاع الأسعار وانتشار المجاعات والأوبئة.

وكان رجال القبائل يظنون أن أهالى المدنية اليمنيين متواطئون مع القوات التركية ضدهم، بينما كان الأتراك يعتقدون أن أهالى صنعاءهم المحرضون لرجال القبال اليمنية على محاربتهم، وبذلك فقد وقع أهالى صنعاء اليمنيون بين شقى الرحا.

الدولة العثمانية ترسل واليا جديدا لليمن ومعه قوة كبيرة وتنتصر على قوات الإمام المنصور:

ولما وصلت أبناء الثورة فى اليمن إلى الباب العالى، وطلبات النجدة والامدادات التى أرسلها الأتراك من الحديدة، صدرت أوامر السلطان العثمانى لأحمد فيضى باشا الحاكم السابق لمكة وقائد الكتيبة العثمانية السابعةعشر، بالتوجه إلى اليمن بعد تنصيبه واليا عليه، لإخماد الثورة وإقرار الأمور فيه.

وقد أمدته الدولة العثمانية بقوة كبيرة من الجند، وزودته بقدر كبير من الإمدادات الحربية والتموين.

وفى البداية تمكن أحمد فيضى باشا من الاستيلاء على مدينة «مناخة» التى تقع فوق جبل يبلغ ارتفاعه سبعة آلاف قدم فوق مستوى سطح الأرض، واضطر رجال القبائل اليمنية إلى الانسحاب منها، بسبب تفوق الأسلحة التركية الحديثة، مع تدرب الجنود الأتراك على أحدث وسائل الحرب.

وقد ترك أحمد فيضى باشا حامية كافية فى مناخة لحمايتها، وللابقاء على الطريق إلى الساحل مفتوحا، ثم أمر قواته بالتوجه إلى صنعاء.

وفى طريقها إلى صنعاء قصفت القوات التركية بمدافعها بعض القرى، وعند سوق الخميس الواقعة فى غرب صنعاء حدث اشتباك عنيف، انتهى بانتصار الأتراك، وتراجعت أمامهم قوات القبائل اليمنية، وبظهور القوات التركية انسحبت قوات الإمام التى كانت تحاصر صنعاء، إلى الجبال الواقعة فى شرق صنعاء، حيث كان من المستحيل على القوات التركية ملاحقتهم وإدراكهم.

وبذلك فقد تمكن أحمد فيضى باشا فك الحصار الذى ضربه رجال القبائل اليمنية حول صنعاء، ودخل المدينة منتصرا، «وعم الناس السرور والفرح، وزال عنهم البؤس والترح»، على حد وصف الواسعى وعقب وصوله إلى صنعاء بدأ الوالى أحمد فيضى باشا فى إعادة تنظيم أمور ولاية اليمن بما يحقق لها الأمن والاستقرار، فأصدر أوامره بالعفو العام عن كل الخارجين من الأهالى لتشجيعهم على العودة إلى مواقعهم وهم آمنون، ولينصرفوا إلى مباشرة أعمالهم.

وقد أعلنت القبائل المحيطة بصنعاء طاعتها للوالى الجديد وللحكم العثمانى بوجه عام.

كما وجه أحمد فيضى باشا قوة تركية بقيادة اسماعيل باشا إلى جنوبى اليمن للاستيلاء على ذمار ويريم، فتمكن من الاستيلاء على ذمار، وإخضاع آب وجبلة وتعز للحكم العثمانى بدون مقاومة تذكر.

كذلك أعلن الوالى العثمانى منح جائزة لكل من يحمل رأس أحد الثوار اليمنيين، وسمح لقواته بالإغارة على القرى اليمنية ونهبها، إذا تمردت وأعلنت الثورة من جديد.

وأثناء ذلك اتخذ الإمام الزيدى المنصور بالله موقفا سلبيا، الأمر الذى لم يشجع القبائل اليمنية على مواصلة النضال ضد الأتراك. وقد تكلفت الدولة العثمانية كثيرا فى إخماد الثورة اليمنية فى سنة ١٨٩٢، وفى نفقات الحامية التركية الكبيرة التى تتولى المحافظة على الحكم العثمانى باليمن.

وقد ساد الاعتقاد لدى الأتراك العثمانيين فى ذلك الوقت عن صلة الإنجليز

في جنوب اليمن بالثورة اليمنية في سنة ١٨٩٢، وأن الدسائس البريطانية هي التي حركت الثورة في اليمن ضدهم.

كما أكد عدد من المسئولين الأتراك أن السلطات البريطانية في عدن كانت تمد الثوار اليمنيين بالأسلحة والمساعدات لمحاربة الأتراك في اليمن.

استمرار المقاومة اليمنية ضد الأتراك وحرب العصابات:

وقد استمرت عمليات المقاومة اليمنية ضد الأتراك العثمانين، وأخذت أسلوب حرب العصابات، كالتخريب وقطع المؤن، وارهاب الجنود الأتراك بالوسائل المختلفة.

وحدث أن هاجم أهالي بلدة الحيمة اليمنيون قافلة عثمانية خرجت من الحديدة قاصدة صنعاء، كان قوامها مائتي جمل محملة بكميات من الأرز والدقيق والأسلحة والملابس العسكرية، وإمدادات أخرى لزوم الأتراك في عاصمة الولاية، فاستولوا على هذه القافلة، ونهبوا البريد، وقطعوا أسلاك البرق.

وعلى أثر ذلك اتجهت قوة من الجنود العثمانيين لمعاقبة أهل الحيمة، فقتلوا كثيرا منهم، وهدموا وأحرقوا احدى عشر قرية في هذه المنطقة.

وقد اعتزم الوالي العثماني أحمد فيض باشا إخضاع بلاد حاشد في شمال صنعاء، بعد أن لاحظ أن معظم حركات المقاومة ضد الأتراك توجه من هذه البلاد، وأعد العدة لذلك.

ولماوصل أحمد فيضي باشا إلى مشارف بلاد حاشد، حاول استمالة القبائل اليمنية للحكم العثماني، غير أن قبائل بني عبد تصدت لقوات الوالي العثماني، ونشب قتال عنيف بين الجانبين، انتهى بهزيمة بني عبد، وقام الجنود الأتراك بنهب أموالهم وخربوا ديارهم.

وقد استمر الوالي العثماني في زحفه حتى وصل إلى «قفلة عذر» مقر الإمام المنصور بالله في بلاد حاشد، الذي قام بتهريب مالديه من أموال وأسلحة وذخائر، وصعد مع عدد من أتباعه فوق أحد الجبال المرتفعة، وبعد أن تعذر على الوالي العثماني الوصول إلى مراكز الثوار، عاد إلى صنعاء، بعد أن منى بخسائر جسيمة في الأموال والذخائر، وقتل كثير من رجاله بين شعاب الجبال الشاهقة.

وقد أمر أحمد فيضي باشا بتشييد عدد من الحصون والقلاع فوق الجبال

المحيطة بصنعاء، للدفاع عنها أمام حركات المقاومة اليمنية المستمرة. كما أمر الوالى العثمانى باعتقال جماعة من العلماء والمشايخ بلغ عددهم خمسة وخمسون رجلا، وذلك بتهمة الاتصال بالإمام المنصور بالله، ومنهم يحيى الكبس، ومحمد بن حسن دلال، وسعد الدين الزبيرى، وأرسل هؤلاء المعتقلون إلى الحديدة، ثم أمر بنفيهم إلى جزيرة رودس.

ونتيجة لمظالم المأمورين الأتراك وازدياد استبدادهم، فقد ظهرت حركة مقاومة سرية قام بها جماعة من اليمنيين أخذوا يضعون الألغام من البارود والمتفجرات حول بيوت المأمورين الأتراك الذين عرفوا بشدة الظلم والاستبداد، لتدمير بيوتهم وازهاق أرواحهم، مما أوقع الرعب فى قلوب الأتراك، فأخذوا يبطشون باليمنيين فى المناطق التى يحدث فيها التخريب.

وحدث أن وقع انفجار شديد فى المحكمة الشرعية بصنعاء، فتصدع مبنى المحكمة وفر جميع من كانوا بداخلها، وأفزع ذلك الوالى العثمانى وأعوانه، فأمر باعتقال جميع من كانوا فى المحكمة وقت حدوث الانفجار، ومكثوا فى السجن لمدة ثمانية أشهر قاسوا فيها الأمرين، وكان من بينهم أعضاء المحكمة. كما وقع انفجار شديد آخر فى دائرة البرق والبريد العثمانى فى صنعاء ولم تنجح محاولات الوالى العثمانى فى وقف حركة المقاومة فى اليمن.

ثورة اليمنيين ضد الحكم العثمانى فى سنة ١٩٠٤ بقيادة الإمام يحيى:

عقب وفاة الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين فى سنة ١٩٠٤، تولى إبنه يحيى الإمامة الزيدية فى اليمن، وكان يبلغ من العمر حينذاك خمسة وثلاثين عاما.

وقد شارك يحيى والده الإمام المنصور بالله أثناء كفاحه للمحافظة على إمامته للزيديين، وخلال مراحل صراعه ضد الأتراك العثمانيين، وخلال هذه الفترة من حياته اكتسب يحيى خبرة كبيرة بحقيقة الأوضاع فى اليمن، ونال شعبية مكنته من الحصول على المبايعة للإمامة الزيدية ، وكغيره من الأئمة السابقين، لاقى الإمام يحيى الكثير من المصاعب والمضايقات من جانب المنافسين الطامعين فى الإمامة الزيدية، فاضطر لمواجهتهم تارة بالسياسة والحكمة، وتارة أخرى باستخدام القوة.

ومع مبايعة الإمام يحيى بالإمامة الزيدية فى سنة ١٩٠٤، بدأت مرحلة جديدة من الصراع بين اليمنيين والعثمانيين، انتهت بتصفية الحكم العثمانى فى اليمن وجلاء العثمانيين عنه نهائيا فى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨، وحصول اليمن على استقلاله.

وقد بدأ الإمام يحيى بجمع القبائل اليمنية حوله، وقاد الثورة ضد الأتراك من جديد.

وفى البيان الذى أذاعه الإمام يحيى فى ذلك الوقت «أسرع باشهار الجهاد ضد الأتراك ودعا قومه إلى مواصلة الحرب للتنكيل بالترك، الذين سعوا فى الأرض بالفساد وتركوا الشرائع وظلموا العباد(٦).

وقد توجه الإمام يحيى على رأس قوة كبيرة قوامها عشرين ألف من رجال القبائل اليمنية بينهم الزيدين والشافعيين، لفرض الحصار على مدينة صنعاء، وأخذ ينتزع بقواته المدن اليمنية التى بأيدى الأتراك الواحدة بعد الأخرى، مثل «عمران» و«حجة» و«ثلا» وغيرها، حتى وصل إلى «كوكبان» الواقعة فى شمال غرب صنعاء.

ثم حاصر الإمام يحيى بقواته صنعاء وضيق الخناق على أهلها والجند والأتراك المحصورين بداخلها، وذكر أمين الريحانى أن حصار صنعاء فى سنة ١٩٠٤ «استمر ستة أشهر فأكل أهل المدينة أثناء الحصار لحم البغال والحمير وكذلك الفئران، وكان عدد الأتراك الذين سلموا وفيهم الأهالى لايقل كما قيل لنا عن ستين ألفا، ولكنهم أعادوا بعد ذلك الكرة على صنعاء فتقهقر الإمام وجنوده إلى «شهارة» فتبعهم العدو إلى تلك المضايق الهائلة وخسر هناك كل شىء، ولم يكن مع الإمام غير ثلاثة آلاف مقاتل غلبوا ثلاثين ألفا من الأتراك وقد حاربوهم بالصخور أيضا يدحرجونها عليهم، وأهل اليمن يحسبون النصر فى تلك الواقعة أعجوبة، بل كرامة من كرامات الإمام»(٧).

تسليم صنعاء للإمام يحيى سنة ١٩٠٥:

ونتيجة لشدة وطأة الحصار حول مدينة صنعاء، وعدم وصول إمدادات كافية،

(٦) أمين سعيد: اليمن، تاريخه السياسى منذ استقلاله فى القرن الثالث الهجرى، ص ٢٧
(٧) أمين الريحانى: ملوك العرب. ج١. ص ١١٣.

فإن كثيرا من الأتراك ومن كبار أهالى صنعاء، قد اقتنعوا بضرورة تسليم المدينة، حفاظا على أرواح سكانها وعلى الحامية العثمانية فيها من الفناء.

وقد توجه عدد من الأتراك وأعيان صنعاء الذين اقتنعوا بتسليم المدينة لمقابلة الإمام يحيى فى كوكبان للاتفاق معه على عقد الهدنة، وعلى شروط تسليم المدينة، فأرسل إليهم سيف الإسلام أحمد بن قاسم الدين للاتفاق معهم، وتم الاتفاق على خروج الأتراك من صنعاء إلى «حراز»، على أن يتركوا أموال الحكومة وأسلحتها للإمام يحيى، فى مقابل أن يقوم الإمام بنقل أمتعتهم وتأمين طريقهم.

وفى ٢١ إبريل سنة ١٩٠٥ استطاع الإمام يحيى أن يدخل صنعاء، وأعلنت كثير من المدن اليمنية اعترافها وطاعتها لإمامته، ولم يبق بأيدى الأتراك سوى مدينتى تعز «وآب» وبلاد «حراز» و «التهائم» و«قفلة شمر»، وذلك وفقا لشروط الهدنة التى اتفق عليها بين العثمانيين والإمام يحيى.

استرداد الأتراك لصنعاء بقيادة أحمد فيضى باشا فى سبتمبر سنة ١٩٠٥:

وقد اعتزمت الدولة العثمانية قمع ثورة القبائل اليمنية، وتمرد الإمام الزيدى فى أسرع وقت، لتحاشى خروج الأتراك العثمانيين من اليمن، الأمر الذى يؤثر بشكل سيء على مركزها فى الولايات العربية الأخرى.

ولم يلبث أن صدر أمر الباب العالى إلى أحمد فيضى باشا الذى كان مقيما حينذاك فى شمال نجد، بسرعة التوجه إلى اليمن لاقرار الأمور فيها وتولى إدارتها، والعمل على بقائها فى حوزة الدولة العثمانية.

وكان أحمد فيضى باشا قد سبق تولى أمور ولاية اليمن، وله خبرة بشئونها، ويدرك حقيقة الأوضاع فيها، إلى جانب شدته وحزمه وخبرته بالشئون العسكرية.

وقد تحمل أحمد فيضى باشا مشقات السفر واختراق الصحراء القاحلة على رأس قواته العثمانية حتى وصل إلى جدة، وهو فى سن الثمانين من عمره، ومن جدة توجه إلى الحديدة ودخلها فى ٧ يونيه سنة ١٩٠٥.

وبعد وصول إمدادات كبيرة إلى أحمد فيضى باشا فى الحديدة، توجه منها إلى «مناخة»، وانضمت إليه القوات العثمانية فى «حراز» والجهات الأخرى، وواصل زحفه باتجاه صنعاء، وأخضع القبائل اليمنية التى تصدت له، حتى وصل

إلى جبل «عصر» المقابل لمدينة صنعاء.

وقد فوجىء الإمام يحيى بوصول هذه القوات العثمانية الهائلة والمزودة بأسلحة حديثة، ويقودها أحمد فيضي باشا القوى الشكيمة والخبير بشئون الحرب، فرأى الإمام استحالة مواجهة العثمانيين فى هذه الحالة، وقرر الانسحاب من صنعاء بقواته إلى بلاد حاشد في الجبال الشمالية.

ويذكر الإمام يحيى أن خوفه على أهالى صنعاء، هو الذى دفعه إلى الانسحاب من مواجهة القوات العثمانية.

وبذلك فقد تمكن أحمد فيضي باشا من دخول مدينة صنعاء على رأس قواته دون مواجهة تذكر فى أوائل سبتمبر سنة ١٩٠٥.

وبعد ذلك خرج أحد فيضي باشا من صنعاء على رأس قوة عثمانية، لإخضاع القبائل اليمنية المتمردة على الحكم العثمانى فى الهضبة الشمالية، حتى أنهكت قوى جنوده بين جبال الشاهقة والوعرة، ونفدت منهم المؤن وانقطعت الإمدادات، فانهارت معنوياتهم، واضطر أحمد فيضي باشا إلى العودة إلى صنعاء، دون أن يحقق أهدافه.

محاولة الصلح بين الإمام يحيى والوالى العثمانى أحمد فيضى باشا:

بعد أن ثبت فشل أسلوب القوة الحربى فى إقرار الأمور فى ولاية اليمن الثائرة، رأت الدولة العثمانية أن تقوم بتجربة المفاوضات مع الإمام يحيى بشكل أكثر فعالية من المراسلات والمفاوضات التى أجرتها مع والده الإمام الراحل المنصور بالله، وذلك بهدف إيجاد حل للمسائل اليمنية يضمن لها تحقيق مصالحها، وتوفير ماتبذله باستمرار من جهد ورجال وأموال فى قمع الثورات والاضطرابات التى تندلع من حين لآخر منذ عودة قواتها إلى اليمن فى سنة ١٨٧٢.

ولهذا الغرض أرسلت الدولة العثمانية وفدا إلى الإمام يحيى للتفاوض معه فى شروط الصلح.

وقد رحب الإمام يحيى بمبدأ المفاوضة للاتفاق على شروط الصلح، ولكى يكتسب عن طريق هذه المفاوضات مع الدولة العثمانية اعترافا منها بزعامته الدينية فى شعبه، إلى جانب منحه قدرا من السلطة الزمنية بين أتباعه، ومن ذلك طلبه فى إسناد مهمة الأوقاف إلى عهدته لتكون سندا ماديا له فى تحقيق أغراضه.

ولقد أبدى الإمام يحيى حسن نيته تجاه الدولة العثمانية، واعترف صراحة بسيادتها على اليمن، وسلّم بحقها فى رعاية الشئون الخارجية للولاية، وحقها فى الدفاع عنها ضد أى عدوان أجنبى.

ولكنه قدم اقتراحاته لتحسين أسلوب الإدارة العثمانية فى اليمن، الذى كان من أهم أسباب الثورة ضد الأتراك الذين أساؤا الإدارة واستغلوا الأهالى بشكل مريع.

وفيما يلى نص شروط الصلح التى قدمها الإمام يحيى للوفد العثمانى الذى جاء إلى اليمن فى إبريل سنة ١٩٠٦:

«وافقت مستمدا بعون الله [٨] على شرط الصلح مابينى وبين مأمور سلطان الإسلام الذى أدعو الله أن يؤيد ملكه لاطفاء نار الحرب الموقدة، وأن تستبدل الفوضى والعداوة بالصداقة، لتسلم البلاد من القلاقل وتحقن الدماء، وتزول المحن من هذه البقعة، ويستتب الأمن ويربط المؤمنون برباط الإخاء التى لا انفصام لها، ويرتفع الظلم من بينهم:

١- أن تطبق الأحكام وفقا للشريعة الإسلامية الغراء.

٢- أن يعود إلى الإمام حق عزل القضاء وحكام الشرع وتعيينهم.

٣- أن تكون معاقبة الخائنين والمرتشين منوطة بالإمام.

٤- أن تخصص رواتب كافية للحكام والموظفين كى لاتدفعهم قلة ذات اليد إلى الإرتشاء.

٥- أن تحال الأوقاف إلى عهدة الإمام لاحياء المعارف فى البلاد.

٦- إقامة الحدود الشرعية على مرتكبى الجرائم من المسلمين والاسرائيليين كما أمر الله تعالى بها وأجراها رسوله، وهى التى أبطلها المأمورون الترك كأنما لم تكن شيئا مذكورا.

٧- يؤخذ العشر من المزروعات التى تسقى بماء السماء، وأما التى تسقى بمياه الآبار فيوخذ منها نصف العشر بعد أن يقدر ذلك أرباب الخبرة، وإذا حصل خلاف يرجع إلى الأصول التى وضعها عبد الله بن رواحة فى «الخرص»،

---

(٨) عبد الواسع بن يحيى الواسعى: تاريخ اليمن (فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن). الطبعة الأولى - ص ص ٢٠٧ - ٢٠٩.

ويؤخذ عن البقر والغنم والإبل النصاب الشرعى، وأما الأراضى التى تغل مرتين أو ثلاثا فيؤخذ عنها نصف العشر أو ربعه ورفع ماسوى ذلك من التكاليف.

٨- جباية الأموال المار ذكرها تكون بوساطة مشايخ البلاد تحت نظارة مأمورى الدولة، وإذا تجاسر أحد على أخذ زيادة عن التكاليف المار ذكرها فعزله أو تحديد الجزاء له راجع إلى الإمام - ولايكون للإمام علاقة بقبض الأموال الأميرية.

٩- تعفى عشائر حاشد وخولان والحدا وأرحب من التكاليف.

١٠- يسلم كل من الفريقين المتعاقدين الخائنين الذين يلتجئون إليه.

١١- إعلان العفو العام فى البلاد كى لايسأل أحد عن ماضيه.

١٢- ألا يولى أحد من أهل الكتاب على المسلمين.

١٣- أن تشمل أحكام هذه المواد المار ذكرها صنعاء وتعزو ملحقاتها.

١٤- ألا تتدخل الحكومة فى شئون «انس» ولاتعارض الإمام فى تعيين المأمورين لهذا القضاء لفقر سكانه وقلة حاصلاتهم، ولما يخشى من وقوع محظور فى مخالفة مأمورى الحكومة لهم.

١٥- أن تكون المحافظة على هذه البلاد من تعديات الدولة الأجنبية راجعة للدولة العلية.

وفى ختام شروطه لعقد الصلح مع الدولة العثمانية قال الإمام يحيى «أن تنفيذ هذه الشروط فى البلاد اليمنية يكون سببا لسلامة الأفراد البشرية وترقى البلاد وأحيائها، فيظهر الأمر بأبهى مظاهره ويحصل منه خير كثير، ولايخفى أن البعض يستفيدون من كثرة سوق العساكر إلى البلاد اليمنية، إذ لايخلو ذلك من الفائدة المادية لهم، ولعلهم لايرضون بهذه الشروط لأن باتباعها يستتب الأمن وينقطع ورود العساكر إلى هذا القطر، فيخسرون بذلك ماكانوا يؤملون، لذلك أطلب صدور فرمان سلطانى يتضمن قبول الشروط المار ذكرها، كى يطمئن اليمانيون وترتاح قلوبهم، ولايعترضنى المأمورون فى إجراء الأحكام التى تخولنيها الشروط وإحالة إدارة البلاد الشرقية التى تشابه بلاد «آنس إلى عهدتى».

هذا، ولم توافق الدولة العثمانية على الشروط التى قدمها الإمام يحيى، لأنها حتى ذلك الوقت لم تكن لتقبل الاعتراف بكيان الإمام الزيدى ومشاركته لها فى جزء من السلطة الزمنية فى ولاية اليمن العثمانية، وكان السلطان العثمانى يعتبره متمردا على سلطة الدولة وخارجا على طاعتها.

وعلى أثر فشل مفاوضات الصلح بين الدولة العثمانية والإمام يحيى، فقد اشتعلت من جديد نار الثورة ضد الأتراك العثمانيين فى اليمن، ونشبت معارك عنيفة بين الجانبين فى «خولان» و«البيضاء» و«سنحان» و«زحام» و«حجة» و«آنس» وغيرها من بلاد اليمن.

محاولة الاتصال بالإمام يحيى ومفاوضته من جديد:

وإزاء تجدد الثورة فى اليمن وتفاقم الأمور فيها، رأت الدولة العثمانية أن تعيد من جديد محاولة الاتصال بالإمام يحيى والتفاوض معه لإيجاد حل مقبول للقضية اليمنية.

وعن طريق الوفود التى كان يرسلها السلطان العثمانى عبد الحميد من حين لآخر إلى اليمن، كان يحاول إيجاد نقطة التقاء بين مصالح دولته ومطالب الثوار اليمنيين.

وفى منتصف عام ١٩٠٧ أرسل السلطان العثمانى وفدا من كبار علماء مكة يضم الشيخ عبد الله بن عباس وتسعة من رفقائه إلى اليمن، فى محاولة لحث الإمام يحيى على وقف القتال ضد الأتراك العثمانيين، ولتشجيعه على عقد الصلح مع الدولة العثمانية، ووصل الوفد إلى صنعاء، وأرسلوا إلى الإمام يحيى كتابا بهذا المعنى، فأجابهم الإمام يحيى بخطاب مطول عرض فيه وجهة نظره فى القضية اليمنية، وشرح مطالبه وأهدافه، وقدم بعض الاقتراحات للوصول إلى حل مقبول لهذه القضية.

وفى هذا الخطاب أشار الإمام يحيى إلى مواقف الأئمة السابقين من الأتراك العثمانيين، وثوراتهم ضد مفاسد الولاة وظلمهم وسوء إدارتهم لشئون البلاد، وأن موقفه هو استمرار لمواقف أسلافه الهادف لدرء ظلم الأتراك عن الشعب اليمنى، وأضاف قائلا« فانتصبنا لذلك المقام، حين نفر أهل اليمن من مأمورى السلطنة على الدوام، ولم نقم والله لدرهم ولا لدينار ولا لطلب علو ولافخار».

وأوضح الإمام يحيى محاولاته للوصول إلى اتفاق مع الوالى العثمانى أحمد فيضى باشا، الذى كان ينقض عهوده ويبدد الاستقرار بمحاربته للإمام وأتباعه.

وأشار إلى تآمر المأمورين الأتراك لإثارة غضب السلطان العثمانى على أهل اليمن وعلى الإمام الزيدى بصفة خاصة.

كما يصف فى خطابه التصرفات الشخصية للولاة العثمانيين التى لاتجعلهم يهتمون بشئون الحكم، إذا كانوا «على اللذات والشهوات عاكفون، وعلى التفنن فى الفجور يتنافس معهم المتنافسون، فتنكرهم المساجد والجوامع، ويجهدهم شهر الصوم الذى هو لكل خير جامع، وتعرفهم الكئوس والأقداح، وتصافيهم ربات القدود الملامح، وكل هذا بين واضح سترونه عيانا إن لم يضرب عنكم الحجاب، وترصد الأبواب»[٩].

وفى نهاية خطابه يحذر الإمام يحيى مبعوثى السلطان من دسائس المأمورين بقوله «وإنا نحذركم من دسائس المأمورين فإن لهم طرقا إلى جلب أمثالكم إلى اتباع مقاصدهم»، وينبههم إلى تجنب أساليب المأمورين الأتراك فى تمويه الحقائق، حتى ينقلوا للباب العالى صورة صحيحة عن الأوضاع القائمة فى اليمن.

وبرغم النقاط الهامة التى تعرض لها الإمام يحيى فى إجابته على مبعوثى السلطان من علماء مكة، فلم يترتب على ذلك أى تغيير يذكر فى صالح القضية اليمنية، سوى عزل الوالى أحمد فيض باشا لموقفه العدائى من اليمنيين، وأرسلت الدولة العثمانية بدلا منه حسين تحسين باشا ليتولى أمور الولاية، بما عرف عنه من الحكمة والاتزان، ليعمل على تهدئة الموقف فى اليمن.

وقد عقد الصلح بين الإمام يحيى والوالى العثمانى الجديد حسين تحسين باشا، وتعهد كل منهما بعدم الاعتداء على بلاد الآخر، وقام الإمام بتعيين حكام من طرفه للجهات التابعة له.

ويذكر الواسعى «وقد صلحت فى أيامه (حسين تحسين باشا) أحوال اليمن، وسكنت الفتن، ولم يتعرض الإمام وشيعته وأعوانه بأذيتهم، وحبس من ظفر به مثل من كان قبله، وحصل بينه وبين الإمام صلح، والا يتعدى أحد على الآخر كل أحد فى جهته، والإمام يقيم الشرع فى جبهته كما يحب»[١٠].

---

(٩) الواسعى: المرجع السابق. ط ٢. ص ٣٠٨.
(١٠) الواسعى: نفس المرجع. ط ٢، ص ٣٠٩.

وقد اضطر الوالى حسين تحسين باشا إلى الاعتراف للإمام يحيى بوضعه الخاص فى داخل الولاية، وسمح له بإقامة أحكام الشريعة الإسلامية بين أتباعه فى المنطقة التى تدين بالولاء له، واتفق مع الإمام على ألا يتعدى أحد الجانبين على الآخر.

وهذا الصلح كان بمثابة هدنة اقتضتها حاجة الدولة لاقرار الأمور فى اليمن، ولتجنب المزيد من الخسائر والتضحيات البشرية والمادية فى سبيل الإبقاء على ولاية اليمن، وإن لم تخضع لنفوذها سكان المرتفعات الشمالية المتمركزين حول مدينة صعدة مركز الإمامة الزيدية، وبعد ذلك، ولكى يتحقق الاستقرار الكامل فى الولاية، وفى سنة ١٩٠٨ طلب السلطان العثمانى وفدا من كبار رجال صنعاء، من سادتها وعلمائها وأعيانها «ليتكلموا فيما يصلح اليمن، ففرح الناس بذلك».

ولكن هذا الوفد فشل فى عرض قضية بلاده على السلطان العثمانى، أثناء المقابلة القصيرة معه، وذلك نتيجة لاختلاف أعضاء الوفد فيما بينهم على كيفية إيجاد حل للقضية اليمنية.

ثم طلب السلطان من والى اليمن استقدام وفد آخر يكون من رجال الإمام يحيى، لعله يصل معهم إلى حل حاسم للقضية اليمنية، فأرسل الإمام إلى الآستانة جماعة من خاصته بينهم العلامة عبد الله بن إبراهيم وقد أحسن السلطان استقبالهم، ودارت بعض المناقشات حول القضية اليمنية، وبعد أن مكث الوفد طويلا فى عاصمة الدولة عاد إلى اليمن دون جدوى، نتيجة للملاحظات التى أبداها بعض رجال الدولة من أن «إقامة الحدود فى اليمن خاصة يخل بالقانون الأساسى فى جميع الولايات العثمانية»(١١).

ولم يلبث أن قامت ثورة عام ١٩٠٨، وخلع السلطان عبد الحميد الثانى على أثرها، وتسلط أعضاء جمعية الاتحاد والترقى على سياسة الدولة.

بدء الثورة من جديد بسبب سوء سياسة الوالى الجديد محمد على باشا سنة ١٩١٠:

ونتيجة لسياسة القهر والعنف التى اتبعها طلعت بك الاتحادى، وتهديده للعرب وخاصة الثوار فى الجزيرة العربية بقوله «أن الدولة مستعدة لسحق أولئك

(١١) الواسعى: المرجع السابق. ط ٢. ص ٣١٠.

العرب بالقوة القاهرة، فإن لديها سبعة فيالق من الأبطال» وذلك عندما تولى وزارة الداخلية العثمانية، فقد اندلعت الثورة من جديد فى عام ١٩١٠ فى اليمن بزعامة الإمام يحيى، الذى أعلن الجهاد ضد الأتراك فى جبال اليمن، وشاركه السيد محمد الإدريسى فى محاربة الأتراك والثورة ضدهم فى إقليم عسير.

وقد بدأ الثوار اليمنيون يفتكون بالجنود الأتراك فيما بين الحديدة وصنعاء، واستولوا على الأسلحة والمدافع والذخيرة التى كانت فى أيديهم، وذلك للتخلص من دفع الضرائب لحكومة الولاية، ومن الإدارة التركية التعسفية، وطالبوا بحكام وطنيين لبلادهم، وأن يكون الحكم بموجب الشريعة الإسلامية.

وبعد أن اشتدت المعارك بين الثوار اليمنيين والجنود الأتراك، وتفاقمت الأمور فى اليمن، اضطرت الدولة العثمانية إلى سحب جزء كبير من قواتها فى ألبانيا التى استخدمتها فى قمع ثورة الألبانيين، واستقدمت قوات أخرى من طرابلس الغرب ومن الآستانة، واعتزمت ارسالها إلى اليمن.

وقد قررت الدولة العثمانية إرسال الفريق محمد على باشا واليا جديدا لليمن، على رأس الفيلق السابع، لاخضاع على الإمام يحيى والسيد محمد الإدريسى، وعهد إليه بادخال الاصلاحات اللازمة فى تلك البلاد.

وفى مايو سنة ١٩١٠ وصل الوالى الجديد محمد على باشا إلى اليمن، وهو أحد أعضاء جميعة الاتحاد والترقى، وتقوم سياسته على العنف والشدة فى قمع اضطرابات اليمن، والقضاء معنويا وماديا على نفوذ الإمام يحيى ومحمد الإدريسى، وإقرار الأمور فى الولاية اليمنية، مهما تكلف الأمر، مع القيام ببعض الاصلاحات الضرورية إذا سمحت الظروف بذلك.

وقد أخذ الوالى الجديد محمد على باشا يشتد فى معاملة الأهالى وخاصة من ينسب إليهم الاتصال بالإمام يحيى ورجاله.«ومازال الوالى فى صنعاء يخيف الناس ويمنعهم من الخروج وشدد عليهم وأغلق أبواب المدينة، وأمر البوليس يدورون فى الأزقة، وإذا وجدوا شخصين يتكلمان أو يمشيان معا ضربا وحبسا، وإذا جد البوليس فى الليل مكانا مرتفعا مضيئا بالمصباح فى أحد البيوت هجموا على صاحب البيت وضربوه وحبسوه، بزعم أنهم فى الليل يشيرون للمحاصرين بالهجوم على المدينة، ومازال الناس فى الخوف والوجل من الوالى هذا كله سوى ما الناس فيه من

المحاصرة والضيق وانقطاع الطعام عنهم وسائر الاحتياجات، وامتلأ السجن محابيس ظلما، وأراد الوالى من جرأته أن يعدم خمسين رجلا من أهل صنعاء من سادات وعلماء وتجار، وختم تصديقا له بعض المأمورين إلا نائب المحكمة الشرعية العالم الفاضل خليل أسعد أفندى، فلم يساعده على هذه الرزية، وقال: (لم ترض ذمتى باهراق دم مسلم واحد دون حكم شرعى)(١٢).

ومع ذلك فقد أعرب الإمام يحيى، وكذلك السيد محمد الإدريسى، عن رغبتهما فى الاتفاق على شروط الصلح مع الدولة العثمانية، وضرورة التصالح معها، وتدعيم قواعد السلم والوفاق، وإزالة سوء التفاهم بين الجانبين، ولكن الشك والريبة كانتا تسيطران على أفكار كل طرف إزاء الآخر.

وبالنسبة للأتراك كان التفكير فى الصلح مقرونا برغبتهم فى المحافظة على مصالحهم الخاصة فى اليمن، بما لايمس مركز هم العام فى داخل الإمبراطورية العثمانية وخارجها.

وكانت الحكومة العثمانية تتبع وسائل ملتوية من حرب ومهاجمة إلى سلام ومراوغة، دون أن تستجيب فى النهاية لمطالب اليمنيين. وقد صرح أحد المبعوثين فى الآستانة لمحرر جريدة أجنبية، بأن أهم أسباب ثورة اليمنيين ضد الأتراك، هو صدور وعود كثيرة من الحكومة العثمانية لليمنيين دون أن تحقق الدولة أيا من هذه الوعود.

حصار القبائل اليمنية بزعامة الإمام يحيى لمدينة صنعاء فى سنة ١٩١١ :

وكانت سياسة الوالى الجديد محمد على باشا نموذجا لحكم الاتحاديين الاستبدادى بنزعاته المركزيه والعنصرية المتطرفة، مما أثار مشاعر الشعب اليمنى من جديد ضد الحكم العثمانى.

وقد تأهب الإمام يحيى لمحاربة الأتراك العثمانيين، وقام بقطع أسلاك التلغراف بين صنعاء والحديدة، ثم زحف برجاله نحو صنعاء، وفى يناير سنة ١٩١١ أو شك الإمام ورجاله أن يصلوا إلى صنعاء، ووقعت بين الجانبين عدة مصادمات.

وعلى أثر ذلك، وبناء على طلب الوالى محمد على باشا قررت الدولة العثمانية سرعة إرسال الإمدادات والمعدات العسكرية إلى اليمن شملت ٣١ أورطة

(١٢) الواسعى: نفس المرجع. ط٢، ص.ص ٣١٤ و ٣١٥.

من الجنود و٨ بطاريات مدفعية، لقمع الثورة التى تأججت نيرانها فى ذلك الوقت.

ويذكر الواسعى أن محاصرة صنعاء فى سنة ١٩١١ كانت «أشد محاصرة مضت، باعتبار مضايقة الوالى وسوء معاملته لأهل صنعاء ومنعهم من الخروج»(١٣).

وقد فرض الوالى محمد على باشا على أهالى صنعاء معونة مالية قدرها سبعون ألف ريال، برغم ممايعانون من الشدة والفقر، وذلك لينفق منها على جنوده المحصورين فى المدينة، ولسد نفقات استعداداته لمقاومة الحصار.

ويذكر شاهد عيان إنجليزى كان فى صنعاء وقت حصار الإمام يحيى لها، أنالحصار استمر من يناير إلى آخر ابريل سنة ١٩١١، وأن عدد المحاصرين كان يتراوح بين عشرة آلاف وخمسين ألف مقاتل، وكانت حامية المدينة تتألف من خمسة آلاف من المشاة وعدد من الفرسان ونحو ٣٠ مدفعا.

وكان الوالى العثمانى يخرج من وقت لآخر أثناء فترة الحصار، من صنعاء لملاقاة رجال القبائل المحاصرين للمدينة، وكان يحدث كثيرا اشتباكات بين الجانبين، ويتبادلون إطلاق نيران بنادقهم فيما بينهم.

وحدث أن انضم بعض الجنود المحليين إلى الثوار، وكان معظمهم من رعايا البلاد العربية المجندين بالجيش العثمانى، مما دفع المسئولين الأتراك إلى تشديد الخناق على الذين يتخلفون من هؤلاء الجنود فى المدينة، وأمروا باعتقالهم هم ومن اشتبهوا فيهم من الأهالى.

ولما اشتدت وطأة الحصار على صنعاء تعطلت أعمال الأهالى اليومية، وأغلقت الأسواق، ولجأوا إلى المساجد يقضون فيها يومهم حيث يجدون فيها الراحة والأمان.

وفى ذلك الوقت تعرضت كثير من المدن اليمنية لمحاصرة القبائل لحامياتها التركية، ومنها مدينة «يريم»، التى هجم عليها رجال القبائل اليمنية، واقترفوا الأفعال الشنيعة من النهب والقتل والتخريب.

ارسال حملة تركية بقيادة عزت باشا لاخماد ثورة اليمن فى سنة ١٩١١:

وقد واصل خليل بك وزير الداخلية العثمانية سياسة سلفه طلعت بك فى

(١٣) الواسعى: المرجع السابق. ط ٢. ص ٣١٥.

استعمال القوة لقمع الثورة فى اليمن، مهما كلف ذلك من الأعباء، فى الوقت الذى كانت فيه خزينة الدولة العثمانية مجهدة من الأعباء الكبيرة.

وفى إطار هذه السياسة أعدت حملة عسكرية ضخمة، بدأت مسيرتها إلى اليمن بقيادة عبد الله باشا، توفى وهو فى طريقه من الحجاز إلى اليمن، فعهد الباب العالى إلى رئيس أركان حرب الجيش العثمانى عزت باشا، بقيادة هذه الحملة، ومنحت له صلاحيات واسعة.

وكان عزت باشا يتميز عن غيره من القادة العثمانيين بالحنكة السياسية والفصاحة والحذق وكرم الأخلاق، وكان لجهوده أكبر الأثر فى عقد الصلح بين الأتراك العثمانيين والإمام يحيى.

وعند عبور إقليم عسير، اشتبكت قوات عزت باشا فى معارك عنيفة مع قوات محمد الإدريسى، التى سببت لها متاعب ومشاكل كثيرة أعاقت سرعة تقدمها إلى اليمن.

وكانت أهم الوقائع التى جرت فى عسير تلك الموقعة التى جرت عند مضيق جيزان، التى تكبد فيها الجيش العثمانى خسائر فادحة بلغت نحو ٢٨ ألف جندى بين قتيل وجريح وأسير.

وكان الإدريسى يرغب فى استخلاص عسير من الأتراك، وارغامهم على الاعتراف بوضعه الخاص، وباستقلاله الذاتى فى منطقته.

وبعد أن تجمعت القوات العثمانية بقيادة عزت باشا فى الحديدة، بدأت زحفها إلى داخل اليمن باتجاه صنعاء، لفك حصارها وطرد القبائل التى تجمعت حولها، وعلى طول الطريق واجه الأتراك مقاومة عنيفة من جانب القبائل اليمنية.

وقد امتدح عزت باشا شجاعة ومقدرة رجال هذه القبائل على القتال، ويذكر أنه قال «لو كان للدولة ألف رجل من هذه الرجال لأخذنا أوروبا بأسرها»(١٤).

وهذه المعارك والمناوشات استمرت من منتصف شهر فبراير إلى نهاية شهر مارس سنة ١٩١١.

وخلال النصف الثانى من شهر فبراير سنة ١٩١١ اعترض رجال الإمام يحيى

---

(١٤) الواسعى: المرجع السابق. ط ٢. ص ٣١٧.

قافلة عثمانية كانت «مؤلفة من ثمانين جملا تحمل أرزاقا ومؤونة إلى الجند العثمانيين المحصورين فى صنعاء من حامية مدينة حجة، وقد قتل اليمنيون خمسين نفرا من الجنود الذين حاولوا الدفاع عن القافلة وانهزم الباقون»،

وقد نجحت القوات العثمانية فى طرد القبائل اليمنية الثائرة من «مناخة»، بعد أن منى الجانبان بخسائر فادحة، ثم وصلت مقدمة الجيش العثمانى إلى «سوق الخميس»، واقترب من دخول مدينة صنعاء.

وفى ٥ إبريل سنة ١٩١١ اضطرت القبائل اليمنية الثائرة إلى ترك مراكزها حول صنعاء، وانسحبت نحو الشمال، بعد أن اقتنعت بعدم جدوى مقاومة الجيش العثمانى المزود بأحدث الأسلحة، والمدرب على أحدث أساليب الحرب، بقيادة عزت باشا.

وفى نفس اليوم دخل عزت باشا بقواته مدينة صنعاء، وفى صباح اليوم التالى ٦ ابريل سنة ١٩١١ أقيم استعراض كبير للحامية وللجيش العثمانى، وأقيمت الزنيات وأقواس النصر، ابتهاجا بانتهاء الحصار، واستقبل أهالى المدينة بالفرح والابتهاج القائد العثمانى الذى خلصهم مماعانوه فى أثناء الحصار.

أما الإمام يحيى، فبعد دخول عزت باشا مدينة صنعاء، التجأ إلى جبال «شهارة» المنيعة، وأخذ رجاله ينصبون الكمائن للفصائل العثمانية عند اجتيازها مضائق الجبال اليمنية، ويلحقون بها الخسائر الفادحة، مما كان يقض مضاجع العثمانيين.

وبعد فشل الحملة التى قادها والى اليمن محمد على باشا، بعد دخول عزت باشا مدينة صنعاء، لمحاربة الإمام يحيى فى المنطقة الشمالية، زاد اقتناع الأتراك العثمانيين بضرورة التوصل إلى الصلح والمهادنة مع الثوار اليمنيين.

عقد الصلح سنة ١٩١١ من جديد بين الأتراك والإمام يحيى:

وفى نطاق الصلاحيات والسلطات الواسعة التى منحتها الدولة العثمانية لقائدها وواليها الجديد فى اليمن أحمد عزت باشا، لاتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لاقرار الأمور فى هذه الولاية، فقد رأى عزت باشا ضرورة الاجتماع مع الإمام يحيى للتفاوض من أجل عقد الصلح معه.

وكان عزت باشا يهدف من الانتصارات العسكرية التى حققها فى اليمن،

التى أظهرت قوة العثمانيين، أن يحصل على اتفاق مشرف مع الإمام يحيى يحفظ للدولة العثمانية مكانتها فى اليمن، ويهيء لهذه الولاية الأمن والسلام.

وقد توجه عزت باشا وبرفقته حاشية صغيرة إلى قرية «دعان»، التى اختيرت لتكون مقرا للاجتماع بينه وبين الإمام يحيى، وهى قرية صغيرة تقع على قمة جبل فى الشمال الغربى من عمران، وتتوسط بين منطقتى نفوذ الإمام يحيى فى الشمال، ونفوذ الأتراك فى الجنوب فيما حول صنعاء.

وكان يحيط بقرية دعان الآلاف من جنود الإمام يحيى، حيث كانوا يهتفون بحياة إمامهم فى مظاهرة عسكرية بهدف إظهار قوتهم أمام ممثلى الدولة العثمانية.

وفى قرية دعان أعد منزل لإقامة الإمام يحيى، وجهز منزل آخر لإقامة عزت باشا أثناء المفاوضات.

ويصف الواسعى معالم هذا اللقاء الدبلوماسى بين ممثلى الجانبين فى قرية دعان اليمنى، فيقول:

«وقد جمع الإمام بعض قواده ورجاله إلى هذا المحل (دعان) مع عشرات الألوف من العساكر، وخرج عزت باشا ومعه جملة من أركان الدولة من العرب والترك منهم القاضى العلامة عبد الله بن حسين العمرى. ولما وصل عزت باشا ومن معه إلى عمران، أطلقت المدافع من القلعة فرحا لاستقباله لهذا السعى العظيم الذى فيه حياة أمتين عربية وتركية، وكان الإمام قد وصل إلى دعان قبل وصول عزت باشا، وقد أرسل الإمام لاستقبال عزت باشا جملة من رؤساء القبائل والمشايخ، ولماكان بينهم وبين دعان ساعة ونصف، استقبلهم ألوف من العساكر وهم يطلقون بنادقهم فى الفضاء، وهى علامة التحية، وهم ينشدون الأناشيد الحربية الحماسية وفيها المدح للإمام وللدولة وللوطن، والشجاعة تلوح على وجوهم، وقد عم الناس الفرح والسرور لما رأوا فى الصلح من حقن للدماء وحفظ الأموال وتأمين السبل ودفع الأهوال»(١٥).

وكان برفقه عزت باشا عدد من الرجال المخلصين من السلك العسكرى العثمانى، ولهم خبرة واسعة فى المجالين الإدارى والسياسى، مما سعد على نجاحهم فى أداء هذه المهمة على أكمل وجه.

(١٥) الواسعى: المرجع السابق. ط ٢. ص ٢١٩.

وكان على رأس هذه الهيئة عصمت باشا الذى سوف يصبح فيما بعد رئيسا للجمهورة التركية، ومنهم عزيز بك المصرى وسليم بك الجزائرى، وقاما بدور كبير فى انجاح مفاوضات الصلح بين الإمام يحيى والدولة العثمانية، ومنهم محمود بك نديم السورى الأصل الذى اعتمد عليه عزت باشا أثناء المفاوضات لإجادته اللغة العربية، وقد كلفه عزت باشا بإدارة الولاية نيابة عنه أثناء ذهابه إلى الآستانة، لعرض شروط الصلح على الباب العالى وللحصول على موافقته على ذلك الصلح.

وإلى جانب دور عزت باشا ورجاله للاتفاق مع الإمام يحيى على شروط الصلح، كانت هناك جهود تبذل خارج اليمن فى عاصمة الدولة العثمانية من أجل إيجاد حل للقضية اليمنية، سواء باستخدام القوة أو باتباع الوسائل السليمة، وتمثل ذلك فى «مجلس المبعوثان»، الذى أثيرت فيه المناقشات وقدمت المشروعات التى تعبر عن هذين الاتجاهين.

ومن المشروعات التى قدمت فى هذا المجلس بمعرفة لطفى بك فكرى أحد أعضاء حزب الأهالى البارزين، العمل على تطبيق سياسة اللامركزية الإدارية، كحل لقضية اليمن بالطرق السليمة.

وقد تبلور موقف الحكومة العثمانية أخيرا فى تشكيل «لجنة اصلاح اليمن»، التى كلفت بتقديم الاقتراحات والمشروعات اللازمة لحل القضية اليمنية، وعهد برئاستها إلى توفيق بك رئيس دائرة المالية فى مجلس شورى الدولة، وكان واليا على اليمن عندما سقطت صنعاء فى يد الإمام يحيى، وكان من أعضائها «الشيخ محمود أسعد أفندى ناظر الدفتر الخاقانى، وفريد باشا رئيس دائرة المشاة، واسماعيل حقى رئيس دائرة اللوازم العسكرية، وغالب بك مدير الأمن العام، وعبد المجيد بك محاسب صندوق التقاعد العسكرى»، وكان لهذه اللجنة حق استدعاء مبعوثى اليمن عند الضرورة للتعرف على معلوماتهم عن اليمن وأحوالها.

وفى يوم ١٩ مارس سنة ١٩١١ عقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها، وانضم إليها بعد ذلك الفريق يوسف باشا الذى كان قائدا فى اليمن ولديه خبرة عن أحوال هذه الولاية.

وقد بدأت هذه اللجنة أعمالها، بينما كانت حملة عزت باشا فى طريقها إلى اليمن، إذ وصلت إلى الحديدة فى شهر فبراير ثم زحفت إلى صنعاء وقامت بفك

حصارها فى إبريل سنة ١٩١١، وهذا يعنى أن الدولة العثمانية أرادت أن تستخدم فى وقت واحد أسلوبين متناقضين حربى وسلمى، لحل أزمة اليمن، وكل منهما كان يكمل الآخر.

وكذلك اتبع الإمام يحيى الوسائل الحربية والسلمية من أجل الصلح مع الدولة العثمانية، وحرص على أن تعترف له الدولة بوضعه الخاص فى اليمن، وكان الوضع القبلى للمجتمع اليمنى يدفع الإمام يحيى إلى عقد هذا الصلح فى أقرب فرصة ممكنة.

ومن أهم الوسطاء الذين تدخلوا لتقريب وجهات النظر بين الجانبين اليمنى والعثمانى، الشريف حسين أمير مكة، وأحمد العبدلى سلطان لحج. وكان هناك عامل فعال فى الاسراع بعقد الصلح بين الأتراك العثمانيين والإمام يحيى، بدء الحرب بين تركيا وإيطاليا، بسبب شروع إيطاليا فى غزو ليبيا فى بداية أكتوبر سنة ١٩١١، وتأييد الدول الأوربية لإيطاليا فى خطتها الاستعمارية، ثم هزيمة القوات العثمانية فى طرابلس الغرب، مما أدى إلى زيادة نقمة العرب على الحكومة العثمانية، واتهموها بالتهاون فى الدفاع عن بلادهم.

وكل هذه العوامل كان لها أثرها فى إسراع الباب العالى بالموافقة على اتفاق الصلح الذى عرضه عزت باشا، مع إدخال بعض التعديلات عليه.

ويذكر أن عزت باشا استخدام أسلوب الهدايا التى قدمها إلى الإمام يحيى وأتباعه، من أجل الوصول إلى صلح مشرف للدولة يحفظ لها مصالحها وسمعتها فى الخارج، وذلك إلى جانب استعراض القوة العسكرية العثمانية، والدخول فى مفاوضات واتصالات شخصية مع الإمام يحيى، وكان لهذه الهدايا القيمة تأثيرها على الإمام يحيى وأتباعه.

هذا، وبعد عقد الصلح تعهدت الدولة العثمانية بتخصيص رواتب ومنح للإمام وأتباعه قدرها ٢٥٠٠ ليرة ذهبية.

ظروف الصلح:

وفى يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١١، وفى قرية «دعان» عقد الصلح بين القائد العثمانى عزت باشا والإمام يحيى، وذلك لإقرار الأمن والسلام فى اليمن، وقد تضمنت إتفاقية الصلح البنود التالية:

١- ينتخب الإمام حكاما لمذهب الزيدية[١٦] وتبلغ الولاية بذلك وهذه تخبر الآستانة لتصدق المشيخة على ذلك الانتخاب.

٢- تتشكل محكمة استئنافية للنظر في الشكاولى التي يعرضها الإمام ويكون مركز هذه المحكمة صنعاء، وينتخب الإمام رئيسها وأعضاءها وتصدق على تعيينهم الحكومة، ويرسل الحكم بالقصاص إلى الآستانة للتصديق عليه من المشيخة وصدور الإرداة السنية به... ولاينفذ الحكم إلا بعد التصديق عليه وصدور الإرادة بشرط ألا يتجاوز أربعة أشهر.

٣- إذا أساء أحد المأمورين الاستعمال في الوظيفة يحق للإمام أن يبين ذلك للولاية.

٤- يحق للحكومة أن تعين حاكما للشرع من غير اليمنيين في البلاد التي يسكنها الذين يدينون بالمذهب الشافعي والحنفي.

٥- تتشكل محاكم مختلطة من حكام الشافعية والزيدية للنظر في دعاوى المذاهب المختلفة.

٦- تعين الحكومة محافظين تحت إسم «مباشرين» للمحاكم السيارة التي تتجول في القرى لفصل الدعاوى الشرعية، وذلك دفعا للمشقات التي يتكبدها أرباب المصالح في الذهاب والإياب إلى مراكز الحكومة.

٧- تكون مسائل الأوقاف والوصايا منوطة بالإمام.

٨- الحكومة تنصب الحكام للشافعية والحنفية فيما عدا الجبال.

٩- صدور أمر عفو عام عن الجرائم السياسية والتكاليف والضرائب الأميرية التي سلفت.

١٠- عدم جباية التكاليف الأميرية لمدة عشر سنوات من أهالي «ارحب» و «خولان»، لفقرهم وخراب بلادهم وارتباطهم التام بالحكومة.

١١- تؤخذ التكاليف الأميرية بحسب الشرع.

١٢- إذا حصلت الشكوى من جباة الأموال الأميرية لحكام الشرع أو للحكومة،

(١٦) الواسعي: المرجع السابق. ط ٢. ص ٢٢٠.

فعلى هذه أن تشترك مع الحكام فى التحقيق وتنفذ الحكم الذى يحكم به عليهم.

١٣- على الإمام أن يسلم عشر حاصلاته للحكومة.

١٤- عدم جباية الأموال الأميرية من (جبل الشرق) لمدة عشر سنوات.

١٥- يخلى الإمام سبيل الرهائن الموجودين عنده من أهالى صنعاء وماجاورها وحراز وعمران.

١٦- يمكن لمأمورى الحكومة وأتباع الإمام أن يتجولوا فى أنحاء اليمن بشرط ألا يخلوا بالسكنية والأمن.

١٧- يجب على الفريقين ألا يتعديا الحدود المعينة لهما بعد صدور الفرمان السلطانى بالتصديق على هذه الشروط.

الابتهاج بعقد الصلح بين عزت باشا والإمام يحيى:

وعقد عودة عزت باشا ومرافقيه إلى صنعاء، أمر بأن يجتمع سكان المدينة فى الميدان الفسيح الواقع أمام مقر حكومة الولاية، وأذيع عليهم نبأ عقد الصلح بين الإمام يحيى والدولة العثمانية وتوقيع الاتفاق الخاص بذلك.

وقد ألقى مفتى الولاية الشيخ على بن حسين المغربى خطابا هاما فى جموع الأهالى من سكان المدينة الذين احتشدوا فى الميدان، أشاد فيه باتفاق الإمام يحيى مع عزت باشا على الصلح بناء على رغبة السلطان العثمانى، وبالجهود المشكورة التى بذلها كل منهما حتى تم توقيع الاتفاق، ورحب بالاتحاد بين اليمنيين واخوانهم العثمانيين، ودعا إلى نبذ الشقاق والأحقاد، وقال «هذا، وأنه بحمد الله تعالى قد قام بنصيحة الإسلام والمسلمين وبذل سعيه فى رضاء رب العالمين، حضرة صاحب الدولة الأفخم وملاذ العز الشامخ أحمد عزت باشا أنا له الله من الخير مايشاء، وقابل سعيه الحميد بالقبول مولانا الإمام يحيى المتوكل على الله رب العالمين نجم آل الرسول لابرح بدرا لا يعتريه أفول، فوفقهما الله لما فيه صلاح العباد، وهو إن شاء الله تعالى نهج بين السداد، فعند ذلك زالت عن قطر اليمن المحن وقرت عيون طالما نفرعنها الوسن، فيالها من نعمة بها الإسلام كل يوم فى ازدياد، ومنه انتظم بها شمل الاتحاد، وتم ذلك بالإرادة السنية من مولانا سلطان العرب والعجم سلطان الملة الأحمدية وحامى حرم الله والشريعة المحمدية أعزه الله

بعزة الإسلام وأهلك به الكفرة الطغام، فلله الحمد على هذه النعم وله الشكر على دفع النقم»[١٧].

وعقب صدور الفرمان السلطاني بالتصديق على اتفاق الصلح في سبتمبر سنة١٩١٢، شاع الفرح والابتهاج بين الأهالي، وعبروا عن فرحهم بأن «ساروا في الشوارع مهللين يطلقون بنيران بنادقهم ابتهاجا بهذا الفرمان».

نتائج الصلح بين العثمانيين والإمام يحيى في سنة ١٩١١ :

شهد اليمن فترة قصيرة من الهدوء النسبي في أعقاب عقد اتفاق الصلح بين الدولة العثمانية والإمام يحيى في سنة ١٩١١.

وقد زرادت الدولة العثمانية أن تبدأ صفحة جديدة في تاريخ الحكم العثماني لليمن، تتسم بطابع الأمن والاستقرار والسلام، فقامت بعزل الوالي العثماني المستبد محمد علي باشا، وعنيت بدلا منه محمود نديم بك الذي قام بدور هام في التقريب بين وجهات النظر العثمانية واليمنية أثناء مفاوضات الصلح.

ويذكر الواسعي أنه بعد عقد الصلح صلحت أحوال اليمن، وزالت الفتن، وأخذ الإمام يحيى يقيم حدود الشرع على مرتكبي الجرائم المختلفة.

وأشار الوساعي إلى أن الجنود العثمانيين أخذوا يبذلون جهودهم لحفظ الأمن في اليمن، والقبض على العناصر المشاغبة.

وقد وزع الإمام يحيى منشورا على القبائل الموالية له، يحذرهم فيه من الخروج عي الدولة، والتعدي على الجنود النظامية العثمانية، ودعاهم إلى الاهتمام بزراعة الأرض لتنمية إقتصاديات اليمن.

وفي ذلك الوقت حدث تعاون بين رجال الإمام ورجال الإدارة العثمانية، وخاصة في تحصيل الرسوم الأميرية، وظهرت استجاة الأهالي إلى دفع الضرائب المطلوبة دون حاجة إلى استخدام العنف، كما كان يحدث من قبل بين رجال الإدارة ورجال القبائل اليمنية.

ويذكر إحسان بك الذي كان رئيسا لأركان حرب الفيلق اليمني، أن بلاد اليمن قد أصبحت بعد اتفاق الصلح من أكثر بلاد الدولة استقرارا، ولكنها كانت

(١٧) الواسعي: المرجع السابق. ط ٢. ص ٢٢٢.

في حاجة إلى مشروعات عمرانية عديدة، باستغلال ثرواتها الطبيعية الوفيرة، فأخذت الدولة تبذل جهودها لاستثمار ثروات اليمن وخيراته الممتازة.

ومن المشروعات العمرانية التي شرعت الدولة في تنفيذها باليمن القيام بمد خط حديدي من «الحديدة» إلى «جميلة»، وهذا الخط كان له أهداف إقتصادية أكثر منها عسكرية.

السياسة العثمانية في اليمن مع بداية الحرب العالمية الأولى:

بعد عقد الصلح بين الدولة العثمانية والإمام يحيى في سنة ١٩١١، سحبت الدولة العثمانية كثيرا من قواتها في اليمن، وفي إبريل سنة ١٩١٤ كانت القوات العثمانية في اليمن لاتتجاوز خمسة آلاف جندي.

ولما اندلعت الحرب العالمية الأولى تزايدت أعداد القوات العثمانية المرابطة في اليمن، وبلغ عددها أربعة عشر ألفا، كان معظمهم من السوريين المجندين في جيش الدولة العثمانية.

وقد ازدادت الاستعدادات الحربية تدريجيا، ووصلت المعدات الحربية اللازمة بصحبة كثيرمن الضباط الأتراك الذين وفدوا على الحديدة. كما قام بعض الضباط من أركان حرب القوات العثمانية، برفقه بعض مشايخ البلاد، بالطواف على الحدود المتاخمة لمنطقة النفوذ البريطاني في جنوب اليمن، لاستطلاع موقفها الدفاعي، وحصلوا على تعهدات من بعض المشايخ اليمنيين بحماية حدودهم من أي عدوان بريطاني، وطلبوا من الدولة إمدادهم بالأسلحة والذخيرة اللازمة.

وإضافة إلى ذلك حاول الأتراك جذب سلطان لحج علي بن أحمد العبدلي إلى جانبهم بشتى الوسائل السلمية، واستعان الوالي العثماني محمود نديم بك بالإمام يحيى لاستمالة إلى جانب الدولة العثمانية، فقام الإمام يحيى بمراسلته واسترضاء خاطره.

وكان سلطان لحج يميل إلى جانب الإنجليز، تنفيذا للمعاهدات المعقودة بينه وبينهم، وكان يرى أن مصالح المسلمين والإسلام مرتبطة بمصالح بريطانيا وحلفائها، وأبدى عدم رضائه عن دخول الدولة العثمانية في الحرب ضد بريطانيا، لعدم جدواها للإسلام والمسلمين.

وقد عاودا الأتراك محاولاتهم لاجتذاب سلطان الحج إلى جانبهم، لمهاجمة الإنجليز فى جنوب اليمن، وأرسلو إليه عدد من المشايخ اليمنيين، منهم محمد ناصر باشا والقاضى عبد الرحمن، والشيخ أحمد نعمان، والشيخ قايد صالح الطيرى باشا، وكان هدفهم «استمالة سلطان لحج بالوعد والوعيد وتشويقه إلى أن يشترك معهم فى الحرب ضد حكومة بريطانيا العظمى وحلفائها»(١٨).

كما حاول الأتراك إثارة الحمية الدينية لدى سلطان لحج ليقف إلى جانبهم، «لنصرة الدين الحنيف».

وبقصد ترغيب سلطان لحج وعد بعض أعضاء الوفد الصنو محسن الذى قابلهم نيابة عن سلطان لحج، بتسيلمه عدن بعد فتحها وطرد الحامية البريطانية منها.

ولوح البعض الآخر من الوفد بقوة الأتراك وحلفائهم الألمان، ولكن سلطان لحج لم يتأثر بهذا الوعد والوعيد.

وكان للأتراك هدف آخر من استمالة سلطان لحج، هو الاستفادة من خيرات وحاصلات لحج، لسد حاجات القوات العثمانية فى اليمن أثناء تعرض اليمن للحصار خلال فترة الحرب، لعدم كفاية حاصلات اليمن فى ذلك الوقت، ونتيجة لعدم الاتفاق بين الأتراك وسلطان لحج، بالإضافة إلى دواعى إستراتيجية الحرب، فقد هجمت القوات العثمانية على إقليم لحج وسيطرت عليه فى مطلع عام ١٩١٥.

موقف العثمانيين من الإمام يحيى فى بداية الحرب العالمية الأولى وموقف الإمام من الإنجليز أعدائهم:

فى مطلع الحرب العالمية الأولى، حرص الأتراك العثمانيون على إرضاء الإمام يحيى، ليبقى على العلاقات الطيبة التى نشأت بين الطرفين عقب اتفاق الصلح فى عام ١٩١١، وحتى لايتنكر لهم وينقلب عليهم فى وقت ازداد فيه أعداؤهم.

---

(١٨) أحمد فضل العبد لى: هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن. ص ٢١٠.

وكان الأتراك فى ذلك الوقت فى حاجة ضرورية إلى استقرار الأمور فى داخل اليمن، فاستعانوا فى ذلك بالإمام يحيى، «بأن يركنوا إليه فى ضبط جانب من بلاد اليمن واحتمال جملة من المهام، بصفة مفوض من طرف الخليفة، وهى خدمة ثمنية مكنتهم من أن يتفرغوا لمحاربة أعدائهم، وتمكنوا أن يقترضوا منه ما احتاجوا إليه من الحبوب والنقد[19].

ولم يحاول الإمام يحيى أن يستغل فرصة دخول الدولة العثمانية فى مضمار الحرب العالمية الأولى، لكى يوجه ضربته التى يتخلص بها من الحكم العثمانى، كما أنه فى نفس الوقت لم يظهر العداء للإنجليز أعداء الأتراك.

وفى ذلك الوقت التزم الإمام يحيى بالحياد بين الجانبين المتصارعين، وتصرف بحذر ودقة وفق ماتمليه عليه مصالحه الخاصة، ولم يحاول أن يساعد الأتراك ضد الإنجليز، أو يساعد الانجليز ضد الأتراك

كما رفض العرض الذى قدمه له الأتراك بأن يخلوا له صنعاء وماحولها، بقصد إرضائه لكى ينحاز إلى جانبهم، وذلك كتعويض له بعد أن توقفوا عن دفع المرتبات الشهرية له ولأتباعه منذ بداية الحرب العالمية الأولى. وكان الإمام يحيى يرى أن انتقاله إلى صنعاء سيؤدى إلى إضعاف مركزه، على أثر ابتعاده عن منطقة تجمع القبائل التابعة له والتى تدعم نفوذه.

كما كان يخشى أن يؤدى انتقاله إلى صنعاء إلى وقوعه تحت ضغط الترك وتأثيرهم، وفرض سيطرتهم وإرادتهم عليه، وتدخلهم فى كل شئونه. ولم يكن رفض الإمام يحيى الانتقال من مركزه فى «شهارة» إلى صنعاء يعنى عداءه للترك، بل ظل على مهادنته لهم.

ومن جهة أخرى رفض الإمام يحيى مطلب الإنجليز الانضمام إليهم، عندما عرضوه عليه عن طريق سلطان لحج، واستند فى ذلك إلى الصلح الذى عقد بينه وبين الدولة العثمانية فى سنة ١٩١١.

(١٩) أحمد فضل العبد لى: المرجع السابق. ص ٢١٢.

وفى نفس الوقت كان الإمام يحيى يخشى أن تقوم بريطانيا بعمليات توسعية فى الأراضى اليمنية تضر بمصلحته، ولايستطيع الترك صدهم، وفى يناير سنة ١٩١٥ أرسل الإمام يحيى مندوبا من طرفه إلى سلطان لحج، حيث قابل «هارولد جاكوب» مساعد حاكم عدن البريطانى، لتقديم اعتذار الإمام عن الاشتراك فى أى أعمال عدائية ضد الترك، لارتباطه معهم بموجب صلح عام ١٩١١ ولمدة عشر سنوات، وفى الوقت ذاته كان يستهدف استطلاع نيات الإنجليز، والتعرف على خطتهم الحربية ضد الترك فى اليمن.

وفى نهاية عام ١٩١٥ بعث الإمام يحيى رسالة إلى «جاكوب»، التزم فيها بعدم عدائه لبريطانيا، وأكد فى نفس الوقت اخلاصه للدولة العثمانية.

ويذكر كثيرمن المؤرخين الأوروبيين أن الإمام يحيى انحاز إلى جانب تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى.

وفى حقيقة الأمركان موقفه يتسم بالحياد، مع الميل إلى حكومة محمود بك نديم والى اليمن، ودون أن يتعرض لعداء بريطانيا، ويعبر العبدلى عن موقف الإمام يحيى بقوله «أما سياسة الحضرة الإمامية آنئذ، فكانت التأنى والتظاهر بالحياد المشرب بالعطف، والميل إلى حكومة محمود بك نديم والى اليمن، دون أن يتعرض لعداء بريطانيا العظمى وحلفائها، وانتظار الفرص المناسبة للاستفادة من هذه الحرب بمقتضى تغير الأحوال ومساعدة الظروف»[٤٠].

جلاء العثمانيين عن اليمن فى نهاية الحرب العالمية الأولى وموقف القائد العثمانى فى الحج:

استمرت الأوضاع فى اليمن قائمة على حالها أثناء الحرب العالميةالأولى، حتى إعلان هدنة «موندروس» فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨، التى اضطرت الدولة العثمانية إلى التوقيع عليها مع الحلفاء، بعد أن خرجت مهزومة فى نهاية الحرب العالمية الأولى.

وفى هذه الهدنة أملى الحلفاء شروطهم على الدولة العثمانية، ومنها فتح مضايق الدردنيل والبوسفور، ونزع سلاح الجيش التركى، وتسليم البوارج الحربية التركية، واستعمال بواخر الحلفاء للموانىء التركية، واستسلام الحاميات التركية فى الحجاز وعسير واليمن وسوريا والعراق.

---

(٤٠) أحمد فضل العبدلى: نفس المرجع. ص ٢٠٨.

وقد أشاع إعلان هدنة «موندروس» وشروطها قلق سلطان لحج عبد الكريم سلطان، الذى استولى الأتراك على بلاده، نتيجة لتحالفه مع الإنجليز وحلفائهم ومعاداته للدولة العثمانية، واضطر إلى الإقامة مع أسرته فى عدن.

وردا على استفسار سلطان لحج، وحتى لايفقد ثقته نهائيا ببريطانيا، أرسل إليه الجنرال «ستيوارت» حاكم عدن البريطاني خطابا شخصيا، كان مضمون مايلي:

«إن الذى بلغني رسميا هو أن الهدنة عقدت أمس بين تركيا وبريطانيا وحلفائها ولم أتلق أدنى تفصيل، إنما مما لاريب فيه أن معنى الهدنة هو أن تركيا قبلت جميع شروط دولتنا، وفى تلغرافات اليوم العمومية أن تركيا سلمت بلا قيد ولاشرط، وانى على يقين من أن جنابكم ستكونون قابضين على زمام مملكتكم فى أقرب وقت»(٢١).

وقد بادر على سعيد باشا قائد القوات العثمانية فى لحج بالتوجه إلى عدن، حيث قابل حاكمها البريطانى، وتحقق من عقد الهدنة وهزيمة دولته فى الحرب، وقام بتسليم نفسه وقواته التى بلغت نحو ألف جندى إلى الإنجليز، وفى ذلك يقول أمين الريحانى «ولما أعلنت الهدنة دخل على سعيد باشا إلى عدن ليسلم سيفه إلى الإنجليز، فاستقبل فيها استقبالا جميلا، ودخل المدينة لا كالمهزوم بل كالفاتح المنصور(٢٢).

وكانت الأوامر قد وصلت إلى على سعيد باشا من أحمد عزت باشا القائد العثمانى فى اليمن، بالتسليم إلى أقرب حاكم إنجليزى، وأكد فيها أن الهلاك محقق للقوات العثمانية إذا بتاطأت فى التسليم للحلفاء.

ولكن أحمد توفيق باشا قائد الفيلق العثمانى فى صنعاء، وكذلك الإمام يحيى، طلبا من على سعيد باشا عدم التسليم للإنجليز، لعدم ورود أوامر صريحة من عاصمة الدولة العثمانية تقضى بذلك، ولأن الدولة كانت ملزمة ببعض الألتزامات، ومدينة بمبالغ طائلة للإمام يحيى، ويجب الوفاء بتلك الالتزامات والديون قبل أن يرحل عن البلاد جندى واحد من قواتها.

وقد أبرق أحمد توفيق باشا إلى على سعيد باشا لعدم التسليم للإنجليز، وأمره «بالانقياد إلى الأمر، وبالطاعة العسكرية».

---

(٢١) أحمد فضل العبدلي: نفس المرجع. ص ٢٤١.
(٢٢) أمين الريحاني: ملوك العرب (تاريخ نجد الحديث وملحقاته) الطبعة الثانية ص ٣٦٩.

كما أرسل الإمام يحيى إلى على سعيد باشا برقية يحثه فيها بعدم التسليم للإنجليز «الكافرين، لأن ذلك يحمل عى غير خدمة الدين والوطن» كذلك أرسل بعض الموظفين وتجار لواء تعز برقية إلى على سعيد باشا[٢٣]، أبدوا فيها «استياءهم من تغير الأحوال وتبديل الحكم العثمانى فى اليمن، وتخوفهم من سوء المصير».

وكل تلك المحاولات لم تثن على سعيد باشا عن تنفيذ ما اقتنع به، وصمم على اتمامه «فقد أعلن أن مهمته فى اليمن قد انتهت، فلم يعد محاربا، وأصر على التسليم، على الرغم من عدم وصول أوامر صريحة إليه من دولته تقضى بذلك، بل أنه استند فقط إلى الإخطار الذى ورد إليه من حاكم عدن البريطانى للافادة بأنباء الهدنة».

ولما أشيع فى صنعاء أن على سعيد باشا قد خان وطنه، وسلم البلاد اليمنية التى تحت يده للأعداء الذين اشتروه بالرشوة والمال، أرسل خطابين إلى القائدين العثمانيين أحمد توفيق باشا وحسين باشا، رد فيها عن نفسه تلك الاتهامات، ورمى أصحابها بالجبن والتكاسل، وأشاد بكفاح القوات العثمانية وشدة تحملها من أجل حماية «اليمن المقدس» ، وأضاف «فجهادنا مملوء بالشرف».

وقد أعلن أن هذا الجهاد بالنسبة للترك قد انتهى واختتم، أما بالنسبة لليمنيين فقد بدأ «دور الجهاد حربيا وسياسيا وإداريا لإخواننا العرب، وأن الواجب الإنسانى يحتم على اليمنيين مساعدة إخوانهم العثمانيين بكافة الوسائل الممكنة من أجل إيصالهم إلى أوطانهم وأحضان أمهاتهم سالمين».

ثم ذكر على سعيد باشا أنه سيحاول الانتظار فى لحج حتى ترد إليه الأوامر النهائية من الآستانة.

انسحاب العثمانيين من اليمن ومراحله وانتقال الحكم فى صنعاء إلى الإمام يحى:

خلال أدوار الحرب العالمية الأولى، قام الأسطول البريطانى بضرب الموانىء اليمنية التى يسيطر عليها الترك، مثل «الحديدة» و«المخا» «والصليف» «واللحية».

كما زودت بريطانيا حليفها الإدريسى حاكم إقليم عسير بمزيد من المون والعتاد الحربى، وطالبته بسرعة الهجوم برا على الأتراك فى شمال اليمن. وبعد أن

---

(٢٣) أحمد فضل العبدلى: هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن – ص ٢٤٨.

نقفت الهزيمة للدولة البريطانية والفرنسية الآستانة عاصمتها، صدرت أوامر سلطان الجديد محمدرشاد لجميع القوات التركية فى البلاد العربية، بالاستسلام الرحيل على بواخر النقل البريطانية.

وعلى أثر ذلك تسلم الإدريسى ميناء «اللحية» وبلدة «الصليف» والبلاد لأخرى التى كان يسيطر عليها الترك فى شمال اليمن، بعد انسحاب الأتراك منها.

وبعد أن أخلا الأتراك جهة بلاد «قيس» و«الخمسين» و«حجور»، انطلق لأدارسة فى توسعهم حتى وصلوا إلى قرب «حجة»، وهناك واجهوا مقاومة قوات لإمام يحيى، ولكن القوات الإدريسية استطاعت أخيرا أن تثبت مراكزها بالقوة فى تلك الجهات.

وفى وسط اليمن توجه الامام يحيى إلى «الروضة»، وهى إحدى ضواحى صنعاء، حيث حضر إليه عدد من مشايخ القبائل اليمنية، وأمام داره ذبحوا البقر والأغنام التى جلبوها معهم، تعبيرا عن الفرح والسرور بقدومه، «وحصل للناس بقدوم الإمام سرور عظيم لم يعهد مثله، ثم خرج أكابر السادةوالعلماء والتجار والأعيان من صنعاء إلى الروضة لزيارة الإمام» (٢٤).

ونظر للعلاقات الطيبة بين الإمام يحيى والوالى العثمانى محمود نديم بك، فقدوجه الوالى العثمانى دعوة إلى الإمام لدخول صنعاء، وأبدى استعداده لتسليمه مقاليد الحكم، باعتباره وريثا شرعيا للحكم العثمانى فى اليمن.

وفى نوفمبر سنة ١٩١٨ دخل الإمام يحيى صنعاء بناء على دعوة الوالى العثمانى، الذى أمر بتسلميه قصر «غمدان» بمحتوياته من المعدات الحربية.

كما أمر القائد العثمانى بتسليم الإمام الأسلحة والمدافع وكل اللوازم الحربية الموجودة، وذلك مقابل ما كان له من ديون على العثمانيين.

ويصف الواسعى يوم دخول الإمام يحيى إلى صنعاء بأنه «كان يوما مشهودا، وحصل لناس السرور والفرح والحبور، ونظم الإمام أمور صنعاء، ومنع المأمورين من الظلم والارتشاء، وأرسل معلمين إلى سائر القرى، وأمر بإزالة البدع، والحث على الصلاة فى أوقاتها والمحافظة على الجمع والجماعات (صلوات الجماعة)، وأطاعته

---

(٢٤) عبد الواسع بين يحيى الواسعى: تاريخ اليمن (فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن - الطبعة الثانية) ص ٣٣١.

جميع البلاد، وأخذ منهم الرهائن[٢٥].

أما فى جنوب اليمن، فبعد وصول أوامر العاصمة العثمانية بخروج «القوة العسكرية والإدارة الملكية العثمانية من اليمن»، تبعا لشروط هدنة «موندروس» فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨، فقد توجه القائد العثمانى فى لحج على سعيد باشا إلى عدن، حيث قام بتسليم سيفه وعساكره إلى الحاكم البريطانى، فى ديسمبر سنة ١٩١٨، وذلك بعد أن باعوا جميع الحبوب التى كانت فى المخازن، وباع الضباط العثمانيون أسلحتهم وأثاث بيوتهم بأبخس الأثمان، وقيل أنهم باعوا السيف الواحد بخمسة قروش مصرية.

وفى ذلك الوقت كانت مدينة الحديدة هدفا لهجمات الأسطول البريطانى، نتيجة لتردد الوالى العثمانى محمود نديم بك فى التسليم لبريطانيا، وبعد ضرب المدينة بوابل من قنابل الأسطول البريطانى، قامت القوات البريطانية باحتلالها.

ويصف الواسعى حادثة ضرب مدينة الحديدة واحتلالها بقوله «وفى هذه السنة (١٩١٨م) هجم الإنجليز على الحديدة بأحد عشر أسطولا على حين غفله بعد طلوع الفجر من غير اعلان ولااستعداد، وضربها بالمدافع وضربها، وذهبت أموال كثيرة وفر أهلها إلى التهائم فى حالة يؤسف لها، ولم يأخوذا معهم شيئا، وكل أخذ نجا بنفسه، والمدافع تطلق قنابلها، ثم احتل الإنجليز الحديدة وتراجع الناس، وصار أكثر الناس يسكنون الخرائب وفى البيوت القش وبعضهم صلح منزله بما يقدر عليه»[٢٦].

وكان الإنجليز يهدفون من وراء ضربهم لمدينة الحديدة واحتلالها، أن يضعوا أقدامهم فى اليمن لمواجهة الإمام يحيى ومساومته، بعد أن تبين لهم أنه يريد أن يقوم بدور كامل كوريث شرعى للحكم العثمانى فى اليمن. وكانت بريطانيا تدرك أهمية الحديدة بالنسبة للإمام، باعتبارها المنفذ الطبيعى لصنعاء.

غير أن الإنجليز ادعوا أن قواتهم دخلت الحديدة للمحافظة على الأمن والنظام، وزعموا أنهم سيعيدونها إلى الإمام يحيى بعد استقرار الموقف، وذلك ردا على احتجاج الإمام على ضرب المدينة وتخريبها.

---

(٢٥) الواسعى: المرجع السابق. ص ٢ - ص ص ٣٣١ و ٣٣٢.
(٢٦) الواسعى : نفس المرجع. ط٢، ص ٣٣٢.

وقد ضرب الإنجليز نطاقا من الأسلاك الشائكة حول مدينة الحديدة، وأخذوا فى استمالة شيوخ القبائل المجاورة، ولكن محاولاتهم باءت بالفشل، وقامت بعض القبائل اليمنية بمهاجمة الإنجليز فى الحديدة، ولم يتمكن القناصل الإنجليز الذين توالوا على حكمها، من تهدئة الحالة فيها.

وأخيـرا، وفى ٣١ يناير سنة ١٩٢١ اضطر الإنجليـز إلى تسليم الحـديدة للإدريسى، ودخلها الجيش الإدريسى بعد جلاء القوات الإنجليزية عنها، وكان ذلك على غير رغبة أهلها «الذين كانوا لايرغبون فى حكم إمام صنعاء ولا إمام صبيا (الإدريسى)[٢٧].

وكان تسليم الإنجليز الحديدة للإدريس، موضع استياء الإمام يحيى وسخطه على بريطانيا، مما دفعه إلى مهاجمة الإنجليز فى النواحى التسع فى جنوب اليمن، التى كان يعتبرها جزءا من أملاك أجداده، ويجب أن يسترده.

على أن حكم الأدارسة لم يلبث أن اعتراه الضعف والانهيار بعد وفاة محمد الإدريسى فى ٢٠مارس سنة ١٩٢٣، ولم يستطع ابنه الأمير على السيطرة على زمام الأمور لصغر سنه، فدخلت امارة الأدارسة فى أدوار من الاضطراب الداخلى حتى عام ١٩٣٠، وصارت مثار الأطماع جيرانها، الذى تمكن من طرد الأدارسة من الأراضى اليمنية أن يحصر وخاصة من جانب الإمام يحيى نفوذهم فى إقليم عسير فقط.

وقد استعاد الإمام يحيى الحديدة وموانىء «ابن عباس»، «والصليف»، «واللحية»، و«ميدى»، ثم مدن «الضحى» و «الزهرة»و «المغيرة» و«الزيدية» و«المراوغة» وغيرهغا، وعين الإمام عمالا وحكاما ومعلمين لهذه البلاد. كما احتل الإمام يحيى بعض أراضى عسير، وواصل زحفه شمالا، مما حمل الأدراسة على خلع الأمير على، ووضعوا مكانه عمه السيد حسن الإدريسى.

أما انسحاب القوات العثمانية من اليمن، فقد استكمل فى أوائل سنة ١٩١٩، وحصل اليمن بذلك على استقلاله الذى تأكد وتمت المصادقة عليه والاعتراف به دوليا فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣، أثناء الدورة الثانية لموتمر الصلح الذى عقد فى مدينة لوزان بسويسرا، لتسوية المسائل المعلقة بين الترك والحلفاء، ونصت المادة

(٢٧) أحمد فضلى العبدلى: هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن – ص ٢٤٩ .

السادسة عشرة من معاهدة لوزان على «تنازل تركيا عن جميع حقوقها فى الأرضى الواقعة خارج الحدود التى عينتها المعاهدة».

وكانت اليمن خارج نطاق تلك الحدود، كما أشارت المادة الستون من تلك المعاهدة، على أن الدول التى فصلت عن تركيا لها الحق فى أخذ الممتلكات العثمانية الواقعة فيها.

ويذكر أن محمود نديم بك الوالى العثمانى السابق على اليمن، فقد تشجع بعلاقاته الطيبة مع الإمام يحيى، وآثر البقاء فى اليمن «هو وبعض الموظفين الآخرين من العثمانيين بلغ عددهم حوالى تسعمائة، تحت ظل حكومة الإمام، وأقاموا هناك، وقد أعطاهم الإمام الرواتب والمعاشات اللازمة، وقد عين بعضا منهم فى المناصب الحكومية، ومنهم محمود نديم بك وراغب بك»(٢٨).

(٢٨) عبد الله عبد الكريم الجرافى: المقتطف عن تاريخ اليمن. ص ٢٢٥.

الفصل السادس

مقاومة الاستعمار الأوروبي في الوطن العربي حتي نهاية الحرب العالمية الأولي

- الحركة الوطنية ومقاومة الاحتلال البريطانى فى مصر.
- مقاومة الاستعمار الفرنسى فى الجزائر وتونس والمغرب.
- مقاومة الاحتلال الإيطالى فى ليبيا.

الفصل السادس

مقاومة الاستعمار الأوروبي في الوطن العربي حتي نهاية الحرب العالمية الأولي

مع بداية القرن العشرين عمت الصحوة الأقطار العربية، وأيقن العرب ضرورة الاعتماد على أنفسهم فى مقاومة الاستعمار الأوروبى الذى أطبق على بلادهم.

ولم يلبث أن شهد الوطن العربى حركات وطنية عارمة جاءت تعبيرا قوميا عن آلام الشعوب العربية وآمالها.

الحركة الوطنية ومقاومة الاحتلال البريطانى فى مصر

خلال السنوات الأولى من الاحتلال البريطانى لمصر، سادت حالة تقرب من اليأس والقنوط فى نفوس جموع الشعب، نتيجة لاشتداد وطأة الاحتلال، وإذعان الخديوى وكثير من الزعماء لرغبات الإنجليز . ومع ذلك فلم تخمد ريح الحركة الوطنية، وأخذت أساليب مختلفة.

مصطفى كامل وتنشيط الحركة الوطنية فى مصر:

نشطت الحركة الوطنية فى مصر بظهور الشاب الوطنى مصطفى كامل الذى كرس حياته لخدمة القضية الوطنية منذ كان طالبا بالتعليم الثانوى وبمدرسة الحقوق، حيث التقى بالشيخ عبد الله النديم، الذى كان أبرز مفكرى الثورة العرابية، وأخذ عنه الفقه وفن الخطابة.

ولما عاد مصطفى كامل من فرنسا سنة ١٨٩٤ ، بعد إتمام دراسته وحصوله على إجازة الحقوق، عكف على دراسة المسألة المصرية، وأخذ يثير حماسة الشعب ويبصره بمساوىء الاحتلال، ويدفعه لتوحيد صفوفه من أجل التخلص من الاستعمار.

وإلى جانب إخلاص وقوة إيمانه، كانت لديه مواهب خطابية وصحافية ممتازة عرف بها منذ الصغر.

وكانت مطالب الشعب التى نادى بها مصطفى كامل، تتركز فى أمرين هامين

هما: الجلاء عن أرض الوطن، والدستور الذى يضمن حقوق الشعب وتلتزم به الحكومة.

وكان مصطفى كامل يبث أفكاره بالخطابة فى الإجتماعات المختلفة، وبنشر المقالات الحماسية فى الصحف المصرية، ومنها جريدتا الأهرام والمؤيد.

وفى سنة ١٩٠٠ أنشأ جريدة «اللواء» التى كانت علما للحركة الوطنية، وصار لها منزلة عالية بين جموع الشعب.

كما أصدر جريدة أسبوعية بإسم جريدة «العالم الإسلامى»، كانت مهمتها إيقاظ همم المسلمين فى أنحاء العالم، بما ينشره فيها من ترجمة للمقالات الخطيرة التى تكتب عنهم فى أوروبا.

الدعاية للقضية المصرية فى الخارج:

كذلك اهتم مصطفى كامل بالدعاية لقضية بلاده فى الخارج، فنشر فى الصحف والمجلات الأجنبية وخاصة الفرنسية، المقالات الحماسية التى تندد بالإستعمار ومساوئه.

وطاف بعدد من عواصم أوروبا، ومنها باريس ولندن وبرلين وفينا، لشرح القضية المصرية، ولاجتذاب عطف الدول الأوربية عليها.

وقد استغل مصطفى كامل الأحداث الخطيرة التى وقعت فى البلاد، ومنها توقيع اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ التى فرضتها إنجلترا على الحكومة المصرية، وأخذ يندد بالإستعمار، ويفضح مطامعه الاستغلالية وعلى أثر وقوع حادثة دنشواى فى ١٣ يونيه سنة ١٩٠٦، التى راح ضحيتها عدد من الفلاحين المصريين، الذين كانوا يردون على استفزاز بعض الضباط الإنجليز، واستهتارهم بمشاعر الوطنيين، وقد توجهوا إلى هذه القرية فى رحلة صيد، فقد هب مصطفى كامل للتشهير بالمعتمد البريطانى «لورد كرومر» وبطشه، وندد بالأحكام القاسية التى صدرت ضد المواطنين العزل، وكانت تتضمن الإعدام شنقا لأربعة من الفلاحين، والأشغال الشاقة المؤبدة لإثنين منهم، وخمسة عشر عاما أشغال شاقة لواحد، وسبع سنوات أشغال شاقة لستة فلاحين.

وكانت المحكمة الخاصة التى أصدرت هذه الأحكام، قد شكلت بأمر «اللورد كرومر» برئاسة بطرس باشا ناظر الحقانية (وزيرالعدل)، وعضوية أحمد فتحى

زغلول بك قاضى محكمة مصر الأهلية، وثلاثة من الإنجليز المتخصصين فى الشئون القضائية.

وفى نهاية إحدى خطبه فى إنجلترا، وهو يشير إلى فظاعة مأساة دنشواى، قال مططفى كامل «إن مصر لاتسأل أحد إحسانا بمطالبتها بحريتها، إنها تطلب حقا معترفا به، ولانزاع فيه، إنها تطلب حقها فى الحياة»(١).

ولما استدعاه «كامبل باترمان» رئيس الوزراء البريطانى لمقابلته فى مقر الحكومة بلندن، بادره مصطفى كامل بقوله«أرجو أن تكون قد لمست الآن، كيف نال عمالكم فى مصر، من شرف إنجلترا، بتلويث العدالة».

وقد عرض عليه رئيس الوزراء الإنجليزى أن يشكل وزارة فى مصر، فرد مصطفى كامل قائلاً«إن وطنيتى تفرض على رفض أى مركز فى الحكومة، طالما هناك ظل للإحتلال فى بلدى».

وكان من نتيجة الحملات الإعلامية والصحافية التى شنها مصطفى كامل على «اللورد كرومر»، أن شعرت الحكومة البريطانية بالإحراج، و أوعزت إلى «لورد كرومر» أن يقدم إستقالته، وتم ذلك فى سنة ١٩٠٧ ، بحجة توعك حالته الصحية، وحاجته إلى الراحة والعلاج فى إنجلترا.

وبعد استقالة «كرومر» عين مكانه «غورست».

كما أعيد النظر فى ملفات المسجونين فى حادثة دنشواى، وأفرج عنخم.

وفى حفل التوديع الذى أقام الخديوى توفيق والوزراء، خطب «كرومر» مؤكدا أن الإحتلال لانهاية له، وأنه هو من أرسى قواعد المدينة فى البلاد، محذر الحاضرين من أولئك الذين لايعرفون مصلحة البلاد الحقيقية، ويقصد جماعة الحزب الوطنى.

وفى صباح اليوم التالى رد عليه مصطفى كامل فى مقال إفتتاحى جاء فى «ليس أدل على قوة الحركة الوطنية، من الحقد الأعمى الذى أظهره هذا اللورد، إزاء النهضة المصرية التى سودت عيشه، إن التاريخ يحفظ أسماء حكام مستبدين كثيرين غير كرومر، ولكن كتمهم لحريات الشعوب، كان دائما حافزا ومعجلا

(١) د/ عز الدين إسماعيل وآخرون: مصطفى كامل، موقظ الوطنية، ص ٥٧.

لانبثاق هذه الحريات، وستنال مصر استقلالها، برغم أنف كرومر وأمثاله»[٢].

وقد تردد مصطفى كامل على الآستانة، على أمل أن تساعده تركيا على التخلص من الإحتلال، باعتبارها صاحبة السيادة الشرعية على مصر، ولكن تركيا كانت عاجزة عن مقاومة الإحتلال الإنجليزى.

وعقب أزمة «فاشودة» فى أعالى النيل، واتفاق الحكومتين الإنجليزية والفرنسية فى سنة ١٨٩٩، على اقتسام مناطق النفوذ بين حوض الكونغو وحوض النيل، وعلى أثر الاتفاق الودى الذى عقد بين إنجلترا وفرنسا فى سنة ١٩٠٤، والذى أقرت فيه فرنسا الإحتلال الإنجليزى لمصر، مقابل إقرار إنجلترا لخطوات فرنسا فى المغرب، فقد تبدد الأمل لدى مصطفى كامل فى كسب تأييد فرنسا للقضية الوطنية.

ومن ثم إنصرف مصطفى كامل عن الاعتماد على الدول الأجنبية للتخلص من الإحتلال، وأيقن ضرورة إعتماد المصريين على أنفسهم من أجل تحقيق آمالهم فى الجلاء والدستور.

تأسيس الحزب الوطنى سنة ١٩٠٧:

وعقب ذلك، زاد مصطفى كامل من نشاطه الداخلى، وأخذ ينظم الحركة الوطنية، فأسس الحزب الوطنى فى سنة ١٩٠٧، من الأنصار الذين التفوا حوله.

وفى الإجتماع الذى دعا إليه فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٠٧، وحضره ستة آلاف من المواطنين من جميع فئات الشعب، أعلن مصطفى كامل المبادىء الرئيسية للحزب الوطنى وبرنامجه العام، **ومن أبرزها**:

١- إقامة حكومة دستورية[٣].

٢- منح مصر حكما ذاتيا كخطوة أولى على طريق الإستقلال التام.

٣- نشر التعليم بشكل واسع، لتستفيد منه الطبقات الفقيرة.

٤- إنشاء مدارس ليلية للعمال.

(٢) د/ عز الدين إسماعيل وآخرون: المرجع السابق، ص ٦٢.
(٣) د/ عز الدين إسماعيل وآخرون: المرجع السابق، ص ٦٦.

٥- تنمية الزراعة والصناعة والتجارة لتستطيع مصر أن تحقق استقلالها الإقتصادى، الذى بغيره لايكون هناك استقلال حقيقى.

وردا على خطاب وزير خارجية بريطانيا فى مجلس العموم، فى ٣١ يناير سنة ١٩٠٨، مدعيا أن «مصر ليسم مؤهلة بعد للنظام البرلمانى»، وبعد اجتماع الهيئة الإدارية للحزب فى ٤ فبراير سنة ١٩٠٨، أرسل مصطفى كامل برقية احتجاج إلى وزير الخارجية البريطانى **قال فيها:**

«يحتج الحزب الوطنى بشدة على الخطاب الذى القيتموه فى مجلس العموم، والذى أنكرتم فيه الصفات التى تتوفر فى الشعب المصرى، لينال برلمانه وحكومته الذاتية.

إن الحزب الوطنى يقرر بأن نضوج مصر، لايقل عن نضوج السواد الأكبر فى الدول الأوربية، وأنها ستستأنف كفاحها من أجل حريتها واستقلالها، وستنالهما حتما»(٤)

وقد سعى مصطفى كامل للتقرب إلى الخديوى عباس الثانى الذى كان يناوىء المعتمد البريطانى «كرومر» للتنازع على السلطة.

ولكن «غورست» الذى خلف «كرومر»، أخذ يتودد إلى الخديوى، فانقلب عباس ضد الحركة الوطنية، وتنكر لمصطفى كامل وأعوانه.

وفاة مصطفى كامل فى ريعان الشباب فى ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨:

ولم تلبث المنية أن فاجأت مصطفى كامل فى ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨، على أثر مرض شديد، وهو فى ريعان الشباب.

وقد شيع جثمانه فى ظهر اليوم التالى، وتدفق المشيعون فى أعداد لاحصر لها، من القاهرة والإسكندرية والمدن الأخرى ومن القرى فى أنحاء البلاد، فى جنازة طولها إثنى عشر كيلو مترا.

وخصصت جميع الصحف المصرية صفحاتها كاملة لنعيه، كما جاء نعيه فى كثير من الصحف الأجنبية فى الخارج.

---

(٤) د/ عز الدين اسماعيل وآخرون: نفس المرجع. ص ٦٨.

وقد ترك مصطفى كامل الحركة الوطنية مشتعل لهيبها، بعد أن أذكى جذوتها، وكان يقول «بعد موتي، يكون على روحي واجب الاستمرار، واجب دعوة الأحياء إلى العمل».

محمد فريد والحركة الوطنية:

تولى محمد فريد زعامة الحركة الوطنية بعد وفاة مصطفى كامل، الذى أوصى بانتخابه رئيسا للحزب الوطنى من بعده.

وقد واصل محمد فريد النضال ضد الاحتلال البريطانى، بالخطابة والمقالات الحماسية والاحتجاج على سياسة العنف والشدة التى أخذ يمارسها المعتمد الإنجيلزى «غورست»، بعد أن أظهر فى البداية سياسة أكثر ليونة من السياسة التى اتبعها سابقه «كرومر».

كما استعان «غورست» بالخديوى عباس لضرب الحزب الوطنى، وتفتيت أوصاله، وعهد إلى وزارة بطرس غالى لتنفيذ أغراضه. وفى مارس سنة ١٩٠٩ صدر قانون المطبوعات الذى حد من حرية الصحافة الوطنية.

كما صدر قانون النفى الإدارى، لإبعاد المناوئين للإحتلال إلى الجهات النائية.

وعطلت حرية الإجتماعات، وصدرت الأحكام الصارمة فى القضايا السياسية لبث الإرهاب فى البلاد، ووجهت التهديدات لأعضاء مجلس شورى النواب، وأعضاء الجمعية العمومية والجمعية التشريعية. كذلك حاول غورست مد امتياز شركة قناة السويس لمدة ٤٠ عاما، بعد انتهاء مدتها فى سنة ١٩٦٨، وذلك لقاء مبلغ من المال تدفعه الشركة للحكومة.

وقد لقى هذا المشروع معارضة فى الجمعية العمومية، وأثار سخط الرأى العام، ولم يلبث أن اغتيل بطرس غالى بيد أحد الوطنيين.

الحد من نشاط الحرب الوطنى وتعرض محمد فريد للمحاكمة واضطراره لمغادرة البلاد فى سنة ١٩١٢:

وقد فشلت جهود محمد فريد من أجل حرية الصحافة ومنح الدستور للبلاد، بل قيد نشاط الحزب الوطنى، وقدم محمد فريد للمحاكمة عدة مرات، حتى اضطر لمغادرة البلاد فى سنة ١٩١٢.

وظل محمد فريد يواصل نضاله من أجل القضية الوطنية، فى الآستانة والعواصم الأوروبية، حتى توفى بألمانيا فى سنة ١٩١٩.

إنهاء تبعية مصر للدولة العثمانية وفرض الحماية البريطانية على مصر سنة ١٩١٤:

ولما قامت الحرب العالمية الأولى، ودخلتها تركيا ضد إنجلترا وحلفائها، سارعت إنجلترا بإنهاء السيادة العثمانية على مصر، مع أنها لم تشكل أى خطر على مركزها فى مصر، ولكنها كانت تخشى أنصار حركة الجامعة الإسلامية الذين يتمسكون بدولة الخلافة.

كما أعلنت الأحكام العرفية فى البلاد، وفرضت عليها الحماية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، وأخذت مصر تعانى من ويلات الحرب والإحتلال لسنوات طويلة بعد ذلك.

عزل الخديوى عباس الثانى وتعيين السلطان حين كامل مكانه وربط مصر بالسياسة البريطانية.

وفى ذلك الوقت كان الخديوى عباس الثانى فى زيارة لتركيا، وكانت الحكومة البريطانية تشك فى نياته نحو الحلفاء،وتتهمه بموالاة تركيا، فأقدمت على عزله، وعينت مكانه الأمير حسين كامل، وأضفت عليه لقب «سلطان مصر».

ثم بدأت إنجلترا فى إتخاذ سلسلة من الإجراءات، بقصد ضم مصر نهائيا إلى إمبراطوريتها، وربطها بالسياسة البريطانية، مما يفقدها إستقلالها وكيانها السياسى.

وقد أثار ذلك روح السخط والمرارة بين جموع الشعب، الذين كتموا مشاعرهم على مضض، بسبب الظروف الراهنة.

ولم تتوان السلطات البريطانية، فى الزج فى السجون بكثير من شباب الحزب الوطنى، وأرسلت البعض الآخر إلى المنفى خارج البلاد

كما عطلت الجمعية التشريعية التى كانت آخر مظهر للحكم النيابى، ورصدت موارد البلاد ورجالها لخدمة المجهود الحربى لصالحها هى وحلفائها.

حركة مقاومة الإستعمار الفرنسى فى المغرب العربى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى

اتخذت حركة مقاومة الإستعمار الفرنسى فى المغرب العربى صورة أكثر عنفا وشدة، إذ لجأت إلى القوة العسكرية والجهاد الحربى، ومما ساعد عرب المغرب على ذلك طبيعة بلادهم التى تشتمل على سلاسل من الجبال وصحارى واسعة يسهل الاعتصام بها أثناء مقاومة المستعمرين الفرنسيين.

مقاومة الشعب التونسى للاستعمار الفرنسى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى

بعد أن كشف المثقفون التونسيون زيف إدعاءات فرنسا بأنها قدمت إلى تونس لا لغزوها، ولكن لمساعدة الحكومة الوطنية على إقرار الأمن والنظام فى البلاد، فقد هبت المقاومة الوطنية فى مواجهة المستعمرين الفرنسية.

وكانت الجالية الفرنسية فى تونس بما تحمل من الحقد والتعصب ضد الوطنيين التونسيين، تحث السلطات الفرنسية على استخدام الشدة القصوى ضد العرب الوطنيين، بحجة أنهم «لايفهمون إلا لغة القوة ولغة الرصاص».

ثورة الجنوب سنة ١٨٨٢:

وقد بدأت الثورة فى الجنوب على السيطرة الفرنسية سنة ١٨٨٢، واستمرت طوال فترة الصيف، حيث أعلن الأهالى العصيان، وهاجموا بأسلحتهم البدائية قوات الباى والجيش الفرنسى.

ولإخماد هذه الثورة أعدت السلطات الفرنسية حملة عسكرية مكونة من ٤٥ ألف جندى بكامل أسلحتهم ومعداتهم.

حركة المقاومة الوطنية بزعامة بعض علماء مسجد الزيتونة:

وكان جامع الزيتونة بعلمائه وطلابه، ملهما للنضال ومصدر إزعاج للسلطات الإستعمارية الفرنسية، وأول حركة انبعث منه كانت حركة الشيخ محمد السنوسى، التى تعتبر أول حركة وطنية فى تونس، بعد فرض الحماية الفرنسية عليها.

وقد بعث الشيخ محمد السنوسى وفودا شعبية لمقابلة الباى، ومطالبته بوقف الإجراءات التعسفية التى يمارسها الفرنسيون، وعلى أثر ذلك نفته السلطات

الفرنسية إلى خارج البلاد.

وبعد ذلك قاد حركة المقاومة الشيخ المكى بن عزوز، وكان من بين أهدافه فضح الشيوخ المتزمتين الجامدين الذين عارضوا إدخال الإصلاحات فى البلاد، وبعد أن نفته السلطات الفرنسية إلى المشرق العربى، حيث توفى هناك بعد قليل، ظلت أفكاره الثورية راسخة فى نفوس تلاميذه من الشباب التونسيين، وكان من بينهم الشيخ عبد العزيز الثعالبى، الذى أنشأ مع بعض العناصر الوطنية، جريدة باللغة الفرنسية إسمها «المستقبل التونسى»، وجريدتين باللغة العربية بإسم «حبيب الأمة»، و«سبيل الرشاد».

قيام حركة قومية ودينية سنة ١٩٠٥ على أيدى جماعة من المبعوثين التونسيين:

وهؤلاء المبعوثون التونسيون سبق أن تخرجوا من معهد الصادق الدينى، وأوفدتهم الحكومة لاستكمال دراستهم بالخارج، وخاصة فى فرنسا، وعند عودتهم كانوا يحملون الكثير من الأفكار التحررية.

ومن أبرز هؤلاء المبعوثين السيد على أبو شوشة الذى أسس جريدة «الحاضرة»، والتف حوله جمع كبير من المثقفين.

وكانت هذه الحركة تسعى إلى تقوية الصلة بين تونس وحركة الجامعة الإسلامية، كما طالبت بتنفيذ الدستور التونسى.

وعلى صفحات جريدة «الحاضرة» كانت الحركة الإصلاحية تشن حملاتها على السلطات الإستعمارية، وتندد بمحاولات «فرنسة» الشعب التونسى، والقضاء على المقومات الوطنية والحضارية للشعب العربى فى تونس، بالإضافة إلى نهب ثرواته وإمكانياته، مما أزعج السلطات الفرنسية.

أثر التيارات الفكرية والحركة الوطنية فى مصر:

وقد تأثرت هذه الحركة بأفكار جمال الدين الأفغانى، والشيخ محمد عبده، كما اقتدت بحركة مصطفى كامل ومحمد فريد فى مصر.

وأثناء قيام الشيخ محمد التونسى بالقاهرة فى المنفى، تعرف على حركة «العروة الوثقى» التى أطلقها جمال الدين الأفغانى، وبعد عودته إلى تونس سنة ١٨٨٣، قام

بنشر أفكار هذه الحركة وأهدافها، ووجد استجابة لها بين علماء جامع الزيتونة، وزعماء الحركة الإصلاحية، وتأكدت هذه الأفكار والصلات على أثر زيارة الشيخ محمد عبده لتونس فى سنة ١٨٨٤ ، والتى استمرت أربعين يوما.

وكان لزيارة محمد فريد لتونس أثرها فى تذويب الخلافات الثقافية بين الوطنيين، إذ دعا المثقفين إلى مواجهة المستعمرين صفاواحدا، برغم اختلاف ثقافاتهم.

ثورة القصرين سنة ١٩٠٧ بجنوب غربى تونس:

وهذه الحركة المسلحة كانت بقيادة على بن عثمان أحد شيوخ القبائل، وزعيم منطقة القصرين، وجاءت ردا من طرف الجماهير الشعبية بالمنطقة على اغتصاب المستوطنين الفرنسيين للأراضى الزراعية.

وقد أخمدت هذه الحركة بعنف، بعد تدخل القوات العسكرية بشكل مكثف، وتم اعتقال زعيم الثورة، وأعدم رميا بالرصاص.

تشكيل حزب تونس الفتاة سنة ١٩٠٧ ودوره فى حركة الكفاح الوطنى:

وفى سنة ١٩٠٧ تأسست أول حركة سياسية منظمة لمقاومة الإستعمار فى تونس، بإسم «حزب تونس الفتاة»، وهذه الحركة كانت متأثرة بحركة «تركيا الفتاة».

وكان هذا الحزب يضم الشباب المثقفين الذين تزعمهم على باش حانبه، والشيخ عبد العزيز الثعالبى، ومحمد باش حانبه.

وكانت هذه الحركة تتمتع بتأييد شعبى قوى، وساهمت فى دفع حركة النضال إلى الأمام، خلال الفترة بين عام ١٩٠٧ وعام ١٩١٢.

وأول عمل قامت به هذه الحركة، كان إنشاء جريدة بالفرنسية بإسم جريدة «التونسى»، وأعلنت برنامجها السياسى والإجتماعى والإقتصادى.

وبعد ذلك، وفى سنة ١٩٠٩ أصدر على باش حانبه نسخة بالعربية من جريدة «التونسى»، وتراشى تحريرها الشيخ عبد العزيز الثعالبى.

وكانت هذه الحركة تدعو لإثارة الرأى العام ضد الفرنسيين فى تونس، وكان

ذلك أول ضربة توجه للاستعمار الفرنسى، من طرف التونسيين الذين تشبعوا بالثقافة الفرنسية، وكان الفرنسيون يعدونهم لكى يكونوا أداة طيعة فى أيديهم.

كما كانت تؤيد فكرة الجامعة الإسلامية، وسعت لتوحيد حركة الكفاح ضد الإستعمار الفرنسى فى المغرب العربى، وعرضت مساعدتها للمناضلين فى الجزائر، وكان على اتصال برجال المقاومة فى مراكشى.

ولما بدأ الغزو الإيطالى لليبيا سنة ١٩١١، أخذت حركة «تونس الفتاة»، تمد المجاهدين فى طرابلس بالأموال والمؤن والذخيرة والمتطوعين، وقامت بتسهيل عبور الضباط الأتراك وقواتهم عبرالحدود التونسية.

نفى على باشا جانبه سنة ١٩١٢ وتشتيت حزبه:

وأخيرا خمد نضال على باش حانبه سنة ١٩١٢، عندما صدر حكم بنفيه إلى الخارج، حيث استقر فى تركيا.

كما صدرت أحكام بنفى عدد من زعماء الحزب الآخرين، ومنهم الشيخ عبد العزيز الثعالبى، الذى رحل إلى الجزائر، ثم انتقل إلى مصر.

وبذلك، فقد تفرق شمل حزب «تونس الفتاة»، بعد أن ساعد فى تقوية التيار الوطنى العروبى الإسلامى والقومى، إزاء التيار «المتفرنس»، المتطلع نحو الحرية، مع الارتباط بالغرب وخاصة فرنسا.

مقاومة المشروع الفرنسى لمنح الجنسية الفرنسية لليهود فى تونس:

وكان اليهود التونسيون قد حاولوا فى البداية، الحصول على حق نظر قضاياهم أمام المحاكم الفرنسية، بدلا من المحاكم التونسية.

وقد عمل الفرنسيون على تطبيق مرسوم «كريميو» الخاص بتجنيس اليهود الجزائريين على اليهود في تونس، وذلك لتقوية الجالية الفرنسية فى تونس، التى كانت فى ذ لك الوقت، أقل عددا من الجالية الإيطالية.

وهذا الإتجاه قد لقى معارضة قوية من جانب الحركة الوطنية فى تونس، التى اعتبرتها تمس السيادة الوطنية للبلاد، وتزعم على باش حانبه، وأحمد الصافى، حركة المقاومة، فدعوا الوطنيين إلى مقاومة اليهود إقتصاديا وأدبيا، حتى اضطرت السلطات الفرنسية إلى التراجع فى تطبيق هذا المشروع.

ثورة الجنوب (١٩١٦ - ١٩١٩):

وكان منطقة الجنوب التي عرف أهلها بروح الحمية والتعلق بتراب الوطن، ورفض الوجود الإستعماري بها، تخضع للحكم العسكرى المباشر، ويديرها ضباط عسكريون فرنسيون.

ومع ذلك، فقد شهدت منطقة الجنوب عدة ثورات مسلحة متوالية، كان من أهمها الثورة التي استمرت من عام ١٩١٦ إلى عام ١٩١٩، وقامت بها قبائل بني زيد، بقيادة سعيد بن عبد اللطيف، واستطاع الثوار الفلاحون إبادة عدد من فرق الجند الفرنسيين بكاملها، واضطرت السلطات الاستعمارية إلى جلب النجدات تباعا.

ولم تستطع إخماد هذه الثورة، إلا بعد استقدام المزيد من الوحدات التي كانت مرابطة في ميادين الحرب بأوروبا.

محاولة عرض قضية تونس على مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩:

وعقب إنتهاء الحرب العالمية الأولى، وعلى أثر إعلان مبادىء الرئيس الأمريكى «ولسون» عن حق تقرير المصير للشعوب المحتلة، وعلى نحو مافعلت مصروالبلاد العربية الأخرى، فقد حاول الشيخ عبد العزيز الثعالبى عرض قضية بلاده على مؤتمر الصلح فى فرساى سنة ١٩١٩، وقدم مذكرة يطالب فيها باستقلال تونس، ولكن المؤتمر رفض الاستماع إلى وجهة نظر الشعب التونسى.

كما نشر كتابا بالفرنسية فى باريس بعنوان «تونس الشهيدة»، فضح فيه الثعالبى بشكل شامل دسائس الإستعمار وجرائمه فى حق الشعب التونس، وقد ذاع هذا الكتاب بين الجماهير والمثقفين فى المغرب العربى، مما دفع السلطات الفرنسية إلى اعتقاله وإعادته إلى تونس حيث ألقته فى أحد سجونها، ولكن المظاهرات والاضطرابات تحركت فى أنحاء البلاد، فاضطرت السلطات الفرنسية إلى إخلاء سبيله.

كفاح الشعب الجزائرى ضد الإستعمار الفرنسى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى:

بعد سقوط مدينة الجزائر العاصمة واستسلام الداى حسين للفرنسيين فى ٥ يوليه سنة ١٨٣٠، استمرت مقاومة الشعب الجزائرى للغزاة الفرنسيين فى مقاطعات الجزائر الأربع.

وباستثناء مقاطعة قسنطينة التى احتفظت باستقلالها فى العمل بقيادة واليها من عهد الداى حسين، انضوى الجزائريون فى المقاطعات الأخرى تحت لواء الأمير محى الدين زعيم قبيلة «سيدى قادة بن مختار» فى الجنوب الشرقى من مدينة معسكر.

وقد تصدى الأمير محى الدين بكفاءة وبسالة طيلة عامين كاملين، للغزاة الفرنسيين، واشتبك بقواته معهم فى عدة مواقع، وانتصر عليهم وخاصة فى موقعى «خنق النطاح»، و«برج رأس العين»، بالقرب من مدينة وهران.

وفى هذه المعارك برزت شجاعة ولده عبد القادر، ومقدرته الفائقة فى إدارة الحرب، والمامه الواسع بفنونها.

مرحلة الكفاح المسلح بقايدة الأمير عبد القادر الجزائرى

ونظرا لتقدم الأمير محى الدين فى السن، واطمئنانه إلى كفاءة ولده عبد القادر الحربية، فقد عهد بالإمارة والجهاد إليه، وفى ذلك الوقت كان يبلغ من العمر ٢٥ عاما.

وبعد أن حصل الأمير عبد القادر على مبايعة الشعب الجزائرى، دخل الكفاح المسلح ضد الغزاة الفرنسيين مرحلة خطيرة، وبدأت حرب التحرير الكبرى التى استمرت ١٧ عاما.

وقد تمكن الأمير عبد القادر من جمع صفوف الشعب الجزائرى تحتى لوائه، وأقام إمارة مستقلة برئاسته، جعل قاعدتها فى مدينة معسكر بعد أن سقطت العاصمة الأولى الجزائر فى أيدى الفرنسيين.

وكانت الحكومة الجديدة تضم نائبا للرئيس، ووزيرا للخارجية، ووزيرا للخزانة، ووزيرا للأوقاف، ووزيرا للأعشار والزكاة.

وقد اختار الأمير عبد القادر حاشية خاصة له من أفضل قادة البلاد العسكريين

وعلمائها وقضاتها، وأنشأ مجلسا للشورى من أحد عشر عضوا، يمثلون المناطق المختلفة، برئاسة قاضى قضاة الجزائر.

كما استبدل الولاة السابقين الذين أبوا الدخول فى طاعته، برجال أكفاء مخلصين من أتباعه، وبادر بإبطال القوانين الظالمة التى سنتها حكومة الداى السابقة، لتخفيف الأعباء على الشعب الجزائرى، مما دفع الشعب إلى الالتفاف حوله.

وبعد أن فرغ الأمير عبد القادر الجزائرى من تنظيم أجهزة حكومته، واستقرت لها الأمور، بدأ ينفذ ما قام من أجله.

وفى كفاحه، كان يعتمد على وسيلتين: **الأولى**، توحيد جهود الجزائريين تحت لواء واحد، **والثانية**، إستنهاض الدولتين المغربيتين الشقيقتين تونس والمغرب (مراكش)، للوقوف كجبهة واحدة لرد العدوان الفرنسى، الذى يهددهم جميعا الواحدة بعد الأخرى.

وعلى أثر ظهور الأمير عبد القادر الجزائرى على رأس الحكومة الجديدة، أصيب الغزاة الفرنسيون بالرعب والفزع، فتحركوا لغزو البلاد، لكى يعطلوا أجهزة الدولة الجديدة، ويقضوا على استعداداتها العسكرية فى المهد.

ولكن رد الأمير عبد القادر بالقوة والعنف، وفرض حصار على القوات الفرنسية فى وهران ومستغانم قد أرغمهم على الاعتصام بداخل القلاع والحصون بهذه الجهات، وترتب على ذلك عزل الجنرال «نوبيه»، وتعيين الجنرال «دى ميشال»، مكانه، وكان من أكبر قادة فرنسا السفاحين.

الفرنسيون يطلبون الصلح وعقد الهدنة الأولى سنة ١٨٣٤

وبعد أن عجز الجنرال دى ميشال عن فك الحصار الذى كاد يخنق قواته فى داخل الحصون، أرسل إلى الأمير عبد القادر فى طلب الصلح، وضمن رسالته عبارات التهديد والتخويف بقوة فرنسا الهائلة التى تعتبر أكبر قوة فى العالم فى ذلك الوقت.

وفى رده على رسالة القائد الفرنسى «دى ميشال»، لم يهتم الأمير عبد القادر بقوة فرنسا الكبرى، وأكد حقيقة السيادة العربية الجزائرية، التى تأبى الاستسلام

والتهديد، وجاء في جوابه:

«إن ديننا يمنعنا من طلب الصلح[1] إبتداء ويسمح لنا بقبوله إذا عرض علينا ... وإن المفاوضة التي تطلبونها يجب أن تكون مبنية على شروط محترمة منا ومنكم ...».

واستطرد قائلا:

«كيف تفاخروني بقوة فرنسا ولاتقدرون القوة الإسلامية، مع أن القرون الماضية أعدل شاهد على قوة المسلمين وانتصاراتهم على أعدائهم؟.

ونحن وإن كنا ضعفاء على زعمكم، فقوتنا بالله الذي لا إله إلا هو ولاشريك له، ولاندعي بأن الظفر مكتوب لنا دائما، بل نعلم أن الحرب سجال يوم لنا ويوم علينا».

وتحدى الأمير عبد القادر الجنرال «دي ميشال» وقواته بقوله:

«متى خرجتم من وهران مسافة يوم أو يومين يظهر للعيان من يستحق الفخر منا».

ولما كاد الجوع أن يفتك بالجنود الفرنسيين المحاصرين بالحصون والقلاع، عاد الجنرال «دي ميشال» إلى طلب الصلح من الأمير عبد القادر، وكتب إليه رسالة أكثر تهذيبا، تضمنت إعترافه بالشخصية الجزائرية، ويقول فيها:

«وإذا كان سموكم يود أن نتخابر في أمر انعقاد الهدنة، فأنا على استعداد لذلك، ومع الأمل أنه يمكن التوصل إلى معاهدة محترمة يتوقف فيها سفك دماء أمتين شاءت الإرادة الإلهية أن لاتكونا تحت سلطة واحدة».

وبعد مشاورات بين أقطاب الحكومة الجزائرية الجديدة، قبل الأمير عبد القادر الهدنة، بموجب المعاهدة التي عقدت بين الطرفين في ٢٨ فبراير سنة ١٨٣٤، وتنص معاهدة الهدنة الأولى على وقف الحرب بين الجانبين، وتبادل الأسرى، ومنح الجزائريين الحرية الدينية في المناطق الواقعة تحت الاحتلال، وحرية التجارة بين المدن الجزائرية، وأن يقيم الفريقان ممثلين عنهما في المدن الرئيسية بالمناطق التابعة للجانبين.

(١) أحمد الخطيب: الثورة الجزائرية. ص ٥٦.

كما نصت الإتفاقيةعلى أن يمتنع كل طرف عن قبول النازحين القادمين إليه من المناطق الخاضعة لحكم الطرف الآخر.

وبموجب هذه الإتفاقية تنازل الفرنسيون عن بعض المراكز التى سبق أن احتلوها، ومنها مرفأ «أزيو» التجارى، وقد أظهرت الحكومة الفرنسية بعض الاستياء من شروط هذه الإتفاقية التى تضر بمصالحها الإستعمارية، وحاولت التحلل من الارتباط بها بعد قليل.

وخلال فترة الهدنة، عكف الأمير على إعادة تنظيم الجيش، وجعله فى مصاف الجيوش العالمية الحديثة، وقمسه إلى ثلاث فرق:

مشاة وخيالة، ومدفعية، ووحدزى أفراده، وأصدر القوانين العسكرية التى يتعين على الجندى الالتزام بها، وميز الضباط بعلامات من الذهب والفضة والجوخ الأحمر، حسب رتبهم.

كما هتم الأمير عبد القادر باحتياجات الجيش من الماء والغذاء والرواتب الشهرية، والعلاج فى المستشفيات، بما فيها المستشفيات المتنقلة التى كانت تلازم الجيش فى تحركاته.

الفرنسيون ينقضون الهدنة الأولى ويتجدد القتال:

وكانت الحكومة الفرنسية قد اضطرت إلى إبرام معاهدة الهدنة مع الأمير عبد القادر الجزائرى، فى محاولة للحفاظ على نفوذها فى المناطق التى احتلتها، وبعد قليل سعت للتحلل من ارتباطها بهذه المعاهدة.

وحدث أن حاكم وهران قد زود بقوات فرنسية إضافية، جعلته يفكر فى نقض تلك المعاهدة، وبدأ بالدس لدى قبيلتى «الدوائر والزمالة»، وإغرائهما بالخروج عن طاعة الأمير عبد القادر، والإلتجاء إلى القوات الفرنسية فى وهران.

وبحماية الفرنسيين لهاتين القبيلتين بعد خروجهما عن طاعة الأمير عبد القادر، يكون الفرنسيون قد أخلوا بشرط أساسى من شروط إتفاقية الهدنة. وقد حاول الأمير عبد القادر إقناع الفرنسيين بإرجاع القبيلتين إلى موطنهما الأصلى ضمن الأقاليم التى تسيطر عليها الحكومة الجزائرية الحرة، ولكن الفرنسيين لم يهتموا بالمساعى السلمية التى بذلها الأمير عبد القادر فى هذا الشأن، وأصروا على

نقض الهدنة، التى لم يمض عليها سوف سنتين.

وفضلا عن ذلك كانت الحكومة الفرنسية غير راضية عن الاستعدادات الحربية التى أخذ الأمير عبد القادر يباشرها، بتنظيم الجيش وتقوية كفاءته.

ولم يلبث أن تجدد القتال بين الجانبين، وفى الثانى من يوليو سنة ١٨٣٦ وقعت معركة «المقطع» فى شرقى مدينة «ارزيو»، التى قتل فيها أكثر من أربعة آلاف فرنسى، وتمكن الجنرال «تريزيل» حاكم وهران الجديد الذى خلف «دى ميشيل» من النجاة، وفر بمحاذاة ساحل البحر تحت جنح الظلام.

وعلى أثر هذه المعركة ثارت ضجة فى البرلمان الفرنسى، ونادى أعضاء المعارضة بالإنسحاب من الجزائر، ووصف أحد النواب هذه الحملة قائلا:

«إن هذه الحملة هى أحمق عملية قامت به فرنسا حتى الآن». وطالب هذا النائب بسحب القوات الفرنسية من الجزائر، قائلا[٢]:

«إنى لاأرى فائدة لهم فى البقاء هناك».

ونتيجة لهذه المعركة التى حقق فيها الجيش الجزائرى انتصار باهرا، وحصل على غنائم كبيرة من الغزاة الفرنسيين، قررت الحكومة الفرنسية عزل الكونت «دوران دورلون» حاكم الجزائر العام، وتولية الماريشال «كلوزيل» مكانه، كما أمرت بعزل حاكم وهران المهزوم «تريزيل»، وعينت مكانه الجنرال «دولوراغ».

وبعد ذلك هاجمت قوات الأمير عبد القادر مدينتى الجزائر ووهران، وشددت الحصار على الحصون الساحلية.

غزو معسكر:

ولم يلبث أن وصلت إلى الجزائر قوات فرنسية كبيرة بصحبة الدوق «دورليان»، ولى العهد، فى محاولة الاحتلال معسكر عاصمة دولة الجزائر الحرة.

وقد استطاعت الجيوش الفرنسية أن تشق طريقها إلى معسكر، وتعرضت لمناوشات حامية من جانب القوات الجزائرية، وبعد أن دخلت المدينة وجدتها خاوية، فد أخلاها الأمير من السكان وأمتعتهم، حتى لايتمكن الفرنسيون من القضاء على المقاومة الجزائرية.

---

(٢) أحمد الخطيب، المرجع السابق. ص ٦٠.

وبعد قليل غادر الغزاة الفرنسيون مدينة معسكر، بعد أن أضرموا النار فى بيوتها وبساتينها، ولم يتركوا بها حامية كبيرة خوفا من أن يبيدها الأمير عبد القادر، الذى دخلها من جديد بعد أن انسحب منها الفرنسيون، وتوجهوا نحو مدنية تلمسان.

غزو تلمسان:

ولما علم الأمير عبد القادر بأن الفرنسيين يقصدون الزحف على تلمسان، أسرع إليها وأخلاها من السكان والمتاع، كما فعل فى مدينة معسكر، وفى ١٧ يناير سنة ١٨٣٧ اشتبكت القوات الجزائرية مع القوات الفرنسية خارج مدينة تلمسان ولحقت الهزيمة بالفرنسيين، والتجأ «كلوزيل» إلى قلعة كان يختبىء فيها بعض أعوانهم من «الكوغليين» المنحدرين من أصل تركى، وبعد ثلاثة أيام خرج منها، واشتبك من جديد بقواته مع قوات الأمير عبد القادر، حتى تمكن من دخول مدينة تلمسان، وفرض ضرائب باهظة على من تبقى من سكانها، ووضع فيها حامية كبيرة، ثم غادرها فى طريقه إلى مدينة وهران.

وفى الطريق اعترضته قوات الأمير عبد القادر عند وادى «عوشبة»، فسلك الطريق الساحلية باتجاه مرسى «رشكون»، وهناك حاصرته القوات الجزائرية طيلة شهرين كاملين، فاستنجد «كلوزيل» بحاكم وهران الذى أمده بعدد من السفن الحربية، وأمكنه النجاة مع من بقى من رجاله. وعلى أثر هزائم «كلوزيل» المتتالية، أرسلت إليه الحكومة الفرنسية الجنرال «بيجو» على رأس نجدة كبيرة.

وقد اشتبكت قوات «بيجو» مع قوات الأمير عبد القادر فى عدة معارك أثناء حصار القوات الجزائرية لمدينة تلمسان، وبعد قليل عاد إلى فرنسا.

وظل الأمير عبد القادر يحاصر مدينة تلمسان طيلة تسعة أشهر كاملة، انقطعت خلالها الرسائل والمواصلات بينها وبين وهران ومدينة الجزائر، واضطر الفرنسيون المحاصرون بداخلها إلى أكل الفئران والقطط ويؤكد ذلك «كافيناك» قائد الحامية الفرنسية بقوله «كنت اشترى القط الواحد بأربعين فرنكا ثمنا لقوتى».

مهاجمة قسنطينة:

وبعد ذلك اتجه «كلوزيل» بقواته نحو قسنطية لغزوها، فتصدى له القائد الجزائرى على بن عيسى بقواته، وألحق بالفرنسيين هزيمة منكرة، واضطر «كلوزيل» إلى الإنسحاب بقواته.

وفى هذه الأثناء هاجمت قوات الأمير عبد القادر مدينتى وهران والجزائر، وضيقت عليهما الخناق.

وعلى أثر الهزائم التى منى بها «كلوزيل» أقدمت الحكومة الفرنسية على عزله، وعينت مكانه الجنرال «دوبر وسوار».

الهدنة الثانية سنة ١٨٣٨:

وبعد أن اشتد حصار القوات الجزائرية على المدن التى يحتلها الفرنسيون، اتصل الجنرال «روبروسوار» بالأمير عبد القادر، بواسطة «ابن دارن الموسوى» اليهودى، وذلك لعقد هدنة بين الطرفين المحاربين.

وقد قبل الأمير عبد القادر العرض الفرنسى بشرط الإفراج عن الأسرى الجزائريين.

وتم الإتفاق على أن يشترى الفرنسيون إحتياجاتهم من الحبوب والمواد الغذائية الأخرى، من البلاد الجزائرية التى لاتخضع لسيطرتهم، مقابل حصول الأمير عبد القادر على الأسلحة والذخائر من الفرنسيين. وبعد عقد هذه المعاهدة رفع الجزائريون حصارهم عن مدن تلمسان ووهران والجزائر.

ولم تستسغ الحكومة الفرنسية هذه المعاهدة، واعتبرتها تخدم مصلحة الدولة الجزائرية أكثر مما تخدم مصالح الفرنسيين.

وعقب ذلك عزل الجنرال «دوبرو سوار»، وعين مكانه الجنرال «بيجو»، وطلب منه إبرام معاهدة تحقق المصالح الفرنسية، أو استئناف الحرب من جديد.

وقد بادر «بيجو» بتقديم شروطه المجحفة لعقد معاهدة جديدة، وتقضى باعتراف الأمير عبد القادر بالسيادة الفرنسية على البلاد الجزائرية بأكملها.

ولكن الأمير عبد القادر سخر من هذه الشروط الإستبدادية، ورفضها فى عزة

وإباء، وبعث إلى القائد الفرنسي يخبره بأنه «إذا شاءت فرنسا فرض سلطانها علينا بالقوة فدون ذلك حرب طويلة»(٣).

معاهدة تافنا:

وبعد ذلك خرج «بيجو» بقواته باتجاه أقاليم غرب وهران، معتزما نقض الهدنة، وعندما وصل إلى وادى «تافنا»، تلقى نبأ استعداد الأمير عبد القادر لمواصلة الكفاح، فتملكه الرعب، وأخذ يراسل الأمير من جديد للتوصل إلى مشروع صلح يرضى الطرفين.

وأثناء ذلك اجتمع الأمير عبد القادر بوزرائه وأعضاء مجلس الشورى، للتباحث فى أمر الهدنة، ووافق الجميع على التوقف عن سفك الدماء، بشرط حفظ هيبة الدولة الجزائرية، واحترام شروط الهدنة.

وعقب ذلك قدمت الحكومة الجزائرية شروطها، وتم عقد معاهدة «تافنا» بين الأمير عبد القادر والجنرال «بيجو».

وقد حددت هذه المعاهدة المناطق التى يحتلها الفرنسيون، والمناطق المستقلة، ونصت على احترام الشريعة الإسلامية، وحرية المسلمين فى ممارسة شعائرهم الدينية فى المناطق التى بحوزة الفرنسيين.

كما نصت المادتان السادسة والسابعة على أن يمد الأمير عبد القادر القوات الفرنسية فى وهران، بكميات من القمح والشعير وعدد من الأبقار مقابل سماح فرنسا للأمير بشراء مايحتاجه من الذخيرة والمعدات الحربية. وتقضى المادة التاسعة بأن يتخلى الفرنسيون للأمير عبد القادر، عن ميناء «رشكون» ومدينة تلمسان، وقلعة «المشور» بمدافعها القديمة التى استولى عليها الفرنسيون.

وتنص المواد الباقية إلى المادة ١٥، على حرية التجارة بين الجانبين، والاحترام المتبادل بين السكان، وتبادل المجرمين بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية، وتعيين ممثلين ووكلاء للدولتين فى المدن الرئيسية التى تقع تحت نفوذهما.

وتم تحرير هذه المعاهدة باللغتين العربية والفرنسية فى «تافنا»، بتاريخ أول يونيه سنة ١٨٣٨.

---

(٣) أحمد الخطيب: نفس المرجع. ص ٦٦.

سقوط قسنطينة:

وعقب توقيع هذه المعاهدة، وأمنت القوات الفرنسية جانب الأمير عبد القادر، تقدم الجنرال «بيجو» بقوات كبيرة تجاه قسنطينة، عن طريق عنابة التى أبحر إليها، لتفادى خرق الهدنة إذا زحف إليها برامن مدينة الجزائر، لأن المنطقة الفاصلة بين مدينة الجزائر وقسنطينة تابعة للحكومة الجزائرية المستقلة.

وفى الطريق إلى قسنطينة استولى الفرنسيون على «قالمة»، **ثم اشتبك معهم** أحمد باى حاكم قسنطينة، الخارج على طاعة الحكومة الجزائرية، ودارت معارك حامية بين الجانبين على مشارف المدينة وبداخلها انتهت بسقوطها فى أيدى الفرنسيين، بعد سقوط العديد من الضحايا من الجانبين، وذلك فى ١٣ أكتوبر سنة ١٨٣٨، وارتكب الفرسيون أبشع الجرائم فى أهلها.

نقض الهدنة للمرة الثانية واستئناف الحرب:

وقد أظهرت الحكومة الفرسية عدم ارتياحها للمشاريع الصناعية المدنية والعسكرية التى شرعت الحكومة الجزائرية فى تنفيذها، خلال فترة الهدنة، مما يهدد المصالح الفرنسية، فأقدمت على نقض الهدنة

وبناء على أوامر الحكومة الفرسية زحف الجنرال «بيجو» بقواته برا إلى مستغانم، مما يخالف نص المادة الثانية من معاهدة «تافنا»

وقد احتج الأمير عبد القادر على هذا الخرق الفاضح لاتفاقية الهدنة، وأرسل وزير خارجيته «الميلود بن عراش» إلى باريس فى محاولة سلمية للحفاظ على الهدنة، ولكن مباحثاته مع المسئولين فى الحكومة الفرسية لم تحقق نتيجة تذكر

ثم انتقلت المباحثات إلى الجزائر، واندهش الوزير الجزائرى حينما طلب الحاكم الفرنسى الجنرال «فالييه» إجراء تعديل جذرى فى معاهدة «تافنا». وقد رفض كل من مجلس الوزراء الجزائرى ومجلس الشورى الإقتراحات المجحفة التى قدمها الحاكم الفرنسى، لأنها تمس سيادة الدولة الجزائرية، وأبدى المجلسان استعدادهما لاستئناف الحرب، إذا لم تلتزم فرنسا بنصوص إتفاقية الهدنة.

وكان الأمير عبد القادر يرغب فى الإبقاء على حالة السلم، حتى يبدأ إنتاج المصانع الحديثة، وكاتب شخصيا ملك فرنسا، مبديا رغبته فى حقن دماء رعايا

الدولتين، ولكن الملك وأعضاء حكومته صمموا على شن حرب شعواء على الشعب الجزائرى.

ولم يلبث أن توجه الدوق «دورليان» ولى العهد إلى الجزائر على رأس قوات كبيرة إلى قسنطينة، واجتاز فى طريقه الحدود المخصصة للفرنسيين، وخرق إتفاقية الهدنة.

وعلى أثر ذلك، وبعد أن نفذ صبر الأمير عبد القادر، أرسل إلى الحاكم الفرنسى فى مدينة الجزائر قائلا:

«إن القصد من فعلكم هذا هو إظهار التعدى على حقوقنا حتى نثأر لذلك، وينتهى الأمر بنقض المعاهدة، والحال أن عملكم هذا هو نفسه ناقض للمعاهدة مبطل لها، ولذلك أعلن لكم أننا عزمنا على استئناف الحرب وبالله المستعان»(٤)

وعلى الفور صدرت الأوامر إلى قادة الجيش والمسئولين الجزائريين الآخرين، بالاستعداد للدفاع عن كيان الوطن، واندلعت نيران الحرب من جديد، بين قوات الجزائريين والفرنسيين، وكان ذلك فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٣٩

وقد تمكنت القوات الجزائرية من غزو مناطق «مستغانم» ومزغران وسهل «متيجه»، حيث كان للفرنسيين مزارع ومراكز حربية، وحققوا مكاسب كبيرة

أما الفرنسيون فقد تمكنوا بصعوبة، وبخسائر فادحة فى الأرواح، من احتلال بلدة «شرشال»

وبعد جهد كبير وصلوا بقواتهم الضخمة إلى مدينة «المدية»، وقد اعترض الأمير عبد القادر طريقهم، واشتبك معهم بقواته القليلة العدد فى كثير من المعارك، وفى إحداها قتل الدوق «دور ليان» ولى العهد، ثم تمكنوا من الاستيلاء على المدينة فى ١٨ مايو سنة ١٨٤٠

وبعد معارك طاحنة مع قوات الأمير عبد القادر، وفى ١١ يونيه سنة ١٨٤٠، استطاعت القوات الفرنسية أن تدخل مدينة «مليانة» وتحتلها. وبالرغم من تفوق القوات الفرنسية فى العدد والعتاد، فقد ضيقت القوات الجزائرية الخناق عليها فى «مليانة»، واضطر الجنرال «بيجو» إلى الفرار والالتجاء إلى حصن مكث فيه عدة

---

(٤) أحمد الخطيب: نفس المرجع. ص ٧١.

أيام، ثم غادره متوجها إلى الجزائر العاصمة، ولكن قوات الأمير عبد القادر اعترضت طريقه وأحدثت بقواته خسائر كبيرة، ففر «بيجو» تحت جنح الظلام إلى مستغانم، وهى أقرب مدينة كانت تحت سيطرة الفرنسيين.

التجاء الأمير عبد القادر إلى المغرب تحت ضغط الفرنسيين ومواصلة كفاحه:

وفى يناير سنة ١٨٤١ عين «بيجو» حاكما عاما على الجزائر، وأمدته الحكومة الفرنسية بقوات كبيرة يزيد عددها على مائة ألف جندى، بكامل أسلحتهم ومعداتهم، بقصد سحق المقاومة الشعبية الجزائرية، وكسر شوكة الأمير عبد القادر. وفى ربيع عام ١٨٤١ سقطت مدينة «تاكدمت» فى أيدى القوات الفرنسية بعد مقاومة عنيفة من جانب قوات الأمير عبد القادر.

وفى ٩ فبراير سنة ١٨٤٢ احتل الفرنسون مدينة «سبدو» أقوى مراكز الثوار الجزائريين، وعقب ذلك انهالت الضربات على الثوار، عندما باغتهم الفرنسيون وقضوا على أربعة آلاف منهم، وتمكن الأمير عبد القادر من النجاة بأعجوبة، حيث لجأ إلى مراكش.

وقد طلب «بيجو» من سلطان مراكش تسليمه الأمير عبد القادر، فرفض السلطان واعتبره لاجئا سياسيا.

وعلى أثر ذلك تحرك «بيجو» على رأس قوة كبيرة، وعبر الحدود الجزائرية المراكشية، بينما تحركت ٢٨ بارجة حربية فرنسية نحو ميناء طنجة، وأنذرت سلطان مراكش بتسيم الأمير عبد القادر.

ولما أصر سلطان مراكش على رفض تسيم الأمير عبد القادر، قذفت البوارج الحربية الفرنسية مدينة طنجة بقنابل مدافعها، وأنزلت جنودها لاحتلالها، فتصدت لها الحامية المراكشية التى كانت مرابطة فى الميناء، وظلت تقاوم الغزاة حتى استشهد جميع أفرادها.

وفى ٤ أغسطس سنة ١٨٤٤ اشتبك الجيشان المراكشى والفرنسى عند «وادى ايسلى»، وكانت الغلبة للقوات الفرنسية، وعندئذ أعلن السلطان مراكش استعداده لعقد الصلح مع الفرنسيين.

وفى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٤٤ أبرمت «معاهدة طنجة» بين سلطان مراكش والحكومة الفرنسية، ومن أهم نصوصها:

١- حل الجيش المراكشى المرابط(٥) على الحدود الجزائرية المراكشية.

٢- اعتبار الأمير عبد القادر الجزائرى خارجا على القانون، والقبض عليه، أو تسليمه للقوات الفرنسية، أو منعه من البقاء فى الأراضى المراكشية.

٣- أن تعامل مراكش فرنسا معاملة الدولة الأكثر رعاية فى الشئون التجارية والسياسية.

وعلى الرغم من توقيع هذه المعاهدة، فقد واصل الأمير عبد القادر بقواته مقاومة القوات الفرنسية على الأراضى المراكشية، وانتصر عليها فى معركتى «قصر بنى سنان» و«سيدى إبراهيم»، وخسر فيهما الفرنسيون الآلاف من القتلى، وكميات كبيرة من الأسلحة.

وبعد ذلك النصر عاد الثوار الجزائريون إلى الجزائر، وغيروا من أسلوب قتالهم، فاقتصروا على شن حرب العصابات على مراكز القوات الفرنسية، مما أزعج الفرنسيين إلى حد كبير، واضطر «بيجو» إلى أن يسير على رأس جيش ضخم من ١٨ فرقة تضم كل فرقة منها ١٥ ألف جندى، وذلك لمطاردة الأمير عبد القادر وجنوده.

وقد استمرت المعارك والاشتباكات بين القوات الفرنسية الضخمة والثوار الجزائريين طوال عام كامل من ١٨٤٥ إلى ١٨٤٦، ولم يستطع الفرنسيون التغلب على الأمير عبد القادر وجنوده، برغم أعمال القمع والإبادة الوحشية التى طالت كل القرى وسكانها، التى مر بها «بيجو» بقواته.

ومرة ثانية لجأ الأمير عبد القادر بجنوده إلى مراكش، فضغطت الحكومة الفرنسية على سلطان مراكش لتنفيذ معاهدة طنجة، فوجه جيشه لمطاردته.

وفى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٤٦ عبر الأمير عبد القادر وجنوده نهر ملوية على الحدود الجزائرية المراكشية، تحت ضغط الجيش المراكشى، فتلقتهم القوات الفرنسية على الضفة الأخرى للنهر.

---

(٥) سعد زغلول فؤاد: الجزائر فى معركة التحرير . ص ٧٠.

نهاية كفاح الأمير عبد القادر الجزائرى:

ونتيجة للأعمال الإرهابية والوحشية التى اتبعها الفرنسيون فى قتالهم، أخذت دائرة نفوذ الأمير عبد القادر تضيق تدريجيا، وماتبقى من قواته لم يتجاوز مائتى جندى، تمكن الفرنسيون من محاصرتهم فى بقعة ضيقة بالجنوب الجزائرى، وأحكموا عليهم الحصار، ومنعوا وصول الماء والغذاء إليهم فى هذه الأرض القاحلة.

وعند ذاك اجتمع الأمير عبد القادر بأعضاء مجلس الوزراء والشورى، وتباحثوا فى الأمر، فأشاروا عليه بالاستسلام، بعد أن أفلت زمام الموقف من أيديهم، وحقنا لدماء من تبقى من الأهالى والجنود، واعتبروا أن استمرار القتال، بمثابة عملية إنتحارية.

وقد أصر الأمير عبد القادر على أن يضع شروط الاستسلام بنفسه، فأرسل إليه الجنرال «لامور يسيار» قائد القوات الفرنسية فى منطقة وهران، ورقة بيضاء وقع عليها، لكى يضع عليها شروطه بملء حريته. وفى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٤٧ أعلن استسلام الأمير عبد القادر، بعد نضال طويل استمر سبعة عشر عاما، ونفى إلى فرنسا، ثم توجه إلى المشرق العربى بناء على رغبته، حيث استقر فى دمشق، وظل بها حتى وافته المنية فى عام ١٨٨٤.

إستمرار المقاومة بعد استسلام الأمير عبد القادر الجزائرى

بعد أن ألقت الحكومة الجزائرية سلاح المقاومة ضد الغزاة الفرنسيين، على أثر استسلام الأمير عبد القادر الجزائرى ونفيه إلى خارج البلاد، تناول الشعب الجزائرى السلاح، وواصل المقاومة على فترات متقطعة، أخذت طابعا قبليا فى أغلب الأحيان، وفى مناطق متفرقة.

ثورة بلاد القبائل سنة ١٨٥٧ :

وردا على سياسة الإبادة بالجملة للشعب الجزائرى وخاصة فى بلاد القبائل، التى انتهجتها السلطات الفرنسية، بالفتك بثلاثمائة قبيلة وقرية فى بلاد القبائل منذ عام ١٨٥٢ ، بزعامة إمرأة جزائرية تدعى « لا لافاطمة».

وقد اضطر الحاكم العام «راندون» أن يسير على رأس جيش كبير لإخماد

هذه الثورة، وبعد عدة معارك دامية تمكن من هزيمة الثوار وأسر الزعيمة الوطنية «لا لا فاطمة».

وكان من أبرز سمات هذه الثورة، اشتراك المرأة إلى جانب الرجل في ميدان القتال في المعارك التي خاضتها ضد الغزاة الفرنسيين.

ثورة عام ١٨٦٤:

وفي عام ١٨٦٤ إندلعت ثورة أولاد سيدى يوسف بزعامة «سى سليمان»، فتحركت قوة فرنسية نحو الصحراء بجنوب الصحراء، بقيادة الجنرال «بوبر يتو»، لضرب معاقل الثورة.

وفي الطريق أعد الثوار كمائن للقوة الفرنسية وطوقوها، ونشبت بين الجانبين معارك حامية، انتهت بالقضاء على معظم أفراد القوة الفرنسية وعلى رأسهم الجنرال «بوبريتو»، كما قتل زعيم الثوار الجزائريين «سى سليمان»، عندما أطلق عليه «بوبريتو» الرصاص وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة، وكان قد هرع إلى مكان القائد الفرنسي الصريع. وبعد مقتل «سى سليمان» تولى قيادة الثورة شقيقه «سى الأزرق». وكان للأنتصار الساحق الذى حققه الثوار دوى هائل في كل من الجزائر وفرنسا، فقد انتشرت الثورة في جميع مناطق الجزائر، وانفجر نابليون الثالث في ثورة غاضبة، وبادر بإرسال أقوى فرقه العسكرية إلى الجزائر لإخماد هذه الثورة.

وقد توالتى الاشتباكات بين الثوار والقوات الفرنسية التى كانت متفوقة في السلاح والرجال، وظلت المعارك متواصلة حتى عام ١٨٧١، وقتل خلالها زعيم الثوار «سى الأزرق».

ثورة عام ١٨٧١ الكبرى:

اندلعت الثورة العارمة في الجزائر من جديد في عام ١٨٧١ بقيادة الحاج محمد المقرانى أحد زعماء الأعراف في إقليم «مجانة»، واشترك معه الشيخ محمد الحداد شيخ الطريق الرحمانية والدرقاوية.

وقد انضمت إلى هذه الثورة طوائف الشعب المختلفة، وشملت البلاد زواوة وقسنطينة، والجزائر العاصمة، وبلغ عدد المسلحين الذين شاركوا في هذه الثورة ١٥٠ ألفا، واشتبكوا مع القوات الفرنسية في معارك حامية، سقط فيها آلاف

من الجانبين، قدر عددهم ستين ألف شهيد من الجزائريين، وعشرين ألف قتيل من الفرنسيين، وذلك طوال ستة أشهر استغرقها هذه الثورة.

وكانت المعركة الكبرى فى ضواحى الجزائر العاصمة، واستشهد فيها الحاج محمد المقرانى، وبعدها انسحب الثوار إلىّ مناطق التل والصحراء، وتواصل القتال بأقصى عنف فى هذه المناطق، حتى ٢٠ يناير سنة ١٨٧٢، عندما قوع فى الأسر أبو مزراق شقيق المقرانى.

ولم تخمد هذه الثورة إلا بعد أن استخدمت فرنسا فى التنكيل بالثوار، الجيش الفرنسى الذى كان معتقلا فى ألمانيا أثناء الحرب السبعينية، وعملت فرنسا على إطلاق سراحه، ثم أسرعت بإرساله إلى الجزائر، للمشاركة فى القضاء على هذه الحركة

وبعد أن استسلم الثوار صدرت أحكام بإعدام ستة آلاف من بينهم

كما نفى الشيخ محمد الحداد وإبناه، والشيخ أبو مزراق، إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة فى المحيط الهادى، ونفى معهم خمسمائة من البارزين مں الثوار، وظل الجميع مى هذا المنفى البعيد حتى وافتهم المنية

كذلك صدر حكم بفرض غرامة مالية فادحة على الجزائر قدرها ٣٦ مليون فرنك فرنسى، ولما عجزت القبائل عں دفع هده الغرامة الباهظة، صادرت السلطات الفرنسية أملاكهم وطردتهم منها بالقوة، وأحلت مكانهم أفواج المهاجرين من الألزاس واللورين الذين انضموا للحكم الفرنسى.

ثورة عمالة وهران (١٨٧٤ - ١٨٧٩):

اندلعت هذه الثورة فى عمالة وهران بقيادة الباش أغا سليمان بن حمزة زعيم أولاد سيدى الشيخ، واستمرت طوال خمس سنوات.

وفى إحدى المعارك استشهد زعيم الثورة، بعد أن قتل بيده الجنرال «بوبيريتى»، الذى اشتهر «بجلادزواوة».

ثورة قبائل المهرانية (١٨٨٢ - ١٨٨٥):

هبت هذه الثورة فى منطقة «البيض» جنوب عمالة وهران، بزعامة، الشيخ أبى عمامة المراكشى.

وبعد نحو ثلاث سنوات تمكنت القوات الفرنسية من إخمادها، وانسحب أولاد بوعمامة إلى مراكشى.

الكفاح السياسى وطلائع الحركة القومية فى الجزائر

بعد أن تعذر مواصلة الكفاح المسلح، فى هذه الفترة التى كانت تعانى فيها البلاد العربية من نير السيطرة التركية والإستعمار الأوروبى، وعجزها عن إمداد ثوار الجزائر بالمساعدات الفعالة، بدأت مرحلة الكفاح السياسى، وكانت هذه الحركة تهدف إلى الوصول تدريجيا إلى الاستقلال الذى عجزت عن تحقيقه الثورات المسلحة المتوالية.

وقد تشجع زعماء هذه الحركة بالعرض الذى كانت تلوح به فرنسا من حين لآخر، منذ صدور مرسوم عام ١٨٦٥ فى عهد «نابليون الثالث»، وكان ينص على مساواة الجزائريين بالفرنسيين فى الحقوق والواجبات، مع السماح لهم بالتقاضى وفق أحكام الشريعة الإسلامية فى أحوالهم الشخصية.

كما أخذت هذه الحركة تقاوم المشروعات الإستعمارية التخريبية، التى كانت تستهدف القضاء على اللغة العربية، والتقاليد القومية، وطمس معالم العروبة لدى الجزائريين.

حركة السيد محمد البدوى:

وهى أول حركة على النهج السلمى، قام بها سنة ١٨٧١ أحد المثقفين فى مدينة الجزائر، ويدعى السيد محمد البدوى.

وقد انتهز السيد محمد البدوى فرصة قيام ثورة العموم فى باريس، ونظم هيئة من المواطنين أخذت تطالب بمنح الحقوق الكاملة للجزائريين، ثم توقف عملها بنهاية ثورة العموم الباريسية.

مطالبة المثقفين الجزائريين بالإصلاح على أساس قانون سنة ١٨٦٥:

وفي سنة ١٩١٠ بدأ المثقفون الجزائريون الذين درسوا بفرنسا، يطالبون بالمساواة لتحسين أحوال بلادهم، ولمقاومة الضغوط القومية التى كانت تتعرض لها. وكان على رأس هذه الجماعة أحمد أبو درية المحامى، والصحفى السيد صادق دندان، والنائب المالى الحاج عمار.

وكان برنامج هذه الجماعة المطالبة بالإصلاح على أساس قانون عام ١٨٦٥، وكانت غايتها تحقيق الجامعة الإسلامية، وأما وسيلتها، فكانت الدعاية الداخلية، بالإضافة إلى الاستعانة بالدولة العثمانية، والآمال المعقودة على رجالها، وإن كانت فى غير موضعها.

حركة الشاب الجزائرى:

ظهرت هذه الحركة فى عام ١٩١٢، وأخذت تطالب بالغاء القوانين والشرائع التعسفية التى فرضت على الجزائر، وتطالب بمساواة الجزائريين بالأوربيين فى الضرائب، وزيادة تمثيل الجزائريين فى المجالس النيابية، كما طالبت بنشر التعليم والثقافة بين الوطنيين.

وقد رفضت الحكومة الفرنسية هذه المطالب، وعلى أثر ذلك عمت المظاهرات أنحاء البلاد، وتصدت لها فرق القمع، وتم نفى ٨٠٠ شاب إلى سوريا، معظمهم من تلمسان.

مقاومة شعب المغرب للإحتلال الفرنسى والأسبانى حتى قبيل الحرب العالمية الثانية

بدأت مقاومة الشعب العربى فى المغرب للفرنسيين منذ بدأوا يهددون استقلال البلاد، ثم زادت المعارضة بعد توقيع معاهدة الحماية سنة ١٩١٢، وعلى أثر تقسيم البلاد كمناطق نفوذ بين فرنسا وأسبانيا، وتدفق المستوطنين من الدولتين عليها.

مرحلة الكفاح المسلح

يمكن اعتبار الفترة من ٣١ مارس سنة ١٩١٢ إلى ١٦ مايو سنة ١٩٣٠،

مرحلة كفاح عسكرى محض، لأن الثورة عمت فى أنحاد البلاد، وشارك فيها أغلبية السكان، وذلك فى أعقاب توقيع معاهدة الحماية.

ولم يتم إخماد هذه الثورة إلا بعد جهود جبارة، وحدث ذلك تدريجيا، وكان قادة الثورة يعتصمون بالجبال، يقودون منها حركة المقاومة، ويديرون وسائل الكفاح.

وقد انتشرت الدعوة بين صفوف الجماهير لتأييد المقاتلين المغاربة ومعاونتهم، وأخذ المواطنون الآخرون يهربون الأسلحة لإخوانهم المجاهدين.

حركة المقاومة في المغرب بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابى

يعتبر الأمير عبد الكريم الخطابى من أعظم أبطال المقاومة فى المغرب، وخاصة فى إقليم الريف الذى اختصت به أسبانيا.

وقد عمل الأمير عبد الكريم الخطابى على تجميع المقاتلين وتنظيمهم وتدريبهم، ووزعهم على ممرات الجبال، واستطاع أن يلهب نار الكفاح المسلح ضد أسبانيا وفرنسا، منذ عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٢٦.

وفى نفس الوقت أخذ الأمير عبد الكريم يدعو الرؤساء والعلماء فى الوطن العربى، لتأييد ومناصرة حركته التحريرية، وكانت تعلق على الجدران، وتوزع فى البيوت، صور الرسائل والنشرات التى كان يبعثها فى هذا الشأن وقد بدأت حركة المقاومة فى منطقة الريف، ثم انتقلت إلى المناطق التابعة للإحتلال الفرنسى.

وكانت القوات الأسبانية بقيادة الجنرال «سلفستر» منذ عام ١٩٢٠، قد شرعت فى توسيع وقعة احتلالها فى منطقة الريف، فاستولت على «داردر يوس» فى مايو، و«تافارسيت» فى أغسطس سنة ١٩٢٠، ثم احتلت «أنوال» فى مايو سنة ١٩٢١، وعندئذ أرسل الأمير عبد الكريم الخطابى إلى الجنرال «سلفتر»، يحذره من استمرار الزحف صوب الداخل، ولكنه رد عليه فى استخفاف، وأخبره أن «لأسبانيا من القوة مايسمح لها بالذهاب أينما شاءت وأنه قد صمم شخصيا على الدخول إلى أراضى «بنووررياغل»، حتى ولو حاولوا منعه».

وكانت قوات الجنرال «سلفستر» تتكون من ٢٤ ألف جندى، بينهم أربعة آلاف من المغاربة الذين تم تجنيدهم، وفي أرض العمليات بالداخل، كانت هناك قوات تبلغ ٢١ ألف جندى مجهزين بالأسلحة والمدافع الحديثة. وفي أول يوليو سنة ١٩٢١ احتلت القوات الأسبانية جبل عبران، الذى يقع على بعد ١٢ كم من أنوال، ويطل على الحسيمة، ومنطقة أجذير، مركز قبيلة «بنوو رياغل»، ودخلت بذلك في حرب ضد الأمير عبد الكريم الخطابي، وفي نفس الليلة قام رجال قبيلة «بنوور ياغل» بالهجوم على موقع للأسبان بالمنطقة واستولوا عليه، وكان يضم ٢٥٠ جندى، منهم مائتين من المجندين المغاربة، الذين تركوا خطوطهم وانضموا إلى جانب إخوانهم المهاجمين. ثم واصل رجال قبائل الريف هجومهم على المواقع الأخرى التى احتلها الأسبان، وحاصروهم فاستنجدت حامية «إيجريين» بالجنرال «سلفستر»، وطلبت تزويدها بالماء والمؤن، ولم تنجح القوة التى أرسلها إليها فى فك الحصار، أو حتى الوصول إلى موقعها، بسبب تصدى رجال الريف لهذه القوة.

وعلى أثر ذلك أمر الجنرال «سلفستر» باخلاء موقع «إيجريين»، وانسحاب القوة الأسبانية منها.

كما شعر بأن قواته الرئيسية التى كانت تتركز فى قطاع مليلة، وفي موقع أنوال، قد أصبحت مهددة ومطوقة برجال الريف، وانهارت روح الجند المعنوية.

وخوفا من هجوم رجال الريف، وفي الثاني والعشرين من يوليه سنة ١٩٢١، أمر الجنرال «سلفستر» بانسحاب قواته المتمركزة فى أنوال، وحاقت بها هزيمة ساحقة، ولم يعرف مصير «سلفستر» نفسه، واندفعت القوة الباقية، على الطريق المؤدى إلى مليلة، وهم فى حالة شديدة من الذعر والفوضى والانهيار المعنوى.

كما فر معظم الجند الأسبان في الحاميات بين أنوال ومليلة، في ١٣٠ موقع، واضطر الباقون إلى الاستسلام.

وفي يوم ٢٥ يوليو سنة ١٩٢١، كان كل الأقاليم وحتى أسوار مليلة، تحت

سيطرة الثوار المغاربة، وظل الجنرال «نافارو» محاصرا حتى يوم ٩ أغسطس، هو ومن تبقى من قواته، بعد أن فقد معظم أسلحته وذخائره وتموينه، ولم تستطع القوة التى أرسلت بقيادة الجنرال «بيرنجر» أن تنقذه، فاضطر إلى التسليم، وأرسله الوطنيون أسيرا إلى الأمير عبد الكريم الخطابى.

وقد اعترف الأسبان بأنهم قد فقدوا فى هذه العملية ١٤,٧٧٢ رجلا و٥٩٥٠٤ بندقية و ٣٩٢ مدفع رشاش، و ١٢٩ مدفع ميدان، و٥٧٠ أسيرا.(١)

وكان لهذه الهزيمة وقع أكبر من الناحية النفسية والمعنوية، ولم يحدث أن منى أى جيش أوروبى بمثل هذه الهزيمة الساحقة، على أيدى الوطنيين فيما وراء البحار، منذ هزيمة القوات الإيطالية فى عودة بالحبشة عام ١٨٩٦.

الأمير عبد الكريم الخطابى يقيم دولة مستقلة بالريف وعاصمتها أجدير والموقف بينها وبين الأسبان:

وقد تمكن الأمير عبد الكريم الخطابى من مد نفوذه وسلطته من المنطقة التى تسيطر عليها قبيلة «بنور يافل» إلى معظم بلاد الريف، وضم قبائل شمال المغرب تحت حكومة موحده بقيادته.

وكانت «أجدير» عاصمة الدولة الجديدة التى أنشأها الأمير عبد الكريم، وهى قرية صغيرة تقع على بعد خمسة كيلو مترات من جزيرة الحسيمة التى يحتلها الأسبان، وقام أبناء الريف بتحصين عاصمة دولتهم الجديدة، ومنها استطاعت مدفعيتهم أن تضرب وتغرق السفن الأسبانية التى كانت تفرغ حمولتها من الذخائر فى الحسيمة، وذلك ردا على قرار الحكومة الأسبانية الذى صدر فى ١٨ مارس نة ١٩٢٢، وينص على تطبيق الحصار البحرى على سواحل الريف.

وفى ذلك الوقت اقتصرت سيطرة أسبانيا على الأراضى الواقعة فى غرب نهر القرط من قطاع مليلة، وفى القطاع الغربى بالمنطقة المحيطة بطريق طنجة – تطوان،

(١) د/ جلال يحيى ود/ محمد نصر مهنا: مشكلات الأقليات فى الوطن العربى. ص ٣١٧.

وعلى ساحل المحيط الأطلسى، باستثناء منطقة الجبالا. وقد أتاح ذلك للأمير عبد الكريم أن يمارس سياسة الاستقلال الفعلى، وإن كانت أسبانيا تريد أن يكون ذلك على أساس الإستقلال الذاتى، مع الإلتزام بالإتفاقيات الدولية، التى فرضت على المغرب، وأن يعترف بأسبانيا كدولة حامية، ويخضع للسلطة الشرعية لسلطان المغرب، ولسلطة خليفته فى تطوان.

ولكن الأمير عبد الكريم أصر أن يكون مستقلا بالفعل، وفوق ذلك طالب أسبانيا بدفع تعويضات حرب لأهالى الريف والجبالا، بسبب تخريبها لبلادهم خلال اثنتى عشرة سنة من احتلالها.

كما طلب إليها أن تدفع فدية عن الأسرى الأسبان، وأن تسحب قواتها من البلاد، وتتركها وأهلها فى سلام.

وكان لأسبانيا حوالى أربعمائة موقع عسكرى منعزل، بعضها على قمم الجبال، وتحاصرها القبائل المحيطة بها، ومنعوا عنها الماء، فاضطر جنود هذه الحاميات أن يشتروا حريتهم، وينسحبوا بأمان، بعد تسليم أسلحتهم وذخائرهم لرجال دولة الريف الجديدة، ويدفعوا الفدية المالية المطلوبة.

إتساع سيطرة ثوار الريف تحت قيادة الدولة الجديدة:

ولم يلبث أن امتدت الثورة إلى ماوراء الخط الذى اعتزمت أسبانيا إقامته أمام ثوار الدولة الجديدة فى الريف، بعد أن أعلنت قبيلة «الأنجارا» فى الغرب إنضمامها إليها ضد الأسبان.

وخلال الستة أشهر الأخيرة من عام ١٩٢٤، بلغت خسائر القوات الأسبانية ٢١٢٥٠ بين قتيل ومفقود وأسير، حسب التعداد الرسمى لوزارة الحربية الأسبانية.

وفى يناير سنة ١٩٢٥ قام ثوار الريف بمد سيطرتهم إلى منطقة الجبالا فى الغرب، وقضوا على سلطة حاكمها «الريسولى»، وألقوا القبض عليه، ونقلوه إلى «أجدير»، حيث وافته المنية بعد قليل فى ابريل سنة ١٩٢٥.

قلق الفرنسيين من توسع ثوار الريف ثم اصطدامهم بهم بعد توغلهم جنوبا بالتعاون مع القوات الأسبانية:

وبعد أن أصبحت مناطق ثوار الريف تتاخم المناطق التابعة لفرنسا فى المغرب، وخاصة أن الحدود لم تكن قد رسمت بعد بشكل واضح بين مناطق النفوذ لكل من فرنسا وأسبانيا فى المغرب، فقد خشى الفرنسيون من اتصال ثوار الريف بمناطق الأطلس الأوسط، التى لم تخضع بعد للحكم الفرنسى.

وفضلا عن ذلك، كان توغل ثوار الريف يهدد الاتصالات بين القوات الفرنسية فى المغرب والقوات الفرنسية الموجودة فى الجزائر، عن طريق خط مواصلاتها عبر ممر تازا.

وعلى أثر ذلك دخلت القوات الفرنسية أراضى الريف، ولكنها لم تتمكن من صد الثوار، الذين مالبثوا أن توغلوا جنوبا، وركزوا هجومهم على مناطق وزان وفاس، وتازا، وقطعوا خط السكة الحديدية بين تازا وجرسيف. وقد أثارت الهجمات الناجحة لثوار الريف فى هذه المنطقة، قلق فرنسا التى شعرت أنها تهدد مركزها فى المغرب الأقصى، وفى كل شمال إفريقيا. وفى ٨ أغسطس سنة ١٩٢٤ أعلن «بانليفى» فى ملجس النواب الفرنسى، أن على فرنسا أن تدافع عن مركزها فى المغرب الأقصى، حتى لاتضطر إلى فقدان كل شمال إفريقيا، وفى ظروف مهينة، وأضاف قائلا:

«سيكون ذلك أخر امبراطوريتنا الإستعمارية، وآخر استقلا لنا الإقتصادى الذى هو أمر محال بدون مستعمرات، وسيكون آخر هيبة ونفوذ لفرنسا فى العالم»(٢).

وفى ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٥، عينت فرنسا الجنرال «ناولان» قائدا عاما لقوات فى المغرب، وكلفته بتنظيم القوات الفرنسية، بالإشتراك مع الماريشال «ليوتى المقيم العام بالمغرب، والماريشال «بيتان» الذى أرسلته إلى المغرب فى مهمة خاصة.

---

(٢) د/ جلال يحيى ود/ محمد نصر مهنا: المرجع السابق. ص ٣٢٠.

وقد تزايد حجم القوات الفرنسية بعد ذلك من ٦٥,٠٠٠ إلى ٧٢,٥٠٠، ثم بلغ ١٥٨,٠٠٠ جندى، وتم وضع أسس التعاون العسكرى فى المغرب الأقصى، بين فرنسا وأسبانيا، وزادت الدولة الأخيرة قواتها فى شمال المغرب إلى ١١٨,٠٠٠ جندى.

وبذلك أصبحت قوات دولة الريف، ولايزيد عددها على ٦٠,٠٠٠ مقاتل، فى مواجهة ٢٧٦,٠٠٠ جندى فرنسى وأسبانى.

استسلام الأمير عبد الكريم الخطابى فى مايو سنة ١٩٢٦ وبدء خضوع منطقة الأطلس الأوسط للحكم الفرنسى.

وقد وقعت عدة معارك خاضها الثوار المغاربة ببسالة، وألحقوا بالأعداء خسائر فادحة، ولكن عمليات الحصار البحرى المشترك، والحصار الإقتصادى، والضغط العسكرى من جانب الفرنسيين والأسبان، قد أحدثت إنقساما فى صفوف الأمير عبد الكريم الخطابى، أدى إلى تغلب الفرنسيين عليه، ودفعته إلى الاستسلام.

وبدأ الأمير عبد الكريم يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦، بإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين الموجودين بحوزته.

وفى الصباح الباكر من اليوم التالى، دخل الأمير عبد الكريم ، وهو يمتطى فرسه، وسط خطوط الفرنسيين، معلنا استسلامه، وقام بتسليم سيفه للعدو والمنتصر.

وقد عاملته القوة الفرنسية كقائد أعلى، وقدمت له التحية العسكرية، ثم انتقل فى اليوم التالى إلى تازا، وبعد ذلك قامت فرنسا بنفيه خارج البلاد.

ومع ذلك، فقد ظل كفاح الأمير عبد الكريم الخطابى نموذجا يحتذى به للجهاد والمقاومة الباسلة ضد الغزاة المستعمرين.

هذا، وبعد القضاء على ثورة الريف، واستسلام الأمير عبد الكريم الخطابى فى عام ١٩٢٦، بدأت منطقة الأطلس الأوسط تخضع للحكم الفرنسى، ولكن الأمر لم يستتب فيها لفرنسا إلا بعد عام ١٩٣٢.

مقاومة الشعب الليبى للاحتلال الإيطالى منذ الحرب العالمية الأولى وحتى قبيل الحرب العالمية الثانية

عندما دخلت إيطاليا الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء، انكمشت عملياتها العسكرية داخل ليبيا، وانسحبت من فزان، وكان لذلك أكبر الأثر فى تنشيط وتطور حركة الجهاد، وخاصة فى طرابلس وبرقة.

معركة القرضابية:

اعتزمت إيطاليا وضع حد لهجمات المجاهدين الليبين على فلول القوات الإيطالية المنسحبة، فأرسلت حملة قوية بقيادة الكولونيل «ميانى»، الذى التقى بجموع المجاهدين فى منطقة سرت عند القرضابية.

وكان الإيطاليون قد استطاعوا أن يجندوا فريقا من السكان فى بعض المناطق للقتال إلى جانبهم، وعلى رأسهم المجاهد رمضان السويحلى. غير أنه لم يلبث أن انضمت القوة التى كان يقودها رمضان السويحلى إلى صفوف المجاهدين الليبين، واشترك الجميع فى قتال الإيطاليين من كل جانب فى يوم ٢٨ إبريل سنة ١٩١٥ .

وقد انتهت هذه المعركة بهزيمة منكرة للقوات الإيطالية، وأبيد معظم أفرادها واستولى المجاهدون على أسلحتهم ومعداتهم، واضطرت فلولهم إلى الإنسحاب نحو مصراته، فتابعهم المجاهدون بقيادة رمضان السويحلى.

وعلى أثر الثورة العارمة التى هبت فى أنحاء البلاد، اضطر الإيطاليون إلى الجلاء عن مصراته، والإنسحاب من معظم المواقع الداخلية، واقتصر نفوذهم على بعض المدن الساحلية، ومنها طرابلس، والخمس، وبنغازى، ودرنة.

العثمانيون وتنشيط حركة الجهاد فى محاولة للعودة إلى ليبيا:

وأثناء الحرب العالمية الأولى، حاولت تركيا استعادة مركزها فى ليبيا، على أمل أن تجعل منها مركزا للهجوم على إنجلترا فى مصر، وعلى فرنسا فى تونس والجزائر.

وقد استطاعت تركيا أن تستميل إلى جانب المجاهد أحمد الشريف، وأرسلت إليه كميات من الأسلحة والذخائر، وأوعزت إليه بمهاجمة الإنجليز فى مصر، فأعد حملة لهذا الغرض، ووقعت عدة معاركة فى سنتى ١٩١٥ و ١٩١٦، ولكنها لم تسفر عن نتيجة حاسمة.

كما أرسلت الدولة العثمانية سليمان البارونى فى سنة ١٩١٦ إلى ليبيا، وعندته واليا عليها، وكلفته بالمشاركة فى حركة الجهاد ضد الإيطاليين وتنشيطها، وبعثت معه بعض الإمدادات للمجاهدين.

وقد عكف سليمان البارونى على تنظيم الشئون الداخلية للمجاهدين، واستطاع أن يقود بنجاح حركة الجهاد طوال عام ١٩١٧، فشن المجاهدون هجمات منظمة وعنيفة على معاقل الإيطاليين فى السواحل، وانتصروا عليهم فى موقعة «الجديدة» بالقرب من العجيلات، وفى موقعة «فندق بن غشير».

ولكن انهيار تركيا سنة ١٩١٨، وهزيمتها فى الحرب ضد الحلفاء، قضى على كل آمالها فى العودة إلى ليبيا، ووقع عبء مقاومة الإيطاليين من جديد على الليبيين وحدهم.

الجمهورية الطرابلسية (١٩١٨ - ١٩٢٣):

وفى ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٨ اجتمع زعماء المجاهدين ورؤساء القبائل فى مسلاته، واتفقوا على إقامة حكومة وطنية جمهورية، وانتخب لعضوية مجلس الجمهورية كل من رمضان السويحلى، وسليمان البارونى، وأحمد المريض، وعبد النبى بالخير، كما انتخب مجلس استشارى للجمهورية من ٢٤ عضوا، ومقرره الشيخ محمد سوف، وانتخب أيضا مجلس لعلماء الشرع، وكانت مصراته عاصمة الدولة الجديدة.

وفى ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ أصدر مجلس الجمهورية بلاغا أذاعه فى أنحاء البلاد أعلن فيه تأسيس الجمهورية، وفى نفس اليوم وجه المجلس بلاغا إلى كل من الحكومة الإيطالية والحكومة الإنجليزية والحكومة الفرنسية، وإلى الرئيس الأمريكى «ويلسون»، كما وجهت إلى جميع الدول مذكرة توضيحية تتضمن أهداف

الحكومة الوطنية الجديدة.

وفى نفس الوقت دعا المجلس الحكومة الإيطالية إلى الاعتراف بالحكومة الجديدة، وعرض عليها الصلح بشروط محددة، حتى لاتضطر إلى مواصلة الحرب لحين يتحقق أملها المشروع.

ونتيجة لحدة المشاكل السياسية الداخلية والاقتصادية التى كانت تعانى منها إيطاليا عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، فقد اضطرت الحكومة الإيطالية إلى الدخول فى مفاوضات مع زعماء الحكومة الجديدة لعقد الصلح، وتم ذلك فى ٢١ ابريل سنة ١٩١٩، وتعهد الحاكم الإيطالى «غاريونى» بوضع دستور يضمن للشعب الليبى حقوقه المدينة والسياسية.

وفى أول يونيه سنة ١٩١٩ صدر «القانون الأساسى» الذى ساوى بين الإيطاليين والطرابلسيين فى الحقوق المدينة والسياسية، وحل المجلس الحكومى محل مجلس الجمهورية.

عقد إتفاقيتى سوانى بين آدم سنة ١٩١٩ والرجمة سنة ١٩٢٠ بين إيطاليا والمجاهدين ونقض الإيطاليين لعهودهم:

ولما كانت إيطاليا فى ذلك الوقت عاجزة عن الاستمرار فى مواجهة المجاهدين الليبين، فقد اضطرت إلى عقد إتفاقيتى سوانى بن آدم سنة ١٩١٩، والرجمة سنة ١٩٢٠ معهم.

وقد نصت الإتفاقيتان على الاعتراف بالإستقلال الداخلى لليبيين، واشراكهم فى الحكم مع الإيطاليين.

غير أن الإيطاليين سرعان مانقضوا عهودهم، مستغلين الصراع بين القادة الطرابلسيين على الزعامة، فأعدوا حملة عسكرية وجهوها نحو طرابلس فى نهاية سنة ١٩١٩، ولكنها فشلت فى تحقيق أهدافها.

وفى نفس الوقت أخذ الإيطاليون يثيرون نار الشقاق بين قادة طرابلس، وعلى

رأسهم رمضان السويحلى، وقادة برقة، وعلى رأسهم إدريس السنوسى.

وفى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٠ سقط رمضان السويحلى قتيلا، فاعتقدت السلطات الإيطالية أن بإمكانها فرض سيطرتها على المنطقة.

ولكن الإيطاليين اضطروا لمعاودة محادثاتهم مع قادة البلاد، وفى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ وقعوا معاهدة الرجمة التى نصت على منح حكم ذاتى للواحات، مع بعض الإمتيازات الشخصية للزعماء، وحل الأدوار المختلطة للمجاهدين.

قيام الفاشستية فى إيطاليا عام ١٩٢٢ وإعادة احتلال ليبيا من جديد:

وعلى أثر تدهور الأحوال الداخلية فى إيطاليا، وانشار الفوضى والاضطرابات، وانهيار الروح المعنوية للإيطاليين، فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، فقد أصبحت البلاد مسرحا للصراع المذهبى بين الإشتراكية والشيوعية.

وفى هذه الظروف العصبية ظهر «بنيتو موسولينى»، الذى أسس الحزب الفاشستى سنة ١٩١٩، وانتشرت نواديه فى أنحاء إيطاليا، ولم يلبث أن صار له نفوذ كبير فى البلاد.

وفى أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٢ كلف ملك إيطاليا زعيم الحزب الفاشيستى «موسولينى» بتشكيل الوزارة، فبدأ بتطبيق مبادئة التى تتلخص فى السيطرة على قوى الأمة جميعها، وإلغاء الحريات الفردية، وتقديس الدولة، واستخدام العنف والشدة في الأحكام.

وقد اتسمت السياسة الخارجية للحزب الفاشستى بالتوسع الإستعمارى، لإحياء مجدروما القديم.

ولذلك قرر الحكم الفاشستى فى إيطاليا إستئناف الحرب فى ليبيا، وإعادة احتلالها من جديد، بقصد فرض السيطرة على البلاد كلها، وذلك لتأكيد ذاته وقوة شكيمته

ويذكر أن «موسولينى» قد سجن من قبل لاشتراكه فى مظاهرة ضد الحرب فى ليبيا، فى بداية العمليات الحربية الإيطالية.

استئناف القتال سنة ١٩٢٢ فى طرابلس وزحف القوات الإيطالية إلى المناطق المجاورة على الساحل وبالدواخل:

يتحدث الجنزال «غراتسيانى» فى مذاكراته، وجاء فى كثير من المنشورات الرسمية، عن موقف المجاهدين فى ذلك الوقت، أنه «عندما أخفقت محاولات الإلقاء بنا فى البحر فى مصراته، نقلت الأعمال الهجومية المعادية إلى الغرب، ووجهت ضد خطوط اتصالاتنا بزوارة والعزيزية»(١).

وقد اتخذ المجاهدون من منطقة العزيزية واجهة دفاعية أمامية عن الجبل الغربى وترهونة، حيث توقعوا أن يكون مجال العمل العسكرى المقبل مركزا فى هذه المنطقة، فقاموا بقطع خطوط المواصلات الحديدية، وذلك لعزل الحاميات الإيطالية، وتعطيل زحف الإيطاليين.

وطبقا لتقديرات المخابرات العسكرية الإيطالية، كانت قوة المجاهدين فى هذه المنطقة كالتالى:

٧٠٠ مسلح منهم(٢) ١٠٠ فارس جنوبى الزاوية.

٧٠٠ مسلح منهم ٥٠٠ فارس بسوانى بن آدم.

١٢٠٠ مسلح منهم ١٥٠ فارسا بمنطقة بن غشير.

٤٠٠ مسلح بين فرسان ومشاة شرقى المجينين.

٣٠٠ مسلح منهم ١٠٠ فارس ببئر ترينة.

وكانت سياسة «فولبى» الحاكم العام الإيطالى، تقوم على أساس «تأكيد السياسة الإيطالية وسلطة الحكومة على إقليم طرابلس بأسره، ونبذ سياسة التفاهم، ووضع السكان والزعماء بين اختيارين: الطاعة أو التمرد، ورفض الصلة بين الجهاد الليبى، وحركة البعث الإسلامى».

---

(١) خليفة محمد التليس: بعد القرضابية (دراسات فى تاريخ الإستعمار الإيطالى لليبيا - طرابلس الغرب ١٩٩٢ - ١٩٣٠) ص ٦٠.

(٢) خليفة محمد التليس: المرجع السابق . ص ١٦ .

وفي هذا الإطار، وضعت الخطة العسكرية الإيطالية، لتحقيق الأهداف العاجلة التالية فى إقليم طرابلس الغرب، وهي:

١- فك الحصار عن حامية العزيزية[٣] والزاوية والسيطرة التامة على الشريط الغربى الممتد من طرابلس إلى زوارة.

٢- استخدام المواقع المحتلة في هذه المنطقة وفى العزيزية قاعدة للزحف على الجبل الغربى.

٣- الإنتقال إلى التوسع فى الإحتلال وفقا للنتائج التى تؤدى إليها المرحلة الثانية.

وقد تم تشكيل حملة كبيرة بقيادة الجنرال «ترانتو»، واشتبكت مع المجاهدين في معارك عنيفة في مايو سنة ١٩٢٢، تمكن الإيطاليون بعدها من السيطرة التامة على سهل العزيزية، ثم تحولوا إلى ترهونة وغريان.

وتقدر المصادر الإيطالية خسائر الليبين بحوالي ٧٤٠ بين قتلى وجرحى. وفى معركة «الجوش» بالجبل الغربي، يوم ١٢ يونيه سنة ١٩٢٢، استخدم الطيرن الحربى على نطاق واسع، فى إلقاء القنابل على صفوف المجاهدين، حتى انتهت المعركة لصالح الإيطاليين، وبعدها تمكنوا من السيطرة التامة على الجبل، وحققوا النتائج التالية:

١- السيطرة على الحدود التونسية الليبية[٤] ومنع تهريب الدعم الحربى للمجاهدين.

٢- تجريد الأهالى من السلاح.

٣- التمهيد السياسى والعكسرى لاحتلال مناطق القبلة وجبال ترهونة.

٤- استغلال الرعب الذى أحدثته حركات القمع العنيفة الوحشية فى إقناع الأهالى بقوة الحكومة وطغيانها وقدرتها على الملاحقة، وعدم إمكانية الصمود أمام قواتها البرية والجوية.

---

(٣) خليفة محمد التليس: نفس المرجع. ص ٦٣.
(٤) خليفة محمد التليس: نفس المرجع. ص ٨٥.

وبعد ذلك، وفى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٢، تمكن الإيطاليون من احتلال يفرن، وسقط من المجاهدين ٢٣٠ شهيدا، حسب تقديرات المصادر الإيطالية. وفي ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢، دخل الإيطاليون غريان بدون مقاومة، نتيجة للإنقسام الذى وقع بين صفوف المجاهدين هناك، فآثر زعيم المجاهدين الهادى كعبار الاستسلام للإيطاليين، وقال «لفراتسيانى»، «إنتى كالآخرين تحت تصرف الحكومة وإذا كان على أن أدفع حياتى ثمنا لعملى، فإننى سعيد فى أننى أنقذت بلادى وجنبتها سفك الدماء»[٥].

وبعد ذلك، قدم الهادى كعبار مع آخرين إلى المحكمة العسكرية الخاصة في مصراتة، في أواخر مايو سنة ١٩٢٣، وأصدرت المحكمة ١٣ حكما بالإعدام، نفذ ستة أحكام منها على الفور يوم ٣١ مايو، فى الهادى كعبار وخمسة مجاهدين آخرين.

كما أصدرت المحكمة العسكرية ١٢ حكما بالسجن المؤبد، و١٥ حكما تتراوح مددهابين سنة وعشرين سنة ضد مجاهدين آخرين.

ومما أثار مخاوف الحكومة الإيطالية، تركز المجاهدين فى ذلك الوقت، فى منطقة ترهونة، وضغطهم المتزايد على المناطق الساحلية، فصممت على احتلال ترهونة، وأعدت القيادة العسكرية الإيطالية خطتين لحملتها على ترهونة، وهما الهجوم المباشر، أو القيام بحركة تطويق شامل. وكان المجاهدون يتوقعون هجوما شاملا واسع النطاق، ينطلق من غريان والعزيزية وطرابلس، ووزعوا مواقعهم على هذا الأساس.

ومنذ ٢٩ يناير إلى ٦ فبراير سنة ١٩٢٣، اشتبكت القوات الإيطالية الزاحفة مع قوات المجاهدين فى معركة قصر القربوللى، ومعركة فندق العلوص، ومعركة سيدى أبو عرقوب، ومعركة قصر الحجرة، ومعركة القصبات وغيرها.

وفى ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ سقطت ترهونة فى أيدى الإيطاليين، بعد أن

(٥) خليفة محمد التليسى: نفس المرجع . ص ١٣٤.

تعرضت للهجوم من الغرب والجنوب والشرق، وفى ٧ فبراير أرق الكونت «فولبى» إلى وزير المستعمرات الإيطالى، يبلغه باحتلال ترهونة، كما أصدر مرسوما خول القيادات العسكرية بموجبه إتخاذ أقصى الإجراءات لتجريد السكان من السلاح.

ونسف وتدمير منازل زعماء المجاهدين، ومصادرة الخيول والإبل التى بحوزة الأهالى، وضرب كل الوسائل الممكنة للمقاومة.

وبعد احتلال ترهونة التى كانت أحد معاقل الحركة الوطنية، اتجهت القوات الإيطالية بكل ثقلها نحو المناطق الشرقية فى زليطن ومصراته.

وعقب معركة وادى كعام الطاحنة التى استمرت عدة ساعات، يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٣، وشارك فيها المجاهدون من مختلف المناطق المجاورة، تمكنت القوات الإيطالية من دخول زليطن، ومهد لذلك ودعمه قصف الطيران الحربى، وبعض قطع الأسطول الإيطالى، وترتب على ذلك نزوح أهالى المدينة وهجرها.

وقد اتخذ الإيطاليون من زليطن قاعدة للعمليات العسكرية التالية ضد مصراته، التى لم يحتلوا منها فى ذلك الوقت، سوى ميناء قصر أحمد.

وبعد مناوشات متقطعة، تمكنت طلائع القوات الإيطالية من دخول مصراته، يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٣، وقد هجرها سكانها، ونزحوا إلى القرى المجاورة، وقامت القوات الإيطالية بنسف وتدمير بيوت عائلة الشتيوى وعائلة بودبوس، وغيرهما.

وفى زهو وحماس بهذا الإنتصار، أبرق الكونت «فولبى» إلى وزير المستعمرات الإيطالى قائلا:

«بكلمة واحدة إنها النكبة حلت بالتمرد (أى الجهاد)، وهى النهاية المظفرة لفتوحاتنا، وهى الخاتمة لصفحة رائعة من التاريخ الإستعمارى العسكرى التى كتبها جنودنا.

لم يعد ينتظرنا بعد الآن، إلا أن نجنى فى المستقبل، ثمار هذا العام الظافر، الذى أعاد إلينا طرابلس الغرب بصفة حاسمة.»

وكان لسقوط مصراته أثر عميق فى النفوس، دفع المجاهد [٦] سعدون السويحلى ورفاقه، وقدر عددهم بألف من المشاة وثلاثمائة من الفرسان، للمرابطة حول منطقة سوانى المشرك.

وفى ٣ مايو سنة ١٩٢٣ اشتبكت القوات الإيطالية مع قوات المجاهدين فى سوانى المشرك، ودارت معركة حامية استشهد فيها القائد سعدون، مع حوالى مائة وخمسين من المجاهدين، وأشادت المصادر الإيطالية الرسمية بجهوده وشجاعته قائلة:

«أنه قد قام بمهاجمة قواتنا بعنف غير عادى، وبشجاعة كانت حقا نادرة». وفى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ وقعت معركة حامية فى بئر الكراريم، كانت خاتمة[٧] المعارك الكبيرة فى منطقة مصراته، واستخدم فيها الطيران الحربى والمدفعية على نطاق واسع، وأصيب فيها المجاهدون بخسائر فادحة.

وفى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ شنت القوات الإيطالية هجوما مفاجئا على المجاهدين فى السدادة، وألحقت بهم خسائر فادحة، وقد أبدوا مقاومة باسلة، وتعتبر هذه المعركة آخر المعارك التى جرت فى المنطقة الشرقية من طرابلس.

وبعد ذلك أعد الجيش الإيطالى خطة للتوسع، بالهجوم من ثلاث جهات «من مصراته باتجاه سرت، ومن ترهونة باتجاه بنى وليد، ومن غريان باتجاه ورفلة».

وكانت السلطات الإيطالية تستهدف ربط مستعمرتى طرابلس وبرقة، وإخضاع القبائل فى هذه المناطق.

وقد تمكنت القوات الإيطالية من احتلال بنى وليد فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣، واحتلال ورفلة فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣، واحتلال غدامس فى ١٥ فبراير سنة ١٩٢٤، واحتلال سرت فى نوفمبر سنة ١٩٢٤.

وكان من الصعب على المجاهدين التغلب على ضغوط العدو الذى يفوقهم فى

---

(٦) خليفة محمد التليس : نفس المرجع. ص ١٦٨.
(٧) خليفة محمد التليس: نفس المرجع . ص ١٧٣.

العدد والسلاح، بالإضافة إلى أن قبائل سليمان، وقبائل الزنتان والرجبان، وأولاد أبو سيف، والمقارحة، قد أعلنوا وقوفهم على الحياد. ومع ذلك، فلم يتمكن الإيطاليون من القضاء على حركة المقاومة فى هذه الجهات إلا فى عام ١٩٢٨.

دخول الإيطاليين فزان عام ١٩٢٨:

وقد بدأت القوات الإيطالية تحركها يوم ٣ يناير سنة ١٩٢٨، بقيادة الجنرال «غراتسياني» واستولت على أبى نجيم فى ٦ يناير، واحتلت النوفلية يوم ٩ يناير، وفى يومى ١٣ و ١٤ فبراير احتلت سوكنة وهون وودان، وفى ٢٠ فبراير استولت على زلة، ثم اتجهت القوات الإيطالية شمالا لملاحقة ومطاردة جموع المجاهدين الذين تحولوا إلى منطقة بئر تاقرفت، حيث دارت معركة عنيفة يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٨، انتهت بتغلب الإيطاليين بعد أن تكبدوا خسائر فادحة، وفى ٢٤ مارس احتلت القوات الإيطالية أوجلة، وفى ٢٥ مارس سنة ١٩٢٨ احتلت جالو.

وبعد ذلك اتجه الإيطاليون نحو القبلة والمناطق الجنوبية، وبدأت العمليات العسكرية الجديدة ضد القبلة فى ١٠ يونيه سنة ١٩٢٨، التى شاركت فيها الطائرات الحربية، واشتبكت مع المجاهدين فى عدة معارك.

ومن هذه المعارك معركة خدمة المحلة يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٨،ومعركة بئر العافية يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨، ومعركة كاف المتكية يوم ١٧ ابريل سنة ١٩١٩ وغيرها، وفى نهاية مايو سنة ١٩٢٩ تمكنت من السيطرة على منطقة الشويرف، وقامت القوات الإيطالية بتجريد الأهالى من السلاح.

وفى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٩ دارت معركة عنيفة مع قوة من المجاهدين قرب سبها، وتمكنت القوات الإيطالية من دخول براك يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٩، ثم تابعت عملياتها العسكرية فى وادى الآجال ومنطقة سبها، وفى ١٣ ديسمبر دخل الإيطاليون واو الكبير، واحتلو مرزق يوم ٢١ يناير سنة ١٩٣٠، وفى ٢٨ يناير استولوا على أوبارى بدون مقاومة.

وفى ١١ فبراير سنة ١٩٣٠ وصلت قوة إيطالية إلى العوينات لمطاردة تجمعات المجاهدين فى حاس سويس وغات، الذين اجتازوا الحدود الجزائرية، وسمحت السلطات الفرنسية بإيوائهم بعد تسليم أسلحتهم، وكان ذلك خاتمة المقاومة فى فزان.

إستئناف القتال فى برقة منذ عام ١٩٢٣ وتولى عمر المختار قيادة حركة الجهاد بهذه المنطقة وتطورات الموقف بها:

بعد أن فرغ الإيطاليون من احتلال قسم كبيرمن إقليم طرابلس، بدأوا عملياتهم الحربية فى إقليم برقة، فى إبريل سنة ١٩٢٣.

وفى ذلك الوقت كان الجيش الإيطالى فى برقة يتكون من ١١ كتيبة مشاة، وسربين من الطائرات الحربية، وفى نهاية عام ١٩٢٦ بلغ حجمه ٢٠ ألف جندى، وكانوا مزودين بأحدث الأسلحة الرشاشة والمدفعية والآليات المصفحة. وفى بداية العمليات العسكرية، لم تكن القوات النظامية للمجاهدين فى هذه المنطقة، تتجاوز ألفى مقاتل، ومعها بعض الرشاشات وبطاريات الميدان، بالإضافة إلى فرق الجيش الشعبى، وتترواح قوتها بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف مقاتل.

وكان تعيين الجنرال «لويجى بونجوفانى» ،كأول وال على برقة، فى العهد الفاشستى، فى أواخر يناير سنة ١٩٢٣، إيذانا بتحول خطير فى السياسة الإيطالية نحو برقة.

ويذكر «بونجوفانى» فى مذكراته «لم يمض سوى شهرين على تولى الحكومة الفاشستية الوطنية، عندما رشحتنى ثقة موسولينى لولاية برقة، وقد قمت بزيارة الزعيم فى قصر كيجى لتلقى توجيهاته، وفى قاعة القصر، تلك القاعة الرحبة المهيبة، حدق الزعيم فى عينى بعمق، وقال: (تريد توجيهاتى؟) إنها فى كلمتين: (إسحق بعنف)، ولم يزد على ذلك شيئا. وكانت توجيهات «موسولينى» تعنى تحطيم مقاومة الأهالى فى برقة، مهما[٨] كلف الأمر.

(٨) خليفة محمد التليس: نفس المرجع. ص ١٧٦.

وفى ذلك الوقت كانت سيطرة الإيطاليين تقتصر على عدد من المواقع المتناثرة فى الجهاد الساحلية تشمل بعض المدن، ولاتبعد عن الساحل بأكثر من ٣٠ كيلو مترا. وفى بداية مارس سنة ١٩٢٣ طلب الجنرال «بونجوفانى» من محمد الرضا السنوسى، الذى كان يقوم بمهام رئيس الجمعية السنوسية، بعد سفر إدريس السنوسى إلى مصر، أن يقوم بتصفية المعسكرات المشتركة، وجميع المراكز المسلحة بأقصى سرعة، ولم ينفذ طلبه.

وعلى أثر ذلك، انقض الإيطاليون بعمليات مفاجئة، على معسكرات الأبيار، تاكنس، سلنطة، المخيلى، وعكرمة، وألقوا القبض على جميع المقاتلين السنوسيين، وذلك فى اليوم السادس من مارس، وبرر «بونجوفانى» إتخاذ هذه الإجراءات، بأن السنوسيين لايلتزمون بتعهدا تهم أمام الحكومة الإيطالية وتجاوزهم شروط إتفاقية الرجمة.

وفى ٢٤ إبريل سنة ١٩٢٣ أعلن الجنرال «بونجوفانى» إلغاء جميع الإتفاقيات التى عقدتها السلطات الإيطالية من قبل مع السنوسيين، ووزعت منشورات بهذا المعنى على السكان، وأكد على أن نشاط جمعية السنوسيين يجب أن يقتصر على الجانب الدينى فقط، وأبلغ الأمير إدريس السنوسى فى مصر بإيقاف مفعول الإتفاقيات المبرمة بينه وبين الحكومة الإيطالية.

وفى ذلك الوقت بدأت العمليات الحربية الهجومية للقوات الإيطالية فى برقة، وزحفت قوة كبيرة من الجيش الإيطالى على إجدابيا، التى كانت مركز الإمارة السنوسية، وبعد معارك فى الشليظمة ومسوس والكرداس وانتيلات، أمكنها إحتلال إجدابيا فى ٢١ إبريل سنة ١٩٢٣، كما احتلت قمينس فى مايو، وقد أسفرت هذه الهجمات عن قتل ٨٠٠ من أهالى هذه المنطقة، ونهب وإبادة أكثر من ١٢ ألف رأس من الغنم.

ورغم ذلك، فلم تضعف مقاومة أهالى برقة، وخاصة فى الجبل الأخضر، التى صارت غاباته وأحراشه وكهوفه، المركز الرئيسى لحركة الجهاد، ومنها يغيرون على مواقع العدو، ويخربون طرق اتصالاته.

ومنذ عام ١٩٢٤ ، أخذ المجاهدون يقاومون ببسالة الإيطاليين الفاشيست، على مدى ثماني سنوات، بقيادة عمر المختار، الشيخ السنوسى، الذى تجاوز الستين عاما من عمره فى ذلك الوقت، وكانت له خبرة طويلة فى النضال ضد الفرنسيين والإيطاليين، ويتصف بالشجاعة وشدة العزيمة.

وكان عمر المختار يعين بنفسه قادة الكتائب، ويضع مخططات العمليات الحربية، وينسق فيما بينها، ويتولى تنظيم جباية الضرائب، وصرف الأموال فى الأوجه المختلفة، ومنها شراء الذخائر والمواد التموينية من مصر.

وفى أوائل مارس سنة ١٩٢٤ كانت معسكرات المجاهدين فى الجبل تتكون من دورالعبيد، ودور البراعصة، وفصيلة الحاسة، ودور العواقير. ومن هذه المعسكرات كانت تنطلق الدوريات للإغارة على مراكز الإيطاليين، وللإطلاع على حركاتهم العسكرية، وكذلك للضغط على القبائل الخاضعة لحكم الإيطاليين لكى ينضموا إليهم.

وبعد تعزيز القوات الإيطالية، بدأ التحرك التمهيدى للعمليات العسكرية ضد دور العبيد ودور البراعصة، وحقق الإيطاليون بعض الإنتصارات، مما جدد الروح المعنوية تجاه السلطات الإيطالية والشعب الإيطالى.

ومن أهم العمليات التى وقعت فى عام١٩٢٦ فى منطقة برقة، احتلال واحة الجغبوب بدون مقاومة تذكر، وتتمثل أهمية هذه الواحة فى أنها مركز تجمع سياسى وإقتصادى.

وفى عمليات عامى ١٩٢٧ و ١٩٢٨ ، تعرض عمر المختار وقواته للضغوط، ومع ذلك فقط ظل قائما بسلاحه فى وجه الإيطاليين.

وفى يناير سنة ١٩٢٩ عين المارشال«بادوليو »حاكما عاما على طرابلس وبرقة، بعد تعيين «دى بونو» وزيرا للمستعمرات الإيطالية.

وقد صرح «بادوليو» بأن جمع طرابلس وبرقة فى حكومة واحدة، اقتضته عمليات خط العرض ٢٩ ، وأن جعل القيادة فى يد واحدة يمكن أن يحول النتائج لصالح الإيطاليين.

وبمجرد وصول «بادوليو» إلى طرابلس، ألقى بيانا هاما أعلن فيه رغبة إيطاليا فى السلم، وسخائها فى معاملة أتباعها، فعرضت العفو عن المهاجرين والمشردين خارج البلاد، بشرط أن يخضعوا للحكومة الإيطالية ويسلموا أسلحتهم، وتؤمنهم الدولة على حياتهم وأعمالهم، وأوضح «بادوليو» أنه فى حالة رفض دعوة السلم، فستندلع بعد ذلك حرب شاملة لاهوادة فيها، حتى يتم سحق كل الثوار، وأعلن أن القوات الإيطالية جاهزة لتنزل إلى الميدان، وأنه يجب إحتلال البلاد بشكل كامل، لكى يسود السلام فى أنحاء البلاد.

وقد طبع هذا البيان فى منشورات ألقيت من الطائرات فى كل أنحاء إقليمى طرابلس وبرقة.

وكانت خطة المارشال «بادوليو» لبرقة كالتالى:

١- إضعاف الثوار (المجاهدين)[٩]، وإرغامهم على الاستسلام.

٢- وقف إلى حين توزيع الأراضى الزراعية على المعمرين المستوطنين، بسبب الأحداث الخطيرة الأخيرة، والهجوم المتواصل من جانب الثوار على المدن والقرى.

٣- استمرار النشاط المعمارى لإنجاز ميناء بنغازى، ومد الطرق، والإقتصاد فى كل القطاعات العسكرية والمدنية، من أجل إتمام مد الطرق فى الجبل الأخضر.

وكان «بادوليو» يعلق الآمال على نجاح الدعوة إلى السلام، مما يؤثر فى تقدم البلاد، وإتمام المشاريع الحيوية اللازمة.

وعلى أثر أحداث عام ١٩٢٧ و ١٩٢٨، ونتيجة لبيان المارشال «بادوليو» للسلام، أخذ حسن الرضا وعمر المختار ورؤساء الثورة، يفكرون فى التقارب إلى السلطات الإيطالية، للتفاوض بقصد استتباب الأمن والسلام، وبشرط إطلاق سراح

---

(٩) الجنرال رود لفوغراتسيانى، وترجمة إبراهيم سالم بن عامر: برقة الهادئة . ص ٤٥.

حسن الرضا الذى كان منفيا فى جزيرة «أوستكا» الإيطالية، وتم إطلاق سراحه، ووصل ميناء بنغازى فى ٢١مارس سنة ١٩٢٩.

وقد تزعم محمد الرضا الدعوة للصلح مع الإيطاليين، وأصدر بيانا شديد اللهجة وجهه إلى أدوار الحاسة والعبيدات، أعلن فيه أنه سيتحمل مسئولية كل من يثير أى اضطراب، أو أية حركة تهدد الأمن والطمأنينة فى المنطقة.

وعلى ضوء بيان بادوليو السلمى، وخلال شهر مايو سنة ١٩٢٩، التقى عمر المختار فى نجع العبيدات مع أحد المتصرفين، وبحضور الحسن الرضا، والفضيل أبو عمر، وعبد الحميد العبار، وحمد العمارى، وعدد من الضباط الصغار والجنود الليبيين يصل عددهم نحو ١٥٠من المشاة والفرسان.

وفى هذا اللقاء وجه عمر المختار اللوم على الحكومة الإيطالية، لعدم وفائها بتعهداتها المبرمة باتفاق الرجمة، وذكر أن السنوسية قد أخذت موقفا عدائيا من الغزو الإيطالى تنفيذا لأوامر الله ورسوله.

وفى نفس الشهر حدثت جولة جديدة من المحادثات فى قلعة «القيقت» بين عمر المختار والمتصرف الحكومى، كان الفرض منها البحث فى طريقه التسليم للسلطات الإيطالية.

وأثناء ذلك طلب عمر المختار أن تبقى كل أدوار المجاهدين تحت قيادة الحسن الرضا، وهم يخضعون مباشرة للحكومة الإيطالية، ولايباشرون أى عمل أو تحرك إلا بأمرها، وأن هذا الأمر ضرورى لاستتباب السلام فى ربوع البلاد من السلوم إلى سرت.

وقد أبلغ المتصرف عمر المختار أن هذا الحل الوضعى لايمكن اعتباره. وفى ١٣ يونيه سنة ١٩٢٩ اجتمع عمر المختار بنائب الوالى «سيشيليانى» فى حصن «العقبة» بالمرج، ويبدو أن عمر المختار قبل كل المقترحات والحلول التى عرضها عليه الإيطاليون، ماعدا مايتعلق بالمسلحين، فقد طلب تأجيل البت فى هذا الموضوع لمدة خمسين يوما، لحين إبلاغ المسلحين فى مختلف الأنحاء للحضور لتصفيتهم

وتنظيمهم، مع الإستمرار فى جباية الزكاة والعشور من أفراد الشعب، من أجل تمويل هؤلاء المسلحين.

وفى يوم ١٩ يونيه التقى عمر المختار بالمارشال «بادوليو» فى قرية سيدى رحومة قرب المرج، وفى هذا اللقاء أثبت عمر المختار اعترافه بالخضوع.

وكان عمر المختار يهدف من هذه المفاوضات إلى المحافظة على الوحدة فى صفوف المجاهدين، ولكى يثبت بالتجربة لمواطنيه استحالة الإعتماد على رحمة العدو التى يتظاهر بها أمامه.

ولكن لم يطل الوقت حتى عادت المياه تتعكر من جديد، بسبب تشكك الإيطاليين فى نوايا عمر المختار، رغم لقاءاته وتصريحاته وتعهداته، وخاصة بعد أن وضع العراقيل فى طريق كل من يفكر فى الخضوع للإيطاليين.

ومما شجع عمر المختار على تغيير وجهة نظره، ظهور إدريس السنوسى مرة أخرى على مسرح الأحداث.

وبعد ذلك بدأ التوتر والإنفصال بين عمر المختار والحسن الرضا، وبينما خضعت قوات البراعصة والدرسة التى كانت تحت قيادة الحسن للسلطات الإيطالية، رفض عمر المختار الخضوع، ولكنه يخشى أن ينزع جنوده إلى الإنضمام إلى الإيطاليين، بسبب المغريات التى يلقاها جنود الحسن، ومن ثم واصل إتصالاته بالسلطات الإيطالية.

وبعد أن توقفت الحركات العسكرية منذ يونيه سنة ١٩٢٩، وقع عدد من الحوادث، منها مهاجمة مجموعة من المجاهدين عددها ٢٥ فارسا، لدورية إيطالية كانت تقوم بإصلاح خطوط الهاتف والبرق التى قطعها الثوار فى نفس اليوم، وقضوا على أفرادها جميعا.

وفى يوم ١٦ نوفمبر، و٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٩ هاجمت قوات عمر المختار كتائب الاريتريين التابعة للإيطاليين بقرب «قرص مرق»، وقامت الطائرات الحربية الإيطالية بقذف قوافل المجاهدين أثناء تحركاتها فى الجنوب الشرقى من «جردس جرارى».

وبعد قليل بدأت الفوضى تتغلغل داخل دور الحسن الرضا بقرب مراوة، نتيجة لتسرب بعض المجاهدين بين صفوف قواته، وهم يبثون دعايتهم ضد الحسن وتصرفاته المزرية، ويدعوهم لخلع تبعيتهم للسلطات الإيطالية والعودة إلى الجهاد.

وعلى أثر ذلك نشبت خلافات وحساسيات بين المسلحين فى داخل دور الحسن، وانشقت مجموعة منهم فى أوائل يناير سنة ١٩٣٠، ووقعت بعض الإعتداءات فى منطقة مراوة، فقامت السلطات الإيطالية بحل دور الحسن بالقوة، وقتل عدد من أفراده وأسر عدد آخر.

وفى ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ هاجمت القوات الإيطالية دور عمر المختار فى غابة كثيفة «محجة»، وشاركت الطائرات بقنابلها فى هذا الهجوم، وقد تكررت الإشتباكات خلال شهرى فبراير ومارس سنة ١٩٣٠.

وفى هذه الأثناء، أخذ محمد العابد ممثل السنوسية فى الكفرة، يتقرب من السلطات الإيطالية، مما أدى إلى استياء قبيلة زوية بالكفرة، وخاصة جماعة صالح بوكريم، وبعد أن تخرج موقف محمد العابد قرر الهجرة إلى «بوركو» فى تشاد حاليا.

وبعد ذلك هاجمت القوات الإيطالية جماعة صالح بوكريم، وأبادتها فى «بوعطلة» يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٢٩.

وعلى أثر ذلك عرض رؤساء قبيلة الزوية الخضوع والاستسلام للسلطات الإيطالية، بشرط إصدار عفو شامل عن كل أخطاء الماضى، وقبلت الحكومة الإيطالية شروطهم.

وفى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ وصل وفد من مشايخ قبيلة زوية إلى جالو، لعرض الخضوع والتسليم للسلطات الإيطالية.

وفى أواخر عام ١٩٢٩ وأوائل عام ١٩٣٠، رجع مجموعة من المهاجرين معظمهم من الهاروج ومن الكفرة، بلغ عددهم ١٤٨٦، ومعهم ٥٤٠٠ رأس من الإبل، و٢٥٨ بندقية.

ولكن السلطات الإيطالية لم تكن تأمن لأى نوع من التقارب مع الليبيين، الذى كان يشوبه الخداع والتردد، ونقض السنوسيين للعهود التى يبرمونها مع الإيطاليين.

وبعد أن فشلت الوسائل السلمية، بدأ الاستعداد لسحق الثوار نهائيا فى برقة، وخاصة بعد أن علم الإيطاليون أن عمر المختار عازم على استئناف القتال، وبعد أن استكملت القوات الإيطالية احتلال مناطق الجنوب، وكانت آخرها واحة غات التى احتلتها القوات الإيطالية فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٠.

وكان الجنرال «رود لفوغرا سيانى» أثناء تواجده فى روما، قد تلقى التعليمات العسكرية العليا التى صدرت عن الزعيم «الدوتشى موسولينى»، وقسمت ونظمت بمعرفة وزير الحربية «دى بونو»، والحاكم العام فى ليبيا المارشال «بادوليو»، وهذه التعليمات كانت تستهدف القضاء المبرم على المقاومة الوطنية، مهما كلف ذلك، وبكل الوسائل، وخاصة فى إقليم برقة.

ومن بين هذه التعليمات قطع العلاقات بين الخاضعين للحكم الإيطالى وغير الخاضعين من الثوار، وحماية الخاضعين مع مراقبة نشاطاتهم، وقفل الحدود المصرية لمنع تهريب المواد التموينية للثوار.

وقد استغل عمر المختار فترة الهدنة لتنظيم الأدوار والمعسكرات ولزيادة التموين، لرفع الروح المعنوية والمادية بين المسلحين، وفى مارس سنة ١٩٣٠ استأنف الجهاد ضد الإيطاليين.

وكان الثوار يحتمون فى المواقع الوعرة صعبة المسالك الصحراوية والجبلية، التى تشكل موانع طبيعية تعوق تحرك القوات العسكرية الإيطالية بمعداتها وأسلحتها الثقيلة.

وكان المسلحون أو الثوار ينقسمون إلى ثلاثة أدوار أو معسكرات، تسمى بأسماء القبائل التى تمولها وتمدها بالرجال والأسلحة.

وكل الأدوار تخضع لقائد واحد هو عمر المختار، الذى كان يوقع الأوامر

والمنشورات بإسم «النائب العام».

وإلى جانب القائد العام، كان هناك حاكم يطلب عليه «قائمقام» يختص بالأحوال المدينة، وقاضي شرعي، وممول للجنود والضباط برتبة ضابط. وكان سكان المدن والقرى يتعاونون تعاونا وثيقا مع الثوار، وفي بعض الأوقات تشارك نساء الثوار في تضميد جراح الجنود، وإمداد المقاتلين بالمياه والذخيرة، وحشو بنادقهم عندما يشتد القتال.

وكانت عمليات تهريب المواد التموينية والأسلحة عبر الحدود الشرقية مع مصر، مستمرة من أجل تمويل الثوار في برقة، وكان من الصعب إحكام الرقابة عليها، لبعدها الشاسع ووعورة إجتيازها.

وكانت عقوبة التهريب، والتعاون مع الثوار، تستوجب الحكم بالإعدام. وفي ٤ إبريل سنة ١٩٣٠ صدر أمر تشكيل المحكمة الخاصة بالمرج، وبدأت في محاكمة المجموعة الأولى من المهتمين الليبيين، ونسب إلى اثنين منهم تهمة قتل مواطن إيطالي يدعى «قاروفلو»، وحكم عليهما بالإعدام شنقا، ونسب إلى ثلاثة آخرين تهمة التعاون مع الثوار، وحكم عليهم بالإعدام، ثم تغير الحكم إلى السجن ثلاثين عاما.

وكانت هذه المحكمة تنتقل من مكان لآخر حتى سميت «المحكمة الطائرة»، وخلال الفترة من إبريل سنة ١٩٣٠ إلى مارس سنة ١٩٣١، فصلت المحكمة في ٤٠٠ قضية تضم ٧٠٠ منهم، بينهم ٤٤٨ من الثوار، حكمت على ٢٧٠ منهم بالإعدام. وفي ١٨ مايو سنة ١٩٣٠، وجهت السلطات الإيطالية نداء إلى كل الأجهزة الحكومية لتفهيم الأهالي بأهداف الحكومة من قرارها بعزلهم عن الثوار، وهي تخليص السكان المحليين من سيطرة عمر المختار،ودفعهم إلى التمرد ضده، ومحاربته بجانب القوات الإيطالية الضاربة.

وأضاف بيان الحكومة الإيطالية أن هدفها السير بالشعوب نحو التقدم، ولكن على أساس الحكم المطلق.

وفى ٢٩ مايو و ٤ يونيه سنة ١٩٣٠ صدرت الأوامر بالقبض على مشايخ الزوايا السنوسية، باستثناء زاوية الجغبوب، مع مصادرة ممتلكات هذه الزوايا، وأودع مشايخ الزوايا فى معتقل بنينا لحين ترحليهم إلى «سير اكوزة» بصقلية وإلى جزيرة «أستيكا».

ولما فشلت كل المحاولات والوسائل السياسية للتقارب والتفاهم من جانب السلطات الإيطالية، لجأت إلى الوسائل أخرى.

ومن هذه الوسائل منع تسرب المواد التموينية إلى الثوار، بإعداد بطاقة تموينية لكل فرد من الخاضعين لحكم الإيطاليين، تبعا لعدد أفراد أسرته، ومنها حشد مخيمات الخاضعين للسلطات الإيطالية فى تجمعات حول وقرب الاستحكامات الإيطالية الأمامية، بحيث يسهل مراقبتهم، وحتى لاتتسرب المؤن إلى الثوار.

وبعد ذلك بدأ تجميع خيام الخاضعين للسلطات الإيطالية، من قبائل الدرسة، والحاسة، والبراعصة، والعواقير، والمغاربة، وغيرهم، فى سهل المرج، وطلميثة، وتوكرة، وسلوق ، وإجدابيا، والعقيلة، والأبيار، وشحات ودرنة، وعين الغزالة وغيرها، وذلك بالقرب من المراكز العسكرية الإيطالية، وأحيطت كل الخيام المتجمعة بالأسلاك الشائكة المضاعفة والمزدوجة، وخضعت حركة السكان الذين حشروا فى هذه الخيام لأذونات خاصة (بيرسو).

وفى هذه المعسكرات حشر الأهالى، وكانوا يشبهون الطيور فى أقفاصها، ويعيشون على هبات الحكومة الضئيلة.

وبذلك أمكن قطع الإتصالات بين الثوار والخاضعين للسلطات الإيطالية، وكانت تعليمات الحاكم العام إلى المتصرفين وضباط المناطق، تقضى بتجويع السكان الليبين، إذا خالفوا نظام المناطق المحددة لهم.

وفى ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ، صدر أمر بمعاقبة قبيلة العبادلة البيض، لتهريبهم خمسة من المقاتلين بأسلحتهم ومؤنهم إلى دور الثوار، وذلك بنقل بيوتهم وعددها ٨٠ خيمة، إلى العقيلة بجميع أفرادها من الشيوخ والنساء والأطفال والشبان، بعد مصادرة مواشيهم وممتلكاتهم، ليكونوا عبرة لغيرهم.

كما نفى بعض الأعيان الليبين إلى جزيرة «أوستكا» الإيطالية، وعلى رأسهم عمر منصور باشا الكيخيا، وبعض الأسر البارزة من مدينتى بنغازى ودرنة. وبعد أن أخذ الإيطاليون يشكون فى كل السكان بما فيهم الموالين للسلطات الإيطالية، أصدر الحاكم العام المنشور رقم ٣٥١٨، الذى أعلن رفض التعاون مع السكان المحليين والمشايخ والأعيان، وأن المسئولين الإيطاليين يستطيعون حل المشاكل الراهنة دون الاعتماد على كلام السكان والمشايخ والأعيان، ومساعداتهم المزيفة.

كما نص المنشور على الإجراءات الرادعة التى تقررت، وهى:

١- عزل الأدوار فوق الجبل[١٠] عزلا كليا.

٢- منح القوات الإيطالية مطلق الحرية والتصرف.

٣- فرض مراقبة تامة ومشددة على السكان المحليين.

٤- قطع التعاون بين الثوار والسكان المحليين.

وقد ترتب على هذه الإجراءات الصارمة هجرة كثير من السكان المحليين إلى مصر وتونس والسودان، تاركين أهلهم وذويهم.

وفى هذه الأثناء نشر محمد الرضا بيانا حث فيه الثوار على الاستسلام والخضوع للسلطات الإيطالية،ونصحهم «بانتهاز الفرصة ومصافحة اليد الممدوة إليهم لترفعهم إلى مستوى أفضل واستقرار دائم».

وأضاف أن الوطن قد أفسده وضيعه الثوار بتعنتهم وعدم خضوعهم للحكومة الإيطالية، وذكر أن مبدأ الطريقة السنوسية التى يمثلها، هو عدم التدخل فى شئون الحكم، وأن مهمتهم دينية محضة.

وعلى أثر الضغوط الإيطالية، تحول نشاط الثوار فى منطقة (البطنان)، بالقرب من الحدود الشرقية، حيث كانت رقابة الإيطاليين ضعيفة على طول الحدود التى يبلغ نحو ٣٠٠ كيلو متر، وحيث يسهل تهريب الأسلحة والمؤن من مصر.

---

(١٠) الجنرال رود لفوغراسيانى، وترجمة ابراهيم سالم بن عامر: المرجع السابق . ص ١٤٣ .

وفى عام ١٩٣٠ تكررت الصدامات والاشتباكات بين كتائب قبائل البراعصة عبيد، الحاسة، والعبيدات، وبين القوات الإيطالية، ويذكر الجنرال «غراتسيانى» أن ٢٦٣ صداما مسلحا قد وقع فى برقة خلال ٢٠ شهرا من قيادته للجيش.

وفى ١٩ يناير سنة ١٩٣١ تمكنت القوات الإيطالية من احتلال الكفرة، فى أكبر عملية حربية صحراوية لم يسبق لها مثيل، على حد قول الجنرال «غراتسيانى»، وشاركت الطائرات الحربية بقذائفهافى هذه المعركة، وكانت خسائر الثوار ٢٠٠ قتيل.

وعقب ذلك إنسحب الثوار فى مجموعات باتجاه شمال شرقى سيوة، ونحو الشرق إلى الحدود المصرية، وتجاه العوينات، وجبال تيبستى، وصدرت الأوامر إلى القوات الجوية لمطاردة المنسحبين، والقضاء عليهم.

وقد أخذ الإيطاليون يفخرون بجهودهم العسكرية التى أسفرت عن احتلال الكفرة، والقبة، والحمادة الحمراء، وأن ذلك يعطى الإيطاليين المكان الأول فى الحروب الصحراوية.

وكان احتلال الكفرة ضربة قوية لكيان السنوسية، وتثبيطا لعزيمة الثوار الذين كانوا مستمرين فى المقاومة فوق الجبل الأخضر، ولذلك أخفى عمر المختار هذه الواقعة عن المقاتلين ليشد من عزيمتهم، وكان العامة يعتقدون «أن المدد سيأتيهم من سيدى المهدى المدفون فى زاوية التاج».

وقد زاد اعتماد الثوار من حيث التموين والأسلحة عل القوافل التجارية عبر الحدود المصرية، وخاصة بعد إبعاد النواجع عن أماكنها المعتادة، وبمساعدة السلطات المصرية.

ومنذ أغسطس سنة ١٩٣٠ شرعت السلطات الإيطالية فى وضع مراقبة خاصة على الحدود الشرقية مع مصر، للحد من نشاط التهريب والمهربين، وأعطى متصرف المنطقة الصلاحية المطلقة للتصرف فى هذا الشأن.

وبعد أن باءت بالفشل كل الأعمال والاحتياطات التى اتخذت لمنع التهريب

عبر الحدود المصرية، برزت مسألة مد الأسلاك الشائكة من ميناء بردية إلى مابعد الجغبوب بطول ٢٧٠ كم، وسط منطقة صحراوية جرداء، وكان ذلك يتطلب شجاعة وقوة مادية لايستهان بها.

وقد درس الجنرال «غراتسياني» هذا الموضوع من كافة أبعاده، وخاطر بسمعته العسكرية، ووضع في اعتباره كل الانتقادات المحتملة من جانب العسكريين والمدنيين.

وبعد دراسة مستفيضة لهذا الموضوع عرض على المارشال «بادوليو»، واقتنع بهذه الفكرة، وعرضها على المسئولين في روما، وتم إقراره،وفتح الاعتماد اللازم له على وجه السرعة، وتقرر البدء في تنفيذه، وتم انجازه في مدة قصيرة في نهاية عام ١٩٣٠، وكان عرض هذا السياج أربعة أمتار وارتفاعه ثلاثة أمتار.

وقد تكلف هذا المشروع ١٨ مليون فرنك، بينما كان عملية حراسة الحدود الشرقية بالجنود تكلف الدولة ٥٠ أو ٦٠ مليون فرنك على الأقل.

إعدام عمر المختار سنة ١٩٣١ وانتهاء المقاومة في برقة:

وكان لهذا المشروع أثره في تضييق الخناق على عمر المختار، بعد أن قطعت الإتصالات البرية بينه وبين مصادر إمداداته في مصر، وسهل بذلك وقوعه في الشباك التي نصبتها له القوات الإيطالية.

وكانت آخر المعارك التي خاضها عمر المختار بالقرب من سلطنة، في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣١، حيث قتل حصانه، وسقط جريحا وأسر، ونقل إلى بنغازى، وقدم للمحاكمة التي حضرها «غراتسياني»، بتهمة القيام بنشاط معادى لدولة وأمن البلاد، وصدر عليه حكم بالإعدام شنقا، وكان في ذلك الوقت في السبعين من عمره.

وفي ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣١ نفذ فيه حكم الإعلام في بلدة سلوق، بحضور نحو ٤٠ ألفا من المواطنين الذين جمعهم الإيطاليون من المناطق المجاورة، ودفن جثمانة بصورة سرية خوفا من غضبة الجماهير.

وكان لاستشهاد عمر المختار على هذا النحو صدى عميق من الحزن والأسى، فى أنحاء ليبيا وخارجها.

وبعد استشهاد عمر المختار، وقع الاختيار على يوسف أبو رجيل لرأس وجدات المجاهدين التى لم يكن يزيد عددها على ٧٠٠ مقاتل، ولم يكن أبورحيل فى هيبة عمر المختار.

وقد ظل المجاهدون يواصلون غاراتهم على مواقع الإيطاليين على مدى أربعة أشهر، فجرد الإيطاليون قوات كبيرة لردعهم، وأخذوا يضيقون عليهم الخناق، ويسدون عليهم جميع المنافذ.

ولم يلبث أن دب الخلاف بين المجاهدين، واضطر يوسف أبو رحيل، وعبد الحميد العبار، إلى أن ينفذا عبر الأسلاك الشائكة، بحثا عن ملاذ فى مصر، بينما تشتت جموع المجاهدين فى المناطق الجبلية.

وفى ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢ أعلن المارشال «بادليو» إنهاء المقاومة فى إقليم برقة، ووقع على وثيقة بهذا الشأن.

الفصل السابع

حركة الشريف حسين والمؤامرات الإستعمارية ضد العرب

- الحرب العالمية الأولى وموقف العرب.
- مراصلات الحسين – مكماهون.
- ثورة العرب سنة ١٩١٦.
- إتفاقية سايكس – بيكو.
- تصريح بلفور فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧.

الفصل السابع

حركة الشريف حسين والمؤامرات الإستعمارية

ضد العرب

الحرب العالمية الأولى وموقف العرب:

نشبت الحرب العالمية الأولى فى صيف عام ١٩١٤ بين بريطانيا وفرنسا وروسيا من جانب، وبين ألمانيا والنمسا من جانب آخر، ثم دخلت تركيا الحرب بعد تردد فى جانب ألمانيا والنمسا.

وكانت الدولة العثمانية تسيطر على بلاد الشام والعراق وبعض أجزاء الجزيرة العربية.

وفى ذلك الوقت كان العرب على علاقة سيئة للغاية بالأتراك، بسبب سياسة جماعة «الاتحاد والترقى» التى كان بيدها زمام الحكم بعد خلع السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٩، إذ كانت تفرق فى المعاملة بين الترك والعرب الذين كانوا يعتبرون أنفسهم شركاء فى الإمبراطورية العثمانية داخل إطار الجامعة الإسلامية.

تردد العرب بين الوقوف إلى جانب تركيا فى الحرب أو الثورة عليها:

وفى بداية الحرب العالمية الأولى وانضمام تركيا إليها ازداد موقف العرب تحرجًا، فكانوا يحتفظون ببقية من الولاء لدولة الخلافة الإسلامية، «فإذا وقفوا إلى جانب وقت الشدة، فقد يفوزون بعطفها اعترافاً بجميلهم معها.

كما كان العرب يخشون مغبة الثورة على الحكم التركى، إذ قد يقعون بعد ذلك فى أيدى الإنجليز أو الفرنسيين أو الألمان أو غيرهم من الدول الإستعمارية،

وكانت لهم أطماع معروفة فى البلاد العربية، فتكون النتيجة أن يستبدلوا بالحكم التركى الأجنبى حكماً أجنبياً آخر.

موقف جمعية العربية الفتاة:

ولذلك أدركت جمعية العربية الفتاة خطورة مصير الأجزاء العربية فى الدولة العثمانية على أثر دخول تركيا الحرب، فأعلنت أنه يجب بذل أقصى جهد لضمان تحريرها واستقلالها، مع العمل إلى جانب تركيا لمقاومة النفوذ الأجنبى، مهما كان نوعه وشكله فى حالة ظهور مطامع أوروبية فى هذه الأجزاء العربية.

موقف انجلترا وفرنسا من العرب:

كانت انجلترا ذات أكبر نفوذ استعمارى فى منطقة الشرق العربى، بسيطرتها على مصر والسودان وأطراف الجزيرة العربية.

فإذا وقف العرب إلى جانب تركيا فى الحرب، وخاصة إذا دعا السلطان العثمانى إلى الجهاد باعتباره خليفة للمسلمين، فإن ميزان القوى لن يكون فى صالح إنجلترا.

كما أن فرنسا كان يهمها موقف العرب الخاضعين لها فى الجزائر وتونس ومراكش.

ولذلك فقد سعت إنجلترا بصفة خاصة بكل الوسائل لاجتذاب العرب إلى جانبها مستغلة حركتهم القومية، حتى تفسد محاولات وخطط الأتراك وحلفائهم الألمان.

مراسلات الحسين - مكماهون

كانت العلاقة سيئة بين الشريف حسين أمير مكة وبين تركيا، إذ كان الشائع فى الدوائر التركية العليا أن الشريف حسين يعمل فى الخفاء للانفصال عن تركيا، بل ويعمل أيضًا لاستعادة الخلافة الإسلامية من الأتراك. ولذلك صمم الأتراك على التخلص من الشريف حسين وقرروا تعيين وهيب بك واليا

على الحجاز، ولكن الشريف حسين أمكنه احباط مساعي وهيب بك بعد إدراكه ما كان يدبره الأتراك في الخفاء.

وقد استغلت إنجلترا تلك العلاقة السيئة بين الشريف حسين وتركيا، ورغبته في الاستقلال بالحجاز، وطموحه في تحقيق أملاك عربية واسعة يتزعمها، فبادرت انجلترا إلى الاتصال بالشريف حسين، وجرت مفاوضات بينه وبين «هنرى مكماهون» المعتمد البريطاني في مصر، في يوليه سنة ١٩١٥، وانتهت في مارس من العام التالي، وهذه المفاوضات تعرف بإسم «مراسلات الحسين - مكماهون».

وفي ذلك الوقت أعلن الأتراك الجهاد على الحلفاء، ووزعوا المنشورات في سائر الولايات التركية، وأرسلوها سراً إلى بعض الجهات الخاضعة لانجلترا وحلفائها، وكان الأتراك يظنون أن أى حركة يقومون بها ضد انجلترا أو فرنسا لاتلبث أن تشعل النار في المستعمرات البريطانية والفرنسية ولكن تدابير الحلفاء والدعايات التي بثوها في كل مكان، قد أحبطت مساعي الأتراك والألمان.

شروط العرب للانضمام إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الأولى:

وفي بادئ الأمر اتصلت بالشريف حسين جمعية العهد وجمعية العربية الفتاة، واتفق الجميع على أنه بإمكان العرب التعاون مع بريطانيا ضد تركيا، إذا تعهدت بريطانيا بتحقيق استقلال البلاد العربية من جبال طوروس شمالا إلى المحيط الهندى جنوبا، مع ضرورة إلغاء الإمتيازات الأجنبية، واستعداد العرب لعقد تحالف دفاعي بين بريطانيا والدولة العربية المستقلة.

وقد أوضح الشريف حسين في مذكرته الأولى شروط العرب للوقوف إلى جانب بريطانيا في الحرب.

مقررات النهضة أو الرسائل المتبادلة بين الشريف حسين والانجليز:

كان الشريف حسين يسمى الرسائل المتبادلة بينه وبين الانجليز «مقررات النهضة»، لتضمنها الأسس التي قامت عليها الثورة العربية.

وهذه الاتصالات حتى إعلان الثورة ضد الأتراك، كانت سرية لم يشترك فيها أحد من أمراء العرب أو قادتهم، حتى أبناء الشريف حسين لم يعلموا تفاصيلها.

وفى الرسائل الرسمية التى بعث بها السير «هنرى مكماهون» إلى الشريف حسين، تعهد الإنجليز بتكوين مملكة عربية بزعامة الشريف حسين.

الرسالة الأولى من السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٥:

وقد جاء فى هذه الرسالة «»إلى السيد الحسيب النسيب سلالة الأشراف وتاج الفخار وفرع الشجرة المحمدية والدوحة القرشية الأحمدية صاحب المقام الرفيع والمكانة السامية السيد الشريف ابن الشريف السيد الجليل المبجل دولتو الشريف حسين سيد الجميع، أمير مكة قبلة العالمين، ومحط رحال المؤمنين الطائفين، عمت بركته الناس أجمعين.

بعد رفع رسوم وافر التحيات العاطرة والتسليمات القلبية الخالصة، نعرض أن لنا الشرف بتقديم واجب الشكر لإظهاركم عاطفة الإخلاص وشريف الشعور والإحساسات نحو الإنجليز، وقد يسرنا علاوة على ذلك أن نعلم أن سيادتكم ورجالكم على رأى واحد، وأن مصالح العرب هى نفس مصالح الإنجليز والعكس بالعكس، ولهذه النية فنحن نؤكد لكم أقوال فخامة اللورد كتشنر التى وصلت سيادتكم عن يد على أفندى، وهى التى كان موضحا بها رغبتنا فى استقلال بلاد العرب وسكانها مع استصوا بنا للخلافة العربية عند إعلانها، وإنا نصرح هنا مرة أخرى أن جلالة ملك بريطانيا العظمى يرحب باسترداد الخلافة إلى يد عربى صميم من فروع تلك الدوحة المباركة.

وأما من خصوص مسألة الحدود والتخوم فالمفاوضة فيها يظهر أنها سابقة لأوانها وصرف للأوقات سدى فى مثل هذه التفاصيل، فى حالة أن الحروب دائرة رحاها ولأن الأتراك أيضًا لايزالون محتلين لأغلب تلك الجهات احتلالا فعليا، وعلى الأخص ما علمناه وهو ما يدهش ويحزن أن فريقًا من العرب القاطنين بتلك

الجهات نفسها قد غفل وأهمل هذه الفرصة الثمينة التي ليس أعظم منها، وبدل إقدام ذلك الفريق على مساعدتنا نراه قد مد يد المساعدة إلى الألمان والأتراك.

«ومع ذلك فإننا على كمال الاستعداد لأن نرسل إلى ساحة دولة السيد الجليل ما تحتاجه البلاد العربية المقدسة والعرب الكرام من الحبوب والصدقات المتوفرة في البلاد المصرية، وستصل بمجرد إشارة سيادتكم وفي المكان الذي تعينونه، وقد عملنا الترتيبات اللازمة بمساعدة رسولكم في جميع سفراته إلينا، ونحن على الدوام معكم قلباً وقالباً، ....

وفي الختام أرفع إلى تلك السدة العليا كامل تحياتي وسلامي وفائق احترامي»[1].

المخلص

تحريراً في ١٩ شوال سنة ١٣٣٣ هـ السير آرثر مكماهون

٣٠ أغسطس سنة ١٩١٥ م نائب جلالة الملك

الرسالة الثانية من السير مكماهون إلى الشريف حسين بتاريخ ٢٥ اكتوبر سنة ١٩١٥:

وقد جاء في هذه الرسالة «.... إني متأسف أنكم استنتجتم من عبارة كتابي السابق أني قابلت مسألة الحدود والتخوم بالتردد والفتور فإن ذلك لم يكن القصد من كتابي، ولكني رأيت حينئذ أن الفرصة لم تكن حانت للبحث بعد في ذلك الموضوع بصورة نهائية.

ومع ذلك فقد أدركت من كتابكم الأخير أنكم تعتبرون هذه المسألة من المسائل الهامة الحيوية المستعجلة، فلذلك قد أسرعت في إبلاغ حكومة بريطانيا العظمى مضمون كتابكم، وإني بكمال السرور أبلغكم بالنيابة عنها التصريحات الآتية التي لاشك في أنكم تنزلونها منزلة الرضى والقبول».

---

(١) حافظ وهبة: الجزيرة العربية في القرن العشرين، ص ١٥٣ و ١٥٤.

«إن ولايتى مرسين واسكندرونة وأجزاء بلاد الشام الواقعة فى الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمص وحماة وحلب لايمكن أن يقال عنها إنها عربية خالصة وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة مع هذا التعديل، وبدون توخ للمعاهدات المعقودة بيننا وبين بعض رؤساء العرب، نحن نقبل تلك الحدود.

وأما من حيث الأقاليم التى تضمها تلك الحدود حيث بريطانيا العظمى مطلقة التصرف بدون أن تمس مصالح حليفتها فرنسا فإنى مفوض من قبل حكومة بريطانيا العظمى أن أقدم المواثيق الآتية وأجيب على كتابكم بما يأتى:

(١) إنه مع مراعاة التعديلات المذكورة أعلاه فبريطانيا العظمى مستعدة بأن تعترف باستقلال العرب، وتؤيد ذلك الاستقلال فى جميع الأقاليم الداخلة فى الحدود التى يطلبها دولة شريف مكة.

(٢) إن بريطانيا العظمى تضمن الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجى وتعترف بوجوب منع التعدى عليها.

(٣) وعندما تسمح الظروف تمد بريطانيا العظمى العرب بنصائحها وتساعدها على إيجاد هيئات حاكمة ملائمة لتلك الأقاليم المختلفة.

(٤) هذا وإن المفهوم أن العرب قد قرروا طلب نصائح وإرشادات بريطانيا العظمى وحدها، وأن المستشارين الأوروبيين اللازمين لتشكيل هيئة إدارية قد يكونون من الإنجليز.

(٥) أما من خصوص ولايتى بغداد والبصرة فإن العرب تعترف بأن مصالح بريطانيا العظمى الموطدة هناك تستلزم اتخاذ تدابير إدارية مخصوصة لوقاية هذه الأقاليم من الاعتداء الأجنبى وزيادة خير سكانها وحماية مصالحنا الاقتصادية المتبادلة».

«وإنى متيقن بأن هذا التصريح يؤكد لدولتكم بدون أقل ارتياب ميل بريطانيا العظمى نحو رغائب أصحابها العرب، وتنتهى بعقد محالفة دائمية ثابتة معهم

ويكون من نتائجها المستعجلة طرد الأتراك من بلاد العرب وتحرير الشعوب العربية من نير الأتراك الذى أثقل كاهلهم السنين الطوال ...

ولقد تلقيت بمزيد السرور والرضى خبر وصول الكسوة الشريفة ومبامعها من الصدقات بالسلامة، وإنها بفضل إرشاداتكم السامية وتدابيركم المحكمة قد أنزلت إلى البربلا تعب ولاضرر رغما عن الأخطار والمصاعب التى سببتها هذه الحرب المحزنة، ونرجو الحق سبحانه وتعالى أن يعمل بالصلح الدائم والحرية لأهل العالم.. وفى الختام .... »[٢].

تحريراً فى يوم الأثنين	نائب جلالة الملك
١٥ ذى الحجة سنة ١٣٣٣	السير آرثر مكماهون
٢٥ اكتوبر سنة ١٩١٥.	

الرسالة الثالثة من هنرى مكماهون إلى الشريف حسين بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٥:

ومما جاء فى هذه الرسالة «... قد وصلنى كتابكم الكريم بتاريخ ٢٤ الحجة سنة ١٣٣٣ وسرنى ما رأيت فيه قبولكم إخراج ولايتى مرسين وأطنة من حدود البلاد العربية.

وقد تلقيت أيضًا بمزيد السرور والرضاء تأكيداتكم أن العرب عازمون على السير بموجب تعاليم الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه وغيره من السادة الخلفاء الأولين - التعاليم التى تضمن حقوق الأديان وامتيازاتها على السواء».

«هذا وفى قولكم إن العرب مستعدون أن يحترموا ويعترفوا بجميع معاهداتنا مع رؤساء العرب الآخرين يعلم منه طبعاً أن هذا يشمل جميع البلاد الداخلة فى حدود الحكومة العربية، لأن حكومة بريطانيا العظمى لاتستطيع أن تنقض اتفاقات قد أبرمت بينها وبين أولئك الرؤساء.

(٢) حافظ وهبه، المرجع السابق، ص ص ١٥٥ و ١٥٦.

أما بشأن ولايتى حلب وبيروت فحكومة بريطانيا العظمى قد فهمت كل ما ذكرتم بشأنها ودونت ذلك عندها بعناية تامة، ولكن لما كانت مصالح حليفتها فرنسا داخلة فيها فالمسألة تحتاج إلى نظر دقيق وسنخابركم بهذا الشأن مرة أخرى فى الوقت المناسب.

إن حكومة بريطانيا العظمى مستعدة لأن تعطى كل الضمانات والمساعدات التى فى وسعها إلى المملكة العربية، ولكن مصالحها فى ولاية بغداد تتطلب إدارة ودية ثابتة كما رسمتم، على أن صيانة هذه المصالح كما يجب تستلزم نظراً أدق وأتم مما تسمح به الحالة الحاضرة والسرعة التى تجرى بها هذه المفاوضات، وإننا نستصوب تماماً رغبتكم فى اتخاذ الحذر ، ......

ولكنا فى الوقت نفسه نرى من الضرورى جدا أن تبذلوا مجهوداتكم فى جمع كلمة الشعوب العربية إلى غايتنا المشتركة وأن تحثوهم على أن لايمدوا يد المساعدة لأعدائنا بأى وجه كان، فإنه على نجاح هذه المجهودات، وعلى التدابير الفعلية التى يمكن أن يتخذوها لاسعاف غرضنا عندما يجئ وقت العمل تتوقف قوة الاتفاق بيننا وثباته. وفى هذه الأحوال فإن حكومة بريطانيا قد فوضت لى أن أبلغكم أن تكونوا على ثقة من أن بريطانيا العظمى لاتنوى إبرام أى صلح كان إلا إذا كان من ضمن شروطه الأساسية حرية الشعوب العربية وخلاصها من سلطة الأتراك والألمان.

هذا وعربونا على صدق نيتنا ولأجل مساعدتكم فى مجهوداتكم فى غايتنا المشتركة فإنى مرسل مع رسولكم الأمين مبلغ عشرين ألف جنيه ....»[٣].

المخلص

السير آرثر هنرى مكماهون

تحريراً فى ٨ صفر سنة ١٣٣٤

١٤ ديسمبر سنة ١٩١٥.

---

(٣) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ص ١٥٩ و ١٦٠.

الرسالة الرابعة من هنرى مكماهون إلى الشريف حسين بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩١٦:

وقد جاء فى هذه الرسالة «... أرفع إلى دولة الأمير المعظم أننا تلقينا رقيمكم المؤرخ ١٤ ربيع الآخر سنة ١٣٣٤ من يد رسولكم الأمين، وقد سررنا لوقوفنا على التدابير الفعلية التى تنوونها وإنها الموافقة فى الأحوال الحاضرة، وإن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى تصادق عليها.

وقد يسرنى أن أخبركم بأن حكومة جلالة الملك قد صادقت على جميع مطالبكم وأن كل شئ رغبتم الإسراع فيه وفى إرساله فهو مرسل مع رسولكم حامل هذا، والأشياء الباقية ستحضر بكل سرعة ممكنة، وتبقى فى بورت سودان تحت أمركم لحين ابتداء الحركة وإبلاغنا إياها بصورة رسمية وبالمواقع التى يقتضى سوقها إليها والوسائط التى سيكونون حاملين الوثائق لتسليمها إياهم ..

وننتهز الفرصة لنوضح لدولتكم فى خطابنا ما ربما لم يكن واضحاً لديكم وما عساه ينتج سوء تفاهم، ألا وهو أنه يوجد بعض المراكز أو النقط المعسكرة فيها بعض العساكر التركية على سواحل بلاد العرب يقال إنهم يجاهرون بالعداء لنا، والذين هم يعملون على ضرر مصالحنا الحربية والبحرية فى البحر الأحمر، وعليه نرى من الضرورى أن نأخذ التدابير الفعالة ضدهم، ولكننا قد أصدرنا الأوامر القطعية أنه يجب على جميع بوارجنا أن تفرق بين عساكر الأتراك الذين يبدأون بالعداء وبين العرب الأبرياء الذين يسكنون تلك الجهات لأنا لانقدم للعرب أجمع إلا كل عاطفة ودية ...

وقد بلغتنا إشاعات مؤداها أن أعداءنا الألداء باذلون جهدهم فى أعمال السفن ليبثوا بها الألغام فى البحر الأحمر ولإلحاق الأضرار بمصالحنا فى ذلك البحر، وإنا نرجوكم سرعة إخبارنا إذا تحقق ذلك اليوم لديكم. وقد بلغنا أن إبن الرشيد قد باع للأتراك عدداً عظيماً من الجمال وقد أرسلت إلى دمشق الشام، ونؤمل أن تستعملوا كل مالديكم من التأثير عليه حتى يكف عن ذلك .....».

«وقد يسرنى أبلغ دولتكم أن العربان الذين ضلوا السبيل تحت قيادة السيد أحمد السنوسى، وهم الذين أصبحوا ضحية دسائس الألمان والأتراك قد ابتدأوا يعرفون خطاهم وهم يأتون إلينا وحدانا وجماعات يطلبون العفو عنهم والتودد إليهم، والحمد لله قد هزمنا القوات التى جمعها هؤلاء الدساسون ضدنا، وقد أخذت العرب بتصر الغش والخديعة التى حاقت بهم ...

ونسأل الله عز وجل أن يكلل مساعيكم بتاج النجاح والفلاح ...»[(٤)].

المخلص

تحريراً فى ٦ جمادى الأولى ١٣٣٤	السير آرثر هنرى مكماهون
١٠ مارس سنة ١٩١٦	نائب جلالة الملك

تحفظات المعتمد البريطانى مكماهون على اقتراحات الشريف حسين بشأن الدولة العربية المراد إنشاؤها:

ومن خلال المراسلات التى تبودلت بين السير «هنرى مكماهون» والشريف حسين، أبدى المعتمد البريطانى بعض التحفظات على اقتراحات الشريف حسين، بشأن الدولة العربية المراد إنشاؤها، وتتركز هذه التحفظات فيمايلى:

(١) توجد مصالح لبريطانيا فى جنوبى العراق ولايمكن إغفالها.

(٢) هناك بعض الجهات والأقسام ليست عربية خالصة وتقع فى شمالى سوريا، ومنها مرسين وأطنة والإسكندرونة، وفى غرب دمشق وحمص وحلب.

(٣) لفرنسا مصالح لايمكن تجاهلها فى المناطق الساحلية من سوريا.

رد الشريف حسين على تحفظات مكماهون:

وكان رد الحسين على هذه التحفظات على النحو التالى:

(١) يمكن تأجيل التفاهم على المصالح البريطانية فى جنوبى العراق إلى ما بعد الحرب.

---

(٤) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ص ١٥٧ - ١٥٩.

(٢) استعداد الحسين للتنازل عن بعض المدن التى تضم أغلبية من الأتراك.

(٣) رفض ادعاءات فرنسا بشأن نفوذها فى المناطق الساحلية السورية، والتى تعتبر بلاداً عربية خالصة.

نتائج المفاوضات بين الشريف حسين وهنرى مكماهون وإنشاء المملكة العربية فى نظر الحكومة البريطانية:

انتهت المفاوضات التى دارت بين الشريف حسين والسير «هنرى مكماهون» من خلال مراسلاتهما، فى مارس ١٩١٦ بالنتائج التالية:

(١) اعترفت بريطانيا باستقلال العرب وحقهم فى إنشاء دولة عربية مستقلة يتفق على حدودها فيما بعد، بعد البت فى مسألة التحفظات التى وافق الشريف حسين على تأجيلها إلى ما بعد الحرب.

(٢) تعهد الحسين بإعلان الثورة على تركيا، واستعداد العرب لبذل جميع قواهم ومواردهم فى سبيل نصر الحلفاء، مقابل تعهد بريطانيا بالنص على حرية الشعوب العربية فى أى صلح تعقده.

إنشاء المملكة العربية فى نظر الحكومة البريطانية وكما فهم الشريف حسين من مراسلاته مع هنرى مكماهون:

من خلال مراسلاته مع السير «هنرى مكماهون»، فهم الشريف حسين أن الحكومة البريطانية توافق على إنشاء مملكة عربية على الأسس التالية:

(١) تتعهد بريطانيا بتشكيل حكومة[٥] عربية مستقلة تماماً، وتكون حدودها شرقاً الخليج العربى، ومن الغرب البحر الأحمر والحدود المصرية والبحر المتوسط، وشمالاً حدود ولاية حلب والموصل الشمالية إلى نهر الفرات ومجتمعة مع نهر دجلة إلى مصبها فى الخليج.

وتتعهد هذه الحكومة برعاية المعاهدات والاتفاقيات التى أجرتها بريطانيا

---

(٥) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ص ١٦١ و ١٦٢.

العظمى مع أى شخص من العرب أميراً كان أو من الأفراد، فى داخل هذه الحدود.

(٢) تتعهد بريطانيا العظمى بالمحافظة على هذه الحكومة وصيانتها من أى مداخلة بأى صورة كانت فى داخليتها، وسلامة حدودها البرية والبحرية من أى تعد بأى شكل حتى لو وقع قيام داخلى من دسائس الأعداء، أو من حقد بعض الأمراء، وهذه المساعدات تكون مدتها محدودة فى حالة الثورات الداخلية، لحين يتم للحكومة العربية تشكيلاتها المادية.

(٣) تكون البصرة تحت الاحتلال البريطانى، لحينما يتم للحكومة الجديدة تشكيلاتها المادية، ويعين من جانب الحكومة البريطانية مبلغ من النقود يراعى فيه حالة احتياج الحكومة العربية التى هى حكمها قاصرة فى حصن بريطانيا.

(٤) تتعهد بريطانيا العظمى بالقيام بكل ما تحتاجه ربيبتها الحكومة العربية من الأسلحة ومهماتها والذخائر والنقود مدة الحرب.

(٥) تتعهد بريطانيا العظمى بقطع الخط من مرسين أو ما هو مناسب من المواقع فى تلك المنطقة، لتخفيف وطأة الحرب عن البلاد لعدم استعدادها.

وهذه هى الحكومة العربية بحدودها وأوضاعها، التى كان يتخيلها الشريف حسين، ويسعى لتحقيقها بمختلف الوسائل، ويرى أن يكون على رأسها، وتسندها بريطانيا بمالها وسلاحها.

ثورة العرب سنة ١٩١٦

تخلفت عن مراسلات الحسين مع «هنرى مكماهون» عدة ثغرات استطاعت أن تنفذ منها الأطماع الانجليزية والفرنسية، وترتب على ذلك ضياع الثمار المنتظرة للتضحيات الهائلة التى بذلها العرب فى الحرب إلى جانب بريطانيا وحلفائها.

ومع ذلك فقد تعجل الحسين الأمور وهو لم يحصل على ضمانات كافية من الانجليز، واستبدت به أطماعه فى نيل ملك عربى كبير.

الحسين يعلن الثورة ضد الترك ومدى النفوذ التركى والانجليزى فى بلاد المشرق العربى فى ذلك الوقت:

وفى أوائل شهر يونيه سنة ١٩١٦ أعلن الشريف حسين عن حركته، وبدأ بإصدار بيان شرح فيه موقفه وناشد المسلمين جميعاً أن يقتفوا أثره فى الثورة على الترك.

وقد وصف الحسين ثورة العرب على الترك بأنها واجب دينى قومى، واتهم الحكام الأتراك بالخروج على الإسلام.

وبذلك فقد تعطلت الدعوة إلى الجهاد التى أعلنتها تركيا وخاصة فى البلاد العربية.

وفوق ذلك ذكر الحسين أن ثورة العرب على الترك فرصة قد هيئتها الحرب لتحقيق استقلالهم.

وفى ذلك الوقت كان احتلال تركيا الفعلى ينحصر فقط فى العراق وسوريا وفلسطين، ومكة والمدينة المنورة ومدن الحجاز الساحلية، وساحل عسير واليمن، ولكن النفوذ الأجنبى القوى كان يتسرب إلى هذه البلاد، مما أثر على هيبة الحكومة التركية فى نفوس رعاياها فى هذه الجهات.

أما الجزء الشرقى من الجزيرة العربية من الكويت إلى مسقط وعمان، فلم

يكن للأتراك سلطة يعتد بها فيه، حيث كان النفوذ الانجليزى متغلباً، وإن لم يكن بشكل مباشر.

ولم يتخذ النفوذ الانجليزى شكلاً مباشراً إلا فى عدن عند مدخل البحر الأحمر الجنوبى.

وكانت السياسة البريطانية فى الشرق الأدنى فى ذلك الوقت ترمى إلى تحقيق غايتين رئيسيتين: **الأولى**، احتلال رأس الخليج العربى لحماية منابع النفط، ولكى تمنع تأسيس مراكز بحرية معادية يمكن أن تهدد المواصلات البريطانية مع الهند، **والثانية**، أن تحتفظ بريطانيا بهذه المواصلات مفتوحة عن طريق قناة السويس والبحر الأحمر.

الشريف حسين يعلن نفسه ملكا على العرب وموقف أمير نجد والانجليز والفرنسيين من ذلك:

وعند بدء تنفيذ خطته، وفى ٢٩ اكتوبر سنة ١٩١٦ أعلن الشريف حسين نفسه ملكاً على العرب، ولم يسبق هذا الإعلان تفاهم مع أمراء العرب ولا مع الحلفاء، مما أثار الشكوك لدى أمراء العرب، كما لم يقابل بالارتياح من جانب الانجليز والفرنسيين.

وقد احتج أمير نجد ابن سعود على إعلان الشريف حسين نفسه ملكاً على العرب، وطلب الدخول فى مفاوضات لتعيين حدود نجد والحجاز والقبائل التابعة لكلا البلدين، فأجابه الملك حسين «أى حدود تطلب، إنك إما مجنون أو سكران، فلم يسع أمير نجد إلا الاحتجاج على هذه الإهانة، وأنذر إنجلترا بأن الحالة ستضطره للدخول فى قتال ضد الملك حسين، لأن الرجل يضمر الشر لنجد وأمير نجد، فتداخل الإنجليز فى الأمر مؤقتًا وحالوا دون وقوع الحرب بين الفريقين، وفى الوقت نفسه اضطروا الملك حسين إلى الاكتفاء بملكية الحجاز»[1].

أما الإنجليز والفرنسيون فلم يشاركوا الملك حسين فى فهمه للمملكة العربية

---

(١) حافظ وهبة: الجزيرة العربية فى القرن العشرين، ص ١٦٢.

وحدودها، ولم يعترفوا به إلا ملكا على الحجاز فقط، وكان ذلك أول ضربة أصابت آمال الملك حسين.

ومع ذلك فكان الملك حسين يعتقد أن جميع آماله ستحقق بعد انتهاء الحرب لصالح الحلفاء ولصالحه، وأن انجلترا ستعمل كل ما يمكن لإرضائه ولتحقيق أماني العرب الذين ثاروا ضد الأتراك، ووقفوا إلى جانب الحلفاء.

تحرك القوات العربية - الإنجليزية:

بدأت قوات الحسين العربية المتحالفة مع القوات الانجليزية بالسيطرة على معظم بلاد الحجاز، بعد استيلائها على أغلب المواقع التركية هناك، وطرد حامياتها التركية.

كما قطعت المواصلات التركية بين شمال وجنوب الجزيرة العربية، وسدت منافذ البحر الأحمر والمحيط الهندى.

وفى يناير سنة ١٩١٧ استولت القوات العربية بقيادة فيصل بن الحسين على ميناء الوجه على الساحل الشرقى للبحر الأحمر، ثم تقدمت نحو العقبة واستولت عليها فى شهر يوليه من نفس العام.

انضمام القوات العربية إلى جيش الحلفاء الزاحف على الشام:

وبعد ذلك انضمت القوات العربية فى العقبة إلى القوات الزاحفة من مصر باتجاه الشام بقيادة الجنرال اللنبى لطرد الأتراك منه، وأصبحت القوات العربية تشكل الجناح الأيمن لجيش الحلفاء.

فيصل يعمل لإثارة العرب فى الشام ضد الحكم التركى:

وقد أرسل الأمير فيصل مبعوثيه إلى الشام لإثارة العرب ضد الحكم التركى، مستغلا سوء معاملة الوالى التركى جمال باشا للأهالى فى الشام. وكان مبعوثو فيصل يروجون فى دعايتهم أن انتصار جيوش الحلفاء سيحقق للشعوب العربية استقلالها.

وقد أحدثت هذه الدعاية ارتباكاً للقيادة التركية الألمانية فى الشام.

وبذلك استطاعت قوات الحلفاء أن تدخل مدينة القدس فى ديسمبر سنة ١٩١٧، وانضمت إلى جيش الحلفاء قوة كبيرة من عرب فلسطين.

وفى أول اكتوبر سنة ١٩١٨ دخل الأمير فيصل على رأس القوات العربية مدينة دمشق.

تشكيل أول حكومة عربية فى دمشق فى أكتوبر سنة ١٩١٨ برئاسة فيصل بن الحسين:

وفى ٥ اكتوبر سنة ١٩١٨ تشكلت أول حكومة عربية فى دمشق برئاسة الأمير فيصل بن الحسين.

انسحاب القوات التركية من الشام وزحف الجيش العربى على البلاد الساحلية ثم الانسحاب منها لمعارضة فرنسا فى ذلك:

وبإنتهاء شهر اكتوبر سنة ١٩١٨ انسحبت القوات التركية نهائيًا من بلاد الشام، تحت ضغط الهجوم المشترك الذى شنه العرب والانجليز وحلفاؤهم.

وفى أواخر شهر اكتوبر احتلت القوات العربية اللاذقية وأنطاكية وبيلان والإسكندرونة، فثار الفرنسيون واعتبروا هذا العمل خرقاً لمعاهدة. «سايكس – بيكو»، وطلبوا من الانجليز أن يضغطوا على القوات العربية لإخلاء الأماكن الساحلية، فكان ذلك أول ضربة أصابت آمال العرب وأمانيهم.

سقوط الحكومة العربية السورية فى آخر يوليه سنة ١٩٢٠:

وتنفيذاً لإتفاقية «سايكس –بيكو»، أرسل الجنرال الفرنسى «غورو» إنذاراً نهائياً فى ١٤ يوليه سنة ١٩٢٠ بإسم الحكومة الفرنسية، إلى الملك فيصل، طلب فيه «قبول الانتداب الفرنسى الذى يحترم استقلال سوريا ولايتضمن سوى المعاونة بين الدولة المنتدبة، دون أن يتخذ شكل استعمار»[٢].

---

(٢) حافظ وهبة: المرجع السابق، ص ١٧٩.

وقد أعطيت مهلة أربعة أيام للإجابة، ثم زيدت إلى الساعة الثانية عشرة من يوم ٢٢ يوليه سنة ١٩٢٠، ونص هذا الإنذار على «أن الحكومة الفرنسية ستكون مطلقة اليد فى العمل إذا لم يصلها إشعار بقبول هذه الشروط فى الوقت المعين».

ومع إنكار الحكومة العربية السورية للتهم التى وردت فى هذا الإنذار، ونسبت إليها، فقد قبل الملك فيصل شروط الجنرال «غورو» بلا قيد ولاشرط، وأبلغه بذلك فى البرقية التى أرسلها إليه فى ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠، فطلب الجنرال «غورو» من الملك فيصل أن يكون جوابه على الوجه التالى:

«أخذت إنذارك المتضمن الشروط الآتية، وقد قبلتها برمتها».

ولما تأخر رد الملك فيصل، تذرع الجنرال «غورو» بذلك، وأمر الجيش الفرنسى بالزحف على دمشق، وتغلب على مقاومة الجيش العربى بعد قتال قصير، ودخل دمشق فى ٢٥ يوليه سنة ١٩٢٠. وعلى أثر ذلك أبلغ رئيس البعثة الفرنسية الملك فيصل بأن يغادر دمشق، بناء على قرار حكومة الجمهورية الفرنسية.

وبحلول يوم ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٠ كانت فرنسا قد وضعت يدها على المدن الأربع الكبرى فى سوريا، وقضت نهائيا على الحكومة العربية السورية.

وقد احتج الملك حسين بشدة على الإجراءات التى اتخذتها فرنسا فى سوريا، ولكن دون جدوى.

وكان ما أصاب سوريا أكبر ضربة أصابت آمال الملك حسين، وهدمت صرح أحلامه فى إنشاء دولة عربية كبيرة.

أثر الثورة العربية فى الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء

لاشك أن قوات الحلفاء فى المشرق العربى قد انتصرت فى الحرب العالمية الأولى بفضل تعاون القوات العربية بزعامة الشريف حسين، وبجموع الشعب العربى فى المنطقة.

وقد اعترف بذلك زعماء وقادة الحلفاء، وإن كانوا قد تنكروا بعد ذلك لوعودهم بتحقيق الحرية والاستقلال للعرب، وأخذوا يدبرون للمنطقة مخططاً استعماريا فيما بينهم.

اللورد سيسل يشيد بجهود الجيش العربى ضد تركيا:

وصف اللورد سيسل وزير الحرب البريطانى الأعمال العسكرية بعد إعلان الثورة العربية، فى الخطاب الذى ألقاه فى مجلس اللوردات قائلاً:

«إنى بإذن مجلس الندوة أصف بقدر ما يمكن من الإيجاز أدوار الأعمال الحربية التى جرت منذ إعلان الاستقلال العربى فى مكة فى شهر يوليه سنة ١٩١٦. كان للترك فى ذلك الوقت فى الأقطار الحجازية جيش نظامى مؤلف من عشرين ألف جندى مزود بالمدفعية المتناسبة وكل لوازم النقليات والمواد الغذائية والمهمات الحربية علاوة على السكة الحديدية العسكرية التى تصل الجيش المذكور مباشرة مع مراكزه الشمالية».

«إن العرب الذين انضموا تحت لواء الحرية والاستقلال لم يكونوا منظمين ولامزودين بالأسلحة الحديثة، وبالرغم من ذلك فقد تسنى لهم منذ أول الحركة الاستيلاء على جدة ومكة والطائف وينبع والوجه والعقبة وتيما، وعلى أثر ذلك انضم كثير من القبائل العربية إلى جانب ملك الحجاز وتطوع كثير من الضباط والجنود العرب الموجودين عندنا فى الأسر فى الجيش العربى، فشكل جلالته منهم قوة متمرنة مستديمة ليحفظ بها ما استولى عليه ويوسع نطاق الاستقلال العربى، ولقد كانت نتيجة المجهود الذى بذله هذا الجيش القومى بقيادة أصحاب السمو الشريف على وعبد الله وفيصل وزيد، أن سواحل البحر طهرت من الأتراك على مسافة ٨٠٠ ميل، كما أن مواصلات السكة الحديدية العسكرية انقطعت مراراً عديدة وألحق خسائر جسيمة فى أدوات السكة الحديدية وعرباتها ومستودعاتها، والمدينة المنورة نفسها محصورة منذ سنة، وقد تقدم الشريف حسين بجبهة جيشه من مكة أى من شمال الطفيلة على شواطئ البحر الميت يعنى على مسافة ٨٠٠ ميل، وقد كانت نتيجة الغارة التى قام بها فريق من الجيش البريطانى على عمارة

أنها ساعدت الجيش العربي على الاحتفاظ بمراكزه، والخسائر التي ألحقت بالأتراك حتى الآن جسيمة جدا، ويمكننا أن نقول بكل اطمئنان إن القوات العربية منذ الاستقلال العربي حتى الآن قد حصرت وأسرت وأشغلت ٤٠,٠٠٠ جندى تركى، وغنمت أكثر من مائة مدفع، وقد نجحت الحكومة العربية باتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل الحج فى السنتين الأخيرتين ولقى الحجاج من ضروب الرفاهية والعناية الطبية مالم يسبق لهم التمتع به من قبل ...»[٣].

ثناء الجنرال اللنبى على جهود الجيش العربى وبعثات الشريف حسين إلى البلاد المختلفة للدعوة لصالح الحلفاء ضد الأتراك:

وقد أثنى الجنرال اللنبى[٤] على شجاعة الجيش العربى، وما أبداه من بلاء حسن فى إقصاء الأتراك عن البلاد العربية، كما أطرى المساعدات العظيمة التى أسدوها والأثر الحربى الذى لاينكر فى ميدان فلسطين، وأضاف أن العرب بانضمامهم للحلفاء لم يفيدوهم فقط فائدة عادية، بل إن الملك حسين بذل نفوذه المعنوى فى سائر الجهات التى كان دعاة الأتراك يبثون فيها دعوتهم ضد الحلفاء. وقد أرسل الملك حسين الشيخ عباس مالكى من علماء الحجاز إلى الحبشة حسب طلب الإنجليز، فنشر الدعوة للحلفاء هناك.

كما أحبطت بعثة الشريف حسين مساعى رسل الأتراك وأعادت الهدوء إلى تلك الجهات.

وكان الشيخ سليمان أزهر على أهبة الاستعداد للسفر إلى بلاد التركستان، ولكن الانقلاب الروس الذى وقع فى ذلك الوقت حال دون سفره.

---

(٣) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ص ١٨٢ و ١٨٣.

(٤) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ١٨٣.

إمدادات الحلفاء للجيش العربى والإعانات الشهرية البريطانية للأمير فيصل وأشقائه:

كان الجيش العربى يستمد من الحلفاء وخاصة الإنجليز الأموال والذخيرة والسلاح والمواد التموينية، مقابل الوقوف إلى جانب الحلفاء ضد الأتراك فى الحرب العالمية الأولى، ولكن هذه المساعدات كانت أقل من احتياجات الجيش، وكان الملك حسين كثير الشكوى ويطلب المزيد من حين لآخر.

وقد بلغت الإعانات الشهرية التى كانت تصرف للأمير فيصل وأشقائه ولجدة كالتالى، حسب بيان دار الاعتماد البريطانى بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩١٧:

المبلغ		
٤٠	ألف جنيه	للأمير فيصل[٥]
٣٠	ألف جنيه	للأمير عبد الله
٢٠	ألف جنيه	للأمير على
٢٠	ألف جنيه	للأمير زيد
١٥	ألف جنيه	لجدة
١٢٥	ألف جنيه	المجموع

وفى عام ١٩١٨ بلغت جملة هذه الإعانات ٢٠٠ ألف جنيه شهريا، ثم خفضت فى عام ١٩١٩ إلى ١٢٠ ألف جنيه، وخفضت مرة أخرى إلى ١٠٠ ألف جنيه شهرياً.

وهذه قائمة بالمواد التموينية التى أرسلتها بريطانيا[٦] للحجاز فى سبتمبر سنة ١٩١٧

(٥) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ١٨٤.

(٦) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ١٨٦.

المبلغ			
١٠٠٠	جوال	دقيق	ينبع
١٠٠٠	جوال	أرز	ينبع
٦٠	صندوق	. بن	ينبع
٣٠	جوال	سكر	ينبع
٥٠٠	جوال كبير	شعير	ينبع
١٦٠٠	جوال	دقيق	الوجـــه
٤٠٠٠	جوال	أرز	الوجـــه
١٢٠٠	جوال	دقيق	العقبـة
١٢٠٠	جوال	أرز	العقبـة
٥٠	صندوق	بن	العقبـة
٥٠	جوال	سكر	العقبـة

إتفاقية سايكس - بيكو

أثناء مراسلات الشريف حسين - مكماهون حافظ البريطانيون على مركز فرنسا المفترض فى سوريا الغربية، وذكر المفاوض البريطانى أن بريطانيا ليست حرة فى إعطاء العهود بشأن هذه المناطق «بدون أن تمس مصالح حليفتها فرنسا».

ولم تكن الالتزامات البريطانية تجاه الشريف حسين موضع بحث مع الفرنسيين أثناء اتصالات حسين - مكماهون، ولكن أحد ممثلى فرنسا فى لندن، وهو المسيو «جورج بيكو»، قد استطاع كشف طبيعة هذه الالتزامات فى نوفمبر سنة ١٩١٥، وقبل أن تكتمل مراسلات الشريف حسين - مكماهون.

ومع موافقة فرنسا على مشروع حكومة عربية تشمل دمشق وحمص وحلب، فإن هذه الالتزامات الجديدة نحو العرب، قد أثارت فى نظر الفرنسيين مسائل أوسع تتعلق بمستقبل بلاد الشرق التابعة للدولة العثمانية.

وعلى أثر ذلك رأى ممثلو الدول الكبرى أن الوقت ملائم للسعى إلى اتفاق يرضى دعاوى أو حقوق هذه الدول فى هذه المناطق التى ستقوم جيوشها بفصلها عن تركيا التى حلت بها الهزيمة فى الحرب العالمية الأولى.

وقد جرت المفاوضات حول هذه المسائل فى لندن ثم فى بطرسبورج، فى الفترة بين فبراير ومايو سنة ١٩١٦، وتم وضع صيغة إتفاقية عرفت بإسم «اتفاقية سايكس - بيكو»، نسبة إلى «مارك سايكس» المندوب البريطانى، و «جورج بيكو» المندوب الفرنسى فى هذه المباحثات، ووقع الطرفان على هذه الاتفاقية فى ١٦ مايو سنة ١٩١٦.

وبعد اتفاق الحكومتين الانجليزية والفرنسية فيما بينهما على مضمون البنود الانجلو - روسية، والفرنسية - الروسية من هذه الاتفاقية، تم التصديق على الاتفاقية من قبل «السير ادوارد جراى» رئيس الحكومة البريطانية ومسيو «بول كامبول» رئيس الحكومة الفرنسية فى مايو سنة ١٩١٦.

وتغطى هذه الاتفاقية منطقة الهلال الخصيب وجزءاً من الأناضول، وزعمت كل من فرنسا وبريطانيا أنها قدمت بموجبها تضحيات كبيرة، وحققت حسم مسألة شديدة الحساسية والارتياب لدى الفرنسيين، كان يمكن أن تحدث خلافاً حاداً بين الحلفاء.

تقسيم أملاك الدولة العثمانية:

تم الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا وروسيا على تحديد منطقة نفوذ كل دولة، واتفقت هذه الدول على تقسيم أملاك الدولة العثمانية على النحو التالى:

أولاً: منطقة الأناضول والقسطنطينية:

نصت الاتفاقية على أن تحصل روسيا على القسطنطينية والمنطقة الواقعة حول مضيق البوسفور، وجزء كبير من الأراضى فى شرق الأناضول المتاخمة للحدود الروسية.

كما خصص لفرنسا جزء كبير من جنوبى الأناضول.

ثانياً: البلاد العربية، وقسمت إلى منطقتين:

منطقة (أ) وتمتد من شمالى العراق حتى ساحل البحر المتوسط، ومنطقة (ب) وتمتد من جنوبى العراق والخليج العربى حتى ساحل البحر المتوسط. وصار تقسيم البلاد العربية على الوجه التالى:

(١) منطقة النفوذ الفرنسى، وتشمل:

(أ) الأجزاء الساحلية اللبنانية والسورية من شمال عكا حتى الاسكندرونة.

(ب) منطقة الموصل فى شمال العراق.

(٢) منطقة النفوذ البريطانى، وتشمل:

(أ) الأجزاء الواقعة جنوبى العراق من بغداد حتى البصرة.

(ب) المنطقة الممتدة من الخليج العربي والبصرة إلى شرقى الأردن جنوبى المنطقة الفرنسية.

(جـ) ميناءى عكا وحيفا وجزء صغير من ساحليهما.

(٣) **منطقة دولية**؛ وتشمل معظم فلسطين، بسبب وجود الأماكن المقدسة فيها، .وتشترك في إدارتها بريطانيا وفرنسا وروسيا.

(٤) **دولة عربية مستقلة**؛ وتشمل الأجزاء الداخلية من سوريا والعراق، ويقع الجزء الشمالى فى المنطقة (أ) ويخضع لوصاية فرنسا، ولها الأفضلية فى المسائل الاقتصادية.

كما يدخل الجزء الجنوبى فى المنطقة (ب) ولبريطانيا حق الوصاية عليه.

نص الاتفاقية مترجما عن الانجليزية:

نصت هذه الاتفاقية على التفاهم بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية على مايلى:

(١) «إن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان[١] أن تعترفا بحكومة عربية فى الأماكن المشار إليها بحرف (A)وحرف (B) على الخريطة الملحقة، وأن تكون هذه الحكومة أو الحكومات تحت سيادة زعيم عربى، وأن يكون لفرنسا فى المكان المشار إليه بحرف (A)، ولبريطانيا العظمى فى المكان المشار إليه بحرف (B)، أولوية الحق فى المشاريع والقروض المحلية، وأن كلا من فرنسا فى حرف (A) وبريطانيا فى حرف (B) تقدم وحدها المستشارين والموظفين الأجانب الذين تطلبهم الحكومة العربية أو الحكومات العربية.

(٢) يسمح لكل من فرنسا فى المنطقة الزرقاء، وبريطانيا فى المنطقة الحمراء، أن تنشىء من الإدارة أو الحكومات مباشرة أو غير مباشرة ما تريد أو ما ترى تدبيره موافقا مع الحكومة العربية أو الحكومات العربية المتحدة.

---

(١) حافظ وهبه: جزيرة العرب فى القرن العشرين. ص ص ٣١٠ – ٣١٢

(٣) أن ينشأ فى المنطقة الخضراء إدارة دولية مشتركة يقرر شكلها بعد استفتاء روسيا أولا، ثم استفتاء الحلفاء الآخرين واستفتاء مندوبى شريف مكة.

(٤) أن يعطى لبريطانيا العظمى ثغر حيفا وثغر عكا ويضمن لها المقدار الكافى من مياه دجلة والفرات فى منطقة (A) لإرواء منطقة (B)، وتتعهد حكومة جلالة الملك أن لاتخابر فى أى زمن كان دولة من الدول للتنازل لها عن جزيرة قبرص بلا موافقة حكومة فرنسا.

(٥) تكون الاسكندرونة ميناء حراً فيما يتعلق بتجارة الامبراطورية البريطانية، وأن لايكون فيها تمييز فى تعيين ضرائب الميناء أو التسهيلات فيما يتعلق بالبضائع أو السفن البريطانية، وأن يكون للبضائع البريطانية حرية المرور فى الاسكندرونة، وفى سكك الحديد التى فى المنطقة الزرقاء سواء كانت هذه البضائع صادرة عن المنطقة الحمراء أو المنطقة حرف (B) أو المنطقة حرف (أ) أو واردة إليها، وأن لايكون تمييز سواء كان ذلك مباشرة أو غير مباشرة ضد البضائع البريطانية على أية سكة حديد كانت أو ضد البضائع البريطانية والسفن البريطانية فى أى ميناء من الموانى المذكورة سابقاً لهذه المناطق، وأن تكون حيفا ميناء حراً فيما يتعلق بتجارة فرنسا وممتلكاتها ومحمياتها، وأن يكون فيها تمييز بتعيين ضرائب الميناء أو التسهيلات فيما يتعلق بالسفن الفرنسية والبضائع الفرنسية، وأن يكون للبضائع الفرنسية حرية المرور فى حيفا، وفى السكك البريطانية التى فى المنطقة الحمراء سواء كانت هذه البضائع صادرة عن المنطقة الزرقاء أو المنطقة حرف (A) أو المنطقة حرف (B) أو واردة إليها، وأن لايكون تمييز سواء كان ذلك مباشرة أو غير مباشرة ضد البضائع الفرنسية على أية سكة حديد كانت، أو ضد البضائع والسفن الفرنسية فى أى ميناء من موانى المناطق المذكورة آنفا.

(٦) أن لاتمتد سكة حديد بغداد جنوباً فى منطقة (A) إلى ما وراء الموصل، ولاتمتد شمالا فى منطقة (B) إلى ما وراء سامراء، إلى أن يتم إنشاء سكة

حـديد تصل مـا بين بغـداد وحلب في وادى الفـرات، وذلك بموافـقـة الحكومتين.

(٧) أن يكون لبريطانيا العظمى وحدها الحق بأن تنشئ وتدير وتملك سكة حديد توصل حيفا بالمنطقة (B)، وأن يكون لها الحق الدائم فى نقل الجيوش عليها فى أى وقت كان، والمفـهوم بين الحكومتين أن هذه السكة هى لتسـهيل المواصلة بين بغداد وحيفا.

والمفـهوم أيضًا أنه إذا حالت الصعوبات الهندسية والنفـقات دون إنشاء هذا الخط فى المنطقة الحمراء وحدها فإن الخطوط الآتية وهى: بانياس – نيس معرب – صلخد – تذا – صدى ومسمية تصل إلى المنطقة (B).

(٨) تبقى الرسوم الجمركية معمولا بها عشرين سنة فى جميع أنحاء المنطقتين الزرقاء والحمراء كذلك فى المنطقة (A)والمنطقة (B) ولاتزاد الرسوم إلا بعد اتفاق الحكومتين.

ولاتضرب رسوم داخلية تكون عائقة بين المناطق المذكورة آنفا، أما الرسوم على البضائع فتؤخذ فى الميناء التى تصل إليها البضائع، وتسلم إلى حكومة المنطقة الواردة إليها.

(٩) لايجوز للحكومة الفرنسية فى أى زمن من الأزمان أن تخابر دولة ثانية فى أى التنازل لها عن حقوقها، ولايحق لها التنازل عن هذه الحقوق لغير الحكومة العربية أو الحكومات العربية المتحدة إلا إذا وافقت الحكومة البريطانية على ذلك.

(١٠) تتعهد كل من حكومة فرنسا وحكومة بريطانيا العظمى أن لاتمتلك أرضا فى جزيرة العرب، وأن لاتوافق على امتلاك دولة ثالثة لأرض هناك سواء كان ذلك على السواحل الشرقية منها أو جزء البحر الأحمر، على أن هذا لايمنع من تعديل حدود عدن بسبب اعتداء الترك.

(١١) أن المخابرات مع العرب لوضع حدود للحكومة العربية أو الحكومات العربية المتحدة يستمر كما كان بالنيابة عن الحكومتين الفرنسية والبريطانية.

(١٢) قد وقع الاتفاق على أن الوسائل اللازمة للسيطرة على توريد السلاح إلى الأراضى العربية تستشار فيها الحكومتان.

الاتفاق يخيب آمال العرب:

ظهر فى اتفاق «سايكس - بيكو» نواقص صارخة، سواء من الناحية الأخلاقية أو من الناحية العملية، وخلق مناطق متجانسة وقيوداً لايمكن تطبيقها، بالإضافة إلى تجاهله للوقائع الجغرافية والسياسية والنفسية، ومن ثم تعذر تطبيقه بشكل كامل.

وقد جاء فى مضمونه مناقضا تمامًا لنتائج مراسلات «الحسين - مكماهون»، ونكث عهود بريطانيا للعرب، إذ مزق شمل الوحدة العربية، وفرض الوصاية الانجليزية والفرنسية على الدولة العربية المزمع إقامتها فى الشام والعراق، كما وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية.

روسيا تكشف عن الاتفاق بعد قيام الثورة البلشفية فى أواخر سنة ١٩١٧:

وقد ظل هذا الاتفاق فى طى الكتمان حتى كشفت عنه الحكومة الروسية فى نوفمبر سنة ١٩١٧، بعد قيام الثورة البلشفية.

وكان ضمن الوثائق السرية المحفوظة فى وزارة الخارجية القيصرية والتى ذاعتها الحكومة الروسية الجديدة.

تركيا تعرض نص الاتفاق على الشريف حسين وتعرض عليه العودة إلى الولاء للدولة العثمانية مع استعدادها لتحقيق أمانى العرب:

وقد أبلغت الحكومة التركية الشريف حسين بنص الاتفاق، وعرضت عليه أن يعود إلى الولاء للدولة العثمانية، بعد افتضاح غدر انجلترا وفرنسا. كما وعدت

الحكومة التركية بمنح العرب أكثر قسط من الحكم الذاتى فى الأجزاء العربية من الدولة العثمانية.

انزعاج الشريف حسين للاتفاق ثم رضوخه لتفسيرات بريطانيا واستمراره فى الولاء لها ولحلفائها:

وقد انزعج الشريف حسين لما بلغه نبأ هذا الاتفاق، وطلب تفسيراً له من المندوب السامى الانجليزى.

ولقد عمدت بريطانيا إلى التضليل، إذ إدعت أن هذه الوثيقة ليست اتفاقا نهائياً، وأنها لاتزال متمسكة بوعودها للعرب، وأن هذا الإجراء مجرد دسيسة من جانب تركيا.

وعلى أثر ذلك اقتنع الشريف حسين بتفسيرات بريطانيا، وأيقن فى شرفها، واستمر فى تأييده لبريطانيا وحلفائها ضد الدولة العثمانية.

بريطانيا كانت تجامل فرنسا ولم تكن قانعة تماماً بهذا الاتفاق:

وفى الحقيقة فإن بريطانيا لم تكن راضية تماماً عن هذا الاتفاق، واضطرت لإرضاء حليفتها فرنسا، ثم انكشفت أطماعها الاستعمارية فى البلاد العربية مع قرب نهاية الحرب العالمية الأولى، وظهور بوادر النصر لصالحها ولحلفائها. ومن ثم أخذت بريطانيا تتنكر لفرنسا، وتمكنت من ادخال تعديلات لصالحها فى هذا الاتفاق.

المذكرات المتبادلة بين الأمير فيصل بن الحسين والحكومتين الانجليزية والفرنسية مع بدء تنفيذ معاهدة سايكس - بيكو

مذكرة مستر لويد جورج إلى الأمير فيصل والحكومة الفرنسية بشأن الحاميات الانجليزية والفرنسية فى بلاد المشرق العربى فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩١٩ تنفيذاً لاتفاقية سايكس - بيكو:

فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩١٩ أرسل مستر لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية مذكرة إلى الأمير فيصل بن الحسين وإلى الحكومة الفرنسية، تنفيذاً لاتفاقية سايكس - بيكو، نصت على ما يلى:

(١) انسحاب الجيوش الانجليزية[٢] من سوريا وكليكية فى أول نوفمبر سنة ١٩١٩.

(٢) يحل محل الحاميات البريطانية جنود فرنسية فى غرب الخط المعتبر فى معاهدة سايكس - بيكو وفى كليكية.

(٣) المقاطعات التى تبقى فيها الجنود الانجليزية هى العراق وفلسطين، وهذا الاحتلال مطابق للاتفاق المعقود فى ديسمبر سنة ١٩١٨ بين المسيو كلمنصو والمستر لويد جورج.

رد الأمير فيصل على مذكرة مستر لويد جورج فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٩:

وبتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ رد الأمير فيصل على مذكرة مستر لويد جورج، بمذكرة أخرى اشتملت على النقاط التالية:

(١) إجحاف هذا القرار بحقوق[٣] العرب وما كان يتوقعه العرب من الحلفاء.

(٢) إنه مادام هذا التغيير مؤقتاً فما هى الضرورة الملجئة لهذا التغيير، ولماذا لايبقى الاحتلال البريطانى كما هو إلى أن يتم الصلح مع تركيا.

---

(٢) حافظ وهبة: المرجع السابق، ص ١٦٨.

(٣) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ١٦٩.

(٣) الاحتجاج بشدة على تعيين الحدود لأنه مقدمة لتجزئة البلاد.

(٤) إذا كان لابد من انسحاب الجيش البريطاني من سورية فيجب أن تنسحب أيضاً سائر الجيوش الأوروبية. وتترك المسئولية للجيش العربي.

(٥) رفض العرب لتجزئة بلادهم وإنكارهم لكل اتفاق لم يكن لهم علم به.

كما أرسل الأمير فيصل كتاباً إضافياً إلى رئيس الحكومة البريطانية، شرح فيه رفضه التباحث مع القائد العام للجيوش المتحالفة في سوريا في مسألة احتلال بلاد الشام، وطلب إعادة السواحل إلى الجيش العربي كما كانت عليها الحال في أوائل الاحتلال، وأن الجيش العربي سيتولى مسئولية الأمن وحماية البلاد، أو إبقاء الحالة على ما هي عليه لحين إبرام الصلح مع تركيا.

مذكرة الأمير فيصل إلى رئيس الحكومة البريطانية بشأن الأوضاع في سوريا وفلسطين وقرارات مؤتمر باريس في اكتوبر سنة ١٩١٩:

وأثناء زيارة الأمير فيصل إلى لندن أرسل مذكرة إلى رئيس الحكومة البريطانية بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٩١٩، تناول فيها الأوضاع في سوريا وفلسطين، وأشار إلى قرارات مؤتمر باريس، وركز على النقاط التالية:

(١) إنكار اتفاق باريس والإصرار[٤] على مضمون المذكرة المؤرخة في ٢٣ سبتمبر.

(٢) التأكيد بأن انسحاب الجيوش البريطانية سيحدث أسوأ الأثر في سوريا ويؤدى إلى كارثة عظيمة.

وفي ختام مذكرته طالب الأمير فيصل بما يلي:

(١) إلغاء القرار الباريسي أو على الأقل إرجاء العمل به.

(٢) عرض المسألة كلها على مؤتمر السلام لتسويتها النهائية بدون تأجيل،

---

(٤) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ١٧٠.

والنظر فيها من المؤتمر بأجمعه، أو من لجنة فرعية مؤلفة من أعضاء بريطانيين وفرنسيين وعرب تحت رئاسة أحد الأمريكان للبحث فى هذه المسألة الخطرة، وتقديم تقرير عنها إلى مؤتمر السلام.

رد وزارة الخارجية البريطانية على الأمير فيصل فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٩:

وبتاريخ ١٩ اكتوبر سنة ١٩١٩ تلقى الأمير فيصل ردا مطولاً على مذكرته إلى رئيس الحكومة البريطانية، تضمن النقاط التالية:

(١) وصول الملاحظات الابتدائية[٥] على مذكرة رئيس الوزراء.

(٢) أن المذكرة المشار إليها لاتعبر عن اتفاق سابق بين الحكومتين، بل تشمل مقترحات قدمتها الحكومة البريطانية من تلقاء نفسها عن الاحتلال العسكرى فى الولايات التى كانت تابعة لتركيا إلى أن يقرر مؤتمر السلام مستقبلها نهائياً.

(٣) أن المقترحات التى تتمسك بها الحكومة البريطانية لم تضعها إلا بعد أن قررت أنه يستحيل عليها أن تستمر على احتلال سوريا بالجيوش البريطانية.

(٤) أن الحكومة البريطانية لاترى أن هذا القرار مغاير للعهود التى عقدتها حكومة جلالة الملك مع الملك حسين.

(٥) رفض الطلبات التى اقترحها الأمير فيصل لأن الشعب السورى عاجز عن القيام بشئون نفسه فى الوقت الحاضر، ولأن تجربة هذا الحل الذى أشار به سمو الأمير يكون مضرا لترقى الشعب السورى.

(٦) أن تعهدات الحكومة البريطانية للحكومة الفرنسية قد بينتها الحكومة البريطانية للملك حسين قبل دخوله الحرب.

(٧) أن الحكومة البريطانية لم تستطع إلا بعد صعوبة أن توطد لسموكم تأسيس

---

(٥) حافظ وهبة : نفس المرجع، ص ص ١٧٠ و ١٧١.

مملكة عربية مستقلة فى ذلك القسم من سوريا المشتمل على دمشق وحماة وحمص وحلب.

(٨) تنصح الحكومة البريطانية للأمير فيصل بقبول التدبير المؤقت الذى أشارت إليه المذكرة والبحث حالا فى هذه التدابير مع الحكومة الفرنسية.

كما أخبر وزير الخارجية البريطانية «اللورد كرزون» الأمير فيصل ومرافقيه أثناء الاجتماع بهم بمقر وزارة الخارجية، بأن الفرنسيين يرون أن محل البحث فى هذا الموضوع هو باريس وليس لندن، وعرض عليه السفر فوراً إلى باريس والاتصال بالمسئولين الفرنسيين، فإن ذلك يكون أنجح لغرضه. وأوضح له أن الحكومة البريطانية لاترى ضرورة لاشتراك عضو أمريكى فى بحث هذا الموضوع، إلا إذا رغبت أمريكا نفسها فى المشاركة.

وبموجب هذه النصيحة توجه الأمير فيصل إلى باريس مرة أخرى.

مذكرة الأمير فيصل إلى رئيس مؤتمر الصلح بباريس فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٩:

وبمجرد وصول الأمير فيصل إلى باريس، أرسل مذكرة بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٩ إلى رئيس المؤتمر «مسيو كليمنصو»، تضمنت النقاط التالية:

(١) رأى الحكومة الفرنسية فى مذكرة[٦] المستر لويد جورج المؤرخة فى ١٣ سبتمبر وتقضى برد جميع الاقتراحات ماعدا انسحاب الجيوش البريطانية من كليكية وسوريا.

(٢) اعتراض الأمير فيصل على هذا الانسحاب، وتحذير فرنسا من السير فى الموضوع، حيث أنه سيقضى على السلم فى البلاد العربية التى سيعتقد أهلها أن الحلفاء لايزالون يريدون تقسيم بلادهم.

---

(٦) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ص ١٧١ و ١٧٢.

رد المسيو كليمنصو على الأمير فيصل بشأن الأوضاع في سوريا بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ :

وفي ٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ رد مسيو «كليمنصو» على مذكرة الأمير فيصل، موضحاً ما يلي:

(١) وصول كتابه والاضطراب[٧] الذى أحدثه في نفس الأمير قرار المؤتمر الصادر في ١٥ سبتمبر بشأن انسحاب الجيوش البريطانية من سوريا وكليكية واستبدالها بجيوش فرنسية.

(٢) اقتراح سمو الأمير بتأليف لجنة يعهد إليها درس طرق انسحاب الجيوش البريطانية، وإيجاد إدارة مؤقتة تصون وحدة البلاد وتحفظ النظام بين المناطق المختلفة المحتلة.

(٣) التأكيد لسمو الأمير فيصل بأن الحكومة الفرنسية لم تزل ترغب بكل إخلاص في توطيد دعائم الحكم المؤدى إلى الحرية والرقى والنظام في سوريا والعراق وسائر بلاد الشرق المحررة بفضل انتصارات الحلفاء، عملا بمبادئ سياستها الحرة التى هي نفس المبادئ لمؤتمر السلام، وأن الثقة المعنوية المؤسسة بين العرب وحلفائهم في أيام الحرب ستساعد على توطيد علاقاتهم.

(٤) رفض اقتراح تعيين اللجنة لأنه فضلا عن أنه مشوش للحالة الحاضرة فإنه مخالف لقرار المجلس الأعلى، ففى ١٥ سبتمبر أعلن المستر لويد جورج للمؤتمر بأن الجنود الانجليزية ستنسحب من كليكية وسوريا وقد طلب استبدالها بجيوش فرنسية، وقد وافقه المجلس الأعلى.

٥) أن المسيو كليمنصو مقتنع بأن رؤساء الجيوش الفرنسية قادرون على تطمين الأهالي وحفظ النظام في جميع المناطق التى ستحتلها الجيوش الفرنسية بدلا

---

٧) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ص ١٧٢ و ١٧٣.

من الجيوش الانجليزية، وعلى الأمير بما لديه من السلطة أن يفعل ذلك في الشام وحلب.

(٦) أن الحكومة الفرنسية مستعدة لتلبية أول طلب يصدر من سمو الأمير بمساعدته على صون النظام، فيما إذا اختل بأغراض المحرضين الذين لايقدرون على غير إلحاق الضرر بمنافع العرب.

(٧) استعداد الحكومة الفرنسية للنظر مع سمو الأمير في جميع الشئون الخاصة بالمصالح المشتركة.

رد الأمير فيصل في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ على مذكرة مسيو كليمنصو بشأن الوضع في سوريا وبلاد الشرق العربي:

وبتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ أرسل الأمير فيصل رده على مذكرة مسيو «كليمنصو» التي كان لها أثر عميق في نفسيته، تضمن النقاط التالية:

(١) شكر الحكومة الفرنسية على مودتها[٨] التي مازالت تظهرها نحو الأمة العربية، ورغبتها الخالصة في تأييد حكم يضمن الحرية والنظام والرقي في سوريا والعراق وسائر البلاد العربية المحررة.

(٢) حرصاً على توطيد عرى الثقة بين العرب والحلفاء قد ألح سمو الأمير في كتابه المؤرخ ٢٥ من الشهر الماضي بوجوب تأليف لجنة تبحث في انسحاب الجيوش وتأسيس إدارة مؤقتة في سوريا تكفل وحدتها وفقا لرغبات الشعب.

(٣) أن مذكرة مسيو لويد جورج التي كانت مثار البحث والتي لم توافق الحكومة الفرنسية على مجمل ما احتوته تشف عن تنفيذ «معاهدة سايكس - بيكو» السرية، فليس القصد من هذا التبديل الجديد سحب الجند فقط بل تحديد مناطق سياسية واقتصادية، وتقرير مصير بلادنا وفقا لمصالح لاتتفق مع

---

(٨) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ص ١٧٣ و ١٧٤.

مصالحها، ولهذا فقد ألفت نظر الحكومة البريطانية إلى هذا الأمر، وبعد المناقشات العديدة والاجتماعات المتوالية قبلت مبدئيا تأليف لجنة للنظر فى هذا الشأن.

(٤) أن الخوف على مستقبل البلاد قد أوجد اضطرابا فى الأمة العربية، وهذا الاضطراب لايسكن إلا إذا أزيل الأثر السئ الذى ولدته التدابير الأخيرة.

وأن الشعب السورى لايمكن أن يتلاعب به المحرضون بقصد إخلال الراحة والأمن فقط، وأن هذا الشعب لايحجم عن أن يهب مرة أخرى للدفاع عن حريته وكيانه.

(٥) ذكر فى المذكرة الفرنسية أن الحكومة الفرنسية على يقين من إخماد كل حركة قد تثور فى الجهات التى احتلتها، والحقيقة أن الحركة التى ستثور فى كل البلاد لاتنشأ عن أعمال المحرضين، بل حركة وطنية عامة، ولايستطيع سمو الأمير أن يستعين بجنود أجنبية لإخماد حركة وطنية نمت واختمرت تحت بيانات الحلفاء الرسمية وتأثيرها.

(٦) اندهاش سمو الأمير من قرار مؤتمر الصلح بدون دعوته لسماع ما لديه من الملاحظات.

(٧) إلحاح فى العدول عن مسألة إحلال الجنود الفرنسية محل الجنود البريطانية، ورغبته الصادقة فى الوصول إلى اتفاق نهائى يضمن للأمة العربية التقدم والرقى مع الحرية والاستقلال.

مذكرة الأمير فيصل إلى الحكومة البريطانية فى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ يشرح فيها مفاوضاته فى باريس:

وفى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ كتب الأمير فيصل مذكرة إلى مستر «لويد جورج» يشرح فيها نتائج مفاوضاته مع المسئولين الفرنسيين، ورفضهم تشكيل اللجنة التى قبلها الانجليز.

وأضاف أن الفرنسيين لم يقصدوا بدعوته إلى باريس إلا الاجتماع مع الجنرال «غورو» الذى صرح للأمير بأنه سيضطر إلى تنفيذ كل الأوامر التى تصدر إليه، وأن كراهيته لسفك الدماء لاتجعله يحجم عن فعله إذا دعته الأوامر كذلك.

وفى آخر كتابه التمس الأمير فيصل مساعدة الحكومة البريطانية.

مذكرة الأميرة فيصل إلى رئيس الحكومة البريطانية فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ احتجاجاً على احتلال القوات الفرنسية للأراضى السورية:

وفى ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ أرسل الأمير فيصل مذكرة إلى رئيس الحكومة البريطانية يحتج فيها بإسم والده الملك حسين، على اعتزام القوات الفرنسية احتلال بعض الأراضى السورية، وطلب مساعدة بريطانيا، وذكّره بتعهدات بريطانيا مع الملك حسين من قبل.

الإتفاق المؤقت بين الأمير فيصل والحكومة الفرنسية بشأن الأوضاع فى سوريا:

ونتيجة لتوسط بريطانيا، فقد تم عقد إتفاق مؤقت بين الأمير فيصل ووزارة الخارجية الفرنسية، وفى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ أرسل كل من الأمير فيصل إلى شقيقه الأمير زيد نائبه فى سوريا، ووزير الخارجية الفرنسية إلى الجنرال «غورو» ليبدأ الطرفان بتنفيذ هذا الاتفاق، ويقضى بما يلى:

(١) تأليف لجنة من فرنسى[٩] وانجليزى وعربى لأجل تسوية المشاكل التى قد تحدث بين المناطق.

(٢) انسحاب الجنود العربية من البقاع مع بقاء الدّرك العربى فيها لحفظ النظام والأمن تحت أوامر القائمقام.

(٣) لاتحتل الجنود الفرنسية البقاع ولا محلا آخر من المناطق الحاضرة.

(٤) تشكيل لجنة من ثلاثة ضباط فرنسيين وثلاثة عرب لملاحظة حسن تنفيذ وظائف الشرطة والدرك فى تلك الجهة ورفع تقريرها إلى القائمقام.

---

(٩) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ١٧٥.

وفى نفس الوقت أرسل مسيو «برتلو» السكرتير العام لوزارة الخارجية الفرنسية كتاباً إلى الأمير فيصل يعبر فيه عن سرور مجلس الوزراء الفرنسى بهذا الاتفاق، ولكنه صارحه بأن ما تم الاتفاق عليه هو تنازل مؤقت من الحكومة الفرنسية عن حقها الذى صادق عليه مؤتمر باريس، وأنه إذا لم يحدث اتفاق مرضى وحاسم خلال ثلاثة أشهر، فسوف يستأنف الفريقان حرية العمل.

وأثناء ذلك انتشرت في سوريا شائعات كثيرة، منها أن الأمير فيصل قد عقد إتفاقاً أوليا مع الفرنسيين في باريس فى ٦ ديسمبر ١٩١٩، يتضمن الاعتراف بانتداب فرنسى على سوريا، وأنه طلب عدداً من المستشارين الفرنسيين لتنظيم الإدارات الملكية والعدلية والأشغال العمومية، ومدربين لفرق الدرك والشرطة.

كما أن هذا الإتفاق قد أعطى للأمير فيصل حق تعيين مندوب مفوض فى وزارة الخارجية لرعاية الشئون السورية، وأن يتولى الممثلون السياسيون والقناصل الفرنسيون فى الخارج رعاية المصالح الخارجية للدولة السورية.

وقد تناولت الصحف هذه الاتفاقية وغيرها من الشائعات، ونشرها بعض الكتّاب العرب، بدون التأكد من المصادر الوثيقة التى نقلوا عنها هذه المعلومات.

هذا وقد سبق أن أرسل الأمير فيصل كتابا بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ إلى مسيو «برتلو» السكرتير العام لوزارة الخارجية الفرنسية، تضمن العبارة التالية:

«وإنى لم أزل منذ وصولى إلى باريس أصر كما هو معلوم لديكم على هذه النقطة، وهى أن قصدى كان الوصول إلى عقد ائتلاف مع الحكومة الفرنسية التى مع قبولى ما يضمن للشعب السورى سيادته الوطنية ستمنح للبلاد بطلب منى معونتها المالية، ومستشارين بقصد التعاون الودى مع الحكومة العربية الوطنية المؤسسة من قبل الأهلين(١٠)».

---

(١٠) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ١٧٦.

نقض فرنسا للاتفاق واحتجاجات الأمير فيصل على ذلك بدون جدوى:

ولم يمض وقت طويل على البدء فى تنفيذ هذا الاتفاق، حتى أقدمت فرنسا على نقضه، عندما قامت السلطة العسكرية الفرنسية بقمع الثورة الوطنية التى قادتها الأحزاب العربية والشباب العربى.

وفى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ حدث اعتداء على ضابط الاتصال الفرنسى فقتل وجرح مرافقه، وعلى أثر ذلك أرسلت القيادة الفرنسية قوة من الجند قامت باحتلال بعلبك.

وقد احتج الأمير فيصل على هذا الاحتلال الذى يخالف روح الاتفاقية، بكتاب مؤرخ فى ١٩ ديسمبر، وكرر الاحتجاج بكتاب مؤرخ فى ٢٢ ديسمبر، غير أن هذا الاحتجاجات لم يكن لها تأثير يذكر.

نداء الملك حسين إلى الشعب البريطانى فى نوفمبر سنة ١٩٢٣ عن تنكر الحلفاء لوعودهم للعرب بعد أن شاركوا إلى جانب بريطانيا وحلفائها فى الحرب العالمية الأولى:

فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ومن مكة المكرمة، وجه الملك حسين نداء إلى الشعب البريطانى، ترجم إلى الانجليزية وسلّم إلى المسئولين فى الحكومة البريطانية، ونشر فى الصحف فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣.

وفى هذا البيان ذكر الملك حسين الوعود والمواثيق التى قدمت للعرب، مقابل اشتراكهم فى الحرب العالمية الأولى إلى جانب بريطانيا وحلفائها.

«وكل هذه المواثيق والتصريحات تجمع على أن العرب سيفوزون بوحدتهم واستقلالهم مكافأة لهم على ولائهم، وأن مصائبهم ومحنهم ستزول، وقد وضعوا ثقتهم وآمالهم بعد الله فى شرف الأمة البريطانية، ومما يشهد بذلك ويثبته أيضاً أنهم أبوا صلحاً منفردا يعقد مع العدو الذى عرض عليهم أن ينيلهم استقلالهم

وقطع لهم المواثيق الرسمية والضمانات المؤكدة، وذلك لأن العدو أخذ يشعر بتأثير الصدمة الشديدة الأدبي والمادى من جراء قتال العرب فى جانب بريطانيا العظمى وحلفائها».

«وكان من نتائج هذا الولاء والوفاء تلغراف رسمى ورد من وزير الخارجية البريطانية يؤكد به وحدة العرب واستقلالهم وتصميم الحلفاء على تحقيقها وأنه يستحيل أن يقعدوا صلحًا إلا إذا نص فى شروطه الأساسية على حرية شعوبنا واستقلال بلدانهم، وقد أرسل هذا التلغراف بإسم حكومة جلالة الملك البريطانية وأبلغه المعتمد فى جدة يوم ٨ فبراير سنة سنة ١٩١٨، فلهذه الأسباب ألفت نظر الأمة البريطانية إلى ما حل بحلفائها العرب الذين لايزالون يعدون أنفسهم حلفاءهم .... فقد مزقت وحدتهم وقطعت أوصالها وتفككت بلداتهم وصارت محتلة، وأخذ العالم الإسلامى خاصة والسواد الأعظم من قومى ،يرميانني بتهمة أنى بعت بلدانهم لبريطانيا العظمى وحلفائها وهى فرية تكفى لتلطيخ كرامة بيتى وتسويد تاريخه ووصمة لايصبر عليها ..

ولا أعرف أن العرب ارتكبوا ما يستحقون أن يعاملوا لأجله هذه المعاملة إلا ثقتهم المطلقة ببريطانيا العظمى ووفاؤهم لها إن صح أن يعد هذا جناية حقيقية ..

فالعرب المدفوعون بآخر شرارة فى جوانحهم من الوفاء لحليفتهم العظيمة، لايبغون بهذه الأقوال أن يباهوا بفعلهم أو يمنوا بمساعدتهم أو ينكروا على بريطانيا العظمى حقها فى ضمان مصالح شعبها أو يعارضوا فى صدق وطنية الأمة البريطانية، ولكنهم يرون من الانصاف ألا تنحصر هذه الصفات فيها بل أن تكون فى سوايا أيضا. ولهذا أرغب فى أن أصف فى رسالتى هذه دهشتى وحالتهم الحاضرة للشعب البريطانى الكريم لئلا يقع عليهم لوم ما إذا توسلوا بوسائل أخرى إلى درء هذا الذل العظيم الذى يسود تاريخهم المجيد غير مكترثين للعواقب مهما كانت.

أما الحجاز فقد كان متمتعاً بامتيازاته واستقلاله فى الماضى، ويستحيل الصبر على موقف الأمة العربية فى عيون العالم الإسلامى والشرق عامة فى عيون أنفسهم وفى مرآة تاريخهم وأن ينظر إليهم كخونة ظالمين، إن هذا الموقف الشائن مما يستحيل قبوله والتسليم به ...».

«ولست فيما أقول منذراً ولكنى مذكر ...

وعلى بريطانيا العظمى أن تبدأ بمعاملة العرب الذين حالفوها ووالوها إلى يومنا هذا، مع كل ما طرأ من الطوارئ من اليوم الذى كانت فيه الحرب حقيقة بادية للعيان إلى أن صارت خفية مستورة.

وأرجو أن تنصف الأمة البريطانية العرب حلفاءها الأوفياء، وخير لها أن يكون لها حليف متحد قوى مستقل من أن يكون هذا الحليف ممزقا مقطع الأوصال ذليلا كما هى حالة العرب الآن ....

ولايعلم إلا الله إلى أين يسوقهم قنوطهم بعدما طفح الكيل ...»[(١١)].

وعد بلفور سنة ١٩١٧ ونتائجه

لاشك أن وعد بلفور يمثل أكبر طعنة غادرة فى التاريخ العربى الحديث.

نبذة تاريخية من المراجع الصهيونية عن الوجود اليهودى فى فلسطين منذ الحروب الصليبية حتى القرن السادس عشر:

تذكر المراجع الصهيونية المعتمدة أن نزول الصليبيين فى فلسطين قد أنهى وجود اليهود فيها، ففى عام ١١٧٠ م لم يكن هناك «إلا يهودى واحد فى اللد، وآخر فى حيفا، وإثنان فى بيت لحم، وأربعة فى القدس يعملون صباغين بموافقة ملك الصليبيين».

ثم بدأت طائفة من اليهود تتكون من جديد، بناء على طلب صلاح الدين الأيوبى، الذى دعا اليهود إلى العودة إلى فلسطين.

---

(١١) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، ص ص ١٧٨ و ١٧٩.

وكان بين اليهود القادمين يهود من فرنسا وبريطانيا وأسبانيا وألمانيا، وكانوا يعملون فى حرف مختلفة وفى السمسرة.

وتذكر هذه المصادر أن اليهود القادمين لم يكونوا «يلاقون مضايقات من العرب».

أما الحافز الرئيس لهجرتهم فى ذلك الوقت كان اضطهاد اليهود فى المنفى، ولكن البابا فى روما أمر المدن الإيطالية فى سنة ١٤٨٢ بعدم السماح ليهود أوروبا بالهجرة.

وقد تحمس اليهود لاحتلال العثمانيين فلسطين، وتعاونوا مع الجيش العثمانى، وكان من نتيجة ذلك أن انفجرت المظاهرات ضد اليهود فى فلسطين ومصر، وألحق الضرر بيهود صفد.

وفى سنة ١٥٦١ وافق السلطان سليمان على تحويل مدينة طبرية إلى مدينة يهودية، فواجه معارضة من المسيحيين، وتدخل البابا لدى الصدر الأعظم لعرقلة هذا المشروع الذى توقف بموت السلطان سليمان سنة ١٥٧٤.

وعلى أثر هجوم القبائل العربية على صفد فى سنة ١٥٦٧، وفى سنة ١٥٨٧، ثم تعرضها للقحط والطاعون فى سنة ١٥٩٩ و سنة ١٦٠٢، وتعرضها لهجمات الدروز فى سنة ١٦٠٤ و سنة ١٦٢٨ و سنة ١٦٣٦ واحتلالهم لها، «فقد أخذ اليهود يهربون إلى طبرية وبيروت ودمشق ومصر».

وتقول هذا المصادر «وقد عفا الجوع والمرض والنهب على الجليل، وأنهك القرى اليهودية فى القرن السادس عشر»[(١)].

قيام أول حركة اشكنازية فى فلسطين سنة ١٧٠٠:

وقاد هذه الحركة فى فلسطين عام ١٧٠٠ «يهود احاسيد»، الذى اقترض

(1) David, Be Gurion: The Jews in Their Land. pp. 215 , 217, 222, 228, 237, 238.

أموالا من عرب القدس على أمل سدادها من المساعدات التى ستصله قريباً.

ولكن المساعدات المنتظرة لم تصل، وطال انتظار الدائنين، وعجز اليهود والاشكناز عن سداد ديونهم، فهجم عليهم العرب الدائنون وحرقوا كنائسهم وهدموا مؤسساتهم، وعلى أثر ذلك عاد عدد من اليهود الاشكناز إلى أوروبا، واعتنق الباقون الإسلام أو المسيحية. وبعد ذلك لم يجرؤ اليهود على الظهور فى فلسطين حتى عام ١٨١٦، عندما أصدر السلطان العثمانى «إرادة سامية» بإعفائهم من ديونهم.

وضع اليهود بفلسطين خلال العهد العثمانى وموجات الهجرة اليهودية الأولى:

لم يكن لليهود وضع مميز أو تفوق خلال العهد العثمانى، وكانوا ينقسمون إلى قسمين؛ اليهود الوطنيون ويحملون الجنسية العثمانية، واليهود الأجانب الذين هاجروا إلى فلسطين فى أواخر القرن التاسع عشر، ووفد أكثر من روسيا ورومانيا.

وهؤلاء اليهود المهاجرون قد عملوا على امتلاك الأراضى وإنشاء المستعمرات، حتى لفتوا إليهم الأنظار، مما دفع الحكومة العثمانية إلى وضع نظام للهجرة إلى فلسطين، منعت بموجبه اليهود الأجانب من الإقامة فى البلاد أكثر من ثلاثة أشهر، وقد احتجت على هذه القيود إيطاليا وأمريكا، ولم تهتم بذلك الحكومة العثمانية. وحتى قيام الحرب العالمية كان اليهود ينزلون من فلسطين فى منطقة القدس، ومنطقة يافا وحيفا وصفد وطبرية.

وكانت مشاريع الاستيطان الأولى فى منتصف القرن التاسع عشر، ذات طبيعة خيرية، وقام بهذه المشاريع «مونتيفورى».

وفى السبعينيات من القرن التاسع عشر بدأت مشاريع الاستيطان الثانية، والتى بدأها «ادموند روتشيلد» سنة ١٨٧٠، ثم تدفقت موجة الهجرة الأولى (١٨٨٢ - ١٩٠٣)، وموجة الهجرة الثانية (١٩٠٤ - ١٩١٣).

ويقدر «الأب سيلاميرل» قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في القدس، عدد اليهود في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر، كالتالي:

	عــــــدد
في القدس	٢٥٣٢٢[٢]
في صفد	٦١٢٦
في طبرية	٢٩٠٠
في يافا	٢٧٠٠
في حيفا	١٦٤٠
في الخليل	١٢٠٠
في عكا	٢٠٠
في الرملة	١٦٦
في نابلس	٩٩
المجموع	٤٠٣٥٣

ويقدر «سيلاميرل» عدد المستعمرات اليهودية بإحدى عشر مستعمرة، وتضم هذه المستعمرات ألفي شخص.

ويضيف «سيلاميرل» أن «اليهود لايصلحون للحياة الزراعية ...».

ويذكر في تقاريره عن هذه المرحلة «أن اليهود شعب متعصب يرفض الامتزاج بغيره ... وليس في اليهود أي استعداد طبيعي للامتزاج بالغير».

وحتى انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧ كان في فلسطين ١٩ مستعمرة، بلغ عدد سكانها ٤٣٥٠ شخصا.

وفي نهاية القرن التاسع عشر بلغ عدد اليهود في فلسطين ٥٠ ألفا، تركز نصفهم تقريبا في القدس.

(٢) مانويل، فرانك؛ وترجمة يوسف حنا، بين أمريكا وفلسطين، ص ص ٣٠ و ٣١.

تنبه الحكومة العثمانية إلى أخطار الهجرة اليهودية وموقفها من مشروعات توطين اليهود فى فلسطين:

وكانت حركة الانتعاش اليهودى قد نمت واتسع نطاقها فى أوائل القرن العشرين، بتأييد أغنياء اليهود ومفكريهم، ومنهم الدكتور «تيودور هرتزل» أحد زعمائهم، الذى سافر إلى الآستانة فى سنة ١٩٠٢، حيث قابل السلطان عبد الحميد وعرض عليه قرضاً بمليونى جنيه يقدمه أغنياء اليهود للحكومة العثمانية، مقابل السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين، والاستيطان فيها دون قيد أو شرط. وقد رفض السلطان عبد الحميد هذا العرض، فعاد مندوب اليهود خائباً. وهذه الحركة قد نبهت الحكومة العثمانية إلى الأخطار التى يمكن أن تترتب على الهجرة اليهودية، فتشددت فى مقاومتها ووضعت لها القيود والشروط. كما قاومت الحكومة الاتحادية مشروعات الاستيطان وتملك اليهود للأراضى العربية، ومن ذلك مشروع بيع نحو ثلاثة ملايين فدان من الأراضى فى فلسطين وسوريا لليهود، فقام شكرى بك العسلى بمهاجمة المشروع فى المجلس النيابى التركى، موضحاً الأضرار والأخطار التى يمكن أن تصيب البلاد بسببه، فحبطت المساعى المبذولة لإقراره، وطوى هذا المشروع.

ومع بداية الحرب العالمية الأولى أراد الاتحاديون توجيه ضربة قاضية للحركة اليهودية فى فلسطين، بعد أن تبين لهم ميل اليهود إلى الحلفاء، وتجسسهم لحسابهم، فأعدموا عدداً منهم بتهمة الجاسوسية، ونفوا عدداً من عائلاتهم إلى الأناضول.

كما صدر قرار بطرد ٥٠ ألفاً من اليهود الذين يحملون الجنسية الروسية، لرفضهم التجنس بالجنسية العثمانية، إلا أن الضغط الخارجى، وخاصة الضغط الذى مارسته الولايات المتحدة، وعلى يد سفيرها لدى السلطنة العثمانية، ويدعى «هنرى مورجانتو» وهو يهودى، إلى جانب ضغط اليهود فى الداخل عن طريق

اتباعهم في حزب الاتحاد والترقي، أدس إلى إلغاء قرار إبعاد اليهود الروس في مارس سنة ١٩١٥ . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد كلفت قبطان الباخرة «تنس» «بالبحث عن حكاية إبعاد اليهود عن فلسطين، وحكاية الحرب المقدسة وإفناء اليهود»[(٣)] . وكان جمال باشا عازماً على مقاومة الصهيونية في فلسطين والقضاء عليها، ولم تمنع توسلات زعمائهم تشدده مع الحركة الصهيونية.

وفي يناير سنة ١٩١٥ ، وبناء على توجيهات الحكومة العثمانية، أمر جمال باشا بمصادرة جميع الطوابع والأعلام والأوراق المالية التي تخص الحركة الصهيونية، ومنع تداول شيكات بنك انجلو - فلسطين، وألغى المؤسسات الصهيونية التي تسربت إلى البلاد من الخارج.

كما منع جمال باشا رفع الأعلام الصهيونية، واستخدام اللافتات العبرية. وجاء في البيان الذي أصدره جمال باشا أنه «من الواضح الجلي أن أوامرنا بمطاردة كل نشاط صهيوني لاشأن له باليهود من مواطنين ... أما أوامرنا تلك فلا تتناول سوى الصهيونيين ومؤسساتهم ونشاطهم. إننا نحن المواطنين العثمانيين كلنا أصدقاء لليهود الحلفاء الأوفياء لنا، أما أولئك الصهيونيون، تلك العناصر الثورية الفاسدة التي تعمل على إنشاء دولة في مملكتنا، فهم أعداء لنا، ونحن سنظل أعداء لهم إلى آخر الدهر»[(٤)] .

الصهيونية وأهدافها والوسائل والأساليب التي استخدمتها لتحقيق أهدافها:

تنسب الصهيونية Zionism إلى جبل صهيون، وهو أحد الجبال التي تقوم عليها مدينة القدس القديمة، وهو إسم كنعاني في الأصل، وورد ذكره في التوراة والإنجيل.

وكان الغرض من اختيار هذه التسمية إثارة الشعور الديني والعنصري في اليهود في أنحاء العالم، واكتساب تأييد العناصر المسيحية الغربية وتأييدها.

(٣) مانويل، فرانك؛ وترجمة يوسف حنا: المرجع السابق، ص ٤٨ .
(٤) مانويل، فرانك، وترجمة يوسف حنا: نفس المرجع، ص ٦٠ .

وتعتبر الصهيونية حركة عنصرية سياسية استعمارية، أضفت على اليهودية صفة قومية ودلالة جنسية، وزعمت أن الشعب اليهودى يكوّن عرقا نقياً.

وتصور الصهيونية اليهود على أنهم أمة واحدة وشعب واحد وجنس واحد، وتدعي الصهيونية فكرة النقاء الجنس لليهود، وأن يهود العالم اليوم هم من نسل يهود التوراة، وأن عدم اختلاط اليهود بالشعوب الأخرى، مرده رغبتهم فى الإبقاء على وحدتهم.

وتربط الصهيونية يهود العالم عرقيا بالجنس السامى، وتوجه تهمة «اللاسامية» أو «معاداة السامية» إلى كل من يحارب الصهيونية، ويتجرأ على كشف أباطيلها وألاعيبها.

وإذا كان معظم اليهود فى البلاد العربية من أصل سامى، فلا ينطبق ذلك على اليهود الأوروبيين واليهود الأمريكيين ويهود الخزر فى الاتحاد السوفيتى واليهود الافريقيين، حيث يشترك اليهود فى هذه الجهات مع المواطنين الآخرين الذين يعيشون بينهم، فى لون البشرة ولون الشعر وشكل السمنة، وهم بذلك لاينتمون بصلة القرابة إلى يهود البلاد العربية، ولاتجمعهم بهم عادات أو تقاليد أو لغة أو شكل بأية صورة، وإنما يرتبطون فقط بالديانة اليهودية.

وينبع الفكر الصهيونى من عقائد التوراة والتلمود، وهى عقائد دينية وعنصرية، أخذت شكلها التنظيمى وطابعها السياسى فى القرن التاسع عشر. وترجع الأفكار التى تدعو إلى إقامة دولة يهودية فى فلسطين إلى زمن سابق بعيد، ولكنها أخذت صورة خفية وغير معلنة، وظلت الأجيال المتعاقبة تتناقلها فى شكل حكايات مغلفة بالخرافات والأوهام، وتصطبغ بصبغة دينية.

وعن الصهيونية يقول «دافيد بن غوريون» «لم تكن الصهيونية مجرد نظرية شاملة أو مفهوماً فلسفيًا أو دينياً، مستقلة عن الزمان والمكان أو الظروف، بل كانت فى الواقع فلسفة يهودية، هى فى جوهرها نضال ضد الإندماج»(٥).

(٥) السيد رجب حراز: صفحات من تاريخ الصهيونية وإسرائيل، ص ١.

ويذكر «ليوناردشين» "Leonardstein" إن الأصول الفكرية للصهيونية قديمة قدم الشتات اليهودى، ولكنها بوصفها حركة منظمة، إنما تبدأ فى عام ١٨٩٧».

وتقوم الفلسفة الصهيونية على الأفكار التالية:

(١) أن اليهود شعب الله المختار، ويزعمون أن أرواح بنى إسرائيل هى جزء من الله، بينما أرواح الآخرين أرواح شيطانية شبيهة بأرواح الحيوانات، وهذه الفكرة جعلت من اليهود فئة متعصبة، وعرفوا بهذه الصفة منذ أن نزلوا بأرض كنعان.

(٢) دعوى «الوعد الإلهى» لإبراهيم عليه السلام منذ أربعة آلاف سنة، بأرض الميعاد، إذ جاء فى التوراة «إلى نسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر (النيل) إلى النهر الكبير (نهر الفرات».

ومن هذا الوعد اتخذت الصهيونية سنداً أساسيًا لها لتحقيق مخططاتها السياسية.

(٣) تدعى الصهيونية بأن لليهود حقا تاريخياً «وعلاقة تاريخية» بفلسطين، عندما كانت لهم فيها دولة ازدهرت فى عهد داود وإبنه سليمان.

والمعروف أن مملكة داود وسليمان لم تدم إلا نحو ثلاثة وسبعين عاماً من عام ١٠٠٦ إلى عام ٩٣٣ ق. م.

كما أن مملكتى إسرائيل ويهوذا اللتين ورثتا مملكة سليمان، لم تشملا كل فلسطين، واقتصرتا على السامرة وأورشليم والأراضى المجاورة، ثم اندمجت مملكة اسرائيل فى الامبراطورية الأشورية عام ٧٢٢ ق. م، وسقطت مملكة يهوذا فى أيدى البابليين عام ٥٨٦ ق. م.

وتعتبر فلسطين الهدف الأساسى لليهود، وهى نقطة الارتكاز التى تبدأ منها سيطرتهم على العالم.

وفي محاضرة «الناحوم جولدمان» رئيس المؤتمر اليهودى العالمى فى مونتريال بكندا عام ١٩٤٧ قال «لم يختر اليهود فلسطين لمعناها التوراتى والدينى بالنسبة إليهم .... بل لأن فلسطين هى ملتقى طرق أوروبا وآسيا وإفريقيا، ولأن فلسطين تشكل بالواقع نقطة الارتكاز الحقيقية لكل قوى العالم، ولأنها المركز الاستراتيجي للسيطرة على العالم»(٦).

(٤) دعوى القومية اليهودية، إذ يردد دعاة الصهيونية أن اليهود يمثلون جنسا نقيا لم يدخله عنصر غريب، منذ نزحوا عن فلسطين إلى البلاد الأخرى. ويذكر «يوجين بيتارد» Eugene Pittard أن اليهود يتكونون من عناصر مختلفة وليس هناك شئ إسمه «جنس يهوى»، فاليهودية عقيدة دينية لها أتباع من كل الأجناس البشرية(٧).

ويقول سامى الكسوانى أن اليهود لاتنطبق عليهم صفة القومية، لأنهم لايشكلون أمة، إذ لاتجمع اليهود أرض واحدة ولا لغة واحدة ولا تاريخ واحد(٨).

(٥) الادعاء بأن العالم بأسره ملك للاسرائيلى، ومن حقه أن يتسلط على الدنيا بوصفه مساو للعزة الإلهية(٩).

وقد جاء فى بروتوكول صهيونت بشأن سيطرة اليهود على العالم ما نصه:

«اعتدنا نحن حكماء صهيون أن نجتمع مرة كل مائة عام بهيئة مجمع دينى لنبحث ما وصلنا إليه من تقدم نحو السيطرة التى وعدنا بها يهوه (إله اسرائيل) كان الذهب وسيظل دائماً القوة التى لاتقاوم، فبالذهب نشترى الضمائر الصلبة ونحدد الأسعار والأوراق المالية وأسعار المنتجات ونعقد القروض للدول فنسيطر

---

(٦) رفيق شاكر النتشة: الإسلام وفلسطين، ص ٥٨.

(٧) وليم فهمى: الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ص ٣٤.

(٨) سالم الكسوانى: المركز القانونى لمدينة القدس، ص ٧١.

(٩) عبد المنعم شميس: أسرار الصهيونية، ص ٢٠.

عليها ... فلنحاول استبدال العملة الورقية بالذهب لنملأ صناديقنا بالذهب فندفع قيمة الورق ونصبح أسياد الجميع»(١٠).

وهذه الأفكار وإن كان مبعثها فى الأصل مبنياً على معتقدات دينية، إلا أنها أخذت بمرور الزمن تتسم بطابع اقتصادى، يهدف إلى السيطرة على مقدرة البلاد التى يعيش فيها اليهود وفق منهج مرحلى يتمشى مع الظروف السياسية والاجتماعية فى البلاد التى يعيشون فيها.

تيودور هرتزل ودوره فى دعم الصهيونية الحديثة:

يعتبر «تيودور هرتزل» Theodor Hertzol (١٨٦٠ - ١٩٠٤) مؤسس الصهيونية الحديثة، وبجهوده تم تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية.

وقد ولد «هرتزل» فى بودابست فى ٢ مايو سنة ١٨٦٠، وكان الإبن الوحيد لأسرة يهودية ثرية فى هذه المدينة، وكان لوالدته تأثير كبير عليه، إذ غرست فى نفسه منذ الصغر أنه سيؤدى رسالة هامة فى حياته.

وبعد أن انهى «هرتزل» تعليمه الثانوى فى بودابست انتقلت أسرته إلى فينا حيث التحق بكلية الحقوق فى عام ١٨٧٨، ثم تخرج منها بعد حصوله على درجة الدكتوراه فى عام ١٨٨٤.

وبعد ذلك عمل فى المحاماة لمدة عام واحد، ثم اشتغل فى الصحافة كمحرر لصفحة أدبية فى إحدى الصحف، وفى عام ١٨٩١ عرضت عليه أشهر الصحف النمساوية Neu Freie Presse أن يعمل مراسلا لها فى باريس، وفى عام ١٨٩٦ عاد إلى فينا ليعمل رئيسا لتحرير القسم الأدبى فى هذه الصحيفة(١١).

وأثناء إقامة «هرتزل» فى باريس بدأ يهتم بالمسألة اليهودية، وأخذ يبحث عن حل لقضية العداء لليهود، ووجد أن المشكلة اليهودية لن تحل إلا على أساس

(١٠) محمد خليفة التونسى: بروتوكلات صهيون، ص ١٢٠.

(١١) أنيس صايغ وآخرون: الفكرة الصهيونية، ص ٩٨.

قومى، وقام بنشر أفكاره فى عام ١٨٩٦ فى كتابه أسماه «الدولة اليهودية» Der Judenstast، دعا فيه إلى إقامة دولة ذات سيادة، ولكنه ترك لليهود أن يختاروا بالإجماع الأرض التى سيقيمون عليها تلك الدولة، وإن كان يفضل فلسطين التى قال عنها «أنها وطن اليهود التاريخى الذى لايمكن أن ينسى».

كما اقترح «هرتزل» دستوراً لهذه الدولة، وشكلا لعلمها، ودعا إلى تكوين جيش صغير مسلح بأحدث الأسلحة للدفاع عنها.

وفى كتابه أكد «هرتزل» أن المشكلة اليهودية ليست مشكلة اجتماعية أو دينية فحسب، بل هى مسألة قومية قبل كل شئ، ولابد من إيجاد حل سياسى لها تشترك فيه الأمم المتحضرة(١٢).

وقد وضع «هرتزل» خطة لإقامة الدولة اليهودية المنشودة، عن طريق هيئتين هما: جمعية لليهود، وشركة يهودية تعمل إلى جانب الهيئة الأولى فى تمويل عملية إنشاء المجتمع اليهودى.

وبذلك فقد حول «هرتزل» أمانى العودة إلى صهيون من هدف دينى إلى هدف سياسى، كما أثار فكرة الهجرة بين يهود الغرب بدلا من الاندماج بين هذه الشعوب.

وكان «هرتزل» يرى أن «معاداة السامية» قوة متأصلة دائمة فى نفوس غير اليهود، وأنه ينبغى لليهود أن يعرفوا كيف يستخدمون معاداة السامية لصالحهم.

وفى نظر «هرتزل» أن حل المشكلة اليهودية «يجب أن تكون لليهود الذين يكونون جماعة بيولوجية، أمة مثل باقى الأمم فى دولة خاصة بهم، وأن يعطى الشعب اليهودى بلا أرض، أرضا بلا شعب»(١٣).

---

(12) Lenzowshi, Georgi: The middle East in the world Affairs, P. 260.

(١٣) وليم فهمى: الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ص ٢٨.

(to give to the people without land, a land without people).

وبذلك فقد كشف «هرتزل» القناع عن الفكرة الصهيونية التى تدعو إلى طرد الشعب العربى الفلسطينى، واحلال شعب الشتات اليهودى محلهم.

مؤتمر بازل عام ١٨٩٧ وبرنامجه لإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين:

وكان «هرتزل» يعتقد أن خطة إنشاء الدولة اليهودية لايمكن أن تتم بجهود رجل واحد، ولذلك فقد دعا إلى عقد مؤتمر صهيونى عالمى، وبالفعل عقد المؤتمر الصهيونى الأول فى بازل بسويسرا من ٢٩ إلى ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٧. وقد حضر المؤتمر ٢٠٤ من مفكرى اليهود، وقام «هرتزل» بدور المهندس والمخطط للمؤتمر.

ولقد أسفر المؤتمر عن قرارات هامة عرفت «ببرنامج بازل»، وكانت تهدف إلى إنشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين، وحدد المؤتمر الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الغرض، كالتالى:

(١) تشجيع الاستعمار الاستيطانى (١٤) فى فلسطين على أسس مناسبة من قبل العمال الزراعيين والصناعيين اليهود، وكذلك العمل على إنشاء مستعمرات زراعية وعمرانية فى فلسطين.

(٢) إنشاء منظمة تربط يهود العالم، وذلك عن طريق منظمات محلية تابعة لها فى كل بلد يتواجد فيه اليهود.

(٣) تقوية وتعزيز الشعور القومى لدى اليهود.

(٤) إتخاذ خطوات تمهيدية من أجل الحصول على موافقة حكومية دولية لتحقيق أهداف الصهيونية.

وقد أوجز «هرتزل» أعمال مؤتمر بازل فى كلمة واحدة قائلا «فى بال أقمت

---

(14) Tylor, Allan: prelude to Israel, p. 5.-

الدولة اليهودية، ولو أنى أعلنت هذا القول اليوم، لقابلنى العالم كله بالهزء والسخرية، ولكن ربما فى مدى خمس سنوات وبالتأكيد فى مدى خمسين سنة، سوف يرى كل إنسان الدولة اليهودية»[١٥].

وبعد أن تحدد الهدف المرحلى للحركة الصهيونية فى المؤتمر الصهيونى الأول، تكونت المنظمة الصهيونية العالمية فى بازل، وانتخب «هرتزل» رئيساً لها.

وعلى الفور بُدئى العمل للحصول على حق شرعى معترف به دوليا، للشروع فى تنفيذ الاستعمار الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين.

وقد وضعت الحركة الصهيونية برنامجاً عملياً لتنفيذ هذا المخطط يقوم على ثلاثة أسس: التنظيم، والاستعمار أو الاستيطان، ثم الدبلوماسية أو المفاوضات[١٦]

وعلى أثر ذلك قامت الحركة الصهيونية بتنظيم أجهزتها الإدارية، لتتحمل أعباء ومهام بناء الدولة اليهودية المنتظرة.

كما عملت على إنشاء أدوات الاستعمار الصهيونى المنظم فى فلسطين، ومنها:

(١) المصرف اليهودى للمستعمرات (صندوق الائتمان اليهودى للاستعمار)، الذى بدأ عمله بشكل جدى فى عام ١٩٠٢، ثم أنشىء مصرف فرعى له فى يافا.

(٢) الصندوق القومى اليهودى الذى أنشىء فى عام ١٩٠٦ بهدف الحصول على أراضى فى فلسطين.

(٣) لجنة الاستعمار، وقد أنشئت عام ١٨٩٨.

---

(١٥) طربين، أحمد: قضية فلسطين (١٨٩٧ - ١٩٤٨)، الجزء الأول، ص ٧١.

(١٦) فايز صايغ: الاستعمار الصهيونى فى فلسطين، ص ١٣.

(١٧) د. السيد رجب حراز: صفحات من تاريخ الصهيونية وإسرائيل، ص ٤٠.

(٤) مكتب فلسطين، وقد أنشئ عام ١٩٠٨ فى يافا (تل أبيب فيما بعد).

(٥) شركة تطوير الأراضى، وقد أنشئت عام ١٩٠٩.

وكان المؤتمر الصهيونى الثامن فى سنة ١٩٠٧ قد أصدر قراراً بمباشرة «النشاط الاستعمارى العملى فى فلسطين على أوسع نطاق».

وفى إطار التحرك الدبلوماسى من أجل الحصول على الدعم والتأييد الدولى، لتحقيق الهدف الاستراتيجى للحركة الصهيونية، اتجهت جهود الصهيونيين الدبلوماسية فى البداية إلى الدولة العثمانية التى كانت فلسطين ضمن ممتلكاتها، وتمكن «هرتزل» من مقابلة السلطان عبد الحميد الثانى ثلاث مرات، ولكنه فشل فى إقناع السلطان بالموافقة على منح حقوق واسعة بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، مقابل قيام المنظمة اليهودية العالمية بتسديد الديون العامة للدولة العثمانية.

ويذكر أن السلطان عبد الحميد قد طلب إبلاغ «هرتزل» بأن «ينصحوا الدكتور هرتزل بألا يتخذ خطوات أخرى فى هذا الموضوع، إنى لا أستطيع أن أتخلى عن شبر واحد من الأرض، لأنها ليست ملك يمينى، بل ملك شعبى، لقد ناضل شعبى فى سبيل هذه الأرض ورواها بدمه ... فليحتفظ اليهود بملايينهم لأنه لو قدر لامبراطوريتى أن تتمزق فقد يحصلون على فلسطين دون مقابل، ولن يتم ذلك إلا إذا مزقت أوصالنا، ولن أوافق على أن تمزق وأنا حى»[١٨].

وعندما فشلت محاولات «هرتزل» مع الدولة العثمانية، إتجه إلى الدول الأوروبية الاستعمارية للحصول على تأييدها.

وقد اتصل «هرتزل» بالإمبراطور الألمانى «ولهلم الثانى» فى اكتوبر سنة ١٨٩٨، أثناء زيارة الإمبراطور لتركيا، وطلب «هرتزل» من الامبراطور الألمانى السماح للصهاينة بتأسيس شركة لشراء الأراضى واستثمارها فى فلسطين، مع وضع هذه الشركة تحت رعاية وحماية ألمانيا.

---

(١٨) يوميات هرتزل، ص ١٧٣.

ولقد حاول «هرتزل» إقناع الإمبراطور الألمانى بأن المصالح الألمانية مرتبطة بالمصالح اليهودية، وأن ثقافة اليهود فى صميمها ثقافة ألمانية، كما حاول «هرتزل» إغراء المسئولين الألمان بتقديم مساعدات مالية فى المشروعات الاقتصادية، ومن أهمها خط حديد برلين - بغداد، غير أن جميع مساعى «هرتزل» مع الألمان قد باءت بالفشل.

أما فرنسا فلم تقم بتأييد الصهيونية، لاعتقادها أن الحركة الصهيونية إنما هى أداة فى يد ألمانيا تستخدمها للاضرار بمصالح فرنسا.

كما أن اليهود الفرنسيين لم يعتنقوا الصهيونية وأخذوا يعارضونها بشدة.

وفضلاً عن ذلك كان الفرنسيون يخشون إذا قاموا بتأييد الصهيونية، أن يؤدى ذلك إلى نفور أنصارهم من العناصر المسيحية فى بلاد الشام.

ومن جهة أخرى كان الصهيونيون فى قرارة أنفسهم، يفضلون إذا أتيح لهم إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، أن لايكون هذا الوطن تحت حماية فرنسا، خشية أن لاتسمح فرنسا بقيام ثقافة يهودية مميزة، عن الثقافة الفرنسية، وخاصة أن فرنسا تصر على أن تطبع الحياة فى البلاد التى تحت سيطرتها بالطابع الفرنسى.

كذلك حاول «هرتزل» الاتصال بوزير الداخلية الروسى «بليفيه» Bleve، الذى عرفه اليهود كجلاد لهم، وزعم «هرتزل» أنه يحاول تخليص روسيا من الثوريين اليهود المنتشرين فى البلاد.

بريطانيا والوطن القومى اليهودى:

وبعد أن فشلت محاولات «هرتزل» فى الحصول على تأييد ألمانيا أو فرنسا أو روسيا لمشروع إقامة وطن قومى يهودى فى فلسطين، إتجه إلى بريطانيا، وأثار القضية الصهيونية فى الصحافة ومع الزعماء السياسيين فى بريطانيا.

وفى ذلك الوقت كان الرأى العام فى بريطانيا مهيأ للاستماع إلى آراء

«هرتزل»، وخاصة بعد وصول أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود إلى بريطانيا قادمين من شرق أوروبا، وشكلت لجنة ملكية لدراسة مشكلة الهجرة الأجنبية، واعتزمت الحكومة البريطانية وضع قيود بغرض وقف تيار الهجرة اليهودية إليها.

وكانت الحكومة البريطانية على استعداد لتأييد أى مشروع يمكن أن يكون منفذاً لاستيعاب المهاجرين اليهود، ويمنع تدفقهم على بريطانيا.

وفيما يتعلق بفلسطين، فقد رفضت الحكومة البريطانية تأييد مطامح الصهيونية فى إقامة وطن قومى لليهود فيها، وذلك لتجنب غضب الدولة العثمانية . وعلى أثر ذلك عرض «هرتزل» عدداً من المشروعات البديلة، فاقترح على وزير المستعمرات البريطانى «جوزيف تشمبرلين» Jpseph Chamberlain أن يسمح لليهود بالاستيطان فى جزيرة قبرص، أو فى العريش، ولكن الحكومة البريطانية رفضت المطلبين.

وبعد ذلك عرضت بريطانيا على «هرتزل» أن يستوطن اليهود فى أوغندا، فأبدى «هرتزل» موافقته على ذلك، برغم معارضة كثير من زعماء الحركة الصهيونية لمشروع أوغندا فى المؤتمر الصهيونى السادس، الذى أوصى بإرسال بعثة استكشافية إلى أوغندا لدراسة إمكانية الاستيطان فيها، وطلب أن تقدم هذه اللجنة تقريرها إلى المؤتمر الصهيونى السابع. ويذكر أن بعثة يهودية زارت إقليم برقة فى ليبيا من قبل وأثبتت عدم صلاحيته لإقامة وطن قومى لليهود، وقد أثار مشروع أوغندا الخلاف بين أنصار المنظمة الصهيونية، فانقسموا إلى فريقين: فريق «السياسيين»، وهؤلاء كانوا على استعداد لقبول فكرة الوطن البديل عن فلسطين، وفريق «العمليين»، وقد رفضوا قبول أى بديل عن فلسطين، وكان «حاييم وايزمان» Weizman Chaim ، من أبرز زعماء هذا الفريق، وهو من مواليد روسيا فى عام ١٨٧٤ ، ثم هاجر إلى انجلترا فى عام ١٩٠٤ .

وفى انجلترا اشتغل «وايزمان» بتدريس الكيمياء فى جامعة منشستر، وبذل جهوداً كبيرة فى خدمة الحركة الصهيونية.

وقد أسهم «وايزمان» في إسقاط مشروع أوغندا بعد وفاة «هرتزل» في يوليه سنة ١٩٠٤، الذى وافته المنية قبل انعقاد المؤتمر الصهيونى السابع. كما نجح «وايزمان» في كسب تأييد جماعة من ذوى النفوذ في بريطانيا، للاستعانة بهم في دعم المطالب الصهيونية في دوائر الحكومة البريطانية، ومن أبرزهم «هربرت صموئيل»، «واللورد روتشيلد»، ورئيساً تحرير جريدتى التايمز والمانشستر جارديان.

وقد اعتبر «وايزمان» ورفاقه الصهاينة في الولايات المتحدة، بريطانيا أفضل حليف للصهيونية[١٩].

وفي ذلك الوقت عقد مؤتمر عالمى للدول الاستعمارية في عام ١٩٠٧ في لندن، وجاء في توصياته أن الخطر الذى يهدد الاستعمار الغربى يكمن في البحر الأبيض المتوسط، وخاصة من جهة سواحله الشرقية والجنوبية، حيث يقيم شعب واحد له كل مقومات الاتحاد والترابط، وتشتمل أراضيه على كنوز وثروات تتيح لأهلها مجال التقدم والرقى في طريق الحضارة والثقافة.

وفي التقرير الذى قدمه «كامبل بانرمان» Campell Bannerman رئيس وزراء بريطانيا آنذاك، أوصى لمواجهة هذا الخطر «بأن تعمل الدول الاستعمارية على تجزئة هذه المنطقة، والإبقاء على تفككها، ومحاربة أى اتحاد يقوم بين أجزائها، والسعى الدائب وإلى تفسيخها عمليا وفكريا وتاريخيا.

كما أقترح التقرير كوسيلة عاجلة العمل على فصل الجزئين الإفريقى والآسيوى في هذه المنطقة أحدهما عن الآخر، وإقامة حاجز بشرى غريب في نقطة التقاء هذين الجزئين، يمكن للاستعمار أن يستخدمه كأداة في تحقيق أغراضه»[٢٠].

وكانت بريطانيا قد بدأت اهتمامها بفلسطين من مدة سابقة، وفتحت أول

(19) Tylor, Allan: Prelude to Israel, p. 11.

(٢٠) خيرى حماد: الوجود الاسرائيلى في المخطط الاستعمارى، ص ٥٤.

قنصلية لها فى القدس فى عام ١٨٣٨ ، وحاولت استمالة الجالية اليهودية فيها إلى جانبها. وفى رسالة ؛ «بالمرستون» رئيس وزراء بريطانيا آنذاك، إلى سفيره فى استانبول، شرح فيها المنافع المادية والسياسية التى تعود على السلطان العثمانى فى حالة تشجيعه للهجرة اليهودية إلى فلسطين، وقال «أن عودة الشعب اليهودى إلى فلسطين بدعوة من السلطان وتحت حمايته، تشكل سداً فى وجه مخططات شريرة يعدها محمد على باشا أو من يخلفه»[(٢١)] .

وهكذا فقد التقت المطامع الاستعمارية البريطانية مع مخططات الصهيونية، فاندفع زعماؤها نحو بريطانيا لتحقيق أهداف الصهيونية فى فلسطين، وبذل «وايزمان» ورفاقه جهوداً مكثفة لكسب تأييد المسئولين البريطانيين لمشروعهم القومى فى فلسطين.

صدور وعد بلفور سنة ١٩٩٧ :

بلغ التعاون بين بريطانيا والحركة الصهيونية ذروته أثناء الحرب العالمية الأولى، فقد بذل دعاة الصهيونية أقصى جهودهم لخدمة قضيتهم القومية، مستغلين نفوذهم المالى والسياسى فى أوروبا وأمريكا.

وقد أثمرت هذه الجهود عن صدور التزام من جانب الحكومة البريطانية لزعماء اليهود، يتناقض مع التزاماتها التى تعهدت بها للعرب من قبل.

وهذا الإلتزام هو ما عرف «بوعد أو تصريح بلفور»، نسبة إلى لورد «آرثر جيمس بلفور» وزير خارجية بريطانيا، الذى أصدره باسم الحكومة البريطانية فى الثانى من نوفمبر سنة ١٩١٧ ، وكان موجهًا إلى الزعيم الصهيونى لورد «روتشيلد» .

ويعتبر تصريح بلفور نصراً حاسمًا للحركة الصهيونية، وأهم تطور لها بعد المؤتمر الصهيونى الأول فى بازل سنة ١٨٩٧ .

---

(٢١) عبد الوهاب الكيالى: تاريخ فلسطين الحديث، ص ٢٧ .

وفى رأى «آبا إيبان» أن وعد بلفور هو بمثابة «النصر الدبلوماسى الحاسم للشعب اليهودى فى العصر الحديث»(٢٢).

وقد حقق وعد بلفور للحركة الصهيونية أداتين أساسيتين للنجاح: أولاهما، وجود قوة عظمى تتبنى المشروع الصهيونى، وثانيتهما؛ إكتساب شرعية دولية.

وبذلك فقد وافت الحركة الصهيونية الفرصة التى كانت تبحث عنها منذ مؤتمر بازل، لإيجاد الركيزة التى يستطيع الصهاينة الاعتماد عليها فى عملية الاستيطان اليهودى الجماعى فى فلسطين، بهدف تحويلها فى النهاية إلى دولة يهودية.

مضمون وعد بلفور:

نص تصريح أو وعد بلفور على «أن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا، أنه لن يسمح بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن فى فلسطين، ولا الحقوق والوضع السياسى الذى يتمتع به اليهود فى البلدان الأخرى»(٢٣).

ويذكر أن «بلفور» فى ١٩ يونيه سنة ١٩١٧ قد طلب فى مذكرة إلى لورد «روتشيلد» والبروفيسير «وايزمان» تقديم صيغة لهذا التصريح.

وفى ١٨ يوليه قدم الزعماء الصهاينة صيغة إلى «بلفور» فى مذكرة بخط «روتشيلد» تطالب بإعادة فلسطين وطناً قوميا لليهود.

وبعد ذلك قام اللورد «ملنر»، وهو أحد وزراء لجنة الدفاع، بتعديل الصيغة

---

(22) Eban, Abba: my people (The Story of the Jews, weidenfed and nicolson, 1969, p. 559.
(23) Hurewitz, J. C.: Diplomacy in the mear and middle East. Vol. 2. p. 26.

لتخفيف لهجة المذكرة، فجاءت حسب الصيغة الأخيرة التى ناقشها مجلس الوزراء فى سبتمبر واكتوبر، ثم وافق عليه فى جلسة يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٧، وفى هذه الجلسة شرح «بلفور» هدف الوعد بأنه كل التسهيلات الكاملة لليهود لإقامة حياتهم القومية.

ولم يحدد «بلفور» القيام المبكر لدولة يهودية، وقال أن هذا يتوقف على تطوير المراحل بالتدريج.

نشر وعد بلفور واعتراف الدول الكبرى به:

وقد نشرت جريدة الجويش كرونيكل اليهودية التى تصدر فى لندن كتاب لورد بلفور الذى تضمن نص هذا الوعد، فى ٦ نوفمبر، وأذاعته «شركة روتر» يوم ٨ نوفمبر، فقابله اليهود بالارتياح، وواصلوا مساعيهم عند الحكومات الأوروبية الأخرى من أجل تأييده والاعتراف به.

وكانت الحكومة الفرنسية هى ثانى حكومة تعترف به، إذ نشر فى باريس يوم ١٤ فبراير سنة ١٩١٨ البلاغ الرسمى التالى:

«استقبل المسيو ستيفان بيشون وزير الخارجية المسيو سوكولوف ممثل الجمعيات الصهيونية فأعرب له عن ارتياحه إلى التضامن المشهود بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية فى قضية إسكان اليهود فى فلسطين»[٢٤].

وفى يوم ١٩ مايو سنة ١٩١٨ أبلغ الماركيز «امبريالى» سفير ايطاليا فى لندن المستر «سوكولوف» بإسم حكومته «أنها مستعدة لتسهيل العمل الخاص باتخاذ فلسطين مقراً لليهود».

وفى يوم ٣١ أغسطس سنة ١٩١٨ أعرب الرئيس الأمريكى «ولسون» للحاخام «ستيفان فيز» أحد زعماء الحركة الصهيونية فى أمريكا، عن ارتياحه إلى النجاح الذى أدركته الصهيونية،.واعتبر ذلك موافقة ضمنيته على وعد بلفور.

---

(٢٤) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، ص ٤٥.

مارك سايكس يدعو زعماء العرب للتعاون مع الحركة الصهيونية:

وفي يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٧، أي بعد صدور تصريح بلفور بأسبوعين، أرسل «السير مارك سايكس» كتابا دوريا إلى زعماء العرب، وجه أنظارهم فيه إلى أن الاهتمام بالقضية العربية لايوجه فقط إلى بذل جهودها في ميدان الحرب، بل يجب أن يوجه أيضاً إلى بقائها متمشية مع سياسة العالم والنهضة العصرية.

وفي هذا الكتاب أبدى «سايكس» النصيحة التالية:

«إن الحكومة البريطانية قد اعترفت بالصهيونية، والصهيونيون أعظم قوة يهودية، واليهودية منتشرة في العالم أجمع، فإن اتحدث قوة الصهيونية والعرب فإن تحرير العرب محقق، وأما إذا انشقت هاتان القوتان فإن ذلك لايفضي إلى الارتياب فقط، بل يؤدي إلى الفوضى التامة، وينحل العرب إذ ذاك إلى عناصرهم المختلفة من بدوي وحضري ومسلم ومسيحي ويستحيل ضمهم وجمع كلمتهم، والصهيونيون الآن مستعدون لأن يتحدوا مع العرب في تحرير سوريا وغيرها من البلاد الباقية تحت نير تركيا في اتفاق تام مع الأرمن، وغاية ما يبغيه الصهيونيون أن ينالوا حق الاستعمار في فلسطين، وأن يعيشوا في مستعمراتهم عيشتهم القومية الخاصة»(٢٥)

ماركس سايكس يطلب من الملك حسين إرسال مندوب في اللجنة الخاصة بالحركة الصهيونية:

وقد طلب «مارك سايكس» من الملك حسين أن يرسل مندوباً من حكومة الحجاز ليشارك في اللجنة التي تضم الدكتور «وايزمان» رئيس الصهيونيين البريطانيين، «والمستر ملكولم» مندوب الأرمن في لندن، وذلك برئاسة «السير مارك سايكس»، لمراقبة الاتفاق العربي الأرمني الصهيوني، ونشر دعوته في العالم، ومنع حدوث أي ضرر به.

---

(٢٥) أمين سعيد، المرجع السابق، ص ١٩٢.

ولم يرسل الملك حسين مندوبا من طرفه إلى هذه اللجنة، ولم يبد رأيا خاصًا في هذا الموضوع الخطير.

العوامل التى دفعت بريطانيا إلى إصدار تصريح بلفور:

وتتلخص هذه العوامل فيما يلى:

(أ) **عامل سياسى**: ويتمثل فى رغبة بريطانيا فى استمالة العناصر اليهودية فى ألمانيا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى، لما لهذه العناصر من النفوذ فى الدوائر السياسية والمالية والإعلامية، لكسب تأييدها لبريطانيا وحلفائها فى الحرب العالمية الأولى.

(ب) **تدعيم المصالح الإنجليزية بالمنطقة العربية**؛ كالتالى:

١) الحصول على تأييد اليهود لاحتلال الانجليز لفلسطين، والتمهيد للمطالبة بأخذ فلسطين من حصتها فى غنائم الحرب، وبذلك تعطل النص الذى ورد فى اتفاقية «سايكس – بيكو»، بجعل فلسطين منطقة دولية.

٢) جعل فلسطين منطقة نفوذ بريطانية، فسوف يكون ذلك حصنا يحمى مركز انجلترا فى مصر وقناة السويس، كما يؤمن مواصلاتها إلى مستعمراتها فى الهند، وسوف يشكل سداً منيعًا يفصل بين موقعها فى مصر وموقع فرنسا المنتظر فى سوريا.

٣) الإستفادة من الصهاينة فى سد عجز بريطانيا المالى، لما لهم من سيطرة على الاقتصاد فى ألمانيا ومعظم دول أوروبا وأمريكا.

وهذه الاعتبارات السياسية والعسكرية والاقتصادية قد عبر عنها «ونستون تشرشل» Winston Churchill فى الجلسة التى وافق فيها مجلس الوزراء البريطانى على وعد بلفور، قائلاً:

«إن قيام وطن قومى لليهود فى فلسطين يخدم أهداف بريطانيا من حيث إنه

يساعدها على مواجهة تناقض المصالح الحادة بينها وبين العرب. هذا الوطن القومي لليهود في فلسطين سوف يكون عازلا بين العرب شرق سيناء والعرب غرب سيناء، ثم إن هذا الوطن القومي لليهود الذى سيكون بحاجة إلى الدفاع عن نفسه ضد الامتداد العربى الواسع، سوف يبقى دائمًا فى أحضان الغرب الذى يستطيع فى أى وقت أن يستعمله كقاعدة للعمل ضد أى تهديد لمصالح الامبراطورية البريطانية فى مصر من ناحية أو فى العراق من ناحية أخرى، كذلك فإن هذا الوطن القومى لليهود سوف يشغل العرب ويمتص طاقاتهم أولا بأول..»[٢٦].

اللجنة الصهيونية واختصاصاتها:

وفى سنة ١٩١٨ ألف اليهود لجنة برئاسة الدكتور «وايزمان» تمثل جميع عناصرهم، وحددوا اختصاصاتها وأغراضها فيما يلى:

(١) تكون حلقة اتصال بين الحكومة[٢٧] البريطانية ويهود فلسطين.

(٢) تسهيل عودة المهاجرين والمنفيين إلى فلسطين.

(٣) تساعد على تعمير المستعمرات اليهودية وتنظيم أمور اليهود بالإجمال فى فلسطين.

(٤) تساعد الجمعيات والمدارس والمعاهد اليهودية فى فلسطين لتستأنف أعمالها.

(٥) توثق عرى المودة بين اليهود والعرب.

(٦) تضع التقارير فيما يمكن عمله للاستعمار اليهودى.

(٧) تنظر فى إنشاء جامعة يهودية.

---

(٢٦) وليم فهمى: الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ص ٣٦٦.

(٢٧) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، ص ٤٥.

اتصال زعماء الصهاينة بالأمير فيصل بن الحسين:

وفى شهر ابريل سنة ١٩١٨ وصل وفد من اللجنة الصهيونية برئاسة الدكتور «وايزمان» إلى الإسكندرية، ومنها انتقلوا إلى فلسطين لزيارتها والإشراف على الحالة فيها، وصحبهم فى هذه الرحلة الميجور «أورمسبى جور» من وزارة الحربية البريطانية، بصفة ضابط الارتباط السياسى البريطانى لدى اللجنة الصهيونية.

وفى القدس تم استقبالهم رسميا من طرف حاكمها المستر «ستورس» الذى أقام لهم مأدبة رسمية.

ثم التقى الدكتور «وايزمان» فى العقبة فى أول يونيه سنة ١٩١٨، بالأمير فيصل بن الحسين، حيث شرح له أهداف الصهيونية ورغبتها فى التعاون مع العرب، ولكنه لم يتلق رداً حاسماً من الأمير فيصل.

وفى خريف سنة ١٩١٨ اتصل المستر «سوكولوف»، أحد زعماء اليهود، بالأمير فيصل أثناء قدومه لحضور مؤتمر الصلح، فرحب به «سوكولوف» وطلب منه أن يظهر عطفا على القضية اليهودية، ولكنه لم يجد منه الجواب الشافى.

وأثناء زيارة الأمير فيصل للندن بعد ذلك، التقى به عدد من زعماء اليهود، وفى مقدمتهم السير «الفريدموند» والسير «هربرت صموئيل» واللورد «بركنهد»، فتظاهروا بالعطف على العرب وقضيتهم، وأبدوا استعدادهم لتأييدها بنفوذهم، وطلبوا إليه التوقيع على بيان كتبوه باللغة الانجليزية، وأفهموه أنه ينطوى على إظهار العطف على فكرة الوطن القومى، فوقع عليه الأمير فيصل باللغة العربية، بعد أن دوّن عليه عبارة «بشرط أن ينال العرب استقلالهم من رفح حتى طوروس وخليج العجم».

ولما سأله بعضهم لماذا أسرع فى التوقيع، أجاب «بقد اشترطنا لتأييدهم إنشاء مملكة عربية، فإذا أنشئت فلا يهمنا شئ».

نص البيان الذى أعده اليهود فى لندن ووقع عليه الأمير فيصل:

ويقول اليهود أن البيان الذى وقع عليه الأمير فيصل ينطوى على الإتفاقية الآتية:

«صاحب السمو الملكى الأمير(٢٨) فيصل يمثل ويعمل لصالح مملكة الحجاز العربية، والدكتور حاييم وايزمان يمثل ويعمل لصالح الجمعية الصهيونية، مع ذكرهما القرابة العنصرية والروابط القديمة الكائنة بين العرب واليهود، وادراكهما أن أضمن وسيلة لتحقيق أمانيهم القومية هى التعاون لترقية الدولة العربية وفلسطين، وبما أنهما يرغبان زيادة على ذلك فى تأييد التفاهم الطيب القائم بينهما اتفقا على المواد الآتية:

المادة الأولى: الدولة العربية وفلسطين فى جميع علاقتهما وأعمالهما يجب أن يسودهما التفاهم بأشد إخلاص وحسن إرادة، ولهذه الغاية سيعين فى حينه وكلاء عرب ويهود موثوق بهم ومؤيدون فى البلدين المشار إليهما.

المادة الثانية: تحدد الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين بواسطة لجنة يتفق عليها حالما تتم مفاوضات مؤتمر الصلح.

المادة الثالثة: تؤخذ جميع التدابير وتعطى أفضل الضمانات لتطبيق تصريح الحكومة البريطانية الصادر يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ حين وضع دستور حكومة فلسطين.

المادة الرابعة: تتخذ كل التدابير لتشجيع وتنشيط الهجرة اليهودية إلى فلسطين بمقياس كبير وبالسرعة الممكنة لإسكان المهاجرين فى الأراضى، وتصان حقوق الفلاحين العرب ويساعدون فى تقدمهم الاقتصادى».

المادة الخامسة: لايوضع نظام أو قانون يمنع أو يحول بأية طريقة دون ممارسة

---

(٢٨) أمين سعيد: نفس المرجع، ص ص ٤٦ - ٤٨.

الأديان بحرية كاملة، ويسمح أيضاً بدون قيد ولا شرط بحرية العقائد والعبادات بدون تميز أو تفضيل وتمارس الحقوق المدنية والسياسية.

المادة السادسة: تكون المقدسات الإسلامية تحت إشراف إسلامي.

المادة السابعة: ترسل الجمعية الصهيونية إلى فلسطين لجنة من الخبراء لدرس قابلية البلاد الاقتصادية، وتقدم تقريراً عن أفضل الوسائل لتحسينها وتضع الجمعية الصهيونية هذه اللجنة تحت تصرف الحكومة العربية لدرس قابلية المملكة العربية الاقتصادية وتقديم تقرير عن أفضل الوسائل لتحسينها، وتستخدم الجمعية الصهيونية خير جهودها لمساعدة الحكومة العربية في إعداد الوسائل لتحسين الموارد الطبيعية والقابلية الاقتصادية في بلادها

المادة الثامنة يوافق الفريقان المتعاقدان على العمل باتفاق وتآلف لضمان تحقيق هذا الاتفاق أمام مؤتمر الصلح

المادة التاسعة تحكم الحكومة البريطانية في كل خلاف يبدو حلال تطبيق أحكام هذا الإتفاق»

بيان الأمير فيصل عن المسألة اليهودية

وفي يوم ٤ اكتوبر سنة ١٩١٩ نشرت جريدة «الجويش كرونيكل» الصهيونية بيانا للأمير فيصل يعالج فيه بصراحة المسألة اليهودية، كالتالي

«يجب أن تظل فلسطين جزءاً من سورية، فليس بينهما حد طبيعي ولا فاصل، وما يؤثر في الواحدة يؤثر في الأخرى، فالعرب يرون فلسطين ولاية عربية ولايرونها بلاداً قائمة بنفسها، ونحن نسعى لننشىء امبراطورية عربية تتألف في أقل ما يكون من العراق وسورية وفلسطين.

وقد قيل لي أن جميع اليهود يعتمدون على التصريح الذي فاه به المستر بلفور، ويتطلعون إلى إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، أي أن تصير فلسطين

دولة يهودية، ولاريب أن هذه الأمانى تناقض أفكار العرب ولاترضيهم، فأناشد اليهود وهم ساميون مثل العرب طالبا معاونتهم إيانا فى إنشاء المملكة العربية، حتى إذا كثر عدد اليهود فى فلسطين تيسر أن تجعل ولاية يهودية من ولايات هذه المملكة العربية»[٢٩].

وما جاء فى هذا البيان يتناقض مع ما ورد فى البيان الذى قيل أن الأمير فيصل وقعه مع «وايزمان» من قبل.

اليهود ومؤتمر الصلح:

ونتيجة لمساعى اليهود ونشاطهم فى أوروبا، تقرر السماع لمندوبى اليهود بالإدلاء بأقوالهم وآرائهم أمام مؤتمر الصلح، فتكلم يوم ٢٧ فبراير سنة ١٩١٩ أمام المؤتمر الدكتور «وايزمان» والمستر «سوكولوف» بإسم الجمعية الصهيونية العالمية، والمسيو «اندره مسبير» وبإسم الجمعية الصهيونية فى فرنسا، والمسيو «سيليفان ليفى» الأستاذ فى «كوليج دى فرنس» بإسم اللجنة الصهيونية، والمسيو «أو سيشكين» بإسم يهود روسيا.

وقد اتفقوا جميعا فى كلماتهم على المطالبة بإنشاء جمهورية يهودية فى فلسطين تحت وصاية جمعية الأمم المتحدة.

كما قدموا للمؤتمر مذكرة أوضحوا فيها معالم حدود الدولة اليهودية، وتضم أجزاء من جنوب لبنان ومن شرق الأردن وسيناء.

صدى وعد بلفور فى الوطن العربى:

كان لوعد بلفور صدى كبير فى أنحاء الوطن العربى، فقد أثار الحيرة والجزع، إذ كان عدوانا صارخاً على حرية العرب فى فلسطين، ومقدمة لتسليم أرضهم لليهود، كما جاء مناقضا للوعود التى قدمها الانجليز للشريف حسين.

---

(٢٩) أمين سعيد: نفس المرجع، ص ص ٤٨ و ٤٩.

علاوة على أن الأراضى الزراعية محدودة، وفتح باب الهجرة لليهود سيؤدى إلى تزاحم السكان فى فلسطين، وعلى أثر ذلك قامت مظاهرات الاحتجاج وخاصة فى مصر، كما حدثت عدة ثورات فى داخل فلسطين.

وقد توترت العلاقات بين العرب واليهود، وساد شعور متبادل بالعداء، بسبب وعد بلفور وما فهمه اليهود والعرب من مضمونه.

ويحلل خليل السكاكينى أبعاد وعد بلفور فى مفهوم كل من اليهود والعرب، ويقول «لقد فهم اليهود من هذا الوعد أنهم أصحاب البلاد، وأن العرب ليسوا إلا دخلاء ولكن ثقلاء، وإلا ضيوفا ولكن على غير الرحب».

ويحدد السكاكينى موقف العرب قائلا: «أما العرب فقد فهموا من هذا الوعد بقرينة ما فهم اليهود منه، وبقرينة ما قامت به الحكومة من الأعمال فى سبيل إنشاء الوطن القومى، إن هذا الوعد يجردهم من حقوقهم السياسية، أى من الاشتراك فى الحكم والإدارة، فإذا كان للبلاد مجلس تشريعى فلا يحق للعرب أن يكونوا ناخبين أو منخوبين، وإذا تألفت وزارة فلا يحق للعرب أن يكون فيها منهم أحد، بل لايحق لهم أن يشغلوا منصبا فى دوائر الحكومة كبيراً أو صغيراً»(٣٠).

وفى الرابع عشر من يناير سنة ١٩١٨ كتب كلايتون لوزارة الخارجية البريطانية «أن السكان المحليين من العرب مازالوا يظهرون بعض التوتر ضد النشاط الصهيونى ويخشون أن تكون النتيجة قيام حكومة يهودية فى فلسطين»(٣١).

وكان سلوك الحكام الجدد والقادة الصهيونيين يوحى بالشك والريبة، فالبيانات التى صدرت عن الحكم العسكرى الجديد فى فلسطين، كانت تضع اللغة العبرية إلى جانب العربية والانجليزية.

---

(٣٠) خليل السكاكينى: فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى - الجزء الأول، سنة ١٩٢٥، ص ٢، ٣.

(٣١) دورين انغرامز: أوراق فلسطين (١٩١٧ - ١٩٢٢)، ص ٢٧.

كما أن الموظفين الانجليز كان بينهم عدد من اليهود الصهيونيين والانجليز من أنصار الحركة الصهيونية.

وأثناء زيارة «وايزمان» للقدس، حشد الحاكم العسكرى جمعًا من الزعماء وأعيان العرب ليتحدث إليهم «وايزمان»، فى محاولة لكسب ودهم، ولكنه أثارهم بارتياحه لفتح الباب أمام اليهود للعودة إلى وطنهم

وخلال احتفال البعثة الصهيونية بالذكرى الأولى لوعد بلفور، حدثت صدامات بين مظاهرة صهيونية ومظاهرة من العرب الذين صمموا على تعطيل الاحتفالات الصهيونية

وفى هذه الأثناء نشرت صحيفة صهيونية تدعى «فلسطين» مقالتين، تناولت فيهما امتداد حدود فلسطين والدولة اليهودية. ووصفت الحدود بأن «تمتد حدود فلسطين شمالاً إلى ضواحى مدينة بيروت وتشمل جميع الأراضى المرويه شرقى الأردن»[٣٢]

وقد زادت هاتان المقالتان من التوتر المتفاقم، ودفعت كثيراً من العرب إلى تبنى موقف أكثر إيجابية من نضال شعبهم

وكان «وليم يل» يراقب الأوضاع فى فلسطين منذ عام ١٩١٧. وأرسل تقريراً إلى وزارة الخارجية الأمريكية عارض فيه «كل دعوى بأن اليهود والعرب يستطيعون أن يعيشوا فى فلسطين والسبب أن فكرة إنشاء وطن قومى لليهود فى وطن عربى سوف تثير بين العرب واليهود حربا تؤجج نيرانها العاطفة الوطنية والجنسية والدينية»[٣٣]

ويذكر أن مفتى القدس كامل الحسينى كان أول من احتج على السياسة الانجليزية الجديدة أثناء المأدبة التى أقامها حاكم القدس «المستر ستورس»

(٣٢) دورين انغرامز: المرجع السابق، ص ٤٧

(٣٣) مانويل، فرانك: بين أمريكا وفلسطين، ص ص ٩٢ و ٩٣

يوم ٢٧ ابريل سنة ١٩١٨ للوفد الصهيونى برئاسة «وايزمان»، بعد أن استمع إلى الخطب التى ألقاها الوفد عن المستقبل الذى يعدونه لفلسطين، فأعلن احتجاجه وانسحب من الحفل.

كما زار وفد من كبار السوريين مصر، حيث التقوا بالمندوب السامى البريطانى، واحتجوا على وعد بلفور بعد إعلانه.

وفى ربيع عام ١٩١٨ قدم بعض زعماء العرب المقيمين فى مصر، مذكرة إلى انجلترا طلبوا فيها تحديد سياستها المتعلقة بمستقبل البلاد العربية، وخاصة سوريا وفلسطين بعد الحرب، وذلك بصورة واضحة وشاملة.

كما استفسر الشريف حسين عن السياسة البريطانية الجديدة والوطن القومى لليهود فى فلسطين.

سعى بريطانيا لإزالة مخاوف العرب:

وقد بذلت بريطانيا جهودها لإزالة مخاوف العرب خشية أن تتوقف مساعداتهم للحلفاء فى الحرب.

ولكن بريطانيا قد خدعت الشريف حسين وزعماء العرب، عندما طمأنتهم بأن توطين اليهود فى فلسطين لن يتعارض مع استقلال العرب بها، إذ سيكون فى الحدود التى تتفق مع حرية سكانها السياسية والاقتصادية.

كما أكدت وزارة الخارجية البريطانية تعهدات بريطانيا السابقة للعرب فى منحهم السيادة والاستقلال التام، مع جعل الحكم فى البلاد العربية مستقبلا يتفق مع رغبات أهلها.

وكان لهذا التصريح أثره فى إعادة الطمأنينة إلى نفوس العرب، وزاد فى حماستهم للوقوف إلى جانب الحلفاء فى الهجوم النهائى ضد تركيا. وظن العرب أن ذلك يتفق مع مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها الذى أصدره الرئيس

الأمريكى «ويلسون» قبل ذلك بعدة شهور. وبذلك فقد اقتنع الملك حسين بتفسيرات الحكومة البريطانية، وأيقن من صدق نيات بريطانيا، ومضى فى تأييده لها حتى النهاية.

بريطانيا وفرنسا تصدران تصريحًا مشتركًا فى نوفمبر سنة ١٩١٨ لترضية العرب:

وفى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ أصدرت بريطانيا وفرنسا تصريحاً مشتركاً، لترضية العرب، وذلك قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى بعدة أيام.

وفى هذا التصريح أكدت الدولتان اعتزامها تحرير الشعوب العربية التى تعانى من الحكم التركى تحريراً كاملاً، مع إقامة حكومات وطنية يختارها السكان بمحض إرادتهم الحرة.

وفى الواقع لم يكن هذا التصريح سوى تغطية وتمويهاً لنوايا انجلترا وفرنسا الاستعمارية، التى لم تلبث أن انكشفت بمجرد انتهاء الحرب وفوز الحلفاء فيها.

زيارة اللورد بلفور لدمشق سنة ١٩٢٥ ومقابلته بعاصفة غاضبة من الجماهير:

وكان اللورد «بلفور» قادمًا من فلسطين، فقصد زيارة دمشق التى اضطربت لهذه الزيارة، فقد احتشدت جماعات كبيرة من أهالى دمشق يوم ٨ إبريل سنة ١٩٢٥ أمام محطة السكة الحديدية، للقيام بمظاهرة ضده، ولكنه أفلت من مواجهة الجماهير الغاضبة بحماية السلطة الحاكمة، ونزل فى فندق فيكتوريا، فلحقته الجماهير وهى تنادى بسقوطه وسقوط الصهيونية والإنتداب الفرنسى، وتهتف للحرية والاستقلال.

وقد أرسلت السلطة وحدة من قواتها اشتبكت مع المتظاهرين، فسقط عدد من الجرحى، وقبض على ٢٣ شاب من بينهم.

وفى اليوم التالى أعلن الاضطراب فى دمشق، وأغلقت المحلات، وازدحم

الأهالى فى الجامع الأموى عند الظهر، فأدوا الصلاة، ثم خرجوا فى مظاهرة ضخمة، وأخذوا يهتفون بسقوط «بلفور» ووعده، والانتداب وحكومته الفرنسية، وحيوا فلسطين وأهلها.

ولما وصلت هذه المظاهرة إلى قرب الفندق الذى نزل به «بلفور» تصدى لها الجند الذين أطلقوا الرصاص عليها، فقتل إثنان وجرح نحو ٢٠ من المتظاهرين، ووقع شغب شديد، فخافت السلطة عواقب ذلك، وأرسل الجنرال «سرايل» مندوبا إلى الفندق، استطاع أن يقنع اللورد «بلفور» بالرحيل فى الحال خوفا على حياته، فخرج من باب خلفى، وركب سيارة اتجهت به إلى بيروت تحت حماية الشرطة والدرك[٣٤].

قصيدة للشاعر رشيد الخورى تندد بزيارة بلفور لدمشق سنة ١٩٢٥:

وبمناسبة زيارة اللورد «بلفور» لدمشق فى ٨ أبريل سنة ١٩٢٥، ألقى الشاعر رشيد سليم الخورى الملقب بالشاعر القروى، قصيدة من ٧٠ بيتا، جاء فى مطلعها:

الحق منك ومن[٣٥] وعودك أكبر.

فاحسب حساب الحق يا متجبر.

تعد الوعود وتقتضى إنجازها.

مهج العباد، خسئت يامستعمر.

لو كنت من أهل المكارم لم تكن

من جيب غيرك محسنا يا بلفر.

عد من تشاء بما يشاء فإنما

---

(٣٤) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، ص ٧٠٦.

(٣٥) مجلة الدوحة - العدد رقم ١٠٨ فى ديسمبر سنة ١٩٨٤، ص ص ١٩ و ٢٠.

دعواه خاسرة ووعدك أخر.

فلقد تفوز، ونحن أضعف أمة.

وتؤوب مغلوبا وأنت الأقدر.

نتائج وعد بلفور

لقد ترتب على وعد بلفور نتائج بعيدة المدى من أهمها ما يلى:

(١) إدخال شعب غريب فى المنطقة وخاصة يهود أوروبا وأمريكا، ليستخدمهم الاستعمار كأداة طيعة لتنفيذ أغراضه بالمنطقة.

وكان عدد اليهود فى فلسطين فى عام ١٨٤٥ يقدر بنحو ١٢ ألف نسمة، ثم تزايد عددهم بعد توالى الهجرات اليهودية على فلسطين حتى قبل صدور وعد بلفور، وبعد أن أدرج نص هذا الوعد فى صك الإنتداب البريطانى على فلسطين عام ١٩٢٠، وموافقة دول الحلفاء على إنشاء الوطن القومى اليهودى بفلسطين، ففى مقدمة صك الإنتداب نص على «الاعتراف بصلة الشعب اليهودى التاريخية بفلسطين، وبأسس إعادة بنائهم لوطنهم القومى فى ذلك البلد».

وجاء فى المادة الثانية أنه على الدولة المنتدبة «أن تهيأ فى البلاد من الأحوال السياسية والإدارية والاقتصادية ما يضمن إنشاء الوطن القومى اليهودى».

ونصت المادة الرابعة من صك الإنتداب على قيام «وكالة يهودية يعترف بها كهيئة عامة من أجل تقديم المشورة والتعاون مع السلطات الإدارية فى فلسطين فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الشئون التى قد تؤثر فى إنشاء الوطن القومى اليهودى».

ونصت المادة السادسة على «وجوب تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وأن يستقروا فى الأراضى الأميرية والأراضى الموات غير المطلوبة».

كما نصت المادة الثانية والعشرون على جعل اللغة العبرية - إلى جانب

اللغتين الإنجليزية والعربية - لغة رسمية فى البلاد[٣٦].

وبقصد تهيئة الوسائل الكفيلة بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، قامت بريطانيا بتعيين «هربرت صموئيل»، وهو صهيونى متطرف، كأول مندوب سام لها فى فلسطين، وأنشئ جهاز إدارى يرضى اليهود، وينفذ أغراضهم. وشرع فى سن التشريعات والقوانين اللازمة لتنفيذ هذا المخطط الصهيونى.

وطبقا لهذه السياسة الاستعمارية، فقد تزايد عدد سكان فلسطين فى ظل الإنتداب البريطانى بنسب غير طبيعية بين العرب واليهود، بسبب فتح أبواب البلاد أمام موجات الهجرة اليهودية المتلاحقة.

وعندما احتلت بريطانيا فلسطين في عام ١٩١٨ كان عدد سكانها حوالى ٧٠٠ ألف نسمة، منهم ٦٤٤ ألف من العرب (٥٧٤ ألف مسلم و ٧٠ ألف مسيحى)، و ٥٦ ألف يهودى.

وفى نهاية ديسمبر سنة ١٩٢٢ أجرت حكومة الإنتداب أول إحصاء رسمى لفلسطين، تبين منه أن عدد سكان فلسطين تزايدوا فبلغوا نحو ٧٥٧,١٨٢ نسمة، منهم ٥٩٠,٨٩٠ من العرب المسلمين، ونحو ٧٣,٠٢٥ من العرب المسيحيين، وعدد اليهود ٨٣,٧٩٤، والباقى وقدره ٩٤٧٣ من المذاهب الأخرى.

وفى نهاية عام ١٩٣٦ قدرت الوكالة اليهودية عدد اليهود فى فلسطين بنحو ٣٨٤ ألف نسمة.

وبذلك أصبح اليهود يشكلون نسبة كبيرة فى فلسطين بلغت ٢٨٪ من مجموع سكانها.

وفى نهاية مارس سنة ١٩٤٧ أجرت حكومة الإنتداب البريطانى آخر إحصاء

---

(٣٦) الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين، إصدار الأمانة العامة للجامعة العربية، القاهرة سنة ١٩٥٧، وثيقة صك الإنتداب، ص ص ١٢٨ - ١٣٧.

رسمى لها عن سكان فلسطين، أثبت أن تقديرهم نحو ١,٩٠٨,٧٧٥ نسمة، موزعين على النحو التالى:

العرب المسلمون	١,١٥٧,٤٢٣[٣٧]	بنسبة	٦٠,٦٪	من جملة السكان
عدد اليهود	٥٨٩,٣٤١	بنسبة	٣٠,٨٪	من جملة السكان
العرب المسيحيون	١٤٦,١٦٢	بنسبة	٧,٦٪	من جملة السكان
أقلية من مذاهب أخرى	١٥,٨٤٩	بنسبة	٠,٨٪	من جملة السكان

وفى أعقاب قيام الدولة الصهيونية «إسرائيل» فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ إزداد عدد اليهود كثيراً نتيجة للهجرة المكثفة إلى فلسطين، وبخاصة من الشباب المدربين على حمل السلاح الذين شاركوا فى حرب فلسطين، كما ترتب على هذه الحرب طرد وتشريد حوالى مليون من عرب فلسطين، حتى أصبح العرب الذين ظلوا بها أقلية.

وبعد ذلك أخذ اليهود يتزايدون عاماً بعد عام، حتى بلغ عددهم فى يناير سنة ١٩٧١ حوالى ٢,٥ مليون نسمة، وتتطلع إسرائيل إلى استقدام المزيد من يهود العالم.

ومن ناحية أخرى ازدادت مساحة الأراضى التى تملكها اليهود فى فلسطين بمساعدة سلطات الإنتداب البريطانى، ولكن اليهود لم يستطيعوا أن يتملكوا أكثر من مليونى دونم حتى نهاية الانتداب البريطانى فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨، من مجموع أراضى فلسطين التى تبلغ ٢٧ مليون دونم، وذلك رغم ما بذله اليهود من الوسائل والاغراءات. وبعد انسحاب قوات الإنتداب البريطانى، أخذت سلطات إسرائيل تحتل الأماكن والمناطق التى أخلتها هذه القوات، حتى إذا توقفت حرب فلسطين، ووقعت الدول العربية مع إسرائيل على الهدنة العامة فى عام ١٩٤٩،

(37) Survey of Palestine, Vol. 1, p. 149.

بلغت مساحة الأراضى التى احتلتها إسرائيل نحو ٢٠,٨٥٠ كيلو متراً مربعاً من فلسطين، أى نحو ٧٧,٤٪ من المساحة الكلية للبلاد.

(٢) تمويل الكفاح العربى من أجل الحرية والاستقلال فى المنطقة من مواجهة مباشرة مع الاستعمار إلى مواجهة ثانوية.

فقد دخلت مصر فى ثلاث حروب ضد إسرائيل؛ فى عام ١٩٥٦ عندما اشتركت إسرائيل مع بريطانيا وفرنسا فى العدوان الثلاثى على مصر.

وفى حرب يونيه سنة ١٩٦٧ التى اشتركت فيها سوريا والأردن مع مصر ضد إسرائيل.

وفى حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ حيث اشتركت سوريا مع مصر فى هذه الحرب ضد إسرائيل.

وحتى الآن لم يمكن إسترداد الأراضى العربية التى استولت عليها إسرائيل فى حرب عام ١٩٦٧، فى الضفة الغربية بفلسطين والجولان بسوريا.

(٣) جعل منطقة المشرق العربى فى حالة دائمة من عدم الاستقرار السياسى:

فقد دأبت اسرائيل على شن غاراتها على حدود الدول العربية المجاورة، من أجل تأمين حدودها، فأقامت فى جنوب لبنان شريطا سيطرت عليه اعتبرته ضمن حدودها الآمنة، وتتواصل هجماتها البرية وغاراتها الجوية على قرى جنوب لبنان، بقصد منع الغارات الفدائية على مستعمراتها فى شمال إسرائيل. ولم تتورع إسرائيل عن ضرب المفاعل النووى العراقى فى عام ١٩٨١، حتى تظل هى الوحيدة فى المنطقة التى تمتلك أسلحة نووية.

وبذلك أصبح ميزان القوة فى منطقة الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، الأمر الذى حال دون استقرارها.

(٤) عرقلة الوحدة العربية الكاملة بين المشرق العربي والمغرب العربي:

فمنذ ضرب تجربة الوحدة بين مصر وسوريا فى عام ١٩٦١، والتى لم تستمر سوى ثلاث سنوات، فقد فشلت منذ البداية التجارب الوحدوية الأخرى التى عقدت بين مصر وسوريا والعراق سنة ١٩٦٢، وكذلك تجربة الاتحاد بين مصر وسوريا وليبيا سنة ١٩٧١.

وقد مارست أمريكا والدول الاستعمارية الأخرى ومن ورائها إسرائيل كافة الضغوط لإفشال هذه التجارب الوحدوية، لمنع إقامة وحدة أو اتحاد بين الدول العربية فى المشرق أو المغرب، فحينذاك تصبح الدولة العربية الكبرى قوة عظمى فى هذه المنطقة، الأمر الذى تخشاه إسرائيل والدول الاستعمارية.

(٥) إعاقة التطور الاقتصادى ومشاريع التنمية فى أقطار المشرق العربى:

فنتيجة للمواقف العدائية لإسرائيل، واستمرار حالة الحرب فى معظم دول المشرق العربى، وزيادة الإنفاق العسكرى التى بلغت ٢٧,٧ مليار دولار فى السعودية، ٢,١٧ مليار دولار فى مصر، ٢,٧ مليار دولار فى العراق، ٢,٣٩ مليار دولار فى سوريا، فقد تأثرت كثيراً مشاريع التنمية الاقتصادية فى هذه الأقطار[٣٨].

ومعروف الترابط بين الأمن القومى ومشاريع التنمية الاقتصادية كما أن زيادة أعباء الديون الخارجية وفوائدها والشروط المرتبطة بها، كل ذلك يؤدى إلى نقص معدلات النمو المطلوبة.

---

(38) International Institute for Starategicel Studies II: military Balance 1981, 1982, London, p. 44.

مصادر الكتاب

مراجع عربية:

(١) د. أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر.
(٢) أحمد الجزائرى وتعريب محمد حليم أفندى: كيف دخل الفرنسيون إلى الجزائر.
(٣) أحمد الخطيب: الثورة الجزائرية.
(٤) أحمد الخالدى الصفدى: تاريخ الأمير فخر الدين.
(٥) أحمد أمين: زعماء الإصلاح.
(٦) أحمد زكى بدوى: تاريخ مصر الاجتماعى.
(٧) د. أحمد عزت عبد الكريم وآخرون: تاريخ العرب الحديث والمعاصر.
(٨) د. أحمد عزت عبد الكريم وآخرون: التاريخ القومى.
(٩) أحمد فضل العبدلى: هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن.
(١٠) أسد رستم: بشير بين السلطان والعزيز.
(١١) د. السيد رجب حراز: صفحات من تاريخ الصهيونية وإسرائيل.
(١٢) أمين الريحانى: ملوك العرب (تاريخ نجد الحديث وملحقاته).
(١٣) أمين بسيونى: تاريخ مصر السياسى.
(١٤) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى.
(١٥) أمين سعيد: اليمن، تاريخه السياسى منذ استقلاله فى القرن الثالث الهجرى.
(١٦) د. أمين مصطفى عفيفى: تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث.
(١٧) أنيس صايغ وآخرون: الفكرة الصهيونية.
(١٨) بيير رنوڤان، وترجمة د. جلال يحيى: تاريخ العلاقات الدولية (فى القرن التاسع عشر).

(١٩) چان ديپوا، وترجمة د. هاشم حيدر: الاستعمار الإيطالى فى ليبيا.
(٢٠) د. جلال يحيى: المغرب الكبير.
(٢١) د. جلال يحيى و د. محمد نصر مهنا: مشكلات الأقليات فى الوطن العربى.
(٢٢) چورج أنطونيوس: يقظة العرب.
(٢٣) مذكرات چيوليتى، وتعريب خليفة محمد التليسى، الأسرار العسكرية والسياسية لحرب ليبيا.
(٢٤) حافظ وهبة: جزيرة العرب فى القرن العشرين.
(٢٥) د. حسين مؤنس: الشرق الإسلامى فى العصر الحديث.
(٢٦) د. حليم عبد الملك: السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير.
(٢٧) حمدان بن عثمان خوجة الجزائرى: وتعريب د. محمد بن عبد الكريم: المرآة.
(٢٨) خليفة محمد التليسى: بعد القرضابية (دراسات فى تاريخ الاستعمار الايطالى لليبيا) ١٩٢٢ - ١٩٣٠.
(٢٩) خليل السكاكينى: فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى - الجزء الأول سنة ١٩٢٥.
(٣٠) خيرى حماد، الوجود الإسرائيلى فى المخطط الاستعمارى.
(٣١) دورين انغرامز: أوراق فلسطين (١٩١٧ - ١٩٢٢).
(٣٢) راشد عارف البراوى ومحمد حمزة عليش: التطور الاقتصادى فى العصر الحديث.
(٣٣) رفيق شاكر النتشة: الإسلام وفلسطين.
(٣٤) الجنرال ردولفو غراتسيانى، وترجمة إبراهيم سالم بن عامر: برقة الهادئة.
(٣٥) سالم الكسوانى: المركز القانونى لمدينة القدس.
(٣٦) سعد زغلول فؤاد: الجزائر فى معركة التحرير.

(٣٧) سلفاتور أبونتي، وترجمة طه فوزي: مملكة الإمام يحيى.
(٣٨) شفيق غربال: محمد على الكبير.
(٣٩) الشيخ طاهر الزاوي: أعلام ليبيا.
(٤٠) طربين، أحمد: قضية فلسطين (١٨٩٧ - ١٩٤٨) - الجزء الأول.
(٤١) د. طه الحاجري: الحياة الأدبية في ليبيا.
(٤٢) الشيخ عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار - جزء٣
(٤٣) الشيخ عبد الرحمن الجبرتي: مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس - جزء١
(٤٤) د. عبد الحكيم الرفاعي: مقال من كتاب حضارة مصر الحديثة.
(٤٥) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر.
(٤٦) د. عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق).
(٤٧) عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦ - ١٧٩٨).
(٤٨) عبد الله عبد الكريم الجرافي: المقتطف من تاريخ اليمن.
(٤٩) عبد المنعم شميس: أسرار الصهيونية.
(٥٠) عبد الوهاب الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث.
(٥١) عبد الواسع بن يحيى الواسعي: تاريخ اليمن (فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن).
(٥٢) عثمان بن بشير: عنوان المجد في تاريخ نجد - جزء أول.
(٥٣) د. عز الدين اسماعيل وآخرون: أحمد عرابي.
(٥٤) د. عز الدين اسماعيل وآخرون: مصطفى كامل، موقظ الوطنية.

(٥٥) د. على الجريتلى: تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر.

(٥٦) على باشا مبارك: الخطط الجديدة التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها – الجزء السابع.

(٥٧) د. عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربى (١٥١٦ – ١٩٢٢).

(٥٨) الأمير عمر طوسون: الصنائع والمدارس الحربية فى عهد محمد على باشا.

(٥٩) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر (١٨٣٩ – ١٩١٨).

(٦٠) فايز صايغ: الاستعمار الصهيونى فى فلسطين.

(٦١) كريم ثابت: محمد على.

(٦٢) مانويل، فرانك، وترجمة يوسف حنا: بين أمريكا وفلسطين.

(٦٣) محمد بن أحمد عيسى العقيلى: تاريخ المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ – الجزء الأول.

(٦٤) محمد خليفة التونسى: بروتوكولات صهيون.

(٦٥) محمد رشيد رضا: تاريخ الإمام الشيخ محمد عبده – جزء أول.

(٦٦) د. محمد صبرى: الإمبراطورية المصرية فى الخمسين عاماً.

(٦٧) د. محمد صبرى: تاريخ مصر الحديث من محمد على إلى اليوم.

(٦٨) محمد عبد الله ماضى: النهضة الحديثة فى جزيرة العرب – جزء أ.

(٦٩) د. محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة.

(٧٠) د. محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر محمد على – تقرير باورنج.

(٧١) مصطفى الدباغ: الجزيرة العربية – جزء ٢.

(٧٢) منصور عمر الشتيورى: الغزو الايطالى لليبيا.

(٧٣) يوميات هرتزل.

(٧٤) وليم فهمى: الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

(٧٥) يوسف الحكيم: سورية والعهد العثمانى.

(٧٦) الحملة الفرنسية على مصر فى رواية أحد المعاصرين؛ وثيقة معاصرة للحملة الفرنسية، نشرها الدكتور محمد عبد السلام كفافى

(٧٧) الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين؛ إصدار الأمانة العامه للجامعه العربية. القاهرة سنة ١٩٥٧ . وثيقة صك الإنتداب

(٧٨) مجلة الدوحة - العدد رقم ١٠٨ فى ديسمبر سنة ١٩٨٤

المراجع الإفرنجية

(1) Clot Bey Apércu Géneral sur L.Égypte Tom 2

(2) David Ben Gurion The Jews in their Land

(3) Eban. Abba. My People (The Story of the jews. weidenfed and Nicolson. 1969)

(4) Edouard Driault: La Formation de L. Émpire de mohamed Aly. de L. Arabie au Soudan.

(5) G. Douin: L. Égypte et La Syrie en 1833.

(6) Georg Young: Egypt.

(7) Hureuitz, I. C.. Diplomacy in the near and niddle East. Vol. 2.

(8) International of Institute for Strategicel studies II: military Balanee 1981/ 1982, London.

(9) I. Christopher Herolod: Bonaparte in Egypt.

(10) Lenzowski, Georgi: The middle East in world Affairs.

(11) Paul merruau: L, Égypte Contemporaine (1840 - 1857).

(12) Playfair. R. L.: A History of Arabia, Yemen.

(13) Prince Puchler Muskau: Egypt Under Mehemet Ali, Vol. 1.

(14) René Cattaui: Le Régne de mohamed Aly d, aprés les arehives Russe en Egypte. Tom. 3.

(15) Survey of Palestine, Vol. 1.

(16) Tylor, Allan: Prelude to Israel.

الفهرس

الموضـــوع	الصفحة
دراسات فى تاريخ العرب الحديث	
- المقدمة	(من أ- ق)
الفصل الأول	
الغزو العثمانى للبلاد العربية	١-٣٩
- ضم المشرق العربى لأملاك العثمانيين.	٢-٢٤
- فتح الشام ومصر - عوامل انهيار الدولة المملوكية وانتصار العثمانيين	٣-١٢
- انتقال الخلافة الإسلامية إلى العثمانيين	١٣-١٥
- ضم الحجاز لأملاك العثمانيين	١٥-١٦
- فتح اليمن	١٦-٢١
- الفتح العثمانى للعراق	٢١-٢٤
٣- ضم المغرب العربى لأملاك العثمانيين	٢٥-٣٠
- فتح الجزائر	٢٥-٢٦
- فتح تونس	٢٦-٢٩
- فتح ليبيا	٢٩-٣٠
- امتناع المغرب الأقصى (مراكش) على العثمانيين.	٣٠
- نظام الحكم العثمانى فى الولايات العربية.	٣١-٣٦
- التقسيم الإدارى لأقاليم الدولة العثمانية.	٣١-٣٢
- النظام الإدارى والعسكرى للولايات العثمانية.	٣٢-٣٦
٥- أحوال البلاد العربية تحت الحكم العثمانى	٣٦-٣٩
- الحالة السياسية	٣٦-٣٧

الموضـــوع	الصفحة
الفصل الثالث	
بدء التدخل الأوروبى الحديث فى الوطن العربى	
وبناء الدولة الحديثة فى مصر	٩٣-١٩٣
٨- الحملة الفرنسية على مصر والشام (١٧٩٨ - ١٨٠١)	٩٦-١٢١
- خط سير الحملة - موقعة أبي قير البحرية - ثورة القاهرة الأولى.	١٠٢-١١٠
- حملة بونابرت على الشام فى عام ١٧٩٩.	١١٠-١١١
- الحملة الفرنسية بعد رحيل بونابرت - دور كليبر فى قيادة الحملة	١١٢-١١٣
- ثورة القاهرة الثانية ومقتل كليبر	١١٤-١١٥
- الجنرال مينو يقود الحملة بعد مقتل كليبر ويضطر للتسليم.	١١٥-١١٧
- القوات الفرنسية تضطر للتسليم ويتم جلاؤها عن مصر فى سبتمبر سنة ١٨٠١.	١١٧-١١٨
- نتائج الحملة الفرنسية.	١١٨-١٢١
٩- بناء الدولة الحديثة فى مصر فى عهد محمد على باشا:	١٢١-١٩٣
- الشعب يقرر عزل الوالى العثمانى خورشيد باشا ويختار محمد على قائد الجند الألبانيين واليا عليه فى مايو سنة ١٨٠٥.	١٢٢-١٢٥
- الحملة الانجليزية على مصر سنة ١٨٠٧.	١٢٥-١٢٦
- انفراد محمد على باشا بالحكم والقضاء على الزعامة الشعبية.	١٢٦-١٢٧
١٠- سياسة محمد على باشا الداخلية وقيام الدولة المصرية الحديثة	١٢٨-١٣٣
- إنشاء الجيش والأسطول النظاميين	١٢٩-١٣٠
- العناية بالتعليم الحديث	١٣١-١٣٢
- تنظيم شئون الإدارة وإنشاء الدواوين.	١٣٢-١٣٣
١١- السياسة الاقتصادية وتطور الزراعة والصناعة والتجارة	١٣٣-١٦٤

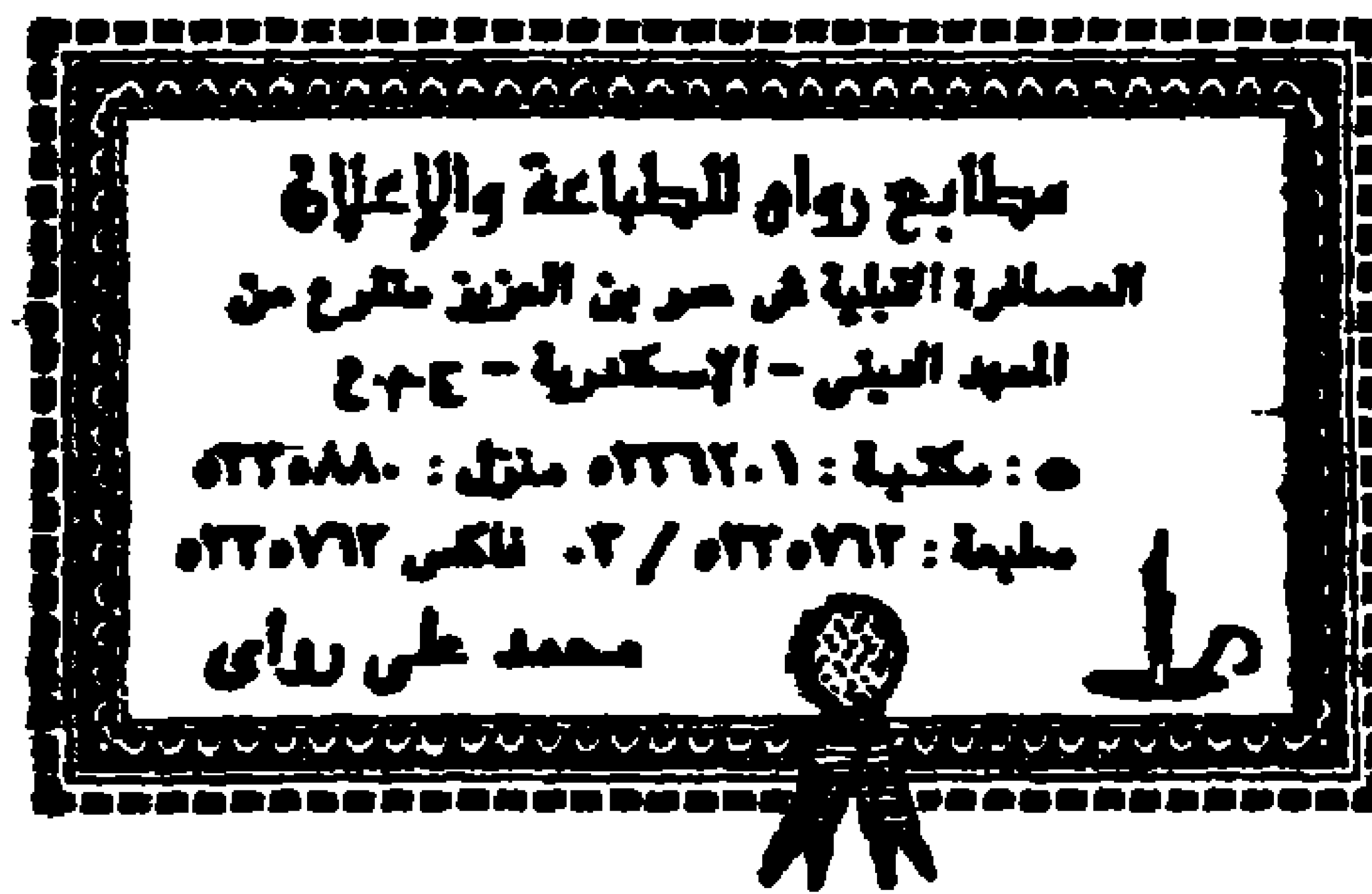
الموضـــوع	الصفحة
– في مجال الزراعة.	١٣٨–١٣٤
– في مجال الصناعة.	١٥١–١٣٨
– في مجال التجارة.	١٦٤–١٥١
١٢– سياسة محمد على باشا الخارجية ومحاولة إقامة دولة عربية كبرى	**١٩٣–١٦٥**
– ضم الجزيرة العربية.	١٦٩–١٦٧
– ضم السودان.	١٧١–١٦٩
– ضم الشام.	١٨٤–١٧٢
– الدول الأوروبية تتآمر ضد محمد على باشا – معاهدة لندن سنة ١٨٤٠.	١٨٨–١٨٤
– أسباب إخفاق مشروع الوحدة العربية الذى تبناه محمد على باشا.	١٩٣–١٨٩
الفصل الرابع	
السيطرة الاستعمارية الأوروبية على الوطن العربى	٣٢٠–١٩٥
١٣– الأطماع الاستعمارية فى مصر والحركة العرابية فالاحتلال البريطانى	٢١٢–١٩٨
– القروض المالية وبدء التدخل الأجنبى فى مصر.	٢٠٣–١٩٩
– عزل الخديوى اسماعيل عن العرش وتولية إبنه توفيق ومناهضته للحركة الوطنية وازدياد التدخل الأجنبى فى عهده.	٢٠٥–٢٠٣
١٤– قيام الثورة العرابية.	٢٠٦–٢٠٥
– معارضة انجلترا وفرنسا لحركات الإصلاح فى مصر.	٢٠٧–٢٠٦
– حوادث الإسكندرية فى ١١ يونيه سنة ١٨٨٢.	٢٠٨–٢٠٧
– ضرب الإسكندرية فى يوليه سنة ١٨٨٢ وبدء التدخل العسكرى البريطانى فى مصر.	٢١٢–٢٠٩
– القضاء على الحركة العرابية وبدء الاحتلال البريطانى لمصر.	٢١٢

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة
- معارك عام ١٩١٤ في برقة.	٢٨٥-٢٨٦
- الثورة في فزان وانعكاساتها على أوضاع الاحتلال الايطالى مع قيام الحرب العالمية الأولى.	٢٨٦-٢٨٧
- جلاء الايطاليين عن دواخل طرابلس الغرب في ديسمبر سنة ١٩١٤.	٢٨٨
٢٢- سياسة الاستعمار الاستيطاني والاقتصادى الايطالى فى ليبيا	٢٨٨-٣٠٠
- الاستعمار الاستيطاني والاقتصادى الايطالى فى إقليم طرابلس.	٢٨٩-٢٩٥
- الاستعمار الاستيطاني في إقليم برقة - مشكلة إحياء الجبل الأخضر.	٢٩٥-٢٩٩
- الاستعمار البشرى الكثيف فى ليبيا.	٢٩٩-٣٠٠
٢٣- الاستعمار البريطاني في الخليج العربى وجنوب الجزيرة العربية	٣٠١-٣١٠
- النفوذ البريطاني في الخليج العربى	٣٠١-٣٠٧
- بريطانيا تعقد معاهدة مع إمام مسقط سنة ١٧٩٨ وتؤكدها فى سنة ١٨٠٠.	٣٠٢-٣٠٣
- بريطانيا تعقد معاهدة سلام مع أمراء وشيوخ الخليج العربى سنة ١٨٢٠.	٣٠٤
- إحباط معاهدة الصداقة التى عقدتها مصر مع البحرين فى عهد محمد على باشا.	٣٠٥
- محاولة إعادة الحكم العثمانى إلى منطقة الخليج العربى واصطدام العثمانيين بالنفوذ البريطاني فى المنطقة.	٣٠٥
- بريطانيا تعقد سلسلة من الاتفاقيات سنة ١٨٩٢ مع أمراء ومشايخ منطقة الخليج العربى.	٣٠٥-٣٠٧
٢٤- النفوذ البريطاني فى منطقة البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية	٣٠٧-٣١٠

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة
– حصار القبائل اليمنية بزعامة الإمام يحيى لمدينة صنعاء سنة ١٩١١.	٣٩٥-٣٩٤
– إرسال حملة تركية بقيادة عزت باشا لإخماد ثورة اليمن سنة ١٩١١.	٣٩٧-٣٩٥
– عقد الصلح من جديد بين الأتراك والإمام يحيى.	٤٠٤-٣٩٧
٣٤- السياسة العثمانية فى اليمن مع بداية الحرب العالمية الأولى:	٤١٣-٤٠٤
– موقف العثمانيين من الإمام يحيى فى بداية الحرب العالمية الاولى، وموقف الإمام من الانجليز أعداءهم.	٤٠٧-٤٠٥
– انسحاب العثمانيين من اليمن ومراحله وانتقال الحكم فى صنعاء إلى الإمام يحيى.	٣١٤-٤٠٩
الفصل السادس	
مقاومة الاستعمار الأوروبى فى الوطن العربى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى	٤٧٥-٤١٥
٣٥- الحركة الوطنية ومقاومة الاحتلال البريطانى فى مصر	٤٢٣-٤١٧
– مصطفى كامل وتنشيط الحركة الوطنية فى مصر.	٤٢٢-٤١٧
– محمد فريد والحركة الوطنية.	٤٢٣-٤٢٢
– إنهاء تبعية مصر للدولة العثمانية وفرض الحماية البريطانية على مصر سنة ١٩١٤.	٤٢٣
٣٦- مقاومة الشعب التونسى للاستعمار الفرنسى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى	٤٢٨-٤٢٤
– حركة المقاومة الوطنية بزعامة بعض علماء مسجد الزيتونة.	٤٢٥-٤٢٤
– قيام حركة قومية ودينية سنة ١٩٠٥ على أيدى جماعة من المبعوثين التونسيين.	٤٢٥


مطابع رواه للطباعة والإعلان
العصافرة القبلية ش عمر بن العزيز متفرع من
المعهد الديني - الإسكندرية - ٣-٢
ت : مكتبة : ٥٣٣٦١٢٠١ منزل : ٥٣٣٥٨٨٠٠
مطبعة : ٥٣٣٥٧٦٢ / ٠٣ فاكس ٥٣٣٥٧٦٢
محمد على رواى

